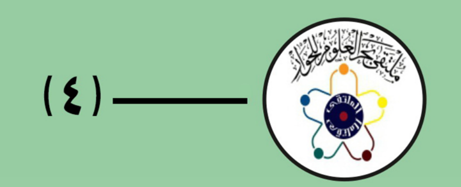


(٤)

أزمة العراق سيادياً

أول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية

في فكر وتجربة رؤساء العراق ونخبه السياسية والأكاديمية

2004 - 2020



اعداد وتقديم

د. ابراهيم محمد بحر العلوم



أزمة العراق سيادياً

أول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية

2020-2004



أزمة العراق سيادياً

أول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية

2004–2020

في فكر وتجربة رؤساء وزراء العراق
علاوي، الجعفري، المالكي، العبادي، عبد المهدي
ومشاركة رؤساء مجالس النواب
الحسني، المشهداني، السامرائي، النجيفي، الجبوري
وتعقيبات خمسين شخصية سياسية واكاديمية وبحثية عراقية

موسم الملتقى الرابع

إعداد وتقديم
د. إبراهيم محمد بحر العلوم






أزمة العراق سيادياً

إعداد: د. إبراهيم محمد بحر العلوم

الطبعة الأولى 2021
القياس: 17 x 24
عدد الصفحات: 680
ISBN 978-614-441-260-2
LCC: DS79.769.I27.201

إصدارات ملتقى بحر العلوم للحوار
برعاية ودعم مؤسسة بحر العلوم الخيرية
العراق - الكوفة - النجف الأشرف
العنوان البريدي ص.ب. 109 النجف الأشرف
هاتف: (00964) 7803004567
البريد الإلكتروني nccr@bahar.iq
الموقع الإلكتروني www.bahar.iq

نشر وتوزيع

العلمين للنشر

شركة العارف للأعمال ش.م.م.
بيروت – لبنان
هاتف: 00961 70 839 503
العراق – النجف الأشرف
هاتف: 00964 7801327828
www.alaref.net
al-aref@live.com

المحتويات

شكر وتقدير

هذا المجهود الغني بكتّابه ومواده كان لا يمكن أن يرى النور ما لم تتعاون عليه العديد من الجهات المحبة للعراق وشعبه. وفي هذا السياق أود أن أتقدم بالشكر والثناء إلى السادة رؤساء مجلس الوزراء والسادة رؤساء مجلس النواب وكافة الذين تفضلوا علينا بالمشاركة في التعقيبات والتلخيصات من سياسيين واكاديميين وباحثين فلهم جميعاً الشكر والتقدير.

وكذلك الشكر والامتنان إلى الأخ السيد علي الغريفي رئيس تحرير جريدة المواطن على مبادرته وتشجيعه في المضي بالمشروع ومتابعته المستمرة وارائه السديدة، والى الصديق الباحث حسين درويش العادلي على مشاركته معنا في صياغة اسئلة الحوار، والى الدبلوماسي السيد هاشم بحر العلوم على تعاونه معنا في المراحل المختلفة من المشروع.

ولا يفوتني تقديم الشكر إلى معهد العلمين للدراسات العليا متمثلاً بعميده الدكتور زيد العكليلي والدكتور عامر حسن فياض والدكتور محمد ياس والدكتور فكرت نامق والدكتور قاسم الجنابي على حرصهم المتواصل لانجاز المشروع سعياً لتطوير الافاق البحثية في مواضيع مهمة لمستقبل البلد واستقراره.

والشكر موصول الى العاملين في مؤسسة بحر العلوم الخيرية وفي مقدمتهم السيد حيدر بحر العلوم والعاملين في وحدة التدقيق اللغوي ومسؤول الوحدة الفنية الاخ صلاح الفضلي والشكر موصول الى الانسة بثينة الحكيم على ترجمة الملخصات الى اللغة الإنكليزية.

تقديم

د. إبراهيم بحر العلوم

في عامي 2019-2020، اصبحت قضية (السيادة) أكثر انشغالاً واشتغالاً في الوسط السياسي العراقي، بل توسعت دوائر نقاشها لتصبح احدى المفرادت الساخنة للنخب العراقية والاعلام والشارع العراقي. كل ذلك يحدث في ظل تطورات الصراع الإقليمي الدولي وما شهدته الساحة العراقية من انتهاكات مباشرة وغير مباشرة لسيادة العراق جواً وأرضاً حتى بات الامر يهدد السلم المجتمعي ويقترب من احتراب أبناء البلد الواحد تحت ذريعة انتهاك السيادة. وبات الانقسام السياسي بين النخب السياسية والمجتمعية في ظل سياسة المحاور مسرحاً لغياب مفهوم واضح للسيادة، وادى ذلك الى اختلال الرؤية السليمة لتحديد مساحات المصالح الوطنية للبلد.

لذا أصبحت الحاجة ماسة لاقتحام ملف (السيادة)، وبناء على ذلك فقد وجه (معهد العلمين للدراسات العليا) بالتعاون مع (ملتقى بحر العلوم للحوار) و(جريدة المواطن)، دعوة الى السادة الذين تسنموا رئاسة مجلس الوزراء في العراق بعد التغيير لفتح حوار جاد حول كيفية تعاطيهم مع قضية السيادة اثناء تجربة الحكم، على ان تشكل مخرجات هذا الحوار محورية تتواصل مع دوائر أوسع سعياً لفهم مشترك للسيادة ولو في حدوده الدنيا.

(1)
رؤية وتجربة رؤساء الوزراء
2020-2004

وجهنا الدعوة التالية الى السادة رؤساء الوزراء بتأريخ 27 شباط 2020 وهذا نصها :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ينوي معهد العلمين للدراسات العليا- قسم العلوم السياسية، بالتعاون مع ملتقى بحر العلوم للحوار، اقامة ورشة تخصصية لمناقشة (ازمة السيادة عراقياً)، ويشرفنا مشاركتكم بورقة عمل تعكس رؤيتكم وتجربتكم في رئاسة الحكومة إذْ ستصبح الورقة احدى الوثائق المهمة في الورشة امام السياسيين الباحثين والخبراء والأكاديمين للتعقيب. اما المحاور التي نرغب في اجابتكم عنها هي كالاتي:

المحور الاول: هل ان طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلباً او ايجاباً على السيادة؟

المحور الثاني: وعي وادارة العوامل الاقليمية والدولية في تحقيق السيادة او انتهاكها؟

المحور الثالث: هل ان معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة ؟

المحور الرابع: هل ان التوازن في تحقيق المصالح الاقليمية والدولية يضمن السيادة ؟.

المحورالخامس: كيف تعاطت حكومتكم مع قضية السيادة؟

وبسبب جائحة كورونا التي اجتاحت العالم ومنها بلدنا الحبيب، تأخرت الاجابات نسبياً وقد استكملت في اب 2020. واصبحت هذه الإجابات المادة

الأساسية لمادة الحوار في المراحل اللاحقة. لاشك ان استجابة السادة رؤساء الوزراء لهذا المشروع وباريحية يشكل علامة صحية وشجاعة سياسية للكشف عن اهم المعوقات التي واجهتم اثناء فترة الحكم لتحقيق السيادة. ومما يزيد المشروع حيوية، هو كيف سيفكر الاخر بما سيطرح في هذه المحاور الخمسة. لذلك لم نضع امامهم اية محددات في حجم الاجوبة، فجاءت الإجابات متفاوتة السعات كما هو واضح في الفصل الاول والتي أصبحت هذه المادة هي محور المشروع للفصول القادمة. هذه الوثيقة تعبر عن التواصل الزمكاني الذي يعكس احد التحديات التي تواجه العراق منذ التغيير.

(2)

رؤية وتجربة رؤساء مجالس النواب

2018-2005

ان مشروع تحقيق (السيادة) مناطة بسلطات الدولة وان السلطة التشريعية لها دورها التكاملي في تحقيق السيادة وضمان عدم انتهاكها والحفاظ على المصالح الوطنية بالعمل والتعاون مع السلطة التنفيذية. لذا كانت المرحلة الثانية من المشروع يمتلكها الحرص على اكتشاف مساحات التداخل والتقاطع في الرؤى عند السادة رؤساء مجلس النواب 2005-2020. كان التفاعل مع المشروع ايجابياً وجاءت اوراقهم صريحة تعكس تصوراتهم وتجاربهم لمفهوم السيادة. وشكلت هذه الوثيقة الحلقة الثانية من المشروع. وتضمنها الفصل الثاني من الكتاب. ونأمل ان تخضع هذه الوثيقة لقراءة متأنية بنفس المنهجية التي اتبعت مع الوثيقة الاولى في المستقبل القريب حيث ستكون لنا جولة للخوض في تفاصيل أجوبة السادة الرؤساء بنفس السياقات بعون الله.

(3)

تعقيبات السياسيين والاكاديميين والباحثين

اما المرحلة الثالثة من المشروع فقد خصصت للتعرف على آراء النخب السياسية والأكاديمية والخبراء والباحثين حول المحاور الخمسة الواردة في

إجابات السادة رؤساء الوزراء. فقد كانت الاستجابة للتعاطي مع المشروع بشكل عام مشجعة تعكس الإحساس بأهمية المشروع في ظل الظروف الراهنة. فقد شارك قرابة خمسين شخصية سياسية واكاديمية وبحثية في هذا الحوار حيث خصص لكل شخصية محور معين من المحاور لمقارنة أجوبة ذلك المحاور مع أجوبة الرؤساء ومناقشتها والخروج برؤية. ورغم ان المشاركة بشكل عام كانت غنية ومتنوعة في كافة المحاور، الا ان المحور الأول المتعلق بطبيعة النظام السياسي الراهن والمحور الثالث الذي يبحث عن مساحة المصالح الوطنية التي تحدد شكل السيادة حظيا بتعقيبات كثيرة مما اضطررنا الى توزيعها الى قسمين.

ان أهمية وقوة التعقيبات تكمن في اختلاف الرؤى العراقية، فمعظمها اتسمت بالثراء المعرفي والحرص على المصلحة الوطنية ولا تنقصها الصراحة واجمل ما فيها انها موزعة بين سياسيين وأكاديميين وباحثين مع التزام الاعم الاغلب منهم بالسقف المحدد للتعقيب. هذه المشاركة النخبوية الواسعة التي غطت معظم الطيف العراقي والتي اطلعت على أجوبة رؤساء الوزراء في المحاور كافة وركزت في اجابتها حول محور معين كانت مورد تثمين وتقدير. كان من الصعب على المشاركين وعلى المشرفين على المشروع الطلب من المشاركين الإجابة على كل المحاور، رغم ان البعض من الاخوة كان كريماً في العطاء فحاول الإجابة على كل المحاور. وكان علينا كذلك تقدير مواقف البعض من عدم الرغبة في خوض المقارنات بشكل مباشر، وانما اكتفى بطرح الرؤية التي يؤمن بها وهذا خيار مشروع للسياسي والباحث.

في العموم يجب ان لا ننظر الى تباين الأجوبة او تقاربها كمعيار في فهم المشروع وابعاده، بل اننا نرى ان هذا الحوار المتميز والمتمركز حول تجربة حكم عاشها العراقيون توضع بشكل مباشر امام انظار النخب للتقييم من زوايا مختلفة مما يمنح المشروع الريادة في فتح آفاق للمقارنة الموضوعية

والتعمق في فهم التعقيدات التي تلمّ بظروف البلد في نقد التجربة واغنائها، لقد احتوى الفصل الثالث باجزائه السبعة كل التعقيبات الواردة.

(4)

الاستنتاجات والتوصيات

اما المرحلة الرابعة من المشروع والفصل الرابع من الكتاب فتضمن صياغة الاستنتاجات والتوصيات للافكار والتصورات التي طرحت في الفصول الثلاثة. وقد تفضل فريق من الأكاديميين مشكورين في الجامعات العراقية بمراجعة هذه الاطروحة (ازمة العراق سيادياً) التي عكف على كتابة فصولها جمع كبير من القيادات السياسية والشخصيات القانونية والسياسية والكفاءات الاكاديمية في موضوع حيوي للخروج بنتائج وتوصيات. وعلى السياق نفسه، فقد طلبنا من أعضاء الفريق الاكاديمي الثمانية كل على انفراد رؤيته حول ما يمكن استخلاصه من الوثائق والتعقيبات والمستخلصات من نتائج ومعالجات لقضية السيادة.

(5)

الملخص التنفيذي

كانت المرحلة الاخيرة من المشروع مهمة وحساسة ووقعت على عاتق عدد آخر من الطاقات الاكاديمية والإعلامية الشابة والواعية للمشهد السياسي للاطلاع على مختلف التوجهات السياسية والأكاديمية للسيادة. وأبدت هذه الطاقات الاستعداد لقراءة الوثيقة الاولى والتعقيبات الواردة حول احد المحاور الخمسة واستخلاص المتقاربات والمختلفات في ذلك المحور. وتلك مهمة لا تخلو من صعوبة. انها خلاصة للأفكار الواردة تطرح من زوايا واتجاهات مختلفة. ومن الواضح كان لابد للعديد من الاخوة الافاضل الذين تفضلوا بالقيام بهذه المهمة ان يقدموا رؤية علمية حول مفهوم السيادة وتطوره وتعقيداته كمقدمة قبل ولوجهم في تلخيص الأفكار وهذا ما يمنح الاوراق متانة وقوة. ولم تقتصر مهمة المستخلصات على التعقيبات الواردة في الفصل

الثالث بل امتدت لتلخيص الوثيقة الأولى (رؤساء الوزراء) والوثيقة الثانية (رؤساء مجالس النواب) وما ورد في الاستنتاجات والتوصيات لتشكل الفصل الخامس من الكتاب.

(6)

الخروج من الاغتراب

ان الهدف الأساس من هذا المشروع هو محاولة للتوصل الى ملامح أولية لمفهوم السيادة بين العراقيين تستند الى التجربة والرؤية السياسية وذلك من خلال نقاش حر وصريح يمزج بين الفكر السياسي والتجربة السياسية، يعشق بين التجربة السياسية والخبرة الاكاديمية. يدفع باتجاه خلق مقاربات لقضية (السيادة) تأخذ بنظر الاعتبار الخصوصية العراقية ولا تستنسخ النظريات السياسية والتجارب الدولية واسقاطها على التجربة العراقية. نعم يمكن الاستفادة من النظريات والتجارب الاخرى في تنضيج المشروع والتجربة، لكن الهدف ان يبقى المشروع يتنفس عراقياً ويعيش في حاضنة عراقية بعيداً عن المؤثرات الخارجية، املاً في الخروج من الحالة الضبابية التي يعيشها البعض في هذه المفاهيم.

وهنا تكمن أهمية أخرى لولادة مثل هذا المشروع من حيث كونه ينحت: بعقول عراقية سياسية امتلكت تجربة حكم طوال 17 عاماً بغض النظر عن مآلاتها، وقادة وكوادر سياسية من مشارب وايدلوجيات وقوميات متعددة ساهمت بشكل او باخر فيما نحن عليه، وبعقول اكاديمية وبحثية مارست البحث والتدريس وعاشت التجربة. وكنا حريصين على مشاركة جيل التسعينات في هذا الحوار. هذا التعشيق بين الروافد الثلاثة وبين الأجيال سيفسح المجال للسياسي ان تُقرأ تجربته برؤية اكاديمية وبحثية، وتقرب المسافة بين التجربة والنظرية ليصبح الفكر والنظام السياسي والعلاقات الدولية التي تنسج من قبل سياسيينا مادة عملية ثرة للنقاش وللحوار من الاكاديميين في العلوم السياسية

والاجتماعية ومراكز الأبحاث العراقية. اننا نطمع ان ننطلق سوية لاشراك مزيد من القيادات الشابة الواعية في مثل هذه الحوارات وكذلك العمل على ترتيب مفرداتنا السياسية التدريسية والبحثية في الكليات والمعاهد بحيث تتضمن مثل هذه المواد العملية. وان لا يقتصر التدريس على مواد نظرية بحتة او تجارب خارجية بعيدة عن تجربة الوطن، بل تعشق مع التجربة السياسية لئلا يعيش طلبتنا حالة اغتراب وطني. انها تجربة ثرية للسياسيين والاكاديمين ان يستفيد كل واحد من الاخر في تطوير الرؤية والمنهج والمتابعة والنقد ليساهم الجميع في رسم مستقبل بلدنا السياسي.

ونود ان نشير الى بعض الملاحظات في هذا الصدد:

1 - ان الآراء المذكورة في وثائق هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد او الملتقى او المؤسسة او الجريدة بل انها آراء محترمة تعبر عن رؤية كاتبها.

2 - احياناً لم يلتزم البعض من الباحثين بالسقف المطلوب في الحوار او التعقيب او التلخيص، فآثرنا تقديراً للاستجابة واحتراماً للرأي ان ننشر الرؤية بشكلها الكامل.

3 - عملاً بحرية الرأي والتعبير، واحتراماً لهذه المشاركات القيمة و العلمية، آثرنا نشر التعقيب بكل تفاصيله وبدون أي تغيير.

4 - نقدر عالياً اعتذار بعض الاخوة وعدم مشاركتهم لانشغالاتهم، ويحدونا الامل في ان نكون معهم في مشروع مستقبلي اخر.

(7)

الخاتمة

ولكل مشروع مسك ختام، وختام مشروعنا الإجابة عن سؤال محوري ما هو مفهوم السيادة في مدرسة النجف؟ او بتعبير ادق، كيف تنظر المرجعية

الدينية العليا في النجف الى مفهوم السيادة؟ لذا كان من المفيد الوقوف على خطابات وبيانات المرجعية طوال السنوات السبعة عشر الماضية والتي طرحت فيها مفاهيم واليات تشكل الدولة الحديثة ومن خصائصها المهمة السيادة. وختاماً آملين من الله سبحانه وتعالى ان يأخذ بيد العاملين لما فيه خير البلد وشعبه.

بغداد 4 كانون الأول 2020

الفصل الأول

وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية بعد التغيير

فكر وتجربة رؤساء وزراء العراق

علاوي، الجعفري، المالكي، العبادي، عبد المهدي

2004–2020

محتويات الوثيقة

- ورقة الدكتور علاوي – الحكومة المؤقتة
- ورقة الدكتور الجعفري – الحكومة الانتقالية
- ورقة الحاج المالكي – الحكومة الأولى والثانية
- ورقة الدكتور العبادى – الحكومة الثالثة
- ورقة السيد عادل عبد المهدي – الحكومة الرابعة

ورقة رئيس الوزراء الدكتور إياد علاوي

الحكومة المؤقتة

2004–2005

شكراً لدعوتكم الكريمة، كان بودّي أنْ أكون معكم لكنني سوف أذهب إلى لندن، متمنياً النجاح للاجتماع.

السؤال الاول: هل ان طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلبا أو ايجابا على السيادة؟

الجواب

إنَّ طبيعة النظام السياسي حتماً تؤثر على السيادة الوطنية في العراق، النظام السياسي بكل ما يحتويه من انقسام طائفي وانقسام سياسي ومناطقي وعشائري، فضلاً عن وجود مليشيات مسلحة إضافة إلى تراجع في مؤسسات الدولة وانعدام المصالحة الوطنية وعدم الوضوح في العلاقات الخارجية يضاف لكل ذلك وجود قوات أجنبية مباشرة أو بالوكالة، كل هذه تؤثر على طبيعة النظام السياسي وبالتالي تؤثر سلباً على السيادة ومن غير المعقول أنْ تكون هناك سيادة في ظل وجود قوات أجنبية على أرض العراق وخاصة من دون أنْ تحدد قواعد الاشتباك مع هذه القوات، هذه القوات في بعض الحالات لابدّ منها لأنّ الجيش العراقي ضعيف ولا يتمكن من مواجهة داعش، لذا استدعى العراق قوات أجنبية (قوات التحالف الدولي) تساعده في محاربة داعش، وبادر سماحة السيد السيستاني إلى الدعوة للجهاد الكفائي وفُسر على أساسه تشكيل الحشد الشعبي لاحقاً، وأنضمت الى الحشد قوى قاتلت داعش وقوى

لم تقاتل داعش ولم تشارك أيضاً في كفاحها ضد النظام الدكتاتوري البائد، يضاف إلى كل ذلك الضعف الاقتصادي وعدم الخروج والبقاء في المراوحة بين البند السادس والبند السابع من قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي العراقي وأصبح الدولار الذي يتحصل عليه من الاقتصاد العراقي الريعي يدخل عن طريق مصرف مسمى بقرارات الأمم المتحدة في نيويورك ويسحب توقيع رئيس الوزراء ووزير المالية العراقي، وهذا يؤدي إلى أنَّ السيادة ستكون ناقصة بالتأكيد بسبب الوضع الاقتصادي المدمر الذي يمرّ به العراق.

وإنْ أضفنا الديون والقروض الكبيرة على الاقتصاد العراقي لتضاعفت مسألة ضعف أو فقدان السيادة، وهناك جانب آخر يؤثر سلباً على السيادة وهو طبيعة الحكم الموجود في العراق، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار التدخلات الإقليمية في الشأن العراقي كمثال على ذلك وجود القوات التركية في شمال العراق قريبة من كردستان العراق من دون أنْ يكون للحكومة دور فاعل في منع هذه القوات من الدخول، وحتى لم تحدد هذه القوات وغيرها قواعد اشتباك واضحة ولا يُسمح لهذه القوات أنْ تعمل بمفردها وبالشكل الذي ترتئيه، وعندما تكونت مليشيات مدعومة من حكومات منها الإيرانية ومنها التركية وربما من قبل دول أخرى وتكونت خارج إطار الشرعية العسكرية والشرعية الأمنية في العراق، وهذا الأمر يؤثر سلباً على السيادة ولهذا نرى العراق الآن أصبح مركزاً للصراع الأمريكي - الإيراني، والساحة العراقية أصبحت ساحة صراع، وأذكر لكم بوضوح دعوة فخامة رئيس الجمهورية الأخ برهم صالح إلى اجتماع تحدثت خلاله عن ضرورة إيجاد خطة طوارئ في حالة حصول معارك وعدم استطاعة العراق بيع نفطه عن طريق الخليج العربي، ويبقى الخط الوحيد هو خط كردستان عبر تركيا، إضافة إلى خزن الغذاء لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر إذا وقعت الحرب، ويجب أن يحظى هذان الأمران باهتمام كبير من الحكومة العراقية، واقترحت في هذا الاجتماع أن تكون

كردستان قاعدة لهذا الأمر وأنْ تكون المخازن موجودة في كردستان بسبب توفر الأمان، وكُلفت فعلاً من قبل الأخ عادل عبد المهدي بالسفر إلى كردستان لبحث مجموعة من الأمور وتواصلت مع الأخ مسعود البارزاني وتحققت أمور أربعة لتلك الزيارة هي:

أولاً: دعم كامل غير مجزء وغير مقسم لأيّ جهد عسكري واقتصادي وأمني عراقي.

ثانياً: أنْ يُرسل وفداً فنياً وسياسياً للحوار مع وزارة النفط في بغداد لإنهاء الأزمة بين بغداد وأربيل فيما يتعلق بالنفط وتصديره.

ثالثاً: تم التوافق على تشكيل هيئة من الحكماء لمناقشة قضايا الفقرة 140 فيما يخصّ الأراضي المختلف عليها في العراق، ووافق الأخ مسعود على ذلك وتبادلنا الأسماء لاحقاً واتفقنا على أسماء مهمة قدمتها إلى الأخ عادل عبد المهدي ولكن لم يتم التحرك من قبل الأخ عادل على تلك الأسماء لتحقيق هذا الهدف النبيل.

رابعاً: توافقنا أنا والأخ مسعود على أنْ يحضر الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى الاجتماعات التي يدعو لها الأخ برهم صالح.

هذه المسائل في الحقيقة ثلمت وحجّمت مسألة السيادة في العراق، ولابدّ من القول أيضاً إنَّ الانتخابات بشكلٍ عام سواء في 2010 - 2014 - 2018 والتي قبلها لم تجرِ بشكل ديمقراطي أو شفاف ولم تجرِ أساساً بشكلٍ جيد، وفيما يتعلق بانتخابات 2010 يوجد لدينا دليلٌ واضحٌ أنّ الإدارة الأمريكية في حينها (إدارة أوباما) والجمهورية الإسلامية في إيران رفضت فوز ائتلاف العراقية وتحركت ضده بوضوح، والدليل على ذلك كما مذكور في كتاب (العالم كما هو) لـ"بن رودس" والأدلة المتوافرة للكل أنَّ أعتراض إيران بالدرجة الأساسية وتهديدها بقطع التفاوض حول الملف النووي السري والذي كانت اجتماعاته تُعقد في مسقط عاصمة سلطنة عُمان حينذاك مع

أمريكا وأنه ستحصل مشاكل للعراق إذا شكّل أياد علاوي الحكومة أو أيّ شخصية من ائتلاف العراقية مجلس الوزراء، وتوافقت الإدارة الأمريكية مع إيران وهذا الأمر لا يمتّ للسيادة بصلة أيضاً، إذاً، فقدان النظام السياسي لهويته وإرادته الوطنية ولقواعد القانون والدستور ولوحدة المجتمع والانقسام السياسي للقوى والحركات السياسية العراقية وتبعثرها بالإضافة إلى تراجع الوضع الاقتصادي وضعف العراق بسبب الاحتلال وما رافق ذلك من قوانين جائرة، أدّى لأن يصبح العراق معبراً للقوى المتنافسة والمتصارعة وأصبح الشعب العراقي يعاني من هذه المشاكل الكبيرة بشكلٍ متزايد.

السؤال الثاني: وعي وادارة العوامل الاقليمية والدولية في تحقيق السيادة أو انتهاكها؟

الجواب

لا أعرف ما هو المقصود بهذا السؤال، لا يوجد لدينا إدارة جيدة لعلاقات العراق مع دول العالم، ومن الأمثلة على ذلك عندما أردنا عمل منافذ اقتصادية وربط تجاري مع الدول المختلفة بدون استثناء ودول الجوار تحديداً، أُجهضت هذه المسألة، بالتالي فالعوامل الإقليمية والدولية لتحقيق السيادة تدار متى ما كان للعراق قوة في النظام السياسي ونظامه الاقتصادي ونظامه الاجتماعي وعطائه الدولي، هذه القوة يجب أنْ يتمتع بها العراق لمعالجة المشاكل الإقليمية والدولية وهي تعاني من ضعف وتراجع وقد أنتُهكت انتهاكاً كبيراً، ولذلك لم يعد هناك وعي ولا إدارة جيدة لهذه الأمور، مثال على هذا الأمر عندما اتفقنا مع حلف الناتو في وقتها للتسليح والتدريب وهو انفتاح إيجابي على دول العالم فيما يتعلق بإعادة القوة إلى العراق من خلال تدريب جيشه وتسليح إمكانيته العسكرية، هذا الموضوع أصبح مهمشاً وهناك دعاوى الآن لطرد قوات التحالف الدولي التي ساعدت العراق في مكافحة داعش، والكل يجب أنْ لا ينسى ما حدث من كوارث عندما أنسحبت

قوات التحالف مما أدّى إلى احتلال ثلث العراق من قبل داعش وكوارث لايزال العراق يعاني منها.

السؤال الثالث: هل أنَّ معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة؟

الجواب

بالتأكيد، المصالح الوطنية هي التي تحدد السيادة الوطنية ووجودها أو عدم وجودها، فنحن بصراحة ليس لدينا مراعاة للمصالح الوطنية، والدليل على ذلك تراجع الوضع الاقتصادي بشدة وتراكم المديونية مرة أخرى واعتماد العراق على الهيئات والمساعدات والقروض.

السؤال الرابع: هل أنَّ التوازن في تحقيق المصالح الإقليمية والدولية يضمن السيادة؟

الجواب

بالتأكيد نعم، ولكن كسؤال عام يحتاج إلى جهد، ويحتاج كما أسلفت إلى قوة نظام وطني عراقي من خلال وحدة المجتمع ووحدة القوى السياسية، وكفاءة القائمين على الأمر ومتانة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذه هي العوامل التي تلعب دوراً في تمكين العراق من تحقيق المصالح الإقليمية والدولية، والتي تعزز مسألة السيادة في العراق، فضلاً عن ذلك لابدّ أنْ تكون هناك خارطة طريق واضحة ومبنية على أهداف وخطط واقعية تصب في تحقيق المصالح الإقليمية من منطلق الجار قبل الدار.

السؤال الخامس: كيف تعاطت حكومتكم العراقية مع مسألة السيادة؟

الجواب

سوف أتوسع بهذا السؤال في عدة جوانب، ليس لأنني كنت رئيساً للوزراء وأنا لا أذكر بعض الحقائق، ومنهاجنا في إعادة عافية العراق.

القضية الأولى: كانت المسألة الاقتصادية، وهي بناء اقتصاد متين متعدد الجوانب في العراق، يقوم على إزالة المديونية وبناء المؤسسات ووضع سياسة مالية ونقدية واضحة لتقليص البطالة، وقد أسسنا وأنشأنا مؤسسات واضحة في هذا المجال، المؤسسة الأولى هي مجلس الإعمار الذي استلمه نائب رئيس الوزراء الأخ برهم صالح، والمؤسسة الثانية هي المجلس الأعلى لسياسات النفط والغاز، والمؤسسة الثالثة هي الهيئة الاقتصادية العليا، والمؤسسة الرابعة هيئة الخصخصة، وقد أشرت عليهم أن يكون العمال العاملون في هذه المصانع التي ستجعلهم مشاركين في معاملهم، علماً أن تكون نسبة 30 - 35% للعمال العاملين في هذه المصانع والمعامل، لكن هذه المؤسسات تم الغاؤها بعد استلام رئيس الوزراء الذي جاء بعدي لرئاسة الحكومة وخلال فترة أسبوعين.

لقد كانت تقوية الوضع الاقتصادي تهدف إلى:

أولاً: تأسيس هذه المؤسسات.

ثانياً: إزالة مديونية العراق، وقد نجحنا فعلاً بعد جهود سياسية وطنية بذلناها بإزالة ما يقارب 85% من ديون العراق في نادي باريس، ومنها تعاطف ودعم بعض القادة، منهم على سبيل المثال لا الحصر الرئيس الشهيد رفيق الحريري الذي أصرّ على فرنسا تحقيق هذا الأمر، والصدام الذي حصل بيني وبين بوتين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية فيما يتعلق بالمديونية العراقية، وقد كان هناك وفدٌ وزاريٌ معي خلال هذه المباحثات، ولهذا كانت السياسة الاقتصادية هي حجر أساس في تقوية النظام، وحافظنا على سعر صرف العملة ودعمنا ذلك ببقاء احتياطي نقدي ورفعنا الرواتب.

القضية الثانية: الجانب العسكري: بدأنا بإعادة الإمكانيات اللوجستية والعسكرية والأمنية للعراق، حيث أصبح باستطاعة العراق ودون الاعتماد على قوى عسكرية أجنبية أنْ يقرر خوض معارك ضد الإرهاب، والتعامل مع

الخارجين عن القانون، وتم امتصاص أكثر من مليون عاطل عن العمل بهذا الأسلوب وأصبح للعراق أسماً بما يتعلق بقواته المسلحة والأمنية والاستخبارية، وقد انشئنا قانوناً جديداً للمخابرات يتضمن " لا للتنصت لا للاعتقالات لا للمراقبة" إلّا بقرار صادر عن قاضي التحقيق، كما قمنا بسنّ قوانين متعلقة بتقوية القضاء، وحققنا جزءاً كبيراً من سيادة القانون، هذه الأمور جميعها تصب في تقوية الوضع الداخلي.

إذ عززنا الوضع الاقتصادي وانشأنا مؤسسات، وقمنا بتعزيز الوضع الداخلي بإجراءات قوية وراسخة، ومثال لذلك تأسيس أول مجلس نيابي من 100 مناضل ووجوه المجتمع العراقي وتعيين السيد فؤاد معصوم رئيساً له، وإعداد مفوضية انتخابات جيدة ومستقلة ونزيهة.

القضية الثالثة: انتقلنا إلى مسألة مهمة وهي العلاقات الخارجية، ولربما البعض يذكر أنه وبمبادرة مني دُعينا إلى مؤتمر في شرم الشيخ للجوار العراقي، بحضور وزراء الخارجية دائمي العضوية في مجلس الأمن وتحت إشراف الأمم المتحدة، وبحضور جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وأنا شخصياً أصريت على أنْ تأتي سوريا وإيران إليه، في الوقت الذي كانت بعض الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تتحفظ على حضور هاتين الدولتين، ولكني أصريت وقد أرسلت المرحوم أبا عمار عبد العزيز الحكيم إلى طهران لإقناعهم بالحضور إلى المؤتمر، وقد استطعنا أنْ نحقق في هذا المؤتمر لرفعة وإعلاء الأسم الكبير للعراق بالجهود التي بذلناها لعقد مثل هكذا مؤتمر، وقد أشاد وزير الخارجية الإيراني عندما ألتقيت به في مؤتمر دافوس مشيراً إلى أنَّ مؤتمر شرم الشيخ كان من أهم المؤتمرات التي عُقدت حيث إنه وضع النقاط على الحروف، وقد حقق هذا المؤتمر قفزة نوعية في علاقات الدول مع بعضها البعض وفتح المنطقة على العالم سياسياً وليس عسكرياً، فلم يعد هناك تحفظ على إيران أو سوريا، وقد شكلنا تعاوناً سورياً أمريكياً عراقياً، وتركياً أمريكياً

عراقياً، وكنا في اتجاه تحقيق تعاون مع إيران أيضاً، ولكن للأسف تم إلغاء جميع هذه الإنجازات بعد إنتهاء حكومتنا، وهذا كان الاتجاه الثاني وهو بناء النفوذ الخارجي من خلال قوة العراق السياسية والاقتصادية والجغرافيّة، وتمت دعوتي لاجتماع في الكونغرس الأمريكي وفي كلمتي انتقدت بعض سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وأنا الوحيد الذي دُعيت إلى القمة الأوربية وكان معي الأخ هوشيار زيباري وزير الخارجية، وقد قدمت ملاحظات عن الوضع العراقي ووضع المنطقة، وأخبرتهم أنَّ المنطقة لن تستقر إلّا باستقرار وضع العراق بقوة نظامه السياسي والاقتصادي. فأصبح للعراق هيبة كبيرة نوعاً ما، يُضاف إلى هذا مسألة الربط مع دول المنطقة وخاصة قليلة الموارد، مثل الأردن ولبنان وسوريا ومصر، والإجراءات التي تمت مع هذه الدول هي إجراءات تربط الوضع العربي ربطاً قوياً ويكون العراق محور هذا العمل، سواء في مصفاة التصدير إلى أفريقيا وجنوب شرق آسيا فيما يتعلق بتصدير مشتقات النفط من العقبة - الأردن، وهذا يكون شراكة بين العراق والأردن، وفي مصر بناء مصنع كبير للبتروكيمياويات في سيناء للتصدير إلى أفريقيا وجنوب شرق آسيا وقد تم الاتفاق على هذا مع الرئاسة المصرية، وفي لبنان فقد تم الاتفاق على استئجار ميناء فقط للعراق ليكون هناك نقل بري أمّا إلى ربيعة أو إلى التنف أو عبر الأردن، وبهذه الطريقة نخدم العلاقات السورية اللبنانية وكذلك نخدم الوضع اللبناني. كذلك تطوير مصفى طرابلس الذي يصدر النفط إلى البلدان المتشاطئة مع شرق البحر الأبيض المتوسط، ومن ناحية أخرى تطوير جيهان لتصدير النفط الخام الأسود مروراً في أراضي كردستان وهذه جميعها إنجازات لربط الوضع العام مع دول الجوار وتحقق المؤتمر حينها، وكانت جميع الدول ممتنة من إجراءات العراق وكان في المنظور ربط خطوط الغاز من إيران مع العراق وفي أنبوب الغاز العربي الذي كنّا نطمح بإيصاله إلى أوربا، بالإضافة إلى هذا من قرارات مؤتمر شرم الشيخ أنْ تقوم مصالحة وطنية بإشراف جامعة الدول العربية وكان الأخ عمرو موسى هو الأمين العام لجامعة الدول العربية وحصل هذا المؤتمر، حينها أنا كنت

خارج الحكومة في وقت الأخ الجعفري ويمكنكم الاستفسار من الأخ الجعفري عن هذا الأمر حيث كان رئيس الوزراء حينذاك، هذه الإجراءات كلها أُجهضت ودمر مؤتمر شرم الشيخ الذي كان يفترض أنْ ينعقد بعد سنتين من قبل الرؤساء التنفيذيين على مستوى وزراء الخارجية، كل هذا أُجهض، هكذا تعاملت مع هذا الجانب.

نأتي إلى جانب آخر مهم، بين فترة تشكيل الوزارة وفترة أستلام السيادة كان هناك حوالي فترة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع كنتُ مُصرّاً على الانتهاء من مسألة قوات الاحتلال وتسمى قوات متعددة الجنسيات وهذا حصل، وعلى العراق أنْ يراجع سنوياً مسألة بقاء القوات متعددة الجنسيات أو مغادرتها، وتم الاتفاق على هذا الأمر وبدأنا بوضع قواعد الاشتباك لتحديد مهام هذه القوات.

ومن قواعد الاشتباك على سبيل المثال لا الحصر تحديد نوعية الأسلحة المتواجدة وكيف تدار العمليات؟ كيف تتحرك القوات الأجنبية - قوات التحالف الدولي -؟ بأمر من؟ على أنْ يكون لحكومة العراق القرار النهائي بتحرك القوات متعددة الجنسيات، وقواعد الأشتباك وضعت بوضوح.

لكن مع هذا تحركت في احتمال آخر - سوف أكشفه لأول مرة لأهمية هذا الأمر ولاحترامي للأخ السيد الجليل إبراهيم بحر العلوم -. في مرحلة لا أذكر متى تحديداً، وهناك جميع الكتب والمكاتبات في رئاسة الوزراء، قررت بالاتفاق مع بعض القادة العرب والدول الإسلامية أذكر منهم الرئيس المشرف المرحوم عبد الله بن عبد العزيز والرئيس حسني مبارك أنْ نستعيض عن القوات الأجنبية بقوات من الدول الإسلامية والعربية ولكن ليس من الجوار العراقي لا من إيران ولا من تركيا ولا من سوريا ولا من الكويت، وأرسلت رسائل إلى ملك المغرب وإلى ملك البحرين، أجابني ملك المغرب برسالة مشكوراً يقول نحن نقوم بتدريب القوات التي تحتاجونها مجاناً، وأرسل لي

ملك البحرين رسالة يقول نحن نرسل مدمرتين لحماية المياه العراقية، ومصر أستعدت وكذلك الأمارات العربية المتحدة وباكستان، هذا الموضوع في الحقيقة أُجهض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد أنْ اجتمعنا مع كولن باول وزير خارجية أمريكا في زيارة إلى السعودية أنا والملك عبد الله بن عبد العزيز وسعود الفيصل (رحمهم الله) وأثنين من المستشارين مع الملك عبد الله وأنا أيضاً، ولم أذكر الموظف الذي كان معي لتسجيل النقاط.

كولن باول اعترف قائلاً يجب أن يكون القائد لهذه القوات أمريكياً، لكننا رفضنا، إذا أصبح القائد من دول عربية وإسلامية نحن نرحب بأن تقوموا باختيار مستشار أو أكثر، لكن القائد الرسمي يكون من هذه الدول التي تُرسل قوات لمساعدة العراقيين في حفظ السلام والاستقرار وتكون ممثلة وبقيادة الأمم المتحدة القائد العسكري والميداني، ولكنه بعد حديث طويل رفض، وقال نحن نستطيع أنْ نستعمل الفيتو ونرفض هذا الموضوع ووُئِدَ بهذه الطريقة لأنه لا أحد يقبل أنْ يأتي جيش ويسلم قيادته إلى القادة العرب، وهذه إجراءات أو جزء من الإجراءات صبت في تعاملنا بقضية السيادة وأذكر مسائل محددة وأمثلة محددة، وفي المقابل وافق لا بل دعم أشتراك إيران وسوريا في مؤتمر شرم الشيخ.

عندما رأيت في مجلس الوزراء أثنين من الأجانب قمت بطردهم ورفضت عودتهم ورفضت أنْ يكون لهم غرفة أو مكتب في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهم من شركة أسمها آدم سميث، وسألتهم كيف تتجولون في مكتب رئاسة الوزراء؟ وجاءني السفير يعتذر فرفضت وقلت له نحن لا نقبل الأعتذار إلّا من رئيس الوزراء وكان توني بلير في حينها، وثانياً نقبل الأعتذار إذا خرجوا نهائياً من مكتب رئاسة الوزراء وانتقلوا إلى مكاتب خاصة ليقدموا من خلالها خدمات إلى العراق كشركة معتمدة في بريطانيا ومن الشركات العالمية المهمة، وفعلاً جاء الاعتذار من رئيس الوزراء البريطاني وخرجوا

نهائياً من رئاسة الوزراء وعثروا على مكان ليعملوا فيه هذا من جانب، أمّا من جانب آخر وسأكون صريحاً، لتقوية الوضع الداخلي أعددنا تقريراً بإشراف الأخ برهم صالح الذي كان حينها نائب رئيس الوزراء فيما يتعلق بتحويل قضية أجتثاث البعث من قضية مسيسة إلى قضية قضائية وقانونية، وعملنا على تنفيذ هذا القرار، لكن لتنفيذ هذا القرار نحن بحاجة إلى توقيع الرئاسة، والرئاسة حينذاك كانت تتألف من ثلاثة أشخاص يجب أنْ يوقعوا مجتمعين، الأخ غازي الياور وقع لتنفيذ هذا القرار والأخ روز شاويس أيضاً، باستثناء الأخ الجعفري رفض التوقيع، فلم نستطع أنْ ننفذ القرار، لكن مع هذا أنا قمت بتجميد هذا القرار لكن لم أستطع إلغاءه، هذا بسبب عدم قبول الأخ الجعفري على التوقيع.

وأؤكد أنني قمت بتجميد هذا القرار ولم أسمح أنْ يُعمل به، وقلتُ للإخوان الوزراء في المجلس، وبالتأكيد يتذكرون هذا الكلام وبصراحة يجب أنْ ينال كل من هو متهم جزاءه العادل، لكن من لا توجد عليه قضية أو غير متهم يجب أنْ لا يعامل كمجرم وأنما يُدمج بالمجتمع وأنْ يواصل عمله بشكلٍ صريح وواضح.

وهذا بعث إشارات تطمينية إلى غير المرتكبين جرماً أو الذين اضطروا إلى الانتماء للبعث، لتحقيق نوع من الفائدة لهم في وظائفهم، وأنكم على دراية بأنَّ حزب البعث أستولى على مرافق الحياة جميعها في العراق، وكان كل من يدخل في سلك الإعلام أو الجيش أو الشرطة أو الخارجية يجب أنْ ينتمي للحزب ليس إيماناً وأنما للحصول على وظيفة أو لقضاء مصحلةٍ ما.

في الحقيقة هذا الأمر أدى إلى تقوية الوضع الاجتماعي، بالإضافة إلى نقطة أخيرة وهي أننا تصدينا لقوى التطرف والإرهاب سواء الخارجون عن القانون أو الإرهابيون الذين استحوذوا على الفلوجة، وكانت قوى المجتمع العراقي في الفلوجة مساندة لنا في مقارعة الزرقاوي، حتى المقاومة ورجال

الفساد وأنا أفرق بين المقاومة والإرهاب، المقاومة حصلت كردة فعل على الاحتلال، وكانت قوى المجتمع العراقي في النجف الأشرف مساندة لنا أيضاً في مكافحة جيش المهدي عندما قرر الاستيلاء على الروضة الحيدرية، وأنَّ الروضة ليست ملكاً للشيعة فقط وإنما هي ملكٌ للعراق وملكٌ لكل المسلمين، وأنني لم أتعرض للتيار الصدري وإنما اعتبرتهم تياراً محترماً وجزءاً من التيارات السياسية العراقية، ولكني تعرضت لما يسمى جيش المهدي أو سُمي حينها بجيش المهدي، وكذلك قمت بالاستعانة بالمرجعية الرشيدة لتسهيل الأمر من دون أشتباك حقيقي واسع النطاق في النجف.

وبصراحة أكثر لم نسمح لأي دولة من الدول المشاركة في العملية السياسية أنْ تتقدم في النجف وتكون بعيدة بحدود (60) كيلو متر، كان ممنوعاً منعاً باتّاً خصوصاً عندما قامت العمليات العسكرية، وكذلك في الفلوجة.

هكذا تعاطينا مع قضية السيادة وكان أهم معلم واضح وقوي وحقيقي في هذه الإمكانيات هو كفاءة الوزراء، وعدم وجود محاصصة ورفض المحاصصة ولم نقر بها بأي شكل من الأشكال، ومع هذا أنا شكلت مطبخاً سرياً في مجلس الوزراء ضم الشرائح الأساسية التي قاومت النظام الصدامي، ومن هؤلاء الوزراء: هوشيار زيباري من الحزب الديمقراطي الكردستاني، برهم صالح من الاتحاد الوطني، المرحوم مهدي الحافظ من تجمعات المرحوم عدنان الباجه جي، المدير العام للحزب الشيوعي مفيد الجزائري، حاجم الحسني عن الحزب الإسلامي، وهكذا كنا نتجمع في القضايا الرئيسية الكبيرة ونتحدث عن القضايا حتى قبل طرحها في مجلس الوزراء بشكل واسع، أيضاً خلق حالة من الوحدة الوطنية السياسية داخل مجلس الوزراء، وكان مجلساً محترماً ضم خيرة الشخصيات العراقية والعربية.

يضاف إلى الجانب الاقتصادي مسألة مهمة وحيوية جداً، مسألة الفساد

ومحاربة الفساد والمسائل التالية لإيقاف الفساد، وكان هناك عدة إجراءات قد تم العمل بها:

الإجراء الأول: طلبت من وزير المالية أسماء لتعيين رئيساً لديوان الرقابة المالية، وقدم الوزير في وقتها مجموعة أسماء، واخترت أنا وبالتشاور مع الأخ عادل عبد المهدي واحداً من هؤلاء الأسماء وتم تعيينه وهو السيد عبد الباسط التركي وهو رجل نزيه، وقد دعمته بموظفين وبميزانية قوية، وقد أخبرته أنه يجب دعم دور الرقابة المالية وأنه يجب أنْ يكون ديوان الرقابة المالية والقانونية، وهذا الكلام كان موجهاً أمّا لعبد الباسط أو لوزير العدل، ستكون إمكانيات الديون أقوى وأوسع.

الإجراء الثاني: وبعد تعيين عبد الباسط وراضي الراضي الذي هو مسؤول هيئة النزاهة دعوتهم لحضور جزء من اجتماع مجلس الوزراء، قلت لهم أنتم لكم الحق لكي تبحثوا مع أي وزير ومن رئيس الجمهورية مروراً بمكتبي وإلى مكاتب الوزراء، مسألة تفتيش الميزانية في الوزارات أو رئاسة الوزراء أو رئاسة الجمهورية وأبلغتهم أن يبدأوا بمكتبي أولاً ولا حاجة لإشعار مسبق، وكذلك أبلغتهم بأنه عليهم المحاولة للاستعانة بشركات أجنبية ذات سمعة جيدة، وفعلاً قد تم هذا الأمر في وقتها وكان هناك نوع من التعاون مع شركة آدم سميث الذين قد تم طردهم من قبلي سابقاً، وفتشوا في المالية في مكتبي ووصلني كتاب شكر في وقتها لأنّ جميع الصرفيات إلى أقل حد الدولار الواحد كانت موجودة ومسجلة بالكامل في المكتب أو المصارف، وكتاب الشكر منشور في كتاب أنا كتبته بعنوان (بين النيران) محطات في حياتي السياسية، وحتماً موجود في رئاسة الوزراء باللغة العربية والانكليزية وكانوا قد اتصلوا بجميع البنوك والمصارف التي لدينا حسابات لديهم كرئاسة وزراء.

الإجراء الثالث: الذي قمنا فيه فيما يتعلق بالنزاهة كانت قضية جداً مهمة، طلبت من المرحوم مهدي الحافظ - كان وزير التخطيط في حينها -

أنْ يقوم بتحديد صلاحيات اللجان الموجودة في الوزارة والوزير التي تقوم بعقد الاتفاقيات مع الشركات وما هي حصة اللجنة الاقتصادية العليا وما هي حصة مجلس الإعمار، وأعدَّ في وقتها السيد مهدي الحافظ (رحمه الله) مطالعة مهمة جداً، وقد كان مضمونها أنْ يكون (3 - 5 مليون) أيّ قد بدأت بثلاثة مليون وبعدها تم رفعها إلى خمسة مليون في الوزارة، وهذا يتم مناقشته من خلال لجان الوزارة، وترفع هذه التوصية بعد أنْ يستقر العقد على شركة معينة إلى نائب رئيس الوزراء لكي يوافق على العقد أو يعيد النظر بجميع الاتفاقيات، وما يزيد عن الخمسة ملايين يتم تحويله إلى الهيئة الاقتصادية العليا في العراق.

وبعد أنْ خرجنا من الوزارة أصبح للوزير الحق أنْ يوقع على 100 مليون دولار وهذا أدّى إلى فتح شهية بعض الناس.

الإجراء الرابع: الذي أعددناه للحفاظ على أموال العراق وسلامة العراقيين قمنا بفتح تحقيق مع وزراء وكلفت وقتها السيد برهم صالح وأخبرته أنَّ هذا التحقيق لا يقوم به ديوان الرقابة المالية ولا هيئة النزاهة، وأنْ يتم بسرية مطلقة حتى الأسم لا يذكر في مجلس الوزراء أيّ لا أسم الوزارة ولا الوزير إلى أنْ تتم التحقيقات.

وبكفاءة عالية قام الأخ برهم صالح بهذا الواجب الوطني وبالتأكيد كان معه مجموعة من المستشارين أذكر منهم: السيد عادل الحلاوي ومجموعة من القانونيين، حقق مع ثلاثة وزراء، أثنان منهم ثبت أنهم مرتكبون، والآخر لم يثبت عليه شيء، لا أريد أنْ أذكر أو أجرّح بالمرتكبون لكنهم هاربون الآن وأحدهم توفي رحمه الله، والبريء حالياً هو خارج العراق.

ومثل هكذا إجراء لا تقوم به النزاهة ولا يُهان ويُذل المرتكب ولا الحكومة ولا الدولة ولا المجتمع العراقي ولا يجب أنْ يعتبر الجميع سرّاقاً أو أنّ جميع المسؤولين سرّاق.

وفي وقتها عندما نفذه الأخ برهم لم يشعر أي شخص به حتى أحد الوزراء لم يكن لديه علم أنه تم إجراء تحقيق في وزارته، وأكتشف بعد أنْ خرج من الوزارة بفترة زمنية لا تقل عن سنتين ووقتها لم يثبت عليه ولا على الوزارة شيء، وعندما أصبح لديه علم أتصل بي للاستفسار عن الموضوع، هذه كانت بعض محاولاتنا لإحتواء الفساد والرشى.

وقبل انتقال السيادة رسمياً أبلغني بريمر وبوجود السيد عادل عبد المهدي وزير المالية حينها والسيد سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي برغبته في مناقشة القضايا الاقتصادية، وقال لي هناك مليار و200 مليون أو 300 مليون تم صرفها على المشاريع وكان حاملاً معه ورقة مطبوعة وعندما سألته عنها قال هذه تحتوي على ما تم صرفه على المشاريع، وأنا رفضت أن أستلمها ورفضت أن أوقعها ولا أيّ شخص من الموجودين، كذلك قلت له لا نعترف بها إلّا أنْ تجلبوا الملفات الأصلية كاملة.

رغبت أن أذكر هذا في الجانب الاقتصادي حتى يكون في علمكم الإجراءات التي تم أتخاذها لتعزيز السيادة، وقوة السيادة تكون بقوة النظام السياسي العراقي والنظام الاقتصادي العراقي والنظام المجتمعي العراقي الذي يجعل العراق متمكناً من السيادة.

لكن لربما أهم إنجاز قمنا به أنا ووزرائي هو إجراء الانتخابات في وقتها وكان تفكيري منصباً على أن تنزل القوى السياسية التي ناهضت صدام بقائمة واحدة، وللتاريخ أثبتها أنَّ الأخ مسعود بارزاني وجلال طالباني رحمه الله وافقوا، ووافق كذلك المجلس الأعلى بزعامة السيد عبد العزيز الحكيم.

وعند عودتي من السليمانية إلى بغداد جاء المرحوم أبو عمار وقال لي أنَّ السيد يسلم عليك، ويقصد السيد السيستاني، فقلت له أهلاً وسهلاً، قال يرغب أنْ تتقدم بقائمة شيعية لك الثلث ولنا (المجلس) الثلث وللآخرين الثلث، تكلمت عن خطورة هذا الأمر على العراق ووحدة شعبه والانقسامات

التي ستحصل داخل كل مكون، فأجابني رحمه الله أنَّ السيد يقول ونحن نثني أنك أجدت في رئاسة الوزراء ويجب أنْ تبقى، وأخبرته أنْ يختارني رئيساً للوزراء وحصل الأمر كمفاجئة وتم أختياري بالاجماع رئيساً للوزراء وأنا غير مستعد لأكون رئيساً للوزراء في نظام يقوم على المحاصصة الطائفية.

من جانب آخر لم أتدخل أو أسمح لأي شخص آخر بالتدخل في أختيار المفوضية وإنما جرى التقديم عبر رسائل إلى الأمم المتحدة وأمريكا طلبت من الأمين العام أنْ ينظروا هم بالمتقدمين وليس مكتبهم في بغداد وأن يقلص القائمة إلى مجموعة صغيرة ويقابلونهم ويختارونهم وكان هذا الأمر يجري أساساً، وفعلاً تم أختيار مجموعة كفوءة قادرة ونزيهة، وزرتهم لأبارك لهم وأبحث عن احتياجاتهم قائلاً لهم أن تدخلنا أو أيّ حزب أو جهة فأعطيكم الحق والصلاحية لكشف ذلك في الإعلام، وجرت الانتخابات بشكلٍ نزيه.

طبعاً كنت قد سحبت الأسلحة الثقيلة من مجاهدي خلق (دبابات T55) واستعملنا المدرعات التي قُدمت مجاناً من الأردن والامارات وفاجئت أعداء العراق بإنزال أول لواء مدرع تشكّل بعد سقوط النظام البائد لإلقاء الرعب من جهة وحماية بغداد من جهة أخرى، وكانت مفاجئة مفرحة حتى النسوة خرجن يزغردن ويوزعن الحلويات.

26 شباط 2020

ورقة رئيس الوزراء الدكتور الجعفري

الحكومة الانتقالية

2005–2006

اما الاسئلة التي نرغب باجابتكم عنها هي كالاتي:

﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمْ اللَّه وَأُولَئِكَ هُمُ أُولُو الْأَلْبَاب﴾

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السؤال الاول: هل ان طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلبا أو ايجابا على السيادة؟

الجواب

تأثير النظام السياسي على السيادة شديد وبالغ التأثير وهو يتأتى من خلال العوامل التالية:-

* مدى استقلاله الوطني وكفاءة وأمانة وإخلاص المتصدين لإدارته واستعدادهم للدفاع عنه..

* مدى توفّر البنية التحتية الاجتماعية التي تغذي البناء السياسي "كنسغ صاعد" يتولى تشكيل النظام بكلّ مؤسساته.. كما يسهّل استلهام مفردات النظام وتطبيق مفاهيمه "كنسغ نازل" يتفاعل معه الشعب بكل مكوناته وهو يسعى لتحويل مفردات القانون الى جزءٍ من المزاج العام للمواطنين بحيث يكون "المقبول والمرفوض" القانوني هو ذاته "المقبول والمرفوض" النفسي

والاجتماعي وان الرقابة الاجتماعية متوازية في ضبط حركة المواطنين مع الرقابة الدستورية..

* تعميق الحس الوطني الى درجة التفاني من شأنها توفير البيئة الصالحة للتضحية من أجل البلد..

* ولما كانت السيادة بمفهومها العام تتداخل مع مفهوم الديمقراطية وقد تبدو معارضة لها ظاهرياً خصوصاً مع عدم ارتقاء المواطن الى درجةٍ عاليةٍ من الوعي فقد يبدو التوفيق بينهما صعباً!!.. فبينما تبدو السيادة باتجاه حثّ المواطنين على التمركز حول الوطن والدستور ومؤسسات الدولة تبدو الديمقراطية تحرراً من القيود التي تحد من الحريات..

* فالنظام الحالي ولأسباب تراكمات الماضي القمعي وتدنّي المستوى الثقافي لمفردات السيادة والحرية والديمقراطية والتعدد الديمغرافي للشعب ونزوع بعض المكونات الى فرض الذات على حساب الإطار الوطني العام للعراق تشكل عقبات بطريق البناء!!..

السؤال الثاني: وعي وادارة العوامل الاقليمية والدولية في تحقيق السيادة أو انتهاكها ؟.

الجواب

* دول الجوار الجغرافي للعراق تتقاسمها انظمة متعددة من حيث الاتجاهات السياسية والقومية والاقتصادية فالدول الست المجاورة فيها الاتجاه الاسلامي الليبرالي (تركيا) وفيها النظام الاسلامي ولاية الفقيه (ايران) وفيها نظام قومي اشتراكي (سوريا) وفيها نظام ملكي وراثي (اردني) وفيها النظام الأميري (الكويت) وفيها النظام القبلي (السعودي)!! ومثلما جمعتهم المخاوف السابقة من النظام الصدامي بسبب نزعة الشر التي طبعت تعامله ولم يزل شبح الخوف مسيطراً على إدارات تلك الأنظمة السياسية!!..

* ولَم تنس شعوبها الحروب الإقليمية التي شنّها النظام المقبور عليها والذي كلفها الكثير وكانت صورة الاحتلال الصدامي للكويت وقبلها الحرب العدوانية على ايران أمثلةً صارخة على هتك سيادتها!!..

* كان عليها ان تعي أهمية الحكم الجديد في العراق والذي عانى من استبداد النظام السابق وممارساته القمعية وتقديم كل ما أمكن من دعم للعراق الجديد على الصعد كافة..

السؤال الثالث : هل ان معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة؟.

الجواب

لا شك في أنّ مراعاة المصالح الوطنية وثيقة الصلة بشكل السيادة واستقرار البلد فالحروب المحلية التي شنها النظام في مناطق العراق المختلفة في كردستان وفي الجنوب وقمع الثورة الشعبانية عام 1991م بمنطق المقابر الجماعية وحملات الإعدام الوحشي واستخدام الكيمياوي كلها وغيرها من الممارسات الوحشية ورّثت قلقاً مشروعاً لدى ابناء الشعب كافة!!..

ولَم تكن حلبچة الا بصمة مركبة لإنتهاك النظام وسكوت دول العالم ازاء تلك الجريمة النكراء!!..

السؤال الرابع: برأيكم هل ان التوازن في تحقيق المصالح الاقليمية والدولية يضمن السيادة؟

الجواب

السيادة صناعة وطنية داخلية ابتداءً وتقويها العلاقات الخارجية الى حدّ ما على الصعيدين الإقليمي والدولي خصوصاً ان المصالح المشتركة متعددة ومتنوعة مع تعدد وتنوع دول الجوار الجغرافي وحتى مع دول ما بعد الحوض الجغرافي..

أتذكر سؤال رئيس وزراء اليابان كوزومي الذي استفسر عن سبب انشداد

الشعب للقيادة العراقية طبقاً لمراكز التقصي الياباني بالقاهرة وجنوب أفريقيا ولندن وكان الجواب "الحكم بالعدل" هو الذي يشد الشعب للحاكم..

مراعاة المصالح الوطنية يتصدر سلّم الاولوية في كلّ بلد وما يمكن ان يقدم لبلدان "الجوار الجغرافي" و"الجوار السياسي" و"الجوار الانساني" تأتي بعد ذلك..

العراق مركز استقطاب متنوع يشدّ دول العالم اليه بفضل ما توفرت فيه من ثروات متعددة المعنوية منها ما جعل الملايين من مواطني الدول الأخرى تشدّ له الرحال من بعد وكذلك الثروات المادية كالنفط والماء والزرع..

السؤال الخامس : كيف تعاطت حكومتكم مع قضية السيادة؟

الجواب

* أنها احتلت الصدارة في سلّم الاولويات وخضعت "للثابت الوطني والمتغير الإقليمي" فاختلاف النظم السياسية يستلزم تنوع التعامل مع مراعاة "الثابت العراقي"..

* من حيث المصاديق أنت ممن شهد عليها!! أما من حيث المبادئ التي قامت عليها فهي: -

* كانت الحكومة فريق عمل موحّد وخلية نحل تعمل من أجل تجسيد السيادة والحفاظ عليها.

* جعل العراق والهم العراقي فوق كل الهموم.

* عدم التفريق بين مكونات الشعب ولا بين مناطقهم ولا مذاهبهم ولا قومياتهم وتوحيد الخطاب الجامع لهم.. وهذا ما جعل أعداء العراق يعملون أقصى ما يتمكنون لشق صفّه والتصديع ببنيته..

* ولأنّ مفهوم السيادة وثيق الصلة بمفهوم العلاقة بين الشعب والسلطة

فقد كان لعامل "التشكيل الحكومي" من جانب وأدائها من الجانب الاخر قد لعبا دوراً مهماً في تعزيز السيادة رغم ان العراق كان ولا يزال تحت نفوذ قوات الاحتلال فيما مارست الحكومة مسؤولياتها بحرية الى حدٍّ كبير رغم الصعوبات!!..

* لقد كان على عاتق الحكومة ثلاث مهمات محددة دستورياً

1 - كتابة مسودة الدستور والاستفتاء عليه

2 - إجراء الانتخابات

3 - تشكيل حكومة وأقدمت على تشكيل لجنة للإشراف على العقود للحد من ظواهر الفساد المالي..

* إعادة الأمن والاستقرار الى بغداد في "عملية البرق" وما تبعها من "عملية الرعد"..

* الحفاظ على استقلال القرار العراقي بعيداً عن التأثيرات الإقليمية والدولية..

* لعل من ابرز الامثلة التي تذكر في هذا المورد هو عدم التوقيع على البيان الختامي في سفرة الحكومة الى ايران لانه تضمن مفردة اساسية هي اتفاقية الجزائر دون الاتفاق المسبق عليها..

* أبرز مصداق للتلاحم بين الشعب والحكومة هو ما حصل في حادث جسر الأئمة وتحويله الى عرس وطني يقف فيه المواطنون طوابير لتقديم التبرعات لشهداء جسر الائمة..

* شمول الحكومة لستِّ وزيرات فيها كانت رسالة للشعب والمنطقة وحتى للعالم بأن العراق جادٌّ في التغيير بل الاصلاح..

الأربعاء تأريخ 2020/ 2/ 26

ورقة رئيس الوزراء الحاج نوري المالكي

الحكومة الأولى 2006–2010

الحكومة الثانية 2010–2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة الأفاضل في معهد العلمين للدراسات العليا - قسم العلوم السياسية المحترمين.

الأخوة الأكارم المشاركين في الورشة التخصصية لمناقشة (أزمة السيادة عراقياً) المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: -

أضع بين يديكم جانباً من رؤيتنا وتجربتنا في الحكومة حول السيادة وتعزيزها، بناءً على الأسئلة الخمس التي وصلتنا من الإدارة الموقرة للمعهد، وأعتذر عن الإختصار وعدم الإحاطة الكاملة لجوانب ومداخل الموضوع بسبب العجالة والإنشغال بالاوضاع الحرجة صحياً وسياسياً وإقتصادياً وأمنياً التي يمر بها وطننا الحبيب وشعبنا العزيز، آملين أن تسهم مخرجات ورشتكم وتوصياتها في إعانة صناع القرار على إنتهاج سياسات تصون السيادة الوطنية، وتحفظ المصلحة العُليا للعراقيين بجميع أطيافهم، مع الدعاء لكم بدوام التوفيق والسداد.

المقدمة

أجد من الضروري أن أمُهد لهذه الورقة بمقدمة موجزة عن دلالة مفهوم السيادة، إذ ورد عن الباحثين بإن السيادة بإختصار تعني السلطة العُليا للدولة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، وتكون لها السيطرة الكاملة والتصرف التام في إقليمها الجغرافي وما فيه وما فوقه، ولها الحرية المطلقة في إقامة علاقاتها الدولية بلا إملاءات من الخارج، ومن أي قوة أخرى، وتعد السيادة من مقومات الدولة الوطنية المستقلة. ومن مظاهر الدولة صاحبة السيادة إنها تنظم علاقاتها الخارجية بما تمليها عليها مصالحها الوطنيّة والسياديّة، وبما يحفظ خصوصيّتها، فلا تخضع دولة لـ أخرى، وتتساوى مع غيرها من الدول في حقوقها السياديّة على أرضها وأنظمتها، وشبكة علاقاتها الخاصة وطنياً وإقليمياً ودولياً، ومن مظاهرها بسطها لـ انظمتها وسلطاتها على ترابها الوطني والإقاليم المحلية والمحافظات وسائر الوحدات الإدارية، ويكون دستورها وقوانينها وأنظمتها الخاصة وأحكامها هي المعتمدة في كافَّة شؤون مواطنيها ورعاياها، وإن الدول كاملة السيادة هي التي تتمتع بـ إستقلالية إدارتها لشؤونها الداخلية والخارجية، والقدرة الواقعية على حرية اصدار القرارات السياسية داخل الدولة وخارجها، وامتلاك القوة وأدوات الإكراه وإستخدامها في الداخل، وعدم الإمتثال لـ اية سلطة خارجية، ويجب على الدولة صاحبة السيادة الإلتزام بالمعاهدات والمواثيق التي بينها وبين الدول الأخرى. وقد تم خرم هذه السيادة المطلقة بالتدخل الإنساني الدولي، إذ بعد الحرب الباردة وظهور النظام الدولي ذات القطب الأحُادي وإنتشار الصراعات الداخلية في عدد من الدول، لجأت الأمم المتحدة الى إعطاء شرعية للتدخل في شؤون الدول الأخرى بدواعي إنسانية وفي إطار حماية حقوق الإنسان والإقليات، وتقديم المساعدات الإنسانيّة، كما حصل في شمال العراق عام 1991 لحماية الأخوة الكرد بموجب قرار مجلس الأمن الدولي(688) بتاريخ 5/ 4 / 1991، وبالتدخل في(البوسنة والهرسك) و(رواندا)، ومع أن هذا التدخل يتعارض مع

مبدأين أساسيين في ميثاق الأمم المتحدة وهما : (مبدأ السيادة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول(، واللذان يحكمان العلاقات بين الدول المستقلة، غير أنه تم تبريره من خلال الربط بين إحترام حقوق الإنسان وضمان السلم والأمن الدوليّين، إذ أن إنتهاك حقوق الانسان يؤدي إلى صراعات داخلية وتمرد وإضطرابات، وهذه قد تتسع وتتمدد للدول المجاورة، وقد تجر تدخلات دول آخرى، مما يؤدي إلى حروب ونزاعات مستديمة تهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

السؤال الأول: هل إن طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلباً أو ايجاباً على السيادة؟

الجواب

إن النظام السياسي النيابي الإتحادي والتعددي في العراق ليس الأول من نوعه في العالم بل هو المعتمد في الكثير من الدول الديمقراطية التمثيلية، كل بحسب تطوره السياسي وطبيعة مجتمعاتها، وأوضاعها الإقتصادية والثقافية، وتتمتع تلك الدول بالسياد ة الكاملة والإستقرار، وعليه لادخل لطبيعة النظام السياسي الجديد الراهن بالتأثير السلبي على السيادة بشكل مباشر، بل المفترض أن يكون له التأثير الإيجابي من خلال الإستيعاب للتعددية المجتمعية في هرم النظام السياسي وتمثيل المكونات في السلطة والحكم أن يدعم ذلك السيادة، ويمنع الدول من التدخل في شؤون العراق الداخلية بحجة حماية هذا المكون أو ذاك، أو الدفاع عن هذا الجزء من الشعب، أو ذاك، أو تستعين بعض المكونات بالدول الخارجية لحماية نفسها، وذلك أن الجميع قد حصل على حريته وحقوقه والتعبير عن ذاته وهويته بلا مصادرة أو قمع، ولكن بسبب عدم إستقرار النظام السياسي في العراق وكونه حديثا وعدم التوصل إلى حل لبعض الإشكاليات الداخلية في إطار ممارسة النظام الفيدرالي في الحكم قد جعل هذا النظام السياسي مفتوحاً وعرضة للمساس بالشؤون السيادية للدولة.إن ضمن الأمور السيادية المختصة بالسلطة الإتحادية حصرياً والمنصوص عليها

في الدستور هي أن السياسة الخارجية والدفاعية والمالية والأمنية والحدود والعلاقات الدولية من اختصاصها وصلاحياتها بلا نزاع أو خوف، ولكن هناك ممارسات سياسية فعلية تجزئ هذه الأمور السيادية الإتحادية، وتجعلها مورد تجاذب بين بغداد واربيل، وهذا ما نطلق عليه بـ (السيادة المجزأة)، إذ أن إقليم كردستان العراق قد أقدم على عقد اتفاقيات خاصة به في مجال النفط والإقتصاد والإستثمار مع عدة دول من دون العودة أو الإستئذان من السلطة الإتحادية في بغداد، على ضوء تفسير خاص به للدستور الأُحادي وفهم خاص للفيدرالية وتطبيقها ومداها وسعتها، وفي إطار(السيادة المجزأة) يمكن الإشارة إلى الإختلاف الذي ظهر مؤخراً بين بغداد واربيل في الموقف من تواجد القوات الأجنبية على الأراضي العراقية وإستمرار بقائها قي قواعد عسكرية خاصة بها أو مشتركة مع القوات العراقية في منطقة دون أخرى من الأراضي العراقية، وعليه إن طبيعة النظام السياسي الديمقراطي الجديد في العراق والذي ظهر بعد عام 2003 المفترض فيه أنه يعزز ويدعم السيادة من خلال قطع كل التدخلات الخارجية التي كانت تحصل سابقا، عبر الإستيعاب والتمثيل لكل الأطياف في معادلة السلطة والحكم، والإقرار بحقوق المكونات في متن دستور دائم، ولكن بسبب حداثة التجربة الديمقراطية والنظام السياسي، والإنفراد بممارسات وإجتهادات داخل هذا النظام من قبل المكونات، وعدم تسوية الإشكالات القائمة في العلاقة بين السلطة الإتحادية والإدارة الإقليمية الكردية هي التي تعرض السيادة الى التجزئة وبعض الخروقات، مع إن الدستور الإتحادي واضح إذ فصّل في الصلاحيات الحصرية والمشتركة والخاصة بين السلطة الإتحادية وإدارة الإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم. كما إن إستمرار بعض القوى السياسية العراقية في علاقاتها الإقليمية والدولية مستصحبة تلك العلاقة من مرحلة المعارضة للنظام البائد قد أصبحت منفذاً آخراً للتدخل بالشأن الداخلي العراقي والتأثير على إستقلالية قراراته وإضعاف سيادته.

السؤال الثاني: وعي وإدارة العوامل الإقليمية والدولية في تحقيق السيادة أو إنتهاكها؟

الجواب

إن عالم اليوم تتداخل فيه عوامل التأثير والعلاقات والمصالح بفعل التطورات التكنولوجية الهائلة والإنفتاح الواسع، إذ لم يعد بوسع الأنسان أن يعزل نفسه، أو الدولة إن تسور حدودها وتغلق منافذها، وتتحوط من المتغيرات والتأثيرات، حتى الدول الجزر التي تحيط بها البحار والمحيطات من كل جانب أصبحت جزءاً من هذا العالم المتشابك والمتداخل، ولم تعد هناك دول منعزلة وراء البحار أو الجبال والموانع الطبيعية كقلعة حصينة أمام التدخلات أو الغزوات والحروب كما كانت في القرون الماضية. وإن العراق لن يستطيع أن يعزل نفسه وينأى عن المؤثرات والضغوطات والمتغيرات بسبب موقعه الإستراتيجي وموارده الطبيعية الغنية، والأطماع الهائلة في نفطه وخيراته، ووجود دول إقليمية كبيرة الى جواره وفي محيطه، والتصارع على المصالح بين الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط الذ ي هو في قلبها ومركزها الإستراتيجي، إذ تعج هذه المنطقة الحيوية- الشرق الأوسط- بالأحداث الساخنة والقضايا الملتهبة، وتقع على مفترق الطرق جواً وبراً ومياها بين ثلاث قارات هي(أسيا، وافريقيا، وأوروبا)، وهل يتمكن العراق أن يحافظ على سيادته ومصالحه وسط هذا التعقيد الإقليمي والدولي والبيئة الإستراتيجية بدون تعاون مع الدول الأخرى؟ لا شك أن التوازن في إدارة العلاقات الإقليمية والدولية وعلى قاعدة حماية مصالح العراق هي التي ستعزز سيادته، وبـ إستطاعة العراق أن يكون نقطة توزان(إقليمي - إقليمي)، و(إقليمي - دولي)، بل إن من مقتضيات حماية سيادته ومصالحه أن يقوم بحرفية عالية ببناء وإدارة معادلة معقدة من التوازنات الثابتة والمتحركة عبر دبلوماسية فاعلة، وسياسة خارجية مستقلة وواضحة متفق عليها، ويقوم بعملية تشابك متقنة ومتماسكة بين مصالحهِ والمصالح الإقليمية والدولية، وقبل ذلك وبعده أن يعزز وحدته الوطنية عبر تحقيق الرضا الإجتماعي، والتوازن بين حقوق

المكونات كل بحسب إستحقاقه بعدالة وتفاهم وتوافق، لأن السياسة الخارجية إمتداد للسياسة الداخلية كما تقرر العلوم السياسية، وأن يجعل من سياسة عدم الاصطفاف ضمن المحاور المتصارعة في المنطقة والنأي بالنفس منهجاً سياسياً رصيناً وثابتاً، وسلوكاً وممارسة واقعية يشعربها الجميع، ويحترمه الجميع، وليس مجرد شعارات إعلامية وسياسية تناقضها الممارسات الفعلية، وأن الإنحياز في المواقف والسياسات الداخلية والخارجية إلى جانب محور أو دولة في المنطقة يدفع بالدول الأخرى إلى التدخل والتجاوز وإنتهاك سيادة العراق، فـ الإدارة الواعية لتوازن العلاقات الخارجية بين القوى الإقليمية الكبيرة وهي: إيران وتركيا والسعودية، والتوازن في العلاقات والمصالح بين الدول الإقليمية وبين الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية من شأنها أن تحمي سيادة العراق ومصالحه وتؤمن استقراره.

السؤال الثالث: هل إن معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة؟

الجواب

إن مصالح الدول متداخلة لا يمكن الحديث عن المصلحة الوطنية بمعزل عن مصالح الأخرين، بل لا يمكن تحقيق تلك المصلحة إلا من خلال الإقرار بالمصالح المتبادلة بين الدول، وكذلك السيادةلا يمكن النظر إليها إلا ضمن السيادة المتحققة لدول الجوار، والإعتراف المتبادل بذلك، أما أيتهما تتقدم على الأخرى، (هل المصلحة الوطنية على السيادة أم العكس؟، وأيتهما تحقق الأخرى وتؤدي اليها وتعززها وتضمنها ؟ هل السيادة تحقق المصلحة الوطنية، أم من صميم المصلحة الوطنية حماية السيادة؟) لا شك أن كليهما مهم للدولة وشعبها، ولكن في بعض الآحايين تقتضي حماية المصلحة الوطنية تقتضي بعض التنازلات عن السيادة، وهناك شواهد تاريخية على ذلك سواءٌ من تاريخ العراق أم من الدول الأخرى، على سبيل المثال فيما لو قرر العراق الإنضمام إلى منظومة إقليمية أو إلى منظومة دولية، فيها تحقيق مصلحة وطنية إقتصادية أو عسكرية أو أمنية لشعبه، فإن من مقتضيات هكذا مشاريع والعمل المشترك

أو التحالف متعدد الأطراف التخلي عن جزء من السيادة، وعليه فإن مصلحة العراقيين في أرضهم وحياتهم وثرواتهم قد تتطلب أحياناً تنازل عن شكل من أشكال السيادة، فـ المصلحة الوطنية لها الأولوية، وعدم التفريط بالسيادة يبقى من مهمام الدولة الرئيسة في إطار حماية المصلحة الوطنية. وعندما استضاف العراق على أراضيه قوات عسكرية من تحالف دولي تشكل من(62) دولة أجنبية، واستعان بهم لمحاربة داعش ومكافحة الإرهاب هنا أصبحت المصلحة الوطنية هي المعيار ولها الأولوية على السيادة بسبب الخطر الداهم على الأمن والأستقرار، إذ بحسب المنطق السائد للسيادة أن تواجد هذا الكم الكبير من القوات الأجنبية يتعارض مع المفهوم التقليدي للسيادة، ولكن المصلحة الوطنية كانت هي الحاكمة ولها العلوية على السيادة المطلقة. وإن صيانة سيادة الدولة والحرص على وحدتها الوطنية والترابية وحماية مصالحه العُليا لم تعد شأناً داخلياً محضاً بل ملفاً مشتركاً بين دول الجوار بحكم التداخل والتشابه في التراكيب الإجتماعية، والدليل إن العراق في التعامل مع أزمة الإستفتاء في إقليم كردستان العراق عام 2017 وبغية تطويق آثارها وابطال مفعولها قد تعاون مع ايران وتركيا وطلب منهما إغلاق المنافذ الحدودية وإيقاف التعامل بكل أشكاله مع إقليم كُردستان، وتعطيل الرحلات وحركة الطيران في مطاري أربيل والسليمانية، مع أن الأزمة كانت داخلية تتعلق بسيادة الدولة العراقية على كامل ترابها الوطني وحماية سلامة أراضيها، ولكنه لم يتحقق ذلك إلا عبر التعاون مع دول الجوار والدول الكبرى، وللعراق مشاكل وملفات عالقة مع بعض دول الجوار ولديها مصالح معها كذلك، هل من الصحيح ومن أجل السيادة إن يخوض حروباً معهم كما فعل الطاغية صدام حسين أم ينبغي اللجوء إلى الحوار وتسوية تلك المشاكل بالطرق السلمية لحماية مصالح العراق وسيادته، إذ أن هناك بلداناً دخلت قواتها الى الأراضي العراقية واستقرت فيها بدون إجازة أو قبول من الحكومة العراقية مثل تركيا، وهذه قضية سيادية، وهناك بعض المخالفات الحدودية والملفات العالقة مع ايران، ومع غيرها من بلدان الجوار، وتتطلب تسويتها بشكل ودّي وسلمي في اطار حماية المصلحة

الوطنية والسيادة، فـ المصلحة الوطنية لها دور مهم في تحديد شكل السيادة، وهذا لا يعني الموافقة على خرقها وإنتهاكها، ولكن التعامل معها بمنظار المصلحة الوطنية، هناك دول تنازلت عن جزء من سيادتها من أجل تحقيق مصالحها الوطنية.

السؤال الرابع: برأيكم هل ان التوازن في تحقيق المصالح الإقليمية والدولية يضمن السيادة؟

الجواب

إن احترام سيادة الدولة هو مبدأ أخلاقي بين الدول، ومن بنود القانون الدولي الذي تعلن جميع الدول الإلتزام به، وينص على حمياتها ميثاق الأمم المتحدة، غير أنه رغم تلك التأكيدات الأخلاقية والقانونية والسياسية فهناك تدخلات على قدم وساق في شؤون الدول الداخلية وإنتهاك لسيادتها، من قبل الدول الكبرى في الدول البعيدة عنها أو من قبل الدول الإقليمية الكبيرة في الدول المجاورة لها، وممارسة لعبة الأمم على أراضي الدول الضعيفة أو الصغيرة، والصراع على النفوذ فيها، فـ العراق حتى يتفادى التقاطع مع الدول الإقليمية المؤثرة والدول الكبرى المهيمنة، ينبغي عليه التعاطي مع المصالح الإقليمية والدولية برؤية متوازنة قائمة على الإنفتاح والتفاهم والتوافق والدخول في معاهدات وإتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف تكون ضامنة لمصالحها ولمصالح غيرها، ويحافظ عبرها على سيادته بنحو راسخ، ويمنع التمادي بالتدخل في شؤونه الداخلية على جميع الأصعدة، ويقطع الأطماع الخاصة والتأريخية في أراضيه، ومحاولة الإستئثار بخيراته من قبل الدولة الأخرى، وبالتجاوز على مصالح العراق العليا. إن العراق دولة شبه حبيسة ليس له سوى شريط ضيق واطلالة عبر لسان مائي على مياه الخليج، وعليه فهو بحاجة الى تصدير نفطه عبر دول الجوار، كما هو بحاجة ماسّة إلى المياه التي مصادرها ومنابعها في دول الجوار، فضلاً عن التنوع في تركيبه الإجتماعي، والتشابه في ذلك مع النسيج الإجتماعي لدول الجوار، وهذه جميعاً منافذ وبوابات للتدخل

تغري الدول الإقليمية والكبرى في استغلالها للنفوذ إلى الشؤون الداخلية والـ مس بالسياد ة العراقية، غير أنه عبر إعتماد سياسة توازن المصالح كمنهج ثابت ومكرس في المواقف والقرارات والتوجهات والعلاقات، يمكنه سد تلك المنافذ، والحد من تأثيرها السلبي، وحفظ السيادة وتحقيق المصلحة الوطنية في إطار مجموعة المصالح المتبادلة والمتداخلة الإقليمية والدولية.

السؤال الخامس: كيف تعاطت حكومتكم مع قضية السيادة؟

الجواب

إن العراق كان دولة منقوصة السيادة منذ عام 1991 بعد غزوه الغاشم لدولة الكويت، والذي ترتب عليه عقوبات قاسية عبر تقييده بحزمة واسعة من القرارات الدولية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة -والذي يجيز اللجوء إلى استخدام القوة في فرض قراراتها وتنفيذها-، ثم تم إنتزاع سيادته بالكامل نتيجة الإحتلال الذي حصل عام 2003 والتي أقرت به الأمم المتحدة كأمر واقع عبر قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (1438) والمؤرخ في 22/ 5/ 2003 وإن الحكومتين اللتين كانتا برئاستي في دورتين متتاليتين بين اعوام (2006) و(2014)، قد تعاملتا مع قضية السيادة بـ إهتمام بالغ ضمن البرنامج الحكومي الوطني، ومن أجل تحقيق ناجز وكامل للسيادة قامتا بإجراءات حاسمة وأتخذتا قرارات مصيرية، وحققتا إنجازات وطنية تاريخية بهذا الصدد، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الآتي:

1 - الإتفاق مع دولة الكويت على غلق ملف الغزو وتبعاته وأثار قراراته الدولية الكثيرة والمجحفة ومنها فقرات مهمة من قرارات الحصار والحظر والتي تعلق الكثير من النشاطات والتعاملات والتعاقدات العسكرية والإمنية والإقتصادية، وقد مهد ذلك الإتفاق الطريق لـ إخراج العراق من طائلة الفصل السابع الذي كان يرزح تحته منذ عام 1991 ولمدة أكثر من(22)عاماً، وهو إنجاز أعاد للعراق سيادته التي كانت مكبلة بقيود القرارات الدولية وأحكام الفصل السابع.

2 - عقد الأتفاقية الأمنية عام 2008 لإخراج القوات الأجنبية(المتعددة الجنسيات) بقيادة القوات الأمريكية وحلفائها، وإنهاء الإحتلال العسكري خلال ثلاث سنوات وفي موعد أقصاه 13/ 11/ 2011،وقد سميت ذلك اليوم الذي شهد جلاء اخر جندي أمريكي وعربة عسكرية بـ(يوم السيادة).

3 - تنظيم علاقات العراق بالولايات المتحدة الأمريكية في المجالات كافة عبر الإتفاقية الإطارية الإستراتيجية على أساس دولتين ذات سيادة، وإرادة مستقلة، تنشدان التعاون، وتحقيق المصالح المشتركة، وعلى وفق قاعدة الإحترام المتبادل والتعامل المتكافئ، والإقرار بـ الإستقلال التام.

4 - تعزيز سيادة الدولة على المستوى الداخلي بـ إحتكار القوة وإستخدامها من قبل مؤسسات الدول العسكرية الأمنية حصراً، وفرض سلطة القانون، وجمع السلاح، وإنهاء وجود تشكيلات عسكرية خارج المؤسسات الرسمية بعملية معروفة للعراقيين.

5 - بناء المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية المختلفة، والعمل على تسليحها بالأسلحة المتطورة من عدة مصادر ودول، لتكون حارسة لسيادة الوطن وحماية حدوده وأمنه وإستقراره.

6 - عقد إتفاقية وتشكيل مجلس أعلى للتعاون الإقتصادي مع تركيا والتأكيد على التعاون وحل مشاكل المياه وغيرها بالحوار والطرق السلمية.

7 - عقد اتفاقيات وتوقيع بروتكولات تعاون على مختلف الأصعدة مع دول الجوار العربي والإسلامي لتعزيز مصلحة العراق في إطار التشابك مع المصالح الإقليمية، والحيلولة دون تدخل تلك الدول في الشؤون الداخلية العراقية، والتعاون في ضبط الحدود ومنع تسلل الإرهابيين وعدم توفير حواضن لقياداتهم... انتهى

ورقة رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي

الحكومة الثالثة

2014–2018

مقدمة: مبدأ السيادة

سيادة الدولة، مبدأ قانوني يجسد استقلال الدولة وتكامل شخصيتها المعنوية بتوافر عناصرها الأساس (الأرض والمياه والسماء، الشعب، السلطات، والإعتراف الدولي)، وبموجبه تكتسب الدولة حق ممارسة السلطة على أراضيها ومع الدول والمنظمات الدولية.

السيادة، مبدأ ملازم للدولة الحديثة التي نشأت إثر معاهدة (وستفاليا 1648م) التي أرست للمرة الأولى مبدأ سيادة الدول. وتطورت السيادة لتنظمها أكثر معاهدة (مونتفيديو 1933م) التي حددت حقوق وواجبات ومعايير الدولة، ثم ميثاق الأمم المتحدة 1945م. وكما أحدثت (الثورة الفرنسية) إنقلاباً بمفهوم السيادة إذ سلبته من الملوك وأرجعته إلى الشعب، كذلك، فإنَّ مبدأ السيادة تطوّر: بتطوّر شرعية الحكم وأشكاله، وبتطوّر طريقة ممارسة السلطة داخلياً وخارجياً، وبتطوّر العلاقات الدولية بفعل العولمة وثورة الإتصالات وانهيار الحواجز بين الأمم، وأيضاً تطوّر مبدأ السيادة بفعل حجم التداخل الدولي السياسي والإقتصادي والأمني والثقافي وقضايا الأمن والسلم الدوليين، كل ذلك أثّر على مبدأ سيادة الدول داخلياً وفي علاقاتها الدولية.

السيادة عراقياً

عراقياً، لم تُنتهك سيادة دولة كما انتهكت سيادة الدولة العراقية بفعل السياسات غير المسؤولة لأنظمتها السياسية وبالذات نظام البعث الذي زج الدولة في حروب ومغامرات وكوارث داخلية خارجية انتهت بوضع العراق تحت الوصاية الدولية، ويكفي أن نشير فقط إلى أنَّ مجلس الأمن أصدر 53 قراراً خاصاً بالعراق للفترة 1990-2000م والتي خسر العراق بها الإنسان والأرض والثروة والتنمية وما زال يدفع ضرائبها إلى اليوم كالتعويضات وغيرها.

بعد التغيير في 2003م أُدخلت الدولة نفق الإحتلال، ثم بدء تكوين سلطاته السياسية، ثم البدء برحلة استعادة السيادة وبالذات من ربقة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وما زالت الدولة العراقية لم تستكمل بعد شوطها السيادي التّام.

السؤال الاول: هل ان طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلبا أو ايجابا على السيادة ؟

الجواب

- هناك تلازم بين طبيعة أي نظام سياسي وأدائه ومخرجاته، فالأنظمة المركزية البسيطة تمتاز بتمركز شديد للقرارات والإدارة والسياسات، من هنا فهي من أكثر الأنظمة تماسكاً سيادياً على المستوى التقليدي. في حين تسمح طبيعة الأنظمة اللا مركزية والفدرالية بتقاسم السلطات والإدارات والإشتراك بالسياسات العامة، ومع عدم إكتمال النضج المجتمعي وتكامل الأداء والتخلف الإداري والتنازع الحزبي تصاب قضايا السيادة بالصميم، باعتبار أنَّ الدولة هي مركز مكثّف للسلطة والثروة والتعابير السيادية، لذا فالتنازع فيها يضر بوحدة الدولة سيادياً.

– أيضاً، طبيعة النظام التوافقي المكوّناتي يساعد ذاتاً على تشظي فعل الدولة السيادي، وهو ما عليه نظامنا السياسي خلافاً حتى للدستور المقر في عام 2005م. فإقامة النظام على أساس من اعتباره نظام مكوّنات عرقية طائفية عليها محاصصة الدولة برمتها (كوزارات وهيئات ولجان ومؤسسات) أوجد نظام المحاصصة للثروة والسلطة وبالتالي خلق محميات مكوّناتية حزبية تحتكر التمثيل والمصلحة وتتنازع تعابير السيادة الوطنية. وبتصوري لا يمكن الظفر بسيادة تامّة دونما إعادة النظر بطبيعة نظامنا السياسي وإصلاحه، بما يضمن وحدة أمّة وسلطات وسياسات الدولة كدولة وطنية اتحادية ووفق مسطرة الحكم الرشيد، وهذا ما حاولت حكومة العبادي القيام به تدريجياً.

السؤال الثاني: وعي وادارة العوامل الاقليمية والدولية في تحقيق السيادة أو انتهاكها ؟.

الجواب

السيادة ووعي طبيعة العوامل الإقليمية الدولية

– لا تشتغل الدولة بفضاءات الفراغ، وليس هناك حيزٌ لا تتصارع فيه الدول على النفوذ والمصالح، ومن الوهم التصور أنَّ هناك دفاعاً عن مصالح أية دولة انطلاقاً من المصلحة المجردة لدولة ما،.. هذا وهم، والأكثر وهماً تصوّر أنَّ الدول تشتغل وفق محدداتها الآيديولوجية،.. كلا، القصة متصلة بمصالحها ومقدار ما تحققه من منافع،.. هذا ما لمسته من تجربتي بالحكم.

– أكبر خطيئة يقع بها الحاكم تصوره أنه يشتغل بمعزل عن محيطه والعالم، وأنَّ سياساته لا تتصل عضوياً بالآخر الإقليمي الدولي،.. المنافع والمفاسد مشتركة، والتداخل أصبح كونياً بجميع الملفات السياسية والإقتصادية، وما نشهده اليوم من انتشار لكورونا دليل على كونية المصالح وحتى التحديات والمصير.

– على الحكومات أن تعي طبيعة معادلات منطقتها الإقليمية واتجاهات العالم ومراكز قراره، وتعي طبيعة صراع المصالح وتدافعاته السياسية الإقتصادية، ثم التخطيط لإدارة متوازنة وحكيمة تعي مصالحها الذاتية وتتحرى المصالح المشتركة وتمارس السياسة والحزم بإدارة العلاقة مع الآخر على وفق مقتضيات سيادة قرارات الدولة ومصالحها،.. وهذا ما عملت عليه حكومتي، وأعتقد بأنها نجحت بوعي طبيعة العوامل المتطابقة والمتعارضة لمعادلات المنطقة والعالم، واستطاعت تأمين نوع من الإنسجام ووظفتها لخدمة أهداف العراق ومصالحه، كما حدث إبان معارك التحرير ضد داعش.

– الحكمة السياسية أن تعي طبيعة مصالح الآخر، وتتحرى المشترك، وترسم له مساراً يخدم فيه مصالحك ومصالحه، مصحوباً بوضوح الرؤية وإدارة الموقف بدقة ووضوح الخطوط الحمراء لديك، عندها تتحقق المصالح بعيداً عن الهيمنة أو الوصاية أو التدخل، وهنا تُحفظ السيادة.

السؤال الثالث: هل ان معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة؟

الجواب

– ليست السيادة (ستاتيك) وفق مقضيات فهم مصالحك الوطنية وأولوياتها ومديات قوتك أو ضعفك بعوامل الصراع. فقد تدفعك عوامل أكبر من قدراتك الوطنية على سياسات تبدو كأنها (تخدش) سيادة الدولة شكلياً لكنها تحقق بالعمق مصالح الدولة السيادية وفق مقتضيات ميزان القوى الإقليمي الدولي. مثال على ذلك: اليابان، فأميركا تتوسل اليابان لتغيير معاهدة الإستسلام التي وقعتها إبان الحرب العالمية الثانية، واليابان ترفض!! أميركا تريد تغيير بنود المعاهدة وبالذات في شروط الدفاع عن اليابان، واليابان ترفض وتجبر أميركا قانونياً على البقاء بقواعدها في اليابان لضمان الدفاع عنها قبال أي عدوان خارجي. لليابان أزمات حقيقية مع الصين وكوريا الشمالية، وترى بالوجود الأميركي ضمانة أمن لها،.. مع أنَّ وجود وبقاء

القواعد العسكرية الأميركية يخدش بالسيادة اليابانية شكلياً. إنَّ معيار المصلحة اليابانية هنا هو مَن يحدد شكل السيادة لدى اليابان.

- في العراق، ليس هناك قواعد عسكرية لأي دولة، والموجود قواعد عسكرية عراقية تستضيف قوات دولية مؤقتا لمحاربة الإرهاب بموجب قرارات مجلس الأمن وبطلب رسمي عراقي،.. وهنا فإنَّ العراق وفي استعانته بالقوات الدولية راعى قدراته ومصالحه بتحرير دولته من الإرهاب والحفاظ على وحدتها السيادية.

- معيار المصالح الوطنية يحتاج إلى تشخيص دقيق وأداء مسؤول ووطنية رفيعة متجردة عن اي مصالح ضيقة،.. هنا سيتم تحديد المصالح العليا بموضوعية تامة، وتحقيقها يخدم سيادة الدولة،.. فبالنتيجة لن تتحقق السيادة بهدر المصالح أو نرجسية القيادة أو تجاهل طبيعة الأزمات وواقع الحلول،.. السيادة محصلة لوعي الدولة وإدارة مكامن قوتها وضعفها، مواردها وفضاءات مصالحها، طبيعة الأزمات وامتداداتها وأشكالها، وبعد، تتحقق السيادة بالأداء الذكي لفن الوصول إلى المصلحة بأقل الخسائر الوطنية.

- وفي الازمة المالية والاقتصادية الخانقة التي مرت بها حكومة العبادي لاسباب ثلاثة وهي انهيار اسعار النفط عالميا والمتطلبات المالية الهائلة لحرب وجودية مع ارهاب داعش واستلام خزينة خاوية بل مديونة. وهنا تتولد عدة اتجاهات لدى الحكومات فاما تحاول امضاء ولايتها باجراءات شكلية ترضي النزعة الشعبوية لدى الجمهور وتحقق مكاسب انتخابية قريبة المدى، ولكنها في النهاية تؤدي الى تدمير اقتصاد الدولة والعبث بثروة الشعب بعد انتهاء فترة الحكومة الحالية وهو ما يعرض سيادة الدولة لمخاطر حقيقية لان الدولة التي لا تملك مقومات اقتصادها ستكون مسلوبة الارادة لغيرها. وقد عمدت حكومة العبادي الى سياسة ترشيد الانفاق وادارة عالية ودقيقة للاقتصاد تحافظ على المستوى المعاشي للمواطن وتحقق اصلاحا اقتصاديا انعكس على

قوة الدولة والحفاظ على سيادتها وتحسين التصنيف الائتماني للعراق وهو مؤشر مهم لتعافي البلد بالرغم من التبعات المدمرة للحرب الوجودية مع ارهاب داعش.

السؤال الخامس: كيف تعاطت حكومتكم مع قضية السيادة؟

السيادة إبان حكومة العبادي

إستلمت حكومة حيدر العبادي 2014-2018م الدولة العراقية وهي تعيش أخطر مراحل وجودها السيادي إثر اغتصاب تنظيم داعش الإرهابي لثلث أراضي الدولة وما صاحبه من انهيار منظوماته العسكرية والأمنية، وتهديده العاصمة بغداد،.. جاء ذلك وسط انهيار اقتصادي وإفلاس مالي وتدمير للوحدة المجتمعية وعبث بالوحدة الوطنية، وجاء أيضاً وسط عزلة إقليمية وبرود بعلاقات العراق الخارجية.

لقد استطاعت حكومة العبادي وبهمّة الشعب ورموزه ونخبه ومقاتليه، وبحسن إدارة معارك البندقية والإقتصاد والعلاقات الخارجية، إستطاعت أن تحسم المعارك لصالح الدولة ووحدتها واستقرارها، فقد سلّمت حكومة العبادي الحكم في 2018م والدولة محررة وموحدة ومتضامنة ومعافاة إقتصادياً وبفائض مالي قارب 14 مليار دولار (إستلمت السلطة بميزانية 3 مليار ناقص)، وانفتاح دولي واعد على العراق لمساعدته بالنهوض الشامل، تجسد ذلك بمؤتمر المانحين بدولة الكويت 2018م، وبالدعم المفتوح بقمة مجموعة العشرين في طوكيو 2018م.

- بما يتصل بالسيادة، فقد قامت نظرة وسياسة حكومة العبادي على أنَّ السيادة وحدة تامّة لا تتجزأ، وتكاملها مسؤولية تضامنية لسلطات وأحزاب وشعب الدولة، وأنَّ استعادة السيادة التامّة لا تتم إلّا باستعادة الدولة من الإستلاب الداخلي والخارجي لممارسة سلطاتها ووظائفها. وأنَّ الأساس الأهم بتكامل السيادة يتمثل بالحق الحصري للدولة ومؤسساتها الشرعية

لممارسة سلطاتها دونما منازع من أفراد أو أحزاب أو جماعات، وأنَّ على الدولة أن لا تتقاسم ممارسة السيادة مع أي دولة أو سلطة أو جماعة أو حزب أو مراكز نفوذ.

السيادة ناتج، ولن تنتج إلّا على وفق سياسات واضحة وحاسمة بإدارة فعل الدولة. ولتعزيز السيادة، إعتمدت حكومة العبادي مبدأ (الحكم الفعّال) القائم على:

1 - الوحدة السيادية للدولة الإتحادية بجميع تعابيرها الدستورية، بدل استلابها وتنازعها من قبل السلطات المحلية (الدويلات المقنّعة) مع التأكيد على مبدأ الادارة غير اللامركزية.

2 - الإلتزام بالمواطنة والهوية والمصالح الوطنية قبال نظام المكوّنات ومصالحه الفرعية، لخلق أمّة الدولة.

3 - قوة وأوحدية مؤسسات الدولة بإدارة وظائفها الأمنية والإقتصادية والسيادية.

4 - الإصلاحات المستمرة بجسد الدولة ومؤسساتها على أمل بلوغ مستويات الحكم الرشيد.

5 - التوظيف الأمثل للطاقات البشرية والموارد المتاحة.

6 - الإرادة السياسية الوطنية غير المنحازة للمحاور والستراتيجيات الإقليمية الدولية.

7 - وعي وإدارة متزنة لطبيعة الأزمات ومعادلات المنطقة والعالم.

- لم تكن التحديات التي واجهت حكومة العبادي لإقرار السيادة داخلياً أقل أهمية من تحقيقها خارجياً،.. لقد احتاجت الحكومة إلى عملية (إنتزاع) داخلي وعملية (تكامل) خارجي لتحقيق السيادة التّامة، وكانت معركة الإنتزاع الداخلي للسيادة أشد وأقسى. والسبب يتمثل بطبيعة النظام السياسي العراقي

القائم على معادلة المكوّنات وصراع قواها على السلطة والثروة والهوية والسيادة، وبسبب إنقسام الحكم لا تقاسمه على وفق نظام المحاصصة، وبسبب حاكمية الهويات الفرعية والمصالح الفئوية وابتلاع القوى للدولة، وبفعل تشظي الرؤية والإرادة السياسية في التعاطي مع وحدة وديناميكية السلطات المركزية لممارسة مسؤولياتها الحصرية داخلياً خارجياً. وإن تطلبت عملية (تكامل السيادة خارجياً) من الحكومة اتباع التوازن والحياد الفعّال وعدم التورط بسياسة المحاور والإنفتاح المدروس وجعل الإقتصاد قاعدة التعاون،.. فإنّ معركة (انتزاع السيادة داخلياً) تطلبت الكثير من سياسات الحكمة المتزنة والصبر المرن والإحتواء الإيجابي والتلويح الحذر بالقوة وصولاً إلى استخدام قوة الدولة في سبيل استعادة السيادة داخلياً بأقل الخسائر الممكنة، هذا في حين كانت الدولة تخوض معارك التحرير واستعادة التوازن المجتمعي والفاعلية الإقتصادية.

- هل نجحت حكومة العبادي بمعارك (إنتزاع وتكامل) سيادة الدولة داخلياً وخارجياً (آخذين بنظر الإعتبار وضع الدولة وحالها سنة 2014م وقت تسنم حكومة العبادي مسؤولية الحكم)؟..

يمكننا القول: نعم، قياساً بالتحديات والمنجزات والفترة الزمنية، فتحرير أرض الدولة من تنظيم داعش، وكسب وحدة الدولة قبال نزعات التقسيم، وتعافي إقتصاد الدولة ووصوله للوضع المريح، وجهود ضبط أداء الدولة من خلال الإصلاحات ومواجهة الفساد والهدر، واستعادة علاقات الدولة بشكل متزن مع المحيط الإقليمي والدولي، والإنفتاح على الدولة من قبل مراكز القرار السياسي والإقتصادي،.. كلها مخرجات دخلت بصميم إعادة هيبة وقوة وسيادة الدولة ووضعتها على السّكة الصح، وكان المؤمّل أن تستمر مسيرة الدولة على هذه السّكة لتكامل قوتها وسيادتها.

ورقة رئيس الوزراء السيد عادل عبد المهدي

الحكومة الرابعة

2018–2020

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة السيد الدكتور ابراهيم بحر العلوم حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اتقدم اليكم اولاً بالشكر الجزيل على هذا المشروع لمناقشة واحدة من اهم القضايا التي تشغل بال المخلصين وابناء الشعب الا وهي موضوعة السيادة. كما اشكركم على توجيه الاسئلة التي اعتبرها شاملة، وتظهر ان سائلها يدرك تماماً ابعاد هذا الموضوع. اعتذر للاطالة أو للاختصار، لا ادري!! لكنني وجدت في ذلك فرصة ثمينة لتوضيح بعض الامور التي قد تكون خافية على الباحثين، أو قد تكون ضرورية لاعطاء هذا الموضوع بعض حقه. فالموضوع سيحتاج الى نقاشات معمقة، والاهم من ذلك سيحتاج الى تبني النخب السياسية واهل الحل والعقد ان صح التعبير لمفاهيم تطبيقية تستطيع ان تغير المسارات، من مسارات تحكمها الاحداث، الى مسارات تتحكم بالاحداث أو تحتويها وتسيطر عليها، على الاقل.

اتمنى لكم كل توفيق.. كما اتمنى لمشروعكم ولمشاريعكم البناءة النجاح المؤزر ان شاء الله. ولا يسعني في الختام الا ان انحني اجلالاً واكباراً ومحبة وتقديراً ووفاءً للمرحوم والدكم الفقيه والمحقق والمفكر والمكافح المغفور له سماحة السيد محمد بحر العلوم طاب ثراه وقُدس سره، والذي بذر هذه

البذور الخيرة، فانتجت هذه الثمار اليانعة، تأكيداً لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [الرّعد: 17]. صدق الله العلي العظيم.

تقبلوا فائق التقدير والاحترام والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عادل عبد المهدي

8/ 8/ 2020

السؤال الاول: هل ان طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلباً أو ايجاباً على السيادة؟

الجواب:

اولاً: يجب الاتفاق على مفهوم السيادة. فالامم المتحدة لها تعريفها الذي تتجاذبه نظرتان بين حق الفرد والانسان في وطنه من جهة وحق الدولة وقراراتها وسيادتها على مواطنيها وارضها من جهة اخرى.. وكذلك الاتفاق على الفلسفة الحاكمة بين النظريات الوضعية والدينية والقومية، أو نظريات الدم أو الموقع، الخ. فلكل من هذه الفلسفات نتائج مختلفة. ففي "عراق البعث" مثلاً كانت القيادة السياسية العليا هي القيادة القومية، واعتبر العراق قطراً من اقطار الامة العربية، والسياسة العليا التي يجب -نظرياً على الاقل- ان تلتزم بها القيادات القطرية. فهل في هذا ثلمة للسيادة ام لا؟ وفي الحالات الدينية أو الاسلامية أو الامية أو العابرة للبلدان عندما تقول القيادات الوطنية بموضوعة الالتزام بتوجيهات المرجعية، أو قرارات التنظيم الدولي، أو السياسات الامية، فهل في ذلك ثلمة للدستور الوطني والسلطات التشريعية الوطنية التي تعتبر المبادىء التي ارستها هي الحاكمة في موضوعات السيادة، الخ. فهذه كلها، وغيرها، بحاجة الى تعاريف وتشخيص حدود التأثيرات المتبادلة بين سيادة ومصالح البلاد وسيادة ومصالح الالتزامات والكيانات العابرة. الأمر نفسه قد يتعلق بالقوميات الاخرى. فالكردي العراقي -كالعربي

أو التركماني أو المسيحي مثلاً- قد يضع مرجعيته العابرة قبل الاولوية الوطنية. وهو ما يتطلب وضع مسارات صحيحة لكل هذه النظرات منعاً من التصادم بين وطنية الانسان وسيادة البلاد من جهة والالتزام بمرجعيات أو اطارات والتزامات عابرة للحدود من جهة اخرى. فهذه امور طبيعية لا يمكن الغاؤها، أو السماح بها لطرف وحرمانها عن اخرين، دون مسوغات وضوابط عادلة وحاكمة. ولهذا عندما نوقش الدستور وقف المشرعون طويلاً عند نصوص مثل الاسلام مصدر التشريع، أو الاسلام المصدر الاساس للتشريع، الخ، وتم وضع نص حاول ان يتجاوب مع الواقع وهو ان "الاسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر اساس للتشريع" واشترط الدستور انه "لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام" أو "يتعارض مع مبادىء الديمقراطية" أو "يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في هذا الدستور" وان "يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والايزديين والصابئة المندائيين".

بعد هذه الملاحظات السريعة لابد ان نرسم اهم الخطوط المطلوبة لمناقشة موضوعة السيادة من خلال ابرز التعاريف المطروحة في مدارس الفكر الدستوري والسياسي، ويمكن الاشارة لاهم خمسة منها:

- السيادة "الاسمية" Nominal Sovereignty اي قرارات وسياسات من يتولى حكم البلاد (ملكاً، حزباً، طبقة، دكتاتوراً، نخبة، الخ)، دون ان تحمل بالضرورة سيادة حقيقية.

- "سيادة الامر الواقع الفعلية أو الشرعية "De Facto and De Jure Sovereignty

- "السيادة المشروعة" Legal Sovereignty (تمثيلية برلمانية شكلية أو حقيقية).

- "السيادة السياسية" Political Sovereignty (مدى تمثيل ارادة الناخبين أو اليات النظام الدستوري والسياسي).

- "السيادة الشعبية" Popular Sovereignty (مدى تمثيل ارادة الامة الحقيقية والعميقة بمعنى الشعب، كل الشعب، وليس نظام الحكم فقط).

اختلف مفهوم السيادة بمرور الازمان، وبالتالي علينا تحديد نوع المنظار الذي نضعه امام اعيننا عند تقييم واقعنا. فالدول تتخلى طوعاً أو كرهاً عن سيادتها في امور، كما عند الانتماء للمنظمات الدولية والقبول ان تكون مواثيقها حاكمة عليها في عديد من الامور. أو عند التوقيع على معاهدات أو اتفاقات دولية مع دول أو في تحالفات. لهذا -في تجربتنا- جعلنا المصادقة على الاتفاقات والمعاهدات الدولية في العراق بيد السلطة التشريعية باعتبار انها من يستطيع ان يقرر مصالح البلاد وطرق الحفاظ على سيادتها. فهل التزمت السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بواجباتها الدستورية لتعريف مدى الالتزام بالسيادة ومدى التخلي عنها وعياً أو جهلاً، مباشرة أو بشكل غير مباشر.

ثانياً: يجب استحضار الطبيعة الحقيقية والعاملة والمهيمنة لهيكلية النظام العالمي والعلاقات بين الدول. وهل اننا مجرد بلدان متجاورة لا نتأثر ولا نؤثر بما يجري حولنا، ام ان الميزان يميل منذ عقود وقرون لمصلحة مزيد من الاندماج والتكيف والتداخل المباشر وغير المباشر، الارادي واللاارادي بالنظام العالمي والنظم الاقليمية على حساب المركبات والخصائص والارادات الداخلية لكل بلد.

ثالثاً: اين موقعنا من هذا النظام، فهل نحن في قممه ودوائره العليا ولنا كلمة وقرار في تلك الدوائر، ام نحن في مراتبه الدنيا نُحكم ونُقاد باليات مباشرة وغير مباشرة، وما اوزان هذه وتلك. فهذه القضايا تصبح هي الحاكمة والمقررة عملياً لسيادتنا الحقيقية، وليس الشكليات والنصوص الورقية.

من دون الاجابة على مثل هذه الاسئلة أو الاتفاق على مبانيها الاساسية فانه سيصعب الاجابة على اي سؤال يتعلق بالسيادة، أو سيصعب تقييم حالة السيادة ومدى استكمال عناصرها أو تشخيص الثغرات والثلمات والخروقات التي تعاني منها.

وعليه قد تبدو مرحلة صدام حسين مرحلة فيها عناصر سيادية عديدة اذا بقينا في حدود التعريف "الاسمي" (الشكل الاول اعلاه) واغفلنا اهمية حقوق الفرد والمواطن أو اشكال السيادات الاخرى الشرعية والتمثيلية والسياسية والشعبية. ذلك اذا ما غضضنا النظر عن الثلمات في السيادة فيما يخص هيكلية النظام الاقليمي أو العالمي، أو خروج مناطق شاسعة من المناطق الكردستانية والجنوبية عن سلطة الدولة، أو اخضاع العراق للعقوبات والحصار وفقدانه السيادة في التصرف بثرواته النفطية أو مناطق الحظر الجوي شمال خط عرض 36 أو جنوب خط 32 ولاحقاً 33 بعد حرب الخليج الثانية، اي سلطات الامر الواقع (الشكل الثاني)، وقس على ذلك.

ويقينا ستبدو مرحلة السفير بريمر (2003-2004) وفرض الاحتلال على العراق خرقاً كاملاً للسيادة بعد ان اصبحت الامور التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية بيد سلطة الادارة المؤقتة CPA.

وقد نكون اقتربنا -مع كثير من الملاحظات- من "السيادة المشروعة" (الشكل الثالث) بعد قرار انهاء الاحتلال وسقوط نظرية "المجمعات الانتخابية"، التي كانت سلطة بريمر تروج لها. والاقرار بما اصرت عليه المرجعية الدينية العليا من اعداد دستور من قبل جمعية وطنية منتخبة مباشرة من الشعب، واختيار النظام البرلماني للبلاد وفق الدستور الدائم الذي اقر بعد استفتاء شعبي. واجراء سلسلة من الانتخابات التشريعية بمشاركات شعبية اختلفت بين المشاركة الواسعة في المراحل الاولى، وبمشاركات اضعف في المراحل الاخيرة. واتساع مجال الحريات العامة والتنظيم وحق التظاهر

والتداول السلمي للسلطة ووسائل مراقبة الحكام والسعي لتوفر المزيد من الشفافية في سلوكهم. وهذا كله سيبقى موضع جدال، اذا ما انتقلنا من التعاريف المجردة لاشكال السيادة واشكالات الواقع الفعلي والموروث، وانتقلنا الى موقعنا في النظام الاقليمي والعالمي.

ورغم بعض التقدم، لكننا قد لا نكون وصلنا الى شكل متقدم لـ"السيادة السياسية" (الشكل الرابع)، فهناك عناصر كثيرة مفقودة للكلام عن ارادة الناخبين الحقيقية، واليات عمل النظام السياسي. عناصر مفقودة تتعلق بقوانين الاحزاب والانتخابات، ونضج الطبقة السياسية والبرلمان، ورشد الحكومة، وانهاء فوضى التشريعات، والاستقلالية الحقيقية للقضاء. ورغم ان في الدستور ثغرات كشفتها التطبيقات العملية، أو لم يلتفت اليها المشرعون، لكن المشكلة ليست به اساساً. فكثير من مواده عطلت أو لم تستكمل بالقوانين المفعلة لها. لهذا بدل ان نَخضَع للدستور اخضع كل منا الدستور لتفسيراته الخاصة. فصرنا نضخم في المواد التي تخدم رؤانا ومصالحنا، ونغيب المواد التي تحكمنا وتلزمنا. مما افقده كثيراً من المعاني الحقيقية بوصفه القانون الاسمى للبلاد، وعُطل كثيرٌ من دوره، والذي منه تشتق وتستلهم القوانين والتشريعات. فلم تلغ قوانين وتشريعات سابقة مناقضة تماماً لروحه ونصوصه، ولم تخضع الكثير من التشريعات الجديدة لاحكامه. فتشوشت الى حد كبيرة البوصلة الاساسية المنظمة لحياة اي مجتمع، بعيداً عن الاجتهادات الفردية لرسم الخطوط الاساسية لتوفير السيادة وحمايتها باشكالها الخمسة اعلاه. فصار الدستور في كثير من الاحيان عامل فوضى وانقسام بدل ان يكون عامل حسم لارادة الامة وعامل وحدة واستقرار.

ونحن ما زلنا بعيدين عن "السيادة الشعبية" بمعناها الدستوري والسياسي رغم ان هناك الكثير من التأثيرات "الشعبوية" في صياغة نظامنا السياسي. كذلك هناك الكثير من "السيادة الاسمية" و"الامر الواقع" والتي فيها اشكال

مختلفة لانتهاك سيادة البلاد سواء من حيث تواجد القوات الاجنبية والمجاميع أو التدخل في خيارات البلاد الاساسية أو فرض سياسات الامر الواقع عبر لي اذرع السلطات الشرعية التمثيلية والتنفيذية المنتخبة، أو عبر فرض التزامات وقرارات دولية تلزم العراق بالقيام بما لا يخدم مصالحه... أو عبر استغلال صعوبات البلاد وموقعيتها الضعيفة التاثير اقليمياً ودولياً وفرض شروط قاسية عليه سياسياً واقتصادياً وثقافيا، أو عبر الممثلين واللاعبين السياسيين لانتماءات ايديولوجية ومرجعية منابعها الاساسية خارجية، دون ان يُدقق بمدى تناغمها أو مماهاتها مع الوطنية والسيادة العراقية، الخ.

السيادة في عمقها تمثيل ارادة السكان (الشعب) لتحقيق طموحاتهم المشروعة في ظرف وزمان محددين.

تعمدنا استخدام تعبير "السكان" Population للتنبيه الى ما قد يكون خللاً احدث خروقات كبيرة في مفهوم الشعب. فالسكان مفهوم قد يسبق الشعب أو قد يشير للبشر الذين يسكنون مناطق محددة دون روابط وطنية. كما عندما نقول سكان العالم أو سكان القارة الفلانية،الخ. بينما الشعب العراقي شعب اصيل وقديم، وبين شعوبه روابط مواطنة كثيرة، تجعل عنصر الوحدة والانسجام اكبر بكثير من عناصر التضاد والاختلاف، اذا ما نظرنا للواقع وللتاريخ الممتد وليس لحادثة أو واقعة أو ظرف خاص. امر طبيعي ان يتكون الشعب الواحد من شعوب عديدة تختلف فيها الانتماءات القومية أو الدينية أو المذهبية أو غيرها. شريطة ان تجتمع في الشعب الموحد العناصر المطلوبة للوحدة الوطنية وقيام مصالح مشتركة عميقة واساسية.. لهذا ننبه انه دون العمل لردم عوامل الفرقة، وتعضيد عوامل الوحدة، وتحريك المضامين التطبيقية وفي القناعات النهائية لدى التعدديات الاثنية، والخصائص أو الطموحات المشتركة أو الخلافية، وقضايا الارض والجغرافيا والثقافات المختلفة فقد نحدث ثلمات في مفهوم الشعب. فالمعادلة لم تستكمل كافة عناصرها لتصبح عناصر

الوحدة بشكل قاطع وحاسم اقوى واكثر رسوخاً من عناصر الفرقة والاختلاف التي تهدد بين وقت واخر استقلالية البلاد وسيادتها ووحدتها وتسمح لمختلف اشكال التدخلات الاجنبية.

وقبل انتهاء هذا الجواب المختصر على سؤال كبير كالمطروح اعلاه لابد من اثارة نقطة قد تكون الاهم. وهي ان السيادة هي ليست مفهوماً مجرداً في (اللا)زمان و(اللا)مكان و(اللا)ظرف، بل هي بناء حي، يحيا ويموت. يحيا ان خُدم، ويموت ان لم يخدم ويجدد. فليس اي تواجد اجنبي هو خرق للسيادة، وليس اي تنازل عن عناصر في السيادة الوطنية أو لمصلحة حقوق ومصالح الانسان والمواطن هو ثلمة في السيادة. فهذه السياسات تعتبر تعزيزاً للسيادة أو خرقاً لها بقدر ما تمثله من ارادة الامة العميقة ووحدتها الوطنية ومصيرها المشترك في ظرف وزمن محددين. وان عناصر السيادة لكي تستكمل، خصوصاً الوصول الى قدرة التمييز الحقيقي وليس الشكلي لممارسات السيادة، اي الوصول الى الارادة الحقيقية القابلة للتطبيق، أو سيادة الوطن والمواطن الفعلية بما يحقق مصالحهم في زمن وظرف محددين، فاننا بحاجة الى التفاف قوى ديناميكية تلملم اطراف الاجتماع أو المجتمع سواء عبر رسالة توحيدية، أو انوار هادية، أو قيادة تاريخية، أو تنوير يخترق العقول والقلوب، أو عصبية تلتف حولها العصبيات (بالمعنى الخلدوني اي كما تلم اعصاب الانسان افعاله وردود افعاله)، أو عقد وميثاق اجتماعي تلتف حوله قوى كانت مختلفة وتجد مصالحها وحقوقها في اطار هذا العقد أو الميثاق.. وان مثل هذه القوى الديناميكية، الجامعة، الحاملة للمشروع النهضوي ستحتاج دائماً الى ما يشبه "الخميرة" لتفعل ما تفعله بمركبات أو مكونات مختلفة، تجتمع ايجابياً في منتج جديد وهو العجينة القابلة لصناعة الخبز. الاجماع والميثاق أو العقد الذي نتكلم عنه لن يتشكل أو يفعل فعله بدون نوع من "الخميرة" تجمع القواسم المشتركة للمكونات أو المركبات المختلفة لننتج مجتمعاً وشعباً متحدين في الاساسيات. فـ"الخميرة" أو "عنصر الاستقطاب" أو "عنصر

التحفيز Catalyzer" هذه يجب ان تجمع القوى النشطة للبلاد أو ان تجمع العناوين المختلفة لتوحدها في "عجينة" قابلة للتجانس والتناغم تتخادم فيما بينها، لتلتقي في الاصول والاساسيات التي تجعل الاجتماع مجتمعاً دون الغاء الجماعات، والشعب شعباً دون الغاء الشعوب، والوطن وطناً دون الغاء الجغرافيات والثقافات. وليس مجرد دولة تحكم شعوباً أو جماعات، أو تسيطر على ارض أو اراض. انها ان صح التعبير ملامسة "الحمض النووي" (DNA) للجماعة أو للجماعات والتعرف عليه، وليس مجرد الانخداع باعطاء البلاد وسكانها شخصية غير حقيقية، تأتيها مزيفة من الخارج أو الماضي. أو تُقسر نفسها عليها في ظروف داخلية لتعطيها خصائص وطبائع، لا تتخادم فيما بينها، فلا تجد ارضية للنماء طبيعياً. انها عملية بناء وليست عملية موروثة مجردة قد تكون وصلتنا ميتة أو تعاني صراعات الموت وبحاجة الى احياء. وعملية الاحياء والبناء هنا قد لا تتم بعدالة ورضا، وقد تقسر نفسها وتتم بدون رضا. فالاهم -من الناحية التاريخية- وصولها الى نتيجة لتؤكد ترسخ جذورها وحاكميتها في قيمها وسلوكياتها ومطامحها وتعريفها لنفسها وحدودها الاخلاقية والمادية والمعنوية باعتبارها تشكل اجتماعاً حقيقياً ووطناً وسيادة وشعباً على الرغم من اختلاف قومياته ودياناته ومذاهبه وثقافاته. فهل تشكل لدينا في العراق "القاسم المشترك" أو "العقد" أو "الميثاق" الحاكم للجميع، وهل لدينا "الخميرة" أو "العروة الوثقى"؟ التي تجعل للمختلفات عوامل تحفيز وانتقال من حالة الجمود أو التناقض الى حالة التكامل والانسجام وخدمة الواحد للاخر. فالتأكد من وجود هذه العناصر، هو ما سيسمح بتعريف متكامل للسيادة والمصالح الوطنية، وبالتالي التعرف على مناطق الخرق. اما بغياب هذه العناصر فسنبقى امام تجاذبات ونقاش طرشان، تشكل بدورها عناصر اختلاف وصراع وتضاد داخل البلد الواحد.

في المراحل الاسلامية قبل انهيار الخلافة العثمانية كانت مفاهيم السيادة مرتبطة حقيقة أو شكلاً بمفاهيم مالكية الله سبحانه وتعالى وسيادته التي منها

كانت تشتق الاشكال المختلفة للسيادات والسلطات والولاءات الوضعية، وفي اطارها تجتمع الشعوب والقوميات والجماعات والمرجعيات والخلفيات الفلسفية على كافة الصعد. اما بعد انهيارها وتطور مفاهيم وتطبيقات الدولة القومية، وفصل الدين عن السياسة، والدولة المدنية، والعالمية ونظم الهيمنة الاقليمية والدولية، الخ، فانه لم يجرِ تأسيس يربط بين موروثات الامة وعقائدها والحقائق على الارض والتطورات الجديدة والارتباطات الاقليمية والدولية من جهة والرؤى التشريعية والتأسيسية التي فيها اجماع وقبول عام من جهة اخرى. ولعل دستور 2005 هو اول محاولة جادة في هذا المجال، بكل ما يسجل لها من ايجابيات أو سلبيات. فالبلاد لم تلملم جماعاتها ومفاهيمها واساسياتها وفلسفتها -سلماً أو قسراً- لتكون لها شخصية وهوية وخلفية وتطلعات فيها الحدود الكافية للانتقال من حالة دولة (او سلطة) تحكم السكان، الى شعب ومجتمع يستلهم عموماً اساسياته وثوابته وعوامل تفاعله المشترك لتأتي الدولة كمؤسسة فوقية بادواتها المختلفة منظمة لحياته. فبقيت الدولة ضعيفة/ قوية. ضعيفة لحل اشكالات البلاد الاساسية داخلياً ومع الخارج، وقوية على اهلها وسكانها. لذلك بقيت موضوعات السيادة والاستقلالية مهزوزة تعتورها الكثير من الثغرات. نعم هناك تجارب تاريخية وعالمية كان تأسيس الدولة هو الخطوة الاولى والاساسية لتأسيس الشعب أو المجتمع أو القومية (وامثلتها اسرائيل والمستعمرات الجديدة في القارات الجديدة). لهذا قلنا ان الدولة العراقية بقيت ضعيفة/ قوية فلم تجدد بعد الحرب العالمية الاولى مفاهيم وممارسات تتعلق بالدولة والشعب والمجتمع، بعد التطورات الجديدة التي حصلت عالمياً، وانتقلت مشوهة الى العراق أو استلهمناها سطحياً. فلم يتسنَ هضمها وتحويلها بفاعلية الى مفاهيم مترسخة الجذور داخلياً. وهو ما لم يفقدنا الاسس الصحيحة لبناءات مشتركة فيما يخص الوحدة الوطنية أو المصالح المشتركة والمصير الواحد في اطارات الدول التي تأسست وفق خرائط سايكس بيكو واتفاقات ما بعد الحرب

العالمية الاولى، بل ضخ ايضاً مفاهيم وممارسات تثير الفتنة وتضعف المشتركات وتزيد التضادات والانقسامات.

كذلك قادت عملية تخلف بلداننا واحتلالها مواقع متدنية في النظام العالمي، الى وضعنا في اوضاع صعبة. فصرنا نقاتل في امور فرعية، ودون مناهج حقيقية لانتشال بلدنا من هذه الاوضاع سواء مع داخلنا أم خارجنا. فندور في دوامة مغلقة. ونضعف بعضنا بعضاً، ونضعف معنا البلاد. فلا تتضمن خططنا الداخلية خارطة واضحة، عملية وممكنة للخروج من الواقع المتخلف والمخترق. ولا تؤسس لنا توازناتنا الخارجية معادلة سليمة تحفظ استقلاليتنا وسيادتنا وتفاعل المنظومة في صالحنا.

قد نستطيع الكلام -في العراق الملكي- عن محاولات تطبيقية ومفاهيمية تحت المظلة البريطانية اخذت تتشكل لفعل "الخميرة". لكن الصحيح ايضاً ان عوامل الدفع والقوة التي سمحت بالتشكل هي نفسها التي قادت سريعاً لانهيارها. فبريطانيا نفسها ومظلتها في العراق والمنظومة المفككة الداخلية والمفاهيم القومية والاستشراقية كانت هي نفسها عوامل التدهور والانهيار. فهي بدأت تشهد عوامل التفكك والانحطاط في مركزها فكيف الامر بمحيطها أو محيطاتها. لذلك عندما تفجرت التجربة الملكية لم تقم محاولات جادة حتى مجيء نظام البعث. وبدوره حاول ان يكون "خميرة" أو "محفزا" أو "باعثاً" لقيام عراق جديد يرتكز على مفاهيم الامة والقومية العربية والروح البسماركية ونظام الحزب القائد والقائد الضرورة على حساب كل الحقائق الاخرى المتعلقة بحقوق المواطن والنظام السياسي والتمثيلية والشرعية والدور في الفضاء الاقليمي والعالمي، فانهار ذلك وحصل خرق كبير في سيادة البلاد، وانقسام هائل بين مركباته المجتمعية. اما بعد 2003 ففي الاجابات اعلاه نظرة سريعة لبعض المحاولات التي تبرهن جميعها ان عملاً دؤوبا ومفاهيمياً وتطبيقياً يجب ان يستكمل لكي يتسنى فعلاً وضع العراق والعراقيين

في المكان والظرف والامكانيات التي تسمح لابنائه، جميع ابنائه، ان يتمتعوا بما توفره موارد البلاد من امكانيات وان تحفظ سيادة البلاد وهويتها ومصالحها وحقوقها وحقوق ابنائها.

السؤال الثاني: وعي وادارة العوامل الاقليمية والدولية في تحقيق السيادة أو انتهاكها؟

الجواب:

هنا تبرز اهمية موقعنا في النظام العالمي ودورنا فيه. فالنظام العالمي اليوم ليس كلاً متكاملاً منسجماً موحداً لكي نجيب ببساطة، اننا بالقبول بشروط هذا النظام وقيادته وتلبية متطلباته وطبيعة علاقتنا به سنحقق مطامحنا ونحمي بلداننا وسيادتنا واستقلالنا. خصوصاً في هذه المراحل من الانتقال من الثنائية (السوفيات والامريكان)، الى الاحادية (الولايات المتحدة)، الى ما يجري الان نحو التعددية (الولايات المتحدة، اوروبا، الصين، الهند، روسيا، وكذلك التي ستزداد ادوارها عالمياً في اسيا أو امريكا اللاتينية أو كايران وتركيا، وغيرهما)، أو نحو الانكفاءات الذاتية والمنظومات المتعددة على حساب وحدة النظام العالمي. كامريكا اولاً، أو خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، أو منظمة شنغهاي للتعاون التي تضم اليوم الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجكستان واوزبكستان والهند وباكستان والتي يمثل سكانها نصف البشرية تقريبا ولها قدرات اقتصادية وتكنولوجية هائلة وتفكر بتحرير عملاتها من الدولار، الخ. وستزداد الاهمية لمنظمة التعاون مع اضافة الدول المراقبة وهي افغانستان وروسيا البيضاء ومنغوليا وايران (طلبت ايران العضوية منذ 2008 لكن قرارات العقوبات من الامم المتحدة منعت تحقيق الامر، وفي 2016 اعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ تأييده لعضوية ايران بعد رفع العقوبات الدولية)، اضافة لشركاء الحوار من ارمينيا واذربيجان وكمبوديا ونيبال وسريلانكا وتركيا. وهذه تطورات قد تكون مفيدة لبلداننا

وتحقيق توازنات جديدة تساعدنا في الخروج من قيود وشروط المنظومة العالمية التي ورثت النظام الاستعماري والامبريالي القديم. هذه التطورات النوعية والبنيوية الجديدة تحتاج الى التحرر من تقديرات سابقة والبدء بتقديرات جديدة اكثر واقعية. دون انفعالات فلا نخسر صداقات ومصالح قديمة ولا نتردد ببناء صداقات ومصالح جديدة اكثر ديناميكية وقوة.

ان التعامل مع النظام الدولي بمراحله الانتقالية وبمراكز الهيمنة التي ما تزال قائمة، والتي تشترط علينا شروطاً مجحفة تهدد مصالحنا واستقلال قراراتنا، تحتاج الى تشخيص موضوعي لمصالحنا، والممكن والمستحيل وما يريدونه منا، وما نريده منهم، وكيف سنحقق ذلك في اطار هذا النظام وهذه التحولات. كما سيحتاج الى توافق وطني لكي لا يلعب البعض مع هذا الطرف واخرون مع غيرهم. فندخل فيما بيننا في حروب باردة وساخنة بالوكالة. فما يطلبه الامريكي سيختلف جوهرياً عما يطلبه الروسي أو الصيني أو السعودي أو الايراني أو الاسرائيلي، والعكس صحيح في موقفنا مع اي من تلك القوى. استطيع ان اقول ان العراق قبل تموز 1958 كان اكثر تناغماً وانسجاماً مع النظامين الاقليمي والعالمي السائدين يومذاك. بينما اختلف الوضع بعد ذلك وصار اقرب للتذبذب والتمرد والمشاكسة على صعيد النظامين الاقليمي والعالمي منه للتوافق معهما أو الانخراط بهما. دون ان يعني ذلك انه لم تمر فترات من التخادم المتبادل سواء عراقياً واقليمياً ودولياً. واعتقد ان الامر ما زال يميل لهذه الكفة من التذبذب أو التمرد وعدم الاستقرار على انتماءات أو خيارات ثابتة وبناءة تعكس مصالحه وارادته وادوات حماية نفسه وسيادته. وقد يعكس ذلك تذبذباً سببه فقدان تشخيص مصالحنا الاساسية ككل وفيما بين الجماعات صاحبة الثقل والشأن في الداخل العراقي.

فالكلام عن السيادة دون موضعة العراق في المنظومة الدولية هو خواء وجهل لابسط الحقائق، التي تسمح بمناقشة جادة لموضوعة السيادة. فالكلام عن الداخل بمعزل عن الخارج هو كالكلام عن جسد بدون رأس، والكلام

عن الخارج بدون حقائق الداخل هو كالكلام عن رأس بدون جسد. اذ كيف ستتوفر السيادة لبلد تخضع عملته للدولار، ويخضع بالتالي كامل اقتصاده لهذه الحقيقة عبر هيمنة القطاع النفطي الريعي على بقية قطاعات واقتصاديات البلاد. فالبلاد محكومة بارتباطها بالنفط، المرتبط بالسوق العالمية، المرتبط بالدولار ومن يتحكم به. فيحمي من يشاء ويعاقب ويطوق ويدمر من يشاء بناء على مدى اقترابه أو ابتعاده عن السياسات الاملائية للمصالح الاجنبية وما تمثلها. وامثلة هذه الارتباطات الاقتصادية والامنية والسياسية والثقافية طاغية ولا عد أو حصر لها. فانت لا تحصل على تسهيلات وحمايات دون ان تقدم تنازلات وغالباً ما تكون خطيرة وتمس جوهر هويتك وسيادتك ومصالحك، والتي قد تُربحك معركة وتُخسرك حرباً. وهذا امر طبيعي عندما نكون في الجانب السالب للمنظومات الخارجية، فنفقد بالتالي الكثير من حصاناتنا وعوامل قوتنا والثقة بانفسنا وقدراتنا. مما سيولد بمرور الايام نقاشات عقيمة ووعياً مزيفاً لشرائح واسعة من السكان من جهة، ومن جهة اخرى غلبة العوامل الخارجية الضاغطة علينا والتي تكيف الكثير من وعينا وسياساتنا واصطفافاتنا وتناقضاتنا، مما يجعل تعريف مصالحنا الوطنية تختلف من جهة الى اخرى، أو تختلف من وقت لاخر، وهكذا يستمر تجاذب الرؤى والقناعات دون الاستقرار على حقيقة ثابتة نهائية. فالمؤقت والاستثناء يصبح القاعدة، وقد يكون هذا الواقع هو ما دفع كيسنجر ليقول ان المؤقت في الشرق الاوسط دائم. بالمقابل فان الدخول في مشاحنات مع النظام الدولي، خصوصاً في مرحلته الاحادية، له تكاليف هائلة وارتدادات خطيرة يجب وعيها ووعي الاثمان المطلوب دفعها للذهاب الى بدائلها.

السؤال الثالث: هل ان معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة؟

الجواب:

فما دمنا لا نزال في مرحلة "القطبية الواحدة"، ولم ننتقل بعد لبدائلها

تماماً، فان علينا تعريف ما هي المصالح الوطنية؟ هل هي مستوى المعيشة والمصالح الاقتصادية؟ ام هي الهوية الدينية والقومية والثقافية والحضارية للامة ايضاً؟ هل هي الجغرافيا والارض؟ ام هي سهولة أو تسهيلات بناء شبكة مصالح تسهل قيام دورة انتاج وتمويل ولو بسيطة أو كومبرادورية Comprador، تعمل لمصالحها (دولة، شرائح، طبقة) بخدمة المصالح الاجنبية؟ ام هي القرارات السياسية والاستراتيجية للبلاد؟ ام هي امتلاك مصادر القوة والرد امام من يملك هذه المصادر وتهديد المصالح الوطنية للبلاد بها؟

فاطروحات مثل "الارض مقابل السلام" أو "النفط مقابل الغذاء" أو "صفقة القرن مقابل الاعتراف باسرائيل" لها وجهان وليس وجه واحد. بمعنى انك لكي تكون امناً في حياتك ووطنك عليك ان تسلمني ارضك.. أو لكي تعيش ويتوفر لك بعض الغذاء والكهرباء ومياه الشرب الصالحة (لا نتكلم عن رفاه الشعب) عليك ان تعطيني السيادة على نفطك وتحالفاتك وعلاقاتك بالاخرين.. أو انك لكي تدخل في نادي التنمية، ولو في صفوفه الخلفية أو شكلاً، عليك الاعتراف باغتصاب فلسطين وان تصبح تبعاً لي وان تمنحني القواعد العسكرية التي انطلق منها لمحاربة الاخرين بعلمك أو بدون علمك، وقس على ذلك. وعليه فان معرفة اعلى اشكال السيادة وهي تمثيل ارادة الامة يحتاج الى رؤية عميقة تفهم جيداً تاريخ البلاد وثوابتها الدينية والدنيوية والظروف الماثلة، كما تعرف المصالح المستدامة القائمة على احترام نسيج الامة وليس تفكيكه أو تجاوزه بدون مقومات طبيعية تسمح للامم باعادة تركيب نسيجها بشكل طبيعي وارادي.

السيادة بين التجريد والواقع

ان الكلام عن السيادة امر معقد وليس بهذه البساطة، فدول متقدمة كفرنسا وبريطانيا والمانيا واليابان والكثير غيرهم هي دول مستقلة وصاحبة سيادة، لكنها ايضاً تفقد الكثير من استقلالية قراراتها بسبب ضغوطات مراحل

سابقة، أو بسبب ترتيبات واتفاقات ما بعد الحروب كما حصل -مثلاً- في الحرب العالمية الثانية والتي استلبت جزءاً من قراراتها السيادية، أو بسبب حاكمية مصالحها الاقتصادية، وان مثال الاتفاق النووي مع ايران والعقوبات الامريكية حيث اتبعت الحكومات سياسة "رفض" العقوبات الاقتصادية، بينما راعت الشركات الوطنية العقوبات خوفاً على مصالحها المتشابكة مع المصالح الامريكية.

مثال كوبا: مثال اخر ينطبق على الكثير من البلدان والحالات، والعراق منها، خصوصاً في تجربة ما بعد 2003 واسقاط نظام صدام حسين. فلقد ساعدت الولايات المتحدة الكوبيين للخلاص من الاستعمار الاسباني في نهاية القرن التاسع عشر، والذي استمر لقرون لتخضع كوبا بعدها الى نوع من الانتداب الحقيقي والفعلي من قبل الولايات المتحدة، رغم اعلان كوبا بلداً مستقلاً. ومن اثار ذلك مثلاً وضع اجزاء شرقية من كوبا والتي ستأخذ شهرة عالمية لاحقاً ونقصد بذلك "كوانتانامو" التي استخدمتها امريكا كقاعدة حربية بعقد ايجار من كوبا عام 1903، لتكون اول قاعدة عسكرية امريكية خارج الولايات المتحدة، والتي اصبحت في 2002 معتقلاً لاعضاء "القاعدة" أو من تتهمهم الولايات المتحدة بالارهاب.. فالولايات المتحدة بموجب عقد الايجار تتمتع بالسيطرة والسلطة القضائية على هذا الجزء من الارض الكوبية مقابل 2000 قطعة ذهبية يومياً ولمدى الحياة، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، أو اذا ما قررت الولايات المتحدة الانسحاب من هذا الجزء من الاراضي الكوبية. وقد جُدد العقد عام 1903 ليصبح 4085 دولاراً عام 1934. فالبحبوحة التي عاشتها كوبا -المستقلة شكلاً- قبل ثورة 1959 كانت على حساب سيادتها وارتهان قراراتها وهويتها الاقتصادية وتمتع الطبقات العليا (الكومبرودور) بوسائل الرفاه الاقتصادي على حساب بؤس الطبقات الدنيا التي بقيت تعمل في ظروف فقيرة بائسة في مزارع السكر والتبغ. فصارت كوبا فينيسيا الكاريبي، كما صارت لبنان فينيسيا الشرق. فازدهرت البلاجات

والفنادق وكازينوهات القمار ودور البغاء والمافيات التي تبيض اموالها في كوبا والتي يقضي فيها السواح الامريكان عطلاتهم، وممارسة اية اعمال غير قانونية لا يستطيعون القيام بها في بلدهم. بل اصبحت كوبا في فترة منع الخمور في امريكا (1920–1933 بناء على التعديل 18 للدستور الامريكي) هي الملجأ الذي يقصده الامريكيون لتلبية رغباتهم. فالاستقلال الشكلي هنا كان على حساب اسر اجتماعي واقتصادي حيث تراجعت ودمرت كافة القطاعات لمصلحة القطاعات التي تخدم الحاجيات الامريكية، واصبح الدولار هو المتحكم بالاقتصاد الكوبي. ومثال كوبا لا يختلف عن مئات البلدان التي وان اختلفت في بعض التفاصيل لكنها تلتقي تماماً في المضامين والمجريات، وهذه امور يهمنا جداً التعلم منها.

مثال لبنان: تحتل اسرائيل مساحات من جنوب لبنان منذ قيامها وليومنا هذا. وهجرت مئات الالاف من الفلسطينيين الذين استقروا في لبنان واصبحت لهم مخيمات معروفة. واختلف موقف اللبنانيين من الوجود الفلسطيني بين متعاطف أو معارض له. سكان هذه المخيمات بقوا يتطلعون الى بيوتهم في فلسطين. وفي سبعينيات القرن الماضي اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع الكثير من القوى اللبنانية لبنان ارضاً لتواجدها وفعالياتها ضد الاحتلال الاسرائيلي. فجرت سلسلة عمليات واجتياحات للجيش الاسرائيلي توجت في 1982 بغزو لبنان وصولاً الى عاصمته بيروت، وتنصيب رئيس جمهورية موال للسياسة الاسرائيلية. اخرجت منظمة التحرير من لبنان وانتقلت الى تونس، بالمقابل نشطت قوى لبنانية لتحرير الارض اللبنانية من القوات الاسرائيلية والتي ولدت من رحمها المقاومة اللبنانية. وهو ما ولد وضعاً جديداً، اذ اصبح لبنان في مواجهة عسكرية وامنية مع الاحتلال الاسرائيلي الذي اقام قوات لبنانية موالية له وشريطاً امنياً. فحصلت غارات عديدة بما في ذلك على بيروت، كما حصلت اجتياحات متعددة انتهت بانسحاب الاحتلال الاسرائيلي من معظم الاراضي اللبنانية عدا مزارع شبعا ومساحات اخرى

قريبة. بعد هذه النظرة السريعة ستطرح الاسئلة الاتية: هل ان فعل المقاومة هو فعل مشروع دافع عن سيادة لبنان؟ ام هل ان المطالبات بحل المقاومة بعد الانسحاب الاسرائيلي من معظم لبنان هو عمل مشروع؟ فلاسرائيل قوى دولية مؤثرة تدعمها تستطيع ان تضع لبنان في الزاوية، وتسبب له مشاكل مجتمعية وسياسية واقتصادية كثيرة تقود لتداعيات داخلية وخارجية خطيرة، كما تقود لاضعاف لبنان وافقاره وتخريبه، فالاقتصاد "الكومبرودوري" هو العلة الاساسية للنشاطات الحيوية. بالمقابل هناك المقاومة التي لا تريد ان تترك سلاحها، وباتت قوة عسكرية وسياسية كبيرة. ومنطقها ان "اسرائيل" ما زالت على سياساتها ومشاريعها واطماعها الاقليمية في الارض والمياه والثروات الطبيعية بما فيها النفطية والغازية. وانها ما زالت تحتل اجزاء من لبنان، وان التجربة التاريخية بينت ان المقاومة كانت العامل الاساس في الدفاع عن سيادة البلاد وليس الجيش أو الجامعة العربية أو الامم المتحدة. بينما سيصر المنطق المخالف بان وجود المقاومة يجعلها دولة فوق الدولة، ويقود لتدخلات اجنبية واوضاع اقتصادية صعبة تفجر سلسلة من التناقضات والتداعيات والخلافات بين القوى اللبنانية نفسها، وهو ما يهدد وجود لبنان وسيادته واستقلاله. لهذا تطالب هذه القوى بنزع سلاح المقاومة وبالوصاية الدولية بل وعودة الانتداب الفرنسي، الخ. فمن يدافع حقاً عن السيادة ومصالح البلاد؟ وهل المطلوب عندما تنتهي المواجهات الساخنة ويحصل نوع من الهدنة ان يتخلى من قاوم ليسلم اموره وامور البلاد لمن قصر وتخلف وساهم في انتهاك سيادة ومصالح البلاد؟ والجواب على جميع هذه الاسئلة لا يكون بالتبسيط والاحراج والضغوطات الشكلية والتدخلات الاقليمية والدولية، بل يكون بالتقييم الواقعي والموضوعي ليس فقط في مدى وعي الخطر الخارجي أو الداخلي الذي يهدد السيادة والمصالح الوطنية، بل ايضاً بتوفر المصاديق الحسية بعدم تكرار ما حصل من انتهاك للسيادة الوطنية ومصالح البلاد العليا، وان الدولة باتت مهيأة للقيام بواجباتها الاساسية.

مقاربة بين لبنان والعراق: المقاربة كبيرة بين المثال اللبناني ودور "الحشد الشعبي" في تحرير البلاد من داعش. فاستعادت الدولة قدراتها في وقت تخلى كثيرون عنها قبل احتلال "داعش" للموصل واراض كثيرة شاسعة. وكما في لبنان برزت ايضاً بعد تحرير الموصل دعوات داخلية وخارجية عديدة لتحجيم "الحشد" بل لحله. فهنا كما هناك تطرح اشكاليات متقاربة. وكأن القوى المقاومة والشعبية هي مجرد قوى من المرتزقة واجبها التغطية على فشل الدول والحكومات، أو فشل المنظومة الدولية أو الاقليمية في الدفاع عن مصالح البلاد وسيادتها. وان واجب قوى المقاومة والقوى الشعبية تقديم التضحيات والشهداء، ثم عند النصر أو النجاح، لا نطعم الدولة بعوامل وقوى النصر بل نقفز على كامل المرحلة لنعود لذات السياسات والعقول التي قادت الى تلك الانهيارات. وسيستمر الجدل وعوامل الانقسام وعدم الوقوف بوضوح من موضوعات السيادة وحماية المصالح الوطنية بين القوى عندما لا تستطيع تمييز اعدائها واصدقائها الخارجيين، أو لا تستطيع تمييز مخاطرها الداخلية والخارجية، ولا تستطيع، ولن تستطيع تمييز المصالح الانية والبعيدة، أو المخاطر الانية والبعيدة. في مثل هذه الحالات، قد لا يبقى من فيصل لحسم النقاشات سوى حكم التاريخ. ولكن بعد خراب البصرة.

السؤال الرابع: برأيكم هل ان التوازن في تحقيق المصالح الاقليمية والدولية يضمن السيادة؟

الجواب:

اذا وصلنا الى تعاريف نتفق انها صحيحة وملبية للمطامح وانها تملك قابلية الاستدامة على الاقل لمراحل حضارية متكاملة، فالجواب هو بالايجاب من ان التوازن مع الابقاء بين المبدئية والواقعية هو الاقرب لضمان اعلى مستوى ممكن من السيادة. التوازن في العلاقات الاقليمية والدولية هو ايضاً التوازن بين عمق خيارات الامة وبين متطلبات الواقع الماثل.

العراق ليس استثناءً

لهذا عند الكلام عن السيادة العراقية يجب استذكار المقابر الجماعية، وحروب كردستان والاهوار والانتفاضة، وهجرة الملايين، وحرب الثمان سنوات مع ايران، واجتياح الكويت والعقوبات والحصار، ومناطق الحظر الجوي وسلسلة من القرارات الدولية والتعويضات والديون، والسيارات المفخخة والانتحاريين ومئات الاف الضحايا والسيافين، والمفقودين والمغيبين والمهجرين والموقوفين والسجناء والتعذيب والقتل أو التمييز على الهوية والصراعات الطائفية والاثنية. بل ان الدولة العراقية فقدت عمليا سيادتها قانونياً وعملياً مع الاجتياح الامريكي للعراق، كما فقدت الكثير من سيطرتها الميدانية مع العمليات الارهابية والانتحارية التي شلت البلاد وصولاً الى سيطرة "داعش" على مساحات شاسعة من الارض العراقية وفرضها "دولة" داعش على تلك المناطق.

اضافة الى ان النظام اللامركزي والفيدرالي الذي طبق في العراق بعد 2003 ووضع المحافظات والحكومات المحلية واقليم كردستان طرح ويطرح اسئلة عديدة في سلسلة من الامور السيادية وتحديد اختصاصات الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية، أو كدور القوى المسلحة الموروثة من مرحلة الكفاح ضد النظام السابق داخلياً كـ"البيشمركة" أو "بدر" أو غيرهما. أو مدى التحكم بالمنافذ الحدودية والسياسات الاقتصادية والنفطية والسياسية. بل افرزت الخلافات المكوناتية حالات من الطعن بسلطة الدولة، وسلسلة من الخروقات السيادية ومن مختلف الاطراف.. وان محاربة داعش وقيام "الحشد الشعبي" اوجد حالة امر واقع، أو تشكيلات تركية وايرانية وسورية مسلحة وغير مسلحة استقرت على ارض العراق، واسست لنفسها تواجدات ميدانية بدون موافقة السلطات الاتحادية أو المحلية أو بموافقات ضمنية وان كانت غير صريحة، أو بتخادم مصالح بين قوى الدولة وتلك القوى، لتضاف لتلك

التشكيلات والتواجدات التي قادت اليها الحروب الداخلية والخارجية السابقة.. وهذه كلها تعقد المشهد السيادي وتتطلب غربلة مفاهيمية وفكرية وتطبيقية وخرائط طرق بين صناع القرار واطراف المواثيق الوطنية.. فهي تضعف من سلطات الدولة وتولد هذا التضارب في تعريف الوطنية والمواطنة والوطني، وتحديد المعايير التي نحاكم بها الدولة والحكومة في احترامها للسيادة (سواء سيادة المواطن أو سيادة الوطن) من عدمها. وهي احدى مشاكل البلاد الكبرى، ليس الان فقط، ولكن منذ تأسيس الدولة العراقية المعاصرة، رغم تصاعدها مؤخراً بسبب اجواء الحريات، واحتدام الصراعات والازمات الداخلية والخارجية، التي تطورت بما لا يقارن عن الفترات الماضية.

وسنناقش موضوعة تواجد القوات الاجنبية بتفصيل اكثر في السؤال الخامس، لهذا لن نذكره هنا منعاً من التكرار.

السؤال الخامس: كيف تعاطت حكومتكم مع قضية السيادة؟

الجواب:

انطلاقاً من الفهم اعلاه ورغم قصر عمر الحكومة (تشرين الاول 2018- ايار 2020) لكنها حاولت التعامل مع موضوعة السيادة بكل جدية، ولعل هذا ما اطاح بها. وقد التزمت بالمنهاج الوزاري الذي نالت بموجبه الثقة، والذي اعد بموجبه البرنامج الحكومي وتضمن 11 محوراً متعلقاً بالسيادة يمكن العودة اليها في البرنامج الحكومي الذي وضع لاربع سنوات، وهو العمر المفترض للعهد الوزاري. فاصدرنا تقريرين لكل ستة اشهر عن نسب الانجاز حسب الاوزان والارقام وليس الانطباعات. وثبت لدى فريق الحكومة ان نسبة الانجاز تصل الى 70% من المستهدفات المقررة، بينما ثبت لدى لجنة البرلمان وبعض القوى ان نسبة الانجاز هي حوالي 40%. ونعتقد ان الفارق سببه ليس عدم دقة الارقام بل الاختلاف في القراءات. مع الاشارة اننا تبنينا نظرة البناء على ايجابيات الحكومات التي سبقتنا، واننا لا نبدأ من الصفر،

ولم نتبن نظرة "كلما دخلت امة لعنت اختها" ، بل مفهوم ان كل حكومة هي استمرار لسلفها في الايجابيات، والسعي للانقطاع عن السلبيات. منوهين ان الامر لا يتعلق بما تفكر به أو تعمله الحكومات فقط، بل بطبيعة النظام والصعوبات الموروثة وطريقة تعامل القوى الداخلية والخارجية والثقافة السياسية السائدة التي يجب اخذها كلها عند تقدير سلامة أو عدم سلامة موقف الحكومات. وللاجابة على السؤال سنقتصر على اهم ما نستطيع ذكره في هذا المجال.

في الملف الامني والسيادة: كانت نظرتنا الواردة في المنهاج الوزاري ان العنصر الاهم لسيادة وامن البلاد هو الاعتماد على الشعب وعلى قوات مهنية محددة.. لهذا اقترحنا تشكيل اللجان الشعبية من اهالي المناطق وابنائها تحديداً منذ الايام الاولى للتغيير عام 2003. لم تنفذ الفكرة لاسباب لا مجال لذكرها الان، لكن ما يهمني في بحثنا ان اذكر هنا اهمية هذه النظرة وكيف يمكن الانتقال المنضبط المخطط من مرحلة الى اخرى، وتحويل قوى كانت خارج سلطة الدولة أو حزبية الى واحدة من اهم من يمكن للدولة والمؤسسات ان ترتكز عليها.. ففي 2003 عندما اريد اعادة بناء القوات المسلحة بعد حل الجيش تم تشكيل اول فوج لما سمي في وقتها بالحرس الوطني وهو (الفوج 36) وذلك من خمس قوى هي: المجلس الاعلى (بدر) والوفاق الوطني والمؤتمر الوطني والاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني، فقدم كل طرف 125 عنصراً مقاتلاً. وغني عن البيان ان "الفوج 36" كان هو الاساس وتطور الى ما سمي بـ"الفرقة الذهبية" ثم جهاز مكافحة الارهاب الحالي، وهو من ارقى التشكيلات العسكرية وابعدها عن المحاصصة والولاءات الحزبية، رغم ان بداياتها كانت حزبية وتحاصصية. على كل حال اعيد بناء الشرطة والجيش ولكن بارتباك. اذ بقيت القوة المطلوب منها حماية سيادة العراق داخلياً وخارجياً مفككة رغم تضخم اعدادها وموازناتها. ولعل ذلك ما قاد لسقوط الموصل ومناطق شاسعة من ارض العراق. بل ان سقوط الموصل

قد برهن ان اي اهمال للاعتماد على ما تفرزه التجربة الكفاحية لشعبنا هو خطأ كبير بحق المواطنين والسيادة على حد سواء. لذلك عندما صدرت فتوى الجهاد الكفائي لم تتشكل فصائل الشعب من الفراغ، بل استثمرت الرصيد الكفاحي لشعبنا خلال فترة المعارضة أو فترة مقاومة الارهاب والقاعدة. فساهمت تلك الفصائل في هيكلة التشكيلات الاولى للحشد كـ"بدر أو "سرايا السلام" وغيرهما، كما لعبت "البيشمركة" دوراً في تشكيل قوى كبيرة عاضدت قوى الجيش والشرطة لمحاربة داعش. فالحشد الشعبي شق طريقه كامر واقع. فكان مع "البيشمركة" قوة رئيسية لمقاتلة داعش ولمساندة الروح القتالية لدى القوات المسلحة، وعاملاً اساسياً لتحقيق النصر.

لذلك عندما استلمنا المسؤولية وجدنا ان من اولى واجباتنا انصاف هذه القوات ودعمها وتأطيرها وفق القانون الصادر من مجلس النواب أو وفق القوانين السارية في البلاد. فاصدرنا التعليمات والاوامر الديوانية (الملحق رقم 1) ملحق الامر الديواني) لمساواة هؤلاء ببقية القوات المسلحة ولاعادة هيكليتها لتصبح جميعها خاضعة لسلطة الدولة وليس خارجها. وهو ما تحقق فعلاً بنسبة عالية، مع الاشارة إلى أنه بقيت مسائل عالقة مهمة تنتظر الحل ايضاً.

لقد تدارسنا مع كبار القادة العسكريين "العقيدة العسكرية" التي هي اساس لبناء "الاستراتيجية العسكرية" وذلك بناء على خصائص الوضع العراقي من كافة جوانبه السياسية والديموغرافية والجغرافية ومحيطه وسياساته. واعددنا ورقة عامة بدأنا بطرحها على الجهات المختصة (ملحق رقم 2). فـ"العقيدة العسكرية" السائدة حالياً هي مجرد تراكمات لقرارات وسياسات مبعثرة ومتناقضة بين نظريات بريطانية قديمة، وسوفياتية لاحقاً، وامريكية، دون ذكر بلدان اخرى. فلدينا اليوم خليط غير مدروس من موروث غير متجانس في الهيكلية ونظريات التعبئة والتسلح ونظرية الحرب وادواتها. بحيث تحولت

القوات المسلحة في جوانب كثيرة الى مؤسسة لاحتواء العاطلين عن العمل بدل ان تكون مؤسسة للدفاع عن سيادة البلاد ودرء الاخطار الداخلية والخارجية عنه. وبدون الاتفاق على "العقيدة العسكرية" سيصعب تبني السياسات الصائبة للتسلح أو السياسات الصائبة للتشكيلات العسكرية. ولعل من اخطر المسائل التي واجهتنا اننا نزج بقواتنا المسلحة لمواجهة القضايا المجتمعية كالتظاهرات والنزاعات العشائرية، وهو ما يتسبب باضرار كبيرة. فالقوات المسلحة يجب ان لا تتدخل في السياسة، وهي غير قادرة على معالجة الشؤون المجتمعية والمدنية وهو ما برز واضحاً في مواجهة مظاهرات تشرين 2019. لذا بادرنا الى تحويل ما كان يسمى بـ"قوات مكافحة الشغب" في اطار وزارة الداخلية، وبدأنا بتنظيمها من حيث القيادة والهيكلية والاطار القانوني الى "قوات حماية النظام والقانون"، اي بتبني النظرة الايجابية للعلاقة مع الشعب وليس النظرة السلبية الموروثة، لتكون متخصصة تدريباً وتجهيزاً وقانونا ومن حيث حقوق الانسان والمواطنين لمعالجة القضايا المجتمعية، وابعاد القوات المسلحة عن مثل هذه الامور.

في الملف النفطي مع اقليم كردستان: يحتل هذا الملف اهمية كبرى داخلياً وخارجياً لما له من نتائج مهمة على صعيد الوحدة الوطنية وسيادة البلاد على ثرواتها الوطنية والعدالة والمساواة في توزيعها بين جميع ابناء الشعب العراقي. ويثار هذا الموضوع بشكل دائم وثابت ومثير للحساسيات خصوصاً عند مناقشة الموازنة الاتحادية. لهذا منذ الايام الاولى لتولي المسؤولية في تشرين الاول 2018 بدأنا بحوارات صادقة ومخلصة وشفافة مع الاخوة في الاقليم. وتبادلنا الافكار شفوياً وكتابياً. حاولنا ايجاد حلول عاجلة ومرحلية وطويلة الامد لهذا الموضوع الحساس بما يحفظ حقوق الجميع ويحقق العدالة المطلوبة. وقد ارسلنا افكارنا الى الاخوة في الاقليم وتلقينا منهم ردوداً ايجابية ومنفتحة، ارجو ان تكون اساساً لحلول مستدامة، اذا ما توبعت الامور، وتوفرت مستلزمات نجاحها. والمذكرة المرفقة (الملحق رقم

3) والمؤرخة في تشرين الثاني 2019 تبين الخطوط التي كنا نناقشها لايجاد مثل هذه الحلول، وذلك عند مناقشة موازنة 2020. وقد جرت لقاءات عديدة مباشرة بيننا وبين حكومة الاقليم، اضافة لاجتماعات دورية جرت في بغداد واربيل والتي كان يشترك فيها وزراء النفط والمالية والتخطيط والرقابة المالية وغيرهم برفقة المختصين لديهم، ليقابلهم من جانب الاقليم المسؤولون المكلفون بهذا الملف لوضع الترتيبات الممكنة لهذا الموضوع المعقد.

جوارنا والموضوعات السيادية: وهذه اشارات مختصرة لبعضها

الاردن والسعودية وسوريا: فلقد عززنا التعاون مع الاردن والسعودية وحصلت لقاءات على اعلى المستويات مع مسؤولي البلدين، وتم تبادل الزيارات بين المسؤولين وتوقيع مذكرات التفاهم والانفتاح ايجابياً على البلدين المجاورين.. ففتحنا "معبر طريبيل" بعد توقف طويل، وبدأنا بتزويد مصفى الزرقاء الاردني بالنفط الخام العراقي مقابل سعر تفضيلي، ووضعنا حجر الاساس لمدينة صناعية حدودية، وقطعنا خطوات في انشاء الخط الاستراتيجي لنقل النفط والغاز من الحقول الجنوبية والوسطى وكركوك ليتفرع الى خطين: الاول الى مصفى الزرقاء في الاردن وميناء العقبة، والثاني الى سوريا. بل تباحثنا مع لبنان ايضاً لاعادة تفعيل مرفأ طرابلس لتصدير النفط العراقي. وذلك كله لتعزيز العلاقات مع هذه الدول ولاخراج العراق من اعتماده الاحادي على المنفذ الجنوبي لتصدير نفطه، وانغلاق كافة المنافذ الاخرى عدا خط اقليم كردستان. والذي ان اغلق (المنفذ الجنوبي) فستتوقف الصادرات النفطية عملياً. كما طورنا العلاقات مع المملكة العربية السعودية وانجزنا كافة ترتيبات "معبر عرعر" من الجانبين تقريباً، واصبح جاهزاً لتفعيل التبادل التجاري بين البلدين. وكان من المفترض ان يفتتح في بداية عام 2020، لكن القيادة العسكرية طلبت تأجيل بدء المعبر بنشاطاته لحين الاطمئنان الى تأمين الجانب الامني في تلك المنطقة تماماً. ولاشك ان التعاون مع جيراننا الغربيين والسعودية هو

امر مهم لامننا ولمحاربة داعش والارهاب واعمال التهريب وتحسين العلاقات بين بلدان المنطقة وتوفير افضل الاجواء للاستثمارات والتعاون التجاري فيما بينها. وحاولنا فتح موضوع الانبوب النفطي بين العراق و"ينبع" والذي وضعت السعودية اليد عليه في تسعينات القرن الماضي، لما لذلك من فوائد جمة في حماية مصالح العراق، لكن الطرف السعودي لم يبدِ الاهتمام اللازم، وكأنه يربط بين هذا الموضوع وموضوع مليارات الدولارات من الديون المترتبة على العراق.

اعدنا افتتاح معبر "القائم" وعززنا تعاوننا مع السوريين سواء الحكومة أم "قسد" للسيطرة على امن الحدود والتعاون لمحاربة داعش. واقمنا خط صد طويل مع سوريا رغم صعوبة الاوضاع، وهذه جبهة معقدة من حيث الدواعش الاجانب والعراقيين وتداخل قوى متناقضة كثيرة، خصوصاً في مناطق سنجار وربيعة والقائم والنتف، الخ.

ومن الملفات المعقدة في هذه الجبهة كانت مسألة التعامل مع المعتقلين الدواعش العراقيين في المعتقلات السورية خصوصاً مخيم الهول، وكذلك العوائل العراقية اللاجئة الى سوريا والتي كانت في معظمها عوائل قريبة من داعش، وكيفية حماية العراق منها دون الاخلال بدوره ازاء مواطنيه.. وكذلك ملف الدواعش غير العراقيين الذين حصلت مفاوضات معقدة مع الدول الاوروبية ومع الامريكيين بخصوصهم. وتمسكنا فيها بحقوق العراق. واعددنا جواباً على الطلب الغربي (الوثيقة رقم 4) طُرح في اجتماع القادة السياسيين الذي كان يعقده السيد رئيس الجمهورية، ونوقش من قبل المجلس الوزاري للامن الوطني، بعد استشارات وتعديلات من قبل مجلس القضاء والمحكمة الاتحادية، والدوائر القانونية لوزارة الخارجية. اتبعنا في جوابنا وضع شروط سيعني قبولها جدية مختلف الاطراف، لان تحمل العراق لهذه المسؤولية فيه مخاطر ليس في الحاضر فقط بل في المستقبل ايضاً. لهذا لم نقبل ببساطة رمي

هذه المشكلة على العراق وتخلص الاخرين من مسؤولياتهم. وهكذا قُدم الجواب الى الولايات المتحدة والدول الاوروبية. وقد سعينا في جوابنا إلى تنظيم موقف يوحد مختلف الجهات العراقية لتتكلم لغة واحدة، بما يحفظ سيادة البلاد ويضمن حصول العراق على حقوقه كاملة وتحميل المجتمع الدولي مسؤولياته كاملة في هذا الموضوع. وبالفعل عقدت جلسات مع وفد من الدول الاوروبية وكذلك متابعات مع الجانب الامريكي، فلم نصل الى اتفاق، بالمقابل لم نتسلم المعتقلين الاجانب من الدواعش.

تركيا: الملف الامني في شمال العراق هو ملف قديم. وقبل 2003 تراوحت العلاقات مع الحكومة المركزية بين الجيدة والمتوترة، وكذلك العلاقات بين تركيا وكردستان وغيرهم من قوى مؤثرة. وعلى العموم كان هناك اتفاق مع تركيا يسمح لها بالتدخل عشرات الكيلومترات داخل الاراضي العراقية. وبعد 2003 تغيرت العلاقات واصبحت تركيا شريكاً تجارياً مهماً للعراق. كما بدأت تركيا باقامة علاقات ايجابية مع حكومة الاقليم، واصبح لها دور مهم في تصدير النفط عبر خطوط الانابيب التي اقامتها حكومة الاقليم. فاشياء كثيرة تغيرت بعد 2003 لكن شيئاً واحداً بقي ثابتاً وهو تواجد قوات الـ PKK الذي ازداد نفوذه باشكال مختلفة خصوصاً في مناطق دهوك وسنجار ومع سورياً. لذلك كان هذا من اهم المواضيع التي نوقشت عند زيارتنا الرسمية الى تركيا في 2019. فتم بحث موضوع تواجد القوات التركية في بعشيقة وغيرها أو الغارات التي تقوم بها تركيا بين وقت واخر. كما تم بحث وجود حزب العمال الكردستاني في العراق، واثر ذلك سواء على سيادة وامن العراق أو تركيا. ولقد اخذ هذا الموضوع جزءاً مهماً من البحث الثنائي مع الرئيس التركي. وعلى اثره تقرر تشكيل لجنة ثلاثية تضم وزراء الخارجية والدفاع وجهاز المخابرات لكل من الطرفين للاجتماع واعداد مسودة اتفاق بين البلدين. وبالفعل عقدت عدة اجتماعات تمهيداً للوصول الى الاتفاق وتوقيعه مع الزيارة التي كانت مقررة للرئيس اوردوغان الى العراق في نهاية

2019، والتي لم تتحقق بسبب الاحداث. وكان من المتوقع ايضاً الوصول الى اتفاق حاسم في قضية المياه بعد تشكيل لجنة من 50 عضواً من الجانب التركي وعين الرئيس اوردوغان احد مستشاريه المرتبطين به مباشرة رئيساً لها، تقابلها لجنة عراقية برئاسة وزير الموارد المائية من جانبنا، والتي اجرت عدة لقاءات لحل مسألة المياه عبر مفهوم تكامل المصالح والاعتماد المتبادل والمنفعة المشتركة. ووضعت أسساً لكي تشارك تركيا في بناء سدود داخل العراق لخزن المياه أو الاستثمار في الاراضي الزراعية في العراق، اضافة لوضع المخططات لافتتاح معبر اخر بين العراق وتركيا في المثلث العراقي التركي السوري أو معبر "اوفاكاوي الحدودي" لمنحنا مزيداً من المرونة التي لا يوفرها الاعتماد على معبر واحد هو معبر ابراهيم الخليل.

الكويت: استمرت العلاقات الجيدة بدولة الكويت، وتم السعي لحسم اخر المتعلقات فيما يخص التعويضات والمفقودين والارشيف، ووقعت محاضر جلسات وتحققت سلسلة زيارات بين كبار المسؤولين ووقعت مذكرات تفاهم تتناول كافة الشؤون الأمنية والسياسية والاقتصادية والتجارية والحقول المشتركة والنفط والغاز والنقل والتجارة والاوضاع الاقليمية والدولية. وبلغنا مراحل تكاد ان تكون نهائية لتثبيت نقاط الحدود خصوصاً البحرية في خور عبدالله. نعم برزت مشكلة بين العراق والكويت في مسألة منصة "فيشت العيج".. وتقدم العراق في 5 ايلول 2019 بشكوى لمجلس الامن الدولي تبين ان الكويت بانشاء هذه المنصة تستهدف احداث تغييرات جغرافية على الحدود البحرية بين البلدين، بعد ان وجهت الكويت الى سفارة العراق مذكرة في 8 شباط 2017 حول الموضوع، فاجاب العراق في 5 ايلول 2018 برسالة تدعوهم الى التمهل. فكان رد الكويت ان ذلك حق سيادي للكويت، ثم في 3 ايلول 2019 اصدرت الخارجية العراقية بياناً تذكر فيه ان "فيشت العيج" تقع في منطقة بحرية حدودية ما زالت غير متفق عليها بين العراق والكويت، وقالت "ان هناك اختلافاً قانونياً مع الكويت في تفسير مسألة تتعلق بالحدود

البحرية بين البلدين، وفي تفسير موقع حدودي نحن نسميه منصة والجانب الكويتي يسميه جزيرة بوصفها خط الاساس المعتمد في رسم الحدود البحرية بين البلدين في نقطة معينة بعد الدعامة 162" في خور عبد الله، وانه حسب الجانب العراقي فان هذه الجزيرة هي صناعية ولم تكن موجودة قبل 2014، وكان جواب الكويت ان "منصة فشت العيج هي مساحة من الارض متكونة طبيعياً فوق سطح الماء تقع في المياه الاقليمية للكويت وعليه فان بناء منصة فوقها من الامور التي تملك الكويت وحدها ممارستها لما لها من سيادة على اقليمها وبحرها الاقليمي". وقد اثرنا الموضوع اثناء زيارتنا الرسمية مع الاخوة الكويتيين، والامر ما زال معلقاً.

يعلم الجميع انه بالاضافة الى معبر صفوان بين العراق والكويت، هناك "معبر جريشان" الذي تستخدمه ايضاً قوات التحالف لنقل الكثير من معداتها الى العراق والذي يبعد حوالي 125 كم عن صفوان.. وهذا المنفذ شأنه شأن الكثير من المنافذ الحدودية هو رسمياً تحت سيطرة الدولة العراقية، لكن الواقع العملي قد يختلف حسب الحالات.. ففي المنافذ مع تركيا أو بين ايران وكردستان تلعب ادارة الاقليم دور السيطرة الحقيقية، وفي المنافذ الشرقية والجنوبية الاخرى مع ايران تلعب بعض القوى المسلحة دوراً حاكماً، كذلك مع سوريا والاردن، وهذا ملف شائك وقد حاولت الحكومات السابقة، كما حاولنا نحن التقدم في هذا الملف، وحسناً تفعل حكومة الكاظمي اليوم بإعطاء هذا الموضوع اهمية خاصة لما فيه من اثار سيادية واقتصادية وتتعلق بالفساد. الامر صعب ويتطلب تعاون الجميع، فالمنافذ تخضع بدورها لشكل من اشكال التسييس والمحاصصة ومن مصادر القوة -شأنها شأن بقية الامور- وما لم تتم معالجة الاصل، فسيصعب معالجة الفروع.

ميناء الفاو الكبير: ولعل من اهم الخطوات لترسيخ سيادة العراق في مياهه الاقليمية وحدوده الاقليمية هو العمل الكبير لانجاز ميناء الفاو الكبير.

وذلك فيما يتعلق بالجارين الشقيقين ايران والكويت. اذ وضع حجر الاساس لهذا الميناء في 5 نيسان 2010 في "رأس البيشة" لبناء ميناء تكون طاقته 99 مليون طن سنوياً، وليكون واحداً من اكبر الموانيء المطلة على الخليج، والعاشر عالمياً، وكلفته 4,6 مليار يورو، ويربط الشرق بالغرب. وقد واجه المشروع عقبات كثيرة وتوقف العمل فيه مرات عديدة. ورغم الضائقة المالية لكن الحكومة وفرت في 2019 مبلغ 400 مليار دينار. سيقول قائل ان هذا مبلغ قليل لمشروع مهم وضخم كهذا، لكنه اكثر باربع مرات مما رصد خلال الاعوام الخمسة التي سبقت ذلك، والسبب هو الضائقة المالية بسبب انخفاض اسعار النفط للسنوات 2014-2020 (كان معدلها قبل هذه السنوات حوالي 100 دولار/برميل وانخفض المعدل خلال الفترة المذكور الى النصف واقل). فخصص المبلغ لاستكمال البنية التحتية للمشروع خصوصاً كاسري الامواج. فانجز العمل الجوهري فيهما وقمنا بزيارة الميناء في 2020 وذلك لتبيان الاهمية الاستراتيجية للمشروع، خصوصاً بعد ان قامت وزارة النقل بتغيير مساحة الميناء الى 54 كم مربع بعد ان كانت المساحة المقررة في التصميم الاساس 12 كم مربع. وان استكمال هذا الميناء سيخرج العراق من عنق الزجاجة ويوسع جبهته البحرية مرات مضاعفة، ويربطه مباشرة بالمياه العميقة، ويحمي حقوقه سواء فيما يخص ميناء "العمية" النفطي، أو الحقول النفطية الموجودة في المياه الاقليمية والمنطقة الاقتصادية، أو في وضوح علاقاته بالجارتين ايران والكويت. اضافة الى ما يوفره من فرص عمل ونشاطات اقتصادية وتجارية وامكانيات لتحرير رقبة العراق البحرية وتحويلها من نقطة ضعف الى نقطة قوة خصوصاً باتجاه ربط الشرق بالغرب ومشروع الحزام وخط الحرير الذي سيربط الكثير من دول اسيا، والتي يمكن للعراق ان يلعب دوراً كبيراً فيها.

ايران:

كانت الزيارة التي قام بها الرئيس روحاني الى العراق في اذار 2019 مناسبة لحل عدد كثير من القضايا السيادية بين البلدين، خصوصاً فيما يخص شط العرب وميناء "العمية" والتعامل مع انجراف الشاطىء الغربي لشط العرب عشرات الامتار سنوياً عن مجراه القديم على حساب الاراضي العراقية، والمياه والحقول النفطية المشتركة ومشاريع الربط المشتركة، الخ. وبعد محادثات صعبة ومعقدة تمكن الطرفان من الوصول الى اتفاق تضمنه البيان الختامي بعد انتهاء الزيارة للرئيس روحاني يضمن حق العراق في تثبيت خط التالوك لعام 1975 كاساس للحدود بين البلدين في شط العرب، وهذا امر مهم ليس فقط لتعريف الحدود النهرية والبرية بل الحدود الاقليمية البحرية ايضاً باعتبار ان الاولى ستعتبر خطوط الاساس للثانية. وهو ما سيحمي حقوق العراق وسيساعدنا كثيراً في تحديد وضع ميناء "العمية" الذي كان يتأثر بتغير الحدود في شط العرب نحو الغرب. فوضع البيان الختامي في 12 آذار 2019 الاسس القانونية حسب الاتفاقات الدولية لتنجز اللجان الفنية عملها. اذ اشار "وبالنسبة لشط العرب، اعلن الطرفان عن عزمهما الجاد على تنفيذ اتفاقية الحدود وحسن الجوار بين العراق وايران المؤرخة في 13/ 6/ 1975 والبروتوكولات والاتفاقات الملحقة بها، بحسن نية وبدقة، ولذا قرر الطرفان البدء بعمليات مشتركة لتنظيف وكري شط العرب بهدف اعادة قناة الملاحة الرئيسية (التالوك) وفق اتفاقية 1975 المذكورة والبروتوكول المعني بذلك في اسرع وقت. ووفقاً للفقرة اعلاه تبقى منصة العمية منصة عراقية كما كانت، دون ان يؤثر ذلك على مباحثات الطرفين في تحديد الحدود البحرية بين البلدين". وفي فقرات سابقة من البيان الختامي اتفق الطرفان على امور مهمة تعزز سيادة البلدين وحماية مصالحهما ومنها " ثمن العراق موقف الجمهورية الاسلامية الايرانية في مساعدته في محاربة الارهاب كونها اول المسارعين الى تقديم الدعم اللوجستي والاستشاري.. وقد اشاد الطرف الايراني بقرار

العراق بانه لن يكون جزءاً من منظومة العقوبات. وقد عبر الجانب الايراني عن موقفه الثابت تجاه دعم العملية السياسية في العراق والتي تمثل جميع ابناء البلاد، وسيادته الوطنية ووحدة اراضيه.. وتباحث الجانبان في جملة من القضايا الاقليمية والتحديات المشتركة ومحاربة الارهاب والتعاون من اجل تعزيز امن واستقرار المنطقة وبناء شراكات اقتصادية تعود بالنفع والرفاه على شعوبها. كما تطرق الطرفان الى امن المنطقة ودورهما الاساسي في ازدهارها الاقتصادي ورقيها التجاري واكدا على ان ارساء الامن في المنطقة هو مسؤولية ابنائها. واكد الطرفان على عزيمتهما الراسخة لمكافحة الارهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود والتي تهدد الامن والسلام في المنطقة، كما شددا على توظيف كافة الجهود للقضاء على الارهاب سياسياً ومالياً وفكرياً. وتباحث الطرفان في جملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك.. ومنها النفط والتجارة والصحة والنقل لانشاء السكك الحديد بين الشلامجة والبصرة.. كما ناقش الطرفان مسودة اتفاقية امنية على ان تقدم رسميا الى القنوات الدبلوماسية لتمريرها واتخاذ الاجراءات الادارية والقانونية بشأنها. واكد الجانبان على اهمية انشاء منافذ حدودية جديدة بينهما، واقامة مدن صناعية مشتركة وتنفيذ النقل المباشر للبضائع بين البلدين دون تفريغها في الحدود الدولية بينهما"، الخ من امور.

وفي صيف 2019، لعبنا دوراً محورياً في تحرير السفينة الايرانية التي كانت محتجزة في جبل طارق وقمنا بزيارة مفاجئة وسريعة الى ايران لهذا الغرض، لتقوم ايران بتحرير السفينة البريطانية التي كانت محجوزة في الموانىء الايرانية.. وكذلك لعبنا دوراً مهماً في المساعي لعمليات تبادل معتقلين ايرانيين أو امريكيين كجزء من الدور المتوازن والصديق الذي سعى ويسعى العراق لممارسته كجزء من الاهمية التي بدأ يأخذها في علاقاته الاقليمية والدولية.

العقوبات الامريكية على ايران وانسحاب القوات الاجنبية: اعلنا في

المنهاج الوزاري اننا لن نكون جزءاً من نظام العقوبات الامريكية الجديدة ضد ايران، بعد ان اعلنت الادارة الامريكية انه سيطبق ابتداءً من 5/ 11/ 2019، اي بعد 10 ايام من تشكيل الحكومة. كذلك رفضنا كدولة الانخراط في اية منظومة أو محور اقليمي أو دولي ضد اية دولة أو منظومة دول صديقة للعراق، وذلك كله للحفاظ على القرار السيادي والمستقل للعراق. فنظام العقوبات يجعلنا في خصومة مع ايران وهي جارة مهمة وهذا امر لا يحمل اية مصلحة للعراق، كما ان دخول الدولة العراقية في محاور سيحملها مسؤوليات يصعب على البلاد تحملها.

والامر نفسه يثار فيما يتعلق بتواجد القوات الاجنبية. ففي مرحلة 2003-2011 كان الخرق واضحاً للسيادة العراقية، سواء باجتياح العراق، أم بفرض الاحتلال بقرار اممي، أم بتواجد فعلي للقوات الاجنبية بغطاء اممي ايضاً. وطيلة سنوات عديدة لم ينظم اي اتفاق على تفاصيل هذا التواجد، لا في حركة هذه القوات أو اماكن تواجدها ودخولها وخروجها من البلاد أو غطاءاتها القانونية. فالولاية كانت شبه كاملة بيد الطرف الاجنبي. وكان الامر يتم بغطاء دولي ضعيف عبر رسالة كانت توجه في نهاية كل عام من الحكومة العراقية الى مجلس الامن لتطلب تمديد بقاء القوات، وهو ما انتهى بانسحاب القوات في كانون الاول 2011 وفق اتفاقية الانسحاب في عهد حكومة الأستاذ المالكي. وبعد سقوط الموصل بيد داعش تقدم العراق في 25 حزيران 2014 (اي قبل مجيء حكومة الدكتور العبادي بفترة قصيرة) بطلب الى الامين العام للامم المتحدة "المساعدة وفقاً للاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف والاحترام الكامل للسيادة الوطنية والدستور العراقي والتي وافقت عليها الحكومة العراقية من خلال مؤسساتها الدستورية واستناداً الى قرار مجلس الامن 1770 (2007) الذي منح العراق حق الطلب من الامم المتحدة وضمن ما تراه مناسباً له ولمصالحه وسيادته وبما لا ينتقص أو يقوض من هذه السيادة". ولكن مع مجيء ادارة الرئيس ترامب (2017) وانسحابها من

الاتفاق النووي، وخصوصاً بعد تحقيق الانتصار على داعش في حكومة الدكتور العبادي في 2017، واتخاذ الولايات المتحدة موقفاً متشدداً من ايران، بدأنا نشهد تغيرات جذرية لطبيعة تواجد القوات الاجنبية خصوصاً الامريكية، الذي قام على شرطين اساسيين هما: محاربة داعش وتدريب القوات العراقية. فكثرت الاعمال التي كانت تقوم بها القوات الامريكية بدون اذن الحكومة العراقية تحت غطاء الدفاع عن نفسها ولمحاربة ما تعتبره امريكا اعداء لها. وقد وضعت الحكومة العراقية في الزاوية عندما اعتمدت الادارة الامريكية مبدأ "من ليس معي فهو ضدي"، مما قاد الى تصعيد سواء من قبل الفصائل المقاتلة أو من قبل القوات الامريكية.

ان الضغط على العراق لتطبيق العقوبات المالية أو لادراج شركات واشخاص في سجل الارهاب والفساد، صار في الحقيقة شأناً يومياً وفي كافة التفاصيل والشؤون. وكمثال بارز لهذه الضغوطات التي تستند في الكثير من الحالات الى افتراضات تبسيطية تماماً، انه بعد انتهاء ولاية الدكتور علي العلاق كمحافظ بالوكالة للبنك المركزي وترشيحنا الدكتور علي علاوي (وزير المالية الحالي والشخصية العلمية والمستقلة المعروفة) للموقع ومفاتحة مجلس النواب بذلك ابلغتنا وزارة الخزانة ان اشغال علاوي للمنصب قد يعرضنا لعقوبات تتمثل بايقاف ارسال مليارات الدولارات الورقية سنوياً الى العراق من حسابات العراق في الفيدرالي الامريكي، وهو الامر الذي يعتمد عليه العراق في معاملاته التجارية والمالية. وحجتهم في ذلك ان د. علاوي هو قريب من المرحوم الدكتور احمد الجلبي الذي اتهمته واشنطن في وقتها بالتعاون ايران، وان السيد اراس حبيب مدير "بنك البلاد الاسلامية" كان من الرجال المقربين للدكتور الجلبي والذي اتهمته الخزانة الامريكية بالمساعدة على اجراء تحويلات مالية لصالح حزب الله في لبنان.

ان ازدياد انشغال الامريكان والقوات الاجنبية بمواجهة ايران والحشد الشعبي عموماً، وجعل ذلك اولوية تتقدم على محاربة داعش، اثار امامنا

الكثير من المشاكل اليومية، خصوصاً وان الدولة العراقية تمر بظروف اقتصادية ومجتمعية صعبة، وانها بسبب الظروف التي رافقت محاربة داعش لا تسيطر تماماً على كافة الفصائل والمسلحين داخل البلاد. وان مساعينا لهيكلة الحشد والفصائل المقاتلة اخذ جزءاً كبيراً من الوقت امام ملف معقد وتتداخل فيه القوى والخلفيات. كانت رؤية الادارة الامريكية ضاغطة علينا عموماً لاتخاذ خطوات واجراءات من شأنها ازدياد التصادم حسب تقديرنا، وقد سعينا ما في وسعنا إلى تطمين الادارة الامريكية بان المواجهة والتصادم لن تنفعهم ولن تنفعنا، واقترحنا مراراً العودة الى سياسة "التوافقات الضمنية Tacit Agrements" بينهم وبين الايرانيين. بينما كان الامريكيون يرون ان الوسيلة الوحيدة لمنح الحكومة صك المصداقية والتأييد هو بالمواجهة. من ناحيتنا كنا نرى ان المعادلة هي معادلة سياسية، وان نسعى لابقاء علاقات الصداقة بايران والولايات المتحدة، ولا نعادي لا هذا ولا ذاك، وهذه تتطلب الصبر والوقت، وكسب ثقة الطرفين وكذلك ثقة الفصائل والمقاتلين بان الحكومة ساعية في النهاية الى انهاء اي تواجد اجنبي ينتهك السيادة العراقية. وبالفعل انحازت لهذه الرؤية الاغلبية الساحقة من فصائل الحشد، واستمر النقاش مع الاطراف الاخرى سعياً لاحتوائها والسيطرة على الاوضاع. شددنا مراراً على اهمية العلاقات مع الولايات المتحدة سواء بالتشديد على اهمية تفعيل "اتفاقية الاطار الاستراتيجي" أو الانفتاح الاقتصادي والامني والثقافي بين البلدين، أو تنظيم انسحاب اصولي يشكر الجهود والمساعدات المقدمة بما يحفظ الاعتبار لكل الاطراف.. بالمقابل لم نطالب باكثر من احترام موقفنا المستقل من جيراننا خصوصاً من ايران وسوريا، أو من قراراتنا ازاء السياسات التي تتخذها الولايات المتحدة في اطار الدفاع عن استراتيجياتها في المنطقة سواء ما يتعلق بصفقة القرن، أو تشكيل قوات لامن الخليج، أو ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والقدس والاراضي العربية في لبنان وسوريا، وغير ذلك.

ادنا ببيانات رسمية اي عمل من اي فريق عراقي اعتبرناه خارجاً عن

القانون للاعتداء والتجاوز على البعثات الدبلوماسية، وقمنا بالتحقيقات والاعتقالات اللازمة، واحبطنا الكثير من المحاولات التي ارادت تجاوز القانون وسيادة الدولة. كما ادنا بشدة القصف الامريكي للقائم أو اغتيال الشهداء سليماني والمهندس واخوانهم، وقدمنا مذكرة بذلك الى مجلس الامن. كما ادنا القصف الايراني لعين الاسد وقدمنا مذكرة بذلك الى مجلس الامن ايضاً.

تسارعت المواجهات والتطورات والاحداث. فشهدنا في صيف 2019 عمليات قصف لمعسكرات الحشد الشعبي، يقابلها عمليات قصف مراكز تواجد القوات الاجنبية أو السفارة الامريكية. فمنعنا التراخيص السابقة للطيران على جميع الاطراف للسيطرة على الاجواء العراقية، خصوصاً بعد ان اخبرنا السفير الامريكي ان اسرائيل قامت بقصف بعض معسكرات الحشد مثل امرلي وغيرها. وبعد قصف القائم وعملية اغتيال الشهيدين المهندس وسليماني قدمنا توصية الى مجلس النواب في 5/ 1/ 2020 بالاسراع في انسحاب القوات، وهو ما فصل فيه الخطاب الذي القيناه في مجلس النواب (ملحق رقم 5).

وبالفعل جرت مباحثات مع الناتو في شباط 2020، وتم الاتفاق في البداية على اصدار بيان مشترك قام وفدا الطرفين باعداده سوية. لكن بعد ساعات قليلة من الاتفاق ورد تحفظ من جانب الـ "ناتو" مقترحين مفردات لم نتفق عليها لموضوعة الانسحاب اقل صراحة مما كنا نطالب به. لم نصل الى اتفاق حول بيان مشترك، وانتهى بنا امر الاتفاق إلى تبادل رسائل تعبر عن ذات المضامين ولكن بمفردات حسبما يراها كل طرف (الملحق رقم 6).

ورداً على مباحثاتنا مع كبار المسؤولين الامريكيين، خصوصاً من خلال المكالمات الهاتفية مع وزير الخارجية بومبيو، والرسائل الموجهة للطرف الامريكي عبر القنوات العسكرية لاحاطتها علماً بقرار مجلس النواب للانسحاب واهمية البدء بالاتفاق على ذلك، تلقينا في 3/ 4/ 2020 رسالة من السفارة الامريكية في العراق عن استعداد الولايات المتحدة لارسال السيد

ديفيد هيل وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية الى العراق في 10، 11 حزيران 2020 لبحث "مستقبل التعاون الامني والاقتصادي الذي يشكل اساس العلاقة الاستراتيجية الثنائية" و"اعادة نشر القوات الامريكية من العراق" (redeployment of U.S. forces from Iraq) وهو التعبير الذي يستخدمه الجانب الامريكي بدل تعبير "الانسحاب" (الملحق رقم 7). وهذا ما قاد فعلاً لبدء المباحثات في حزيران 2020 فيما سمي بـ"الجولة الاولى للحوار الاستراتيجي"، بادارة حكومة الأستاذ الكاظمي.

تبني سياسة تفعيل المشتركات: التخلي عن سياسة الوقوف -خصوصاً مع دول الجوار- عند الخلافات والعقد التاريخية فقط لتكون المشتركات وبناء الثقة هي اساس العلاقات لتوفير افضل الاجواء لحل المتعلقات والخلافات التي تم توارثها خلال فترة طويلة من الزمن. وبالفعل تطورت علاقاتنا الخارجية بجميع دول الجوار، وتم عقد مؤتمر برلماني حضرته جميع دول الجوار بمبادرة البرلمان العراقي ودعم رئاسة الجمهورية والوزراء. وبدأنا التحضير لمؤتمر وزراء خارجية دول الجوار وتمت مفاتحة كافة الاطراف، وتم تحديد المواعيد. لكن الاحداث التي بدأت في تشرين الاول 2019 منعت من المضي قدما في المشروع. هذه اللقاءات سمحت للعراق ان يلعب دوراً مبادراً حيث تلتقي سوريا والسعودية وايران وتركيا والاردن والكويت في العراق في لقاءات مباشرة. ولاشك ان هذه تعتبر خطوات مهمة لاستعادة العراق الكثير من ادواره المحورية والسيادية، وتعزيز مكانته الاقليمية والدولية. وانسجاماً مع هذه السياسة زار العراق خلال عمر الحكومة، الكثير من رؤساء الدول ورؤساء الوزارات والمنظمات الدولية وكبار الوزراء. كما زرنا العديد من البلدان باستقبالات رسمية على اعلى المستويات، مما يدل على التقدم الكبير الذي حققه العراق خلال فترة قصيرة في علاقاته الدولية معززاً محاولات الحكومات السابقة في تعزيز سيادة العراق واستعادة دوره اللائق به. وغني عن البيان ان زيارات مماثلة لكبار المسؤولين العراقيين قد تمت ايضاً خصوصاً من فخامة رئيس الجمهورية وسيادة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس القضاء

وغيرهم. وكان من المتوقع ان يزور الرئيس الفرنسي ماكرون، والرئيس التركي اوردوغان وغيرهما قبل نهاية 2019 لكن الاحداث التي جرت منعت حصول ذلك.

بل توافقنا، العراق والاردن ومصر، على الدفاع عن مصالحنا المشتركة وذلك في اللقاء الثلاثي الذي جمعنا عند زيارة مصر في 2019، واتفقنا، الرئيس السيسي والملك عبد الله ورئيس مجلس الوزراء العراقي، ان نقف موقفاً مشتركاً في جميع القضايا المشتركة، وان يعقد وزراء الخارجية والاجهزة الامنية لقاءات دورية، وعلى هامش كل اجتماع يضم هذه الاطراف. وبالفعل عقدت عدة اجتماعات للتنسيق، وقد خدمتنا هذه الخطوة في الكثير من المواقف للدفاع عن استقلاليتنا وحماية مصالحنا الوطنية.

تحرير الاقتصاد من التبعية ومن الاعتماد على النفط: من العبث الكلام عن اية سيادة أو استقلال في قرارات الدولة بدون التخلص من التبعيات الاقتصادية والمجتمعية التي تنتجها منظومة الدولة الريعية. لذلك تبنينا مفاهيم ان الاساس هو الاقتصاد وليس الخزينة. فالاهتمام بالقطاعات الحقيقية، وزيادة الناتج الوطني الاجمالي، وزيادة الاعتماد عليها لتوفير العمالة، وارتفاع حصة القطاعات غير النفطية في الناتج الوطني الاجمالي هي الاساس وليس الاعتماد على الموازنة التي تعتمد بدورها على النفط. وطورنا مفهوم النفط مقابل الاعمار.

الاقتصاد ليس الخزينة بل القطاعات الحقيقية: وهذا مفهوم حاولنا ان يكون اساساً في مفاوضاتنا واتفاقاتنا مع الاخرين. ولعل ابرز مثالين هما: الاتفاق مع شركة سيمنز الالمانية لوضع خارطة طريق متكاملة للسيطرة على موضوع الطاقة. والاتفاق مع الصين لتأسيس صندوق طموح مشترك للاستثمارات مستثمرين واقع ان الصين هي من اكبر مستوردي النفط العراقي (700 الف- مليون برميل يومياً)، مما يسمح باستثماره كغطاء لاستثمارات واسعة وعملاقة، يمكنها ان تساعد في تطوير العراق، والتخلص من اقتصاده الريعي، أو من تبعيته التاريخية لبلدان سبق واستعمرته، وذلك دون الدخول في ديون مرهقة. وبالفعل بدأنا بتكوين صندوق الاستثمار المشترك بايداع ما

قيمته 100 الف برميل نفط يومياً لتضع الصين مقابله ايضاً مبالغ تساهم بتنفيذ حزمة المشاريع الاستراتيجية التي يخطط لها العراق دون اغراق البلاد بالديون. أو عند الحاجة أو الاضطرار مقابل صندوق ائتماني محددة الياته ونسب فوائده غير مرهق للاقتصاد الوطني، ودون هدر اموال النفط في الشؤون الاستهلاكية، والتخلص من السياسات البيروقراطية والمركزية القديمة التي حالت دون تطوير العراق لقطاعاته الانتاجية، وفق خارطة طريق تجمع بين وسائل التمويل الاكيدة، والخبرات العالمية الراقية، وخارطة طريق تضمن تطور الاقتصاد العراقي، وتحرير رقبتة من التخلف والتبعية، وما تجره من خضوع وضعف واستعباد للبلاد. وبالفعل تم مفاتحة بلدان اخرى كاليابان والهند وكوريا الجنوبية، والتي تستورد بدورها كميات مهمة من النفط العراقي للقيام باتفاقات شبيهة تضمن ان يكون للعراق شركاء متعددون ومعتمدون واصحاب خبرات وامكانيات هائلة تساعد في تطوير ممنهج للاقتصاد العراقي. وبالفعل فاتحتنا مصر في 2020 عبر سفيرها في بغدادعن امكانية تنظيم اطارات استثمارية شبيهة بين البلدين، لكن الوقت لم يسمح لنا بالتقدم كثيراً في هذا الاتجاه. ناهيك اننا كنا نطمح الى بناء علاقات استراتيجية مع اوروبا وقد تداولنا الامر مراراً مع شركائنا الاوروبيين، كما طرحنا مع الجانب الامريكي تفعيل "اتفاقية الاطار الاستراتيجي" التي بقيت مجمدة لعدة سنوات، ودعونا الى اهمية اعادة تفعيل موادها لمصلحة البلدين.

الاعتماد على المخرجات اساساً. الزراعة كمثال: وفي هذا الاطارايضاً تبنينا مفهوم الاعتماد على المخرجات اكثر من الاعتماد على المدخلات. وهي السياسة التي استطاعت تطوير القطاع الزراعي وتشجيع المزارعين رغم ظروفهم الصعبة والدمار الكبير في البنى التحتية. وهو ما اطلق حماس العودة الى الزراعة، والوصول بانتاج الحنطة والشعير والرز وبقية المحاصيل اضافة للثروة الحيوانية الى سد الجزء الاعظم من حاجيات البلاد، بل في بعض الحالات الى الاكتفاء الذاتي والبدء بامكانية تصدير بعض المنتجات. فالنظم

الاقتصادية السليمة لا تعتمد على الوظيفة والامرية والبيروقراطية وتحول الدولة الى رجل اعمال فاشل، بل تعتمد على الحقوق والدوافع. فعندما تتوفر الدوافع وتضمن الحقوق فان اصحاب المصلحة سيتحركون من ذاتهم ولمصلحتهم التي تحمل بدورها مصلحة المجتمع والدولة والخزينة والبلاد والاقتصاد. ومن المضحك المبكي ان يعزو البعض التطور الذي حصل في القطاع الزراعي والحيواني لامطار عام 2019 فقط. فسياسة دعم المخرجات، والوفاء بالسداد السريع، وبشراء المنتجات باسعار في مصلحة المنتجين، تم تبنيها في المنهاج الوزاري في تشرين الاول 2019، وتم البدء بتطبيقها قبل هطول الامطار الغزيرة. ففاوضنا المصرف العراقي للتجارة لتوفير المال المطلوب للتسديد للمزارعين، لأن مثل هذه الاموال لم تكن قد رصدت في موازنة 2019، وذلك منعاً من التأخير والسداد، الذي ينزع عن المزارعين والمنتجين الدافع الحقيقي لدخولهم مغامرة الانتاج وتحمل الخسائر الكبيرة الناتجة عنها. فغياب الاسواق، والمنافسة الخارجية، وعدم توفر البنى والمستلزمات المطلوبة المساعدة لعمل المزارعين والمنتجين تقف جميعها حاجزاً امام التوجه لقطاع حقيقي كالقطاع الزراعي والحيواني. واعلنا اننا سنستلم محاصيل من زرع في اطار الخطة ومن زرع خارجها.. كذلك سمحت الظروف -بعد دحر داعش- بزراعة المناطق المحررة، وتشجيع المزارعين في كردستان بالتوجه للزراعة بوعدهم بان الحكومة ستستلم منتجاتهم وتسدد لهم كما في بقية المحافظات. كما وفرنا مخازن بسعة حوالي 2 مليون طن مستخدمين الكتل الكونكريتية المرفوعة من بغداد وبقية المناطق، وتوفير المياه اللازمة ليس فقط لزيادتها بسبب الامطار، بل لسياسة مرشدة لخزنها والتي بلغت ما يقترب من 60 مليار متر مكعب. وكذلك لمنع استيراد اكثر من 30 منتجاً زراعياً وحيوانياً، ولتوزيع بذور محسنة وسحب البذور القديمة المتهالكة، الخ. لهذا ارتفع الانتاج في كافة المحاصيل. وكمثال بارز ارتفع في القمح من 2,178 مليون طن في عام 2018 الى حوالي 4,7 مليون طن في

عام 2019. ولعل البرهان الاساس في ان دعم المخرجات كان هو السبب الاساس لتقدم القطاع الزراعي، وان عامل المياه هو عامل مساعد، هو ما تحقق في سنة 2020 التي لم تكن سنة رطبة. فبلغت الكميات المسلمة لوزارة التجارة اكثر بقليل من 5 مليون طن (ملحق 8 يقارن بالجداول التقدم بين 2019 و2020 كمجموع وحسب المحافظات). دون الكلام عن البذور التي تحتجزها وزارة الزراعة لتوزيعها في الموسم القادم. والامر نفسه بالنسبة للشلب والشعير وعدد كبير من المحاصيل التي تعتبر المنتجات الرئيسية للامن الغذائي. ولاشك ان هذه خطوة اساسية لتوفير اسس الاستقلالية، ومنع الضغوطات وفساد العقود، وحماية سيادة البلاد. ولاشك ان هذا الامر لعب دوراً اساسياً في منع ارتفاع الاسعار خلال جائحة كورونا، رغم شحة الموارد المالية وتراجع مهم في حركة النقل والاستيراد.

كذلك سعينا الى منح كل التسهيلات الممكنة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ولتطور القطاع الخاص الصناعي والخدمي أو لبناء مفاهيم عملية جديدة للعاملين خارج القطاع العام توفر لهم الحماية والضمان والتقاعد، كما تتوفر للعاملين في القطاع العام. وغني عن البيان ان اللجوء الى هذه السياسة للتخلص من الاعتماد على النفط وتنشيط القطاعات الحقيقية عبر التزام القطاعين الخاص والعام باقتصاديات السوق ليست بدعة اخترعناها، بل هي معركة تصاعدت بعد 2010، وبعد ان برهنت الفلسفة القديمة القائمة على مفاهيم ممسوخة وموروثة -وتغلغلت عميقاً في ثقافة الدولة والمجتمع- لـ"اشتراكية" بدأت عام 1964 بتأميم بعض المصالح وانتهت بالاستيلاء على كل شيء، اي الامن والاقتصاد ثم السياسة ثم حياة المواطنين. وهذه معركة لم تتم دون معوقات كثيرة خصوصاً من عقليات بيروقراطية أو منتفعة داخل الدولة وخارجها.

ففي المثال الزراعي ترى هذه العقليات ان استيراد المنتجات الزراعية بالاسعار العالمية هي اقل كلفة مما يدفع للمزارعين الذين يمثلون نسبة كبيرة

من السكان (بمجمله اقل مما يُدفع من رواتب لشهر واحد، مع الاشارة ان انتاجية الجهاز الوظيفي لا تتعدى 17 دقيقة في اليوم حسب الدراسات). هذه العقلية المدمرة القصيرة النظر، تستبطن بدورها الكثير من الفساد والتشوهات الاقتصادية. فمهما كان ما ندفعه للمزارعين فهو قليل بحقهم نظراً لظروفهم الصعبة، وعدم توفر ابسط مستلزمات الصمود في الارض من سكن ومدارس ومستشفيات وطرق، أو مستلزمات العمل الزراعي من مياه وقنوات ري ووقود والات زراعية ومكافحة واسمدة وارشاد، الخ. فمعدل تصحر الارض كان يزداد سنوياً بمعدل 5% من الارض الصالحة للزراعة، والاعتماد على الاستيرادات كانت في تزايد مستمر، بينما تنشيط الزراعة بتشجيع المزارعين سيحمي الارض، ويمنع الهجرة الذي يكلف البلاد اقتصادياً وامنياً وسياسياً واجتماعياً اضعاف اضعاف ما ندفعه للمزارعين، ناهيك عن تقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات، وعن ما ينشطه من عوامل انتاج اخرى في الثروة الحيوانية وتوفير الاعلاف اللازمة وتشجيع الصناعات الخفيفة والمتوسطة والتي من شأنها ان ترسم خارطة واضحة للتنمية المستدامة في العراق. ورغم ميلنا للنماذج التي تزاوج بين العام والخاص، نذكر -كحقيقة- ان النموذجين الكندي والامريكي القائم على دعم المخرجات، تقدم على النموذج السوفياتي -يومها- في مجال زراعة الحبوب، والقائم على نظامي السوفخوزات والكولخوزات وبيرواقراطية الدولة، وكلنا يتذكر صفقات استيراد الاتحاد السوفياتي للقمح الكندي والامريكي.

الادارة الورقية والعملة الورقية: هي واحدة من اهم اسس الفساد وحاجز كبير امام التنمية والتخلص من التبعية. فسارعنا الخطى في الاسراع بتوطين الرواتب لمعالجة واحدة من اكبر قضايا الفساد في البلاد وللسيطرة على السيولة العامة والتخلص من نظام العملة الورقية Cash Economy. فالعملة الورقية المكتنزة والتي ستبقى خارج الدورة الاستثمارية الحقيقية والشفافة (حوالي 40 ترليون دينار خارج الدورة المصرفية) تمثل واحدة من اهم مظاهر

تخلف البلاد وعوامل الانسداد امام الاستثمارات الحقيقية والتخلص من الفساد والتهريب والتهرب من التحاسب الضريبي واخفاء المعاملات واضعاف الحياة المصرفية التي هي في عالم اليوم عتلة مهمة للتنمية الاقتصادية. فاموال الامم اليوم تجدها في المصارف وليس في الخزانات الحديدية (القاصات).

كما بدأنا بالفعل بتطبيق موازنة المشاريع والبرامج بدل موازنة البنود، وانجزنا ما بدأه غيرنا فيما يخص الحسابات الختامية وحسابات الارباح والخسائر الى عام 2017، وهي باتت حاضرة لتقديمها الى مجلس النواب، وهناك امور كثيرة اخرى تعتمد ذات الفلسفة والخطوط التي قامت عليها الامثلة المذكورة اعلاه بعضها تتمة لايجابيات من سبقنا وبعضها جديد، نتمنى ان يواصل عليه ويطوره من سيلينا. والله المسدد.

ملاحق ورقة السيد عادل المهدي

الملحق رقم (1): الأمر الديواني الخاص بالحشد الشعبي

الملحق رقم (2): نقاط أولية للنقاش بخصوص العقيدة العسكرية

الملحق رقم (3): خطوط لحلول قضايا نفط الأقليم والموازنة

الملحق رقم (4): المواقف من الدواعش الأجانب لمحاكمتهم في العراق

الملحق رقم (5): خطاب رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس النواب بخصوص الانسحاب

الملحق رقم (6): الرسائل المتبادلة مع سكرتير الناتو بخصوص الانسحاب

الملحق رقم (7): رسالة السفارة الأمريكية رداً على المباحثات الثنائية والانسحاب

الملحق رقم (8): موقف تسويق الحنطة خلال عام 2019-2020

الملحق رقم (1)





Republic of Iraq
Prime Minister's Office

جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء

العدد: د.ر.و/ د6 / 59 / 10040
التاريخ: 2019/07/01

أمر ديواني/ 237

بناء على مقتضيات المصلحة العامة، واستناداً الى الصلاحيات الممنوحة لنا بموجب الدستور، وايماناً بالدور الكبير الذي يؤديه مقاتلو الحشد الشعبي، وضماناً لتحصين قواته داخلياً وخارجياً ومراعاة لانسيابية عمل تلك القوات، **تقرر ما يأتي:** -

1. تعمل جميع قوات الحشد الشعبي كجزء لا يتجزأ من القوات المسلحة وتسري عليها جميع ما يسري على القوات المسلحة عدا ما يرد به نص خاص، وتعمل هذه القوات بإمرة **القائد العام للقوات المسلحة** ووفق قانونها المشرع من مجلس النواب والضوابط والتعليمات الصادرة بموجبه. ويكون مسؤولاً عنها **رئيس هيئة الحشد الشعبي** الذي يعينه **القائد العام للقوات المسلحة** وترتبط به جميع تشكيلات الحشد الشعبي.
2. يتم التخلي نهائياً عن جميع المسميات التي عملت بها فصائل الحشد الشعبي في المعارك البطولية للقضاء على كيان داعش الإرهابي، وتستبدل بتسميات عسكرية (فرقة، لواء، فوج، الخ)، ويشمل ذلك الحشد العشائري او اية تشكيلات أخرى محلية او على صعيد وطني. كما يحمل افرادها الرتب العسكرية المعمول بها في القوات المسلحة ايضاً.
3. تقطع هذه الوحدات افراداً وتشكيلات أي ارتباط سياسي او امري من التنظيمات السابقة المشار اليها في الفقرة (2) أعلاه.
4. تستطيع الفصائل التي لا تلتحق بالقوات المسلحة ان تتحول الى تنظيمات سياسية خاضعة لقانون الأحزاب ولقوانين وضوابط العمل السياسي والمجتمعي السائدة، ويمنع حملها للسلاح الا بإجازة ولمقتضيات حماية مقراتها المدنية وقياداتها كما هو حال بقية التنظيمات السياسية.
5. تحدد معسكرات تجمع قوات الحشد الشعبي تماما كما تحدد بالنسبة لبقية القوات المسلحة، وتخضع ساحات تواجد الحشد لنظام المعركة الذي يتم اقراره على وفق السياقات المعمول بها في القوات المسلحة.
6. تغلق جميع المقرات التي تحمل اسم فصيل من فصائل الحشد الشعبي سواء في المدن او خارجها.
7. يمنع تواجد أي فصيل مسلح يعمل سراً او علناً خارج هذه التعليمات ويعتبر خارجاً عن القانون ويلاحق بموجبه.
8. تغلق جميع المكاتب الاقتصادية او السيطرات او التواجدات او المصالح المؤسسة خارج الإطار الجديد لعمل وتشكيلات الحشد الشعبي كمؤسسة تعتبر جزء من القوات المسلحة.

2019/06/30 هـ



جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء



Republic of Iraq
Prime Minister's Office

9. يحدد تاريخ 2019/7/31 موعداً نهائياً لوضع الترتيبات النهائية للانتهاء من العمل بموجب هذه الضوابط.

10. سيتم اصدار أوامر لاحقاً لهيكلية هيئة الحشد الشعبي وتشكيلاته.

عادل عبد المهدي
رئيس مجلس الوزراء
القائد العام للقوات المسلحة
2019/6/

صورة ضوئية عنه إلى /

- هيئة الحشد الشعبي – مكتب رئيس الهيئة / لإجراء ما يلزم في ضوء ما ورد آنفاً .. مع التقدير.

2019/06/30

الملحق رقم (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

العقيدة العسكرية والاستراتيجية العسكرية

تختلف الامم في نظراتها الى العقيدة العسكرية والاستراتيجية العسكرية. لكننا نستطيع بدءاً القول ان العقيدة العسكرية هي غير الاستراتيجية العسكرية. فتعريف الناتو للاستراتيجية هو:

Presenting the manner in which military power should be developed " and applied to achieve national objectives or those of a group of nations" for US "Strategy is a prudent idea or set of ideas for employing the instruments of national power in a synchronized and "integrated fashion to achieve national or multinational objectives

اما العقيدة العسكرية فانها تسعى للوصول الى مفهوم اطاري مشترك للعمل العسكري.. كيف تنظر المؤسسة العسكرية لنفسها (من نحن؟).. ما هي مهمتها (ما العمل؟).. كيف نقوم بالمهام (كيف نقوم بذلك؟).. كيف قام من سبقنا تاريخياً بذلك (كيف عملنا في السابق؟).. اضافة لاسئلة اخرى. فالعقيدة ليست العمليات او التكتيكات، انها تخدم كمفهوم اطاري للمستويات الثلاث للحرب اي تقديرات القادة العسكريين المهنيين، والقادة السياسيين لما هو ممكن وضروري عسكرياً. وهذا يتضمن التكنولوجيا العسكرية، الجغرافيا والديمغرافيا الوطنية، قابليات الاعداء، قدرات المؤسسة العسكرية الوطنية. وفي الصين تشدد العقيدة العسكرية على الارتباط بين المؤسسة العسكرية والمجتمع.. اما سوفيتياً فتمثل العقيدة العسكرية:

A system of views on the nature of war and methods of waging " it, and on the preparation of the country and army for war, officially "adopted in a given state and its armed forces

فالنظرية الاشتراكية تشدد على العامل السياسي والاجتماعي بينما تقلل النظرية الغربية من هذا العامل.

انطلاقاً من هذه المقدمة يمكننا ان نضع عدة عوامل مهمة تتعلق بالعراق والتي قد تشكل المعطيات العامة للعقيدة العسكرية التي يمكن للعراق ان يتبناها في ظروفنا الحالية، والتي قد تتغير مع تغير المعطيات والتي على اساسها يمكنه وضع استراتيجياته وتكتيكاته العسكرية الدفاعية والهجومية.

١- الاعداء او الاهداف (الاعداء على المدى الطويل والاعداء على المدى القصير والطارئ. اعداء داخليين واعداء خارجيين).. داعش مثلاً او هدف خارجي كإسرائيل. او هدف لاحدى دول الجوار. اما تفوقنا عدداً وعدة كإيران وتركيا، وكيف نعالج هذه الفجوة. او نفوقها عدداً وعدة لكن لها تحالفات قوية يمكنها تغيير ميزان المعركة

٢- الاصدقاء او الحلفاء (طبيعة الجوار، الاصدقاء والحلفاء المؤكدين، والحلفاء المحتملين). ترتيب قوى الجوار التي تضيف لقوتنا قوة، او القوى الصديقة الاخرى التي تدعمنا في عملياتنا الداخلية وضد عدو خارجي.

٣- طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والعلمي (نظام ديمقراطي بطيء الحركة والقرار.. وحدة القيادة/ارادة القيادة/ وضوح الرؤية).. التوكل على الله

أ- ديمقراطية هشة بطيئة القرار متنازعة في مفاهيمها ووحدة رؤاها حول الوطن وواجبات المواطن.

ب- مستوى علمي ضعيف

ت- تنظيمات اجتماعية

ث- روح تضحوية عالية وايمان كبير بالمرجعية والتوكل على الله وانتشار مفاهيم الجهاد والشهادة.

٤- طبيعة الارض والسكان/ الجبال/الصحارى/الانهار/الاهوار/الارض الرخوة (صعوبات امام العدو او على العكس تسهيلات للعدو.. وتحصينات طبيعية يمكن

استثمارها. طبيعة السكان/ التعبئة الشعبية/ الاستعداد للقتال/القدرات الفنية/عدد السكان/الرجال/ النساء/الشباب (شعب اعتاد القتال/ سرعة التعبئة الشعبية).. التنوعية في الظرف الراهن وسوء التعامل معها يضعف الروح الوطنية. الخ.

أ- جبهة بحرية ضيقة

ب- مناطق صحراوية تشكل ثلث مساحة العراق

ت- مناطق سهلية مع انهار ومستنقعات لا تمنع كثيراً من حركة العدو ولا تسمح بمقاومات طويلة الامد استناداً الى الارض، عدا حالة المستنقعات التي تسمح بالمقاومة وتمنع حركة اليات العدو الثقيلة.

ث- جبال كوردستان التي تسمح بمقاومة طويل الامد لكن الطابع المكوناتي قد يمنع من وحدة التعبئة.

٥- العامل الاقتصادي/المال (القدرات المالية لتمويل المعارك والتجهيزات) اعتماد على الموارد النفطية

انطلاقاً من هذه المعطيات يمكن ان ترسم العقيدة العسكرية وما يلازمها من استراتيجية عسكرية على اساس

١- تقليص جبهة الاعداء الخارجيين والداخليين الى اقصى حد

٢- زيادة عدد الحلفاء وروح المواطنة والانسجام الاجتماعي لاقصى الحدود

٣- انطلاقاً من حروب الماضي وقدراتنا المالية المحدودة وصغر مساحة العراق وتراجع قدراتنا التكنولوجية، وعدم وجود موانع طبيعية يمكن الاعتماد عليها يجب ان نتجه لقوات نخبوية عالية التدريب والكفاءة من جهة ولتعبئة شعبية قادرة على حمل السلاح عند الحاجة.

٤- يجب السيطرة على الاجواء على الاقل في مواجهة الجوار، او الحصول على قدرات عدم استفراد الطرف الاخر بالأجواء.

٥- ان نقوم بأعمال هندسية عظيمة لشبكات مياه ومجاري تحت الارض تنفعنا في وقت السلم لأغراض مدنية واروائية وتسمح لنا في زمن الحرب بالقتال والتنقل ومواجهة التفوق الجوي علينا.

هذه ورقة سريعة وناقصة وعدتكم بها في الاجتماع السابق، اعددتها لفتح نقاش ودراسة معمقة من قبل الجهات المختصة للوصول الى تشخيص متكامل كما يجب، وهو امر اما لم نقم به بالشكل المطلوب سابقاً او حصلت دراسات لكنها بقيت مجمدة وغير ممحصة لتجد مكانها في الادراج. وانطلاقاً من ذلك يمكن تحديد طبيعة التشكيلات ومنظومات التسلح وغيرها من امور يجب تطويرها بورقة متكاملة تتناول كافة المستلزمات.

عادل عبد المهدي

رئيس مجلس الوزراء

القائد العام للقوات المسلحة

٢٠١٩/٨/٢٩

الملحق رقم (3)

بسم الله الرحمن الرحيم

تداولنا اوراقاً مهمة وصريحة بينت وجهات النظر المختلفة بكل صراحة وشفافية. وانطلاقاً من هذه الاوراق اضع هذه التصورات لتكون اساساً لتنظيم موازنة ٢٠٢٠. وهناك مبادىء يجب التأكيد عليها.

١- اننا نتعامل في اطار عراق واحد. فكما ذكرنا في لقاءاتنا بان الرابطة بيننا هي رابطة دائمة وليس مؤقتة. وهذه نقطة في غاية الاهمية والتأكيد عليها سيغير كثيراً من طريقة التعامل فيما بيننا.

٢- لن يكون ممكنا اعطاء شيء للاقليم اذا لم نعطِ نفسه او ما يعادله الى الاخرين في بقية المحافظات. كما لن نستطيع اعطاء شي للمحافظات اذا لم يشمل الامر الاقليم. ونعتقد ان اخواننا يشاركوننا الرأي باننا نأكل جميعاً من ثروات المحافظات خصوصاً الوسطى والجنوبية بينما حالتها هي الاكثر فقراً وحاجة من مجموع مناطق العراق. وان تفجر الاوضاع في هذه المناطق هو اشارات خطيرة يجب مراعاتها والاهتمام بها لانها تتعلق بمصالح العراقيين كافة، وذلك دون اهمال حقوق ومصالح الاخرين.

٣- لن يستطيع العراق لا داخلياً ولا خارجياً الاستمرار بالتعامل مع هذا الموضوع عبر فرض سياسات الامر الواقع سواء من قبل الحكومة او الاقليم. لا يمكن معاقبة المواطنين في كردستان بعدم سداد الرواتب مثلاً، كما لا يمكن ان يذهب العراق الى اوبك لتحدد سقوفه الانتاجية حيث الاتفاق ان ما مسموح له انتاجه هو ٤٥١٢٠٠٠ ب.ي، بينما الاقليم حراً من هذه الالتزامات. فالرقم الذي ستعتمده الموازنة هو ٣٨٨٠٠٠٠ يجب ان يضاف اليها ٧٠٠٠٠٠ب.ي للمصافي و ١٥٠٠٠٠ب.ي للكهرباء، دون الكلام عن بقية انتاج الاقليم الذي لن يظهر في الموازنة. مما سيجعل انتاج العراق يقترب من ٥ م.ب.ي، وهو امر سيصعب علينا الدفاع عنه. وقد كلمنا السعوديون والروس بان العراق ان لم يلتزم فان مجمل

الاتفاق سينهار وستنهار معه الاسعار مما سيشكل ضرراً كبيراً على كافة منتجي النفط. كما لا يمكن الاستمرار باحتساب الموازنة على اساس ما سيسلمه الاقليم، ثم يتعذر على الاقليم تسليم ما تعهد به، وغيرها من امور لا تصب في مصلحة احد.

هناك عدة حلول دائمة ومرحلية وعاجلة، وهناك حلول جانبية قد تساعد لسد الثغرات او ازالة المخاوف. سنوجزها ادناه، واعتقد انها ممكنة عملياً مع كل الثقة الموجودة بيننا.

١- نستطيع ان نتفق ان يسلم الاقليم كامل انتاجه النفطي، ليس بالضرورة دفعة واحدة، وانما بالتدريج. وعلى ضوء ما نتفق عليه نستطيع ان نحدد ارقام الموازنة ان كانت ستكون كاملة او جزئية. بكلمات اخرى ستكون الموازنة كاملة حسب التعداد السكاني مقارنة ببقية محافظات العراق عند تسليم كامل الانتاج. وتكون نسبية عند احتجاز قسم منها للإقليم، كما في (٢) و(٤) ادناه. قد تكون الفائدة مباشرة للعراق ككل باللجوء لهذا الخيار لان معلوماتنا تقول بان الاقليم يبيع باسعار تقل عن الاسعار التي تبيع بها الحكومة الاتحادية. وهذا مكسب -ان صحت المعلومة- سنستفاد منه جميعاً لتعزيز وضعنا المالي.

٢- اذا لم يستطع الاقليم القيام بالنقطة (١) فيمكن تحديد كمية (٥٠٠ الف برميل/يوم مثلاً) ويمكن عند تسليم هذه الكمية كاملة ان يعطى الاقليم حصته من الموازنة حسب التعداد السكاني وحسب ما يحتجز من كميات لم يسلمها للحكومة الاتحادية. اما ما يتبقى للاقليم لتسديد مستحقات الشركات والديون، وما يتبقى للحكومة الاتحادية على الاقليم، فتعالجه النقطة (٣)

٣- تقيم كامل مبيعات الاقليم خلال السنوات السابقة منذ بدء الانتاج، من قبل لجنة مشتركة من الاخصائيين في الموضوع، كما تقيم التكاليف والمديونيات والعقود. اضافة الى ذلك تقيم مستحقات الاقليم على الحكومة الاتحادية ومستحقات الحكومة الاتحادية على الاقليم ليس في مجال النفط فقط بل في كافة المجالات. وعندما

نصل الى الارقام المدققة، تجدول هذه المبالغ وتوضع توقيتات واساليب سدادها، وتصبح جزءاً من حسابات الدولة العراقية بجانبيها الدائن او المدين.

٤- اذا لم يسمح الوقت او لم نصل لاتفاقات مقبولة لتطبيق النقاط اعلاه، فلا نرى وسيلة لتمرير موازنة ٢٠٢٠ سوى بتكرار تجربة ٢٠١٩ بتطبيق اطروحة النسبة والتناسب المزعجة لنا جميعاً والتي لم ترض احداً لكنها على سوءها افضل من عدم تمرير الموازنة.

٥- خطوط موازية داعمة: لتسهيل الحلول الدائمة والمرحلية وحتى المؤقتة وحسن تطبيقها ولزرع الثقة دون ايقاع خسائر تصيب الاقليم او المحافظات او الحكومة الاتحادية فاننا نقترح ايجاد سياقات موازية تساعد على دعم الموازنة وسد الثغرات او الصعوبات التي تمنع من ادراج بعض الامور او بعض الحسابات.. فنحن نعلم ان الاقليم سيحتاج الى مبالغ اكثر مما هو مرصود في الموازنة، ونعلم بالضغوطات التي يعيشها الاقليم، وهذا واقع حال تعيشه جميع المحافظات.. لهذا نستطيع ان نساعد بعضنا في تخفيف تعقيدات الموازنة عبر تسهيلات من خارجها.. كتوجيه نشاطات الى كردستان او الى المحافظات بما يساهم في زيادة قدراتها، او توفير صناديق او قروض سيادية بتصنيف ائتماني افضل وغيرها من تسهيلات متبادلة، تساعد كلها في عدم الاعتماد كلياً على موارد الموازنة، سواء بالنسبة للاقليم او للمحافظات والحكومة الاتحادية.

٦- اذا اتفقنا على المبادىء اعلاه فانه يمكننا تنقيطها بالارقام لنرى كيف ستظهر في الموازنة. علماً ان بعض النقاط ستبدو غامضة في هذه الورقة المختصرة والتي ستتوضح في اللقاءات التي ستعقد خلال الايام القادمة.

بغداد ٢٠١٩/١١/١٠

الملحق رقم (4)

بسم الله الرحمن الرحيم

مستلزمات قبول الدواعش الاجانب لمحاكمتهم في العراق

نقترح المستلزمات الاتية لاستلام "الدواعش" غير العراقيين المعتقلين الان في سوريا والبالغ عددهم ٨٦٦ "داعشياً" والذين تسلمنا بواسطة السيد القائم بالاعمال الامريكي في العراق في ٢٠١٩/٢/٢٦ قوائم ٤١٧ منهم ينتمون الى٥٢ دولة:

- مع توفر الارادة الدولية والارادات الوطنية لتسليم ارهابيي "داعش" الى العراق لمحاكمتهم، فلابد من اقرار الغطاء القانوني الشامل لاستلام العراق "للدواعش" ومحاكمتهم وفق الاجراءات والقوانين العراقية (ومنها قانون العقوبات العراقي) ووفق "الاختصاص القضائي الشامل" الذي يمنح للقضاء العراقي الاختصاص بمحاكمتهم، وان لا يجري اي تدخل قنصلي او قانوني اخر من دولهم، وتوفير الغطاء المدني والحقوقي لحماية العراق من الحملات التي قد تقوم بها بعض المنظمات والجهات والتي ستدافع عن امثال هؤلاء بغض النظر عن فضاعة جرائمهم. فالعراق يقدر الجهود في الدفاع عن اي متهم وحقوقه، وهذه من اهم المبادىء الانسانية. لكن عدم محاكمة هؤلاء وتلقيهم القصاص العادل سيعني مزيداً من العذابات والموت والقتل والتهجير يصيب ملايين الابرياء ليس في العراق والمنطقة فقط، بل في العالم باسره. فما قام ويقوم به العراق يجب ان يعتبر انتصاراً لحقوق الانسان، ولخير الشعوب ولصالح البشرية عموماً ولترسيخ الامن والاستقرار والسلم العالمي، وهو ما يتطلب دعماً استثنائياً له.

  وان ذلك يتم وفق القرارات الاممية التي تؤكد ان الارهاب لا علاقة له بالدين او الجنسية او الحضارة، كالقرار الاممي ٢١٧٨ (٢٠١٤) حيث نص "واذ يؤكد انه لا يمكن ولا ينبغي ربط الارهاب باي دين او جنسية او حضارة".

وعليه يطالب العراق بدعم دولي لتعويضات دولية للعراق مادية واعتبارية وفق الحقوق المترتبة في القوانين المحلية والدولية، وما صدر من مجلس الامن الدولي بالقرار ٢٣٧٩ في ٢١ ايلول ٢٠١٧ حول تجريم "داعش" عن الجرائم التي ارتكبها في العراق، ودعم الجهود المحلية العراقية الرامية الى مساءلة تنظيم "داعش" عن طريق "جمع وحفظ وتخزين الادلة في العراق على الاعمال التي قد ترقى الى مستوى جرائم الحرب والابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية".. والتي ذهب نتيجتها ملايين الضحايا بين قتيل وجريح ومهجر، اضافة للخسائر المادية.

- ❖ يلتزم العراق بمحاكمات عادلة وفق قوانينه الوطنية الواجبة التطبيق واستناداً الى اختصاص قضائه الوطني على الجرائم المرتكبة على اراضيه وخارجها وفق "الاختصاص القضائي الشامل" مع احترام للاتفاقات الدولية التي يعد العراق طرفاً فيها.
- ❖ قبول الدول الاخرى المسبق على تسفير اي سجين الى بلده في حالة تدخل او اعتراض ذلك البلد الان او خلال عملية الاعتقال والمحاكمات او تنفيذ الاحكام والاعتراض على اجراءات الحكومة العراقية، ويحصل التسفير ما لم تكن ضد المتهم قضايا تخص العراق، مع مراعاة الاتفاقيات الدولية في مجال تسليم المجرمين التي يعد العراق طرفاً فيها.
- ❖ ان تدفع الدول تكاليف الطعام والصحة والمستلزمات الشخصية والعامة كالحراسات والتحقيقات والقضاة ونقدر الامر بـ ٢ مليون دولار امريكي سنوياً عن كل فرد منهم. اضافة الى مبلغ ١٠٠ مليون دولار امريكي لتوفير سجن ملائم ومحصن لاحتجاز ومحاكمة ٢٠٠٠ سجين بمساحة ٢٥٠ الف متر مربع.
- ❖ تعويضات جماعية او تلتزم بها اطراف متعددة تصدر بقرار اممي او جماعي او قضائي كما جرى لتعويض الكويت بقرار اممي، او تعويض ضحايا لوكربي بقرار قضائي. وان يبدأ التعويض فوراً، وفي القضية تحت ايدينا يتم تعويض ١٠ مليون

دولار عن كل ارهابي داعشي يُسلم للعراق. وتعلن المبالغ الكلية بعد تقدير مجمل الخسائر واستلام الشكاوى من المتضررين في العراق وتقدير الاضرار الناجمة، وذلك لاعمار المناطق المدمرة ورعاية الجرحى والمعوقين وعوائل الضحايا والمشردين ومخيمات اللاجئين. وان تعمل دول التحالف الدولي والدول الصديقة التي حاربت وتحارب الارهاب لتنظيم صندوق استئماني دولي بموجب قرار دولي او اتفاقية دولية لتعويض الضحايا العراقيين جراء العمليات الارهابية وتعويض ما لحق بالمدن المدمرة.

- بسبب الدور الذي لعبه ويلعبه العراق في كونه الجبهة الرئيسية لمحاربة داعش، ولكونه المتضرر الاساس من العمليات الارهابية، وبسبب التضحيات الكبرى التي قدمها والتي سمحت بالحاق هزيمة منكرة بـ"داعش"، واثار ذلك في تعزيز الامن والسلم الوطني والاقليمي والعالمي وتراجع عمليات "داعش" على نطاق شامل، وكذلك تراجع اعداد النازحين والمهاجرين كنتيجة لذلك، فلابد من تفهم ودعم ثنائي وعالمي لمساعدة العراق ولإعفائه او استثنائه من سلسلة من الديون والالتزامات والقرارات الثنائية والدولية.

عادل عبد المهدي

رئيس مجلس الوزراء

لجمهورية العراق

٢٠١٩/٣/٢

الملحق رقم (5)





Republic of Iraq
Prime Minister's Office

جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء
العدد: م.ر.و/ د6/ 2 / 181
التاريخ: 2020/01/05

السيد رئيس مجلس النواب العراقي الموقر ...

م / رسالة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . .

نرفق لكم طيا الرسالة الموجهة من السيد **رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة** والمتعلقة بموضوع بحث الجلسة الاستثنائية التي من المفترض عقدها اليوم الاحد ٢٠٢٠/١/٥ والتي يبين فيها وجهة نظر الحكومة والمجلس الوزاري للامن الوطني. راجين عرضها على المجلس الموقر ليتخذ مايراه مناسبا .

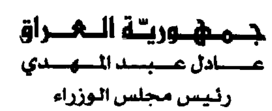
تقبلوا فائق التقدير والاحترام ... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المرافقات /
- رسالة

قيس سعد العامري
مدير مكتب رئيس الوزراء وكالةً
2020/ 1 /5

صوره ضوئية عنه إلى /
- قسم المتابعة.





جمهورية العراق
عادل عبد المهدي
رئيس مجلس الوزراء

Republic of Iraq
Adil Abd Al-Mahdi
Prime Minister

السيد رئيس مجلس النواب الموقر.. النائبان المحترمان.. الاخوة والاخوات اعضاء المجلس المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اعزي نفسي واعزيكم والشعب العراقي والعالم بالقوافل المتعاقبة من الشهداء التي يقدمها الوطن وابناؤه، واخرها ثلة الشهداء الذين سقطوا خلال الايام القليلة الماضية بعد العدوان الاثم الذي تعرضوا له. فانا لله وانا اليه راجعون.

ساحاول الاختصار لاوجز لمجلسكم الموقر الاحداث والتداعيات الاخيرة التي وصلنا اليها والموقف المطلوب اتخاذه. ساتناول في الجزء الأول تسلسلا سريعا للاحداث ، وفي الثاني القاعدة القانونية لوجود القوات الامريكية، وفي الجزء الثالث القرار المطلوب اتخاذه ومضاعفاته، مع التوصيات والخاتمة

اولاً: نبذة عن تطور الاحداث

١- ليس سراً توتر العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الامريكية وانعكاسات ذلك على الساحة العراقية. لا اتكلم قبل ٢٠٠٣ بل اتكلم فقط بعد ٢٠٠٣. رغم ذلك كانت هناك فترات ايد فيها الطرفان مواقف الحكومة العراقية كما في فترة اقرار الدستور او الانتخابات التشريعية او دعم العملية السياسية وغير ذلك. بل قاتل الطرفان – كل من موقعه – ضد الارهاب وداعش ودعما القوات المسلحة العراقية لتحقيق انتصار نهائي في ٢٠١٧.
٢- في نيسان ٢٠١٨ وخروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي ازدادت حدة التوتر بين الطرفين.. وفي تشرين الثاني ٢٠١٨ اي بعد ١٠ ايام تقريباً من تشكيل الحكومة العراقية الحالية بدأت الحزمة الاولى من العقوبات على ايران.
٣- اعلنت هذه الحكومة انها ليست جزءاً من منظومة العقوبات كما انها ليست جزءاً من اية منظومة معادية للولايات المتحدة او غيرها من دول صديقة. كما اعلنت الحكومة ان الحشد الشعبي الذي ولد من رحم الحرب ضد داعش وكانت بدايته الفتوى المرجعية المشهورة والذي يتكون ١٠٠٪ من عناصر عراقية هو جزء من المنظومة الامنية العراقية. وصدرت الاوامر بالبدء بعملية تنظيمية واسعة. فمن يريد التحول الى قوة سياسية عليه ان يتخلى عن السلاح. ومن يريد ان يندرج في اطار القوات المسلحة فعليه ان يتخلى عن ولاءاته لاية جهة حزبية وسياسية غير الالتزام بالمؤسسة العسكرية الرسمية والقائد العام للقوات المسلحة.
٤- لم نكن نفترض ان تطبيق الامر سيتم فوراً ومن الجميع، ولكن الاغلبية الساحقة انصاعت للامر وبقينا نحاول مع المعترضين. وللتاريخ اقول ان الشهيد ابا مهدي المهندس لعب في مناسبات عديدة دوراً ايجابياً في السيطرة على بعضها وعدم ارتكابها انتهاكات لا يقبلها القانون.



Republic of Iraq
Adil Abd Al-Mahdi
Prime Minister



جمهورية العراق
عادل عبد المهدي
رئيس مجلس الوزراء

٥- بعد ما حصل للاتفاق النووي ازداد تشدد الولايات المتحدة مع ايران، وبدأت تطرح معنا ومع غيرنا سياسة (اما معي او ضدي) ولا امر اخر بينهما. ويقيناً ان هذا موقف يصعب على العراق تبنيه. وبرغم شرح موقفنا مراراً وتكراراً الى المسؤولين الامريكان على مدى شهور وبكل صراحة ووضوح وعلى اعلى المستويات، فلم يؤد ذلك كله الا الى ازدياد الشكوكيات والضنيات. فنظرة الولايات المتحدة تجاه العراق أصبحت في امور كثيرة جزءاً من سياساتها تجاه إيران، وأخذت تتعامل بشكل متزايد مع ملفات العراق من وجهة نظر صراعها مع إيران، رغم اننا بدأنا بتعزيز علاقاتنا بجميع دول الجوار ليس مع ايران فقط بل مع دول بعيدة عن ايران وصديقة للولايات المتحدة كالسعودية والاردن ومصر والكويت وتركيا والامارات وقطر وغيرها من دول ايضاً. وبدأنا نشعر بتراجع الثقة بيننا وبين الطرف الأمريكي ما دمنا خارج منظومة العقوبات ضد إيران ولا نوافقها على العديد من سياساتها داخل العراق او خارجه ، التزاماً بالمنهاج الوزاري الذي منح مجلسكم الموقر الثقة لهذه الحكومة بموجبه.

٦- ازدادت الشكوك ومحاولات التشكيك مع كل خبر عن سقوط صاروخ او حصول عدوان على قاعدة عسكرية عراقية يتواجد فيها عناصر من قوات التحالف. رغم ذلك كان الامن في البلاد في تحسن مستمر وكذلك المعركة ضد داعش، ورفعت الحواجز وفتحت الخضراء واصبح مسؤولون وممثلون دبلوماسيون امريكيون يرتادون الاماكن العامة والمطاعم بكل امن وحرية وحافظت الحكومة على التزاماتها كاملة. لكن مع ارتفاع حدة التوتر وحصول سلسلة تفجيرات في مستودعات للحشد في صيف ٢٠١٩، نقل لنا الجانب الامريكي ان بعضها قامت به اسرائيل. وازداد الشحن السياسي والامني والنفسي ايضاً مع بدء التظاهرات في الاول من تشرين الاول ٢٠١٩ وهي الاحداث التي ادت الى تقديم استقالة الحكومة في ٢٠١٩/١١/٢٩.

٧- وجهت الحكومة الامريكية عدة تحذيرات بان تعرض قواتها للخطر سيؤدي الى رد فعل مباشر على الفعل ومن يقف خلفه.. وبعد حادثة سقوط صواريخ في محيط مطار بغداد وسقوط عدد من الجرحى العراقيين يوم ٢٠١٩/١٢/٢٧، ثم حادثة (ك ١) (٢٠١٩/١٢/٢٧) ووفاة متعاقد امريكي وسقوط عدد من الجرحى العراقيين نفذت الطائرات الامريكية القادمة من خارج العراق يوم ٢٠١٩/١٢/٢٩ هجوماً على اللواءين ٤٥ و٤٦ حشد في القائم والذي كان من نتيجته سقوط اعداد كبيرة من الشهداء والجرحى. وقد رفضت الحكومة العراقية الاعتداء بعد إخبارها من قبل وزير الدفاع الامريكي بالقرار الأحادي الأمريكي بدقائق قبل تنفيذ القصف، وحذرنا ان مثل هذه الاعمال ستكون لها ردود فعل عنيفة لا يمكن السيطرة عليها، وهو ما تم توضيحه في البيانات الرسمية التي شجبت جميع هذه الاعمال وبغض النظر عن الجهة التي قامت بها.

٨- وفي يوم الثلاثاء ٢٠١٩/١٢/٣١ وخلال تشييع الشهداء في الجادرية توجه عدد غير قليل من المشيعيين الى المنطقة الخضراء عبر بوابة الجسر المعلق، وكان هدفهم المعلن اداء صلاة الجنازة على الشهداء المتواجدة جنائزهم في مقر هيئة الحشد في الخضراء فيما توجه بعضهم إلى السفارة الأمريكية. لم تعطِ





جـمهـوريـّة الـعـراق
عـادل عـبـد المـهـدي
رئـيس مجلس الـوزراء

Republic of Iraq
Adil Abd Al-Mahdi
Prime Minister

الحكومة او الجهات الامنية اية موافقات بالدخول الى المنطقة الخضراء ، ورفضت ببيان رسمي هذا العمل فوراً وطلبت من المتظاهرين مغادرة المكان. وخلال يوم الثلاثاء والاربعاء تم استدعاء ٦ افواج عسكرية بما في ذلك فوجين من قوات مكافحة الارهاب. قام المتظاهرون مرات عديدة بحرق الاطارات او حاولوا العبور الى حرم السفارة ورموا الحجارة والنيران على الاسوار والمكاتب الخارجية وحاولوا كسر زجاجها. لكن القوات الامنية منعتهم في كل مرة بل قامت الحكومة بارسال وزير الداخلية مع قادة اخرين ليشرفوا ميدانياً على عملية حماية السفارة الأمريكية منعاً من اقتحامها ووقف عند احدى بواباتها. رفضت الحكومة اعطاء غطاء حكومي للتظاهرات لذلك قام السيد رئيس هيئة الحشد الاستاذ فالح الفياض ظهر الاربعاء بالتهديد بالاستقالة ان لم ينسحب المتظاهرون، وقد ايده الاستاذ هادي العامري وعدد غير قليل من المسؤولين، وقام رئيس مجلس الوزراء بالتهديد بترك المنصب ايضاً، وهو ما دفع المسؤولين عن التظاهرات الى الانسحاب من امام السفارة خلال ساعات قليلة وانتهاء الازمة. وللتاريخ ايضاً لعب الشهيد ابو مهدي المهندس دوراً محورياً في اقناع المتظاهرين بالانسحاب بعد ان جلبوا خيامهم وعُددهم وبدأت اعدادهم بالازدياد وكانوا ينوون الاعتصام امام السفارة اعتصاماً مفتوحاً حتى تحقيق مطاليبهم.

٩- تلقى رئيس مجلس الوزراء مكالمات من اعلى الجهات الرسمية الامريكية تشكر موقف الحكومة العراقية، وقد توج ذلك بمكالمة بناءة من الرئيس الامريكي السيد دونالد ترامب يدعو العراق للعب دور وسيط للتهدئة مع ايران باعتبار ان الطرفين يصرحان بانهما لا يريدان الحرب. بالمقابل اخذت الطائرات السمتية الامريكية والمسيرة تجوب اجواء بغداد دون اذن من الحكومة العراقية وبدأت الحكومة تتلقى طلبات باستقدام المزيد من الجنود الامريكان لحماية القواعد والسفارة الامريكية وبدخول مناطق الحظر الجوي وتزويد الجانب الامريكي بالترددات والاشارات الجوية وهو الامر الذي رفضت الحكومة العراقية اعطاء موافقات. وكررت للقادة العسكريين والسياسيين الاميركيين ان العراق لن يوافق الا على الاسس التي جاءت من اجلها القوات وعلى الاعمال المشتركة ولا يقبل باي قرار او عمل احادي.

١٠- في مساء يوم الخميس ٢٠٢٠/١/٢ وقبل ضربة المطار الاخيرة، ومع تراكم هذه الاحداث، اتصلت بنائب رئيس مجلس النواب الاستاذ حسن الكعبي (بسبب سفر السيد رئيس المجلس) للتباحث حول عقد اجتماع استثنائي لمجلس النواب الموقر، لكن في فجر يوم الجمعة ٢٠١٩/١/٣ قامت الطائرات الامريكية المسيرة بقصف جوي استهدف الشهيدين ابي مهدي المهندس والجنرال سليماني وشهداء اخرين من العراقيين والايرانيين مما اضاف تعقيدات جديدة على المشهد وجعل عقد هذا الاجتماع ضرورة لا مفر منها. وللتاريخ اذكر ايضاً بانني كنت على موعد مع الشهيد سليماني في الساعة الثامنة والنصف من صباح استشهاده وكان من المقرر ان يحمل لي رسالة من الجانب الايراني رداً على



Republic of Iraq
Adil Abd Al-Mahdi
Prime Minister



جمهورية العراق
عادل عبد المهدي
رئيس مجلس الوزراء

الرسالة السعودية التي اوصلناها للجانب الايراني للوصول الى اتفاقات وانفراجات مهمة في الاوضاع في العراق والمنطقة.

ثانياً: الاساس القانوني لوجود القوات: ان وجود القوات الامريكية في العراق وبالتالي قوات التحالف يعود اساسه الى رسالتين من الخارجية العراقية الى مجلس الامن للامم المتحدة حددت مهمة القوات، بمحاربة داعش، وبتدريب القوات العراقية وتقديم المساعدات التكنولوجية وتنشيف منابعه داخل وخارج العراق، ولم يحدد اية مهام اخرى. ولا اساس قانوني اخر بعد ان اتفق العراق والولايات المتحدة على جدولة انسحاب القوات التي دخلت العراق في فترة سابقة والذي انجز، اي الانسحاب، في كانون الاول ٢٠١١.

١- رسالة وزير الخارجية الأسبق السيد هوشيار زيباري في ٢٥ حزيران ٢٠١٤ الموجهة الى الامين العام والتي قدمها الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة والتي تم فيها شرح الظروف الصعبة التي يمر بها العراق بسبب عمليات داعش الارهابية وطالب العراق المساعدة "على هزيمة داعش وحماية اراضينا وشعبنا، وبشكل خاص نطالب الدول الاعضاء لتقديم المساعدات في التدريب العسكري، والتكنولوجيا المتطورة، والاسلحة الضرورية ووفق ما تطلبه الحالة لحرمان الارهابيين من الاستفادة من قواعد الانطلاق والملاذات الامنة".. وتابعت الرسالة انه "في هذه اللحظة الحرجة فاننا نواجه تهديداً خطيراً من المنظمات الارهابية الدولية ولذا نطلب مساعدة عاجلة من الاسرة الدولية. ونطلب تقديم هذه المساعدة وفقاً للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف والاحترام الكامل للسيادة الوطنية والدستور العراقي والتي وافقت عليها الحكومة العراقية من خلال مؤسساتها الدستورية واستناداً الى قرار مجلس الامن ١٧٧٠ (٢٠٠٧) الذي منح العراق حق الطلب من الامم المتحدة وضمن ما تراه مناسباً له ولمصالحه وسيادته وبما لا ينتقص او يقوض من هذه السيادة"

٢- رسالة وزير الخارجية السابق السيد إبراهيم الجعفري في ٢٠ ايلول ٢٠١٤ المكملة للرسالة السابقة والتي حملها الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة الى رئيسة مجلس الامن والتي نصت من جملة ما نصت عليه الاتي: "اعترف المجتمع الدولي في مؤتمر باريس في ١٥ ايلول ٢٠١٤ بان داعش يشكل تهديداً للعراق، ونحن نرحب بالتزام ٢٦ دولة بدعم حكومة العراق الجديدة في حربها ضد داعش بكافة الوسائل الضرورية بما في ذلك المساعدة العسكرية المناسبة بتأمين الغطاء الجوي، وبالتنسيق مع القوات المسلحة العراقية ووفقاً للقانون الدولي ودون التعرض لأمن المدنيين، وتحاشياً لضرب المناطق الاهلة بالسكان ومراعاة للسيادة العراقية".. "ان العراق يثمن الدعم العسكري الذي يتلقاه، بما في ذلك الدعم العسكري من الولايات المتحدة الامريكية استجابة لطلبات العراق المحددة، والتي لدينا معها اتفاقية الاطار الاستراتيجي، مما يمكن مثل هذا الدعم من تحقيق تقدم كبير في حربنا ضد داعش، ان العراق وان كان بحاجة الى مساعدة الاشقاء والاصدقاء في محاربة ما يواجهه من الارهاب الاسود الا ان الحفاظ على سيادته واستقلالية قراره يحظى باهمية بالغة، فلابد من رعاية







جمهورية العراق
عادل عبد المهدي
رئيس مجلس الوزراء

Republic of Iraq
Adil Abd Al-Mahdi
Prime Minister

ذلك في كل الاحوال. لهذه الاسباب وتوافقاً مع القانون الدولي ووفقا للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف والاحترام الكامل للسيادة الوطنية والدستور، طلبنا من الولايات المتحدة الامريكية قيادة جهود دولية مع موافقتنا المحددة لضرب مواقع داعش وحواضنها العسكرية والتي من شأنها انهاء التهديدات المستمرة للعراق وحماية المواطنين العراقيين وفي نهاية المطاف تمكين القوات العراقية وتسليحها لتأدية مهمتها في استعادة السيطرة على الحدود العراقية"

<u>ثالثاً: القرار المطلوب اتخاذه ومضاعفاته:</u> كان بالامكان حسب شرح السيد وزير الخارجية العراقي والقانونيين في جلسة المجلس الوزاري للامن الوطني المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١/٣ ان يتخذ المجلس المذكور القرار الذي تراه الحكومة العراقية محققاً لمصالح العراق دون الرجوع إلى مجلس النواب الموقر. ولقد اجمع اعضاء المجلس في الاجتماع المذكور انه من مصلحة العراق والولايات المتحدة في ظل هذه الظروف انهاء هذا التواجد بعد التطورات الاخيرة والسعي لابقاء علاقات صداقة بين الطرفين ومنعه من ان يكون ساحة لصراع او حرب، سعى لابعاد نفسه عنها. فالاساس القانوني لتواجد القوات الاجنبية اسسته الرسالتان المشار اليهما انفأ والصادرة من الحكومة العراقية واللتان وقع عليهما وزيرا الخارجية ولم تصدر بقرار من مجلس النواب. لكن واقع الحكومة الحالي والاوضاع في البلاد، ولان هذا موضوع في غاية الاهمية بالنسبة لما يدور في العراق والمنطقة والتداعيات المرتقبة بعد استشهاد قائدين كبيرين كالمهندس وسليماني، ولان الحكومة حريصة على بلورة وتبني موقف وطني واضح ومستدام يستند إلى قاعدة عريضة حيال هذا الملف الاستراتيجي الخطير، لذلك نعرض على مجلسكم الموقر التفكير جدياً ودراسة الخيارات وتبعات كل منها قبل اتخاذ القرار الذي يحمل مصلحة البلاد ويحمي سيادتها ويمنع انتهاك امنها والتدخل في شؤونها ومن اي طرف او يقود لتعريض مواطنيها او اي مواطن اجنبي يعيش على ارضها للخطر والتهديد او يهدد نسيجنا الوطني او علاقاتنا الخارجية او امن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والمصالح الوطنية والاجنبية العاملة في العراق.

لذلك ، أننا أمام خيارين رئيسيين:

١- انهاء تواجد القوات باجراءات عاجلة ووضع الترتيبات لذلك.
٢- او العودة الى مسودة قرار كانت مطروحة امام مجلس النواب الموقر قبل مجيء هذه الحكومة ينص "ان شروط تواجد اي قوات اجنبية في العراق تنحصر بدورها بتدريب القوات الامنية العراقية ومساعدة العراق في ملاحقة خلايا داعش الارهابية تحت اشراف وموافقة الحكومة العراقية سواء في حركة هذه القوات او استخدام الاجواء العراقية. ولا يجوز تواجد قوات اجنبية تتولى مهام قتالية على الاراضي العراقية. وحيث انه قد مضى اكثر من سنتين على انهاء دولة الخرافة الداعشية فان على الحكومة العراقية ان تضع جدولاً زمنياً ملزماً بتخفيض اعداد هذه القوات باتجاه انهاء وجودها بالكامل على الارض العراقية وبما يحقق المصلحة العراقية والسيادة الوطنية."



Republic of Iraq
Adil Abd Al-Mahdi
Prime Minister



جمهورية العراق
عادل عبد المهدي
رئيس مجلس الوزراء

ويقينا سيضع مجلس النواب عبر الكتل والنواب مقترحات لنصوص تشريعية تحقق الخيار الصحيح.

ولكن قبل ان يقرر المجلس الموقر خياره اضع امامكم الحقائق الاتية:

١- ازداد التعارض بين اولويات العراق والولايات المتحدة الامريكية مما زعزع الثقة بين الطرفين تغذيها نيران اعتراضات مختلفة من قبل الولايات المتحدة على الحشد الشعبي او على علاقات العراق بواحد من أكبر جيرانه والضغوط المتزايدة في نظام العقوبات والتجاوز المتكرر في ممارسات تتعلق بالسيادة العراقية واتخاذ قرارات انفرادية تجريمية على شخصيات عراقية بل وشن عمليات عدوانية قاتلة على معسكرات رسمية وشخصيات رسمية عراقية واجنبية واعطاء الاولوية لحماية القوات الاجنبية من العراقيين والتي من المفترض انها جاءت لحماية العراقيين الخ.. ومع هذا التعارض سيصعب اللجوء الى الخيار (٢).. فاذا كانت الحجة هي ان المعسكرات تهاجم من عناصر غير منضبطة فهذا واجب القوات العراقية وليس واجب اي طرف اجنبي ان يتصرف بمفرده. فما حصل يوم الجمعة من اغتيال الشهيدين ابو مهدي المهندس والفريق سليماني ورفاقهم العراقيين والايرانيين هو اغتيال سياسي عليه جدل قانوني واسع اليوم حتى في الولايات المتحدة ذاتها، فكيف يمكن للعراق ان يقبل به ويعتبره عملاً يخدم العراق. بل اؤكد اننا كنا نمتلك قبل الاغتيال ادوات ضغط وضبط في العديد من الحالات، واننا فقدنا جزءاً مهماً منها الان.

٢- ان الذهاب الى الخيار (١) حتى مع احتمال مضاعفات انية هو الخيار الاصح في النهاية عملياً وعقلياً ومصلحة وحكمة وسيادة ولمنع الانحراف عن مقاتلة الارهاب وداعش، كما انه الخيار العملي الوحيد الممكن لحماية جميع المتواجدين على الارض العراقية، اذ سيصعب على القوات الاجنبية حماية نفسها من ضربات تأتي من داخل العراق او خارجه، وسيصعب على القوات العراقية القيام بحمايتها بعد الذي حصل مؤخراً وتغلب لغة التفرد بقرارات الرد وعدم اللجوء للحلول السلمية والسياسية، رغم ذلك على مجلس النواب الموقر ان يضع بالحسبان، وان نوضح جميعاً للشعب العراقي بانه – ان سارت العملية تصادمياً ورأها البعض بشكل عداني وليس تصويبي وتصحيحي – فقد تكون هناك كلفاً سياسية واقتصادية ونقدية وامنية وفي العلاقات الدولية ليس فقط مع الولايات المتحدة بل مع الكثير من دول التحالف الدولي. فالسنوات الماضية راكمت الكثير من الترتيبات التي باتت جزءاً من الكثير من المؤسسات العسكرية والاقتصادية والسياسية العراقية، وهو ما يتطلب اعلى درجات الوحدة الوطنية وادارة سياسة ترعى مصلحة العراق اولاً قائمة على الصداقة خصوصاً مع الدول التي وقفت معنا ضد داعش وعلى حسن الجوار ومراعاة المواثيق الدولية وعدم التدخل في شؤوننا او ان نتدخل في شؤون احد وحماية سيادتنا واستقلالنا ومصالحنا العليا، وتغيير القوى السياسية للكثير من السلوكيات الامنية والادارية والاقتصادية والسياسية واستبدال منطق اللادولة بمنطق الدولة، ومنطق طلب كل شيء دون تحمل مسؤوليات اي شيء ومنطق الكسل والاتكال على الموارد النفطية واستبدال

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq		جمهورية العراق
Adil Abd Al-Mahdi		عادل عبد المهدي
Prime Minister		رئيس مجلس الوزراء

ذلك بمناهج تنمي الناتج الوطني الاجمالي وتحارب البطالة ليس عبر التعينات فقط بل اساساً عبر تنشيط القطاعات الحقيقية وتوفير الحقوق الحقيقية وليس الامور الترقيعية والمفسدة.

رابعاً: خاتمة وتوصيات: التوصية التي اوصي بها كرئيس مجلس الوزراء وكقائد عام للقوات المسلحة هو الذهاب الى الخيار (١) فرغم بعض الصعوبات الداخلية والخارجية التي قد تواجهنا، لكنه يبقى الافضل للعراق مبدئياً وعملياً، بل هو افضل لاعادة تنظيم علاقات صحية وصحيحة مع الولايات المتحدة وبقية الدول تؤسس لصداقة أصولية متينة على أساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتعزيز المصالح المشتركة. فالعراق عاش بدون قوات اجنبية للفترة من ٢٠١١ و ٢٠١٤ ولم تتدهور علاقاته لا بالولايات المتحدة ولا باي طرف اخر رغم ان الظروف الحالية في الصراع ضد داعش هي افضل مما كانت عليه يومها.. وعلى مجلس النواب اتخاذ ما يراه من قرارا مناسبا.

ختاماً ، انتهز هذه الفرصة للتأكيد على مجلسكم الموقر حسم ملف تشكيل الحكومة القادمة التي تجاوز مدته الدستورية ، وانهاء حالة تصريف الأمور اليومية ، خصوصا في مثل هذه الظروف الخطيرة التي تتطلب صلاحيات كاملة واستقراراً في سياسات السلطة التنفيذية ، برغم تقديري لصعوبة التحديات التي يواجهها مجلسكم الموقر، وهو الأمر الذي كنت قد حذرت منه قبل تقديم الاستقالة حين أعلنت برسائل وخطابات عدة استعداد الحكومة لتقديم استقالتها شريطة تقديم البديل تجنباً للوقوع بهذا الفراغ الذي نعاني تبعاته الآن.

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

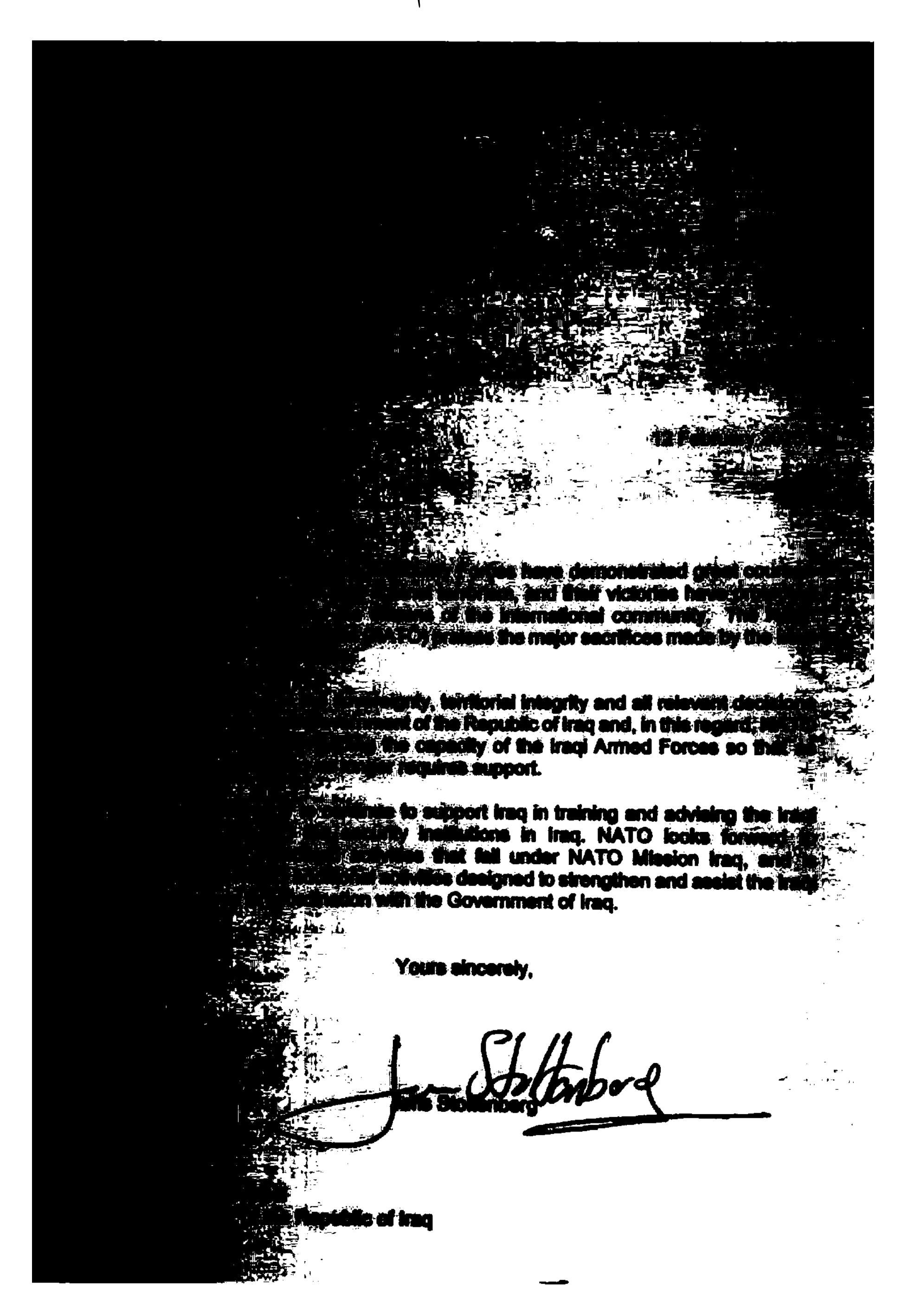
عادل عبد المهدي

رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة

بغداد ٢٠٢٠/١/٥



الملحق رقم (6)



... have demonstrated great co...
... and their victories have ...
... of the international community. The ...
... praises the major sacrifices made by the ...

... territorial integrity and all relevant decisions ...
... of the Republic of Iraq and, in this regard, ...
... the capacity of the Iraqi Armed Forces so that ...
... requires support.

... to support Iraq in training and advising the Iraqi
... institutions in Iraq. NATO looks forward ...
... that fall under NATO Mission Iraq, and ...
... activities designed to strengthen and assist the Iraqi
... with the Government of Iraq.

Yours sincerely,

Jens Stoltenberg

... Republic of Iraq





Republic of Iraq
Adil Abd Al-Mahdi
Prime Minister

جمهورية العراق
عادل عبد المهدي
رئيس مجلس الوزراء

12 February 2020

Dear Secretary General,

The aim of the Government of Iraq is to develop the capacity of the Iraqi Armed Forces so that foreign forces depart as soon as possible in accordance with the resolution of the Iraqi Parliament on the departure of foreign forces.

The Republic of Iraq thanks the North Atlantic Treaty Organization (NATO) for accepting the invitation made on 5 May 2016, and reaffirms its desire for the continuation of training, advising, and capacity building activities for the Iraqi Armed Forces. The Government of Iraq welcomes additional NATO activities designed to strengthen and assist the Iraqi Armed Forces, which may be agreed upon later in accordance with relevant sovereign decisions by Iraq's Parliament and Government. The Iraqi Armed Forces and the Iraqi Security Forces will take all measures necessary to ensure the security and safety of all NATO personnel deployed to Iraq.

Yours sincerely,

Adil Abd Al-Mahdi

His Excellency
Mr Jens Stoltenberg
Secretary General
North Atlantic Treaty Organization

الملحق رقم (7)

Note 2020-02326

The Embassy of the United States of America presents its compliments to the Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Iraq and has the honor to convey the following proposal:

--Recalling the Strategic Framework for a Relationship of Friendship and Cooperation signed in November 2008, the United States Government proposes a strategic dialogue with the Government of Iraq to be held in Baghdad on June 10 -11.

-- The purpose of the dialogue will be to come to a mutual understanding regarding the future of the security and economic cooperation that serves as the foundation of the strategic bilateral relationship.

-- As part of our dialogue on security cooperation, we will discuss redeployment of U.S. forces from Iraq.

-- The U.S. delegation will be led by Ambassador David Hale, Under Secretary of State for Political Affairs, and will include representatives from the Department of Defense, Department of the Treasury, and other relevant departments and agencies. The United States looks forward to the naming of a senior-level and empowered Iraqi delegation to meet with this team.

-- The United States and Iraq have accomplished much together, including the liberation of all Iraqi territory from the scourge of ISIS through the courageous action of the Iraqi security forces, enabled by a U.S.-led international coalition, as well as the stabilization of the Iraqi economy and liberated territories through U.S.-led and U.S.-funded multilateral mechanisms.

Page 2

-- With new threats on the horizon, including the global Coronavirus pandemic, crashing oil prices, a ballooning Iraqi budget deficit, and groups armed, trained, and financed by another country who are not under the command and control of the Prime Minister threatening the stability of the Iraqi nation, it is imperative that the United States and Iraq meet as strategic partners to plan a way forward.

The Embassy of the United States of America avails itself of this opportunity to renew to the Ministry of Foreign Affairs the assurances of its highest consideration.

Embassy of the United States of America

Baghdad, April 3, 2020

مذكرة رقم 2020-02326

تُهدي سفارة الولايات المتحدة الامريكية تحياتها الى وزارة خارجية جمهورية العراق وتَتَشرف بنقل الاقتراح التالي:

-- بالإشارة إلى الإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون الموقع في تشرين الثاني 2008، تقترح حكومة الولايات المتحدة الامريكية إجراء حوار استراتيجي مع حكومة العراق في بغداد يومي 10 و 11 حزيران.

-- إن الغرض من الحوار هو التوصل إلى تفاهم متبادل بشأن مستقبل التعاون الأمني والاقتصادي الذي يشكل أساس العلاقة الاستراتيجية الثنائية.

-- كجزء من حوارنا حول التعاون الامني، فإننا سنناقش إعادة نشر القوات الامريكية من العراق.

-- سيرأس الوفد الأمريكي وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية السفير ديفيد هيل، وسيتضمن ممثلين من وزارة الدفاع ووزارة الخزانة وغيرها من الوزارات والوكالات ذات الصلة. تتطلع الولايات المتحدة الامريكية إلى تسمية وفد عراقي رفيع المستوى ومخول للقاء هذا الفريق.

-- لقد أنجزت الولايات المتحدة الامريكية والعراق الكثير معًا، بما في ذلك تحرير جميع الأراضي العراقية من ويلات داعش من خلال العمل الشجاع لقوات الأمن العراقية، بتمكين من تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العراقي والأراضي المحررة من خلال الآليات المتعددة الأطراف التي تقودها وتمولها الولايات المتحدة الامريكية.

-- مع وجود تهديدات جديدة تلوح في الأفق، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا و أسعار النفط المنهارة والعجز المتزايد في الميزانية العراقية والجماعات — المسلحة والمدربة والممولة من قبل دولة أخرى— غير الخاضعة لقيادة وسيطرة رئيس الوزراء والتي تهدد استقرار الأمة العراقية، من الضروري أن تلتقي الولايات المتحدة الامريكية والعراق كشركاء استراتيجيين من اجل التخطيط لطريق إلى الأمام.

تغتنم سفارة الولايات المتحدة الامريكية هذه الفرصة لتعرب مجدداً لوزارة الخارجية عن فائق تقديرها.

سفارة الولايات المتحدة الامريكية،

بغداد, 3 نسيان 2020

الملحق رقم (8)



الشركة العامة لتجارة الحبوب/ قسم التسويق

موقف التسويق النهائي للحنطة عام 2020

للفترة من 2020/4/20 لغاية 2020/08/10

الساعة 08:13 pm

المحافظة	تسويق لغاية 2020/08/09			تسويق اليوم 2020/08/10			اجمالي التسويق الكلي			اجمالي
	حنطة ناعمة١ كغم /طن	حنطة ناعمة٢ كغم / طن	حنطة ناعمة٣ كغم / طن	حنطة ناعمة١ كغم / طن	حنطة ناعمة٢ كغم / طن	حنطة ناعمة٣ كغم / طن	حنطة ناعمة١ كغم / طن	حنطة ناعمة٢ كغم / طن	حنطة ناعمة٣ كغم / طن	كمية المحافظة
المثنى	63,918.640	5,979.960	1,047.460	0.000	0.000	0.000	63,918.640	5,979.960	1,047.460	70,946.060
ذي قار	108,727.200	1,988.220	0.000	0.000	0.000	0.000	108,727.200	1,988.220	0.000	110,715.420
الرفاعي	127,659.860	5,416.240	0.000	0.000	0.000	0.000	127,659.860	5,416.240	0.000	133,076.100
ميسان	250,430.554	2,667.960	0.000	0.000	0.000	0.000	250,430.554	2,667.960	0.000	253,098.514
البصرة	36,912.060	1,982.380	81.640	0.000	0.000	0.000	36,912.060	1,982.380	81.640	38,976.080
واسط	518,781.080	29,790.160	1,486.500	0.000	0.000	0.000	518,781.080	29,790.160	1,486.500	550,057.740
الديوانية	226,561.649	9,556.281	346.760	0.000	0.000	0.000	226,561.649	9,556.281	346.760	236,464.690
النجف	134,843.880	2,304.300	60.360	0.000	0.000	0.000	134,843.880	2,304.300	60.360	137,208.540
كربلاء	63,856.280	2,154.320	178.760	0.000	0.000	0.000	63,856.280	2,154.320	178.760	66,189.360
بابل	262,518.740	7,899.680	82.160	0.000	0.000	0.000	262,518.740	7,899.680	82.160	270,500.580

بغداد رصافة	92,208.660	13,047.800	389.460	0.000	0.000	0.000	92,208.660	13,047.800	389.460	105,645.920
بغداد دورة	14,378.200	3,793.160	0.000	0.000	0.000	0.000	14,378.200	3,793.160	0.000	18,171.360
بغداد خان ضاري	20,279.960	4,244.920	141.440	0.000	0.000	0.000	20,279.960	4,244.920	141.440	24,666.320
بغداد تاجي	9,178.480	2,315.660	238.300	0.000	0.000	0.000	9,178.480	2,315.660	238.300	11,732.440
بغداد خان بني سعد	76,564.760	22,973.980	1,169.080	0.000	0.000	0.000	76,564.760	22,973.980	1,169.080	100,707.820
ديالى	131,904.260	25,831.120	1,097.220	0.000	0.000	0.000	131,904.260	25,831.120	1,097.220	158,832.600
الانبار	249,490.020	7,075.980	0.000	0.000	0.000	0.000	249,490.020	7,075.980	0.000	256,566.000
صلاح الدين	544,682.000	74,770.000	9,988.000	0.000	0.000	0.000	544,682.000	74,770.000	9,988.000	629,440.000
كركوك	399,691.724	58,928.200	1,599.340	0.000	0.000	0.000	399,691.724	58,928.200	1,599.340	460,219.264
الطوز	69,417.040	4,925.600	176.820	0.000	0.000	0.000	69,417.040	4,925.600	176.820	74,519.460
نينوى	725,421.260	147,849.560	33,801.000	2,205.320	80.080	0.000	727,626.580	147,929.640	33,801.000	909,357.220
السليمانية	139,096.050	22,661.980	3,098.650	0.000	0.000	0.000	139,096.050	22,661.980	3,098.650	164,856.680
اربيل	100,323.600	8,057.620	1,553.540	0.000	0.000	0.000	100,323.600	8,057.620	1,553.540	109,934.760
دهوك	54,874.320	42,956.280	17,124.460	0.000	0.000	0.000	54,874.320	42,956.280	17,124.460	114,955.060
المجموع	4,421,720.277	509,171.361	73,660.950	2,205.320	80.080	0.000	4,423,925.597	509,251.441	73,660.950	5,006,837.988

حنطة ناعمة ١ طن 4,423,925.597
حنطة ناعمة ٢ طن 509,251.441
حنطة ناعمة ٣ طن 73,660.950

الشركة العامة لتجارة الحبوب/ قسم التسويق

موقف التسويق النهائي للحنطة عام ٢٠١٩

للفترة من ٢٠١٩/٤/١٥ لغاية٢٠١٩/٠٨/١٠

الساعة ٠٨:١٦ pm

المحافظة	تسويق لغاية ٢٠١٩/٠٨/٠٩			تسويق اليوم ٢٠١٩/٠٨/١٠			اجمالي التسويق الكلي			اجمالي
	حنطة ناعمة١ كغم /طن	حنطة ناعمة٢ كغم / طن	حنطة ناعمة٣ كغم / طن	حنطة ناعمة١ كغم / طن	حنطة ناعمة٢ كغم / طن	حنطة ناعمة٣ كغم / طن	حنطة ناعمة١ كغم / طن	حنطة ناعمة٢ كغم / طن	حنطة ناعمة٣ كغم / طن	كمية المحافظة
واسط	٤٧٣,٦٩٨.٨٤٠	٣٨,٣٩٨.٤٤٠	٩٣١.٧٦٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٤٧٣,٦٩٨.٨٤٠	٣٨,٣٩٨.٤٤٠	٩٣١.٧٦٠	٥١٢,٩٢٩.٠٤٠
ذي قار	٩٨,٢٤٩.٤٨٠	٣,٢٠٩.٧٤٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٩٨,٢٤٩.٤٨٠	٣,٢٠٩.٧٤٠	٠.٠٠٠	١٠١,٤٥٩.٢٢٠
الرفاعي	١٠٠,٣٠٧.٥٨٠	٨,٥٠٩.٧٦٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	١٠٠,٣٠٧.٥٨٠	٨,٥٠٩.٧٦٠	٠.٠٠٠	١٠٨,٨١٧.٣٤٠
ميسان	٢٠٢,٩٥٣.٠٦٠	٥,٦٦٠.٦٤٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٢٠٢,٩٥٣.٠٦٠	٥,٦٦٠.٦٤٠	٠.٠٠٠	٢٠٨,٦١٣.٧٠٠
البصرة	٣٧,١٣٣.١٨٠	٣,٢١١.٥٨٠	١٢٢.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٣٧,١٣٣.١٨٠	٣,٢١١.٥٨٠	١٢٢.٠٠٠	٤٠,٤٦٦.٧٦٠
المثنى	٥٨,٩٥٤.٣٢٠	٧,٠١١.٩٢٠	٤٤١.٠٤٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٥٨,٩٥٤.٣٢٠	٧,٠١١.٩٢٠	٤٤١.٠٤٠	٦٦,٤٠٧.٢٨٠
النجف	١٤٩,٩٧٧.٤٥١	٨,٧٥٦.٩٢٠	٤٢.٤٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	١٤٩,٩٧٧.٤٥١	٨,٧٥٦.٩٢٠	٤٢.٤٠٠	١٥٨,٧٧٦.٧٧١
الديوانية	١٧٠,٦٧١.٦٩٠	٨,١٣٠.٣٦٠	١٥١.٩٦٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	١٧٠,٦٧١.٦٩٠	٨,١٣٠.٣٦٠	١٥١.٩٦٠	١٧٨,٩٥٤.٠١٠
كربلاء	٤٣,٤٣٩.٢٤٠	٢,٥٦٧.٩٦٠	٤٨٥.٧٨١	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٤٣,٤٣٩.٢٤٠	٢,٥٦٧.٩٦٠	٤٨٥.٧٨١	٤٦,٤٩٢.٩٨١
بابل	٢٤٤,٢٤٥.٢٠٠	١٠,١٤٨.٠٦٠	٢٧٠.٢٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٢٤٤,٢٤٥.٢٠٠	١٠,١٤٨.٠٦٠	٢٧٠.٢٠٠	٢٥٤,٦٦٣.٤٦٠
بغداد رصافة	١٢٨,٨٦٤.٣٦٠	١٧,١٣٦.٩٤٠	٧٥٠.٣٤٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	١٢٨,٨٦٤.٣٦٠	١٧,١٣٦.٩٤٠	٧٥٠.٣٤٠	١٤٦,٧٥١.٦٤٠

بغداد ناجي	٨,٥٩٠.٣٤٠	٢,٠٣٠.٢٠٠	١٣٦.٩٦٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٨,٥٩٠.٣٤٠	٢,٠٣٠.٢٠٠	١٣٦.٩٦٠	١٠,٧٥٧.٥٠٠
بغداد دورة	٧,١٥٦.٦٤٠	١,٧٧٨.٧٦٠	٢٢.٩٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٧,١٥٦.٦٤٠	١,٧٧٨.٧٦٠	٢٢.٩٠٠	٨,٩٥٨.٣٠٠
بغداد خان ضاري	٣٩,٦٩٣.٠٩٨	٦,٠٤٩.٧٦٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٣٩,٦٩٣.٠٩٨	٦,٠٤٩.٧٦٠	٠.٠٠٠	٤٥,٧٤٢.٨٥٨
بغداد خان بني سعد	١٠١,٢١٤.٨٤٠	٣٠,٠٢٨.٩٠١	٢,٨٦١.٥٨٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	١٠١,٢١٤.٨٤٠	٣٠,٠٢٨.٩٠١	٢,٨٦١.٥٨٠	١٣٤,١٠٥.٣٢١
ديالى	١٢٢,٧٨٣.٩٦٠	٤٠,٦٥٤.٧٤٠	٢,٣٢٣.٧٢٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	١٢٢,٧٨٣.٩٦٠	٤٠,٦٥٤.٧٤٠	٢,٣٢٣.٧٢٠	١٦٥,٧٦٢.٤٢٠
الانبار	١٨٣,٢٥٥.٦٠٠	٢٣,٢٣٤.٩٦٠	٨٦٦.٤٢٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	١٨٣,٢٥٥.٦٠٠	٢٣,٢٣٤.٩٦٠	٨٦٦.٤٢٠	٢٠٧,٣٥٦.٩٨٠
كركوك	٣٧٨,٥١٥.٧٣٠	٧٧,٨٥٥.٧٦٠	٥,٠٤٦.٦٤٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٣٧٨,٥١٥.٧٣٠	٧٧,٨٥٥.٧٦٠	٥,٠٤٦.٦٤٠	٤٦١,٤١٨.١٣٠
صلاح الدين	٤٧٦,٧٦٣.٧٢٠	٧٣,٠٤٣.٩٢٠	٦,٨٠٤.٧٨٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٤٧٦,٧٦٣.٧٢٠	٧٣,٠٤٣.٩٢٠	٦,٨٠٤.٧٨٠	٥٥٦,٦١٢.٤٢٠
الطوز	٩١,٠٥١.٤٢٠	١٧,٠٣٨.٧٨٠	١,١٤٠.٥٨٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٩١,٠٥١.٤٢٠	١٧,٠٣٨.٧٨٠	١,١٤٠.٥٨٠	١٠٩,٢٣٠.٧٨٠
نينوى	٦٤٣,٢٨٣.٨٣٠	١٥٣,٣٤٧.٣٢٠	٢٥,٠٣٥.٢٢٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٦٤٣,٢٨٣.٨٣٠	١٥٣,٣٤٧.٣٢٠	٢٥,٠٣٥.٢٢٠	٨٢١,٦٦٦.٣٧٠
السليمانية	١١٦,٧٣١.٨٠٠	١٧,٦٠٥.٣٢٢	١,٢٨٨.٧٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	١١٦,٧٣١.٨٠٠	١٧,٦٠٥.٣٢٢	١,٢٨٨.٧٠٠	١٣٥,٦٢٥.٨٢٢
اربيل	٩٥,٤٨٩.٢٠٠	٧,٣٦٩.٥٠٠	١,٠٥١.٩٨٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٩٥,٤٨٩.٢٠٠	٧,٣٦٩.٥٠٠	١,٠٥١.٩٨٠	١٠٣,٩١٠.٦٨٠
دهوك	٧٧,٩٧٨.٥٤٠	٣٢,٩٣٦.٦٠٠	٤,٤٨٣.٩٢٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٧٧,٩٧٨.٥٤٠	٣٢,٩٣٦.٦٠٠	٤,٤٨٣.٩٢٠	١١٥,٣٩٩.٠٦٠
المجموع	٤,٠٥١,٠٠٣.١١٩	٥٩٥,٦١٦.٨٤٣	٥٤,٢٥٨.٨٨١	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٤,٠٥١,٠٠٣.١١٩	٥٩٥,٦١٦.٨٤٣	٥٤,٢٥٨.٨٨١	٤,٧٠٠,٨٧٨.٨٤٣

حنطة ناعمة ١ ٤,٠٥١,٠٠٣.١١٩ طن
حنطة ناعمة ٢ ٥٩٥,٦١٦.٨٤٣ طن
حنطة ناعمة ٣ ٥٤,٢٥٨.٨٨١ طن

الفصل الثاني

وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية بعد التغيير

فكر وتجربة رؤساء مجالس النواب

الحسني، المشهداني، السامرائي، النجيفي، الجبوري

2018-2005

محتويات الوثيقة

- **ورقة الدكتور حاجم الحسني- الجمعية الوطنية 2005-2006**
- **ورقة الدكتور محمود المشهداني- الدورة الأولى 2006-2009**
- **ورقة الدكتور اياد السامرائي- الدورة الأولى 2009-2010**
- **ورقة الأستاذ أسامة النجيفي- الدورة الثانية 2010-2014**
- **ورقة الدكتور سليم الجبوري- الدورة الثالثة 2014-2018**

ورقة الدكتور حاجم الحسني

رئيس الجمعية الوطنية العراقية

2005-2006

بسم الله الرحمن الرحيم

أزمة السيادة

بعد الاطلاع على رؤية عدد من رؤساء مجلس الوزراء لأزمة العراق سيادياً ولطلبكم الكريم منا التعليق وتحليل هذه الرؤى نتقدم إليكم بهذا التقييم لموضوع أزمة العراق سيادياً منذ 2003.

تعرف محكمة العدل الدولية السيادة على أنها حكم ضرورة ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، وأن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلةِ يعد أساسا جوهرياً من أُسس العلاقات الدولية. ومضمون هذا التعريف يعني: استقلالية الدولة وعدم خضوعها لأي سلطة أخرى.

تشتمل السيادة على سلطة الدولة المطلقة في الداخل واستقلالها في الخارج، وتمتلك الدولة سلطة الهيمنة فوق إقليمها وأفرادها، وأنها مستقلة من أي سيطرة خارجية، والسيادة أعلى درجات السلطة أما الحكومة؛ فهي السلطة التي تمارس السيادة في الدولة لحفظ النظام، وتنظيم الأمور داخليا وخارجياً، والحكومة كبنية؛ هي أجهزة ومؤسسات الحكم في الدولة التي تقوم بوضع القواعد القانونية، وتنفيذها، وتفصل في نزاعات الأفراد؛ مشتملة على أعمال التشريع والتنفيذ والقضاء.

فالسيادة مبدأ قديم كقدم السياسة. السيادة كلاسيكياً كما ورد أعلاه تعني

الحق المطلق للأمم في تحديد مصالحها الذاتية والعمل على تحقيقها وتقرير جميع المسائل المتعلقة بقضاياها المحلية. هذا التعريف غير دقيق في زماننا هذا، قد يكون صحيحاً في حقب من التاريخ حين كانت معظم النشاطات الاقتصادية والثقافية محصورة في داخل الدولة الواحدة مع شبه انعدام لحركة الاشخاص والبضائع ورأس المال والتكنولوجيا عبر الحدود وانعدام تأثيرها على مصالح دول أخرى. العالم اليوم أصبح قرية كبيرة فما يحصل في دولة يؤثر على جميع المنظومة الدولية بدرجة أو أخرى، وهناك حركة هائلة للأشخاص والبضائع ورأس المال والتكنولوجيا بشكل تصاعدي سريع وهذه بدورها تؤثر على كل نواحي حياة الأمم إيجاباً وسلباً.

مرت على العراق عقودٌ خمسة عجاف عانى فيها من إرتفاع حاد في وتيرة العنف والصراعات الداخلية والخارجية التي حدثت تحت العديد من المسميات والأسباب وأدخلت البلد في دوامة من الحروب التي تلد إحداها الأخرى، فما يوشك العنف على النهاية في جبهة من الجبهات حتى يبدأ على شاكلة أشد من سابقتها، فمن قتال مع الإخوة الكرد الى حرب مفتوحة وطويلة مع إيران وبعدها غزو للكويت وقمع لانتفاضة لينتهي بغزو أمريكي واحتلال دام سنين عدة أفضى الى صراع داخلي بمعيار حرب أهلية لينتهي بإحتلال داعش لثلث العراق.

هناك عوامل عديدة تؤثر على موضوع السيادة في العراق وعلى رأسها صراع المشاريع الإقليمية، فالصدام الكبير بين المشاريع الإقليمية يعتبر من أكبر عوامل الخلل في السيادة العراقية، ويبرز هنا الدور الكبير الذي تلعبه إستراتيجيات الأمن القومي للقوى للإقليمية المتمثلة بإيران وتركيا وإسرائيل، فهذه الدول الثلاث تمتلك إستراتيجيات واضحة لأمنها القومي وتسعى حثيثا وبكل الوسائل من أجل التعامل مع الأخطار التي تهدد أمنها القومي وتنتهز كل الفرص السانحة للدفع بمصالحها القومية، سواء إتفقنا معها أم لم نتفق.

المشكلة هي أن باقي دول المنطقة لا تمتلك إستراتيجيات واضحة لأمنها القومي ومن ثم فهي تتعامل مع الأحداث بردود الفعل، وهذه هي الهزيمة بعينها، ذلك إن الصراع بطبيعته إنما هو عملية تدافع بين إستراتيجيات يكون النصر فيها للأصلح، أما إذا ما غابت الإستراتيجية عن طرف دون آخر فإن نتيجة الصراع تكون محسومة مسبقا كما قال الفيلسوف الصيني "صن تزو" صاحب كتاب "فن الحرب" الذي يعتبر واحدا من أهم الكتب وأكثرها إنتشارا حيث قال "إستراتيجية بدون تكتيك هي سير بطيء نحو النصر، أما التكتيك بدون إستراتيجية فهو الضجيج الذي يسبق الهزيمة".

ومن العوامل المهمة الأخرى المؤثرة على السيادة في العراق هو الموقف الأمريكي من الصراعات الإقليمية فالمواقف الأمريكية تتشكل بناءً على قراءتها لإستراتيجيات الدول الآخرى ومواقفها تجاه القضايا المطروحة والطريقة التي تمكنها من إستغلال إستراتيجيات الدول الآخرى وتطويعها لخدمة أهدافها الخاصة، ذلك أن الدول الكبرى تسعى لتحقيق أهدافها ليس من خلال أفعالها فقط بل من خلال أفعال الآخرين، وهذا هو أهم الأسباب التي كانت وراء تمكين الولايات المتحدة في العراق. لذلك يكون من الخطأ إفتراض أن ما جرى في العراق بعد الغزو كان من باب السهو أو سوء الحسابات وعدم وجود الخطط. والعجيب في الأمر أن ذات المخطط يجري تنفيذه في سوريا بأدق التفاصيل. بصورة عامة فأن الولايات المتحدة تقف من مبادرات الدول الآخرى مثل الموقف من النفوذ الإيراني والتركي في العراق من هذه الخلفية.

بناءً على ما تقدم نستطيع القول بأن المواقف الدولية وخصوصا مواقف الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة كانت من العوامل التي أذكت الصراع في المنطقة، ذلك أن هذه الدول التي يفترض فيها أن توازن بين مصالحها الخاصة والمصالح الدولية العامة، إلا أنه من الواضح أن هذه الدول

تتعامل مع القضايا العالمية من زاوية المصالح الضيقة ودون أدنى إهتمام بمسؤوليتها التاريخية عن الأمن والسلام العالميين، ولذلك فقد سعت الدول الكبرى الى إستغلال المشاريع والتوجهات الإقليمية في سبيل تحقيق مصالحها الآنية، فعلى سبيل المثال أوجدت الولايات المتحدة تعريفا مطاطا لما يسمى بالإرهاب وقامت بإستغلال ذلك في سبيل تحقيق مصالح جيوسياسية من خلال غزو أفغانستان والعراق تحت ذريعة الحرب على الإرهاب.

إن مشكلة الصراعات الإقليمية أساسها وجود خلل في توازن القوى في المنطقة فقد سعت الكثير من الأطراف الى إستغلاله لتحقيق مصالحها على حساب دولها، وقد حققت تلك الدول العديد من التقدم في هذا المجال، ومن ذلك تنامي النفوذ الإيراني في العراق، وكذلك التواجد العسكري التركي في كوردستان العراق. لذلك فالحل يكمن في قيام منظومة تعاون إقليمي تشمل دول مجلس التعاون والعراق وإيران وتركيا، والعمل على تطوير علاقات خاصة مع دول عربية كسوريا ومصر والأردن تضمن قيام مشروع تنموي منفتح على الدول الأخرى ويشكل أساسا لحوار إستراتيجي مع القوى الدولية كأمريكا والصين وروسيا والاتحاد الأوربي وبريطانيا والدول الأخرى سعيا لتحقيق الأمن والإستقرار في هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للعالم.

ولعمل كل ذلك لا بد من رص الصف الداخلي ليكون القرار العراقي موحداً، وهذا يتطلب اتفاقاً على رؤية مشتركة تأخذ بنظر الاعتبار التنوع الطائفي والأثني في العراق وحفظ حقوق الأقليات، وما نعنيه هنا هو التعامل السوي مع جميع أطياف الشعب العراقي على أساس المواطنة والاتفاق على طبيعة النظام السياسي الملائم للعراق. لقد كانت مرحلة كتابة الدستور العراقي مرحلة مهمة في وضع هذه الرؤية مع ما فيها من قصور واضح في جوانب مهمة والتي تم معرفتها بعد أكثر من عقد ونصف من تبنيه والحاجة قائمة لتعديل البنود التي لا تتلاءم مع بناء دولة ديمقراطية إتحادية، وهنا لا بد من

التنويه بأن ذلك لم يكن الخلل الوحيد بل إن تطبيق الدستور بشكل إنتقائي أو عدم تطبيق بنوده وتأخر سن القوانين التي يتوجب سنها حسب النصوص الدستورية أدى الى الطعن في الدستور بأكمله.

ومن العوامل التي أثرت على الوحدة المجتمعية والتلاحم الوطني هو محاولة كل طرف فرض إرادته على شركائه في العملية السياسية، في هذا الجانب يتطلب أن نمتلك الشجاعة في توصيف الحال. فهناك ثلاث رؤى تتصارع في العراق، فهناك الرؤية التي انتهجتها الأطراف الشيعية السياسية وهي قائمة على مظالم تاريخية تحاول من خلالها أن تجعل العراق جميعه من زاخو الى الفاو تحت هيمنتها، ورؤية كردية تستجلب مظالم الماضي أيضاً وتحاول أن تفرض رؤيتها واستحصال أكبر قدر من المكاسب وتمهد لتحقيق قيام دولة كردية في المستقبل، وأخيراً رؤية سنية تتباكى على سلطة فقدتها وتستجلب مظالم الحاضر من أجل الحفاظ على كينونتها فبعد أن كانت ترفض الفيدرالية بدأت تنادي بها بل إن جزءاً لا يستهان به لا يمانع في تقسيم العراق وتأسيس دولة سنية. هذه الرؤى المتناقضة لأطراف العملية السياسية أحدثت فراغات في الجسد العراقي تخللت من خلالها قوى إقليمية ودولية لتستخدم هذه الأطراف في تحقيق مصالحها، ولجأ كل طرف من هذا الأطراف الى قوة إقليمية أو دولية لدعمها محلياً، وقد تجلى ذلك بوضوح في جميع الانتخابات التي جرت في العراق منذ التغيير في 2003. فأصبحت الدول تتدخل بشكل فظ في القرار العراقي الاستراتيجي بل في إختيار المسؤولين في العراق وتزييف نتائج الانتخابات، ولم تتمكن القوى السياسية العراقية خلال عقد ونيف أن تتفق على رؤية متكاملة تمنع من خلالها خرق السيادة العراقية.

وهنا يحق لنا طرح تساؤلات عديدة تمثل الأجوبة عليها مدى تحقق السيادة بالمفهوم العصري:

كتابة الدستور هل كانت بإرادة عراقية أم تخللتها تدخلات أجنبية مباشرة وغير مباشرة؟

هل تقسيم العراق على أساس مكوناتي فاقم التدخلات الدولية والاقليمية في الشأن العراقي وأثر على السيادة العراقية؟

أليس تدخل العراق في الصراعات القائمة في دول المنطقة ومساندة مليشيات أجنبية تابعة لدول أخرى يفسح المجال لدول أخرى في التدخل بالشان العراقي والتي تمس السيادة العراقية مثال ذلك دعم حزب العمال التركي بكه كه.

ونختم بالقول إن السيادة تتحقق عندما تكون هناك رؤية مشتركة لكافة أطياف الشعب العراقي نحو طبيعة الدولة العراقية وتوفر الحدود الدنيا لحقوق المواطنة لكل أفراد المجتمع العراقي

ورقة الدكتور محمود المشهداني

رئيس مجلس النواب

الدورة الاولى 2006–2009

تقديم

ان رؤيتي للسيادة وازماتها، في حدودها التي حاولت ان أجمع التشريع والتطبيق عليها، إبان رئاستي للبرلمان العراقي، في سنوات الفتنة الطائفية، والتي اجتهدت في جمع الكيانات والكتل ورؤسائها عليها، في البرلمان المنتخب الأول، بعد الاحتلال تمحورت حول الاستراتيجيات التالية، التي لا بد الآن من مراجعتها بمقايستها بتلك السنوات الملتهبة، لا بسنواتنا هذه، كانت رؤية منطلقة من كون السيادة بعد9 نيسان2003م، هي وفق الحالة العراقية التي تلت، مجلس الحكم، والمجلس التأسيسي.

قيامنا في البرلمان، ببناء الدولة العراقية المعاصرة بأركانها الثلاثة: الشعب، والحرية في تقرير من يمثله، والسلطة السياسية، وهو ما يترتب عليه تمييز الدولة العراقية بأمرين هما: الأول: تمتعها بالشخصية القانونية الاعتبارية، والثاني: كون السلطة السياسية فيها ذات سيادة، كما قررت وأعدت التقرير عليه، في الجلسات العلنية والسرية على حد سواء في ذلك، خاصة ان الجماعات المعارضة الارهابية، كانت تتهم الحكومة التي تشكلت في 2006م، بأنها حكومة غير ذات سيادة، ومن ثم قامت ببرلمان غير ذي سيادة، وهو ما ترتب عليه أنني اوضحت مرارا وتكرارا، ان السيادة العراقية

في حكومة وبرلمان 2006م هي سيادة كاملة تامة، ادت فيما ادت اليه الى البدء بالقيام بمفاوضات خروج القوات الامريكية من العراق المعروفة باسم: " صوفا ".

لقد كانت السيادة العراقية بين 2006-2009م ازمة تحتاج الى مدير ازمة، وهو ما اجتهدت في ان اكونه، بمؤازرة اخواني في البرلمان من اعضاء ورؤساء، وبمساندة الحكومة العراقية يومذاك، رغم ازمات البرلمان مع الحكومة والحكومة مع البرلمان يومذاك.

واذ بينت في مواضع كثيرة، في الجلسات البرلمانية التي كنت اديرها ان السيادة البرلمانية لبرلمان 2006، على الحكومة ومعها الدولة: سلطة عليا ومطلقة وإفرادها بالإلزام وشمولها بالحكم لكل الأمور والعلاقات سواء التي تجري داخل الدولة أم خارجها مبيناً لاهلية السيادة برلمانيا، فان هنالك من حاولوا كسر السيادة، حتى من اطراف مشاركة في العملية السياسية، كبعض الاحزاب المتشددة في فصل سيادة اقليم كردستان، عن سيادة الدولة العراقية. لذلك كنت ارى في مجمل تجربتي بعد استقالتي من البرلمان 2009م، المحددات الرؤيوية التالية جوابا على الاسئلة التالية المقدمة لي:

السؤال الاول: هل ان طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلباً أو ايجاباً على السيادة ؟

الجواب:

إن طبيعة النظام السياسي العراقي، بعد 2003 م، اثرت على السيادة ورؤية العراقيين احزابا ومجتمعات لها سلبا. مع ملاحظة ان الدستور العراقي، رغم اهميته، الا ان العجالة فيه، ادت الى غموض في فهم مفهوم سيادة العراق، وهو ما كان جزءاً من ازمة الهوية السيادية العراقية. ومن ثم فطبيعة النظام السياسي اثرت على قضية السيادة. فمن الواضح، نتيجة لما جرى في 2003، ان قد كان على البرلمان الذي تشرفت برئاسته، جعل العراق من

الدول ذات السيادة الكاملة، التي لا تخضع ولا تتبع في شؤونها الداخلية أو الخارجية لرقابة أو سيطرة من دولة أخرى، حتى وان كانت محتلة، وان يكون للدولة العراقية وحكومتها، مطلق الحرية في وضع سياساتها أو تعديلها، وفقا للمصلحة العراقية، وعملا بالسيادة العراقية، لئلا يكون العراق، من الدول: "منقوصة السيادة التي لا تتمتع بالاختصاصات الأساسية للدولة لخضوعها لدولة أخرى أو تبعيتها لهيئة دولية تشاطرها بعض الاختصاصات. كالدول التي توضع تحت الحماية أو الانتداب أو الوصاية وكالدول المستعمرة وكالدول المحتلة"، رغم ان العراق يومذاك كان في حكم المحتل، على وفق ما قررته الامم المتحدة.

السؤال الثاني: وعي وادارة العوامل الاقليمية والدولية في تحقيق السيادة أو انتهاكها؟.

الجواب:

كان هناك تاثير عن وعي أو عن مصالح، في السياسة الخارجية لدول مجاورة، وغير مجاورة، للعراق، مست سيادته بصور مباشرة أو غير مباشرة. حيث حاولت مرادفة للاستقلال السياسي العراقي، ومقتضاه كما قرر علماء السياسة، عدم خضوع الدولة صاحبة السيادة لأية دولة أجنبية، والمساواة بين جميع الدول أصحاب السيادة، فتنظيم العلاقات الخارجية، في اجتهادي يومذاك في تحديد سيادة العراق في سياسته الخارجية، يكون على أساس من الاستقلال، وتنظيم المعاهدات العراقية مع الدول والمنظمات، اردته سياديا، حتى مع الامريكان المحتلين يومذاك، وازعم انني نجحت في ذلك.

السؤال الثالث: هل ان معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة؟.

الجواب:

ان معيار تحقيق المصالح الوطنية العراقية، هو ما حدد شكل السيادة

العراقية، في رؤية برلمان 2006، وقد حاولت في ادارتي ورئاستي لبرلمان 2006م، اظهار السيادة العراقية، على الرغم من وجود قوات الاحتلال الامريكي، في الارض العراقية، بتنظيم علاقات العراق السيادية، مع الدول الأخرى في ضوء أنظمته الداخلية، وحريته في إدارة شؤونه الخارجية، وتحديد علاقاته بغيره من الدول وحريته بالتعاقد معها، وحقه في إعلان الحرب أو التزام الحياد واخراج القوات الاجنبية، وهو ما مدون في المحاضر العلنية والسرية لجلسات البرلمان بين 2006-2009م.

السؤال الرابع: برأيكم هل ان التوازن في تحقيق المصالح الاقليمية والدولية يضمن السيادة ؟

الجواب

التوازن الذي حاولناه، اثر نوعا ما، على رؤية السيادة العراقية، لدى الدول المجاورة وغير المجاورة، في آن واحد. باعتبار ان ميثاق الأمم المتحدة، قد قرر مبدأ المساواة في السيادة، بأن تكون كل دولة متساوية من حيث التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات، مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، بغض النظر عن أصلها ومساحتها وشكل حكومتها، وهو ما وافق الحالة العراقية.

السؤال الخامس: تجربتكم مع مفهوم السيادة؟

الجواب

ان تجربتي المتواضعة في اقرار وتثبيت، السيادة العراقية، كانت تتمحور في الحدود التالية:

1. تحقيق السيادة العراقية التامة رغم الاحتلال.

2. دفع تدخلات قوات الاحتلال، والقوى المجاورة والاقليمية، في السيادة العراقية.

3. جعل البرلمان العراقي، احترافيا تشريعا وتقنينا ورقابة، على الحكومة والدولة، في وقت واحد، ومراقبة انشاء المؤسسات السيادية العراقية.

4. وضع استراتيجيات داخلية وخارجية، تحقق السيادة العراقية كما في ازمات الارهاب وقوانينه، والمناطق المتنازع عليها مع الاقليم، ودفع تحكم بيروقراطيي الامم المتحدة، التي تنظر للعراق بوصفه دولة محتلة، في السيادة العراقية، ومشاركة العراق باعتباره دولة تامة السيادة في المحافل الدولية.

ان هذا كله جعل من قضية تحقيق السيادة العراقية، احدى اولوياتي في رئاسة برلمان 2006م، وادارته وقيادته، والاجتهاد في توازنات حدود تحقيق السيادة العراقية.

لقد كنت اؤمن في شهادتي للتاريخ، ان العراق دولة تامة السيادة، تامة الاستقلال، مهما كان حجم القوات الاجنبية المحتلة على ارضه، واذا كان للسيادة اربعة أنواع، هي: سيادة مطلقة تامة كاملة، وسيادة بحكم الواقع والقانون والدستور، وسيادة داخليّة على حدود الدولة، وسيادة خارجيّة في حرية العمل السياسي الخارجي في منظومة العلاقات الدولية.

فانني في برلمان 2006 والسنوات الثلاث التي تلتها في رئاستي له لغاية 2009م حاولت ان اجعل السيادة العراقية معيارا، للعمل البرلماني، وسط فوضى مثلث الارهاب والطائفية والفساد يومذاك، وتدخلات الامريكان المحتلين في كل شئ، فالعراق وفق ما اعتقده هو العراق، ذلك البلد تام السيادة في مبناه ومعناه، وفي ذاته وصفاته.

السيادة العراقية والحفاظ عليها، كانت امانة تحملت يمين القسم على المحافظة عليها، وهو قسم عظيم، على من يحب العراق حرا محررا، واحدا موحدا، مستقلا منفتحا، لا يحكمه الا ابناؤه.

درس البرلمان الذي قدته كان:

لا سيادة لنا الا بالحفاظ على السيادة العراقية تشريعا وتنفيذا وتنظيرا وتطبيقا باستراتيجيات وافكار ورؤى وعمل، يحددون جميعا السيادة العراقية، للعراقيين في ارض العراق.

22 آب 2020

ورقة الدكتور اياد السامرائي

رئيس مجلس النواب

الدورة الاولى 2009–2010

المحور الأول: هل أن طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلباً أو إيجاباً على السيادة؟

الجواب

ترتبط السيادة الوطنية الى حدٍ بعيد بمدى تماسك، المجتمع وقوة شعوره بالهوية الوطنية الواحدة، والاجتماع على توجهات متقاربة. عندما لا يتحقق ذلك وينقسم المجتمع الى مكونات عرقية أو طائفية ولا تستشعر تلك المكونات بوجود معادلة عادلة مقنعة للتعايش والتوافق الوطني فإن الصراع بأشكاله المتعددة يصبح هو السمة الغالبة في العلاقات الداخلية، وتتقوقع القوى السياسية في اطار الانتماء الاصغر على مكون واحد دون غيره، ويكون التنافس السياسي تعبيراً سلمياً عن الصراع على الحقوق بين المكونات، وقد يتصاعد الامر الى ما هو أسوأ ولا يعود لبرامج الاحزاب أي معنى، فالبرامج ليست جوهر التنافس.

ومن أجل مزيد من التأثير تسعى القوى السياسية الى زيادة التوتر بين المكونات، سواء بالسلوك أو الخطاب السياسي بوصفه وسيلة لزيادة مساحة تأثيرها في مكونها أو تأثيرها على الاخرين.

وحيث إن الصراع الداخلي غير قادر على الحسم تتوجه أنظار القوى

السياسية الى القوى الخارجية، طالبةً الدعم المعنوي والسياسي أو المادي احياناً اخرى. وكل ذلك يتم على حساب السيادة الوطنية. وهذا ما حصل في العراق بعد عام 2003 حيث وجدنا أثراً كبيراً للتدخلات الخارجية في صياغة العلاقات الداخلية، سواء في بناء التحالفات أم تشكيل الحكومات أم دعم فصائل مسلحة.

كان مشروع كتابة الدستور عام 2005 فرصة لوضع أسس النظام السياسي في العراق، استناداً الى قاعدة اعتمدتها القوى السياسية، وهي الديمقراطية التوافقية بين مكونات الشعب العراقي. بعض هذا التوافق تم تثبيته دستورياً وبعضه الآخر كان عرفاً محترماً، كان التوافق بين المكونات بديلاً عن الهوية الوطنية الواحدة، أو تم عدّه تعبيراً عن الهوية الوطنية الجديدة للعراق، ولكن أيضاً من كتب الدستور كان حريصاً على تجنب الاشارة بعبارات صريحة حول المكونات وحقوقها، واستعاض عن ذلك بدور قادم للبرلمان في تثبيت هذه الحقوق. ولم يحصل الأمر كما أراده من كتب الدستور.

ماهي مؤاخذاتنا على النظام السياسي؟

1 - لم تستكمل التشريعات التي نص عليها الدستور.

2 - لم تراجع القوانين القديمة المتشابكة لتتلاءم مع الدستور.

3 - لم تشرع القوانين التي تحقق الالتزام بالدستور تحت طائلة اجراءات رادعة.

4 - لم تستكمل المؤسسات الدستورية التي نص عليها الدستور، لكي يتكامل النظام السياسي (مجلس الاتحاد، والمحكمة الاتحادية) مثلاً.

5 - لم يجر الالتزام بكافة بنود الدستور التي تنص على التوزيع العادل للسلطة.

6 - عطلت عملياً الفقرات المتعلقة بتشكيل الأقاليم.

7 - أصبحنا أمام دولة غير متجانسة في نمط إدارتها.

8 - توسع صلاحيات أطراف في السلطة التنفيذية بما لا يتلاءم مع الدستور.

في ظل نظام سياسي غير متجانس، تمت ممارسة الحكم بِسم المكونات لا بِسم العراق كله، ولم يظهر أي كيان سياسي يعبر عن كافة العراقيين، ثم ساء الأمر لكي تتكون أحزاب تمثل محافظات دون غيرها. من هذه الثغرة كان التدخل الخارجي الذي ازداد تأثيره وارتبط مصير بعض القوى السياسية المحلية بمدى رعاية القوى الخارجية لها. وكل ذلك كان على حساب السيادة الوطنية.

لو راجعنا مسيرة دول أخرى لوجدنا أن بعضها تجاوزت مثل هذه الأزمة من خلال تشكيل أحزاب عبرت عن مجموع توجهات الشعب على سبيل المثال.. حزب المؤتمر الذي أسسه غاندي ونهرو في الهند، والحزب الوطني في ماليزيا، الذي تزعمه مهاتير محمد لسنوات عدة. وجبهة التحرير الوطني في الجزائر. والدول التي فشلت في بناء أحزاب تتجاوز المكونات نحو الهوية الوطنية الواحدة كان مصيرها بعد سنوات من الصراعات الداخلية التفكك.

عندما تأسست الدولة العراقية كان خيارها بناء هوية وطنية مشتركة، فتأسست أحزابها جامعة لكل المكونات، رغم أنها كانت أحزاباً هزيلة. إلا أن ظهور الأحزاب الاديولوجية الشمولية مزق نسيج المجتمع العراقي، وقاده بعد ذلك نحو الاصطفافات القومية والطائفية.

المحور الثاني: وعي وادارة العوامل الاقليمية والدولية في تحقيق السيادة أو انتهاكها؟

الجواب

ان الانقسام الذي شهده المجتمع، وتكوين الأحزاب السياسية القائم على هذا الانقسام ولد الحالة التالية..

1 - احزاب شيعية تعاطفت ايران معها ورعتها امتداداً لرعاية سابقة خلال فترة معارضة النظام البعثي، وتفاوتت هذه الأحزاب بدرجة الولاء لايران.

2 - احزاب سنية توجهت نحو الدول العربية وتركيا وتفاوتت في درجة التبعية والولاء.

3 - احزاب علمانية جمعت عرباً شيعة وسنة وجدت رعايتها من دول ساهمت في تشكيلها ابتداءً وانتقلت الرعاية من دولة لأخرى لتعدد الدول الراعية لهذا التوجه. ولكنها لم تستطع النمو ولا الصمود فتراجعت لصالح قوى اخر ولم تستطع ترسيخ معنى الهوية الوطنية الواحدة.

4 - احزاب قومية كردية تشكلت علاقاتها مع الدول الاقليمية والدولية منذ سنوات طويلة وبينها قدر كبير من التفاهم.

5 - احزاب تمثل الأقليات لا تتمتع بوزن كبير إلا محلياً.

الدول المحيطة بالعراق لها توجهات متعارضة ومصالح متعددة متقاطعة. وبحثت هذه الدول عن أنصار لها داخل منظومة الأحزاب السياسية والقوى المجتمعية وانعكس ذلك بقرارات بالغة الأهمية من ذلك : .

1 - تشكيل القوات المسلحة العراقية تعرض لتأثيرات عدة غربية وإيرانية.

2 - الحشد الشعبي تشكلت نواته قبل سيطرة داعش بسنوات.

3 - ميناء الفاو الكبير رغم أهميته تعطل بسبب إرادات اقليمية.

4 - قنوات التلفزة الممولة من جهات خارجية والموجهة للجمهور العراقي والتناقض الكبير في خطابها.

5 - رعاية تركيا لحرس نينوى وتمويلها له.

6 - تدمير الصناعة والزراعة العراقية لها أبعادها الخارجية.

7 - الدور المتزايد للولايات المتحدة في تكوين الرأي العام.

الخلاصة:

إن القوى الدولية والاقليمية كانت في غالبها واعية لما تريده وتصرفت بمقتضى هذا الوعي، وتجاوبت العديد من القوى العراقية لذلك ولأنه ليست هناك قوة وحيدة منفردة، فقد شاع الاضطراب نتيجة تصارع هذه القوى في الساحة العراقية.

المحور الثالث: هل أن معيار المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة؟

الجواب

هناك اختلاف في مفهوم المصالح الوطنية لدى القوى السياسة الفاعلة. فهناك من ينظر إليها بوصفها المصالح الاقتصادية. وهناك من ينظر إليها بحسبان العوامل الثقافية والفكرية. وهناك من ينظر الى المصالح الوطنية بحدود علاقتها بالمكون والقومية التي ينتمي إليها.

من الناحية النظرية يمكن اعتبار تحقيق المصالح الوطنية هو الأساس في تحديد درجة السيادة

ومفهوم السيادة التي نريد الوصول إليها. ولكن كيف يمكن تحديد وتوصيف المصالح الوطنية مالم يتم حسم رؤية عامة للعراق ونظامه وطبيعة العقد الاجتماعي الذي يعتمده، والعلاقات بين مكوناته، وطبيعة هويته الوطنية وطبيعة امتداداته الجغرافية والقومية.

لذلك أرى ان تحقيق المصالح الوطنية هي نتيجة لتحقيق السيادة القائمة على الهوية الوطنية الواحدة أو المتجانسة وليس العكس.

المحور الرابع: برأيكم هل أن التوازن في تحقيق المصالح الاقليمية والدولية يضمن السيادة؟

الجواب

التوازن في العلاقات وتحقيق المصالح الاقليمية والدولية ليس كافياً بحد ذاته، وهو نتيجة لوجود السيادة أكثر من كونه سبباً في تحقيقها.

هناك عوامل عدة لابد أن تسبق ذلك نذكر بعضاً منها..

1 - إيمان القوى السياسية جميعها بضرورة تحقيق السيادة وعدم التهاون فيها ومحاسبة من يخدشها وعزله.

2 - وجود تلاحم شعبي يجعل القوى السياسية بمعزل عن الحاجة الى سند خارجي، وتقبل مبدأ الشراكة بمقتضى درجة التأييد الشعبي التي تحظى به كل قوة.

3 - تمتع البلد بقوة أمنية معتبرة ذات ولاء مطلق للدولة حصراً، مما يولد رادعاً لمن يفكر بالتحرش بالدولة.

4 - استقلال اقتصادي واكتفاء واعتماد على النفس يعطيها الحرية في اختيار من تتعامل معه اقتصادياً.

لا يمكن للتوازن في العلاقات الخارجية والتوازن في المصالح الاقليمية والدولية وحدها أن توفر هذه الشروط، بل ربما يصعب جدا تحقيق التوازن.

يجب أن تحرص الدولة على بناء علاقات متوازنة مع القوى الأقليمية والدولية على وفق معايير الشرعية الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وان تلتزم الدولة باخلاص لهذا التوجه.

كما يجب على الدولة أن تنجح في فرض احترامها على الآخرين من خلال التأييد الشعبي الذي تتمتع به ومن شعور الآخرين بالحاجة إليها بالمقدار الذي حددته الدولة.

كل من حكم العراق بعد عام 2003 كان يتكلم عن علاقات متوازنة ومصالح مشتركة. لكن هذا لم يمنع حتى الدول الصغيرة من أن تنتهك السيادة العراقية وتتدخل في شؤونه بشكل من الأشكال. ووجدت مع الأسف بيئة داخلية تتقبل ذلك التدخل.

تابعنا كثيرا من زيارات المسؤولين العراقيين لدول أخرى وطبيعة ما كان يجري فيها من حوارات بين المسؤولين العراقيين ونظرائهم في الدول التي يزورونها. كل الحوارات كانت تدور حول الشأن العراقي الداخلي ولا يجرؤ أي مسؤول عراقي على تناول شأناً داخلياً يتعلق بتلك الدول. أليست هذه مفارقة تثير الأهتمام ؟؟

المحور الخامس: كيف تعاملت حكومتكم مع قضية السيادة؟

الجواب

هذا السؤال يتوجه بشكل رئيس الى رؤساء الوزراء الذين تعاقبوا على وزارات العراق بعد عام 2003، ولكن بقدر ما يتعلق بي رئيساً لمجلس النواب لعام واحد 2009-2010 اثبت منهجي الذي اعتمدته سواء ما تحقق منه أو ما لم يتحقق..

1 - الحرص على احترام الدستور والالتزام به بشكل كامل، رغم المضايقات التي تعرضت لها بسبب ذلك.

2 - الحرص على أن يؤدي البرلمان دوره كسلطة رقابية وتشريعية، وقد عرضني هذا الالتزام الى توتر في العلاقة لمرحلة مؤقتة مع رئيس الوزراء في ذلك الحين.

3 - حرصت على معالجة الملفات المعلقة الواردة في الدستور وعلى رأسها الفقرات المتعلقة بادارة ملف النفط والغاز والكهرباء، ولكن أجواء العلاقة بين الاقليم والحكومة الاتحادية لم تساعد على اقرار قانون النفط والغاز لعدم اطمئنان الاقليم الى القانون.

4 - حرصت على تحقيق فقرات الدستور المتعلقة بحقوق الأنسان، ولكن وبسبب العمليات الارهابية فقد كان هناك تجاوز كثير على هذا الملف. ولم تكن وزيرة حقوق الأنسان متجاوبة، ولجنة حقوق الانسان النيابية ضعيفة بعد اغتيال رئيسها.

5 - حرصت على بناء علاقات متوازنة مع الدول التي رغبت في ذلك، فكانت لي زيارات لكل من الكويت وايران ومصر والأردن وتركيا وفرنسا، تفاوتت في نتائجها ودرجة الايجابية التي تعاملت هذه الدول معنا. ومن الواضح أنه كان لكل دولة اجندة خاصة في التعامل مع العراق.

كما نلمس أنه لم يكن هناك تنسيق بين الرئاسات الثلاث في هذه الزيارات، وقد تكون تلك الدول انتبهت الى التباين في الطرح الذي عبر عن حقيقة التوجهات المتعارضة.

12 أيلول 2020

ورقة الأستاذ أسامة النجيفي

رئيس مجلس النواب

الدورة الثانية 2011–2014

نظرة سريعة إلى واقع مجلس النواب
2011 ـ 2014

دأب مجلس النواب العراقي منذ انطلاقة دورته التشريعية للدورة (2011 - 2014) على تبني جميع مطالب الشعب والدفاع عن حقوقه الدستورية والطبيعية والوقوف بوجه أية محاولة تحاول تجاهل صوت الشعب، ولم يأت ذلك الا من خلال ادراكه لمسؤولياته التي شرفه الشعب بحملها.

وقد واظب على تشخيص مكامن الخلل، سواء في العملية السياسية، أم في الأداء التنفيذي، وشرع القوانين المناسبة لتجاوزها على الرغم من الصعوبات، وقد آثر المجلس على ان تكون الأقنية الدستورية هي السبيل الانجح لتلبية صوت الشعب، إيمانا منه بأن تلك الأقنية هي الكفيلة بوأد أية نتوءات دكتاتورية فردية أو جماعية، وبذل جهدا محمودا في تجسير العلاقات بين الكتل مع بعضها، وبين الشعب والسلطتين التشريعية والتنفيذية.

ومما لاشك فيه ان مجلس النواب قد أنجز الكثير من القوانين، وأخفق في إنجاز البعض الآخر، لكن حجم ما تحقق يشعرنا بالغبطة في ظل التجربة النيابية الوليدة، غبطة أساسها أن متراكم الخبرة الضئيل في العمل النيابي لدى الكثير من الزملاء قد مكننا من انجاز مالم تنجزه مجالس نيابية عريقة في المنطقة على أقل تحديد، وهذا مدعاة لسعادة باعثها ان نمو التجربة النيابية في

العراق وتطورها مستقبلا سيمكننا من حرق مراحل زمنية كبيرة، ورغم هذا فإن القاء نظرة على أهم إفرازات التجربة السابقة سيكون مهما لتوقي عثراتها والتماس بديلها الأفضل.

افرازات وتحديات :

ويقف في مقدمة هذه الافرازات، تجريد مجلس النواب من مهمته الدستورية التي حدد الدستور العراقي مدياتها في تشريع القوانين التي تخدم الشعب وتطور أداء الدولة، حيث تم تفسير الدستور تفسيرا قسريا تلبية لأهواء البعض الذين يحلمون بجعل الدستور موافقاً لغاياتهم في كل مرحلة وتلبية لأهوائهم في جعل مجلس النواب فلكا صغيرا يخدم الحكومة ويغض الطرف عن مطالبات الشعب وحاجاته، ويكتفي بأن يكون مشرعا لحاجات الحكومة، الأمر الذي كبل مجلس النواب وجعله أسير رغبات الحكومة رغم شططها عن تطلعات الشعب ومطالبه وحقوقه.

لقد كان هدف تحويل مجلس النواب من مجلس يمثل الشعب الى مجلس تابع للحكومة أهم العثرات المعادية لأي انجاز يطمح مجلس النواب في تحقيقه لصالح الشعب، وهو هدف تفانت الحكومة في تحقيقه ونابزت لأجله المجلس في كل شيء، وعدته خصما وليس شريكا.

ومن هذا يجب ان يفهم الشعب أن الحكومة كانت السبب الأساسي والجوهري في افقاد مجلس النواب وظيفته الأساسية، وفي تجاوزها على النص الدستوري الذي أجاز للبرلمان حق مساءلة ومحاسبة المسؤولين في كل مستوياتهم.

لقد منعت الحكومة بعض مسؤوليها من الحضور امام المجلس، وكأن الموظف الحكومي مهما كانت مرتبته أعلى شأنا من ممثلي الشعب.

ومن الثابت في يقيننا أن سلوكا مثل هذا يوقع العراق والتجربة

الديمقراطية الوليدة في وهاد عميقة، لاسبيل لتجاوز آثارها بسهولة، وسيعرض كل ما تحقق الى نكسات كبيرة.

لقد ادينا ما توجب علينا وفقا لمسؤولياتنا الدستورية، واجتهدنا في الحفاظ على استقلالية البرلمان ما استطعنا الى ذلك سبيلا، وحسبنا اننا كنا أوفياء أمام الله وامام ضمائرنا للقسم الذي أديناه.

الوحدة الوطنية :

إن السنوات الأربع تلك، بكل ما فيها من شؤون وشجون، وتضحيات وآلام، وتحديات صعبة ومواجهات محتدمة، وبكل ما فيها من ضياعات في الثروات والزمن، ومن هدر لفرص البناء والاعمار والتقدم، تدعونا الى مزيد من التأمل، تأمل ما مضى، وتأمل ما قد يأتي، دون ان ندخل في متاهات الوقائع اليومية، وهي محيط هائل يصعب حصره في كل ما مر، أن نخلص الى أن حكومة المالكي قد فشلت فشلا مبرما في تحقيق الوحدة الوطنية، ووفقا لذلك فإنها اخفقت في انجاز أي نوع من أنواع الديمقراطية الرصينة، بل انها عارضت الركائز التي اجتهد البعض في وضعها لبناء ديمقراطي ناشئ الى الاهتداء، وذهاب البلد الى تخوم الدكتاتورية.

ويمكننا حصر عناصر هذا الفشل وإيضاح بعض التأملات والظواهر في ما يلي:

أولا - الشراكة الوطنية :

لقد ارتضينا في ما مضى بمبدأ الشراكة الوطنية لأهداف جليلة وسامية، منها الحفاظ على العراق وطنا وشعبا من رياح سموم الفرقة والتمزق التي تتحكم بهبوبها أطراف أقليمية ودولية عبر من يمثلونها في العملية السياسية، ومن أجل بناء دولة التداول السلمي الديمقراطي للسلطة، ولاستثمار ثروات

العراق البشرية والطبيعية، لبناء دولة مدنية متقدمة، ولم يدر بخلدنا أبدا أن من تشدقوا بالشراكة الوطنية، بعد ان سرقوا فوز نتائج الانتخابات الماضية سيحولون الشراكة الى منهج للتغييب والأقصاء والتهميش، وانتهاك للدستور.

ولم يحصد شعبنا من مركب الشراكة الوطنية غير قعقعة السلاح ولغة الدم وثقافة الانتقام والشحن الطائفي، والانسان المهجر والمشرد، بفعل الارهاب والميليشيات وعربدات الفساد والمفسدين.

وكانت من علامات حكومة الشراكة الوطنية هذه، أن استفرد رئيسها بالقرار وركب رأسه، فكان الصانع الأول للازمات، التي ما إن تنفرج إحداها حتى يهرع الى صنع أزمة جديدة، ففي دوامة الأزمات وحدها يجد نفسه بعيدا عن المساءلة، ولعل رفضه المستمر، لأن يمثل بين ايدي ممثلي الشعب واحدٌ من اهم انتهاكاته للدستور.

فقد تناسى انه موظف عند الشعب وليس حاكما عليه، فأبى أن يحضر أمام مجلس النواب لمساءلته عن الخروقات الأمنية والصفقات الفاسدة، لأنه يدرك جيدا أن مساءلته العلنية امام الشعب ستكشف خفايا مرعبة وأسرارا مخيفة، تزيح اللثام عن وجه مسؤولين مارسوا الفساد نهارا جهارا.

ومن هذه الخفايا المرعبة، اضافة لانتهاك الدستور، الضحايا التي خلفها لجوء بعض من القوات الأمنية إلى استخدام مختلف صنوف الاسلحة في معالجة الاعتصامات التي شهدتها بلادنا لمواطنين اعلنوا بروح ديمقراطية سلمية رفضهم التهميش والتمييز والبطالة وانتهاك الحريات وحقوق الانسان والتجاوز على حرمات البيوت والمساكن واعتقال الابرياء دون ذنب اقترفوه، وتعذيب المعتقلين بأساليب وحشية.

إن حكومة المالكي قدمت خدمة مثالية للجماعات الارهابية، لم تحلم بها أبدا، كي تعود من جديد وتجد لها حواضن في بعض المدن، بعد أن غدر بمن طردوها ونكث عهده لهم.

وبدل ان يحتكم للدستور في فض الاعتصامات السلمية، استخدم القوة المفرطة في قصف المدن على ساكنيها حتى تحولت بعض المدن الى أثر بعد عين.

ثانيا - القوات المسلحة:

إن الدستور الناجز قد أكد على ان القوات المسلحة لا تكون أداة لقمع الشعب، ولا تتدخل في الشؤون السياسية، ولا دور لها في تداول السلطة. ان مبدأ تسخير الأجهزة الأمنية والجيش في مهام قمع الشعب، لا في خدمته وحمايته، هو مظهر من تمظهر عسكرة المجتمع، فقد عمدت حكومة المالكي إلى الخصخصة السياسية والايدلوجية للجيش والقوات الامنية وقصرها على جهات بعينها، والغاء وطنيتها من خلال تمثيلها لكل ابناء الشعب بشكل متوازن، مع استخدام القوة العسكرية في الحياة السياسية لترويع المعارضين من السياسيين.

ثالثا - القضاء :

إن القضاء ساحة للعدل واحقاق الحق، يخضع خلاله الحاكم والمحكوم، على حد سواء، بعيدا عن نوع القرار السياسي وحجم السياسيين، وان قيمة العدل والحرية تتأثران سلبا وايجابا بمقدار الاستقلالية التي يتمتع بها القضاء.

وقد حدثت التباسات عديدة في المشغل القضائي العراقي، وانعكست سلبا على الاداء العام للدولة، وكاد أن ينجم عنها انهيار العملية السياسية. ففي الشأن التشريعي اجترحت المحكمة الاتحادية تفسيرا لمفهوم الكتلة الأكبر التي تشكل الحكومة عام 2010، والذي ناقض جوهر الدستور العراقي ومظهره لأنها سوغت فوز الخاسرين وخسارة الفائزين، وكان هذا الاجراء تجاوزا صريحا على مبدأ التداول السلمي للسلطة.

نجح الرئيس المالكي في استغلال القضاء وذلك من خلال سجن خصومه السياسيين وتكميم افواه المعارضين واضعاف قدرتهم على كبح سلطته من خلال البرلمان، متجاوزا بذلك استقلالية القضاء.

رابعا - العصبوية والطائفية :

استمرار المالكي بتغذية حالات التعبئة النفسية والاخفاقات العصبوية في المجتمع وفشله في تفريغ الشحنات العصبية والطائفية، بل واستخدامها الخفي لعناصر التأليب والتحريض واخفاقه وحكومته في بث الشعور بالاطمئنان والثقة على نحو ينهي معه الخوف من الآخر ليتولد فيه الشعور بأن الدولة هي دولة الجميع، والوطن كيان مشترك.

خامسا - دويلة الظل (الدولة الموازية) :

تعمد المالكي على توسيع صلاحيات مكتبه والشبكات المرتبطة به شخصيا، وبالتالي خلق نوعا من دويلة الظل داخل الحكومة، مع منح المزيد من النفوذ للجان المستقلة مثل لجنة اجتثاث البعث ولجنة الاتصالات وشبكة الاعلام والبنك المركزي وهيئة النزاهة، وربط هذه اللجان بمجلس الوزراء، خلافا للنص الدستوري القاضي باستقلاليتها، وقد أهمل استراتيجية التوافق لصالح تركيز السلطة في أيدي حلفائه، والعودة الى الحزب الواحد والزعيم الأوحد والحاشية الواحدة، بعد اقصاء أهل الكفاءة في سلطتي الاستشارة والقرار.

مع تنامي استخدام موارد الدولة لتحقيق مكاسب سياسية، تجذرت الزبائنية مجددا في تشكيل علاقة الدولة عبر ادارة ثروات النفط الهائلة بشكل سيء وحمايتها من قبل الكتل الحاكمة، على نحو أصاب الاداء الحكومي بالشلل نتيجة انتشار بؤرة الفساد في الدولة.

سادسا - احتلال الموصل :

ما زال اقتحام الموصل من قبل الجماعات المسلحة يثير مئات الأسئلة حول الكيفية التي تمكن فيها مئات من المسلحين من اقتحام مدينة يربو عدد القوات المسلحة فيها على الخمسة والسبعين الف جندي وشرطي.

من المؤكد ان وقوع ما حدث في الموصل ناجم عن تخطيط مركب أسهمت فيه أطراف خارجية ومحلية متعددة ومختلفة الاهداف، لكن من المؤكد ايضا ان تفادي ما حصل كان ممكنا، لو ان المالكي مارس مسؤوليته العسكرية على نحو أكثر جدية، ولو احسن اختيار قياداته العسكرية بعد أن دأب بعض منهم على خيانة شرفها العسكري من خلال ظاهرة (الجنود الفضائيين) ولجوء البعض الآخر من هذه القيادات بتحريض من بغداد الى اعتبار نفسها سلطة فوق السلطة الشرعية المنتخبة من قبل أهل الموصل ورفض التعاون معها، بل والايعاز في مناصبتها العداء، مما أفقد البوصلة اتجاهها الصحيح، لاسيما بعد ان أسهمت الحكومة في توفير حاضنات مثالية لتغلغل الارهاب من خلال تأجيجها للنعرات الطائفية واعتمادها الاسلوب الاستحواذي على صناعة القرار الوطني وتهميش وتغييب المواطنين ومصادرة حقوقهم الوطنية.

سابعا - السيادة الداخلية والسيادة الخارجية:

سلطة المالكي لم تحتكم لسيادة داخلية سليمة، لأنها لم توفر الأمن والأمان والسلم الأهلي في ظل خطابات التحريض والكراهية، ولا قيمة لسيادة وطنية في دولة مفككة داخليا وعاجزة عن تلبية التزاماتها الاساسية أزاء مواطنيها.

أفضى سقوط السيادة الداخلية عند احتلال داعش ثلث أراضينا إلى أن تبحث حكومة المالكي عن اطراف خارجية للمساعدة في تحرير هذه

الأراضي، ما انتهك السيادة الخارجية هذه المرة بآليات وأشكال اخرى نجم عنها تفشي المجموعات المسلحة وتضخم الكيانات فوق الدولة. وقد اصبحت هذه المجموعات اقوى من الدولة بعد تصاعدها لدرجة تفتك بالدولة التي اصبحت تواجه صعوبات في القيام بمهامها الأساسية وتأمين حدودها. ومما زاد من تعقيد الأوضاع ارتباط غالبية تلك الفصائل والجماعات بعلاقات خارجية، بحيث أصبح بعضها مجرد أدوات في يد بعض الأطراف من خلف الحدود التي تقوم بتوظيفها ودعمها وفقا لأجندة مصالحها، هذه الفصائل في الغالب الأعم مرتبطة ايديولوجيا مع تلك الدولة بدوافع دينية ومذهبية ما انتهك السيادة الخارجية والداخلية معا.

ثامنا – رسم العلاقات الخارجية وافتقاد العراق حضوره الدولي وتأثيره:

تنشط الدبلوماسية البرلمانية في الاطار الدولي لتحقيق أهداف محددة، بما يعود بالمصلحة والمنفعة للدولة. وهي نمط الدبلوماسية التي تمارسها البرلمانات المختلفة ضمن اطار الدولة وخارج نطاق الحكومة، وتتفاعل من خلالها مع مختلف القضايا الدولية، والتي تؤثر بدورها على الصعد الوطنية. وبموازاة ذلك قام مجلس النواب العراقي بطرح مبادرة رباعية تنطلق بين الدول (ايران، تركيا، السعودية، العراق) تهدف الى تحقيق شراكة أكثر وثاقة وصياغة استراتيجية مشتركة حيال المنطقة من خلال تحديد التحديات الخارجية والتهديدات الداخلية المشتركة ومعالجة الأزمات، مع بناء الشراكة الوجدانية والروحية القائمة على وحدة التاريخ والدين والمصير المشترك.

قدمنا هذه المبادرة الى رئاسة الوزراء لبيان رأيها، الا أننا واجهنا الرد السلبي من الرئيس المالكي معللا ذلك بقوله : " إننا نرى أن رسم سياسات البلد الخارجية هي من صلاحية السلطة التنفيذية.. ".

وما لاشك فيه أنه لا تعارض بين عمل الدبلوماسية البرلمانية

والدبلوماسية الرسمية للدولة، ويعتبر عمل الدبلوماسية البرلمانية نشاطا معززا ومكملا للدبلوماسية الرسمية، كما أن المرونة وهامش الحرية التي تتمتع بها الدبلوماسية البرلمانية، بعكس الدبلوماسية الرسمية تتيح لها القدرة على التفاوض والحوار والتأثير وخلق رأي عام أكبر من قدرة الدبلوماسية الرسمية التي تأخذ في الاعتبار العديد من الأمور التي قد تقيد حركتها منها الاعتبارات السيادية والاقتصادية والجغرافية، بالإضافة الى قيود التوازنات الدولية (القوة والمصالح)، كما تتمتع الدبلوماسية البرلمانية بخصيصة قدرتها على تقريب وجهات النظر ورسم صورة ايجابية كونها رائدا وداعما وامتدادا للسياسة الخارجية للدولة، لذا فإن الرد السلبي لمكتب المالكي ما هو الا محاولة خرقاء لمصادرة حق الاخرين والعمل على تمزيق عرى الانسجام والتفاهم بين السلطات وفرض الرأي حتى وان كان خاطئا.

تاسعا - الحقوق والحريات:

تعتبر الحريات العامة من اهم منجزات التحول الديمقراطي في العراق الجديد، اذ تضمن دستوره اكثر من (10) مواد ومن أهمها تلك المتعلقة بحقوق الانسان التي يتمتع بها كل كائن بشري ويحميها، واستنادا لمعاييرها نجد أن حالة حقوق الانسان في العراق وفي ظل عهد المالكي قد تعرضت لانتهاكات جسيمة، من خلال الاستخدام المفرط للعنف ضد الأشخاص والممتلكات وعمليات الاعتقال العشوائية وإساءة معاملتهم والقصور في الاجراءات القضائية واستهداف المواطنين الابرياء بكل شرائحهم، بناء على معلومات كيدية، وما سمي بالمخبر السري، ومعلومات ظنية غير أكيدة.

إن حقوق الانسان لن تتحقق في ظل دوامات بعض مسارات العملية السياسية، ولن يكون هذا الحق صحيحا وسليما ان لم يكن في بيئة صحيحة وسليمة.

لقد أضحى جليا أن مقدار رقي الأمم وتقدمها هو بمقدار تركيزها واحترامها لحقوق الانسان وان ضياع هذه الحقوق نسف للديمقراطية.

عاشرا - التدخلات الخارجية وخرق السيادة الخارجية :

منذ تغيير النظام في العراق عام 2003، طورت ايران علاقات سياسية وأمنية واقتصادية اكثر فعالية مما فعلت الولايات المتحدة الامريكية، فقد لجأ الايرانيون الى حلفائهم في العراق من أجل تطبيق سياساتهم وتنفيذ مصالحهم، ليس فقط بهدف السيطرة على عملية صنع القرار ورسم السياسات، بل أيضا لتقليص النفوذ الامريكي في العراق وإنهاء وجوده الأمني والعسكري. ولهذه الغاية أقامت ايران علاقات شخصية وثنائية مع معظم الجهات الفاعلة السياسية والامنية والاقتصادية في العراق، مستغلة في الوقت نفسه الانقسامات الداخلية في السياسة العراقية.

إن الدور الايراني قد فرض نفسه على الساحة العراقية، منذ اللحظات الأولى للاحتلال الأمريكي في عام 2003 من خلال :

التـأثير على القرار السياسي العراقي

ربط السياسة الخارجية العراقية بالسياسة الايرانية

رعاية العملية السياسية وفرض الطابع الأبوي عليها

توظيف العراق كورقة في ادارة سياساتها الاقليمية والدولية

اعتبار العراق جزءا من جيبولتكيته الشيعية

في المقابل لم ينطو المنهج الأمريكي على أي من هذه التكتيكات، ولذلك فاذا ما أضفنا غياب سياسة توجيهية واضحة في العراق، تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد خسرت الكثير من نفوذها في العراق مع مرور الوقت، وظل النفوذ الأقوى في العراق هو للقرار الايراني بسبب امتلاك ايران

للأدوات الداخلية التي تساعدها بالفعل المسلح، والتي نشطت بشكل فعال وواضح في عهد حكومتي المالكي، الذي ساعد على ربط السياسة الخارجية العراقية بالسياسة الايرانية، من خلال تدعيم المظاهرات الشيعية في البحرين، وكذلك دعم النظام السوري، اذ عملت حكومة المالكي على تطويع المقاتلين الشيعة من العراق وارسالهم الى سورية بدعوى الدفاع عن المقدسات، بالإضافة الى العمل على دفع العراق لاستعداء تركيا في فترات متباينة، وهي بذلك عزلت العراق عن محيطه العربي والاقليمي. أضف الى ذلك، بلغ تأثير النفوذ الايراني على الدور الخارجي العراقي، خصوصا تلك التي تتعلق بالسلوك التصويتي للعراق في اجتماعات مجلس الجامعة العربية وتحديدا في المسائل التي لها علاقة بإيران.

وختاما..

فلنغادر هذه الأوعية الصغيرة بإرادة واحدة وعزم واحد، ولتتوجه وجوهنا جميعا شطر العراق، وطننا الأسمى والأرفع والأعلى من كل العناوين الضيقة، ولنترك خلفنا كل خلافاتنا، ونشرع ببناء الحاضر والمستقبل، قلبا واحدا ويدا واحدة، ونقول إن السباحة في المياه العكرة لا تجدي نفعا، فالشعب العراقي الذي قدم قوافل من الشهداء وما زال يقدم على مذبح الحرية والديمقراطية والسلام لن يسمح لأي كان بالتلاعب بمكتسباته وانجازاته التاريخية.

فشكرا لكل من عاضدنا، وسامح الله كل من وقف بوجهنا ووجه الشعب، ونرجو أن يثوب الى رشده، فيعي أن الشعب هو غايتنا وليس الحراب أو الفئة أو العائلة أو المكون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ورقة الدكتور سليم الجبوري

رئيس مجلس النواب

الدورة الثالثة 2014–2018

عن سيادة الدولة والمصلحة الوطنية

كيما نصل إلى الملامح الحقيقية لهذه المصطلحات وتجلياتها في الحالة العراقية لابد لنا ان نتحصل على إجابات وافية عن جملة من التساؤلات الملحة والحاسمة والضرورية، وهنا سوف أقدم مجموعة من الإجابات التي تولدت لدي من خلال التجربة الحساسة والمهمة في الدورة الثالثة لمجلس النواب العراقي، ولكي نحقق سبرا دقيقا للحالة العراقية في تجربة الـ 17 عام لابد ان نمارس التفكيك الجريء للحالة والنقد الجذري والواضح لمجرياتها، ومن هنا فإني أقدم جملة من التساؤلات وإجابتها لكشف ملامح النجاح والفشل على نحو مهني حيادي حاسم، لذا سأقوم بطرح التساؤلات وتقديم الاجابات من وجهة نظري ومن خلال تجربتي التي منحتني الكثير من الاضواء لفهم ما جرى بشكل حقيقي.

التساؤل الاول : ماذا نعني بالمصلحة الوطنية؟

إن مفهوم المصلحة الوطنية الداخلية المحلية والخارجية يحتاج إلى تفصيل يتعلق بانعكاسات هذه المصالح على السيادة، خصوصا عندما تكون هذه المصالح شخصية أو حزبية وتمتد خارج الحدود، فلقد برزت الخلافات الداخلية على وجه جلي في ملفات جدلية وإشكالية عميقة كقانون النفط والغاز

والملفات العالقة منذ عقود مع الكورد وإشكالية الاستفتاء ما أدى الى انعكاس بشكل واضح على السيادة

مسألة ولاء الأحزاب وارتباط الشخصيات بالخارج وبناء علاقات مع أطراف خارجية على حساب مصلحة الوطن. أنتجت ظاهرة عدم وجود رؤية موحدة للأولويات الوطنية.

طبعا للنظام السياسي اثر سلبي في جعل مؤسسات الدولة متكاملة وليست متصارعة فهي تفتقد الى الرأس المسؤول عن تنفيذ البرامج ومحاسبة المقصر وإرغام الجميع لتنفيذ بأمره مشكلة قانون النفط والغاز على الرغم من أهميته الا انه لم يشهد عملية التشريع لتقاطع الأطراف المتصارعة

التساؤل الثاني : ما هو مفهوم السيادة الوطنية؟

في البدء لا بد من فهم مقومات السيادة ومعرفة السيادة المتكاملة وغير المتكاملة إذْ يمكن تمييز ذلك وفقا لطبيعة النظام السياسي ووفقا للمعطيات العديدة التي تنشأ على أثرها الدولة، فلقد تمحور ذلك بشكل واضح في ملف حمل السلاح خارج إطار الدولة ووجود المجاميع المسلحة التي لا تأتمر بأمر الدولة وامتداد السلاح إلى خارج العراق ضمن إطار محاور دول الجوار وطبيعة العلاقة واثر السيادة بهذا الخصوص، وقد تمظهر مفهوم السيادة على نحو متنوع ومتذبذب في الخلاف مع تركيا في قضية البككة وقضية المياه ومع إيران في الملاحة البحرية في الخليج العربي والآبار النفطية المشتركة مع دول الخليج السعودية وعن الاتفاقيات والمعاهدات مع امريكا والغرب كما هي اتفاقية الإطار الاستراتيجي والاتفاقيات العسكرية الخاصة بتدريب الجيش والبيشمرگة وغيرها.

ان ظاهرة الحشد شكلت نظرية جديدة من خلال مشاركة المجتمع لإسناد الدولة في مواجهة التحديات، ووضعت الجميع امام تحدٍّ معلوم حول ارتباطها

بإمرة المؤسسات الرسمية فضلا عن وجود أطراف لا تأتمر حتى بقرارات الحشد بعنوان فصائل مسلحة.

استخدام الاراضي العراقية كسبيل لخلق نزاعات مع دول اخرى. مثل البكاكا يؤشر عدم وجود حسم واضح من الحكومات المتعاقبة لحل المشكلة.

التساؤل الثالث : ما هو تأثير المصالح الوطنية على شكل السيادة؟

مفهوم المصلحة الوطنية هو إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية، وعمليات إدارة وتوجيه السياسة الخارجية عادة مايتم تبريرها في صيغ من تحقيق المصلحة الوطنية أو المحافظة عليها لأي بلد. وهذه تعتبر الحاصل النهائي للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والجغرافية والعسكرية والأيديولوجية والثقافية.

ان الاعتبارات السياسية تغطي المحاولات التي يقوم بها العراق لتحسين قوته أو نفوذه في الخارج ويكسب الأصدقاء والحلفاء والشركاء عن طريق التحالف معهم. وتشمل الاعتبارات الاقتصادية الدفع إلى الأمام بانتعاش البلد الاقتصادي باستخدام سياسات مصممة خصيصاً لتوسيع التجارة والاستثمارات الخارجية في نفس الوقت الذي تتم فيه المحافظة على قيمة عملة البلاد في مقابل العملات الأجنبية. أما البعد العسكري-الإستراتيجي، فيتضمن السياساتِ المصممةَ للدفاع عن حدود البلاد وكيانها وسيادتها ضد أي معتدٍ، أو هي الجهود الهادفة إلى تحقيق كافة أهداف السياسة الخارجية في الخارج. وتشمل الاعتبارات الأيديولوجية دعم سمعة النظام السياسي والاقتصادي وتقويته في الخارج، في الوقت الذي تشمل فيه الاعتبارات الثقافية-الاجتماعية المحافظة على القيم الأساسية للبلد وتقاليده وعاداته وأنماط المعيشة والحياة فيه. تطور مفهوم السيادة تاريخيا بتطور شكل الانظمة الحديثة والديمقراطيات الناشئة واخذ اشكالا وانماطا متعددة، فما كان شكلا من اشكال التدخل مثلا في

خمسينيات القرن الماضي، صار نوعا من انواع التواصل والتعاون في ظل العولمة وتغير قطبيات الصراع في العالم. ومن هنا فقد لعبت المصالح دورا مهما في تحديد نمط السيادة في العراق

التساؤل الرابع : من الذي يحقق المصالح الوطنية؟

التي على أثرها يتم تحقيق السيادة وفي أي حكومة نظرنا إلى المصالح الوطنية على أنها متحصلة، هل الحكومة بدرجة أو باخرى هي المعنية بتحقيق المصالح الوطنية فحسب أم القوى السياسية أم المجتمع مشاركين في هذا الجانب وغير ذلك؟ يعني الذي يحقق المصالح الوطنية جملة من العوامل بنسب معينة وتحقيق هذه المصالح مرتبط ارتباطا وثيقا بقوة الحكومة إذا كانت المصلحة الوطنية خاصة بين افراد الشعب نفسه وخارجية

أيضا الصراع بوجود أية مليشيات أقوى من الدولة يشمل عمل الحكومة فإذا كانت الحكومة ضعيفة لا تستطيع تحقيق المصالح الوطنية كيف يمكن تحقيقها وهي لا تتمتع بالسيادة؟

توجد مشكلتان أخريان من شأنهما تحديد من هو الذي يحدد المصلحة الوطنية. ربما من الممكن أن يقوم عامة المواطنين أو مجموعات أو أقليات متعددة أو المؤسسة العسكرية بتعريف المصلحة الوطنية بشكل مختلف عن النخبة السياسية الحاكمة والبيروقراطية التي تسير بها أمورها. مجموعات معينة كالمؤسسة العسكرية ربما تكون أكثر اهتماماً باتباع سياسات معينة من شأنها أن تعزز مواقفهم الخاصة عوضاً عن تحقيق الخير العام. الاتصالات والولاءات المتزايدة على مساحة حدود البلاد ونمو منظمات دولية بعينها هي بمثابة تطورات إضافية، تجعل من الصعب تحديد المصلحة الوطنية لبعض الأقطار. ومنذ نهاية الحرب الباردة تقريباً، وربما بعد ذلك بقليل أخذت بعض الدول في التقليل من أهمية أهداف السياسة الخارجية التقليدية التي كانت عادة

عنيفة في طبيعتها، وعوضاً عن ذلك تم إعطاء أهمية أكبر للرفاه الداخلي والقضايا الاقتصادية التي تهتم بتوزيع الثروة الوطنية والتشارك فيها وبالقضايا المشابهة لذلك على المستوى العالمي. ربما يرغب بلد ما في عزل نفسه عن شؤون العالم، أو في أن يصبح محايداً، والأكثر اعتياداً هو أن الدول تحاول الاحتفاظ بالوضع القائم، أو الإذعان للتغيرات الحاصلة، أو تسعى بنشاط عبر الوسائل السلمية أو العنفية لإحداث التغييرات.

التساؤل الخامس : ما هي معايير المصالح الوطنية؟

لابد من تحديد المصالح الوطنية حتى يعرف الشعب ويكون بذلك مساعدا للحكومة لأنَّ مفهوم السيادة الوطنية قد يكون واضحاً فقط للجميع هذا قد لا يكون صحيحا ولذلك خرق السيادة لابد أن يدركه المواطن بشكل كامل وبالنسبة للعراق اتخذ خرق السيادة من قبل الأحزاب أو جهات معينة حالة من تأجيج الشارع على الحكومة والشواهد كثيرة على ذلك ولا نريد أن ندخل بالتفاصيل لكن خروقات تركيا وإيران وكذلك الخروقات الداخلية عمقت حالة الانقسام الطائفي السني والشيعي والاثني وغير ذلك.

ان اختلال مراكز القوى بين فئات الشعب لتحقيق مصالح وطنية شاملة يضعف قوة الدولة، وهذا الذي يحصل بسبب اختلاف مراكز قوة الدولة متى ما تمكنت الحكومة من أن تكون هي مركز قوة الدولة تستطيع تحقيق المصالح الوطنية والتي ترسم بشكل سيادة، إذا ما الذي يحدد شكل السيادة الوطنية؟ هي مصالح الدولة وأساس تحقيقها يعتمد على قوة الدولة

التساؤل السادس: كيف نحقق السيادة؟

يتعلق موضوع تحقيق السيادة في الفعاليات التي يمكن استلهامها لتحقيق السيادة الوطنية من خلال مصالح وطنية كبرى وأبرزها تحقيق مصالحة مجتمعية

وكذلك مكافحة الفساد وكذلك إيجاد تشريعات تحقق نوعاً من الأنسجام المجتمعي وتجعل الخلافات قائمة على أساس أفكار ومصالح وليس قائما على أساس انقسام مجتمعي

التساؤل السابع : هل يكفي ان نحقق المصلحة الوطنية كي نحقق السيادة؟

أن عامل المصالح الوطنية لوحده ليس كفيلاً في تحقيق السيادة فهناك اركان اخرى يمكن الإرتكاز عليها مشروطة بتحقيق عوامل أخرى يمكن أن تكون مساندة أيضا

كالشعور بالثقة في موسسات الدولة والتصالح المجتمعي ووضوح الأهداف والتفاف الجميع خلف مصلحة واحدة شاملة ابرزها السيادة، اذ ان الثقة لاتاتي الا بتحقيق المصالح، ولعدم توافر كل ذلك فقد غاب القرار الواحد واصبح العراق ساحة لتحقيق مصالح الآخرين على حساب البلد بشكل غير مسبوق

التساؤل الثامن : ما هي أدوات تحقيق المصلحة الوطنية؟

تشمل الأدوات لتحقيق المصلحة الوطنية الجوانب السياسية والقانونية من خلال استخدام القنوات المعترف بها للمفاوضات كالوساطة والتحكيم. أما الأدوات الأخرى، فهي التفاوض حول معاهدة أو التحالف أو إعلان الحياد أو إرسال المذكرات إلى رئيس الدولة بخصوص سياسة بلاده أو استدعاء الدبلوماسيين العاملين لدى الدولة التي يوجد معها خلاف. ومن خلال استخدام سياسة عدم التدخل، قد تساعد القوى الخارجية على انتصار طرف دون آخر في حرب أهلية قائمة، في نفس الوقت الذي قد تؤدي فيه التنازلات إلى تقوية أطراف معتدية ضد أطراف أخرى، الإجراءات الاقتصادية- المالية تشمل فرض العقوبات الاقتصادية؛ فالولايات المتحدة استخدمت العديد من

العقوبات الاقتصادية على كل من العراق وإيران فيما عرف بعملية الاحتواء المزدوج لكلا البلدين أثناء حربهما ضد بعضها بعض. وأيضاً قد يتم استخدام أنواع من الدعاية السياسية والحرب الأيديولوجية ضد دول تُصنف بأنها أعداء أو غير صديقة، أو استخدام أنماط من التجسس أو التخريب، وقد يقوم بلد ما بتشجيع مجموعات من مواطني دولة أخرى على الاشتراك في حرب عصابات ضد نظام الحكم في بلادهم، أو أن تتدخل هي ذاتها عسكرياً.

التساؤل التاسع : كيف تعاطت الحكومات السابقة مع مفاهيم السيادة والمصلحة؟

بتقييم تجربة الحكومات السابقة في الحفاظ على مفهوم المصالح الوطنية العليا فضلا عن السيادة الوطنية يمكننا ان نفهم ما الذي تحقق وما الذي لم يتحقق.

والحقيقة ان الانجاز المتحقق لم يكن مقنعا إذْ لم تستطع الحكومات المتعاقبة ان توحد الشعب على هدف محدد وتركت نهايات سائبة في حل مشكلات متعددة، كما وتذبذبت العلاقة مع دول الجوار فضلا عن عدم وضوح العلاقة مع التحالف الدولي، اضافة الى تعدد مصادر القرار وتعدد حملة السلاح، فتولدت بيئة اجتماعية مهددة بسبب النزاعات الاثنية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

7 تشرين الأول 2020

الفصل الثالث

تعقيبات
سياسيين وأكاديميين وباحثين
حول أجوبة رؤساء الوزراء
في المحاور الخمسة

المحور الأول : هل ان طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلباً أو إيجاباً على السيادة؟

المحور الثاني : وعي وإدارة العوامل الإقليمية والدولية في تحقيق السيادة أو انتهاكها؟

المحور الثالث : هل ان معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة؟

المحور الرابع : هل التوازن في المصالح الإقليمية والدولية يضمن السيادة؟

المحور الخامس : كيف تعاطت حكومات ما بعد 2003 مع قضية السيادة؟

المحور الأول

الجزء الاول
هل ان طبيعة النظام السياسي الراهن
تؤثر سلباً أو إيجاباً على السيادة؟

المشاركون حسب الاحرف الابجدية

- **الأستاذ آريز عبد الله**
- **الأستاذ حسين درويش العادلي**
- **الدكتور خالد المعيني**
- **الأستاذ سالم مشكور**
- **الدكتور عبد الحسين شعبان**
- **الدكتور ماجد الفتلاوي**

(1)
السيادة وحقوق المكونات العراقية

الأستاذ آريز عبد الله*

بادئ ذي بدء، أتقدم اليكم بجزيل الشكر وفائق التقدير لإستضافتكم الكريمة، داعيا لكم جميعا بالسداد والتوفيق..

ان الموضوع مدار البحث والتحقيق الذي تم إختياره، هو موضوع مهم وحساس جدا. ولذلك أعتبره خطوة مهمة من الخطوط الجادة لجنابكم وتندرج في إطار تقدير الدور التاريخي البارز لمقام عائلتكم الكريمة وتضحياتها سواء في المجال العلمي، أو في ساحة عمل النضال الوطني، وخصوصا دور السيد محمد بحر العلوم الشخصية السياسية العلمية الرصينة وأحد أقطاب التغيير الديمقراطي في العراق الجديد.

لقد إطلعت على ردود ومداخلات كل من السادة الأفاضل: أياد علاوي، ابراهيم الجعفري، نوري المالكي، حيدر العبادي وعادل عبد المهدي حول السؤال المطروح (هل أن طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلبا أو إيجابا على السيادة)؟.

ومما لا شك فيه، أن هؤلاء السادة المحترمين، كان لهم دور مشرف ومؤثر في الأحداث العراقية حين كانوا من أقطاب قوى المعارضة العراقية، وناضلوا في سبيل التغيير الديمقراطي، وكافحوا ضد النظام الدكتاتوري الصدامي، تاركين بصماتهم الواضحة على عملية إعادة بناء العراق الديمقراطي

(*) قيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني.

وإستنهاضه بعد عملية التحرير عام 2003، وتبوأوا خلال السنوات الماضية العديد من المناصب الرفيعة في العراق الجديد، ولذلك فهم يمتلكون الخبرة السياسية والادارية سواء أثناء العمل المعارض، أو بعد تحرير العراق وبناء دولته الجديدة. وعليه فإن آرائهم ووجهات نظرهم بمجملها محل نظر وتقدير وإهتمام من قبلنا.

وبرغم إختلاف الرؤى والطروحات المقدمة من قبل هؤلاء السادة والتي لمسناها من خلال ردودهم، وعرضوا فيها آراءهم حول بعض المشاكل والعقبات التي تواجه الدولة، وقدم كل من طرفه تقييمه للموضوع، فإنني أؤيد بعض ما طرحوه من الأفكار، وأخالفهم في أخرى إذا سمحوا لي بذلك.

ان ما يلفت النظر بطروحات هؤلاء السادة المحترمين رغم إختلافها، هو إتفاقهم جميعا على أمر واحد، وهو، التنصل من العوامل المسببة للمشكلات العميقة والأزمات الطاحنة والمزمنة التي تواجه العراق، أو عدم تشخيص الاسباب الرئيسية، ناهيك عن التنصل من أية مسؤولية أو دور لهم في بقاء الوضع غير المستقر كما كان!

فحين نريد التحقق من أي أزمة أو ظاهرة سلبية، أو مشكلة سياسية أو إجتماعية، لا بد بنظري أن نعتمد منهجا علميا في البحث والتدقيق، خصوصا لتحديد العوامل الأساسية المسببة لظهور تلك الأزمات والمشاكل. ثم ندرس ونقيم نتائجها، لأننا من دون تأشير مكامن الخلل والأسباب الرئيسية المؤدية الى حدوث أية أزمة أو مشكلة، لن نستطيع أن نصل الى نتيجة مرضية، وهنا أريد أن أناقش هذا الموضوع وأحاول أن أجيب على السؤال المثار" هل أن طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلبا أو إيجابا على السيادة؟ " واحاول من خلال الرد أن أطرح وجهة نظري بهذا الشأن.

بحسب الدستور العراقي، فإن النظام السياسي يقوم على أساس أن (جمهورية العراق، دولة اتحاديةٌ واحدةٌ مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم

فيها جمهوري نيابيٌ (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق).

ومن الواضح أن هذا النموذج من النظام السياسي العصري يطبق في العديد من الدول وأثبت نجاحه، وأعتقد بأن هذا التعريف الدستوري لطبيعة النظام السياسي الراهن يتوافق تماما مع رغبة الشعب العراقي في التغيير الديمقراطي المنشود ومع طبيعة التكوين المجتمعي في العراق من حيث التباين الاجتماعي والتعددية القومية والطائفية والدينية. وبذلك فإنه أفضل وأنسب نظام سياسي لعراق مابعد الدكتاتورية. ومن هذا المنطلق فإنني أتفق تماما مع وصف الدكتور المالكي لطبيعة النظام السياسي الراهن وأؤكد، أنه من المفترض أن يكون لهذا النظام التأثير الايجابي من خلال استيعاب التعددية المجتمعية في هرم النظام السياسي وتمثيل المكونات في السلطة والحكم لدعم تلك السيادة. وهذا يعني بأن المشكلة ليست في النظام، بقدر ما هي في عدم الإلتزام بالقواعد والقوانين.

وحول العقبات التي تواجه سبل تطبيق الدستور ومحاولات تصحيح مسار النظام السياسي فإن الدكتور ابراهيم الجعفري كان صائبا حين قال " ان النظام الحالي ولأسباب تراكمات الماضي القمعي وتدني المستوى الثقافي لمفردات السيادة والحرية والديمقراطية والتعدد الديموغرافي للشعب ونزوع بعض المكونات الى فرض الذات على حساب الاطار الوطني العام للعراق تشكل عقبات بطريق البناء !!) لكن رغم هذا الوصف الجميل، فإن جنابه لم يضع الاصبع على الجرح تماما.

فلو أعدنا النظر الى بدايات تأسيس الدولة العراقية ولحد يومنا هذا، لن نجد تقييما موضوعيا للأوضاع الداخلية ولأسباب تأسيس هذه الدولة وعوامله. ومن دون وجود مثل هذا التقييم الموضوعي والتاريخي لن نستطيع حل مشاكل البلاد وأزماتها واقتلاعها من جذورها، أو أن نضع لها حلولا مناسبة.

أما طروحات السيدين الدكتور أياد علاوي والدكتور حيدر العبادي فهي تثير بدورها تساؤلات عديدة، لأن طروحاتهما تميل أكثر نحو المركزية من دون الأخذ بالاعتبار طبيعة التكوين الاجتماعي في العراق !.

لايخفى على أحد من السادة المحترمين، أن الدستور النافذ ولأسباب متعددة لم يطبق كما يجب. فالى جانب المؤامرات التي تحاك من الخارج لإفشال التجربة الديمقراطية في العراق، فإن عدم الإلتزام بنصوص الدستور هو أحد أسباب عدم إنعكاس روح الدستور على العملية السياسية، ولذلك بقيت الأوضاع السياسية غير مستقرة، وفي هذه الحالة فإن الدولة في ظل عدم الإستقرار السياسي ستتعرض بطبيعة الحال الى إنتهاك سيادتها.

ان سيادة البلد مهمة جدا. ولكن يجب عدم إغفال حقوق المواطنين أيضا، لأن سيادة الدولة على حساب حقوق الأفراد لا قيمة لها من الناحية الانسانية. ولذلك رأينا بأنه في ظل النظام العالمي الجديد في تسعينات القرن الماضي، وتحت غطاء شرعية الأمم المتحدة حدثت تدخلات إيجابية في العديد من الدول لصالح شعوبها، والمثال الأوضح هو التدخلات الدولية في كل من العراق ويوغسلافيا، المفككة فرغم أن تلك التدخلات إنتهكت أو ألغت الى حد ما سيادة البلدين، لكنها في المحصلة صبت بصالح شعوبها ولها هدف إنساني. ولهذا فإننا الشعب الكوردستاني سوف لن ننسى فضل القرار الأممي رقم 688 الصادر من مجلس الأمن الدولي عام 1991 لحماية إقليم الكوردستان العراق من جرائم النظام الصدامي وإعتداءاته رغم إنتهاك ذلك القرار لسيادة الدولة العراقية.

وإسمحوا لي أن أتحدث عن العلاقة بين إقليم الكوردستان والدولة الاتحادية (الفدرالية)، وأتساءل " لماذا هذه العلاقة غير مستقرة ومتأزمة دائما، ولماذا تبقى مشاكلها معلقة دون حل وتثير قلق الجميع؟ هناك ثلاثة توجهات للحل :

الاتجاه الأول : يرى بأن اللجوء الى الحوار والعودة الى الدستور سوف يحل جميع المشكلات المعلقة.

الاتجاه الثاني : يرى أن هذه المشاكل لن تعالج إلا بإستخدام القوة المفرطة من قبل الدولة الاتحادية لإستعادة السلطة والسيادة على إقليم الكوردستان!.

الاتجاه الثالث : يرى الحل في إنفصال الإقليم وإعلان الدولة المستقلة الكوردستان.

ومن الواضح أن جل المحللين والمفكرين والسياسيين الواقعيين والقوى الديمقراطية والمعتدلة يرون في الاتجاه الأول هو الخيار الأمثل لحل المشكلات. والسؤال الان: اذن لماذا منذ سنوات طويلة ونحن نخوض جدالا عقيما ونطرق حديدا باردا دون جدوى (كما يقول المثل الكوردي) اي دون أن نصل الى نتيجة ؟. من المسؤول عن عدم تنفيذ مواد الدستور وصولا الى حل المعضلات القائمة؟. هذا سؤال يجول بخاطر كل مواطني الكوردستان ويثير قلقهم. ولذلك نرى أنه من دون الرد على هذا السؤال، لا يستطيع المواطن الكوردستاني أن يشعر بمواطنته وإنتمائه الى دولة العراق. وحين لا يشعر المواطن بالإنتماء للوطن فلن يستقر النظام بهذا الوطن، ومن دون الإستقرار الوطني لن تتحقق السيادة الكاملة لأية دولة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر نقول: منذ 15 سنة ونحن ندور في حلقة مفرغة بشأن المادة 140 من الدستور، فما عدا بضعة خطوات نفذت خلال عهد السيد نوري المالكي لا نجد شيئا يذكر لتطبيق هذه المادة، والأسئلة حول أسباب عدم تنفيذ هذه المادة الدستورية لا تجول بخاطر قيادات الإقليم فحسب، بل هي تشغل بال جميع مواطني كوردستان!.

نحن نتحدث عن سيادة الدولة العراقية، لكن هناك سيادة وحقوق لإحدى المكونات الرئيسية للعراق تنتهك بوضح النهار. فالى متى ؟

حينما ننظر الى الدستور نجد في موضعين ردا واضحا حول عدم تنفيذ المادة (140) :

ففي الفقرات النهائية لديباجة الدستور ورد " إنَّ الالتزام بهذا الدستور يحفظُ للعراق اتحادهُ الُحرَ شعبَاً وأرضاً وسيادةً ". وهذا يعني أن عدم الإلتزام بالدستور سوف يلغي هذا الإتحاد الاختياري.

وفي الفقرة الأخيرة من المادة الاولى جاء (هذا الدستور ضامن لوحدة العراق).

ومع كل ذلك بقيت هذه المادة الدستورية معلقة دون تنفيذ، وليس ذلك فحسب، بل أن المادتين (65 و112) اللتين تتعلقان بالنظام السياسي وخصوصيات كوردستان بقيتا أيضا مجرد حبر على ورق.

من هذا المنطلق وكما قلت في البداية يجب أن نبحث عن الأسباب والعوامل التي تؤدي الى عدم إستقرار الدولة، فهذه الحالات غير المستقرة هي التي تدفع بالبلاد الى الانشغال بصراعات لا نهاية لها وتعرض الدولة الى إنتهاك سيادتها داخليا وخارجيا.

لقد تأسست الدولة العراقية عام 1921 نتيجة إتفاقية سايكس-بيكو. وتم إلحاق كوردستان الجنوبية بهذه الدولة بصورة مشروطة، وهذا يعني بأن تأسيس هذه الدولة بحد ذاتها لم تكن برغبة وارادة شعبها، حتى ملكها أستقدم من الجزيرة العربية وفرض على الشعب. ومنذ ذلك الوقت ولحد عام 2003 ناضلت الحركة التحررية الكوردية في سبيل تحقيق حقوق الشعب الكوردستاني المشروعة وقدم في هذا السبيل تضحيات جسيمة، وبعد عملية التحرير، تطلعت أنظار الشعب الكوردستاني الى العراق الجديد لكي يتمكن في ظله من تحقيق حقوقه المشروعة، لكنه اليوم يكاد يفقد الأمل بهذا العراق الجديد !.

والسؤال هو: لماذا ؟.

الشعب الكوردي لدغ مرارا، فقد رأى كيف تم إلحاقه قسرا بالدولة العراقية، وتحول هذا الالحاق الى إحتلال، وتحول الاحتلال الى حكم إستبدادي واستيطاني ومارس سياسات التهجير والتعريب والتشريد وعمليات الأنفال والقصف الكيمياوي وإرتكاب جرائم الإبادة الشاملة ضد شعب كوردستان، وتكشفت كل هذه الجرائم أمام أنظار العالم.

ان هذه الجراح الغائرة مازالت تنزف، ولم تمح الأيام ذكريات الجرائم الكبرى، ومع ذلك تطل المخاطر برأسها مرة أخرى في مناطق ديالى وكركوك!.

يتحدث السيد المالكي عن (سيادة مجزأة)، ولكن في المقابل هناك شيء آخر لم يتطرق اليه وهو (دستور مجزأ) وإنتقائية تنفيذه.

ان سيادة الدولة بمفهومها الكلاسيكي لم يعد لها وجود، ورغم ذلك فإننا نرى أن حمايتها واجب وطني على شرط أن لا تكون على حساب حقوق المواطنين، لأن الدولة ستكون في حالة واحدة صاحبة سيادة حقيقية، حين تحافظ على سيادة مواطنيها وكرامتهم.

أما الدكتور عادل عبدالمهدى فقد قدم لنا عرضا رائعا بخصوص مفهوم السيادة وفلسفتها وتعاريفها الفكرية. وأنا أؤيده في هذا الطرح (فالسيادة في عمقها تمثل ارادة السكان (الشعب) لتحقيق طموحاتهم المشروعة في ظرف وزمان محددين) لكن هناك سؤالاً: هل بلغ سكان العراق مرحلة الشعب الواحد الموحد؟

هل ان طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلبا أو ايجابا على السيادة؟.

أعود لأؤكد مرة أخرى، أن خارطة الطريق التي وضعها الدستور لهذه المرحلة، هي أنسب طريق إذا ما تم الإلتزام بتنفيذها كما يجب. فهي تلبي حقوق المواطنين من جهة، وتحقق سيادة الدولة من جهة أخرى. فتلك

الخارطة هي إنعكاس لواقع وطبيعة وخصوصية المكونات العراقية الساعية نحو بناء مستقبل مشرق مشترك أفضل لهم وللبلاد.

مع التقدير

اخوكم آريز عبد الله

30/ 9/ 2020

(2)

تأثير بنية النظام السياسي على السيادة

الأستاذ حسين العادلي*

وقفت بعض الأوراق (المُقدمة من رؤساء الحكومات العراقية بعد 2003م) على جوهر السؤال الأول، وأكدت بوضوح على الترابط العضوي بين طبيعة النظام السياسي المعتمد وتأثيره البنيوي على قضية السيادة، وطالبت بإصلاح (النظام السياسي العراقي) فيما لو أردنا سيادة حقيقية. في حين أنَّ الأعم الأغلب من الأوراق لم تلامس بنية السؤال، فبعض الأوراق رفضت فكرة التأثير السلبي لطبيعة النظام السياسي (كما في نظامنا) على مبدأ السيادة، وبعضها وظّفت السؤال سياسياً لدرجة الاستعراض، والأخرى استغرقت بشروحات (أكاديمية) لا محل لها من السؤال، وبعضها نظرت إلى السؤال إنطلاقاً من التجربة العراقية فأسقطت الخاص على العام ولم تُجرد السؤال لتكون الإجابة مجردة ولتُسقطها فيما بعد على التجربة العراقية، والأخرى خلطت بين طبيعة النظام السياسي وبين الأداء السياسي، والأغرب رؤية بعض الأوراق التي أحالت (التأثير بين النظام والسيادة) إلى (التعارض بين الديمقراطية والسيادة) استناداً إلى فكرة أنَّ السيادة تحث على التمركز حول الدولة بينما الديمقراطية تبدو تحرراً من القيود.

صحيح أنَّ (مبدأ السيادة) مبدأ حيوي وتكاملي يتأثر بجملة من العوامل، منها طبيعة شعب الدولة وموروث الدولة السياسي والتاريخي، ويتداخل والأداء السياسي لسلطاتها وساستها وقواها، ويتشابك وتطورات السيادة

(*) كاتب وسياسي.

دولياً..الخ، لكن يبقى لطبيعة النظام السياسي وبنيته الذاتية التأثير الحاسم بشكل ونوع ومديات سيادة الدولة على شؤونها وأفعالها، وهذا ما لم تقف عنده بوضوح معظم الأوراق المقدمة.

كان على الأوراق أن تنظر إلى أنَّ (السيادة) كـ(ناتج) عن النظام السياسي المعتمد للدولة وليس (أصلاً)، فمبدأ السيادة كمفهوم ومجالات تطوّر بتطور مفهوم الدولة ونماذج أنظمتها السياسية عبر التاريخ (منذ معاهدتي وستفاليا 1648م/ مونتفيديو 1933م، وانتهاءً بميثاق الأمم المتحدة 1945م). إنَّ التحولات بأنظمة الدول أثر بنيوياً بمبدأ السيادة، وليس أقل على الدلالة من أنْ نموذج الدولة الإتحادية يذهب إلى تقاسم الشؤون السيادية للدولة داخلياً وفي بعض تعابير الدولة خارجياً.

إذا قلنا أنَّ السيادة هي: حق حصري لممارسة الدولة لسلطتها على أراضيها ومع الآخر، فأنَّ (السيادة الداخلية) لا تقل شأناً عن (السيادة الخارجية) بأفعال الدولة ووظائفها. وبذلك كان على معظم (الأوراق) أنَّ تعي أنَّ طبيعة النظام ستؤثر بجوهر ممارسة سلطات الدولة. وكمثال على ذلك طبيعة النظام السياسي العراقي المعتمد حالياً، فالملاحظ أنَّ الدستور العراقي 2005م عمل على (تشتت) نواة الحكم، ومارس توزيعاً غير منضبط ومتكامل للسلطات، الأمر الذي سمح بخلق نواة حكم رخوة لا تقوى على ضبط فعل الدولة، مما قاد إلى بنية هشة ساعدت على ضعف النظام وتآكل قوته وسلطانه، وكل نظام يفتقد النواة الصلبة للحكم لا يقوى على الأداء المُلزم وفرض هيمنته التي هي عماد سيادته.

الذهاب إلى (تسييس) التنوع المجتمعي مشكلة وقعت بها بعض الأوراق، فقد رأت أنَّ النظام التوافقي (المكوّناتي) هو الأفضل لضمان تمثيل مجتمعيات الدولة، وبذلك يكون النظام ناجحاً فيما لو عبّر عن مكوّناته، ولا تأثير لطبيعة النظام على السيادة إلّا إيجاباً. هذه إشكالية معرفية سياسية يقع فيها

الكثير،.. فعلينا أن نوضّح: أنَّ التنوع حقيقة قائمة بكل دولة، وليس هناك دولة صافية الإثنية أو الديانة أو الطائفة بالمطلق، ووجود التنوع لا يستدعي نظاماً سياسياً توافقياً مكوّناتياً يقوم على فكرة (المكوّن) عوضاً عن مبدأ (المواطنة)، ويلجأ إلى تقاسم سلطات الدولة وثرواتها على أساس مكوّناتي، فمثل هذا اللجوء وبلحاظ الواقع وثقافاته وقواه ومراكز التأثير المحيطة بالنظام سيقود إلى تشتت أمّة الدولة ومؤسساتها، ويدعم (نظام الدويلات) على حساب (نظام الدولة)، وسيؤدي بالضرورة إلى ضرب فكرة (الأمة الوطنية) التي تعتبر أمّة الدولة (أمّة أفراد/ مواطنين) وليس تكدس (مكوّنات/ مجتمعيات)،.. إنَّ نقل (التنوع) من حيزه المجتمعي الطبيعي إلى حيز السلطة (هويةً وكياناً وسلطات) قاد إلى تعميق صراع الهويات الفرعية (العرقية الطائفية) على الدولة أرضاً وموارد وسلطات، وحوّل القوى السياسية من قوى دولة إلى دولة قوى، باعتبار أنَّ القوى السياسية ستكون هي المستفيدة النهائية من طبيعة النظام المكوّناتي ومعادلات حكمه القائمة على (الشراكة/ المحاصصة/ التوازن)، فمعادلة النظام السياسي التوافقي المكوّناتي تقوم على معادلة: (المكوّن+سلطة المكوّن+الحزب الممثل للمكوّن= دولة المكوّنات)، مما قاد إلى إنشاء (اقطاعيات مكوّناتية) تتحكم فيها القوى السياسية، فغدت هذه القوى متحكمّة بالنظام السياسي برمته والأمّة والدولة بالتبع. إنَّ تسييس التنوع المجتمعي وإعطائه بُعداً سيادياً ضرب بالصميم وحدة الأمّة والدولة، وقاد إلى تغوّل قوى المجتمعات (المكوّنات) وابتلاعها للدولة، ورهن النظام السياسي برمته لمصالح القوى واجنداتها، لذا نجد أنَّ فعل الدولة السيادي (داخلياً) هو الأضعف قبال أفعال القوى السياسية والمجتمعية على تنوعها، والناتج هو (مسمّى دولة) فاقدة للتأثير والإلزام. ومن نافلة القول التأكيد على أنَّ الدولة المُستَلَبة داخلياً، والمتشظية على مستوى الرؤية والإرادة والسياسة، والتي لا تمتلك قدرة الإلزام السيادي (داخلياً)، هكذا دولة لا يمكن لنظامها السياسي بالضرورة أن يهب القيمة والإحترام والخشية لأفعالها ومجالها السيادي (خارجياً).

(الاستلاب الداخلي) مسألة غاية في الأهمية تناولتها بعض الأوراق وأغفلتها الأعم الأغلب، فطبيعة النظام المكوّناتي بالضرورة تقود إلى الإستلاب الداخلي والخارجي معاً،.. الاستلاب الداخلي ينتج فيما لو تشظت (النواة الصلبة للحكم)، وفقد النظام ديناميكية الإلزام وحمل الكل (مواطنون/ مؤسسات/ قوى) على الإلتزام، فعندها سيبتلع المجتمع الحكم، على عدد قوى المجتمع ومراكز تأثيره، وسينتج عن ذلك (دولة مُبتلَعَة) فاقدة لبسط سيادتها على مجتمعها ومؤسساتها. إنَّ (الإستلاب الخارجي) نتيجة حتمية لدولة مُستَلَبة (داخلياً). أيضاً، وبلحاظ الواقع الجيوسياسي والجيومجتمعي للدولة واشتراطات طبيعتها وجوانب قوتها وضعفها، فإنَّ اعتماد صيغة نظام سياسي يقوم على (الإعتراف والحماية والمصلحة) وفق نظام المكوّنات سيؤدي بالضرورة إلى (الإستلاب الخارجي) الذي سيجد نفسه داخلاً ومتداخلاً مع نظام المكوّنات وامتداداتها الجيوستراتيجية.

لم يتم الوقوف (البنيوي) على ضرورة جاهزية جميع أركان النظام السياسي لضمان فاعلية سيادته داخلياً خارجياً، فالنظام السياسي لا يجسده الدستور وحسب، وليس هو نظام جامد (ستاتيك) يشتغل بمعزل عن واقعه والمؤثرات العاملة فيه، وفي طليعتها: جاهزية اللحظة التاريخية لاعتماد النظام السياسي ومديات تطابقها مع اشتراطات البنى المجتمعية والإقتصادية والسياسية لأمّة الدولة ولوضع الدولة في محيطها الإقليمي والدولي. إنَّ عدم وعي اشتراطات الواقع ومديات الحاجة إلى التدرج والاستيعاب والمرونة..الخ بتبني صيغة نظام سياسي يعني بالضرورة إنتاج بنية نظام سياسي معطوب لا يمكنه إدارة فعل الدولة والإستجابة لمنطق التحديات، وبالضرورة سيقود إلى بنية هشة وضعيفة فاقدة لهيمنتها السيادية داخلياً خارجياً.

إنَّ جميع مظاهر (الحكم الفاشل) من عجز وفساد وفوضى وتبعية واستلاب، إنما هي نتاج (النظام السياسي الفاشل) العاجز عن التعامل مع

الدولة ككيان أمّة ذات مصالح سيادية. وهي ليست (خطيئة دستورية) وحسب، بل هي أيضاً (خطيئة تضامنية) بالكامل، تشترك فيها أمّة الدولة وقواها السياسية والمجتمعية والنخبوية على تنوعها. ومسؤولية النجاح والفشل لنظام الحكم تراتبية بالتبع، والقادة والقوى السياسية ومَن بيده فعل الدولة في طليعة مَن يتحمل أوزار الفشل. وهنا، فانَّ (سيادة الدولة) تتأثر بالعمق بطبيعة النظام السياسي المُعتمد وقدرته على إنتاج (حكم ناجح أو فاشل) يحقق أو لا يحقق مقتضيات السيادة (داخلياً خارجياً)،.. فالسيادة تُنتَزَع ولا تُمنح (داخلياً خارجياً).

18 أيلول 2020

(3)

انعكاسات طبيعة النظام السياسي في العراق على سيادته

د. خالد المعيني*

1 - مدخل نظري إلى السيادة

قد تتساوى الدول من الناحية النظرية أمام القانون الدولي، لكنها من الناحية الفعلية والقدرة على التأثير تتفاوت كثيرا بين دول قوية مؤثرة ودول أخرى ضعيفة متأثرة، في السياق نفسه قد ترد في أدبيات المنظمات الدولية مفردة التساوي في سيادة الدول، لكنها أيضا من الناحية الواقعية تتباين ما بين دولة ذات سيادة واضحة وناجزة وأخرى منقوصة السيادة، وتستند قوة السيادة الى عدة عوامل تأتي في مقدمتها قدرة هذه الدول على توظيف وموائمة عناصر القوة الصلبة الملموسة (الموارد والجغرافية والقوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية) من جهة، وعناصر القوة الناعمة غير الملموسة (الإندماج الوطني، النظام السياسي ونمط التعليم ومنظومة القيم السائدة والرأي العام والتعليم) من جهة أخرى.

مما تقدم فإن للسيادة مظهرين يتعلق أحدهما بقدرة النظام السياسي على توظيف هذه العناصرفي بسط سلطته على إقليمه الداخلي كاملاً، وكذلك قابليته

(*) مدير مركز دجلة للتخطيط الاستراتيجي؛ دكتوراه في العلوم السياسية - فرع الدراسات الدولية والاستراتيجية من جامعة بغداد؛ مهندس مدني بمرتبة إستشاري خريج كلية الهندسة المدنية من الجامعة التكنولوجية؛ أستاذ النظم السياسية والقانون الدولي الانساني في قسم القانون بكلية الرشيد الجامعة (2012- 2019)؛ لديه ثمانية كتب منشورة في الشأن العراقي والصراع الدولي؛ مستشار منظمة إدارة الأزمات الدولية الأوربية C.M.I.

على إنتاج سياسة خارجية مستقلة في التعامل مع بقية الدول.

مما تقدم فإن السيادة ناتج عن نجاح نظام ما، في تكامل وتفاعل أداء عناصر القوة الداخلية (بشريا وجيوبوليتيكيا وإقتصاديا وعسكريا) والقدرة على التعبير عنها في علاقاتها الدولية من خلال شرط توافر الإرادة السياسية الموحدة في التعامل مع الملفات الخارجية المتعددة التي تعزز مصالح الشعب وتحافظ عليها.

2 - خلفية النظام السياسي وجذوره

لم ينشأ النظام السياسي الحالي من فراغ كما لم يأتِ بصورة شرعية من خلال عملية تداول سلمي للسلطة، كذلك لم يأتِ من خلال ثورة شعبية أو حتى إنقلاب عسكري للجيش وإنما ولد من رحم الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 على أعقاب نظام ديكتاتوري فردي ومجتمع مزقته الحروب العبثية والحصارالإقتصادي الخانق.

لم تتخلص القوى السياسية المعارضة للنظام السابق من رؤاها الضيقة الدينية والقومية التي كانت تحكم طروحاتها في ظل معارضة النظام بل عكستها بصورة مشوهة في فلسفة الجمهورية الجديدة مما خلق نظاما ظاهره ديمقراطي برلماني، باطنه نظام سياسي قائم على التوافق والمحاصصة الطائفية والعنصرية ونقلت أمراض حقبة المعارضة الى مرحلة ما بعد إستلام الحكم، وباتت طبقة سياسية حاكمة ولكنها تحكم بعقلية المعارضة التي لم تتمكن من مغادرتها سواء بضيق أفق طروحاتها وخوفها وشكوكها ببعضها البعض وعدم تناسي عقدها وأحقادها وعدم قدرتها على التصرف بروح التسامح التي يتصف بها بناة الدولة ورجالها، أو من خلال إستمرار ولاء بعضها وإمتداداتهم خارج حدود العراق، هذا التشوه للأسف إنعكس بقوة وترك أثره على أخطر وثيقة قانونية تحكم البلاد وهو الدستور الذي يحدد طبيعة النظام السياسي من خلال

علاقة السلطات ببعضها البعض أو تحديد واجبات الأفراد وحقوقهم وعلاقتهم بالدولة فأنتج بعملية قيصرية بمساعدة إدارة الإحتلال، دستورا جامدا لايسهل تعديله، مفخخا تشوبه الكثير من النواقص والنهايات السائبة ويحمل في طياته - كما ذكر الكثير ممن وضعوه - وجوها متعددة وتم حشوه بتناقضات مقصودة سلفا لصالح هذا الطرف أو ذاك بعيدا عن المصلحة العليا للشعب، وربما هذا يفسر تعطيل الكثير من بنوده وعدم قدرته على حل تناقضات الإختلافات السياسية.

يمثل النظام السياسي إنعكاسا لفلسفة الدولة المتمثلة بالدستور - على سبيل المثال وليس الحصر - هناك نموذجان يتعلقان بإنعكاس طبيعة النظام المنبثقة من فلسفة الدستور سلبيا على السيادة، الأول تخص تشكيل القوات المسلحة التي تعد في النظم السياسية كافة صمام أمان الوحدة الوطنية التي تشكل ركيزة السيادة في مظهرها الداخلي، حيث تشير (المادة التاسعة) من الدستور إلى مراعاة تمثيل توازن المكونات في تشكيل القوات المسلحة الأمر الذي أثر على العقيدة العسكرية التي تعرف بأنها ظل السياسة في الميدان وأصبح حقل (المذهب) يذكر في إستمارة التقديم للكلية العسكرية ويعد ذلك نسفا كاملا لمبدأ الجيش الوطني وعلاقته بالسيادة.

النموذج الثاني يخص علاقة السيادة بالثروات الوطنية للسيادة بمعنى قدرة الدولة في بسط سيطرتها على كامل ثرواتها السيادية الوطنية وفي مقدمتها النفط والغاز والمياه، حيث تحدد (المادة 110) من الدستور صلاحيات الحكومة الاتحادية واختصاصاتها بتسع فقرات (لاحظ عدم ذكر فقرة النفط والغاز من ضمنها) وعند قراءة المادة 115 من الدستور نجد : (كل ما لم ينص عليه في الإختصاصات الحصرية يكون من صلاحية الأقاليم... تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم في حال الخلاف بينها)!!، وهذه فقرة غريبة وشاذة وغير موجودة في أشد دول أفريقيا تخلفا.

3 - محركات اللاإستقرار في طبيعة النظام

المصالحة الوطنية بوصفها إحدى ركائز تدعيم السيادة بمظهرها الداخلي: تمثل حاليا الشرخ الكبير والذي فشلت الطبقة السياسية في تجسيره بإمتياز لغاية الآن ويكمن في عدم قدرتها على إضفاء "المشروعية" على النظام السياسي الجديد رغم تمتعها بالشرعية نتيجة الإنتخابات المتعاقبة، الدستور والمكاسب التي تحققت في ظل إحتلال غير شرعي طبقا للقانون الدولي والذي لا يزال البعض يعتبره ويحتفل به " تحريرا "، جعل الكثير من الشرائح الأخرى التي وجدت نفسها خارج بوتقة الدستور وغير معنية به حيث تم من خلال فرضه تغليب مصالح ومضاعفة مكاسب أطراف سياسية على حساب أطراف أخرى التي لا تزال تعاني من وطأة قوانين التعسف والإقصاء غير الدستورية.

إختلاط مفهوم المقاومة التي إنبثقت ضد الغزو الامريكي مع مفهوم الإرهاب وإزدواجية المعايير بهذا الخصوص خلق تناقضا كبيرا إضطر الكثير من القوى السياسية إلى التقارب مع المحاور الاقليمية والدولية على حساب سيادة العراق.

إستمرار نظام المحاصصة الطائفية والعرقية نظاماً سياسياً ساري المفعول : هناك الكثير من المواد في الدستور الحالي التي تجعل من طبيعة النظام السياسي المنبثق عنه نظاما محكوما بالقلق والتنافس والصراعات، مولدا للأزمات، غير قادر على المضي قدما بالبلاد موحدة الى الأمام.

وبغض النظر عن الصفات المنمقة التي تطلق على طبيعة النظام إلا إنه قد إستقر عرفا وسلوكا على مبدأ (المحاصصة الطائفية والمذهبية والعرقية) نظاماً سياسياً ساري المفعول وماعداه هو عمليات ترتيبات للصقه وتجميله طبقا للدستور وليس العكس، فالدستور رغم كل مساوئه يتم ضربه عرض الحائط في المفترقات التي تصطدم بالمصالح الضيقة للكتل السياسية المتخادمة وفق

نظام المحاصصة التدميري الذي يحمل بذور تدميره بين طياته.

لكن ما هو نظام المحاصصة الحالي وكيف يمس بالسيادة أو بالوحدة الوطنية التي تمثل دالة السيادة وأساسها ؟ :

المحاصصة تعني أن تنظر الطبقة السياسية إلى العراق كغنائم وليس كوطن

المحاصصة تعني أن تأتي بشخص بلا مؤهلات أو كفاءة وتضعه في مواقع المسؤولية بما فيها السيادية

المحاصصة تعني أن يستقوي كل طرف محلي بأطراف إقليمية خارج البلاد، كل حسب إمتداده القومي أو الطائفي أو المذهبي للأستقواء على أخيه داخل الوطن.

المحاصصة تعني شرعنة الفساد المالي والإداري وتقنينه بأبشع صوره وتدمير مؤسسات الدولة وتحويلها إلى إقطاعيات.

مرجعية الدولة ومرجعيات مافوق الدولة :

في الدولة القانونية وكذلك الدولة المدنية هناك مرجعية واحدة تمتلك السيادة كاملة ولايشاركها فيها طرف آخر كون السيادة كلاً لايتجزأ، من الواضح في طبيعة النظام السياسي الحالي وجود تشظي في هذه السيادة إعتمادا على ولاءات مذهبية وطائفية وعرقية باتت تسمو على مرجعية الدولة بل تتقدم عليها وتتداخل معها أحيانا وهذا يتنافى مع قواعد وأسس الدولة القانونية والمدنية ومبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ علوية سيادة الدولة وضرورات فصل الدين عن إدارة الدولة، فإنزلق النظام تدريجيا وبات يميل لأن يكون نظاما سياسيا (شبه ثيوقراطي) ونموذج ذلك يتجسد في ديباجة الدستور وكثير من الإشارات الواردة فيه وكذلك آلية تعيين موظفين بدرجة وزير لرئاسة هيئات رسمية حكومية (الأوقاف الدينية) من قبل مرجعيات هذه المؤسسات دينيا.

4 - مخرجات طبيعة النظام المستمرة في خرق السيادة

أولا - وجود فصائل مسلحة خارج سلطة الدولة من حيث العقيدة والتدريب والتسليح والتوجيه سواء المرتبطة بتوجيهات دولة خارجية أم بإمرة رجال دين، أم مرتبطة بحلم تحقيق دولة مستقلة، أم تلك التي تقاتل دولة خارجية انطلاقا من الاراضي العراقية بخلاف المادة 7 من الدستور، وهذه جميعها تعد إنتهاكا للسيادة وذريعة لقيام الدول الأخرى في إنتهاك سيادة العراق.

ثانيا - إستمرار العلاقة القلقة والشاذة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية على حساب سيادة العراق في إقامة علاقات دبلوماسية أو توقيع إتفاقيات عسكرية أو تصدير النفط والسيطرة على المنافذ الحدودية وعدم السماح للقوات الاتحادية ببسط سلطاتها على الاراضي العراقية كاملة طبقا للدستور، وكذلك وجود قوات عسكرية بعقيدة وولاء وتسليح خارج إطار الدولة العراقية وأهدافها، وإستمرار تغاضي الطبقة السياسية عن هذا الوضع الشاذ على حساب سيادة العراق بسبب علاقات سابقة وتخادم مصالح ضيقة.

ثالثا - إستمرار وجود القوات الاجنبية وقواعدها العسكرية خارج إطار السيادة العراقية سواء من قبل القوات التركية في عمق شمال العراق أم القوات الأمريكية وإنتهاكاتهما لسماء العراق من خلال الطلعات الجوية، التي تعد جزءا لايتجزأ من سيادة العراق على أرضه وسمائه ومائه.

رابعا - سيطرة مجاميع مسلحة ومافيات على معظم منافذ العراق الحدودية مع الدول المجاورة كافة.

خامسا - إستمرار إنتهاكات سيادة العراق المائية من قبل تركيا وإيران والكويت من خلال خرق أمنه المائي خارج القانون الدولي للمياه، حيث تقوم تركيا بإكمال منظومة سدودها على نهري دجلة والفرات، حيث ستتقلص

إيرادات نهر الفرات من 16 مليون متر مكعب سنويا الى 5 مليون متر مكعب سنويا، الأمر الذي سيؤثر على الأمن الغذائي وعلى 5 مليون مزارع في سبع محافظات، وكذلك إستمرار إيران بقطع وتحويل العديد من الأنهر الدولية وتحويل مجراها داخل الأراضي الايرانية خارج القانون الدولي وفي مقدمتها نهري الكارون الدولي الذي يصب في شط العرب ونهر الوند الدولي الذي يصب في ديالى ، أضف الى ذلك تعمد الكويت خنق رئة العراق البحرية وحرمان العراق من إطلالته على الخليج.

5 - الخلاصة

جاء الإحتلال الامريكي عام 2003 بوصفة سياسية لحكم العراق تأسست على مبدأ المحاصصة الطائفية والمذهبية والعرقية، تلاقحت مع مصالح قوى سياسية لم تتمكن من تجاوز نظرتها وقناعاتها الطائفية والعرقية، الأمر الذي جعل من هذا النظام عاجزا ومولدا للأزمات والصراعات، الأمر الذي إنعكس سلبيا على إضمحلال السيادة وتمزقها بسبب تعدد مراكز القرار السيادي وتغول الفساد داخليا وخارجيا، وأدى فشل الحكومات المتعاقبة وعجزها عن تحسين أوضاع الشعب العراقي إلى حصول فجوة هائلة بين معظم شرائح الشعب وبين الطبقة السياسية المتحكمة التي فقدت تدريجيا مشروعيتها وباتت معزولة تماما، الأمر الذي ينذر بعواقب وخيمة.

من الواضح أنَّ هناك حاجة ماسة لصياغة (عقد سياسي جديد) تحت سقف الدستور ينسجم مع تطلعات الشعب العراقي لغرض إستعادة سيادته وإرادته الحرة بشكل يتجاوز مكامن الخلل في النظام السياسي الحالي.

بغداد 21 أيلول 2020

(4)

بنية «النظام» السياسي الحالي في العراق وتأثيرها على السيادة

الأستاذ سالم مشكور*

السؤال المطروح واضح ومحدد، فهو يتحدث عن بنية النظام السياسي الحالي في العراق وتأثيرها السلبي أو الإيجابي على السيادة، وليس تأثير أي نظام سياسي على السيادة. فما دمنا نتحدث عن "نظام سياسي" فان الحديث عن السيادة يبدو في غير محله، لانها ليست موضوع نقاش مهما كانت طبيعة النظام السياسي. من هنا فان ما ذكره الدكتور ابراهيم الجعفري في إجابته، من أن الديمقراطية تتداخل مع السيادة وتتعارض معها، يحتاج الى التوقف عنده، خصوصا عندما يقول انها - أي الديمقراطية- تعني تحرراً من القيود التي تحد من الحريات فيما السيادة تسير "باتجاه حث المواطنين على التمركز حول الوطن والدستور ومؤسسات الدولة"، ولا أستطيع هنا رؤية أي تعارض بين الاثنين، فكون النظام ديمقراطياً لا يعني ضعف السيادة الداخلية، اللهم الّا اذا كان المقصود هنا النظام السياسي في العراق تحديداً.

أقول، عندما يكون هناك نظام سياسي فان السيادة لا نقاش فيها ولا انتقاص منها، الّا اذا كان هذا النظام مشوّها وخارجا عن توصيف الأنظمة السياسية السائد. الديمقراطيات العريقة في الغرب لم تفرز سيادة هشة، لا داخلياً ولا خارجياً، وأغلب الأنظمة المركزية لا تعاني نقصاً في السيادة على كلا الصعيدين الخارجي والداخلي، الّا في حالة التهور وارتكاب حماقات

(*) إعلامي وعضو هيئة الاعلام والاتصالات سابقاً.

توفر ذرائع لانتهاك سيادة البلد كما هو حال نظام صدام وسياساته التي ضربت السيادة في الصميم عبر قرارات دولية صدرت بين 1990 و2000.

ربما نحتاج الى تحديد معنى السيادة قبل البحث في تأثير بنية نظامنا السياسي على السيادة:

منشأ مصطلح السيادة وتطوره:

أصل مصطلح السيادة (Soverignty) من الكلمة اللاتينية العامة Superanus ومعناها الأعلى أو صاحب القول النهائي. نوقشت مفاهيم السيادة عبر التاريخ، وقد تغيّر تعريفها ومفهومها وتطبيقها مع اختلاف الوقت، خاصّةً خلال عصر التنوير. يتضمّن المفهوم الحالي لسيادة الدولة أربعة جوانب، تتكوّن من الأرض والسكّان والسلطة المعترف بها، وفقاً لستيفن د. كراسنر، يمكن فهم المصطلح أيضاً بأربعة طرقٍ مختلفة:

السيادة الداخليّة: السيطرة الفعليّة على دولة، وتمارسها سلطةٌ منظّمةٌ في هذه الدولة

سيادة التكافل: السيطرة الفعليّة على الحركة عبر حدود الدولة، بافتراض وجود حدود.

السيادة القانونيّة الدوليّة: اعتراف رسمي بسيادة سلطةٍ ما، من قبل دولٍ أخرى ذات سيادة.

سيادة ويستفاليا: عدم وجود سلطةٍ أخرى على الدولة بخلاف السلطة المحليّة.

هذا التعريف ينص على وجود سلطة عليا للدولة تبسطها على الاراضي والحدود كافة، وخارجيا، لا سلطة أخرى تفرض هيمنتها على هذه السلطة في ظل قانون دولي يحمي سلطات الدول من أي تدخل أو تأثير خارجي.

لكن القانون الدولي ذاته بدأ بإضعاف مفهوم سيادة الدول، من خلال تدخل منظمات دولية وقرارات أممية تحت عناوين حقوق الانسان والتدخل الإنساني الذي لا يعير أهمية لسيادة الدول، وكذلك القرارات الأممية التي تسلب سيادة الدول على أراضيها وشؤونها، وليس أدلّ على ذلك من اصدار قرارات تحت الفصل السابع والذي يكبّل سيادة الدول. فضلا عن ذلك فان العولمة أضعفت كثيرا من سيادة الدول لصالح الشركات الكبرى التي أخذت تتدخل حتى في السياسات الداخلية فضلا عن الخارجية لكثير من الدول.

هل لدينا "نظام سياسي" عراقي؟

بعد الإطاحة بالنظام السابق نشأ نظام أطلق عليه بالديمقراطي الفيدرالي، ثم تطور الحديث الى وصفه بالديمقراطي التوافقي، بما يحمله من تناقض مع هوية النظام الديمقراطي وطبيعته وما تعنيه من حكم الأغلبية مع مراعاة حقوق الأقلية. جاءت السنوات التالية لتثبت فشل هذه "الديمقراطية" في تطبيقها العراقي رغم انها فشلت في تطبيقاتها الأخرى في مجتمعات أكثر تحضرا ووعياً كما أن صاحب نظرية "الديمقراطية التوافقية" نفسه (آرنت ليبهارت) تراجع عنها بعد ثبوت فشلها.

في التوصيف الفدرالي (الاتحادي) فان ما تم في العراق لا يشبه في مواصفاته النظام الفدرالي المعمول به في الدول الفدرالية الكبرى في العالم وعلى راسها الولايات المتحدة. فقد نشأ عندنا نظام يحمل من الفدرالية اسمها فقط وبات لدينا نظام مركزي في 14 محافظة، الى جانب كيان يتمتع عمليا بشبه استقلال كما انه يشارك في الحكومة العراقية ككل بحصة كبيرة. بمعنى انه إقليم يأخذ ما ينص عليه الدستور من حقوق للاقاليم ولا يؤدي ما يقرره الدستور من حقوق عليه حيال الحكومة الفدرالية، فضلا عن تعديه على ما ينص عليه الدستور من حصر شؤون الثروات العامة والسياسة الخارجية والامن والحدود لصلاحيات حصرية للحكومة الفدرالية. النتيجة هي أن هوية النظام

الحالي عصية على التوصيف وفق مواصفات الانظمة السياسية الشائعة في العالم.

على صعيد النظام السياسي العراقي ككل، فان "التوافقية" انطوت على عملية محاصصة طائفية-عرقية بعد تقسيم العراق الى (شيعة - سنة -أكراد)، ثم تطور الامر الى تقسيمات فرعية حزبية حتى باتت كل مؤسسة أو وزارة تتصرف وكأنها تابعة لحزب أو جماعة.

في التقسيم الرئيسي الى شيعة وسنة وأكراد ظهرت ثلاثة توجهات رئيسية تختلف فيما بينها حول ملفات رئيسية انطلاقاً من هواجس الماضي والمخاوف من المستقبل. فالجانب الكردي وبعد حالة شبه استقلال منذ 1991 لم يعد مقتنعا بالبقاء في العراق بل اتخذ من هذا البقاء باسم الفدرالية محطة عبور لبناء ما أمكن من مقومات الدولة وتحصيل مكاسب مادية، مستغلا فرصة انشغال المكونين الشيعي والسني في نزاع طائفي تارة، ونزاع أحجام ومكاسب تارة أخرى. وبفعل السلوك المستقل للإقليم وتجاوزه على الصلاحيات الفدرالية، خصوصا في موضوع الثروات الطبيعية والتحكم بالحدود وإقامة العلاقات الخارجية مع الدول، اقتصادياً وسياسياً، فإن السيادة العراقية تعرضت الى ضربة جديدة.

الجانب الشيعي الاغلبي تصرف هو الاخر انطلاقاً من هاجس الاقصاء السابق الذي تعرض له خلال عقود طويلة، فيما استصحب اغلب أحزابه وشخصياته (الإسلامية) وانطلاقاً من ايديولوجيته العابرة للحدود، علاقاته السابقة مع الجارة ايران، ليتحول الى جسر لها الى الداخل العراقي بما يضرب واقع السيادة المهزوز أساساً، ولا يخفي بعض الشيعة وصف نفسه بـ "الولائي" وهو اعلان صريح بازدراء السيادة العراقية. أما الجانب السنّي الذي لم يستطع تقبل واقع ان السلطة لم تعد محصورة به، فقد اتجه الى دول عربية بذريعة العمق العربي، أو إسلامية سنية بذريعة العمق الإسلامي، وبينهما عامل

مشارك هو الانتماء الطائفي. هذا الافتراق المكوناتي شكل فرصة للدول الأخرى لمدّ نفوذها الى الساحة العراقية بما يصادر مفهوم السيادة العراقية بشكل واضح.

خلاصة الامر هو أننا لا نملك ما نسميه نظاماً سياسياً بالمواصفات المعروفة في العالم، بل تركيبة خاصة تشكل أرضية لما يعرف بالدولة الفاشلة، والتي تعني غياباً لجانب كبير من السيادة.

الدولة الفاشلة والسيادة

على الرغم من أن مصطلح "الدولة الفاشلة" حديث ويصعب تحديد القواعد القانونية والسياسية التي تحكمه، إلا أنه ظهر من يحاول وضع معايير عامة يمكن إستخدامها كوحدة قياس للدولة الفاشلة ومن هؤلاء مؤسسة دعم السلام (the fund for peace) ومجلة السياسة الخارجية الأميركية (foreign policy) حيث وضعا مؤشراً عالمياً لقياس "فشل الدولة" ويتضمن المؤشر إثني عشر مؤشراً فرعياً موزعة على أربع مجموعات إجتماعية وإقتصادية وسياسية وثقافية، وهذه المؤشرات هي:

المؤشرات الإجتماعية: وتشمل سوء التوزيع وزيادة السكان والنزاعات باشكالها المختلفة والفقر وغياب العدالة وهيمنة أصحاب النفوذ والفساد والمحسوبية وغياب فرص العمل وغياب الامن والاستقرار وضعف القضاء وهجرة الشباب ورأس المال والعقول والنخب الوطنية وتسيّب الحدود.

المؤشرات الإقتصادية: وتشمل غياب التنمية والبطالة والديون وتدني الدخل القومي واختلال الميزان التجاري

المؤشرات السياسية: وتشمل ضعف شرعية الدولة وازدياد التدخل الخارجي في شؤونها (فساد النخبة الحاكمة، غياب الشفافية والمحاسبة السياسية، ضعف الثقة بالمؤسسات العامة والسلطات الحاكمة، هيمنة أصحاب

النفوذ الطائفي والسياسي والمالي، مقاطعة الإنتخابات وعدم دوريتها، العصيان المدني، إرتباط الاحزاب والمجموعات بقوى خارجية...)، وتدني مستوى الخدمات العامة (الكهرباء، الماء، التعليم الرسمي والخاص، التعليم العالي، الأمن، الطبابة والإستشفاء، الإتصالات، المواصلات...)، وغياب القضاء العادل وحكم القانون والمؤسسات (إنتهاك حقوق الإنسان، الحكم العسكري، قوانين الطوارىء والإعتقال التعسفي، غياب المحاكمات، العنف المدني، تقييد حرية الصحافة...)

وتشتت الأمن وظهور مجموعات تهدد بوجود كيانات مستقلة داخل الدولة (الميليشيات المسلحة، هيمنة النخبة العسكرية، النزاعات المسلحة، قوى أمنية وعسكرية غير شرعية...)

المؤشرات الثقافية: وتشمل تدني مستوى التعليم الرسمي والخاص (المستوى التعليمي، البرامج، عدد الطلاب، عدد المؤسسات التعليمية، الأنشطة التربوية...)، وغياب الأنشطة الثقافية من فنون، ومسرح، ومعارض كتب، وندوات.

من هنا فان الدولة الفاشلة هي الدولة التي تعجز عن ممارسة سيادتها على أراضيها كلها وعلى حماية مواطنيها ورعاية مصالحهم، وتحقيق الإستقرار الأمني والسياسي والإقتصادي والإجتماعي لهم، وعجزها عن احترام الإتفاقيات والمعاهدات وقرارات الشرعية الدولية، وبالتالي فهي دولة منقوصة السيادة. ولو طبقنا هذه المعايير على العراق فسنرى انها تنطبق على واقعه بنسبة كبيرة مما يدفع الى تسميته بالدولة شبه الفاشلة على الأقل وهو ما يعني نقصان السيادة بشكل جلي.

خلاصة الامر فإن طبيعة ما موجود عندنا من طبيعة نظام مشوه ترك اثاره السلبية الكبيرة على السيادة، ليضاف الى باقي العوامل الدولية والذاتية التي قلصت كثيراً من السيادة العراقية خلال العقود الأخيرة لتصل الى أشد حالات تراجعها بعد العام 2003.

(5)

أزمة العراق سيادياً
مشروع معهد العلمين وملتقى بحر العلوم للحوار

الدكتور عبد الحسين شعبان(*)

توطئة

حسناً فعل معهد العلمين وملتقى بحر العلوم للحوار، حين حاولا استشراف "أزمة العراق سيادياً" وذلك من خلال مناقشة رؤية خمسة رؤساء سابقين لمجلس الوزراء تعاقبوا على دست المسؤولية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، العام 2003، وهم كل من : **د. إياد علاوي ود. ابراهيم الاشيقر (الجعفري) وأ. نوري المالكي ود. حيدر العبادي وأ. عادل عبد المهدي.**

وكان سدى هذه المبادرة ولحمتها هو موضوع السيادة، سواء بإجاباتهم أم بمشاركة **رؤساء مجلس النواب السابقين** أيضاً، فضلاً عن **شخصيات أكاديمية وثقافية وسياسية**، والهدف من ذلك تقديم رؤية نقدية تحليلية للإجابات المذكورة، على أن تلتئم ندوة لجميع المشاركين للتوصل إلى استنتاجات وتوصيات ليصار إلى تعميمها على أصحاب القرار، ثم لنشرها كاملة باللغتين العربية والانكليزية.

المبادرة

تكتسب هذه المبادرة أهمية بالغة للأسباب التالية:

(*) باحث ومفكر عربي.

أولاً- إنها تعيد طرح القضايا ذات الطبيعة الإشكالية النظرية والعملية في ما يتعلّق بالسيادة ارتباطاً بالنظام السياسي وآفاق العملية السياسية التي تأسست على قاعدته، خصوصاً بعد حركة الاحتجاج الشعبية التي بدأت في 1 تشرين الأول (أكتوبر) العام 2019، والتي ما تزال مستمرة.

وثانياً- إنها تنشغل بموضوع السيادة ومدى تحققها عملياً بعد أكثر من 17 عاماً من الاحتلال، وهو أمر مهم ومطلوب، خصوصاً بعد تصويت مجلس النواب على إخراج القوات الأجنبية كافة، إثر مقتل **قاسم سليماني** رئيس فيلق القدس الإيراني و**أبي مهدي المهندس** أحد أبرز مسؤولي الحشد الشعبي يوم 3 يناير (كانون الثاني) 2020 على يد القوات الأمريكية، مع الأخذ بنظر الاعتبار المواقف المتعارضة من وجود القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي بشكل خاص، والقوات الأجنبية بشكل عام، بما فيها توغل القوات العسكرية التركية المستمر والمتكرر، إضافة إلى قواعدها العسكرية التي أقامتها في العراق، ناهيك عن التغلغل والنفوذ الإيرانيين.

وثالثاً- إنها تضع هدفاً لهذه المراجعات يتلخص في إمكانية التوصّل إلى مشتركات واستنتاجات وتوصيات، لاستعادة السيادة العراقية التي ظلّت **منقوصة ومجروحة ومعوّمة** منذ غزو قوات النظام السابق للكويت في 2 آب (أغسطس) 1990، وحرب قوات التحالف الدولي في 17 كانون الثاني (يناير) 1991 لتحرير الكويت، وما أعقبها من فرض حصار دولي شامل على العراق، حيث زاد عدد القرارات التي صدرت بحقه أكثر من 75 قراراً دولياً (نحو 60 قراراً منها قبل الاحتلال والبقية بعده) ويعدّ بعضها خرقاً سافراً للسيادة وبعضها الآخر تقييداً لها أو انتقاصاً منها أو تعويماً لممارستها.

ورابعاً- إنها تشتبك **باتفاقية الإطار الاستراتيجي** التي تم توقيعها في الوقت نفسه مع **الاتفاقية العراقية - الأمريكية** لعام 2008 والتي انتهى مفعولها في 31/ 12/ 2011، حيث اضطرّت القوات الأمريكية إلى الانسحاب من العراق

لأسباب عديدة، منها ما تكبّدته من خسائر بشرية ومادية ومعنوية، ناهيك عن ضغط الرأي العام الأمريكي والعالمي، إضافة إلى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الولايات المتحدة.

السيادة والقرارات الدولية

إذا كان موضوع السيادة وممارستها قد ورد مشوشاً في الإجابات المختلفة، سواءٌ عدم المجيء على ذكره أم الإتيان عليه بصفته موضوعاً "نظرياً"، وأحياناً اختلط مع مواضيع أخرى أم أنه ارتبط بمفهوم " المكوّنات" وبعض تفسيرات الدستور المختلفة، دون التوقف عند الجوانب العملية التطبيقية (البراكسيس)، فإن مثل تلك الالتباسات القانونية الفقهية والسياسية وردت هي الأخرى في القرارات الدولية التي أصدرها مجلس الأمن الدولي، بدءًا من **القرار 1483** الصادر في 22 أيار (مايو) 2003، والذي أعلن انتهاء العمليات الحربية وتعامل مع الولايات المتحدة وبريطانيا بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال، **والقرار 1500** الذي صدر في 14 آب (أغسطس) 2003 الذي اعتبر مجلس الحكم الانتقالي "خطوة مهمة في تشكيل حكومة عراقية معترف بها دولياً وتتولّى ممارسة السيادة "، أو القرارات الأخرى بما فيها القرار الذي سبقه ونعني به **القرار 1490** الصادر في 3 تموز (يوليو) 2003، أو القرارات التي تلته، ولاسيّما **القرار 1511** الصادر في 16 تشرين الأول (اكتوبر) أو **القرار 1518** الصادر في 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 2003 وجميعها صدرت ضمن الفصل السابع.

كما صدر **القرار 1546** في 8 حزيران (يونيو) 2004 ضمن الفصل السابع أيضاً (بعد إلغاء مجلس الحكم الانتقالي) ودعا إلى حكومة عراقية مؤقتة مستقلة وتامة السيادة لها كامل المسؤولية والسلطة بحلول 30 حزيران (يونيو) 2004، لكن القوات المحتلة استمرت في العراق بامتيازاتها وحصاناتها الكاملة بجيوشها والمتعاقدين معها، علماً بأن القرارات السابقة تعاملت مع

القوات المحتلة نظرياً على أقل تقدير، بوصفها المسؤولة عن إدارة العراق وضمن الفصل السابع الخاص بالعقوبات (من المادة 39 إلى 42 من ميثاق الأمم المتحدة)، إلّا أن صدور القرار 1546 أعاد وضع الفصل السابع قيداً جديداً في عنق العراق المقيّد أساساً بنحو 60 قراراً كانت قد صدرت قبل الاحتلال كلّها كانت ضمن الفصل السابع، باستثناء **القرار 688** الذي صدر في 5 نيسان (أبريل) 1991 وهو **القرار اليتيم والتائه والمنسي** من سلسلة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي، وهو القرار الخاص بوقف القمع الذي تتعرض له المنطقة الكردية وبقية مناطق العراق وكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين.

إذا كان العراق قد استمر في الرضوخ مكرهاً لتنفيذ الالتزامات الدولية، فإن المحتل تحرر من التزاماته بموجب اتفاقيات جنيف لعام 1949 وملحقيها وأصبح حرّاً طليقاً من القيود، بزعم مطاردة الإرهاب الدولي الذي فتحت الحدود أمامه، حيث تم تمديد مهمة القوات الأجنبية بالقرارات **1637** في 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 2005 و**1723** في 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 والقرار **1790** الصادر في 18/ 12/ 2007 الذي مدّد بقاء القوات الأجنبية إلى 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008.

وقد تغيّرت الوضعية القانونية للقوات الأمريكية التي ضغطت لتوقيع اتفاقية العام 2008 لتكريس شرعية وجودها، فبعد أن كانت "قوات محتلة" تحولت إلى فريق في قوة متعددة الجنسيات بقيادتها متعاقدة مع الحكومة العراقية، أي أن "**الاحتلال العسكري**" تحوّل إلى "**احتلال تعاقدي**" أو **تعاهدي**، وامتلكت القوات الأمريكية حرّية استخدام الأراضي والأجواء والممرات المائية لمواجهة أي خطر يتهدّد السلم والأمن الدوليين، أو يعرض الحكومة العراقية أو دستورها ونظامها الديمقراطي للتهديد، فضلاً عن مواجهة الإرهاب الدولي.

وهكذا أنشأت عدداً من القواعد العسكرية وتصرّفت بحرّية بما فيها القيام بارتكابات شنيعة لحقوق الإنسان، سواء في السجون أو من خلال المواجهات المباشرة تحت زعم ملاحقة الإرهابيين دون الحاجة إلى اتباع الإجراءات التي يتطلبها وجود قوات عسكرية في أراضي دولة أجنبية متعاقدة معها، الأمر الذي يتنافى مع قانون المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ولاسيّما **اتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات** لعام 1969 التي تفترض أن يكون الاتفاق بين طرفين متكافئين وعلى أساس الإرادة الحرة دون أن يشوبه أحد عيوب الرضا، وليس كما هو واقع الحال بين طرفين أحدهما قوي ومحتل والآخر ضعيف ومحتلة أراضيه.

وبالطبع فقد تجاوزت الولايات المتحدة على قواعد القانون الدولي بما فيها المتعلّقة باتفاقيات جنيف لعام 1949 وملحقيها لبروتوكولي جنيف لعام 1977 المتعلقة بالحرب وآثارها؛ **الأول**- الخاص بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، **والثاني**- الخاص بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية ، مستندة بذلك إلى قواعد القانون الدولي التقليدي الذي أصبح من تراث الماضي والذي يقوم على مفهوم "**الحرب الوقائية**" أو "**الحرب الاستباقية**" ، علماً بأن **القرار 1373** الذي صدر في 28 أيلول (سبتمبر) 2001 عقب أحداث 11 أيلول (سبتمبر) الإرهابية الإجرامية التي حصلت في الولايات المتحدة إثر تفجير برجي التجارة العالميين، قد أعاده إلى الواجهة، بأن أعطى الحق في شن الحرب فيما إذا شعرت الدولة أن ثمة تهديداً إرهابياً وشيك الوقوع أو محتملاً.

واستندت واشنطن إلى ذلك حين احتلت أفغانستان العام 2001 والعراق العام 2003، بزعم العلاقة بالإرهاب الدولي، إضافة إلى امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، بما فيها غاز الانثركس، الذي اتضح زيف تلك الدعاوى، وهو ما كشف عنه الرئيس الأمريكي **جورج دبليو بوش** بعد أن مشّطت القوات الأمريكية العراق طولاً وعرضاً.

السيادة الداخلية

وإذا كان ذلك يشمل مفهوم السيادة الخارجية للدولة العراقية، فإن من يمتلك **السيادة الداخلية** في العراق أخضع لتوزيع طائفي وإثني منذ مجلس الحكم الانتقالي وكرّس للأسف **قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية** الصادر في 8 آذار (مارس) من قبل 2004 والذي ثُبّت في **الدستور الدائم** المستفتى عليه في 15 تشرين الأول (اكتوبر) العام 2005، والذي تحدث عن ما يسمى **بالمكوّنات**، وذلك في المقدمة **(مرتان) وفي المواد 9 و12 و49 و125 و142**، وليس ذلك سوى نظام سياسي يقوم على مبدأ المحاصصة والتقاسم الوظيفي.

وأعتقد أن ذلك بدأ يتحسّس منه العديد من القوى والشخصيات، بل إن بعضهم يعلن براءته منه ويحاول البحث عن الممكنات لتغييره أو لوضع حد له، لأنه في الواقع أوقع البلاد في ورطة حقيقية أنتجت نظاماً مشوّها يقوم على الزبائنية السياسية والحصول على المغانم، لاسيّما في ظلّ ضعف مرجعية الدولة وعدم تطبيق حكم القانون وولّدت هذه المحاصصة: الفساد المالي والإداري واستشراء العنف والإرهاب، لاسيّما بشيوع ظواهر التعصّب ووليده التطرّف التي لعبت سنوات الاستبداد والدكتاتورية في ظل النظام السابق، إضافة إلى الحروب والحصار دوراً كبيراً في تغذيتها، خصوصاً بانتشار السلاح والاستقواء به عبر ميليشيات وقوى مسلحة باستخدام أجهزة الدولة أحياناً أو قوى منفلتة من خارجها.

وبالطبع كلّما كانت الدولة صاحبة سيادة كاملة كلّما تمكنت من اختيار نظامها السياسي والاجتماعي بحرية كاملة بما فيها السيطرة على الموارد الاقتصادية، والعكس صحيح أيضاً كلما كانت الدولة مثلومة السيادة أو منتقصة أو مبتورة، كلّما اضطرّت للرضوخ للقوى المتنفّذة فيها، سواء على المستوى الخارجي الإقليمي أم الدولي أم على المستوى الداخلي، دون أن يعني ذلك الانعزال عن المحيط الدولي والعلاقات الدولية، التي ستترك تأثيراتها سلباً وإيجاباً على سيادة الدولة واستقلالها.

ما السبيل لاستعادة السيادة واستكمالها ؟

لاستعادة السيادة كاملة على المستوى الخارجي يحتاج الأمر إلى إعادة النظر بعلاقتنا الدولية، فعلى الرغم من وجود قوات أمريكية ودولية بطلب من الحكومة العراقية إثر هيمنة تنظيم داعش الإرهابي على الموصل في 10 حزيران (يونيو) 2014، فإنه بانتهاء هذه المهمة ينبغي انتهاء وجود هذه القوات، خصوصاً وأن البرلمان اتخذ قراراً بذلك بتاريخ 5/ 1/ 2020، ولا بدّ من تحديد سقف زمني لتنفيذه وإلّا بقي الأمر مفتوحاً، علماً بأن القوات الأمريكية مارست منذ العام 2003 وحتى الآن أعمالاً تتنافى والسيادة العراقية، بما فيها القيام ببعض الأعمال العسكرية بالضد من إرادة الدولة العراقية التي لم تحسب لها أي حساب، كما حصل في تحليق طائرات فوق مطار بغداد وتعقب عناصر تعتبرها إرهابية، منهم من له مسؤوليات في أجهزة الدولة العراقية.

وللأسف فإن الموقف من وجود القوات الأمريكية ليس موحداً، **فالتحالف الكردستاني** لم يحضر في التصويت على جلاء القوات الأجنبية، وكذلك **التحالفات والقوى السنيّة بأسمائها المختلفة،** بل على العكس من ذلك، فإنها تعتقد أن وجود القوات الأمريكية ضرورة لمواجهة داعش من جهة وتدريب القوات العراقية من جهة أخرى، فضلاً عن أنَّ وجودها سيكون عامل تقليص للنفوذ الإيراني في العراق، وغيابها سيعزز من دور ما يسمى بالقوى الشيعية والنفوذ الإيراني المتعاظم، سواء أعلنت ذلك أم لم تعلن لكن ذلك واقع الحال، في حين أن القوى القريبة من إيران والتي يسمى بعضها بالولائية تصرّ على خروج هذه القوات، بل ويقوم بعضها بقصف مواقع للقوات الأمريكية بما فيها السفارة الأمريكية في المنطقة الخضراء، خارج إطار القوانين والأعراف الدبلوماسية والتزامات الحكومة العراقية التي يدخلها في حالة حرج وتناقض.

ومن مظاهر انخرام السيادة العراقية هو زيارات مسؤولين أمريكان بمن فيهم الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب** للقاعدة العسكرية الأمريكية في عين الأسد شمال بغداد في 24 ديسمبر (كانون الأول) 2018 دون إشعار الحكومة العراقية، ناهيك عن طلب إذنها، وكما زار وزير الخارجية **مارك بومبيو** القاعدة يوم 28 ديسمبر (كانون الأول) 2019، والأمر مستمر ومتكرر منذ العام 2003 ولحد الآن.

ولاستكمال السيادة العراقية على جميع الأراضي العراقية فيتطلب الأمر أيضاً الطلب من **تركيا** مغادرة الأراضي العراقية وتفكيك قواعدها، وليس حجة وجود قواعد حزب العمال الكردستاني PKK سوى ذريعة لا يمكن قبولها لأنها تتعارض مع مبادئ السيادة، ولابدّ من إعادة النظر بجميع الاتفاقيات التي تسمح للقوات التركية بالتسلل داخل الأراضي العراقية منذ العام 1984. كما إن استكمال السيادة يتطلب إعادة **بحث الاتفاقيات المائية** مع تركيا بما يضمن تأمين حقوق العراق وحصته وفقاً لقواعد القانون الدولي فيما يتعلق بالأنهار الدولية، ومثل هذا الأمر ينطبق على **إيران،** وبسبب استفراد الدولتين واستغلالهما ضعف العراق وتعويم سيادته قامتا بعدد من الإجراءات التي من شأنها حرمان العراق من موارده المائية بما يلحق ضرراً بالغاً بالسيادة والمصالح الوطنية العراقية.

أما بشأن **التغلغل الإيراني** الناعم والنفوذ السياسي الهادئ، فلا بدّ من اعتماد استراتيجيات جديدة وفقاً للمصالح العراقية **أولاً** لكي لا يكون العراق ساحة للصراع الأمريكي - العراقي، **وثانياً** لكي لا يكون جزءًا من المحاور الإقليمية والدولية المتصارعة، **وثالثاً** يستطيع أن يقيم علاقات متوازنة مع دول الجوار غير العربي من جهة ومع الدول الأجنبية الأخرى، فضلاً عن إعادة بناء العلاقات العربية على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة وبروح السلم والأمن والإخاء وعدم الاعتداء وحل المشاكل العالقة بالطرق السلمية والدبلوماسية وفقاً للمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

أما بخصوص **السيادة الداخلية،** فيتطلب إعادة النظر بالنظام السياسي ككل والخطوة الأولى تبدأ من **الدستور،** إما بإلغائه وسنّ دستور جديد أو بتعديله جذرياً، علماً بأن ما ورد فيه من حقوق وحريات واعتماد مبادئ المواطنة هي أمور جيدة ومتقدّمة، لكنها تقدّم بيد لتقيّد في اليد الأخرى، فضلاً عن العديد من القوانين التي شرّعها البرلمان، والجانب الإجرائي في ذلك اعتماد الآليات الواردة فيه، خصوصاً بإجراء مراجعة شاملة كان لا بدّ من القيام بها خلال أربعة أشهر بعد انتخابات العام 2005.

والأمر يتعلق أيضاً **بعلاقة السلطة الاتحادية بالإقليم** من حيث الصلاحيات، بما فيها المواد الخاصة بالنفط وتنازع القوانين على أساس قواعد النظام الفيدرالي المعمول به دولياً في أكثر من 40 بلداً، وقد تحتاج هذه الأمور إلى **حوار وطني شامل** يشارك فيه الجميع من قوى ومنظمات وشخصيات أكاديمية وثقافية وحقوقية ومن مختلف التوجهات الفكرية والاجتماعية، والهدف هو تحقيق السيادة الكاملة وبناء نظام سياسي على أساس المواطنة العابرة للطوائف والإثنيات والحاضنة للتنوّع والقائمة على أساس التكافؤ والمساواة والشراكة والمشاركة والعدل الاجتماعي، وهنا لا بدّ من تحديد الأولويات والتدرج فيها، خصوصاً في ظل إرادة وطنية شاملة.

(6)

أثر بنية النظام السياسي في العراق على السيادة

أ. د. ماجد محي الفتلاوي*

مقدمة:

قديماً جرى القول على لسان اصحاب المثل (اسأل مجرب ولا تسأل حكيم) وخيراً فعلت ادارة مؤسسة بحر العلوم الخيرية ومعهد العلمين للدراسات العليا عندما توجهت بالسؤال الى اصحاب التجربة والحكمة سوية لتعشيق الأفكار واستمزاج الاراء وصولاً الى الحقيقة المستندة الى التحليل العلمي الصائب وبعد التوجه بالشكر والامتنان العاليين الى الساعين وراء هذا المنتدى العلمي والفكري وعلى رأسهم سماحة الدكتور ابراهيم بحر العلوم على دعوته الكريمة لنا بالمشاركة في ابداء الرأي والمشورة يسرني ان اتقدم ببعض الآراء لعلها تشكل بالنهاية تحليلاً مقبولاً لما يتعلق بتأثير بنية النظام السياسي في العراق على السيادة لا سيما وقد تم تكليفنا بالمحور الاول من قبل القائمين على ادارة هذا الحوار آملين النجاح للجميع في مهمتهم.

تمهيد :

لم تعد السيادة بمظهريها الداخلي والخارجي قضية شكلية لمسألة استيفاء الدولة شرطاً من شروط وجودها كما كانت سابقاً بل اصبحت متداخلة مع حركة النظام السياسي بمجمله وديمومته وتنظيم آليات عمله خصوصاً ازاء

(*) أستاذ النظم السياسية – معهد العلمين للدراسات العليا.

المستحدثات التي ادخلتها العولمة الجديدة وما تركته من آثار واضحة في اداء النظم السياسية المعاصرة.

لقد شهد العراق بعد عام 2003 انعطافاً حاداً، أو تغيراً كبيراً في شكل الدولة ونظامها السياسي ولم يعد النسق الذي تم اتباعه بعد تشكل الدولة العراقية المعاصرة بعد عام 1921 هو ذاته مما شكل تأثيراً وتأثراً واضحاً في مسارات السيادة وتباينت المواقف منها وتعددت الاشكاليات والجدليات، فتم الاختلاف على اصل التغيير السياسي وهناك من رأى الديمقراطية بدعة غريبة لابد من الوقوف ضدها والركون الى دولة اسلامية وهناك من رأى ان الدور الخارجي هو احتلال بعينه وخالفه في الرأي من برر ذلك بأنه انطلاق من معطيات جديدة للتعامل مع قضية السيادة بعد تأثيرات العولمة الجديدة وانهيار الاتحاد السوفيتي وضرورة تعزيز مبادئ حقوق الانسان وارساء الديمقراطية وأضفى كل ذلك الى جدلية اخرى وهي مسألة السلاح الذي رأى البعض ان رفعه واجب شرعي وطني للدفاع عن قضية مهمة اصلها السيادة وبالضد من ذلك رأى آخرون ان استخدام السلاح هو انتهاك لسيادة القانون وحرمة الدولة وهيبتها وتعطيل لمسارها الديمقراطي الذي بدأ للتو وأنعكس كل ذلك على لحظة الحدث التاريخية وصناعة القرار وصياغته وشكل عبئاً على المنطلقات الاساسية في بناء الدولة وأرساء هويتها وترك تشويشاً واضحاً على مسألة البناء الدستوري السليم فاصبح الموقف من الدستور حين الاستفتاء عليه موقفاً مبنياً على اساس تزاحم المكونات وتدافعها وكذلك صراع الحاضر مع الماضي المنطلق من اجترار كل الحيثيّات السابقة وكل العلل الكامنة والظاهرة.

ازاء كل ما تقدم يطرح التساؤل المهم المتمثل بمحصلة تأثير كل تلك المجريات وتحولاتها على السيادة بكل مظاهرها أي مدى تأثير بنية النظام السياسي الحالي على السيادة،وللاجابة على ذلك لابد من الاشارة الى ان التأثير يسير على وفق اتجاهين الاول يتعلق باصل النظام السياسي أي هناك اختلالات تتعلق بأصل النظام نتيجة كل ما ذكرناه ونتيجة عقد تاريخية لم يتم

ايجاد الحل الأمثل لها، اما الثاني يرتبط بحركة النظام السياسي وفعاليته وأدائه ومدى الضعف الحاصل في التجسيد الحقيقي العلمي الفعال لما هو مطلوب اصلاً مما ترك خللاً واضحاً فيما يعرف بشرعية الانجاز والاداء وربما اسهم في تشويه صورة اصل النظام التي لم تكن كما اريد لها نتيجة التعثر في الحركة والاداء مما شكل انعكاساً واضحاً على السيادة.

المحور الأول : اتجاهات التأثير المتعلق بأصل النظام السياسي

تبرز هنا جملة عوامل أثرت كثيراً في تشكل صورة النظام السياسي وأصله وحددت ملامحه واتجاهات حركته وتركت انعكاسات واضحة على ادائه وبالتالي أثرت على السيادة بشكل واضح ويمكن ايجازها بالآتي :

1 - علاقة الدين بالدولة :

ان علاقة الدين بالدولة مسألة مهمة شغلت بال المفكرين وأثرت كثيراً في حركة الدول وشكلت جدلية بالغة التعقيد حتى تسنى للبعض منها الوصول الى اقرب المسارات لتحديد العلاقة بينهما، وفي العراق برز تأثير الدين واضحاً وجلياً في كل مفاصل العملية السياسية وأبرزها عملية اعداد الدستور والاستفتاء عليه، وجاء هذا الدستور عائماً في تحديد العلاقة بين الدين والدولة ولم يحسم المسألة، ونتيجة رجحان العامل الديني اصبحت امتدادات الداخل بالخارج وبالعكس واضحة للعيان وكل منهما حجة على الآخر مما أفرز جدلية أخرى ذات تأثير واضح على السيادة خصوصاً في ظل تعدد المرجعيات والمواقف. بل وصل الأمر الى ان صور السيادة لم تعد كما هي بل رسم كل طرف حدوده الخاصة وفق قناعاته وتصوراته ومواقفه وظهرت ثنائية القرار السياسي والقرار الديني ان جاز لنا التعبير الذين ينسجمان احياناً ويختلفان احياناً اخرى مما يترك اثاره الايجابية تارة والسلبية تارة اخرى التي قد تفضي الى العنف.

2 - التكوين الطائفي والانقسام السياسي والمناطقي والعشائري :

ورث النظام السياسي لمرحلة ما بعد عام 2003 تركة ثقيلة قوامها تزاحم طائفي وصراع عرقيٌ ظاهر احياناً وخفيٌ احياناً اخرى تحت وطأة القوة المفرطة لاخفائه، وحملت المرحلة الجديدة في طياتها بوادر تشكل نظام سياسي على اسس جديدة قوامها المكونات وليس المواطنة مما افضى الى محاولة كل طرف الاستئثار وملء كل الفراغات السابقة لصالحه واسفر هذا عن اقتتال طائفي وصولاً الى مرحلة داعش وانقسام سياسي بانت ملامحه في كل مراحل العملية السياسية وتمدد عشائري على الدولة وقيم القانون وربما اسهمت بعض مواد الدستور وصياغاتها في اذكاء روح المكونات على حساب المواطنة ولا زال النظام السياسي عاجزاً عن إرساء دعائم التعايش السلمي بالرغم من بعض النجاحات المتحققة في ذلك.

3 - مشكلة توزيع الثروة:

نلحظ خللاً واضحاً في اصل النظام السياسي فيما يتعلق بالثروة والآليات الصحيحة لتوزيعها فكل طرف لا زال يحاول الاستئثار بما لديه من ثروة ونلمس هذا بشكل واضح في علاقة الحكومة الاتحادية باقليم كردستان ومع المحافظات حيث لم تتمكن الحكومة من بسط نفوذها كاملاً أي ظهور ازمة تغلغل واضحة وتجلى هذا في موضوع توزيع عائدات النفط وكذلك المنافذ الحدودية.

4 - اشكالية علاقة المركز بالأطراف:

بالرغم من محاولة النظام السياسي عام 2003 رسم ملامح علاقة قائمة على اسس ادارية جديدة بين المركز والأطراف الا ان اثار المراحل السابقة لازالت قائمة مما اسفر عن عدم انجذاب الاطراف الى المركز ورغبة البعض في رسم حدود خاصة به سواء عن طريق الفدرالية أم مزيد من اللامركزية في

الادارة أم محاولة الانفصال عند الاقليم وليس ادل على ذلك من تواجد القوات التركية على الاراضي العراقية وقصفها مناطق الاقليم نتيجة تواجد قوات حزب العمال الكردستاني والذي يجعل موقف الحكومة العراقية ضعيفاً نتيجة هذا التواجد برغبة الاقليم نفسه.

5 - عدم وضوح المنهج الاقتصادي:

لم ينجح النظام السياسي في اتباع منهج اقتصادي يتعاطى مع الواقع الجديد ليسهم في اعادة توزيع الثروة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة ويقضي على اثار الاقتصاد الريعي وتداعياته.

المحور الثاني : اتجاهات التأثير المتعلقة بفاعلية النظام السياسي وحركته

الخلل الكامن هنا سيتعلق بمدى قدرة آليات النظام على المعالجة وتوفير السبل الصحيحة لتحقيق الانجاز ومن بين ذلك :

1 - ضعف ادارة التنوع: اتبعت الدول التي تعاني من انقسام مجتمعي آليات متعددة من اجل تحقيق حالة الانسجام والتعايش وفي طليعتها الادارة الجيدة والحكيمة للتنوع ولمسنا هذا في نماذج عديدة مثل جنوب افريقيا وماليزيا ورواندا وغيرها، وفي العراق لازالت عملية ادارة التنوع قاصرة وقائمة على اسس تقليدية لم تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الحاصلة وابتكرت ما عرف بالتوافقية التي صممت بشكل مشوه واتجهت نحو ما عرف بالمحاصصة كل هذا ادى احياناً ببعض المكونات الى الانجذاب نحو الخارج بدلاً من التفاعل مع الداخل.

2 - الخطاب السياسي: ومثّل هذا ازمة واضحة إذْ لم يبرز خطاباً وطنياً فاعلاً يستوعب كل تداعيات الواقع ويظهر بمظهر جديد بل كانت تمظهرات الخطاب السياسي على اساس طائفي وعرقي ومناطقي وعشائري ضاعت في

ظلها المضامين الوطنية التي تؤسس للسيادة الحقيقية وجاء الخطاب الاعلامي اشتقاقاً لذلك ومسانداً لكل التداعيات السلبية.

3 - التدخل الخارجي في تشكيل الحكومات المتعاقبة: وكان هذا من ابرز مظاهر الخلل المؤشرة حيث لم يعد خفياً مدى الحضور الواضح للادارة الخارجية في تشكيل الحكومات منذ عام 2003 ولحد الآن مما اسهم في خلخلة الركائز التي تستند اليها السيادة وكذلك اسهم في ضعف اداء الحكومات لبسط نفوذها وسيطرتها وكذلك تنفيذ برامجها.

4 - انعكاسات السلوك السياسي للنخب والقيادات: من خلال تتبع السلوك السياسي لمعظم القيادات والنخب الحاكمة في مرحلة ما بعد عام 2003 نجد غلبة المصالح الشخصية والحزبية على المصلحة الوطنية العليا وظهور الرغبة في الاستئثار وعدم الانبساط والانفتاح نحو الاخر مما اسهم في ضعف القرار السياسي للدولة نتيجة تعددية هذه القرارات وغلبتها وهيمنتها احياناً ولا يمكن لأي قرار سياسي ان يمر دون امضاء ومباركة كل هذه القيادات التي اصبحت بحد ذاتها حكومات متعددة تدور الحكومة في فلكها واستطاعت اختزال السلطتين التنفيذية والتشريعية بها.

5 - عدم اكتمال مستلزمات التحول الديمقراطي: تعد عملية التحول الديمقراطي مرحلة مهمة من مراحل التغيير السياسي بعد انهيار النظم الدكتاتورية وصولاً الى مرحلة الترسيخ الديمقراطي، ولمرحلة التحول الديمقراطي اشتراطات عديدة يتوجب استيفائها وبلوغها لكننا نلحظ ان النظام السياسي لازال عاجزاً عن اكمال مستلزمات عملية التحول الديمقراطي نتيجة كل التحديات التي اشرنا اليها.

6 - عدم القدرة على التعامل مع مدخلات العولمة الجديدة وانعكاساتها على واقع السيادة في الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية حيث استطاعت هذه تشكيل المجتمعات بناءً على معطيات جديدة قامت خلالها النظم السياسية

بتأهيل نفسها بما يتلاءم مع متطلبات هذه المرحلة، الا ان العراق لازال يشهد خرقاً للسيادة نتيجة هذه المتغيرات وبروز مظاهر ثقافية وقيم اجتماعية طارئة تشكل عبئاً واضحاً لابد من التعاطي معها وفق اساليب وآليات جديدة.

7 - عدم الاستقرار السياسي: اذا ما رجعنا الى مؤشرات ظاهرة الاستقرار السياسي بشكلها النظري والتي من بينها ارتفاع معدلات العنف والجريمة وضعف المشاركة السياسية وازدياد مظاهر العنف السياسي يصبح من الواضح ان العراق يعاني من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي مما ينعكس على اداء النظام السياسي وبالتالي تزايد ازماته ومن ابرزها ازمة التغلغل التي تتمثل بعدم قدرة الحكومة على بسط سيادتها ونفوذها وسيطرتها على عموم الدولة.

خاتمة واستنتاجات

خلاصة القول ان العلاقة بين اصل النظام السياسي في العراق وادائه وحركته وموضوع السيادة لازالت تتموضع في اطار غير منتظم وذلك لأن الاسس التي بنيت عليها تلك العلاقة لم تكن متينة ولم تستكمل شروطها الصحيحة مما يتوجب اعادة النظر في صياغة تلك العلاقة وفق اسس جديدة تستهدف ارساء دعائم السيادة بمظاهرها الداخلية والخارجية ويتم ذلك من خلال :

1. اعادة النظر في العلاقة بين الدين والدولة بما يوفر صياغة لعلاقة متناغمة بين الثوابت العقائدية والوطنية.
2. رسم معالم العلاقة بين المكونات على اساس المواطنة.
3. التوجه الى عقد سياسي جديد يأخذ بنظر الاعتبار كل اختلالات المرحلة الحالية بما يضمن تنظيم دستوري متوازن.
4. الوقوف بجرأة ازاء كل مظاهر عدم الاستقرار السياسي بما يؤمن القضاء على العنف وزيادة وتائر المشاركة السياسية وتعزيز القانون لبناء الدولة القانونية.

5. تأمين الخطاب السياسي بما يجعله خطاباً وطنياً بعيداً عن المظاهر الطائفية والمصلحية وابعاده عن التشنج باتجاه التفاعل مع الاحداث بهدوء واتزان.
6. التوجه نحو تنظيم العلاقة بين المركز والاطراف وفق الاسس التي جاء بها دستور عام 2005 ومعالجة كل الاشكاليات وفق منظور وطني بناء.

15 أيلول 2020

المحور الأول

الجزء الثاني
هل ان طبيعة النظام السياسي الراهن
تؤثر سلباً أو إيجاباً على السيادة؟

المشاركون حسب الأحرف الأبجدية

- **الباحث حسين شلوشي**
- **الدكتور رائد فهمي**
- **الدكتور الأستاذ عبد الجبار عيسى عبد العال**
- **الدكتور علي المؤيد**
- **الدكتور علي عيسى اليعقوبي**
- **الدكتور محمد الهماوندي**

(1)

السيادة الوطنية العراقية بعد 2003

الأستاذ حسين شلوشي[*]

المقدمة:

تطور مفهوم السيادة تاريخياً ومعرفياً عبر التاريخ البشري في التشكل والتكون للتجمعات البشرية. وافرز هذا التاريخ حقيقة شبه ثابتة تؤكد ان القوة هي التي تحدد المفهوم والمسار العملي للثبات والتغيير في معاني السيادة وتفسيراتها، وقد كان وعاء الدولة وعنوانها هو مادة فهم السيادة وتحقيقها لاي مجموعة بشرية في العالم وان عناصر الدولة (الجغرافيا أو الاقليم، الشعب، السلطة) هي المحدد أو المعيار العام الحقيقي في قياس (منسوب) السيادة في أي دولة كانت.

فعندما كانت تسيطر الامبراطوريات على العالم بفرض سلطتها وجبروتها بالقوة على شعوب دول العالم كانت تكور الولاء لسلطة الامبراطور أو الملك أو ما شابهه في غرب الارض وشرقها، وان هذا الملك هو الذي يمثل سيادة الاقوام المنضوية تحت رعايته، وان تجاوز الامبراطوريات الاخرى يعد خرقاً لسلطان وسيادة هذا وذاك من الملوك والاباطرة المهيمنين على العالم.

وبعد كفاح الشعوب (القومية) ولا سيما في اوربا وتحقيق الاقاليم الجديدة (دول) فإنها حددت اقليمها وشعبها (السكان) وسلطتها (حكوماتها) عبر القيادات القوية لهذه الشعوب. وان كانت هذه افرازات القرون الوسطى

(*) مدير مركز الدراسات الاستراتيجية العراقية.

وما قبلها وبعدها، فإن الدولة القومية الجديدة وبعد ان تغولت واستشعرت القوة في ذاتها فإن اطماعها قادتها الى مناطق اوسع وأبعد للإنقضاض على امبراطوريات اخرى ضعيفة وذلك بأستثمار (دعاية القومية) باعثاً للشعوب والوصول الى اهداف الهيمنة وانتهاك سيادة منتهكة اصلاً أي استبدال واحدة بأخرى وتحقيق مصالحها عبر (السيادة المفقودة) وقبول الآخر (الشرق) بهذه المعادلة ابتداءً للتخلص من التسلط المباشر الى آخر غير معروف مستقبله بعد، فجاءت الحرب العالمية الاولى والثانية وتشكلت الدول الحديثة برؤية الاقوياء وحددت المساحات المحددة لدول (جغرافيا) وكذلك الشعب، وفرضت سلطة محلية فيها ثم نمت هذه الدول وصارت تمتلك عناصر القوة والدفاع العسكري عن نفسها عبر دكتاتوريات قوية هيمنت على هذه الجغرافيا وهذه الشعوب، فعادت الدول القومية (المتشكلة من الاقوياء بعد الحروب العالمية الثانية) لتصنع قوانين جديدة في التسلل ثانية الى هذه الدول (الضعيفة النامية) عبر البوابات القانونية (شرعية دولية) فكانت (الجمعية العمومية للامم المتحدة) وشكلت هي (الاقوياء) ذراع التنفيذ لقرارات هذه المنظمة (مجلس الامن الدولي). وفي هذه المرة فأن حجم (الشرعية) اكبر وفيه مقبولية من الدول الضعيفة لانها لا تمتلك قدرة الردع لكل الاخطار التي تحيط بها وتجد لنفسها متكأً أو مرتكزاً للانطلاق منه في الدفاع عن نفسها وبذات القدر فهو قيد وسلاح اخر بيد الاقوياء على الضعفاء ومنه نفذت الدول الكبرى لاسيما اميركا الى اختراق سيادة دول العالم (الضعيفة) عبر واجبات واهتمامات المنظمة الدولية المنسجمة مع ستراتيجيات الغرب (اميركا) في مفاهيم (تهديد الامن الدولي، حماية الاقليات، حقوق الانسانية، حقوق المرأة.... الخ).

العراق بعد 2003 اصبح دولة كاشفة لهذا المسار التاريخي والتوظيف السياسي الخارجي لاستهداف السيادة العراقية والارتكاز على نقاط الوهن في السلطة العراقية الديكتاتورية قبل (2003) وتصنيفها دولة (مهددة للامن الدولي) ووضعها تحت طائلة البند السابع من عقوبات الامم المتحدة ومصادرة

سيادتها ورهن قرارها خارج البلد، وبذلك تكون دولة قاصرة السيادة وان الاحتلال والتغيير بعد 2003 ركز هذا الانتهاك للسيادة عبر دولة الاحتلال والمنظمة الدولية، وكذلك الاداء السياسي المشوش الممزق في البلد وعدم ارتكازه على خطوات ومفردات عمل (مشروع) مكتوب من جهة (قائد) أو مجموعة (تحالف احزاب)... الخ ضامن للخيارات والحاجات الوطنية المباشرة (حفظ البلد، سيادة البلد، العيش الرغيد...الخ).

طموح الحرية واشكالية السيادة:

الشعب العراقي بألوانه تعرض الى بطش الديكتاتورية لاسيما بعد التحول الجمهوري والصراع الحزبي الفكري العميق الذي انتهى بحكومة قوية مدعومة شرقاً وغرباً وان كل الداعمين دول مؤثرة في القرار الدولي (قوانين وقرارات الامم المتحدة).

والعراق بوصفه دولة دخل في شرنقة السيادة (المنقوصة) أو المثلومة بدءاً من تأسيس الدولة العراقية الحديثة (عشرينيات القرن العشرين) وتركز في العراق الجمهوري، ليقع في كماشات ثلم السيادة الوطنية وكالآتي :

1 - قوانين الامم المتحدة المحدثة بعد الحرب العالمية الثانية وفي اتون الحرب الباردة، والتعديلات اللاحقة في مطلع الثمانينيات.

2 - قرارات مجلس الامن الدولي، لاسيما بعد الحرب العراقية الايرانية واحتلال الكويت في تسعينيات القرن الماضي.

3 - توافر الادلة والجرم الثابت لإدانة حكومة العراق (حكومة البعث).

4 - لجوء المواطن العراقي وجماعات مجتمع (الكرد والشيعة) الى مسارات المنظمة الدولية ومنها الى دول مباشرة بذاتها شرقية وغربية والعمل معهم جميعاً لتشكيل الضغط اللازم على حكومة البلد والتخلص من بطشها.

5 -انعدام العقد الاجتماعي بين الحكومة والشعب وعدم توفر الية وطنية لتغيير الحكومة والتخلص من سلطة البطش بطرق سلمية حضارية.

وبذلك فقد انحسر هدف المعارضة العراقية في (التحرير) من قيود الديكتاتورية بل الانتقام من النظام ثأراً لضحاياه بأي ثمن أو شكل أو طريق والنظر صوب حريات (فردية) قادمة بعد سقوط النظام دون العناية لما بعد ذلك في عناوين الدولة والسيادة وثلم السيادة ومشاريع البناء، فحصل الاحتلال الاميركي للعراق على وفق حاجة أمريكا ومصالحها وخططها وتم تسويقه بشرعية مجموعات معارضة تمثل اطياف والوان الشعب العراقي كافة (احزاباً وحركات وجماعات عرقية وقومية... الخ) ايدت غزو الولايات المتحدة الاميركية لاسقاط النظام. بأستثناءات محدودة كجماعات تشكلت فيما بعد لمقاومة الاحتلال الاميركي.

وبهذا فإن العراق في عام 2003 كان اصلاً منقوص السيادة عبر القرارات الدولية وكذلك فقدان السلطة الشعبية المانحة للسيادة، ثم جاء الاحتلال ليكمل البقية الباقية.

حرق المراحل:

بعد اجتياح العراق عام 2003 وسقوط النظام في 9/ 4/ 2003 كان الخطاب المهيمن منقسماً في مضامينه على قسمين وكلاهما يسير ويصوب باتجاه واحد، وهذان الخطابان هما:

1 - خطاب الدعاية الاميركية الذي تجاوز خطاب الحرب (الصدمة والرعب) وانتقل الى خطاب الامل والديمقراطية في بلدان المشرق وخصوصا المشرق العربي كتجربة ديمقراطية جديدة في هذا العالم المحروم من الحريات والمشبع بالدكتاتوريات والاضطهاد ويأخذ هذا الخطاب صداه ومداه حد الثمالة في المجتمع العراقي عموماً بأستثناءات منحسرة قليلة (سنية) معبئة من

المحيط السني واخرى كانت مستفيدة ومرغدة تماماً.

2 - الخطاب الاخر هو الخطاب العاطفي المنتمي (إسلامياً) واعلان تحقيق (اهداف الحركة الاسلامية) وهو يبشر ايضاً بأطلاق الحريات والتخلص من الدكتاتورية وآمال الديمقراطية والازدهار في البلد.

وكما هو واضح فإن كلا الخطابين في مسار واحد (خلاصة المضمون) وان حسن الظن والثقة المتبادلة بين اميركا وقوى المعارضة هو الذي يمثل (الثقافة العامة) وبأستثناءات معروفة وربما محدودة بل خجولة في حينها ولاسيما في اوساط الشيعة والكرد إلّا أنَّ هذا (الاستثناء البسيط) هو الذي يمثل مؤشراً وحدّاً فاصلاً بين مفهوم السيادة وانتهاكها والحديث اللاحق عن بناء دولة ديمقراطية...جديدة... ليبقى فراغ المطالبة بالسيادة والاستقلال والتخلص من الاحتلال وتحرير القرار والارادة العراقية غامضا بالنسبة للجمهور.

ربما كانت الواقعية السياسية (للمعارضة وافراد معها) فضلاً عن تفاهمات الولايات المتحدة مع هذه القوى هي الحاكمة في تمييع مفاهيم الدولة، وفي مقدمها (السيادة)، وكذلك ذهبت هذه القوى صوب (السلطة) بعنوان الامساك بالبلد، وهذا بذاته ليس خطأً ولكن الخطأ في تثبيت هذا السلوك السياسي وتسويقه على انه الاوحد وليس من رديف أو بديل عنه في تحقيق الدولة العراقية، بينما الظرف كان مهيأ للاغلبية ان تصنع مفاهيمها هي بقدر يوفر الحماية اللاحقة لهذه الاحزاب المعارضة القادمة الى السلطة في العراق.

وإرساء مفهوم السيادة للشعب والقوى الخارجية الإقليمية والدولية ورسم حدودها بوضوح، إلّا أنَّ القوى السياسية لم يكن لديها ما هو مكتوب من خطوات في تحقيق السيادة العراقية أو على اقل تقدير التخلص من تبعات انتهاكها عبر الارتباط الخارجي.

وبذلك كانت خطوات التصدي السياسي متداخلة بين تأسيس الدولة وبين ادارة دولة في ظل احتلال (بلد منقوص السيادة) وظهر هذا التداخل جلياً في فترة مجلس الحكم الانتقالي، الذي يمثل الدور الوطني وينفذ امر الحاكم المدني الاميركي. وهو ذاته المعني بتحقيق السيادة الوطنية على مستوى التشريع والتنفيذ.

الدستور ونظام الحكم:

الدستور العراقي الجديد اخذ شرعيته الوطنية الكاملة ليحقق مطلباً سيادياً مهماً في عناصر الدولة وهو (الشعب) وأنشاء العقد الاجتماعي الجديد بين السلطات والشعب.

الا ان هذه الشرعية الوطنية للدستور لا تعصمه من الضعف والوهن لاسيما في موضوع السيادة الوطنية، وأن أي نقطة ضعف تنسحب بالضرورة على اداء الحكومات تفصيلياً (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وبغض النظر عن شكل النظام السياسي المعمول به في البلد، ان كان برلمانياً أو رئاسياً أو غيره، فأن الامثلة كثيرة حول نقاط الوهن السيادي في الدستور.

1 - الدفع بالمكونات الى الواجهة لاسيما الاقليات، لتؤسس لدولة مكونات وليست دولة مواطنة (المواد 3 و4 من الدستور واخرى). وبمستوى آخر في الاسرة قبل الفرد، بينما الانظمة الديمقراطية تعنى بالفرد (المواطنة) بعيداً عن الانتماءات العرقية والعقائدية والحزبية.

2 - الفيدرالية المبكرة وإرساء نموذج اقليم كردستان قبل المباشرة في تنفيذ الدستور، وان هذا الاقليم مارس سلطة شبه منفصلة عن الدولة العراقية منذ تسعينيات القرن العشرين، وبالتالي هو يشكل إغراءً وحافزاً لمزيد من الاقاليم واذا ربطت بدعوات الانفصال المعروفة فأنها تمثل تهديداً لوحدة البلد وأنهاء سيادته على الجغرافية العراقية والشعب العراقي.

3 - ترجيح سلطة الاقليم في الموارد الطبيعية وجباية الاموال، وذلك عندما أشار الى ان أي تعارض بين قوانين الاقليم والقوانين الاتحادية يتم اعتماد قوانين الاقليم (المادة 115 من الدستور وما تلاها). وبذلك ذابت سيادة الدولة من خلال تقزيم المركز الاتحادي، لاسيما ان الامر تترتب عليه صناعة القوة الاقتصادية والمالية في الاقليم على حساب المركز. ويكون هتك السيادة اكبر عندما ينفتح الاقليم لوحده على خارج البلد ويرتب سياسته الخارجية بعيداً عن المركز.

بالمقابل فأن نظام الحكم العراقي الجديد وفق الدستور (جمهوري نيابي (برلماني)) جاء محكوماً بهواجس (الجوع المركب والخوف التاريخي وسوط الاحتلال)، جوع الحريات والبطون، وخوف الديكتاتورية والاستبداد وضاغط الاحتلال الاميركي المؤثر في صناعة القرار العراقي.

ولما كان خيار النظام محكوماً بهذه العوامل ومعها حافز السلطة الجديدة، فأنه بالتأكيد اغفل جوانب اخرى لها اهميتها وتأثيرها في تحديد الخيارات ومنها.

1 - البنية والاهلية الاجتماعية العراقية ووعيها (الديمقراطي)، هذا المجتمع الذي اعتاد المركزية (على الاقل) في ضبط ايقاعه.

2 - حجم الاستهداف الخارجي للبلد والاختراق للمجتمع وتوظيفه في مسار تقويض الدولة العراقية بالاستناد الى الدستور.

3 - عدم الاستقرار الامني وعدم القدرة على حماية الرأي الاخر.

4 - الهيمنة الاميركية (الصلبة) الواقعية المرعبة في رعاية الجماعات التي تريدها وقمع الاخر غير المتوافق مع هيمنتها وبذلك تفرض اجنداتها المتعلقة بأصدقائها وخصومها من الداخل والخارج، وكذلك هيمنتها (الناعمة) في إرساء ثقافات اجتماعية اخرى عابرة لتقاليد المجتمع أو (معولمة) في ظل دولة (هشة) بل منهارة.

نظام الحكم.. القوة والضعف؟

وقع الخيار على النظام النيابي (برلماني) على الرغم من الوصف المحيط به والذي مر هنا. وهو كنظام بذاته ليس بالضرورة ان يكون سلبياً في تحقيق السيادة العراقية مع توفر اسباب الاستقرار والوعي والارادة السياسية، ايضاً فهو نظام له ايجابياته على مستوى الحالة العراقية، ومن ايجابياته المباشرة:

1 - يبدد مخاوف الاقليات والمكونات العراقية. وقواها السياسية ويحقق مشاركة المواطن وحضوره، وارادته في صناعة القرار الوطني.

2 - يحكم الرقابة على الحكومات ومطامحهما أو مطامعهما في قيادة الانقلابات أو الاستئثار بالسلطة بأستغلال امكانات وقدرات الدولة.

3 - في حال انبثاق الحكومات البرلمانية بالصيغ الدستورية (الكتلة الاكبر) فأن هذه الحكومة ومن خلال حجمها النيابي وفاعليتها السياسية وقدرتها على إرساء الثقة المتبادلة مع الاطراف الاخرى، فأنها تستطيع ان تشكل اغلبية سياسية تمرر برنامجها الحكومي وقراراتها المصيرية السيادية بمرونة.

4 - البرلمان يرسي ثقافة المشاركة والنضج السياسي لنخب كثيرة، يمكنهم الارتقاء لرجالات دولة، وبالتالي تكون السيادة في مقدمة اشتغالهم السياسي، فضلاً عن انتاج مشاريع قرارات وبرامج حكومية مضافة. واعتياد السلوك الديمقراطي المجتمعي.

في الضفة الاخرى ومن خلال التجربة العراقية الديمقراطية الجديدة المختلفة على مستوى البلد والى حد كبير في الاقليم الدولي المحيط بأستثناء (تركيا وايران) فأن هذا النظام كشف عنه سلبيات وعيوب ربما تكون خاصة بالتجربة العراقية، ويمكن اجمالها بالنقاط الآتية:

1 - إرساء التمحور والتجاذب القومي العرقي المذهبي والتفتيش عن

فرصته (مصالح) الجماعة دون فرصة البلد (الدولة) واعتماد اليات واساليب في الوصول الى هذه (المصالح) دون الاعتناء أو الاهتمام الواضح ب(سيادة البلد) من خلال الاستقواء بالعنصر الخارجي.

2 - العنف كان حاضراً في فرض الحلول على الحكومات لاسيما ان الاخيرة تلتزم السلوك الديمقراطي في التعاطي مع المعترضين أو المعارضة أو الاحزاب المشتركة بالعمل السياسي، وايضاً هناك عنف اخر (خرق ديمقراطي) يسلط على المواطن لسلب الارادة الشعبية وفرض ارادات اخرى.

3 - الولايات المتحدة وبوجودها كدولة احتلال في العراق سمحت بتشكل جماعات الضغط (الاقليات) ولي ذراع الحكومة العراقية وعرقلة قراراتها السيادية وتعطيل التفاهمات المحلية بأستغلال تأثيرها وضغطها (المسلح) لارهاب صانع القرار العراقي.

4 - دولة الاحتلال (اميركا) سمحت وبحجم كبير في السنوات الاولى لاستشراء الفساد بين الطبقات السياسية الشعبية لتشكل منها طبقة ثرية ارستقراطية تتحكم لاحقاً بنتائج الانتخابات البرلمانية وصناعة الحكومات الموالية لها بأرادة المال السياسي.

5 - الحكومة اسيرة (الكتلة الاكبر) أو حتى الكتل الصغيرة (الممثلة للاقليات) عندما تكون بيضة القبان في القرارات المصيرية، وبالتالي فأن الحكومة ستتراجع عن برامج وقرارات تحقق مصالح البلد وسيادته، كما هو الحال في قانون البنى التحتية 2010 الذي كان في مصلحة المواطن (الشعب) مباشرةً وقد حرم من هذه الفرصة التأريخية لتغيير واقعه المعيشي.

6 - البرلمان عندما يقوم بدور المعطل أو المعرقل لقرارات مصيرية تتعلق بمصلحة (الشعب) واستقلال البلد (الدولة) لا توجد عليه رقابة أو (عقاب). كما مر في نقطة (5) اعلاه. وفي القرارات المتعلقة بأخراج القوات الاجنبية سواءٌ الاميركية التي تمردت على الحكومة العراقية ولم تعترف بها أم

التركية التي لا يمثل امامها العراق دولة مستقلة ذات سيادة.

7 - صناعة دكتاتورية (الاقليات) والتي غالباً ما تفرض ارادتها بالعامل الخارجي وتصادر رأي الاغلبية (الشعب) لحساب المصالح الضيقة.

يسمح النظام البرلماني بتشكيل حكومة لا تمثل ارادة الشعب ولم ينتخبها مباشرة، وقد يحصل التفاف كامل ومصادرة الارادة الشعبية والمجيء بحكومة من خارج المجموعة الحزبية المشاركة في الانتخابات البرلمانية وقد حصل ذلك في حكومات (2018 - 2020).

8 - العراق دولة غير مستقرة على مستويات الوضع السياسي والاقتصادي والامني والاعلامي وما يتبع ذلك على المستوى الثقافي والاجتماعي، وان هذا الوضع يسمح بالاختراق الداخلي (الارهاب والانحراف) والخارجي (الاجندات والمصالح والابتزاز) وهذا الامر قد ينعكس في البرلمان وينتج تمحوراً برلمانياً متعدداً يضغط على الحكومة في استمراريتها بوظيفتها والتهديد باسقاطها (سحب الثقة) وقد جرى ذلك على الحكومات العراقية المتعاقبة منذ 2006 الى الان 2020.

الواضح ان الحاجة الى رقابة برلمانية لاي حكومة كانت، تبقى قائمة ومستمرة، والحاجة الى حكومة حرة قوية قادرة على العمل بأنسيابية تامة مرنة هي ايضاً قائمة، والوضع الحالي لا يلبي ذلك. ونعتقد ان المرحلة القادمة بعد تجربة ديمقراطية عراقية لمدة 17 عاماً وما رافقها من ازمات سياسية وامنية واحتجاجات شعبية مطالبةً بالاصلاح تحتاج الى :

1 - مراجعة علمية رقمية تحدد كل الهدر الذي حصل بعد 2003 وبعيداً عن الضغط الداخلي (الحزبي) والخارجي (الدولي).

2 - التعديل الدستوري يمثل اهمية كبرى لتحريك عمل الدولة وتحرير المواطن من السلطة الحزبية المتمترسة والمتحكمة بمقدرات البلد.

3 - الخلاص من موضوع (التوافقية) والارتكاز الى دستور رصين ضامن.

4 - دعم الحكومة بقوة شعبية تجعلها قادرة على مواجهة التمحور البرلماني المعطل أي انها تكون منتخبة بغض النظر عن نوع نظام الحكم.

5 - تفعيل الرقابة البرلمانية على الحكومة واحكام عمل البرلمان وصلته بمهامه الاصلية وحاجة الناخب وليس غير، بمعنى، ايجاد رقابة على المعطل في البرلمان.

6 - الالتفات الى المؤسسات الرقابية العلمية العريقة (هيئة التدقيق والرقابة المالية) مثلاً. وتوظيف بياناتها وشروحاتها في فك الغاز الاتهامات الواسعة في موضوع) الفساد وانهاء التسقيط عبر هذا الملف المعطل.

(2)

هل ان طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلباً أو إيجاباً على السيادة؟

الدكتور رائد فهمي[*]

أتوجه بالشكر إلى ملتقى بحر العلوم وإلى الدكتور إبراهيم بحر العلوم وإلى الأخوة الأفاضل في معهد العلمين للدراسات العليا - قسم العلوم السياسية لمبادرتهم في إطلاق النقاش والحوار حول موضوع سياسي ذي أبعاد فكرية ونظرية وعملية تتعلق بحماية استقلال البلاد والقرار الوطني المستقل التي يحملها مفهوم السيادة الوطنية بأبعاده المختلفة ولتوجيه الدعوة للمشاركة فيه. وسأركز في مساهمتي على المحور الأول حسب ما ورد في الدعوة الذي يتناول العلاقة بين طبيعة النظام السياسي وتأثيره على السيادة.

إن الأطروحة الرئيسية التي سأعرضها في مساهمتي تؤكد التأثير السلبي لطبيعة النظام السياسي ولبنية الدولة المتشظية التي اعيد بناؤها في ظل النهج التحاصصي الذي اعتمدته العملية السياسية بعد التغيير في 9/ 4/ 2003 على قدرة الأخير في حماية السيادة الوطنية من الاختراقات والتعديات عليها.

يعرف الدستور العراقي النظام السياسي في مادته الأولى على أن "**جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها** جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي...". هناك من يعزو الضعف في تأمين السيادة الوطنية إلى النظام البرلماني ويدعو إلى تحويله إلى نظام رئاسي، كما

(*) سكرتير الحزب الشيوعي العراقي.

يعتبر البناء الاتحادي (الفدرالي) واستمرار الخلافات بين الحكومة الاتحادية والإقليم وتأثيراتها السلبية على ممارسة الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم لصلاحيات كل منهما على وفق ما نص عليه الدستور عاملاً مهماً يتسبب في إضعاف الدولة الاتحادية والتأثير سلبا على السيادة الوطنية.

إن الإشكالية الحقيقية لا تكمن في النظام البرلماني أو في النظام الاتحادي، فالنظام البرلماني هو الأنسب لبلد ومجتمع تتعدد فيه القوميات والأديان والمذاهب ويتطلب تحقيق أوسع مشاركة في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، أما البناء الاتحادي فهو قدّم حلاً دستورياً سلمياً وديمقراطياً عادلاً يؤمن الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في إطار الدولة العراقية الموحدة. والمشاكل العالقة بين الحكومة الاتحادية والاقليم ليست مستغربة بالنسبة لتجربة حديثة وهي قابلة للمعالجة وإيجاد الحلول المرضية عبر الحوار والتفاوض إذا ما توفرت الإرادة السياسية الجادة لدى الطرفين في التوصل إلى حلول للمشاكل وإلى قراءة وفهم مشتركين لنصوص الدستور.

نرى أن المصدر الأساسي لأزمة الدولة العراقية يتمثل بنهج المحاصصة الطائفية والأثنية، وتتجلى مظاهر هذه الأزمة البنيوية لدولة المحاصصة في الفشل في الأداء واستشراء الفساد في جميع مفاصلها وفي ترهلها واستمرار الصراعات داخلها وغياب الرؤى والتصورات المشتركة والموحدة داخلها ما يفسح المجال للتدخلات الخارجية ويضعف قدرتها على تحقيق اجماع وطني على ماهية المصالح العليا للبلاد وبالتالي في الدفاع عن السيادة الوطنية بكل معانيها.

ويجدر التوضيح بشأن السيادة، بأنها إن تغيّر مفهومها وتعريفها وتطبيقها عبر التاريخ ومع الوقت، إلا أنه من المتفق عليه تصنيفها إلى ثلاثة أبعاد أساسية :

السيادة الداخلية، أي السيطرة الفعلية على الدولة وادارتها، تشمل القدرة على إنفاذ القانون.

السيادة القانونيّة الدوليّة، أي الاعتراف الرسمي بهذه السيادة من قبل الدول الأخرى ذات السيادة.

سيادة ويستفاليا أو الاستقلال، عدم وجود سلطةٍ أخرى على الدولة بخلاف السلطة المحلية.

لقد تم تبرير وشرعنة نهج المحاصصة الذي عملت القوى السياسية المتنفذة مجتمعة على وضعه واعتماده في توزيع المواقع والمنافع على صعيد جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية بعيداً عن معايير الكفاءة والنزاهة، على أساس تعامل انتقائي مع مواد الدستور وتأويل غير دقيق لبعض نصوصه، وتعميمات بمقاصد سياسية لبعض أحكامه الخاصة، كما جرى التعامل مع موضوعة التوازن الواردة في المادة التاسعة من الدستور الخاصة بتشكيل القوات المسلحة إذ جرى الالتفاف على قصد المشرع في إلغاء القوات المسلحة للتمييز وأن تكون مفتوحة لجميع مكونات الشعب العراقي وأطيافه وإحلال شكل آخر من التمييز من خلال اعتماد الحصص لكل مكون. فقد جرى اعمامها على جميع مفاصل الدولة وتأويل كلمة التوازن بمعنى ضيق لتبرير تقاسم الدولة بكل مستويات قياداتها الإدارية ما بين الكتل السياسية المحتكرة لتمثيل الطوائف والقوميات.

ولكن من جانب آخر، لا يمكن نفي الصلة بين نهج المحاصصة الطائفية والأثنية وانموذج الديمقراطية التوافقية الذي تستلهمه العملية السياسية في العراق.

وتختلف الديمقراطية التوافقية عن الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية، بتأكيدها على بناء التوافقات ما بين المجموعات الأثنية المختلفة. وتستند الديمقراطية التوافقية إلى عدة معايير، اهمها:

- الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة المكونات الهامة في المجتمع المتعدد الأثنيات والطوائف.

- النسبية معياراً أساسياً للتمثيل، التعيينات في مجالات الخدمة المدنية، تخصيص الأموال العامة، نظام انتخابي يعتمد التمثيل النسبي.

- درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع أو مكون في ادارة شؤونه الداخلية الخاصة. الاستقلال الذاتي للمكونات الأثنية، عبر مثلا اقامة اقاليم اتحادية.

إن الدستور العراقي لا ينص صراحة على اعتماد مبدأ الديمقراطية التوافقية، ولكن يمكن تشخيص بعض عناصر هذا النموذج في عدد من مواده ونصوصه الداعية إلى التوافق، كالمواد المتعلقة بالبناء الفدرالي ومنح استقلالية ذاتية لكردستان ولإمكانية انشاء اقاليم جديدة، وتوزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم كما في المواد 120 و121، كما تنسجم مع مباديء التوافق المادة 105 الداعية لمشاركة عادلة في ادارة مؤسسات الدولة والبعثات والزمالات المختلفة والوفود والمؤتمرات الدولية والاقليمية، بحيث تتمثل فيها الحكومة الاتحادية والاقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم. ثم تم اعتماد مبدأ النسبية في جميع القوانين الانتخابية، باستثناء القانون الجديد قيد التشريع.

وقد توصلت الدراسات التي أجريت في عديد من البلدان التي اعتمدت نظام الديمقراطية التوافقية، وتأثيرها على عملية بناء الدولة إلى عدد من الاستنتاجات التي تنطبق إلى حد كبير على الحالة العراقية نذكر أهمها ذات الصلة بموضوعنا:

- إن "التوافقية" مقاربة لحل النزاعات وإدارة التنوع، وقد أثبتت فاعلية في التخفيف من حدة الانقسامات الأثنية والمكوناتية، ولكنها لا تعتبر آلية ناجحة في تعزيز الولاء للدولة وتنمية الهوية المشتركة، أي الهوية الوطنية الجامعة.

- أنها عملت على مأسسة الانتماءات الاثنية والهوياتية وتثبيت انقساماتها ما أعاق عملية المصالحة ما بينها وكرّس حالة ضعف الثقة أو انعدامها.

لم يؤد تقاسم السلطة التحاصصي إلى تعزيز الاستقرار السياسي وتوطيد الديمقراطية وتعميقها، بل انتج في كثير من الأحيان الجمود وحكومات غير فعّالة وأضفى الطابع المؤسسي على الاستقطاب في المجتمعات المنقسمة بالفعل.

لقد فشلت في تعزيز التعاون بين الأعراق والقوميات وفي تحقيق المصالحة وتعزيز الثقة بين الجماعات المختلفة.

- ومن نتائج "الديمقراطية التوافقية" ايضا الإخلال بمبدأ الفصل بين السلطات، كما أن التوافق يلغي عمليا مفاعيل القوانين كونه أعلى من القانون وله الاولوية في القرارات الاساسية.

نخلص مما تقدم الى أن نهج تقاسم السلطة على أسس المحاصصة الطائفية والأثنية لم ينجح في بناء هوية وطنية مشتركة وفي تعزيز الانتماء الوطني كما انتج حكومات ضعيفة ودولة متشظية بسبب مأسسة الانتماءات والهويات الأثنية والطائفية. وإذا ما أضفنا في الحالة العراقية تأثير مواجهة الإرهاب والاستعانة بقوى دولية في مواجهته والصراعات الإقليمية والامتدادات الخارجية للعديد من القوى السياسية الداخلية وامتلاكها لأذرع مسلحة، فان السيادة الوطنية، بأبعادها الأساسية الآنفة الذكر ليست مثلومة وحسب، وإنما يكاد يكون من المتعذر بناء مقومات تعزيزها في ظل استمرار النهج الذي تتعارض مصالحه مع اصلاح الدولة وإعلاء شأن الهوية الوطنية وبناء دولة المواطنة.

إن الدستور العراقي لا يفرض اعتماد نهج المحاصصة في الدولة كما هو متبع حاليا والذي أثبت فشله الذريع، وإنما يؤكد على المشاركة والتمثيل

الواسع لجميع أطياف الشعب العراقي، وتنص مواده على ضمان الحقوق والحريات السياسية وحرية التعبير واحترام التنوع إلى جانب تأكيده على ضرورة قيام الدولة بتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بتأمين متطلبات العيش الكريم. وتؤلف هذه العناصر مرتكزات بناء دولة مواطنة وعدالة اجتماعية مدنية تحفظ سيادة العراق واستقلاله وتعزز مكانته الدولية وتضع البلاد على طريق البناء والنماء.

14 أيلول 2020

(3)

هل إن طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلباً أم إيجاباً على السيادة؟

أ.د. عبد الجبار عيسى عبدالعال السعيدي*

لا شك إن هنالك علاقة وثيقة بين النظام السياسي باعتباره الراعي الرسمي لمصالح الدولة، وبين السيادة التي تمثل قمة هذه المصالح. فكلما كان النظام السياسي متماسكاً وممثلا لمصالح جميع الفئات في الدولة، كلما كانت سيادة هذه الدولة صلبة ومتماسكة. وفي دولة مثل العراق تغير نظامها السياسي بصورة جذرية بعد عام 2003عن طريق احتلال عسكري أجنبي أعقبته فوضى سياسية وموجات إرهابية، وتدخلات دولية على أرضه، كان لابد لسؤال السيادة أن يكون في الواجهة. فإلى أي مدى أثر النظام السياسي الراهن في سيادة العراق؟ وإلى أي مدى استطاع رؤساء الوزراء السابقون تبيان الحقائق التي تتعلق بهذا الموضوع؟

يختلف رؤساء الوزارات السابقون في الإجابة عن السؤال لأسباب تتراوح بين منظومتهم العقائدية والطبيعة السايكولوجية لكل واحد منهم، فضلا عن تجربتهم في الحكم.

مبدئيا، يتفق كل رؤساء الوزارات السابقين على إن السيادة العراقية ناقصة أو مثلومة وغير مكتملة، لكن رؤيتهم تلك تتحدد بثلاثة اتجاهات بهذا الإطار، **الأول**: هو الاتجاه الذي يرى بأن النظام السياسي الراهن في العراق

(*) كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية.

يؤثر بصورة سلبية على السيادة، ويمثله، بدرجات متفاوتة كل حسب وجهة نظره، كل من السيد أياد علاوي والسيد ابراهيم الجعفري والسيد حيدر العبادي. والاتجاه **الثاني**، الذي يرى العكس تماماً وقد مثله السيد نوري المالكي. أما الاتجاه **الثالث**، فهو مايمكن يسمى بـ (الاتجاه الواقعي) والذي مثله السيد عادل عبد المهدي.

فيما يتعلق بالاتجاه الأول، يرى أنَّ طبيعة النظام السياسي الراهن في العراق أثرت سلباً، بدرجات متفاوتة، على السيادة. وكان السيد علاوي الأشد انتقادا للنظام في هذا الاتجاه حيث وضع اللوم في نقص السيادة الوطنية بالدرجة الأولى على الصيغ الطائفية والتوافقية التي حكمت النظام من خلال جملة من العوامل مثل: طبيعة الحكم والانقسام السياسي والاجتماعي ووجود الميليشيات، فضلا عن عوامل تواجد القوات الأجنبية على أرض العراق والديون والقروض الخارجية التي تشكل عبئا على قرار السيادة العراقي. ومع ذلك لم يشر السيد علاوي الى مسألة طالما شكلت موضع اتهام في نقص السيادة بإقليم كردستان العراق وما يتضمنه من سلوك يصل الى حد الصيغة الكونفدرالية في علاقته الفعلية مع المركز. بل الأكثر من ذلك إن السيد علاوي يرى ان مفاتيح الحل لأزمة العراق توجد عند الأقليم، أو بالأحرى، عند السيد مسعود البارزاني. ولعل مرد ذلك إن السيد علاوي، في (سكوته) عن اتهام الأقليم أو في تركيزه على مساعدة القادة الكرد، ينطلق من عدم إيمانه بمحتوى النظام السياسي الذي سيطرت عليه اتجاهات الأسلام السياسي من جانب، ومن جانب آخر، علاقته الجيدة والخاصة التي تربطه بالقادة الكرد. فكان هذان الجانبان يتحكمان بنظرته الى موضوع السيادة.

وبالأتجاه الأول نفسه، يشترك كل من السيدَين ابراهيم الجعفري وحيدر العبادي في نقد طبيعة النظام السياسي وعلاقته بالسيادة، إلا إنهما يؤثِران التعميم والاختزال في هذا المجال من خلال الأشارة الى معوقات السيادة

التي تتمثل بإرث الأنظمة السابقة، وبالذات نظام البعث، والتخلف الأداري والنظام الحزبي، والنظام المكوناتي. إلا أن السيد العبادي كان أكثر وضوحا حين يرى إنه لا يمكن تحقيق السيادة في العراق ما لم يتم إعادة النظر بطبيعة النظام السياسي وإصلاحه. غير أن السيد الجعفري يطرح رأياً جديراً بالملاحظة وهو ان النظام الديمقراطي قد يبدو مناقضاً للسيادة إذا كان الوعي المجتمعي متدنيا، وهنا يشير بصورة غير مباشرة الى تجربة النظام السياسي في العراق.

أما الرؤية المعاكسة (الاتجاه الثاني) الذي يمثله السيد نوري المالكي، فلا يرى إن لطبيعة النظام السياسي الجديد دخلاً بالتأثير السلبي على السيادة بصورة مباشرة، حيث إن تمثيل الجميع في الدولة (يمنع الآخرين من التدخل في شؤون العراق)، لكنه يعتقد بأن هناك (ممارسات سياسية) لاقليم كردستان، من قبيل عقده لإتفاقيات مع دول دون الرجوع الى المركز، هي التي جعلت من السيادة في العراق (سيادة مجزأة). ولعل مرد هذه الرؤيا وحصر مسألة السيادة في قضية التصرفات الكردية، من دون الأشارة الى قضايا أخرى تتعلق بفواعل وسلوكيات في صلب النظام السياسي المركزي تتعلق بالسيادة، يعود الى إن السيد المالكي لم يشأ أن ينتقد النظام السياسي وعلاقته بالسيادة وهو الذي حكم في رئاسة الوزراء فترة تمتد من 2006 الى 2014، وهي مدة طويلة في زمن مهم تبلورت فيه آليات ذلك النظام، فضلا عما رافق ذلك من تأزم العلاقة المعروف مع القادة الكرد في مواضيع تتعلق بأزمة الحكم.

أما الاتجاه الثالث والذي أسميناه بـ (الواقعي) والذي مثله السيد عادل عبد المهدي فيرتكز على فرضية إن السيادة هي بنت زمانها ومكانها وظرفها. وعلى هذا فهو يرى إن سيادة العراق قد تعرضت للثلم، لكنه يرى أيضا بأن تلك مسألة تكاد تكون طبيعية في خضم العلاقات الداخلية والدولية المتشابكة، أو كما عبر عن ذلك هو بقوله: (ليس أي تنازل عن عناصر في السيادة الوطنية، أو لمصلحة حقوق ومصالح الأنسان والمواطن هو ثلمة في

السيادة). ولعل مرد هذه (الواقعية) في نظرة السيد عبد المهدي تعود الى خبرته الطويلة في ممارسة العمل السياسي التي أضافت له بعداً براغماتياً في مقاربته لمفهوم السيادة.

لم يهتم السيد عبدالمهدي بنقد النظام السياسي بقدر ما اهتم بقضايا تتعلق بالسيادة على أرض الواقع. فهو يرى بأن السيادة في العراق هي سيادة إسمية، أسماها بـ (الأمر الواقع). ويحدد تمثلاتها بتواجد القوات الأجنبية التي تريد فرض سياسات الأمر الواقع عبر لي أذرع السلطات في العراق، في إشارة الى القوات الأمريكية التي لم يذكرها بالأسم. إلا إن السيد عبد المهدي كان أكثر إبهاما عندما يشير الى بعض معوقات السيادة حين يتحدث عن التدخلات الأجنبية فيضع عبارة (المجاميع) و(الممثلين واللاعبين السياسيين لانتماءات ايديولوجية ومرجعية منابعها الأساسية خارجية) ؟!. هذا في الوقت الذي ابتعد فيه تماما عن التطرق إلى التهمة الأشهر لواقع سلوك اقليم كردستان فيما يتعلق بالسيادة العراقية فيما يتعلق بالاتفاقات النفطية للاقليم مع أطراف خارجية، فضلا عما يترتب على ذلك من تبعات مالية. وربما كان مرد ذلك هو العلاقة الجيدة المعروفة بينه وبين القادة الكرد، لاسيما انه كان، ولفترات طويلة يشغل منصب وزير نفط ووزير مالية في الحكومات السابقة.

الخلاصة:

1 - اتفق جميع رؤساء الوزراء السابقين على إن السيادة في العراق ناقصة.

2 - معظم الاجابات لم تتكلم عن طبيعة النظام السياسي بقدر ما تكلمت عن قضايا ليست في صلب بنية النظام بل هي سابقة عليه أو تؤثر عليه مثل تواجد القوات الأجنبية والديون الأجنبية.

3 - لم يستطع الجميع ذكر كل الحقائق المتعلقة بإخفاقات بنية وسلوك

النظام السياسي وتأثير ذلك على مسألة السيادة في العراق لأنهم كانوا جزءً مهماً من ذلك النظام ولايزالون كذلك.

4 - كان تشخيص الجميع لعوامل التدخل الخارجي وخرق السيادة العراقية متناقضا أو متغافلا أحيانا، في تحديد الأطراف الخارجية. فيما تجنب الجميع الإشارة بصورة صريحة الى الفواعل الداخلية المرتكزة في بنية النظام السياسي المرتبطة بالخارج بطريقة أو بأخرى. وهذا يظهر حجم الحرج الذي يشعرون به، بسبب قربهم أو بعدهم عن هذه الأطراف جميعا، في قضية لاتزال تتفاعل.

5 - لم تتحكم منظوماتهم العقائدية فقط في تحديد الاجابات عن تأثير طبيعة النظام السياسي في السيادة، بل تحكمت كذلك العوامل الشخصية والمصلحية أيضا سواء في إلقاء الاتهامات على طرف أم ابعادها عن طرف آخر.

16 أيلول 2020

(4)

تأثير بنية النظام السياسي في العراق على السيادة الوطنية

د علي المؤيد*

بناء على الدعوة الكريمة التي تلقيتها من جناب الدكتور ابراهيم بحر العلوم بتاريخ 18 آب 2020م للمشاركة في مشروع بحثي موسع حول مفهوم "السيادة الوطنية" بإشراف معهد العلمين للدراسات العليا وبالتعاون مع ملتقى بحر العلوم للحوار، والمتضمن تحليل ونقد الوثيقة السياسية المعدة سلفا بواسطة مشاركة السادة رؤساء مجلس الوزراء العراقيين من تاريخ 2004-2019م وإجاباتهم عن مجموعة من التساؤلات حول مفهوم السيادة، بالإضافة إلى رؤاهم ومقترحاتهم، أتقدم بالورقة البحثية التالية والمحددة بمناقشة ونقد وتحليل إجابات ورؤى السادة رؤساء مجلس الوزراء على التساؤل التالي (هل طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلباً أم إيجاباً على السيادة؟).

أولا: استعراض وتفكيك إجابات السادة رؤساء مجلس الوزراء

أ - د. إياد علاوي (2004-2005م):

لم يقدم الدكتور إياد علاوي تعريفه للسيادة أو طبيعة النظام السياسي المطلوب إلا عبر وصف ونقد مظاهر وتجليات خرق السيادة وضعف النظام السياسي خلال أعوام ما بعد 2003م من وجهة نظره في النقاط التالية:

(*) تيار الحكمة الوطني.

1 - النظام السياسي:

- فقدان النظام السياسي لهويته وإرادته الوطنية ولقواعد الدستور والقانون ووحدة المجتمع.

- انقسام البلاد طائفياً، سياسياً، مناطقياً، عشائرياً.

- انعدام المصالحة الوطنية.

- ضعف أداء مؤسسات الدولة.

- عدم الوضوح في العلاقات الخارجية.

- التدخلات الإقليمية والدولية.

2 - المنظومة الأمنية:

- تواجد القوات الأجنبية مباشرة أو بالوكالة.

- وجود الجماعات المسلحة.

- الصراع الأمريكي-الإيراني.

3 - المنظومة الاقتصادية:

- الضعف الاقتصادي والاقتصاد الريعي.

- الديون والقروض الكبيرة.

ب - د. ابراهيم الجعفري (2005-2006م):

يربط الدكتور الجعفري بين سمات المتصدين للحكم (الكفاءة والأمانة والإخلاص) من جهة، وبين ما يعبر عنه بالبنية التحتية الاجتماعية (الوعي والثقافة السياسية للمواطن) من جهة أخرى مع مفهوم السيادة أو مدى تأثرها

بطبيعة النظام السياسي القائم والمرتبط بالمواطن الذي يشكل النظام بكامل مؤسساته.

يعتقد الجعفري أن مفهوم السيادة يتداخل مع مفهوم الديمقراطية وقد تبدو معارضة لها ظاهرياً مع عدم ارتقاء المواطن إلى درجة عالية من الوعي بمفاهيم الحرية والتعدد والوطنية والسيادة والديمقراطية والدستور والقانون.

ج - الأستاذ نوري المالكي (2006-2014م):

يعرف المالكي السيادة بناء على ما ورد عن باحثين (بالسلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية) ويعدها (من مقومات الدولة الوطنية المستقلة) كما يرى لتلك السلطة العليا سمات وأركاناً ضرورية:

- السيطرة الكاملة والتصرف التام للدولة في الإقليم الجغرافي وما فيه وما فوقه.

- الحرية المطلقة للدولة في إقامة علاقاتها الدولية بلا املاءات من الخارج ومن أي قوة أخرى.

- استطاعة الدولة تنظيم علاقاتها الخارجية بما تمليها عليها مصالحها الوطنية والسيادية وبما يحفظ خصوصيتها.

- مساواة الدولة مع غيرها من الدول في حقوقها السيادية على أرضها وأنظمتها وشبكة علاقاتها الخاصة وطنياً وإقليمياً ودولياً.

- أن يكون دستور الدولة وقوانينها وأنظمتها الخاصة وأحكامها هي المعتمدة في كافة شؤون مواطنيها ورعاياها.

- استقلال الدولة في إدارتها لشؤونها الداخلية والخارجية والقدرة الواقعية على حرية إصدار القرارات السياسية داخل الدولة وخارجها.

- امتلاك الدولة للقوة وأدوات الإكراه واستخدامها في الداخل وعدم الامتثال لأية سلطة خارجية.

يذهب المالكي إلى أن "السيادة المطلقة" قد تعرضت إلى خرم بفعل التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدولة عقب الحرب الباردة وظهور النظام الدولي ذي القطب الأحادي وانتشار الصراعات الداخلية في عدد من الدول.

يورد المالكي شواهد على ما ذهب إليه من خلال استعراض قرارات مجلس الأمن الدولي ومنها قرار (688) بتاريخ 5/ 4/ 1991م لحماية الكرد في شمال العراق في صراعهم مع النظام السابق، كما التدخل في "البوسنة والهرسك" و"روندا" ، عادا ذلك في تعارض مع مبدأين أساسيين في ميثاق الأمم المتحدة: (مبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول). معللا تدخل الأمم المتحدة بربطها باحترام حقوق الإنسان وضمان السلم والأمن الدوليين، إذ إن انتهاكات حقوق الإنسان تؤدي إلى نزاعات داخلية، والاضطرابات تلك من شأنها أن تتسع وتمتد للدول المجاورة وقد تجر لتدخلات دول أخرى.

أما عن طبيعة النظام السياسي فيرى المالكي أن لا مدخلية له بالتأثير السلبي على السيادة بشكل مباشر، إذْ أنه:

- نظام سياسي نيابي اتحادي وتعددي.

- ليس الأول من نوعه في العالم بل معتمد في الكثير من الدول الديمقراطية التمثيلية.

- تتمتع كثير من الدول ذات النظام النيابي بالسيادة الكاملة والاستقرار.

- من المفترض أن يكون للنظام السياسي في العراق تأثير إيجابي من خلال استيعابه للتعددية المجتمعية في هرم النظام السياسي وتمثيل المكونات في السلطة والحكم.

- من المفترض أن النظام السياسي في العراق يدعم السيادة من حيث منع الدول من التدخل في شؤونه الداخلية بذريعة حماية هذا المكون أو ذاك.

- الجميع في النظام السياسي يتمتع بحريته وحقوقه والتعبير عن ذاته وهويته بلا مصادرة أو قمع.

أما عن أسباب عدم استقرار النظام السياسي والخروقات التي طالت سيادة الدولة فيعتقد المالكي إنها نابعة من عدة نقاط هامة:

- عدم التوصل إلى حل لبعض الإشكاليات الداخلية في إطار ممارسة النظام الفيدرالي في الحكم مما جعل النظام السياسي مفتوحاً وعرضة للمساس بسيادته.

- السيادة المجزأة بين بغداد وأربيل واختراق الأمور السيادية المختصة بالسلطة الاتحادية حصريا والمنصوص عليها في الدستور، كاتفاقيات النفط والاقتصاد والاستثمار التي عقدتها أربيل دون الرجوع للمركز.

- الاختلاف بين بغداد وأربيل في الموقف من تواجد القوات الأجنبية على الأراضي العراقية.

- حداثة التجربة الديمقراطية والنظام السياسي.

-الانفراد والاجتهادات داخل النظام من قبل المكونات.

- استمرار بعض القوى السياسية العراقية في علاقاتها الإقليمية والدولية مصطحبة تلك العلاقة من مرحلة معارضة النظام السابق.

د - د. حيدر العبادي (2014-2018م):

يعرف العبادي مبدأ السيادة بأنه: (مبدأ قانوني يجسد استقلال الدولة وتكامل شخصيتها المعنوية بتوافر عناصرها الأساس (الأرض، المياه، السماء، الشعب، السلطات، الاعتراف الدولي) وبموجبه تكتسب الدولة حق ممارسة السلطة على أراضيها مع الدول والمنظمات الدولية).

أما عن تطورها التاريخي فيرى العبادي أنها مرت بمراحل عديدة أهمها:

- السيادة وملازمتها للدولة الحديثة التي نشأت إثر معاهدة وستفاليا 1648م التي أرست للمرة الأولى مبدأ سيادة الدول.

- تم تطوير وتنظيم السيادة عبر معاهدة مونتفيديو 1933م والتي حددت حقوق الدولة وواجباتها ومعاييرها.

- ميثاق الأمم المتحدة 1945م.

- تطور مبدأ السيادة بتطور شرعية الحكم وأشكاله وتطور العلاقات الدولية وبفعل العولمة وثورة الاتصالات وانهيار الحواجز بين الأمم.

- تطور مبدأ السيادة بفعل حجم التداخل الدولي السياسي والاقتصادي والامني والثقافي وقضايا الأمن والسلم الدوليين.

أما عن السيادة العراقية فيعتقد العبادي أنه (لم تنتهك سيادة دولة كما انتهكت سيادة الدولة العراقية)، مقسما تلك الانتهاكات بما هو مرتبط بسياسات النظام السابق وما أعقب سقوطه.

* قبل 2003م:

- السياسات غير المسؤولة لنظام البعث الذي زج الدولة بحروب ومغامرات وكوارث داخلية-خارجية انتهت بوضع العراق تحت الوصاية الدولية.

- قرارات مجلس الأمن الدولي والبالغ عددها 53 قرارا خاصا بالعراق في فترة 1990-2000م.

- احتلال العراق عام 2003م ورحلة استعادة السيادة وبالذات تحرير الدولة من ربقة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

* بعد 2003 م:

- عدم اكتمال النضج المجتمعي وتكامل الأداء.

- التخلف الإداري.

- التنازع الحزبي.

- طبيعة النظام التوافقي المكوناتي الذي يساعد على تشظي فعل الدولة السيادي خلافاً حتى للدستور المقر عام 2005م.

- نظام المحاصصة العرقي والطائفي.

من هنا يرى العبادي عدم إمكانية الظفر بالسيادة التامة دون إعادة النظر بطبيعة النظام السياسي وإصلاحه، بما يضمن وحدة الأمة وسلطات الدولة وسياساتها، بوصفها دولة وطنية اتحادية ووفق مسطرة الحكم الرشيد.

هـ - د. عادل عبد المهدي (2018-2020م):

يقدم عبد المهدي استعراضا تفصيليا لمفهوم السيادة والتعاريف العديدة لها ويشير إلى وجوب الاتفاق على مفهومها أولا كما يجب الاتفاق على ما يسميه "الفلسفة الحاكمة" للدولة قبل التوغل في معالجتها عراقيا.

يورد عبد المهدي خمسة تعاريف مطروحة في مدارس الفكر الدستوري والسياسي للسيادة هي:

- السيادة الإسمية: أي قرارات وسياسات من يتولى حكم البلاد (ملكا، طبقة، حزبا، ديكتاتورا، نخبة، الخ)، دون أن تحمل بالضرورة سيادة حقيقية.

- سيادة الأمر الواقع الفعلية أو الشرعية.

السيادة المشروعة: تمثيلية برلمانية شكلية أو حقيقية.

- السيادة السياسية: مدى تمثيل إرادة الناخبين أو آليات النظام الدستوري والسياسي.

- السيادة الشعبية: مدى تمثيل إرادة الأمة الحقيقية والعميقة بمعنى الشعب، كل الشعب، وليس نظام الحكم فقط.

ومن زاوية عبد المهدي فإن العراق مر بمراحل عديدة من السيادة وفق تعريفاتها وأنواعها الخمسة ولا يزال في طور النضوج، هي:

- مرحلة السيادة الإسمية: مرحلة صدام حسين التي أغفلت أهمية حقوق الفرد والمواطن أو أشكال السيادات الأخرى، فضلا عن خروج مناطق شاسعة في شمال وجنوب العراق عن سلطة الدولة، وخضوع النظام للعقوبات والحصار والوصاية.

- سيادة الأمر الواقع: مرحلة الاحتلال وسلطة السفير بول بريمر (2003-2004م) التي مثلت خرقا كاملا للسيادة.

- السيادة المشروعة: عقب قرار إنهاء الاحتلال ومرحلة إعداد الدستور من قبل جمعية وطنية منتخبة مباشرة من الشعب والاستفتاء الشعبي عليه. ومن ثم إجراء سلسلة من الانتخابات التشريعية في البلاد واتساع مجال الحريات العامة والتنظيم وحق التظاهر والتداول السلمي للسلطة.

- يعتقد عبد المهدي أننا رغم بعض التقدم قد لا نكون قد وصلنا إلى الشكل المتقدم من السيادة السياسية، فهناك عناصر كثيرة مفقودة تعيق ذلك، أهمها: (إرادة الناخبين الحقيقية، آليات عمل النظام السياسي، قوانين الأحزاب والانتخابات، نضج الطبقة السياسية، رشد الحكومة، استقلالية القضاء، الخ) ومن هنا لا زلنا بعيدين عن السيادة الشعبية (الشكل الخامس) بمعناها الدستوري والسياسي.

يفضل عبد المهدي السيادة الشعبية من بين أشكالها الأخرى بالقول:

(السيادة في عمقها إرادة السكان (الشعب) لتحقيق طموحاتهم المشروعة في ظرف وزمان محددين)، ولتحقيق تلك السيادة يعتقد بوجوب تحقيق النقاط التالية:

- العمل على ترسيخ معادلة الوحدة وتقليص عوامل الفرقة التي تهدد بين وقت وآخر استقلالية البلاد وسيادتها ووحدتها وتسمح لمختلف اشكال التدخلات الأجنبية.

- استكمال عناصر السيادة للوصول إلى قدرة التمييز الحقيقي وليس الشكلي لممارسات السيادة.

- التفاف قوى ديناميكية تلملم الاجتماع أو المجتمع عبر وسائل متعددة.

- الاتفاق على عقد وميثاق اجتماعي تلتف حوله القوى الديناميكية، الجامعة، الحاملة للمشروع النهضوي.

- البحث عن "الخميرة" أو عنصر الاستقطاب أو عنصر التحفيز الذي يحدث التجانس والتناغم والتخادم بين القوى النشطة في البلاد، والتي تجعل الاجتماع مجتمعا دون إلغاء الجماعات، والشعب شعبا دون إلغاء الشعوب، والوطن وطنا دون إلغاء الجغرافيات والثقافات وليس مجرد دولة تحكم شعوباً أو جماعات أو تسيطر على أرض أو أراض.

ثم يضع عبد المهدي ثلاثة تساؤلات يرى وجوب الإجابة عليها والاتفاق على مبانيها للإجابة عن أي سؤال يتعلق بالسيادة وتقييم مدى استكمال عناصرها أو تشخيص الثغرات والخروقات التي تعاني منها في ظرفنا الراهن، هي:

1 - الدول تتخلى طوعا أو كرها عن سيادتها في أمور، كما عند الانتماء للمنظمات الدولية والقبول أن تكون مواثيقها حاكمة عليها في عديد من الأمور. في التجربة العراقية المصادقة على الاتفاقات والمعاهدات بيد السلطة التشريعية، فهل التزمت السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية

بواجباتها الدستورية لتعريف مدى الالتزام بالسيادة ومدى التخلي عنها وعياً أو جهلاً، مباشرة أو بشكل غير مباشر؟

2 - يجب استحضار الطبيعة الحقيقية والعاملة والمهيمنة لهيكلية النظام العالمي والعلاقات بين الدول. هل أننا مجرد بلدان متجاورة لا نتأثر ولا نؤثر بما يجري حولنا؟ أم أن الميزان يميل منذ عقود وقرون لمصلحة مزيد من الاندماج والتكيف والتداخل المباشر وغير المباشر، الإرادي واللاإرادي بالنظام العالمي والنظم الإقليمية على حساب المركبات والخصائص والإرادات الداخلية لكل بلد؟

3 - أين موقعنا من النظام العالمي؟ هل نحن في قممه ودوائره العليا ولنا كلمة وقرار في تلك الدوائر، أم نحن في مراتبه الدنيا ونقاد بآليات مباشرة وغير مباشرة؟ وما أوزان هذه وتلك؟

يستخلص عبد المهدي مما ورد أن السيادة ليست مفهوماً مجرداً في (اللا) زمان و(اللا) مكان و(اللا) ظرف، بل هي بناء حي، يحيا ويموت. يحيا إن خدم، ويموت إن لم يخدم ويجدد.

ومن هنا يعتقد أن الكلام عن السيادة دون موضعة العراق في المنظومة الدولية هو خواء وجهل بحسب تعبيره لأبسط الحقائق، التي تسمح بمناقشة جادة لموضوعة السيادة.

كما يدعو إلى:

- تحديد "الفلسفة الحاكمة" للدولة.

- تحديد المفاهيم والممارسات التي تتعلق بالدولة والشعب والمجتمع.

- تحقيق الوحدة الوطنية وتحديد المصالح المشتركة والمصير الواحد الوطني.

- تحديد مكانة العراق ودوره في المعادلة الاقليمية والدولية.

- الاستقرار على تعاطٍ متناغم ومنسجم وغير متذبذب مع النظامين الإقليمي والعالمي.

ثانيا: تحليل إجابات السادة رؤساء مجلس الوزراء

بالرجوع إلى إجابات السادة رؤساء مجلس الوزراء حول تأثير طبيعة النظام السياسي الراهن سلباً أو إيجاباً على السيادة الوطنية وتحليل تلك الإجابات نجد إمكانية تقسيمها على ثلاثة أقسام رئيسة: (مشتركات واختلافات وأولويات).

1 - المشتركات: يشترك السادة رؤساء مجلس الوزراء السابقون في إجاباتهم على النقاط التالية:

- عدم استقرار أو نضج أو اكتمال النظام السياسي الديمقراطي (على صعيد المؤسسات أو الممارسات) في العراق بما يلائم ويواكب التطورات الدولية والمتغيرات المتسارعة التي تتطلب معالجات واضحة وناضجة ومستقرة.

- هشاشة الوحدة الوطنية المطلوبة (اجتماعيا وسياسيا) لغرض صنع القرار الموحد داخلياً وفي العلاقات الخارجية.

- التدخلات الإقليمية والدولية المباشرة وغير المباشرة في العراق.

2 - الاختلافات: اختلف السادة رؤساء مجلس الوزراء في إجاباتهم على النقاط التالية:

- تحديد طبيعة النظام السياسي وتقييمهم له بالسلب أو الإيجاب: ففيما انتقد السادة (علاوي والعبادي) طبيعة النظام السياسي وقيموه سلبا من خلال التركيز على مظاهر التشتت والانقسام والمحاصصة داخلياً ووجود ثغرات تقود إلى التدخل الأجنبي في شؤون البلاد، عد السادة (الجعفري والمالكي) النظام السياسي نظاماً إيجابياً له القدرة على استيعاب التعددية المجتمعية وتلبية

الخصوصيات وتحقيق الحقوق لجميع المكونات، فيما حملا عدم النضوج المجتمعي سياسيا وسوء الممارسات السياسية للكيانات والتدخلات الأجنبية مسؤولية خرق سيادة البلاد. أما السيد (عبد المهدي) فيرى إيجابية النظام السياسي شريطة تحديد فلسفة الدولة واستقرارها على مفاهيم موحدة (مجتمعا وقوى سياسية).

- تحديد مفهوم السيادة: لم يتفق السادة رؤساء مجلس الوزراء السابقون على تعريف جامع لمبدأ السيادة، سواء كان تعريفاً تقليدياً أم معاصراً، قانونياً أم سياسياً.

- تحديد الحلول: لم يتفق السادة رؤساء مجلس الوزراء على الحلول الناجعة التي بإمكانها أن تعالج ثغرات النظام السياسي أو إشكالية خرق السيادة في البلاد.

3 - **الأولويات**: اختلف السادة رؤساء مجلس الوزراء على أولوياتهم في معالجة إشكالية خرق السيادة:

- علاوي والعبادي: إصلاح النظام السياسي.

- الجعفري: النضوج المجتمعي والارتقاء بالثقافة السياسية للمواطن لتوفير البنية التحتية الاجتماعية التي تغذي البناء السياسي وتعالج مفاهيم الديمقراطية والسيادة.

- المالكي: إصلاح الممارسات والاجتهادات السياسية وإنهاء حالة التفرد في القرار وتجزئته.

- عبد المهدي: تحديد الفلسفة الحاكمة للدولة وتحديد موقع العراق ودوره في المعادلة الإقليمية والدولية.

ملاحظات:

- يمثل السادة رؤساء مجلس الوزراء السابقون تنوعا في انتماءاتهم

الحزبية واتجاهاتهم السياسية وتجاربهم المرحلية (التي تولّوا فيها السلطة التنفيذية)، وأكدوا جميعاً على وجود إشكاليات هامة في بنية النظام وموضوع السيادة الوطنية، بما لا يبقي مجالا للشك في وجوب معالجة تلك الإشكاليات الملحة تنظيراً وتطبيقاً.

- رغم تنوع الحضور السياسي على رأس السلطة التنفيذية وتعدد تنظيرات السادة رؤساء مجلس الوزراء السابقين تجاه النظام أو السيادة وتنوع أساليبهم وأدواتهم في إدارة الحكومة، نجد عدم تحقق جُلّ ما تم التنظير له أو معالجة ما تم تشخيصه من إشكاليات من قبل السادة رؤساء الحكومة في إطار التطبيق، رغم محاولاتهم ومساعيهم المذكورة في إجاباتهم.

- يمكن تلمس توزيع المسؤولية من إجابات السادة رؤساء الحكومة وتحميلها على عاتق أطراف أخرى (مجتمعية وسياسية ودولية) دون الإشارة إلى مسؤولية الحكومات المتعاقبة بصورة مباشرة عما ورد.

ثالثا: تحليل ومقترحات

مما لا شك فيه أن التحول الديمقراطي القسري والحاد في العراق ما بعد عام 2003م والذي تحقق بتدخل عسكري أمريكي مباشر وسابق (وإن كان مرحبا به من مكونات أساسية في البلاد كحل جراحي متاح يزيل عقبة النظام الاستبدادي السابق ويمهد لإرساء دعائم الدولة وفق مفاهيم جديدة) كان له الأثر الكبير في إرباك المجتمع والقوى السياسية التي مرت جميعا بمرحلة انتقالية مثقلة بحزمة كبيرة من التحديات والمخاطر والمطبات، مما صعب عملية التفهم والتفاهم المتبادل ووحدة الرؤية وتوحيد الجهود بين مختلف المكونات والقوى الاجتماعية والسياسية.

يمكن القول إن العراق ما قبل وما بعد عام 2003م مر بظروف وتحديات تفوق القابليات والتجارب والثقافة السياسية الجمعية في البلاد مما

جعل التشتت في الرؤى والمصالح والأولويات سمة المرحلة وطابعها العام وانعكس ذلك بوضوح على طبيعة النظام السياسي والسيادة الوطنية.

كان العراقيون ولايزالون أمام خيار المضي قدماً في إكمال مشوار بناء النظام الديمقراطي الجديد أو العودة للمربع الأول (الاستبداد) من جهة وبين تحديات (الاحتلال والتقسيم والحرب الطائفية والإرهاب والتدخل الأجنبي) وبناء الدولة من جهة أخرى.

إن الاختيار الواعي للنظام الديمقراطي وإرادة إكمال مشواره الاجتماعي والسياسي يتطلب منا جميعا مراجعات وحلولاً، يمكن المرور السريع عليها في النقاط التالية:

- **النظام السياسي**: من مجمل ما ورد يمكن القول إن طبيعة النظام السياسي الجديد من حيث ظروف التأسيس وعقبات الاستمرار ومستلزمات البناء والترسيخ يؤشر على ضرورة المراجعة والإصلاح وإعادة الترتيب والتنظيم وفق متطلبات ومعايير النهوض بالدولة وبنائها، للحد من السلبيات القائمة المؤثرة داخليا والمنعكسة على سيادة البلاد.

ورغم تلمس إشكاليات النظام السياسي الديمقراطي الجديد (ما بعد 2003م) داخليا من حيث السيادة، إلا أنه ليس النظام الوحيد الذي يعاني من هذه الإشكاليات، بل إن الدولة العراقية منذ التأسيس (وكان التأسيس كذلك بتدخل خارجي) وحتى انتهاء الانتداب البريطاني عام 1932م، وفي ظل جميع الأنظمة الملكية والجمهورية (العسكرية والمستبدة) المتعاقبة، كانت تعاني من إشكاليات حادة داخلية على مستوى السيادة، الأمر الذي انتقل بتراكم مثقل للنظام الجمهوري الديمقراطي الفتي كذلك.

- **النضج والثقافة السياسية**: إن المجتمع العراقي والقوى السياسية العراقية ولأسباب عديدة متراكمة لم يحظيا بفرص مستقرة للنضوج والارتقاء في الثقافة السياسية اللازمة في ظل الأنظمة المتعاقبة في البلاد.

جل الأنظمة السياسية والمتغيرات الحادة في تاريخ البلاد لم تتم بإرادة شعبية مباشرة بل تمت (بتدخلات خارجية، انقلابات عسكرية) مما جعل دائرة الاختيار الشعبي لأشكال الأنظمة وسبل بنائها والفاعلية فيها معدومة أو ضيقة أو محكومة بأطر قسرية، وهذا الأمر مثّل ثلمة واضحة في سيادة البلاد.

من جهة أخرى، من الواضح أن البلاد عانت وتعاني من انقسامات سياسية واجتماعية بين مكوناتها القومية والدينية والمذهبية، فمازال التصويت منحصراً بشكل كبير لصالح الألوان المتشابهة، والمشاريع العابرة تعاني من ضعف في الاستقطاب والتأييد الحقيقي، كما أن ضعف المشاريع المنتسبة للحركات العلمانية غير القومية في البلاد نابع من إرادتها في القفز على الوقائع وفرض الانسجام المجتمعي لا معالجة الانقسام.

كما أن النضج المجتمعي في ممارسة الحقوق السياسية لايزال متدنيا، فحق التصويت لايزال يستخدم لتمكين (المحسوبيات والمنسوبيات) القومية والمذهبية والعشائرية والمناطقية لا وفق معايير (البرامج السياسية والخدمية والمصالح العليا) ووفق مواصفات الكفاءة أو التخصص.

كما أن الأنظمة الانتخابية المرتبكة والمتغيرة في البلاد لا تناقش لحل مسائل التمثيل العادل والارتقاء بشروط التمثيل بل على أسس تجاذبات وتقاطعات المصالح السياسية والاجتماعية والجهوية.

- **السيادة الوطنية**: المتتبع لمواقف القوى السياسية والاجتماعية في البلاد يتلمس بوضوح المتشابهات والتقاطعات الحادة تجاه مفهوم السيادة الوطنية والتي بنيت على تناقضات صارخة مفادها: وجود مسبقات ذهنية راكزة لدى الجميع بأن السيادة أقرب ما تكون إلى الاستقلال التام على جميع الأصعدة، بما هو أقرب إلى عملية الانغلاق والانعزال عن المحيط الإقليمي والدولي من جهة وبين ميول المكونات العراقية إلى الانحياز والانفتاح الفئوي على علاقات محددة إقليميا ودوليا من جهة أخرى.

إن رسوخ مفهوم السيادة التقليدي في الذهن السياسي والاجتماعي العراقي (بشكل موحد) يفسر كونه نابعاً من التجارب المريرة التي مرت بها البلاد من تدخلات أجنبية صارخة ومباشرة، لكن ارتداد المكونات وميولها نحو أطراف (إقليمية ودولية) دون أخرى لا يفسر إلا كانقسام اجتماعي وسياسي صارخ.

فلا المجتمع ولا القوى السياسية ملتزمة بإجماعها الذهني لمفهوم السيادة ولو تقليديا ولا هي ممتنعة عن الانحياز والركون لطرف دون آخر، وهذا ما يجعل الإشكالية مزدوجة كما هو حال طبيعة النظام السياسي الذي يراد له بإجماع الجميع أن يكون ديمقراطياً ومبنياً على مبادئ المواطنة والوحدة الوطنية ذهنياً وتتم ممارسة ذلك بانقسامات واضحة لا تعددية سليمة.

من هنا يجب القول إن البلاد من حيث المبدأ بحاجة إلى:

1 - عقد اجتماعي وسياسي جديد لا يكون معبرا فقط عن طموحات الكل وتنوعاتهم ومصالحهم، بل يكون حلاً للتناقضات والتقاطعات الذهنية والسلوكية والانسدادات النفسية والمفاهيمية للجميع كذلك.

2 - توحيد الرؤية تجاه مفهوم السيادة وطنياً وفق متغيرات العقود القليلة الماضية والتي تجعل الدول تتجه نحو قدر أكبر من الانفتاح في علاقاتها وتحالفاتها وتفاهماتها الدولية على كافة الأصعدة.

3 - تثبيت نوع السيادة وشكلها يقود الجميع إلى ضرورة البحث عن معادلة دولية تتيح للعراق أن يمتلك دوراً مؤثراً إيجابياً لا أدواراً متأثرة سلبياً، فالبلاد من دون أدوار مختارة وواعية وفهم وإدراك عميق للمعادلات الدولية سيواجه أدواراً مفروضة عليه بتبعات مدمرة وسلبية تؤثر على نظامها وسيادتها ومستقبلها.

مع فائق الشكر والتقدير

(5)

طبيعة النظام السياسي و أثرهُ على السيادة

(قراءة في تجربة رؤساء وزراء العراق للفترة من 2004-2020)

د. علي عيسى اليعقوبي(*)

المقدمة

بمبادرة طيبة من معهد العلمين للدراسات العُليا وملتقى بحر العلوم للحوار فُتحت أبواب الحوار لمناقشة مفهوم السيادة الوطنية وتأثير الصراع الإقليمي والدولي. وبُغية تأسيس وثيقة تشكل أرضية للحوار تم مفاتحة رؤساء الوزراء السابقين لكتابة رؤيتهم حول هذا الموضوع. ثم الطلب من مجموعة من المختصين التعليق عليها في خطوة ستشكل مزيجاً بين التجربة العملية لرؤساء الوزراء السابقين مع ما يراه المختصون من تقييم لها. ثم يُترك للمُراقب المنصف الحكم على هذه المرحلة المهمة من تاريخ العراق الحديث بكل ما لها وما عليها.

انسجاما مع ذلك سيكون تعليقنا على هذه المبادرة الرائعة تتركز حول (المحور الاول) ضمن محاور اربعة تناولها السادة رؤساء الوزراء والمتضمن مناقشة تأثير طبيعة النظام السياسي على السيادة. مع ان ذلك سيقودنا الى التعليق ايضا على (المحور الرابع) المتضمن تحقيق التوازن في المصالح الاقليمية والدولية لضمان هذه السيادة.

(*) باحث قانوني و أكاديمي، حاصل على شهادة الماجستير في القانون العام ثم الدكتوراه في القانون الدستوري من فرنسا، عضو مركز سان ميشال اوسبيتال للبحوث في جامعة اوفيرن الفرنسية، عميد (سابق) لكلية الامام الكاظم عليه السلام وتدريسي في قسم القانون فيها، تدريسي لمادة القانون الدستوري في قسم القانون في كلية المنصور الجامعة في بغداد.

ستتضمن خطتنا مطلبين مختصرين وبما يسمح به الحيز الذي تم تخصيصه لكل باحث. يتناول (المطلب الاول) مدخلا مفاهيمياً ضرورياً لتفكيك وفهم الاليات التي تضبط ايقاع ديناميكية النظام السياسي في العراق وفقاً لدستور 2005 والممارسة العملية لها، فضلا عن تناول التحديات الحديثة (ان صح لنا تسميها كذلك) التي تواجه مفهوم السيادة. ثم نتناول في (المطلب الثاني) تجربة رؤساء الوزراء السابقين اللذين تربعوا على قمة الهرم التنفيذي في الدولة، وهو موقع يتمتع بامكانيات هائلة رسمتها المادة 78 من الدستور بوصفه الرئيس التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والقائد العام للقوات المسلحة. مع العرض ان هذا التعليق يتناول الفتره من 2004 بداية تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة وحتى استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي على أثر الموجة الاحتجاجية الشبابية، في تشرين الاول 2019، التي شهدتها العاصمة ومدن الوسط والجنوب التي تعد الحاضنة الشعبية الرئيسية لهذه الحكومات، ما يدفع الى مراجعة حقيقية لمناقشة أدائها.

المطلب الاول
المدخل المفاهيمي

مع بداية التغيير السياسي الذي شهده العراق بعد 2003 لم يكن غريباً ان يتجه البلد الى تبني النظام البرلماني في دستوره الدائم الذي تم الاستفتاء عليه عام 2005[(1)]، وهو النظام الذي تلجأ إليه اغلب الدول بعد الحروب والازمات بوصفه الاوسع تمثيلاً والقادر على منع تمركز السلطة في يد جهة واحدة. وهو ما نجده مع معظم الدول الاوربية التي تبنت دساتيرها النظام البرلماني بعد الحرب العالمية الثانية.

ان القوى السياسية العراقية المعارضة والتي ساهمت بكتابة دستور 2005 كانت متفقة من حيث المبدأ على معظم المباني الاساسية لهذا الدستور

(1) ينظر المادة 1 من دستور جمهورية العراق لعام 2005

منذ مؤتمر صلاح الدين 1992 ومؤتمر لندن 2002 ومنها تطبيق النظام البرلماني الذي وجد قبولاً داخلياً له[2]. ان هذا النظام يرتكز بشكل أساسي على التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال آليه الحل وسحب الثقة التي تمارسها الأغلبية البرلمانية، لكن التطبيق العملي لهذا النظام في العراق جعله يبدو على نحو يشبه نظام الجمعية مع منح صلاحيات واسعة لمجلس النواب دون وجود اي (فلتره) للقوانين او القرارات التي يتخذها في ظل غياب الغرفة الثانية في البرلمان (مجلس الاتحاد) او اي فيتو للسلطة التنفيذية (عدا فترة الدورة الاولى التي مُنح فيها هذا الحق لمجلس الرئاسة)، وهو الذي قادنا شيئا فشيئا الى تبني النظام التوافقي، الذي يحاول تجاوز مفهوم الاغلبية والاقلية نحو الحكم الجماعي او التوافقي، وهو ما نَظَر له ورسم مبانيه الفقيه الامريكي ذو الاصول الهولندية لاجفارت في كتابه المرجعي الهام (الديمقراطية في المجتمعات التعددية). ساعد على تبني هذا النظام ضعف مقومات تطبيق النظام البرلماني او ما يمكننا ان نسميه ضعف -البُنى التحتية- لنجاحه كوجود احزاب وطنية ذات تمثيل وطني، وإعلام مستقل، ووعي سياسي عال لدى الجمهور تجعل من الرقابة الجماهيرية فاعلة، مع مستوى معيشي واقتصادي عالٍ يجعل من الجمهور قابلا لامتصاص الصدمات والتقلبات السياسية بصفته خط الصد الاول لها في هكذا أنظمة.

إن هاجس منع عودة الدكتاتورية من جهة والخوف من تفرد الاغلبية على مفاصل الحكم من جهة اخرى جعل من الجميع متفق على تبني الحكم التوافقي أو الجماعي الذي اصبح طابعاً يميز النظام السياسي في عراق ما بعد 2003.

بدأت معالم النظام التوافقي تتجلى بشكل اكثر وضوحاً في تشكيل

(2) ينظر الفقرة الثانية من نص البيان الختامي لمؤتمر المعارضة العراقية 14-15 كانون الاول 2002 في لندن.

الحكومات ذات التحالفات الواسعة، فلم يعد تشكيل الحكومة يمثل الفائز في الانتخابات بل يتسع ليشمل الجميع، ثم توزع الحقائب الوزارية على اساس نسبي من خلال تشكيل لجان لاحتساب نقاط مقاعد الاحزاب المشاركة في الانتخابات واعطائها ما يعادلها من مناصب تنفيذية، على ان توزع الرئاسات على المكونات الثلاث الرئيسية في البلد. خاصية اخرى طُبقت عمليا لتدفعنا باتجاه النظام التوافقي وهي الفيتو المكوناتي أو فيتو الاقليات الذي مُنح لمجلس الرئاسة في الدورة الانتخابية الاولى (الذي يتكون من ممثلين للمكونات الثلاثة الرئيسة رئيس الجمهورية ونائبيه) حيث اشترط الدستور موافقتهم بالاجماع لتمرير تشريعات مجلس النواب[3]. وبنفس النهج منح الدستور فيتو لثلثي المصوتين في ثلاث محافظات لتمرير التعديلات الدستورية المستقبلية حتى وان وافق عليها الاغلبية[4].

ان هذا النظام ساهم في حفظ وحدة البلد في ظروف استثنائية وخلق استقرارا سياسياً منع عودة سيناريو الانقلابات العسكرية من خلال مشاركة الجميع ومسؤولية الجميع في نفس الوقت الا انه من جانب اخر ساهم في: اضعاف الشعور بالانتماء الوطني العام لصالح الانتماء المكوناتي، كما انه جعل من اتخاذ القرارت بطيئاً جدا، وساهم بشكل كبير في خلق وظائف ومناصب مترهلة وجدت لتمثيل المكونات وليس لتلبية الحاجة ما اثقل ميزانية الدولة بنفقات غير ضرورية، وهي كلها سلبيات اشرها مُبكرا مُنظر هذا النظام ليجفارت في كتابه المشار اليه اعلاه. ان هذ النظام صُمم وكما يرى منظروه ليطبق في البلدان الصغيرة التي يكون بناء التوافق فيها ليس عسيرا وهذا ما يبدو غير متحقق في بلد كبير كالعراق[5].

(3) ينظر المادة 138 من دستور جمهوية العراق لعام 2005

(4) ينظر المادة 142 -4 من دستور جمهوية العراق لعام 2005

(5) Arend Lijphart, Democracy in Plural Societies: A Comparative Explanation, New Haven, Yale University Press, 1977, p 65- 66.

الا ان المشكلة الاكبر في هذا النظام والتي تعتبر بنيوية هي ان التنوع المكوناتي الموجود في العراق في غالبه هو انعكاس لتنوع المحيط الجغرافي سواء كان تنوعا دينياً او اثنياً ما جعل تدخل الدول الاقليمية في شؤونه الداخلية يجد تبريره في حماية هذه المكونات، ويعقد استقلالية القرار الداخلي.

ومع كل ذلك فليس هناك ما يحول واقعياً في تحول تدريجي نحو ديمقراطية الاغلبية والاقلية السياسية لكنه يحتاج الى بناء الثقة بين هذه المكونات.

مفهوم السيادة هو الاخر لم يبق على المعنى التقليدي الذي نعرفه فهناك فواعل سياسية لم تكن معروفة سابقا اخذت تؤثر على هذا المفهوم، وتدريجياً وجدت الدول نفسها مضطرة الى التعامل مع مستجدات اخذت تقضم شيئا فشيئا من سيادتها كالعولمة، وعالمية حقوق الانسان بالمعنى الذي يجعل الدفاع عنها عابرا للدول، وظهور الشركات الامنية الخاصة او ما بات يُعرف بالمرتزقة، وكذلك المجاميع المسلحة الوطنية التي تخوض حروباً بالوكالة، مع التطور الرقمي الهائل وما مثله حضور وسائل التواصل الاجتماعي، كل ذلك قادنا الى اضعاف سيادة الدول على اراضيها.

المطلب الثاني
تقييم تجربة رؤساء الوزراء السابقين في العراق

في ضوء ما اوردناه في المطلب الاول يبدو ومن خلال قراءة متأنية لما طرحه السادة رؤساء الوزراء السابقين انهم متفقون ان اهم ما يهدد استقرار النظام السياسي في العراق هو الصراع والتنافس الاقليمي الذي يوظف الانقسامات المكوناتية الداخلية على النحو الذي يمنع اقامة حكومة مقتدره لكنه يحافظ عليها في الوقت نفسه من الانهيار. فهناك اتفاق غير مقنن على ابقاء الدولة لكن مع ضبط ايقاع عملها وفق اسس معينة بحيث تكون وكأنها

حديقة خلفية لتنافس الدول الاخرى وتصفيه حساباتها. وهذا ما يجعل المحور الاول يتداخل مع المحور الرابع الذي تحدث عنه السادة رؤساء الحكومات السابقة.

ان الافكار التي اجملت من قبل رؤساء الوزراء السابقين في معظمها تشير الى هذا المعنى، يشير الدكتور اياد علاوي في ورقته: الى ان ايران هددت بقطع مفاوضاتها السرية مع الولايات المتحدة الامريكية حول الملف النووي في مسقط اذا تشكلت حكومة برئاسته، كما يرى د. الجعفري: ان النظام الحالي ولاسباب تراكمات الماضي القمعي وتدني المستوى الثقافي لمفردات السيادة والحرية والديمقراطية والتعدد الديمغرافي للشعب..... تشكل عقبات في طريق البناء. وليس بعيدا عن ذلك ما طرحه السيد المالكي الى ما شخصه من: انفراد المكونات بممارسات واجتهادات بمعزل عن النظام، كما ان الدكتور العبادي يرى ان: طبيعة النظام التوافقي المكوناتي يساعد على تشظي فعل الدولة السيادي. وهو ما يؤكده السيد عادل عبد المهدي بشكل اكثر وضوحا بدعوته الى: ضرورة (بناء) توافق وطني لكي لا يلعب البعض مع هذا الطرف واخرون مع غيرهم فندخل فيما بيننا حروبا باردة وساخنة بالوكالة.

ومع كل هذا الوضوح في الطرح الا اننا نجد ان التوتر الشديد في العلاقات الايرانية الاميركية وعدم قدرة العراق على ضبط ايقاع توازن مواقفه خصوصا في فترة ولاية السيد عبد المهدي كاد ان يحول العراق الى ساحة حرب مفتوحة بين الطرفين واصبح كل طرف يستخدم اراضي العراق للرد على الطرف الاخر. وازاء ذلك وجد مجلس النواب نفسه مضطرا لمغادرة التوافق نحو الاغلبية في اتخاذ قرار اخراج القوات الاجنبية الذي فُسر بانه قرار مكون واحد وتم التعامل معه بهذا الحجم.

ازاء كل ذلك يمكننا ان نؤشر ان مبررات الديمقراطية التوافقية مقبولة

قطعا في فترة التأسيس التي يشوبها الحذر وضعف الثقة لكنها لا تصلح ان تتخذ منهجا طويل الامد، ويبدو ان الحل يتمثل في تطبيق النظام البرلماني بصيغته السليمة الذي يضمن التعددية والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وضبط إيقاع العمل السياسي من خلال نظام الأغلبية والأقلية السياسية في ظل شكل فيدرالي للدولة يضمن خصوصية المكونات، ولا يوجد أي مانع دستوري أمام ذلك سوى إكمال بعض التشريعات القانونية وتهذيب بعضها الآخر مع ضرورة ولادة أحزاب على أسس وطنية وحكومة رشيدة ذات استراتيجية وعمق داخلي ودولي واضحين، وهو ما يشكل ضمانة لاستقرار طويل الامد، كما أنه خيار أقل مجازفة من التحول نحو النظام الرئاسي الذي لا يمتلك العراق حتى الآن المؤسسات الكافية للوقاية من انحرافه نحو الدكتاتورية.

(6)

هل ان طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلباً أو إيجاباً على السيادة؟

الدكتور محمد الهماوندي*

المقدمة:

تحظى دراسة مفهوم السيادة بإهتمام باحثي حقلي العلوم السياسية والقانونية، حتى أن منهم من جعلها في مستوى دراسة الدولة والتهديد بها، خاصة في فترة الحرب والسلم، بمعنى أي إخلال في فهم السيادة وأبعادها دليل على عدم الإستقرار السياسي والجغرافي للدولة، إذ بتغيير حالة السيادة نحو عدم الإستقرار تؤدي الى زيادة عدم الشرعية والمشروعية للنظام السياسي في الدولة.

وأن طبيعة النظام السياسي في العراق ما بعد عام 2003-2004 قد أثرت سلباً على الأكثر على السيادة، وفق معناها الداخلي لا الدولي نتيجة الإحتلال الدولي. ولتوضيح الأمر لابد الإشارة الى نقطتين إحداهما: تتعلق بحدود الدراسة لطبيعة النظام السياسي الراهن في العراق والإفادة من واقع الحكومات العراقية المعاصرة من بعد عام 2003 وخبراتها في التعامل مع مفهوم السيادة وهو ما يثيره الطابع المقارن للدراسة ويضيف إليه أبعاداً جديدة. والثانية: تتعلق بمنهجية الدراسة، من حيث تخير الصراع السلمي إطاراً أساسياً لتحليل العوامل الكامنة وراء إشكالية العلاقة الصحية وعدم الصحية بين السيادة والدولة. ونحاول دراسة الموضوع من خلال هاتين النقطتين: -

(*) أستاذ القانون الدستوري - معهد العلمين للدراسات العليا.

الأول: فهم الفقه القانوني للسيادة.

الثاني: طبيعة النظام السياسي في الدولة وعلاقاتها بالسيادة.

النقطة الأولى: فهم الفقه القانوني للسيادة:

كان من المتصور قديماً أن لا دولة ولا سلطة عامة دون سيادة، ومن هنا يجد الكاتب توماس هوبز الذي يصور مفهوم السيادة بـ "لفياثان" Leviatha إذ "صاحب السيادة" ضخم الجثة ممسكاً بسيف وصولجان ويتكون جسده من العديد من الأفراد، وإن السيادة مستحقة للطاعة الكاملة من قبل رعاياها. ويصف هوبز أيضاً السيادة بأنها روح اللاويين. حالة الطبيعية -"الحالة الطبيعية للبشرية" هي ما يمكن أن يوجد لو لم تكن هناك حكومة، ولا حضارة، ولا قوانين، ولا قوة مشتركة لكبح الطبيعة البشرية".

‘‘Sovereignty is owed complete obedience by its subject. Hobbes describes overeignty as the soul of the Leviathan. State of nature -The ‘‘natural condition of mankind’’ is what would exist if there were no government, no civilization, no laws, and no common power to restrain human nature

بهذا المعنى تمكن الفقيه الفرنسي جان بودان 1530-1596 في مؤلفه بعنوان الكتب الستة للجمهورية سنة 1532 six livres de la repuliue من وضع السيادة في صياغة قانونية وجعلها نظرية قانونية يمكن الإعتماد عليها في تكوين وبناء الدولة بوصفها "عنصراً أساسياً من عناصر الدولة" لكن بخلاف هذا الإتجاه المصيري بين السيادة والدولة، نجد أن الواقع يؤكد خلاف ذلك، إذ الدولة تبقى سليمة وحاضرة حتى بدون وجود ما تعرف بالسيادة.

والأهم من ذلك ليس من السهل تعريف أو وضع تحديد سليم لمفهوم السيادة، وفق سياقها الواقعي والفعلي اليوم. وفي نظري هي نظرية فقهية وفكرية، ووجدت دراسات وبحوث ومؤلفات حول السيادة سواء في حقول القانون الدستوري أو في حدود القانون الدولي العام وكذلك في ساحة العلوم

السياسية، وفي الوقت ذاته، لفظ في أحيان كثيرة يستخدم في تعريف السلطة العامة، وهي صفة لسلطة الدولة، وكما يعتبر من المصطلحات المستخدمة كثيراً في العلوم الدستورية. وفي الوقت ذاته هي من الموضوعات الأساسية في القانون الدولي العام، وعن أصل من له الحق في السيادة، أيضاً نجد في الدين السيادة لله العلي العظيم، وأما في علم الدولة، فهي تارة لحاكم الدولة، وتارة للدولة ذاتها، وأحياناً أخرى للأمة، أو للشعب. وفي جهة أخرى، يجد الأخر، أن هناك نوعين من السيادة قد تكون خارجية أو داخلية، وقد تكون مطلقة أو مقيدة أو السيادة قد تتحقق بحكم القانون أو بحكم الواقع، أو قد تكون السيادة القانونية أو قد تكون السيادة السياسية، وأما في نظر الباحث، نظرية السيادة وكغيرها من النظريات السياسية والقانونية والإجتماعية والإقتصادية وغيرها، قد طرأت عليها التغييرات والتطورات والحالات الفكرية، وهي مثلها مثل نظريات الإنتخاب، والديمقراطية وحق تقرير المصير وغيرها، يجد فيها الفقه والمفكرون والكتاب وأصحاب الرسائل الجامعية اللذة والرغبة في البحث والدراسة فيها.

النقطة الثانية: طبيعة النظام السياسي في الدولة وعلاقاتها بالسيادة

نجد أن مفهوم "السيادة" من الموضوعات المبهمة والمهمة وهو المصطلح السياسي والقانوني الوحيد الذي من الصعب تجسيده في الواقع العملي إلا أنه من السهل جداً تعريفه، والدليل على ذلك، نجد أن الكاتب الأمريكي Liberيرى بأن السيادة ذاتها "كالشجرة التي لا يمكن التصرف في حقها للنمو وإلا ماتت، وكالرجل لا تنتقل حياته دون هلاكه"، وكذلك عرّف الفقيه Duguit السيادة بأنها "السلطة الآمرة في الدولة فهي إرادة الأمة التي تنظمها الدولة"وفي الوقت ذاته إنها مصطلح غامض ومبهم، لا من أجل تحليل السلطة العامة في الدولة وإنما من أجل تحليل ما يجري في التطور الداخلي على أساس إذا كانت لحد يومنا هذا نجد السلطة العامة -السياسية

والعسكرية- هي المحرك الأول، ونقطة الإرتكاز وقاعدة الأساس للسياسة الداخلية للدولة وهي بالأحرى محصلة ظروف مادية سائدة في مختلف المجتمعات البشرية ولا يمكن أن تنمو روابط وجود الدولة وإستمرارها إذا كانت الأمم غائبة عنها السلطة العامة بأبعادها وقدرتها ومستوى مسيرتها وتقدمها في الداخل. وفي الوقت ذاته، هذا ما يفرضه الواقع الدولي. ومن هنا نجد إختيار عنوان "طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلباً أو إيجاباً على السيادة". من قبل معهد العلمين للدراسات العليا. قسم العلوم السياسة بالتعاون مع ملتقى بحر العلوم للحوار، كان عملاً موفقاً، لأن السيادة بأية معنى سواء من حيث تعريفها أو تقسيمها بين وحدة السيادة وتجزئتها أو من حيث أبعادها وتطورها وعلاقاتها بالواقع السياسي العراقي وبالأخص في فترة الإحتلال الدولي بين عامي 2003-2004 قد أثر الإحتلال الدولي على النظام السياسي في الدولة وعلى السيادة الداخلية لدولة العراق، مع بقاء السيادة الكاملة للعراق من الناحية الخارجية، وأما عن علاقة السيادة بالدولة، بشكل عام تؤكد التجارب القانونية لدول العالم المقارنة على أن الدولة تبقى سليمة معافاة حتى في ظل الإحتلال الدولي، والتجربة العراقية دليل حي على ذلك، إذ برهنت على بقاء الدولة العراقية رغم الإحتلال العسكري وإختفاء السلطة العامة والسيادة بنوعيها الداخلي والدولي، وزالت جميع المؤسسات الدستورية العليا والعسكرية والرئاسية من الوجود، وعلى الرغم من كل ذلك بقيت الدولة العراقية وإستمرت ودامت، ومعنى ذلك لا شأن للسيادة في حالة الدولة ذاتها. بيد أن التطورات الإقليمية والدولية وعمليات الإحتلال العسكري تؤثر على السلطة العامة في الدولة وعلى النظام السياسي لها.

إذ بالنسبة للعراق، يلاحظ أن الإرهاب الدولي والإقليمي قد يؤثر على طبيعة السلطة في الدولة وليس على الدولة ذاتها، إذ نلاحظ كيف أن الدول الكبرى قد ساعدت الدولة العراقية في مقاومة الإرهاب، إذ بإختصار شديد لا دور لمفهوم السيادة في واقع الدولة، بل قد تؤثر على النظام السياسي وسلطة الدولة ذاتها.

المحور الثاني

وعي وإدارة العوامل الإقليمية والدولية
في تحقيق السيادة أو انتهاكها؟

المشاركون حسب الاحرف الابجدية

- الإستاذ حمزة مصطفى
- الدكتور علاء الجوادي
- الدكتور على فارس حميد
- الاستاذ فاضل ميراني
- الأستاذ فرهاد علاء الدين
- الدكتور فلاح الفهداوي
- الدكتور محمد ياس

(1)

رؤية رؤساء الوزارات العراقية بعد عام 2003 في وعي وإدارة العوامل الإقليمية والدولية في تحقيق السيادة وانتهاكها

الأستاذ حمزة مصطفى*

السيد الدكتور إبراهيم بحر العلوم حفظه الله ورعاه

تحية وتقدير

أولا أتقدم اليك بوافر الشكر والتقدير ومن خلالك الى ملتقى بحر العلوم للحوار ومعهد العلمين للدراسات العليا على الثقة العالية التي منحتموها لي للمساهمة في هذا الحوارالجاد والذي آمل أن يكون مثمرا بشأن مفهوم السيادة الوطنية والمصالح الوطنية وتأثيرات الصراع الإقليمي والدولي على ذلك. وطبقا لما طلبتموه سيادتكم بشأن التركيز على المحور الثاني "وعي وإدارة العوامل الإقليمية والدولية في تحقيق السيادة أو إنتهاكها" فإن ورقتي سوف تقتصر على إبداء الملاحظات الخاصة بهذا المحور الذي أعتقده هاما بل يكاد يكون هو همزة الوصل بين كل المحاور الخمسة. مع بالغ المودة والإحترام.

وعي وإدارة العوامل الإقليمية والدولية في تحقيق السيادة وإنتهاكها

سوف أتناول عبر هذه الورقة رؤية رؤساء الوزارات العراقية بعد عام 2003 (الدكتور إياد علاوي، الدكتور إبراهيم الجعفري، الأستاذ نوري

(*) إعلامي وكاتب.

المالكي، الدكتور حيدر العبادي، الدكتور عادل عبد المهدي" والذين وجه لهم المعهد والملتقى أسئلة محددة بشأن المحاور الخمسة موضوعة النقاش.

وبشأن المحورالثاني الذي كلفت بإعداد ورقة بشأنه فإن الرؤى التي إنطلق منها السادة رؤساء الوزارات ما بعد عام 2003 يمكن أن تعطينا تصورا واضحا إن كان على مستوى الرؤية أو المعالجة أو طريقة التعامل مع أهم ما يمكن أن يكون قد واجهه العراق بعد سقوط النظام السابق، وهو تداخل العوامل الإقليمية والدولية وتأثير ذلك على السيادة مفهوماً أو ممارسة وما إذا كانت تلك العوامل قد تم التعامل معها من منطلق المصالح العليا للبلاد أم خضعت للتأثيرين الإقليمي والدولي.

ولعل من نافلة القول أن من بين أكثر التهم التي توجه للنظام السياسي العراقي بعد عام 2003 هو عدم قدرته على المواءمة بين متطلبات الداخل بمن في ذلك إرادات الكتل والقوى السياسية التي تعكس التنوع المذهبي والعرقي لا السياسي مثلما هو مفترض، وبين إرادة الخارج بدءاً من دول الجوار الإقليمي الى الدولي وبخاصة الدور الأميركي الذي يكاد أن يكون مركزيا في العراق بحكم عوامل عديدة تقف في المقدمة منها أن الأميركان هم من تولوا إسقاط النظام السابق بالقوة العسكرية. كما أن الأميركان هم جاءوا أو سهلوا تسلم الطبقة السياسية الحالية الحاكمة مقاليد الأمور في البلاد. ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم وعلى الرغم من توقيع إتفاقية بين البلدين (2008) فإن الوجود الأميركي العسكري في العراق ومن ثم إنسحابهم آواخر عام 2011 لايزال موضع جدل ونقاش إنعكس على مفهوم السيادة برمته وعمق الإنقسام الداخلي (المذهبي ـ العرقي) الذي تجلى واضحا في قرار البرلمان العراقي أوائل العام الحالي بإخراج الأميركان والذي كان قد أتخذ بأغلبية شيعية مع رفض أو تحفظ سني ـ كردي.

لعل الحيز المتاح لا يسمح بمزيد من التفصيل في مثل هذه الأمور لكن

الأمر لا يحتاج الى مزيد من العناء لكي نفسر الخلافات الحادة لا بين المكونات بل بين القوى والأحزاب السياسية وهو ما يعكس أزمة الديمقراطية في العراق التي لم تتبلور على أساس الشراكة الوطنية العابرة بقدر ما تعتمد على مبدأ المشاركة المكوناتية (الشيعية ـ السنية ـ الكردية) التي سمحت للجميع أن يكونوا في السلطة وأن يكونوا في القدر نفسه بالمعارضة. أقول إن العوامل الداخلية ذات البعد المكوناتي هي التي تملك التأثير الأكبر على العوامل الإقليمية والدولية والتي أتاحت للقوى الإقليمية والدولية التغلغل وربما التغول ومنحتها فرصة فريدة للإستفراد أحيانا في كل طرف من الأطراف السياسية بحيث تكونت رؤى متباينة بين هذه الأطراف على صعيد العلاقة مع الخارج وإنعكاسها على الداخل. والسبب في ذلك يعود الى غياب مفهوم المواطنة والهوية الوطنية وعدم تبلورهما بحيث ينسحب ذلك على البناء الديمقراطي الذي لايزال شكليا على صعيد الممارسة الديمقراطية التي تكاد تأخذ الممارسة الشكلية عبر الإنتخابات كل أربع سنوات والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات. بمعنى إننا نحترم شكليات الديمقراطية لكن دون إحترام نتائجها لأن التوافقية هي التي تنتصر في النهاية عند توزيع المناصب وتشكيل الحكومات.

لكن كيف إنعكس مفهوم التعامل مع العوامل الإقليمية والدولية في تحقيق السيادة من منظور 5 من رؤساء الوزارات العراقية منذ عام 2003 الى عام 2018. لعل منظور كل واحد منهم يعكس رؤيته الخاصة مثلما يفترض أن يعكس الرؤية الوطنية بشكل عام بصرف النظر عن كيفية التعبير عنها من قبل أي واحد منهم من منطلق أن قضية محورية حاكمة مثل السيادة لايمكن النظر اليها وفقا للمزاج أو الإجتهاد الشخصي مع هامش المرونة بالتصرف لدى كل حكومة. وبالتالي حتى نعرف هل لدينا إستراتيجية أو خطة أو رؤية ما لمفهوم السيادة ودرجة تأثرها بالعوامل الإقليمية والدولية أو تأثيرها بها فإن قراءة ماعبر عنه السادة رؤساء الوزراء الذين قدموا رؤاهم الى الملتقى والمعهد كفيلة

بأن تكشف لنا جانبا من الواقع الذي عشناه جميعا وتعايشنا معه والذي يعكس أزمة العلاقة بين الداخل والخارج في غياب إستراتيجية موحدة. ولعل من بين الأسئلة التي يمكن طرحها هي هل أن تحقيق المصالح الوطنية يحدد في النهاية شكل السيادة؟ وهل التوازن في تحقيق تلك المصالح الوطنية والدولية يضمن السيادة؟ سأحاول عبر قراءة رؤية كل رئيس وزراء الإجابة عن هذين السؤالين المحوريين في فهم إشكالية السيادة في ظل عالم متعدد المصالح والمحاور والعلاقات المتداخلة أحيانا مع بعضها؟

في العراق يبدو الأمر مختلفا على صعيد فهم وتحديد مفهوم السيادة وصلتها بالعوامل الإقليمية والدولية تأثرا وهو الأرجح وتأثيراً إن وجد. فالعراق وبعد سقوط النظام السابق عام 2003 كان أصلا تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهو مايعني أن سيادته منقوصة. وحتى حين خرجنا من أحكام البند السابع فإننا مازلنا تحت بنود الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. الولايات المتحدة الأميركية التي أعلنت تحرير العراق من نظام صدام حسين يوم 9/ 4/ 2003 أعلنت في الشهر الخامس من العام نفسه إنها قوة إحتلال. ومن ذلك العام حتى نهاية عام 2011 كان هناك أكثر من 150 الف جندي أميركي. وبعد خروج هؤلاء بقي عدة الآف آخرين في سياق معاهدة ثنائية بين العراق والولايات المتحدة وقعت عام 2008.وبعد عام 2014 طلب العراق تدخلا دوليا جديدا بعد دخول داعش وهذا التدخل الدولي قادته حتى اليوم الولايات المتحدة الاميركية المختلف على وجود قواتها وطنيا بين القوى السياسية.

في ضوء هذه المعطيات تداخلت رؤى ومواقف رؤساء الوزراء السابقين مع المحور الثاني من محاور المؤتمر والمتمثل بوعي وإدارة العوامل الإقليمية والدوية في تحقيق السيادة وإنتهاكها .**فالدكتور إياد علاوي** يرى أنه لا توجد لدينا إدارة جيدة لعلاقات العراق مع دول العالم. وهو يرى إنه متى كان

العراق يمتلك قوة في النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي وعطائه الدولي فإنه يمكنه إدارة ملف العلاقة مع الآخر. وحين جاء بمثال على ذلك عد الإتفاق مع التحالف الدولي لمحاربة داعش يتناقض مع الدعاوى القائمة الآن لطرد قوات التحالف الدولي.

في مقابل ذلك فإن رؤية **الدكتور إبراهيم الجعفري** تختلف نسبيا عن رؤية علاوي إذْ أن الجعفري تناول مخاوف دول الجوار الجغرافي الست للعراق إنطلاقا من ماضي العلاقة السابقة مع نظام صدام حسين وإمكانية تكرار ذلك.وفي الوقت الذي لم يحدد طبيعة تعامل عراق مابعد عام 2003 مع هذه الدول فإنه حملها هي مسؤولية عدم إدراك أهمية الحكم الجديد في العراق الذي عانى هو الآخر من إستبداد النظام السابق، وهو ما يعني أن الجعفري لايزال يحمل النظام السابق الأزمة مع دول الجوار بوصفها أزمة مخاوف متبادلة دون أن يحدد خريطة طريق أو سقفا زمنيا لتجاوزها. من جانبه فإن الأستاذ نوري المالكي يربط بين موقع العراق الإستراتيجي وما يتمتع به من ثروات وموارد مع وجود دول جوار جغرافي أو حتى أبعد من مجرد الجوار الجغرافي إما طامعة في العراق، أو لديها مصالح تريد الحفاظ عليها، وإنعكاس ذلك لجهة عوامل التأثر والتأثير بينه وبين محيطه الإقليمي والدولي. وبالتالي هو يرى أن التوازن في العلاقات مع هذه القوى هو الذي من شأنه تعزيز السيادة الوطنية. ويضع المالكي مجموعة محددات وثوابت داخلية وخارجية سياسية وإقتصادية وإجتماعية في سبيل تحقيق هذا الهدف وهو بناء منظومة علاقات متوازنة مع الخارج القريب أو البعيد. ومع إنه لم يتحدث عن تجربته في السلطة خصوصا أنه تولى الوزارة مرتين فإن ما تحدث به يبقى في إطاره الأكاديمي النظري الى حد بعيد.

أما الدكتور حيدر العبادي فإنه يجيب عن هذا السؤال من منطلق تجربته في الحكم مثلما قال. فهو يرى أن الدول لا تشتغل بفضاءات الفراغ بل هي

تتصارع كلما أتيح حيز للصراع. والدول لا تتصرف وفقا للمحددات الأيديولوجية فقط بل طبقا للمصالح المتغيرة. لكنه في النهاية لا يختلف عن سابقيه لجهة القول إن أي حاكم لا يمكن أن يتصرف بمعزل عن محيطه. والعبادي يعتقد إنه تمكن من تحقيق قدر كبير من التوازن في العلاقات بين الداخل والخارج ويربط ذلك بما تحقق على صعيد الحرب ضد تنظيم داعش عادا تجربته في هذا المجال ناجحة مع إنه يقر مثل سابقيه من رؤوساء الوزراء أن العالم بات متشابكا وإنه لابد من التأثر والتأثير بشكل أو بآخر. بقيت رؤية الدكتور عادل عبد المهدي التي كانت الأكثر تفصيلا وتأطيرا نظريا فإنها من حيث الجوهر لاتختلف عن رؤية من سبقه من رؤساء الحكومات لجهة أهمية الموقع الجغرافي للعراق وتأثير هذا الموقع سلبا أو إيجابا بكل التحولات التي تحيط به وتتحكم به من حيث الفاعلية والأدوات.

وفيما يرى **السيد عادل عبد المهدي** أن النظام الدولي يشترط علينا شروطا مجحفة تهدد مصالحنا وإستقلال قراراتنا فإن مانحتاج اليه هو التشخيص الموضوعي لمصالحنا. وبالتالي فإن أي حديث عن السيادة دون الأخذ بعين الإعتبار العديد من القضايا الجوهرية سواء على صعيد مصالح الدول الإقليمية أم العالمية أم علاقة الداخل بالخارج أم بالعكس أم التوافق الوطني الأمر الذي من شأنه تعزيز الرؤية الصحيحة للمصالح المشتركة حتى لاتكون عرضة لمساحات قد تتسع من حيث التأويل خصوصا في عالم المؤقت فيه هو الدائم والدكتور عادل هنا يستعير هذه المقولة من هنري كيسنجر الذي يقول أن المؤقت في الشرق الأوسط هو الدائم.

(2)

وجهة نظر في وعي وادارة العوامل الدولية والاقليمية في تحقيق سيادة البلد

الدكتور السيد علاء الجوادي[*]

تحية وسلام لاخي الاستاذ الدكتور السيد ابراهيم بحر العلوم المحترم، وشكرا له على طلبه مني المشاركة في مشروع مناقشة ملف السيادة... والذي اقترح علي فيه مناقشة المحور الثاني من الملف المذكور وهو: وعي وادارة العوامل الدولية والاقليمية في تحقيق سيادة البلد، وشكرا كذلك للاخوة الاساتذة والدكاترة في معهد العلمين الكريم لاهتمامهم وجهدهم الراقيين في اعداد هذا الملف المهم... وشكري واحترامي موصول لاخوتي واصدقائي الاعزاء رؤساء الوزارات العراقية المتعاقبة لحكم العراق بعد سقوط النظام الدكتاتوري الصدامي، لتطرقهم لهذا الموضوع، واثمن أراءهم: الدكتور اياد علاوي، والدكتور السيد ابراهيم الجعفري، والاستاذ نوري المالكي، والدكتور حيدر العبادي، والدكتور عادل عبد المهدي...

اصبح من المؤكد ان مناقشة واثراء وعي وادارة العوامل الدولية والاقليمية في تحقيق سيادة البلد أو انتهاكها تعتبر من الامور المهمة جدا لفهم الواقع المعقد الذي نعيش فيه، في بلدنا العراق العزيز... وأؤيد الاخ الدكتور اياد علاوي انه به نوع من الغموض... كما ان مساحته تتضمن العديد من الدوائر المتداخلة التي تشكل بمجموعها مجالا واسعا للدراسة والتحقيق، مما جعل اجاباتهم لا تلامس عمق الموضوع. ومما قد يحول اجابة المتحدث عن

(*) باحث وسفير سابق.

ممارسات عملية قام بها شخص رئيس الوزراء اكثر مما يعبر عن رؤية نظرية عملية للتعاطي مع الموضوع... ولكن نسعى ان نجيب عليه عبر نقاط... مع تثبيت مقدمات هي:

1 - يجب ان يكون للعراق قوة لا يستهان بها على النطاقين الدولي والاقليمي، عبر حكومة قوية متماسكة ومسؤولة، وقوات مسلحة متمكنة، واجهزة امنية ومخابراتية متمرسة، وهي الان بدرجة لا نحسد عليها ابدا وبان ضعفها عبر كثير من الممارسات، منها التعامل مع ثورة الشعب العراقي الاخيرة.

2 - ضرورة وجود نظرية أو اطروحة سياسية لحكم العراق تتضمن فلسفة قيام الدولة العراقية وهل ان وجود كيان لدولة مثل دولة العراق الحالية ينبغي ان يستمر الى الابد؟ ام ان المتغيرات الدولية والصراعات السياسية والطموحات الخاصة لكل مكون تتجه الى تفكير اخر لا يتماشى مع وحدة العراق شعبا وارضا وسيادة؟

3 - وجود رؤية واضحة في التعامل مع التركيبة الاجتماعية المعقدة للمجتمع العراقي تقوم على رسم الحدود بين خصوصيات المكونات وتحقيق مستلزماتها من جهة والعناصر الحقيقية التي توحدها من جهة اخرى... وشهد تاريخ العراق منذ تأسيسه سنة 1920 لحد الان الكثير من الصراعات بين مكوناته وكان الكثير منها صراعا دمويا ازهقت به مئات الالاف من ارواح العراقيين، وخربت به المدن العراقية وسحقت به كيانات ودمرت به مدن...

4 - ضرورة وجود رؤية في التعامل مع منظومة القوى العالمية السائدة والتي لها الدور الاكبر في قيادة العالم...

الجغرافية السياسية للعراق

العراق يقع في عقدة جغرافية سياسية، بين ثلاث قوىً كبيرة في المنطقة

وهي: اولا: الموجات السامية من قبيل الاكديين والبابليين والاشوريين والاراميين، واخيرا العرب، وثانيا: الموجات الارية من قبيل الفرس والاكراد، وثالثا: الموجات الطورانية مثل المغول والتتار والاتراك.

وكل هذه الموجات تدخل للعراق بطرق التسرب السلمي ولكن على الاكثر عن طريق الاحتلال، وتتراكم في ارض الرافدين عبر الاف السنين، ويتكون منها العراقيون، والعراق يمر بمراحل من الاستقرار والاضطراب بين حين واخر، تؤدي الى سقوط دول وقيام دول اخرى... المهم ان التمظهر السياسي لوضع الدولة في العراق، يكون عبر ثلاثة اشكال اساسية، هي:

1 - ان يكون محتلا من قبل احدى تلك القوى.

2 - ان يكون مستقلا ولكن تحت حماية دولة قوية تصون حدوده وكيانه.

3 - ان يكون قويا جدا وقادرا على صد عدوان اي من الهجمات التي تطاله من اي موجة كانت أو اي جهة من الجهات... وقد تتعرق بعض القوى المحتلة والمهاجمة للعراق وتتحول الى قوة عراقية وقد حصل هذا عدة مرات في التاريخ السياسي للعراق، لاسيما مع القوى السامية القادمة من الصحارى الغربية والشمالية الغربية له. ومن الامثلة الكبيرة في التاريخ العربي الاسلامي هو ان العباسيين لم يكونوا من اهل العراق اصلا بل هم من الحجاز لكنهم مع مرور الزمن تعرقوا واسسوا دولة عراقية عظمى لفترات طويلة.

اما الاصل الاقدم للشعب أو الشعوب قبل السومريين التي استوطنت العراق فهناك نظريات مختلفة، ومنها ان العراقيين الاوائل والسوريين هم اصلا من ابناء الحضارة النطوفية التي كان مركزها قريبا من القدس... وهم شعوب قريبة جدا من الشعوب السامية ولغتهم كانت هي جذر اللهجات السامية...

وعندنا من تاريخ العراق الحديث في القرن العشرين نماذج تتعلق بالسيادة والاستقلال هي:

1 - العهد العثماني وهو عهد احتلال قوة قاهرة للعراق وهي الدولة التركية وبعض من الاحيان الدولة الفارسية.

2 - عهد الاحتلال البريطاني للعراق، وتحوله لاحقا الى الانتداب، ومن ثم التحالف وهو الطابع الذي ميز الدولة العراقية المستقلة الفتية...

3 - وعهد التذبذب وعدم الوضوح وهو ما وسم الحكومات في العهد الجمهوري، فكان للزعيم قاسم طريقته وللعارفيين اسلوبهما ولاحمد حسن البكر طريقه، وقد صحب ذلك التذبذب في موضوع السيادة وان كان الشعار المرفوع هو سيادة العراق ولكن العلاقات الخفية الدولية كان لها مسارها الآخر.

4 - عهد صدام الذي ارتبط بشخصيته الشاذة والمأزومة والعدوانية، التي ترمي الى السيطرة على كل شيء، والغاء الجميع من اجل قوته الخاصة ومجده الشخصي والعائلي... لقد اراد صدام ان يكون رئيسا لدولة عظمى حتى انه سمى نفسه باسماء كبار قادة العراق في الفترات التي كان بها العراق قوة عظمى مثل حمورابي ونبوخذنصر وغيرها من الاسماء، بل انه كان يقارن نفسه بالذات الالهية العليا فلفق له مرتزقته اسماء حسنى على غرار الاسماء الالهية تعالى الله عما يصفون... وقد بنى جيشا كان يعد خامس اقوى جيش بالعالم... ولأنَّ شخصية صدام لم تكن بالمستوى اللازم بل هي ادنى بكثير من مستلزمات القائد السياسي الناضج لاي بلد، اضافة الى الظروف الداخلية والاقليمية والعالمية لم تكن جميعها مناسبة لجعل العراق قوة عظمى، فقد ادخله صدام بسلسلة حروب وصراعات داخلية وخارجية ادت الى دمار البلد والى احتلاله، والقضاء على صدام، واحلامه النرجسية وغير الواقعية!!!!

ان الاحتلال الذي يتبعة انتداب تجربة مرت بها دولتان عظميان هما اليابان والمانية، وكلاهما تكادان ان ترجعا الى دورهما كقوى عظمى لكن بطريق ليست هي الطريقة القديمة التي انتهت بسقوطهما كدولتين، والتفكير

متجه الى ادخالهما الى مجلس الامن الدولي كعضوين اساسيين... بل ان بريطانيا نفسها خضعت للواقع وتنازلت عن دورها كقوة عظمى في العالم الى دولة عظمى تحت الحماية الامريكية.

هذا هو فهمي عبر الكثير من التقصي والتحقيق في التاريخ السياسي لدولة العراق عبر العصور. ومن خلاله افهم آليات اقامة سيادة العراق.

لمحة تاريخية سياسية

خرج العراق من الامبراطورية العثمانية التركية التي امتازت بطائفيتها البشعة ضد الشيعة في العراق وغيره واعتبارهم مواطنين من درجات دنيا بل اجانب في الكثير من الاحيان، وبعنصريتها ضد المكونات القومية فيها لاسيما العرب والتي حاولت قمع اي نهوض قومي عربي عندهم، وفساد حكامها المعينين لحكم العراق الذي كان معظمهم من المماليك (الكولمند)، وتخلفها على الصعيد العلمي والتقني والحضاري... وقد ادى التخلف والتعسف التركي العثماني الذي تعاظم على اثر وصول حزب الاتحاد والترقي العنصري (الطوراني) الى ردة فعل عند الطبقة السياسية العربية والمثقفين العرب والعسكريين العرب في الجيش العثماني، وادى بدوره الى ثورة الشريف الحسين بن علي قائد مكة وملك الحجاز...

وكان للصراع بين دولتين قويتين الدور الاكثر سلبية على العراق، هما الدولة العثمانية التي كان العراق بولاياته خاضعا له وتحت حكمها. وبين الجار الشرقي لارض العراق اي الدولة الفارسية عبر مختلف عوائل الحكم فيها: الدولة الصفوية والدولة الافشارية والدولة القاجارية وكان الصراع بين الامبراطوريتين مستمراً ويصل الى اشده من خلال الحروب بين فترة واخرى وكان العراقي في هذه المعركة الخاسرة يردد بين العجم (الايرانيين) والروم (الاتراك) بلوة ابتلينا... وكان الشعار المشترك للتدخل أو لحكم العراقيين هو

ان كل دولة كانت تعد نفسها حامية حمى الاسلام والمسلمين، السني في حالة الامبراطورية التركية وشقيقه الشيعي في حالة الامبراطورية الفارسية، وكان لكل دولة الياتها وانصارها وحججها ومصالحها في الصراع، وكان المتضرر الاكبر هو العراق والعراقيين، وقدم كل طرف منهما الكثير من منمق الكلام ليعمق السيطرة الاستعمارية من طرفه على العراق باسم الدين...

دخل العراق بعد تحريره من العثمانيين الاتراك تحت الحكم أو الانتداب أو الاستعمار البريطاني، وبدأ صراع من نوع اخر بين القوى السياسية التي تصف نفسها بالوطنية وبين القيادات الدينية المرجعية تحت لافتة محاربة الاستعمار ومجموعة اخرى من الشعارات الرائجة تلك الايام... واتخذت القيادة الدينية الشيعية موقفا الى جانب مضطهديهم العثمانيين باعتبارهم مسلمين!!! في الوقت الذي تمكن بقايا العثمانيين من الانغماس مع المستعمر الجديد والوصول لكثير من المواقع عن طريقه لحكم العراق!!!

لكن الصراع القومي والطائفي والمدائني والقبلي والطبقي والسياسي، كان يغلي كالنار تحت الهشيم ولربما تحولت النار الكامنة الى حرائق مشتعلة من الصعب اطفاؤها... ولا تغطيها شعارات الوحدة الوطنية، وهي ابعد عما يؤمن بها مطلقوها!!! اقول هذا الكلام بعيدا عن الشعارات الفضفاضة المثالية التي تعجن وتخبز في مخابز السياسة وتلاقف السلطات...

استلم المرحوم ملك العراق وهو لا يحسد على ما حصل عليه. واصبح فيصل الاول حاكما على العراق بدعم من احد اهم اجنحة الحكم في بريطانية من جهة وبدعم قوي من مرجعيات دينية شيعية وسنية من طرف اخر... وحاول هذا الرجل العربي الهاشمي الحكيم ان يقدم رؤيته المتوازنة لحكم العراق البلد المضطرب وغير المنسجم داخليا من جهة وعبر التاريخ، والمحاط باعداء اقوياء كواسر وطامعين بالعراق وتقطيع اوصاله من جهة ثانية، وبدولة عالمية تعتبر اقوى أو على الاقل من اقوى دول العالم يومها هي الامبراطورية

البريطانية... وقد عانى رحمه الله من الكثير من ألآلام من هذا الوضع المتنافر المتناثر المضطرب، حتى توفي سنة 1933 وكان ملكا منذ 1921، وقيل انه مات مقتولا بالسم، وهو مولود بالطائف، فى20 مايو 1883، وكان الابن الثالث لشريف مكة الشريف حسين بن علي الهاشمي رحمه الله، قائد الثورة العربية ضد العثمانيين!!! ولعل افضل سياسي عراقي رافق الملك فيصل وواصل خدمته في العهد الملكي كان السياسي العراقي المخضرم نوري السعيد الذي كان اليد اليمنى للملك فيصل في مشروعه العراقي والذي انتهى حاله الى مقتله بصورة بشعة بعد ثورة 14 من تموز 1958 وسحله بالشوارع والتمثيل بجثته...

ان منهج الملك فيصل الاول مع انه ترك بصماته على مشروع الدولة العراقية الا ان عوامل التنافر وتركيبة الجيش العراقي الذي اسسه وطبيعة المجتمع العراقي العشائري والقومي والطائفي المتخلفة والتدخلات الخارجية الاقليمية والدولية فيه أدّت الى الابتعاد عن منهج الملك فيصل الاول وحكمته، واول معالمه وصول الشاب المندفع الملك الشهيد غازي لسدة الملك وقيامه باعمال اقرب ما تكون عبثية من كونه ملكاً له واجبات دستورية، وناصب دولة الانتداب بريطانيا العداء وانحاز الى الدولة النازية الالمانية، وانتهى حكمه بحادث مروع قاد الى مقتله، واغلب الاراء تميل الى وجود مؤامرة لاغتياله... وهنا دخل العراق بمرحلة معقدة ادت الى وصول الامير عبد الاله ابن الملك المرحوم علي ملك الحجاز، للحكم بصفته الوصي على الملك الطفل اليتيم فيصل الثاني رحمه الله ابن اخته. وكان لنوري السعيد الدور في محاولة وضع الحكم في العراق على منهج فيصل الاول لاخلاصه الكامل اليه... انتهى العهد الملكي يوم 14 تموز واستبشرت كل القوى السياسية خيرا بالتخلص من الحكم الملكي التابع لبريطانيا!!! لكنها بدأ كل منها على طريقتها بالانسحاب من معسكر الثورة الجديدة ليتمحوروا بمحورين اساسيين احدهما مع الزعيم الخالد عبد الكريم قاسم، والاخر مع عبد السلام

عارف وحزب البعث، وكان الخلاف بينهما عميقا ويتعلق بمفاهيم سيادة العراق وفهم كل طرف منهما للعلاقات الدولية... وعلى صعيد الشعب فقد تعاظم المد الثوري فيه وكان التأثر بالدولة العظمى الجبارة السوفييتية، على اوجه وكان الحزب الشيوعي اقوى الاحزاب في الساحة العراقية الذي يميل الى الالتحام بالدولة السوفييتية الشيوعية حتى قيل ان الدنيا اذا امطرت في موسكو رفع الشيوعيون في بغداد مظلاتهم لئلا يبتلّوا بالمطر... وكان يقاسمه النفوذ في الساحة السياسية العراقية التيار القومي العربي، وكان مثاله هو القيادة المصرية للمرحوم جمال عبد الناصر وهدفه الوحدة الفورية مع مصر ضمن الجمهورية العربية المتحدة. وكان يومها ثمة حضور سياسي وبذور وعي للحركة الاسلامية ولم يكن نهجها السياسي واضحا، اما على صعيد سياسة العراق فقد اكدت على ضرورة استقلالية القرار السيادي العراقي وكان لتوجهات المرحوم المرجع السيد محسن الحكيم اهمية كبيرة في توجيه الساحة، مع وجود نقاش تفصيلي حول دوره بين الاوساط السياسية والدينية... وانتهى الصراع بوصول الخط القومي بقيام انقلاب 8 شباط سنة 1963... وقتل قائد ثورة 14 تموز واهينت جثته، وتتابعت الاحداث ووصل حزب البعث للحكم ثم اسقط حكمه ليعود للحكم في تموز سنة 1968 وليسقط سنة 2003 على يد امريكا وحلفائها. وشهد العهد البعثي تذبذبا كثيرا في موضوع سيادته على اراضيه بل تنازله عنها وعن مياهه الاقليمية لصالح دول الجوار... لقد كان مفهوم السيادة الوطنية يعاني من تذبذب كبير عبر عهود الحكم المختلفة المتعاقبة على العراق، وقد ولّد هذا التذبذب بدوره تذبذبا كبيرا على صعيد المجتمع وقواه السياسية... وكلما تعاظم المدّ الديكتاتوري والظلم كلما كان التساهل في مفهوم الوطنية والسيادة يتآكل، حتى تعالت صيحات في اواخر عهد صدام نحن نقبل بحكم شارون الصهيوني الاسرائيلي المتطرف، بدلا عن حكم صدام وزبانيته، اذ كان معنى السيادة في عهده هو سيادة الحاكم الدكتاتوري صدام أو الحزب واجهزته الامنية القمعية، وقد تحولت الوطنية والوطن وتلخصت بعبادة شخصية الدكتاتور...

وبعد اسقاط نظام صدام والدخول بما يسمى النظام الديمقراطي!!! برز في العراق اتجاهان في التعامل مع السيادة اولهما الترحيب باسقاط صدام على يد امريكا وحلفائها وهو التيار العام والذي ساهم بتكوين الدولة العراقية الجديدة بعد سنة 2003 وبهذا التيار الكثير من التعقيدات والتداخلات فبعض من تساير معه وجده انه السبيل الاوحد لاسقاط صدام والدكتاتورية والوصول للسلطة... اما التيار الاخر فقد رفض الاحتلال جملة وتفصيلا ابتداء واشتمل على مكونات ومجاميع مختلفة ومتباينة ومتناقضة في معظم الاشياء الا مقاومة الاحتلال الامريكي ومحاربة من يسمونهم جاءوا الى العراق على ظهور الدبابات الامريكية، وهي مقالة متعسفة تدل على جهل اصحابها وتعصبهم المسبق... منها تيارات شيعية عراقية ومنها تيارات متأثرة باحدى دول الجوار وتيارات سلفية وهابية تكفيرية ارهابية متأثرة بدول جوار اخرى ومجاميع بعثية وخلايا نائمة...

وقد شهدت الساحة الكثير من التحولات والتغيرات وتم تبادل الادوار!!! فوجدنا تحولات عند التيارات الاسلامية المتطرفة الى جانب امريكا وحلفائها وتم التنسيق بين بقايا البعثيين وامريكا. مثلا كان البعض منهم من قادة المقاومة ضد امريكا!!! فاصبحوا زبائن دائميين وزواراً مواضبين على زيارة السفارات الامريكية والبريطانية وغيرهما!!!! بعيدا عن الشعارات الوطنية ومفاهيم السيادة بل كان المحور في تحركاتها هو تحصيل اكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والاموال الحرام والكراسي. الاكراد بصورة عامة اعلنوا منذ البداية موقفهم بالتحالف الكامل مع الامريكان واعلنوا هدفهم السياسي بالانفصال عن العراق وتشكيل دولة قومية لهم... ومع تزايد الفساد في حكم العراق وتصاعده عبر الحكومات المتعاقبة عليه بعد سنة 2003، وصلت الحالة الى قمة المأساة وانفجر الشعب العراقي بثورة عارمة في تشرين سنة 2019، وأُعلنت قيم جديدة فيما يتعلق بالسيادة، فالملايين يرفضون التدخل الايراني بشكل كامل لكن موقفهم ايجابي بدرجات مختلفة من امريكا أو

السعودية أو تركيا أو الدول الخليجية المتدخلة بالشأن العراقي وسفارتهم فالسيادة العراقية عندهم تعني اخراج النفوذ الايراني من العراق ولا بأس بنفوذ الدول الاخرى المعادية لايران...

خلاصة الرأي

كان هذا الاستعراض المختصر مدخلا ضروريا للتعامل مع متغيرات فهم العراقي لمفهوم السيادة الوطني العراقية... ويمكن التوسع بما سبق لتأليف بحث أو كتاب مفصّل حوله... وعودا على بدء ومن خلال الكثير من المعطيات التي ذُكرت والتي أختزنها في الذهن والارشيف ارى الاتي:

1 - ضرورة الاجماع العراقي على اصل الدولة العراقية وجغرافيتها المستقبلية.

2 - بلورة مفهوم ناضج للتعامل بين الطوائف الدينية والقومية والاثنية والعرقية، ومن الامثلة التي يمكن الاستفادة منها هي تجربة الدولة السويسرية في التعايش بين المختلفين، على صعيد القوميات: المان وفرنسيون وايطاليون ورومان، ويضاف الى ان خمس المجتمع من المهاجرين، وعلى صعيد الاديان: بروتستانت وكاثوليك ومسلمون وقليل من يهود، ويعيشون جميعهم بسلام تحت هوية اساسية هي الهوية السويسرية.

3 - بلورة منهج احترام حقوق الانسان، والتربية عليها وفق خطط مرحلية وبعيدة المدى.

4 - تطوير جهاز التربية والتعليم والدراسات الجامعية بما يؤدي الى ازالة التخلف المستشري في اطناب المجتمع العراقي.

5 - التقليل من حدة الغلواء العشائرية والانفلات الذي تعيشه وتأثيراتها السلبية على المجتمع وتفتيته وتدمير قوة القانون.

6 - نزع السلاح من الافراد والعشائر والاحزاب، وان يحصر بأيدي القوات المسلحة الحكومية الرسمية تحديدا، لئلا تتشكل دول وحكومات داخل البلد الواحد.

7 - التقليل من الجرعة الديمقراطية المنفلتة وبناء نظام ديقراطي حقيقي ومنضبط مثل بقية الانظمة الديمقراطية في العالم، يقوم على اسس صحيحة وبعيدا عن الاستقواء بالمال والسلاح والنفوذ الاجنبي بالوصول الى قبة البرلمان... ومحاسبة اعضاء البرلمان بدقة على اية ممارسة غير صحيحة، وتقليل امتيازاتهم التي تجعل المواطن العادي والفقير يكفر بوطن يتسابق اعضاء برلمانه على اختطاف المكاسب لمصالحهم الخاصة، وان يكون اعضاء البرلمان بدرجة من المواصفات الشخصية الراقية، التي يفتقدها الكثير من اعضائه.

8 - التغيير الاساسي بالدستور من نظام برلماني الى نظام رئاسي واختيار رئيس عراقي مؤمن بالعراق وشعبه ويمتاز بشخصية محترمة بين الناس وله تاريخه المشرف الواضح... ومن الطرائف في هذا المجال هو ان نرى على دست الرئاسة من كان لقبل فترة قليلة ممن يدعو الى تفتيت العراق وخروج مناطق شاسعة منه.

9 - تحقيق التطوير الاقتصادي والبيئي والصحي والتعليمي والاجتماعي للعراقيين بشكل يجعلهم يعتزون بالانتماء الى بلدهم... ان تحسين معيشة الفرد العراقي وتحقيق احتياجاته الانسانية وتحقيق الرفاهية له، من اهم وسائل الحفاظ على سيادته لأن الفقر والجهل هي مسارب طبيعية للكثيرين ليكفروا بالوطنية والوطن وسيادته ويتحولوا اما الى لا ابالين أو مرتزقة ويرددون كلمن ياخذ امي يصير عمي!!!

10 - وجود ضوابط على النشر ويشمل ذلك كل وسائل الاعلام، والفنون والمؤسسات، فعدم انضباط هذه الاجهزة يؤدي الى الكثير من

الاندساس واختلاط الحابل بالنابل وتدمير المجتمع وقيمه، تحت عنوان حرية التعبير والديمقراطية والانفتاح.

11 - تقوية اجهزة الامن الوطني لرصد كل محاولات الاندساس في الدولة والمجتمع العراقي، والتي ظهرت في السنين الاخيرة مدى خطورتها. ولا يمكن قيام دولة محترمة وموحدة وقوية بدون وجود اجهزة امنية كفوئة ومهنية وقوية تحفظ سيادته واستقلاله.

12 - ضبط منظمات المجتمع المدني وفرز توجهاتها وتبيّن الصحيح منها والتأكد من اهدافها وممارساتها وارتباطاتها، والحذر من التي اتخذ اصحاب المخططات الخفية منها واجهات لتمرير مخططات دنيئة ومشبوهة لتمزيق البلاد.

13 - التربية الاخلاقية الصحيحة لمنع وتقليل الانخراط في السلوكيات الاثمة والفاسدة مثل: الاباحية والشذوذ والفحش وتعاطي المخدرات واخلاقية الكذب والنميمة والغيبة والسرقة والعدوانية والفوضى، وتسقيط الناس، وتوظيف خطب الجمعة والمؤسسات الدينية والمدنية ورجال الدين والمفكرين والباحثين للقيام بذلك.

14 - تجريم العمل مع اية دولة واعتباره خيانة عظمى يعاقب عليها القانون اشد العقاب، ويشمل ذلك حتى امريكا واية دولة اخرى، ان التعامل مع امريكا ودول الغرب والشرق مهم جدا للعراق ولكن لا يتم ذلك من خلال عملاء ومرتزقة لهذه الدول واجهزة مخابراتهم... وتكون مهمة التواصل مع الدول عن طريق الحكومة العراقية ومؤسساتها مثل وزارة الخارجية، بعد تطويرها بما يلزم، وازالة السلبيات المتراكمة فيها عبر سنين.

15 - الاستفادة من امكانيات المرجعية العراقية الرشيدة في توحيد العراقيين ونشرها لمفهوم السيادة العراقية الوطنية والافتاء بحرمة العمالة لاي دولة اجنبية، وانها من كبائر الذنوب، حتى لو كانت تلك الدولة عربية أو اسلامية.

16 - تفعيل نزاهة القضاء العراقي واستقلاليته وابعاده عن المحاصصات السياسية والطائفية والاثنية، وعدم خضوعه لاي طرف أو دولة اجنبية، وانصاف المظلومين وان لا يكون اي احد اعلى من القانون مطلقا، والا سيكون قضاؤنا يعاقب الضعيف ويحمي القوي، ويتساءل الكثيرون هل تم محاسبة الرؤوس الكبيرة التي تؤسس وتمارس وتقود الفساد؟!.

17 - الحذر من تقديم اطروحات متشددة ومنفّرة لغالبية ابناء المجتمع العراقي، على سبيل المثال، تقوم السياسة الايرانية على نظرية ولاية الفقيه المطلقة وهو شأن داخلي ايراني يقرره الايرانيون ولهم كامل الحق في اختيار النظام الذي يريدونه، لكنها لا تصلح للعراق لاسباب عدة، وعبّر الكثيرون من العراقيين عن عدم قبولها، لذلك التركيز عليها عند البعض سيزرع الخوف والرعب عند قطاعات واسعة من العراقيين من عرب سنة واكراد واقليات اخرى ومنتمين الى اديان غير الدين الاسلامي كالمسيحيين والصابئة والايزيديين، بل حتى عند قطاعات واسعة من الشيعة العرب... ومن هنا فان النموذج المرجعي السيستاني كان له دور كبير في الحفاظ على وحدة الشعب العراقي من جهة، وكان من ضمانات السيادة والاستقلالية من جهة ثانية، مع الاحترام الحقيقي -من قبلي- لكل الرؤى السياسية والفقهية، وبعيدا عن المزايدات والمهاترات.

18 - الابتعاد عن التبعية لاهداف بعض الدول من خلال طرح شعارات تزيد مأسي العراق السياسية، والابتعاد عن الشعارات الثورية غير المسؤولة في التعامل مع القضايا الاقليمية والعالمية، وحساب الخطابات السياسية بدقة تصب في خدمة مصالح العراق العليا، والابتعاد عن سياسة تصب بخدمة جهة معينة من الجهات، وينبغي لنا ان ندرك في العراق ان كثيرا من الشعارات لم يعد لها مجال حقيقي في الحياة السياسية الواقعية، وان من يبالغ بترديدها مستعد لتغييرها اذا تحققت مصالحه بهذا التغيير وقد يأخذ برفع شعارات

معاكسة لها... وصلني اليوم 19/ 9/ 2020، عبر موقع السفراء العراقيين خبر مفاده: نشر وزير خارجية إيران الاستاذ جواد ظريف تهنئة بمناسبة عيد رأس السنة العبرية السنة الطيبة (شانا توفا)، وقال ظريف في تغريدته على موقع "التيوتر" : إن أبناء آدم وإبراهيم وموسى أشقاء يستحقون العيش في سلام ديمقراطي حقيقي وليس صفقة تجارية"!!! واقول: لا أريد أن أحلل المغزى من التغريدة، وبهذه الظروف، كما إني أعلم بوجود أقلية يهودية في إيران... لكن هكذا تغريدة لو نشرها وزير خارجية العراق لأجل التهنئة لا أكثر... فكيف كان يتم التعامل معها؟! وهل ستمر بسلام ام ستلاحقه الانتقادات بل قد تصل لحد التجريم والطرد من المنصب؟! هذا مظهر بسيط جدا من مظاهر السيادة أو انسلابها!!!

19 - نقطة مهمة اخرى في الظروف العالمية الجديدة ينبغي ان نفكر بجدية في تطوير علاقتنا مع دولة الصين الواعدة، واعتقد ان احدى اهم ضمانات السيادة العراقية، هي تطوير هذه العلاقات... هل يعقل ان تطوّر السعودية علاقتها مع الصين ونحن في العراق لا نطورها؟!، لقد كتبت وسعيت عندما كنت رئيسا لدائرة اسيا واستراليا وافريقيا (2004- 2007)، في وزارة الخارجية العراقية، كثيرا بهذا الاتجاه، وكانت لي احاديث مع مسؤولين عراقيين بضرورة تطوير العلاقة لاقصى درجة مع الصين، وقد زرت الصين ضمن مبادرات رسمية خمس مرات، واطلعت عن كثب عما تعنيه التجربة الصينية العظيمة...

مقترحي

وقد يتساءل القارى ما هي الصورة الاقرب الى تفكيرك في طبيعة نظام الحكم العراقي لضمان السيادة، واجيب بكل صراحة، من خلال تتبعي لنماذج الحكم في العراق وجدت -نسبيا- ان افضل اطروحة حكم للعراق -اذا أمنا بضرورة بقائه كما هو- اقول مع تثبيتي لكل النقاط اعلاه، ان المنهجية التي

اميل اليها شبيهة لحدٍ ما بنظرية حكم الملك فيصل الاول -الذي كان بين نيران مضطرة- ومرافقه القديم نوري السعيد الذي تبرعنا بشتمه بكل الطرق - للطيفة اذكر عندما كنا اطفالا نردد نوري السعيد القندرة (الحذاء) وصالح جبر قيطانها- وقد اثبت التاريخ لاحقا مدى وطنيته ونزاهته واخلاصه للعراق، واضيف اليهما كذلك الدكتور فاضل الجمالي رحمه الله، ومع تحفظي على الكثير من مناحيها عهد فيصل الاول، وتشخيصي لاخطاء فيه، الا ان الحديث نسبي، وقد قامت هذه المنهجية على:

1 - التحالف الستراتيجي مع اقوى دولة في العالم، وبوقته كانت الامبراطورية البريطانية، لحماية حدود العراق من التدخلات الخارجية، والاستفادة من الخبرات والامكانيات لتطوير البلد، اليس من العجيب ان نرى العديد من بنى العراق المهمة انجزت زمن الاستعمار أو الانتداب البريطاني!!! اليس من حمى العراق من تدخلات ايران وتركيا والسعودية، كانت بريطانيا؟! اقول هذا وانا اعلم بسيل الاتهامات على من يقول ذلك، ولكن رؤيتي هذه هي رؤية نظرية إطارية، قد لا تساعد على تنفيذها الكثير من الواقعيات في عالم الاقتصاد وصراع القوى والتوجهات الانسانية والاجتماعية عند الشعوب.

2 - العقبة الكؤود التي تقف حائلا عمليا ازاء التحالف الستراتيجي مع اقوى دولة في العالم، هو طبيعة النظام الحاكم في هذه الدولة (الولايات المتحدة الامريكية) التي تقف بكل صلافة ضد مصالح المسلمين والعرب والشيعة والعراقيين، وتمارس سلسلة من المؤامرات الخطيرة عليهم!!! فهي لا تراعي مصالحهم ولو بالحد المعقول بل هي منحازة الى اعدائهم وضليعة في مخططات تمزيق بلادهم، وتتدخل بشكل سري ومعلن باعمال تمسخ سيادتهم، وتستفزهم، وتنظر بتعالٍ وفوقية لهم، وتفضل التعامل مع عملائها في العراق على حساب القوى الحقيقية فيه، ولا تستمع لنصائح واراء الحكماء

والعقلاء والعلماء في الساحة العراقية... ان العنجهية الامريكية تستفز كرامة الفرد العراقي وتجعله مستعدا للانخراط بالمشاريع المعادية لامريكا للاسف مما يضيع فرصة اللقاء الستراتيجي بين الطرفين. ومما زاد الطين بلّة هو عدم وجود تصورات امريكية ناضجة في التعامل مع العراق والقضية العراقية... بل تسير غالبا باتجاه سياسة خلق الازمات وتمزيق البلاد وردود الفعل والانفعالية... ويضاف لكل ذلك تصرفات الرئيس دونالد ترامب التي خرجت عن الاصول السياسية المعقولة والمقبولة، فانها تزيد من عمق هذه المشكلة.

3 - توجد معاهدة صداقة بين العراق وامريكا وبها الكثير من النقاط الايجابية لكنها غير مفعلة لاسباب امريكية واسرائلية واقليمية وداخلية مما يجعلها حبرا على ورق، ولذلك ينبغي ان يكون هناك ثمة تعامل جدي مع الاتفاقيات بما يضمن مصالح الدولتين من جهة ويمنع فرض امريكا خياراتها المتعسفة على العراقيين حكومة وشعبا وبلدا، واهمها تحويل العراق الى رأس رمح لمحاربة دول متجاورة معه ويرتبط معها بروابط ترقى الى الاف السنين قبل ولادة امريكا!!!،

4 - بناء علاقات حسن جوار مع كل الاشقاء العرب والمسلمين، ولا مانع ان تصل لحد التحالف الاقليمي، لنزع فتائل التوتر واخمادها بين الجيران، ومن الضروري اليوم اقامة افضل العلاقات مع اشقائنا في: ايران وتركيا والسعودية والكويت ومصر وسوريا والاردن، وترك سياسية الاحتراب والتخاصم مع الجيران كما كان يجيد القيام بها المقبور صدام، اذ كان ينقل العراق من حرب لحرب.

5 - بناء جيش عراقي بعيدا عن التحزب والانتماءات اللاوطنية وان يكون جيشا عراقيا فحسب وغير منتمٍ الى محاور خاصة وهويات فرعية،

6 - اعطاء مكونات العراق حقوقها المشروعة، واحترام قياداتها الدينية والوطنية.

7 – المرونة والعقلانية والابتعاد عن الشعارات المتشنجة، والمواقف العنيفة، واحتواء تطلعات الجماهير والتعامل معهم بروح المحبة والاحترام والاستيعاب.

8 – الامانة والنزاهة والاستقامة والحفاظ على المال العام والابتعاد عن الاسراف التي تجلت في سلوكهم، بمقدار ما هو ضروري للحاكم الاعلى للبلد... اذكر هنا قصة اطلعت عليها شخصيا بالصدفة، وساهمت في تغيّر تصوري عن نوري السعيد غفر الله له[1]، واقول هذا بعدما اطلعنا في عهد صدام والحكومات ما بعد سنة 2003 على العجب العجاب، في عدم النزاهة والفساد المالي والاخلاقي والاداري وعد الانتماء للعراق!!!

(1) قصة ترتبط مع تفجير وزارة الخارجية العراقية سنة 2009، وتناثر اوراق ارشيفها السرية فقد وّجدت وثيقة عندما كان نوري السعيد وزيرا للخارجية العراقية في الثلاثينيات من القرن المنصرم، وهي عبارة عن كتاب نقد قوي موجّه الى نوري السعيد من قبل وزير المالية حسقيل ساسون رحمه الله، تتضمن رفض تدقيق وزارة المالية لشراء الوزير نوري السعيد لقلم حبر (باندان) ثانٍ لغرض توقيع المعاهدات الرسمية، مع انه صُرف المخصص لهذه المادة بشراء قلم حبر سابقا، ولم يعد من صلاحيته شراء قلم ثانٍ، وجاء في نقد تصرف الوزير انه يجب عليه دفع المبلغ الذي تم صرفه لشراء القلم الثاني، باعتبار عمله لم يكن بقصد سيئ بل لحصول عدم فهم، على ان تكون العقوبة اشد في حالة تكراره لهذا العمل مرة ثانية!!! هل يمكن تصديق ذلك ونحن نرى يوميا تكرر عملية بلع الجمل بما حمل...

(3)

سوء الإدراك وأزمة الوعي في تقييم العوامل الإقليمية والدولية

أ.م.د علي فارس حميد*

إن إدراك صانع القرار للعوامل الإقليمية والدولية له تأثير مهم في تحقيق المصلحة الوطنية والحفاظ على سيادة الدولة من حركة المصالح، التي قد تكون في تناقض مستدام بحكم تأثير التوجهات والمصالح الدولية. فأي مسعى يحاول عن طريقه صانع القرار إدارة التوازن قد يشكل من وجهة نظر جيرانه من الدول هاجساً على أمنها الوطني، وهذا ما يجعل صانع القرار مضطراً إلى قياس الفعل الإستراتيجي الموجه نحو الخارج خاضعاً إلى الحسابات المنطقية للدول المحيطة به من أجل إبراز التوازن كبديل على الإخلال بمنظومة الأمن الإقليمي أو الدولي.

إن مناقشة السادة رؤساء الوزارات لوعي وإدارة العوامل الإقليمية والدولية وتأثيرها في السيادة الوطنية يجعلنا أمام ثلاثة جوانب أساسية:

أولاً: ضعف الوعي وسوء التقدير

من حيث المبدأ يبدو أن جميع صانعي القرار الذين تسنموا رئاسة الوزراء بعد عام 2003 لاتوجد لديهم رؤية واضحة في كيفية التعامل مع العوامل الإقليمية والدولية، ففي رؤية الدكتور أياد علاوي يتضح وجود التداخل وعدم التمييز بين تأثيرات هذه العوامل ومدى إنعكاسها على السيادة الوطنية للدولة. يقترن التداخل الأول في رؤية الدكتور علاوي لهذه العوامل

(*) عميد كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين.

بضعف وجود رؤية داخلية للتعامل مع القضايا والمواقف في البيئة الإقليمية والدولية، وهذا بلاشك يعد معطى سلبياً لكنه في الوقت ذاته قد يكون سمة تتصف بها العديد من الدول، فحتى في الولايات المتحدة الأمريكية هنال مواقف داخلية رسمية متناقضة وتفرض الإدارة إتباع السياسات الكافية لضمان هيبة الدولة دون أن يكون عدم التجانس ذريعة في هذا المجال، من جهة أخرى فإن عدم التمييز بين وظائف المؤسسات الدولية العاملة في العراق يعد هو الآخر سبباً مهماً في عدم وجود مقدرة على توظيف صناع القرار ومخططي إستراتيجية الأمن الوطني للدعم الدولي الموجه نحو العراق، إذ تساوى دور التحالف الدولي ضد تنظيم داعش مع عمل بعثة حلف الناتو في تقييم الدكتور أياد علاوي وهو بلاشك مختلف تماماً سواء من حيث نطاق الإتفاقيات أم الأدوار التي تقوم بها هذه التحالفات في العراق، الأمر الذي جعل رؤية الدكتور علاوي مقتصرة في مجال التعامل مع العوامل الإقليمية والدولية وتحديد المسائل التي لها صلة بالسيادة الوطنية.

تداخل القيم بالمصالح وثبات فرضية الإخلال بالأمن

إلى جانب عدم وضوح الرؤية في السياسات القائمة فإن بعض تقييمات رؤساء الوزارات حول العوامل الإقليمية والدولية قد إقترن بمعيار عدم التشابه في الأنظمة السياسية كما إقترن ذلك برؤية السيد إبراهيم الجعفري، ومما لايقبل الشك فإن المنظومة القيمية لصانع القرار لها تأثير كبير في تقييم أولويات المصالح والإندفاع الإستراتيجي بإتجاه البيئة المحيطة لصانع القرار وقد تتحكم هذه المنظومة بسلوك الدولة تجاه القوى المحيطة به، فالأنظمة السياسية وإختلافها من حيث التوجه السياسي أو الاقتصادي لايكون مؤثراً دون أن يتصل بعقيدة صانع القرار وتقييمه لبيئة التفاعل، فالعراق وفق المنظور الإقليمي وحتى الدولي دولة مخلة بالأمن، وهذا المنظور قد رافق العراق سواء في مرحلة ماقبل 2003 أو بعدها، وهو يعيق الولايات المتحدة

الأمريكية وحلفاءها الإقليميين في مجال السيطرة على الجمهورية الإيرانية أو فيما يتعلق بالسياسات الإقليمية والدولية في سوريا وهذا من شأنه أن يجعل العراق دولة مثيرة للهواجس في مدركات صانعي القرار للدول المجاورة له.

ومن دون الرجوع إلى التاريخ كثيراً فإن الهواجس الأمنية لدول الجوار الإقليمي والدول الكبرى من الدور الذي يؤديه العراق هي لاتتعلق بسياسات نظام ماقبل 2003 بل ترتبط بشكل وثيق بتأثير مواقف العراق على السياسات الأمنية للقوى الرئيسة في المنطقة فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية. فسياسات العراق تجاه إيران والأدوار التي تؤديها بعض التشكيلات الأمنية في مناطق قريبة من الحدود العراقية التركية أو السعودية تؤثر بشكل كبير على الأمن القومي لتلك الدول وتجعل العراق في دائرة الدول المؤثرة سلباً على أمنها القومي أو مصالحها الإستراتيجية.

ومع ذلك لابد من إدراك حقيقية مفقودة في تقييم صانعي القرار في العراق بعد عام 2003 تكمن في أن إختلاف الأنظمة السياسية أو تطابق بعضها في التوجه، لم يغير من حقيقة أن العراق هو ساحة إقليمية للتنافس وفرض النفوذ وهذه الفرضية قائمة في ظل أي سياسة يتبناها العراق تجاه الجوار الإقليمي.

النظام الدولي: تصورات مثالية تخالف الواقع

يسيطر الشعور بالإعتماد المتبادل على ذهنية صناع القرار في العراق، إذ يبادر الشعور بحكم الموقع الجغرافي أن العراق قادر أن يكون نقطة مهمة في التوازن الإقليمي ومن ثم الدولي، وهذه الرؤية قد تكون معياراً يشترك به السيد المالكي والعبادي وعبد المهدي مع إختلاف في تقييم مكانة العراق في هذا المجال.

ورغم أنه من الصعب التعامل مع هذا التوجه في ضوء وجود قيود

دستورية وقانونية تفرض على العراق النأي بالنفس، فالتوجه من حيث المنطق واقعي خاصةً في ضوء سلوكيات دول جوار العراق التي تسعى إلى فرض نفوذها في العراق والتدخل في شؤونه بشكل يعد من الناحية القانونية والسياسية إنتهاكاً لسيادته، فالعراق وفقاً لرؤية السيد المالكي لايستطيع أن يكون بمعزل عن التأثيرات الناتجه من تقييم دول الجوار للمصالح المتبادلة بينهم وموقع العراق في منطقة التفاعل المشتركة. وهذا من شأنه أن يفرض حسابات منطقية تتعلق بالسيادة من جهة وبالإدارة الواعية من جهة أخرى وتكون الأخيرة قائمة على فهم حركة مصالح الدول الأخرى وفهم أولوياتها من أجل تأمين عنصر التوازن في الإدارة الواعية كبديل عن سياسة النأي بالنفس.

تكاد أن تكون رؤية السيد حيدر العبادي لحركة المصالح الإقليمية وإقترانها بالظروف التي شهدتها المنطقة والحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي قد ساعدت في تحقيق التوازن الذي تتطلبه تلك المرحلة لتحقيق الإنتصار العسكري، إلا أنها في الواقع لم تكن إلا مرحلة مؤقتة مرتبطة بتمدد التنظيمات الإرهابية وإتساع نفوذها العسكري، فالتوازن وفق الإرادة الواعية يجب أن يكون نظرية عامة تحكم السلوك الخارجي وليس إدارة مرتهنة بالظروف والمتغيرات، وهو الأمر الذي يفسر تأزم الموقف بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في عام 2019 بسبب فشل الحكومة العراقية في إحتواء النفوذ الإيراني في العراق وتهديده لمصالح الولايات المتحدة وحلفاؤها وفقاً لمنظور الرئيس دونالد ترامب.

إن عدم وجود وعي لإدارة العوامل الدولية والإقليمية وسوء الفهم لحركة المصالح في النظام الدولي كان لهما تأثير كبير في تقدير السيد عادل عبد المهدي للتوازنات الإقليمية والدولية وموقع العراق منها، إذ كان للرؤية المثالية بشأن القوى الصاعدة القادرة على تصحيح التوازن في النظام الدولي

لصالح قوى مهمة كالصين وروسيا وقوى أخرى تأثير في مكانة العراق في رؤية الولايات المتحدة الأمريكية هذا فضلاً عن المراهنة بشأن تبدل النظام الدولي من شكل الأحادية الذي رافقه منذ نهاية الحرب الباردة.

أسهم هذا التصور في سوء تقدير صانع القرار للمنافسة الدولية، فالنظام الدولي ينتقل بإتجاه توزيع الأعباء وتقاسم النفوذ وهذا الفعل من الناحية الإستراتيجية مقترن بمراقبة القوة المهيمنة المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل مكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكية تنتقل من الشراكة والتعاون إلى الإخلال بالأمن الإقليمي والمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية. وهو مانقل تأثيره في أحداث متواصلة بالوضع السياسي الداخلي وأن يكون الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإيرانية في الأرض العراقية وبإنتهاكات لسيادته الوطنية لم تكن مسبوقة منذ عام 2003.

وكنتيجة منطقية لما ذكره رؤساء الوزارات فإن سوء الإدراك وأزمة الوعي في تقييم العوامل الإقليمية والدولية كان له تأثير سلبي على الجوانب التي تتصل بسيادة العراق ومصالحه الوطنية سيما ماله علاقة وثيقة بتقدير المواقف والسياسات والتعامل مع القضايا المحورية بوعي يعكس فهم سلوكيات الدول ومصالحها تجاه العراق.

15 أيلول 2020

(4)

وعي العوامل الاقليمية والدولية وإدارتها في تحقيق السيادة وانتهاكها

الأستاذ فاضل ميراني[*]

مقدمة

تشكل العلاقات بشكل عام والدولية والاقليمية منها بعد ان اصبحت الدولة بمفهومها المعاصر طرفا اساسيا فيها، ومحلا -بتعبير قانوني- تقع عليه العلاقة وتقع المصلحة ايضا محلا لها بأعتبار المصالح -مع تقييد- يفهم منه ان لا تكون مطلقة بعيدة عن الشرعية التي يسبغها القانون على مشروعيتها من عدمه، الاساس في مصداق تاريخية النزعة البشرية نحو الاجتماع.

من مطاليب المعاصرة السياسية تنضيج استيعابها -لاسيما في منطقتنا وبلادنا بالتحديد، مع ان اطرافا عراقية تمكنت من ذلك- للواقع الذي تسير عليه العوامل موضوع البحث ليس فقط بعكس الطموح بل ايضا بعكس حجوم الاحتياط التاريخي والمادي للتجربة العراقية في استغلال ما تحت يديها من موارد اصيلة شكلت وتشكل محط اهتمام الجوار والعالم، مع التسليم بوجود الذهنية الوطنية القادرة على ادارة هذا الملف الحيوي.

(*) سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني.

مشكلة "وعي العوامل الاقليمية والدولية وإدارتها في تحقيق السيادة وانتهاكها"

ينجلي من الاختيار الموفق لكم تنصيص العنوان، اننا امام مشكلة تكمن في عدم وعي ملاحظ على وعي وادارة مجموعة عوامل تؤدي الى انتهاك السيادة، وعليه فنحن امام خيارين، الاصح والاصوب بينهما يمر بمراحل هي الوعي والادارة العلميان الضامنان لتحقيق السيادة، وهذا يجعلنا نخضع المشكلة لمنهج تاريخي لتتبع الظاهرة. ظاهرة كانت سببا في اندلاع الحروب والصراعات واستخدام القوة واستغلال التاريخ والمعتقدات لتشكيل وجود سياسي أو سوقي أو روحي يفرض نفسه واقعا وعلى شكل دولة أو مؤسسة تمثل مصالح ما تكون حقيقية وحيوية ومطلوبة، وهذا امر يمكن ملاقاته في العراق بشكل بادٍ بعد 2003، وبمعناه السلبي.

"نظرة على التاريخ"

العراق، هو البلد الوحيد في المنطقة ذات الاغلبية العربية الذي بدأ في الالفية الحالية باحتلال ادى الى استحداث صيغة حكم جديدة، ومعلوم ان من يفرض نظاما، يفرض معه ديمومة هذا النظام، وان كانت التجارب الواقعية تأتي احيانا كثيرة بخلاف التنظير، فمعادلات السياسة ليست معادلات كيمياء.

للعراق تجارب احتلال وقع عليه قديما ولم يكن فيه وحده، فقد جرب الاحتلال البريطاني الذي ادى الى تعيين فيصل الاول ملكا، وقبله جرب الاحتلال العثماني لقرون.

تاريخ العراق، ومع كل الدول التي نشأت فيه وزالت، تاريخ زراعي ورعوي، وقد شكل احتياطيه الزراعي رقما مؤثرا في خزانة الدول التي امسكت بسلطته، فخالد بن العاص الذي كان يوما واليا على العراق يقول يومذاك: انما ارض السواد بستان لنا، نعطي منه ونمنع من نشاء.

استمر العراق لقرون متأثرا بالمصالح الكبرى التي تحكمت في صنع التاريخ، ومحطات تأثيره المباشر وتحكمه في تلك المصالح، محطات قصار، منها في التاريخ المعاصر، محاولات سياسية لنوري السعيد رئيس الوزراء الاشهر في العهد الملكي، عبر تخطيطه لانشاء بنى تحتية في مختلف المجالات وخلال فترات منتجة برغم قصرها النسبي، جعلت العراق وبحسب الوثائق البريطانية المنشورة، بلدا متقدما خلال ثلاثين سنة، وشمل التقدم نواحي حياتية غيرت للاحسن وجه العراق، مع ان فيصلا الاول ليس عراقيا، ونوري السعيد عسكري، والحكومة والنظام السياسي يمكن القول عنه انه مفروض بأرادة خارجية، لكن تلك العوامل ومع كل النقد والمعارضة السياسية لها، لم يمنعا من ان يكون العراق وقت انطلاقته تلك، عاملا مؤثرا ضمن معادلات دولية كبرى، ادلها على قوته، الاستقرار المنتج في علاقاته الدولية حتى وان كان حليفا ستراتيجيا لدولة مثل بريطانيا، فأن ذلك لم يمنعه من تجاوز الاختلافات الاصيلة فيه عرقيا ومذهبيا وتجميع نقاط لاخلاف عليها داخيا، لاجراء التنمية الوطنية، والتأثير في المحيطين الاقليمي والدولي، وايا كان النقد الموجه لعلاقات العراق وقتها، فهو نقد حزبي، فلاشك ان الحركات السياسية الوليدة كانت وبالاضافة لاحقيتها في التعبير عن رؤيتها لما يجب ان يكون عليه النظام، الا ان تأثرها باليسار السياسي امر لا فائدة ترجوه الحقيقة من اخفائه.

لست هنا اعتمد على المقارنة بين نظامين واحتلالين لاختصار التاريخ بعجالة، فلا يخفى على من عاش أو اطلع على وثائق التاريخ المعاصر ان يرى نجاحات واخفاقات في كل نظام، لكنها نجاحات نجمت عن عقل سياسي واجتماعي ادرك موقع عمله ومكامنه وساحة تسمح بالانجاز فقدمه، فيما حديث الاخفاقات يتأرجح بين حقيقتين، اما عدم الادراك وتلك مسألة كارثية في السياسة، أو ان النجاح أو نيته جرى وأدى لغايات اخرى ستتضح ملامحها في نهاية هذه الورقة البحثية.

"التعسف في استخدام الحق"

لا يمكن الحكم على هوية النظام المجردة بأنها سبب فشله، ولا يكون النجاح لاي نظام الا بنسبية تتوافق ومدى معرفته لنقاط قوته وقوى الاخرين وضعفه وضعف الاخرين.

لقد نجحت انظمة ذات هوية دينية في البقاء لوعيها مواردها وعواملها الداخلية والاقليمية والدولية، بل وتمكنت من ادارة ازمات ذاتية وموضوعية احاطتها، مثلما نجحت دول كثيرة عملت بالمبادئ التي تلت معاهدة وستفاليا التي فصلت الدولة عن الدين، كذلك نجحت لنفس عوامل المصلحة دول بأنظمة عسكرية أو قائمة على عماد عرقي أو لوني، غير ان المتغير هو دوام وعدم دوام النظام ايا كانت هويته، وذلك يكون بسبب تحول النظام الى معرقل لانسياب المصالح وهي مصالح متفاوتة تحكمها عوامل الاقتصاد قبل العوامل الانسانية الحالمة.

لا ضير هنا من الاستشهاد بمثلين ونصين متضادي الانتماء لكنهما مع فارق المصدر يتفقان على ضرورة وعي الفرد والمجتمع وولاة الامر بأهمية المجتمع والاقتصاد: يقول الله في محكم كتابه" وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا" فيما يجسد كارل ماركس اهمية الاقتصاد بمقولة" الاقتصاد يحرك كل علة"

منطوق النص القرآني لا يقف تفسيرا عند حد التعارف، بل يذهب الى الروابط التي تنشأ بموجب التعارف من اضافات لتفاصيل الحياة تنظم التأثير والتأثير المتبادل بين الحضارات، ولعل مراجعة وثيقة النبي محمد لما تنص عليه من بنود امضاها في المدينة المنورة ما يمكن استخلاصه من تفسيراته العملية لنصوص الكتاب، حيث استعرض الموارد والعوامل التي يمكن ان تجمعتا ورعيتا ان ينتجا سلاما تنمو فيه اقتصاديات الدولة حديثة النشوء جامعة بين رعايا بأعراق واديان واحساب مختلفة.

بعد قرون، يحدد ماركس الاهمية الاقتصادية للمال على تنوع اشكاله ليعيده وفق تفسيره المادي للتاريخ انه مصدر لكل التبدلات، ما يعني ان عدم الوعي بمسببات ومؤثرات العوامل ستكون بابا لتسريع التفاعلات التي تنطلق من داخل المجتمع أو تزحف اليه من خارجه.

اقول ربطا هنا، ان ممارسة الحق بعد تعريفه بالمعنى الذي يحدده مثلما يحدد حدوده ان ارتبط أو تحادد مع منطقة حق اخر، لابد ان يمارس بلا تعسف، ومعنى ذلك ان لا يندفع صاحب الحق لممارسته بما يضر بمصلحة الاخرين، اكانت تلك المصلحة للاخرين مرعية قانونا ام شرعا ام عرفا انسانيا ام وجدانيا، وعليه يمكن مقاربة افعال الهوية الحاكمة ام المتحكمة في ظل ما تعتبره غبنا تاريخيا يعود عليها ساعة تحكم بفائدة ثمنها ايقاع الضرر بمصالح الاخرين، فذلك يحقق النتائج الكارثية التي اختصرها العنوان اعلاه والواقع المعاش وطنيا عندنا.

"الوعي العراقي الذي نعنيه"

للعراق عوامل جغرافية وعقدية متداخلة واخرى متخارجة، ومتخارجة هنا لا تعني المعنى الفقهي للكلمة، بل تعني التخالف، وللعراق حاجات لجواره لا تستمر فقط لرعاية نصوص القانون الدولي لها، فمعروف ان مصادر المياه للعراق تأتي من خارجه، مثلما تأتيه احتياجاته الصناعية، بمقابل يقوم على الناتج المالي الذي يعتمد على النفط المباع، والغاز مستقبلا.

بتبسيط اكثر، ان العراق بلا نفط وغاز، لن يكون الا سوقا للاخرين وحسب محفظة جيب هزيلة، فعلى مدى سنوات حكم سابق غير رشيد جرى تحويل الاهتمام نحو الايمان بمشروع شمولي يستمد منه نظام ماقبل 2003 شرعية بقائه، وقد زال النظام، لتزول معه مساحات اقتصادية وثقافية وثقتية" من ثقة المجتمع الدولي" فيما لم يتمكن نظام ما بعد 2003 الا من استنساخ

تجربة دولة الكيانات لا المكونات، ومعروف حال وماضي ومآل الدول التي تختصر نفسها بمثل هذه الهوية.

قد يكون صحيحا ان نشوء اي نظام يقوم على اساس اول هم اصحاب الثقة واصحاب الخبرة، لكن المعادلة الانجح هي الجمع بين الثقة والخبرة لضمان الحفاظ على مركز السيادة.

انني ابغي عرض الامور بعلمية لا تفسر انها تجريح لطرف وتحميله ما لا يجوز، فتجربة ماليزيا في النشوء والوصول اختصرتها كلمات مهاتير محمد: عندما نبني ننظر للعالم المتحضر وعند الصلاة نتجه للكعبة.

"ختاما"

السيادة في القانون: تعني تطبيق الدولة لقانونها على اقليمها.

ان دولة تخالف نص دستور كتبته، وتتعامل بمراجع قانونية تخلط نصوص قوانين من نظام جرمت وجوده في دستورها، بحاجة لمراجعة سريعة دقيقة حتى لا يجري اتهامها بأنها بخرقها ذلك تكون محط مراقبة من يتحكمون بالعوامل الاقليمية والدولية من جيرانها وباقي الاسرة الدولية، فيتحركون لإدانتها أو لتمضية مصالحهم بحجة ان الجهل بالقانون لا يعفي من التبعات.

30 أيلول 2020

(5)

السيادة العراقية والصراع الإقليمي والدولي

الأستاذ فرهاد علاء الدين*

شكلت زيارة الرئيس الفرنسي الى بغداد يوم 2 أيلول 2020 مفاجأة لأوساط المراقبين والمحللين على خلفية ما حملته من مضمون لم يألفه الشأنان السياسي والدبلوماسي على حد سواء، عبر إعلانه عما سمي بمبادرة "الحفاظ على السيادة العراقية" ليس ذلك فحسب بل حديثه علنا عن "استعادة العراق لسيادته في القرارات المصيرية ويجب ان لا يصبح القرار العراقي بيد غير العراقيين".

هذه المفاجأة أثارت تساؤلات أكثر أهمية كانت ومازالت وستبقى تدور في أذهان المهتمين بالشأن العراقي على مستوى الداخل، هل أضاع العراق سيادته ؟ كيف ولماذا ؟ ومن المسؤول عن السماح للخارج بالتدخل في سياسات العراق؟! والتحكم بقراراته السيادية ؟!

كل هذه التساؤلات تكتسب بالغ الأهمية في ظل الوضع الراهن للبلاد وفقدانها لبوصلة الحفاظ على الأستقرار وتخطي عوامل التراجع والفشل في شتى مناحي الحياة سواء مابعد عام 2003 أو ما قبلها، والشروع بإعادة البناء والإعمار واللحاق بركب دول المنطقة والعالم.

(*) رئيس المجلس الاستشاري العراقي.

المؤثر الدولي

قد نتلمس بعض الأجوبة على تلك التساؤلات لو رجعنا قليلا الى سنوات شهدت منعطفات غيرت ملامح المشهد السياسي في العراق كان في مقدمتها غزو العراق للكويت والذي قاد الى حرب الخليج الثانية التي انتهت الى خيمة صفوان وتنفيذ قرار مجلس الامن 687 لسنة 1991 وما أنطوى عليه من التزامات دولية لم يكن أمام العراق من خيار سوى الرضوخ والإستجابة برغم قسوة بعض الإلتزامات من بينها المادة 16 التي نصت على " يؤكد من جديد أن العراق مسؤول بمقتضى القانون الدولي عن أي خسارة مباشرة أو ضرر مباشر، بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية، أو ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها، نتيجة لغزوه واحتلاله غير المشروعين للكويت". والمادة 18 " يقرر أيضا إنشاء صندوق لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالبات التي تدخل في نطاق الفقرة 16 وإنشاء لجنة لإدارة الصندوق" والمادة 19 " يوعز إلى الأمين العام بأن يضع ويقدم إلى المجلس برنامجاً لتنفيذ القرارات الواردة في الفقرات 16 إلى 18، بما في ذلك إدارة الصندوق وآليات تحديد المستوى المناسب لمساهمة العراق في الصندوق على أساس نسبة مئوية من قيمة صادرات النفط والمنتجات النفطية من العراق بحيث لا تتجاوز رقما يقترحه الأمين العام على المجلس، على أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات شعب العراق، وقدرة العراق على الدفع بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية مع مراعاة خدمة الدين الخارجي، واحتياجات الاقتصاد العراقي، واتخاذ ترتيبات لكفالة أداء المدفوعات للصندوق، والطريقة التي ستخصص الأموال وتدفع المطالبات بموجبها، والإجراءات المناسبة لتقييم الخسائر، وتقديم المطالبات والتحقق من صحتها وحل المطالبات المتنازع عليها فيما يتعلق بمسؤولية العراق كما هو منصوص عليه في الفقرة 16، وتكوين اللجنة المشار إليها أعلاه"

لقد شكل هذا القرار الى جانب القرارات الأخرى التي أصدرها مجلس الأمن الدولي البداية الحقيقية الأولى لرفع الغطاء الوطني عن السيادة العراقية، مدشنا عهدا غير مسبوق بالتدخل الدولي في شؤون العراق وتحديد صلاحيات حكومته بالسيطرة على أراضيها ومياهها وسمائها ومواردها وخصوصا النفط. ثم جاء قرار مجلس الأمن الدولي بفرض الحصار الاقتصادي الشامل على العراق الذي امتد لنحو خمس سنوات (1990 - 1995)، قبل أن يدرك المجتمع الدولي وبقلق كبير ما آلت أليه الأوضاع الانسانية والمعيشية والصحية لعموم الشعب العراقي من تدهور خطير ارتفعت معها نسبة الوفيات بين مختلف شرائحه خاصة الاطفال وكبار السن، مما أفضى الى محاولة التخفيف عن تلك المعاناة بإصدار القرار 986 لسنة 1995 الذي يسمح للعراق ببيع جزء من النفط لشراء الغذاء والدواء تحت اشراف الأمم المتحدة وهو ما عرف، ببرنامج "النفط مقابل الغذاء والدواء".

من هنا يمكننا القول بأن حرب الخليج الثانية الناتجة عن مغامرة صدام حسين بغزوه للكويت كانت البداية لفقدان العراق لسيادته الكاملة على ارضه ومقدراته. مع ملاحظة استمرار الحصار وتداعياته على الداخل العراقي والذي شمل مختلف القطاعات وتضررت منه البنية السياسية والأقتصادية والمجتمعية حتى نيسان عام 2003 الذي شهد سقوط النظام الحاكم على يد التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد عندما تحول هدف التحالف من (عملية تحرير العراق) الى (احتلال العراق) من قبل الولايات المتحدة الامريكية، عندها انهارت السيادة العراقية بالكامل.

في عام 2004 أصدر مجلس الامن الدولي قراره 1546 المتضمن إعادة السيادة الى الحكومة العراقية الانتقالية، لكنه لم يكن سوى حبر على ورق، فقد كانت القوات الامريكية حاضرة في كل مفاصل الكيان العراقي وهي التي تدير الوزارات الجديدة وتتحكم بالقرارات التشريعية والتنفيذية تحت ذريعة إعادة بناء النظام الديمقراطي الجديد في العراق، بل وصل الأمر بها الى

التدخل والتعجيل بكتابة الدستور الدائم لبلاد كانت تدار بدستور مؤقت لعقود من السنين، والمضي به حتى التصويت عليه سنة 2005

استمر التواجد الأمريكي لغاية عام 2011، حيث قرر الرئيس الأمريكي باراك اوباما سحب قواته بالكامل بعد فشل المفاوضات بين الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي للتوصل الى حلول حول كيفية تواجد القوات الامريكية. وكانت اتفاقية الاطار الاستراتيجي المشترك هي البديل لتواجد تلك القوات. لكن هذه القوات سرعان ما عادت من جديد عام 2014، بطلب من الحكومة العراقية إثر احتلال تنظيم داعش لمدينة الموصل وتوغله فيما بعد لتصل الى مدن صلاح الدين والانبار وديالى وكركوك.

المؤثر الاقليمي

لقد صاحب التواجد الأمريكي منذ 2003 بشكل أو بآخر، تغلغل ايران وتركيا وباقي دول الجوار وتأسيسها لموطئ قدم في الساحة العراقية، وبالتالي تمكنها من التدخل في صناعة القرار السياسي العراقي وسط تعدد ولاءات ومصالح وأجندات الأحزاب العراقية الحاكمة واختلاف عقائدها، مما سهل ترسيخ التواجد الاقليمي متعدد الجنسيات بشقيه السياسي والأمني ناهيك عن الشق الإقتصادي المتحكم بالسوق العراقية. تمكنت ايران ان تبني علاقات وطيدة مع قادة الشيعة بالدرجة الأولى وقادة الأحزاب الكوردية بالدرجة الثانية حتى أمست تشكل الوجه الأكثر تأثيرا في القرار العراقي. وبلغت هيمنتها حد تشكيل الحكومات المتعاقبة، حتى بات واضحا من أن لا حكومة تتشكل إلا بقرار من طهران. بما في ذلك تسمية رئيس الوزراء وتوزيع الحقائب الوزارية والمناصب الحساسة العسكرية منها والأمنية ذات الأهمية القصوى.

التباين حد المواجهة

إنَّ التدخل الإيراني اختلف عن التدخل الامريكي بالأسلوب والنوعية،

فالمؤثر الإيراني كان ولايزال حاضرا داخل أروقة القرار الحزبي للقوى المتنفذة والمتسيدة للمشهد السياسي، ووجد طريقه الى الحكومات المتعاقبة، وفرض ارادة العامل الإيراني ومنهجيته على رسم السياسات المعلنة وليس المخفية، وبما يخدم المصلحة الإيرانية على نحو واضح ومؤكد. فيما تحول التدخل الأمريكي في الضغط على الحكومة لتبني سياسات مالية واقتصادية وعسكرية على قضايا معينة، مع ملاحظة ضعف التدخل في تشكيل الحكومات مقارنة بالتدخل الإيراني، حتى إن التأثير باختيار رؤساء الحكومات لم يكن ملموسا.

إن تباين التأثير بين العاملين الأقليمي والدولي ادى الى إندلاع مواجهات بينهما داخل الساحة العراقية، والتي تجلت عبر اشتداد حدة الصراع والتنافس بين طهران وواشنطن، وبلغت ذروتها عندما شنت الفصائل والقوى الموالية لجمهورية أيران الاسلامية هجوما علنيا وفي وضح النهار على سفارة الولايات المتحدة الأمريكية داخل المنطقة الخضراء وسط العاصمة بغداد، والتي نتج عنها قرار الادارة الأمريكية باستهداف قافلة قائد الحرس الثوري الايراني الجنرال قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس ومصرعهما في محيط مطار بغداد الدولي. والذي أعقبه رد طهران الانتقامي بقصف قاعدة الأسد الاستراتيجية غربي العراق والتي تشكل معقل التواجد العسكري الأمريكي. الى ذلك بقي العراق متفرجا لما يجري على اراضيه دون أن يتخذ أية اجراءات تحفظ له ماء الوجه ولو على سبيل ذر الرماد بالعيون، لا على الصعيد العسكري والأمني ولا حتى على الصعيدين السياسي أو الدبلوماسي.

لقد كشفت المواجهة بين طهران وواشنطن على الأرض العراقية ضعف الارادة السياسية للنظام العراقي الحاكم، وأكدت على نحو واضح غياب السيادة.

مستقبل السيادة العراقية

إنَّ استمرار ضعف الارادة السياسية لصانع القرار العراقي، وعدم تمكنه من إستعادة سيادته يعود للأسباب والعوامل التالية:

1 - الإبقاء على بيع النفط العراقي في الأسواق العالمية طبقا لقرار مجلس الأمن الدولي 1483 لسنة 2003 والذي يلزم العراق بإيداع الأموال في حسابات (صندوق تطوير العراق) المصرفي بالبنك الفيدرالي الامريكي

2 - إلزام العراق بتسديد التعويضات المترتبة على غزوه للكويت، من دون محاولة التوصل الى تفاهمات ثنائية أو منفردة سواء مع الكويت أو الأمم المتحدة لوقف استنزاف موارده برغم تراجع اقتصادياته.

3 - استمرار تدخل القوى الإقليمية والدولية في الشأن العراقي بتواطؤ الأحزاب والتيارات السياسية الحاكمة

4 - تأسيس فصائل مسلحة وقوى سياسية موالية لدول إقليمية ودولية، مهمتها زعزعة الاستقرار داخل العراق عند الحاجة، والدفاع عن أي تهديد تتعرض له مصالح تلك الدول.

5 - فشل القوى السياسية المتحكمة بالمشهد السياسي منذ 2003 في صياغة عقد اجتماعي يؤسس لنظام حكم رشيد وتحقيق العدالة وحماية الحريات العامة الاجتماعية وبناء دولة المواطنة.

6 - تجاهل إعادة إحياء البنى التحتية، والافتقار لسياسة إقتصادية ومالية تعيد النشاط للسوق، فضلا على عدم امتلاك رؤية حديثة لإدارة القطاعات المنتجة.

7 - غياب التشريعات القانونية والدستورية الحاكمة لنشاط الأحزاب والقوى والأفراد وتحركاتهم على نحو جعلهم في منأى عن أية مساءلة عما يجري من تدخلات جراء ولاءاتهم الخارجية.

8 - تفشي الفساد في جميع مفاصل الدولة وعلى مختلف المستويات، في ظل تراخي القبضة القضائية عن كبار المفسدين، وغياب أنظمة الرقابة والنزاهة والملاحقة والمحاسبة.

9 - عدم احترام التجربة الديمقراطية والالتفاف على روحها وقواعدها عبر التزوير وتسخير المال السياسي للتحكم بنتائج الانتخابات.

10 - ضعف التشريعات القانونية الحاكمة لمنتهكي قواعد السلوك الوطني عبر الولاء للخارج على حساب المصالح العليا، والتفريط بوحدة الوطن أرضا وشعبا، والإخلال بإداء المهام والواجبات.

11 - اعتماد مبدأ المحاصصة الحزبية والقومية والمذهبية في توزيع خارطة المسؤوليات، والسعي نحو المغانم أولا على حساب خدمة الوطن.

12 - غياب سلطة القانون وإنتشار السلاح المنفلت بين العشائر والفصائل والافراد، مما يهدد فرض هيبة الدولة

ان معالجة هذه الأسباب لفقدان السيادة كفيلة باستعادة سيادة العراق على ارضه وشعبه وتطوير البلد ليكون بمستوى الدول المتقدمة في المنطقة لما تمتلكه من موارد طبيعية وبشرية خلاقة.

15 أيلول 2020

(6)

وعي وإدارة العوامل الإقليمية والدولية في تحقيق السيادة العراقية

أ.م.د. فلاح مبارك الفهداوي*

الاخوة الأعزاء في معهد العلمين وملتقى بحر العلوم يسرني أن أشارك معكم في وضع بصمة بحثية دافعها حب الوطن ونرجو انها قد تسهم في إعادة هيبة الدولة العراقية وترصين السيادة لبلدنا العزيز. وفقكم الله

بدايةً نثني على القائمين في معهد العلمين على هذه المبادرة العلمية والوطنية التي حاولت توظيف المؤسسات العلمية في خدمة الوطن والمجتمع وليس هنالك اجود من هذه الخدمة التي يقدمها معهد العلمين بالتعاون مع ملتقى بحر العلوم وهو يوجه الاهتمام الأكاديمي والسياسي باتجاه قضية حساسة جداً إلا وهي قضية السيادة العراقية.

لا شك أن قضية انتهاك السيادة العراقية من قبل دول جوار العراق وغيرها من الدول تعد قضية كبرى ومصيرية تستوجب الوقوف عندها بوصفها مصدراً لتهديد الأمن الوطني العراقي ومنفذاً لعدم الاستقرار مجالاته كافة، ومن هذا المنطلق وبدافع وطني وبموضوعية علمية متجردة من جميع العواطف (قدر المستطاع) حاولنا تحليل المواقف التي تبناها السادة رؤساء الوزراء في العراق الذين تناولوا موضوع السيادة سواء ما كتبوه أو ما سلكوه من مواقف وقرارات، وكما يأتي:

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة الانبار.

ورقة السيد اياد علاوي

1 - كانت مرحلة حساسة في تاريخ العراق لأنها تعد اول حكومة بعد سقوط نظام صدام حسين وفي ظل الحكم العسكري الامريكي

2 - أشار السيد علاوي في تحليله (المكتوب) إلى مسالة مهمة في توصيف اثر العوامل الإقليمية والدولية واثرها على السيادة العراقية وهي قوة العراق في التعامل مع التحديات الإقليمية ينبع من قوة نظامها السياسي والتماسك الاجتماعي ووجود دولة قوية وجيش قوي، وهذه الرؤية تحسب له.

3 - ومن النقاط التي تثير الاهتمام عند تحليلنا لرؤية السيد علاوي أنه يرى: أن نتيجة غياب الادراك السياسي العراقي للتوازنات الإقليمية والدولية في إدارة ملف العلاقات الدولية للعراق وتغييب اهم بوصلة توجه نجاح السياسة الخارجية العراقية وترشدها لضمان السيادة إلا وهي بوصلة المصلحة الوطنية، ونتيجة لذلك أصبحت السياسة الخارجية العراقية تتماشى مع مصالح بعض القوى الدولية والإقليمية (وبشكل خاص ايران) بسبب نفوذها السياسي داخل العراق.

4 - قدم السيد علاوي دليلاً مهماً لإدراك حكومته لدور العوامل الدولية والإقليمية في تحقيق السيادة العراقية من خلال دعم العراق بقوة مشاركة ايران وسوريا في مؤتمر دول جوار العراق الذي انطلق في عهد حكومة السيد علاوي.

5 - وكذلك وجود رؤية استراتيجية لأهمية التوازن في المصالح وعدم جعل العراق ساحة لتصفية الحسابات لكن قيود الوجود العسكري والسياسي الأمريكي في فترة حكومة علاوي وقصر المدة لم تكن مناسبة لتطبيق هذه الرؤية على ارض الواقع.

ورقة السيد الجعفري

1 - عدم وضوح الرؤية فيما يخص مفهوم السيادة

2 - ورقة السيد الجعفري لم تتضمن دلائل ومحطات أو مواقف سياسية يمكن الاستدلال عليها فيما يخص إثر إدارة العوامل الإقليمية والدولية على سيادة العراق خلال فترة حكومته

3 - لم يذكر لنا السيد الجعفري كيف كان للعوامل الطائفية اثرها على سياسة العراق الخارجية والدخول ضمن محاور إقليمية على حساب محاور أخرى وفقاً لانتماءات هذه المحاور الطائفية.

4 - الورقة المقدمة يغلب عليها الطابع الإعلامي بدون أدلة واقعية وكثرة العبارات الانشائية.

5 - عند قراءة ورقة السيد الجعفري نستدل فيها على مبررات ودوافع دول الجوار لتدخلها في الشأن العراقي وذلك بسبب ما قام به العراق إبان حكم صدام حسين من حروب مع دول الجوار، وهنا نسجل اعتراضنا الشديد لهذه القراءة التاريخية التي تسوقها وتسوغها بعض الدول التي لها مطامع في العراق ولا يمكن القبول بها بتاتاً.

ورقة السيد المالكي

1 - فهم نظري واضح وعلمي لمفهوم السيادة بمعناها التقليدي والحديث.

2 - أشار الى تعقد واقع العراق الجيوستراتيجي تتطلب منه القيام بحرفية دبلوماسية عالية ليكون العراق نقطة توازن إقليمي ودولي، لكن عند مراجعتنا لسياسة العراق الخارجية خلال فترة حكومة السيد المالكي لم نلمس هذه الحرفية الدبلوماسية ولم نجد مواقف يمكن الإشارة اليها بهذا الخصوص.

3 - ربط واضح بين أهمية رضا الداخل أو التماسك المجتمعي وما بين تحقيق السيادة، لكن للأسف حكومة السيد المالكي لم تنجح في تحقيق هذه العلاقة وكان التماسك الاجتماعي العراقي في اضعف أوقاته لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها هنا.

4 - أشار إلى أهمية انتهاج سياسة النأي بالنفس في علاقة العراق الخارجية، لكن لم يطبق العراق بتاتا لهذه السياسة خلال حكومتي السيد المالكي.

5 - باختصار شديد، ان الواقع يشير إلى عكس التوصيف النظري السابق ولم تنجح السياسة الخارجية العراقية في اتقان دور العوامل الإقليمية والدولية في ترصين السيادة العراقية بل على العكس تعرضت السيادة العراقية في تلك الفترة إلى هزات كثيرة وبشكل خاص خلال تولي السيد المالكي الولاية الثانية حيث دفع بالعراق إلى سياسة المحاور والدخول ضمن المحور الإيراني بقوة ودعم علني ورسمي لنظام بشار الأسد الذي ساهم في دعم الإرهاب في العراق منذ 2003 وبحسب تصريحات السيد المالكي شخصياً.

ورقة السيد العبادي

1 - جاءت حكومة العبادي في فترة حرجة من تاريخ العراق من حيث الجوانب الأمنية (داعش) واقتصادية (تراجع أسعار النفط وتكاليف الحرب) وسياسية (خلافات داخلية وخارجية) ومجتمعية (انقسامات طائفية).

2 - في ورقة السيد العبادي فهم واضح لأهمية المصالح المشتركة التي تحدد علاقات الدول وبالتالي تحدد طبيعة التفاعلات الدولية والإقليمية.

3 - استطاعت حكومة العبادي استيعاب التيارات السياسية المتعارضة وتوليفها في خدمة مصالح العراق، وهذا ما انعكس إيجابيا على السيادة العراقية من خلال النجاح في بناء تحالف دولي تم من خلاله تحرير المناطق الشاسعة التي كانت تحت سطوة داعش.

4 - عملت حكومة العبادي على الخروج من النفوذ السياسي والاقتصادي الإيراني والانفتاح على الدول العربية وتركيا.

5 - إنّ من بين ما يحسب للسيد العبادي في سبيل ترصين السيادة العراقية الممزقة هو قيام حكومته ببسط فرض القانون واحلال هيبة الدولة العراقية في مناطق كردستان وإعادة كركوك ومناطق كثيرة إلى الوطن بعدما كانت محطاً لتدخلات خارجية وإقليمية وخير مثال على ذلك قضية كركوك التي كانت ذريعة لتدخل تركيا الدائم في الشأن العراقي.

ورقة السيد عبد المهدي

1 - راهن السيد عبد المهدي على المحور الصيني واستباق الاحداث للقيام بقرارات مصيرية متسرعة تسبب مشاكل سياسية وأمنية واقتصادية مع القوى الدولية المؤثرة في الشأن العراقي وهنا نذكر بشكل خاص الولايات المتحدة الامريكية التي عارضت هذا التوجه.

2 - أشار السيد عبد المهدي إلى حقيقة مهمة في التعامل العراقي مع القوى الإقليمية والدولية والتي تركز على الواقعية السياسية واهمية قراءة موازين القوى الدولية بدقة عالية وحجم التأثير الأمريكي في العراق لكن لم يذكر لنا السيد عبد المهدي سبب انتهاج العراق سياسة خارجية تناقض هذه الأفكار النظرية الواردة أعلاه خاصة بعد زيادة النفوذ الإيراني والتوجه نحو الشرق، وهذا فشل واضح في مجال إدارة العوامل الإقليمية والدولية في ضمان سيادة العراق وأمنه.

3 - يفصل لنا السيد عبد المهدي مواقف كثيرة مارست فيها حكومته دور الوسيط بين ايران والولايات المتحدة في فض بعض القضايا العالقة ولم يخبرنا ماهي مصلحة العراق في ذلك؟ وما هي المكاسب المتحققة؟ ولم يفسر لنا لماذا اصبح العراق يمارس أسلوب ساعي البريد بين ايران والولايات المتحدة وماهي المكاسب؟

(7)

تاثير المتغيرات الإقليمية والدولية على سيادة العراق

أ.د. محمد ياس خضير*

تعد السيادة من وجهة نظر القانون الدولي مطلقة وكلّاً لايتجزأ، الا انه في عالم اليوم علينا الإقرار بانها أضحت تحمل بعدين: بُعدٌ مطلق والأخر نسبي (مرن)، وعلى الرغم من ان البعد الأول هو الأساس والذي كان يحكم علاقات الدول لعقود طويلة قد مضت، الا انه اضحى في الاونه الاخيره ومع تطور العلاقات الدولية وازدياد الترابط بين الدول بفعل المصالح المتبادلة والتطور المعلوماتي يقترن هذا المصطلح بدول محددة دون غيرها.

فيما مضى كانت الدول تتباهى وتحرص على وصف نفسها بانها دول ذات سيادة، فالقانون الدولي تضمن الكثير من النصوص سواء اكانت في ميثاق منظمة الأمم المتحدة أو غيره موضوع استقلال الدول وسلامتها وامنها وسيادتها، الا ان عنصر السيادة مر بتحولات مختلفة، وكثير من الدول اليوم تتغاضى عن بعض الانتهاكات التي تتعرض لها سيادتها وتحت مختلف المبررات، في حين كانت في وقت قريب تعد من المحرمات التي قد تؤدي الى قطع العلاقات أو حتى الدخول في حروب من اجل حماية السيادة وتحقيق هيبة الدولة وسمعتها امام الوحدات الدولية الأخرى، ولعل هذا الامر نجد له مبررات في نظريات العلاقات الدولية وعلاقات القوة السائدة، قد لا نجدها في قواعد القانون الدولي.

(*) رئيس قسم العلوم السياسية - معهد العلمين للدراسات العليا.

ولعل اهم انتهاكات السيادة في عالم اليوم والتي تحدث مرارا وتكرارا هو ما تتركه وسائل المعلوماتية التي لا تعترف بالحدود والتي أحدثت مبررا لما يعرف بالسيادة النسبية أو المرنة، فضلا عن التدخلات التي تقوم بها بعض الدول على وفق مبررات التدخل الدولي الإنساني وحماية حقوق الانسان وغيرها، الا انه هنا يطرح تساؤلاً هل جميع الدول في النظام الدولي تعاني من ذلك ام دول محددة دون غيرها ؟.

ويمكن القول ودون تردد ان العديد من الدول مازالت تحتفظ بسيادتها المطلقة وفي الجهة المقابلة دول أخرى عديدة أيضا وهي الغالبية تتمتع بسيادة نسبية غير مطلقة، وهنا أيضا يثار تساؤل اخر من الدول التي تمثل الاتجاه الأول ؟ والدول التي تمثل الاتجاه الثاني؟.

ان الإجابة عن هذه التساؤلات هو امر بسيط وواضح، فالدول التي تتمتع بالسيادة المطلقة تلك الدول التي تمتلك عناصر القوة المادية وغير المادية، فضلا عن امتلاكها الإنتاج والتحكم في وسائل القوة المعلوماتية والتكنولوجية، اما الدول التي تقترن بالسيادة النسبية فهي الدول التي تتمتع بقدرات مادية محددة، فضلا عن انها مستهلكة للتكنولوجيا دون ادنى قدرة في التحكم في انتاجها.

كما يمكن القول في عالم اليوم، ان السيادة النسبية تتضمن أيضا مستويات مختلفة، فهناك الدول التي تتمتع بسيادة نسبية عالية وأخرى متوسطة وأخرى متدنية، ولكل مستوى من هذه المستويات اسسه وعناصره، فالمستوى الأول يتضمن الدول التي تمتلك عناصر قوة وقدرة مادية كبيرة وتتحكم بالتكنولوجيا دون المساهمة في تصنيعها، اما المستوى المتوسط فهو يتضمن الدول التي تمتلك مقومات قوة دون قدرة تسخيرها في اتجاهاتها الصحيحة، فضلا عن امتلاكها التكنولوجيا لكن دون تحكم أو سيطرة، اما المستوى الثالث المتدني فيمثل الدول التي تمتلك عناصر قوة محدودة، فضلا عن انها لا تمتلك التكنولوجيا ولا تتحكم فيها.

وبقدر تعلق الامر ببلدنا العراق، فهنا لابد وان يطرح تساؤلاً اين العراق من كل هذه التصنيفات؟، علينا في البداية ان ندرك بان العراق يعد من الدول التي لا تتمتع بالسيادة المطلقة وانما من الدول التي يمكن تصنيفها بدول ذات سيادة نسبية، وأيضا هذا الامر يفرض علينا تساؤلاً آخر، وهو: هل العراق من ضمن الدول التي تتمتع بسيادة نسبية (عالية ام متوسطة ام متدنية)؟.

ان العراق عانى من موضوع انتهاك السيادة أو انعدامها مع تحول النظام الدولي الى نظام احادي القطبية، اذ كان من أوائل الساحات جراء احتلال النظام السابق للكويت، والتي جرى عليها ممارسة القوة المفرطة من قبل الولايات المتحدة في اطار ما اطلق عليه بوش الاب بالنظام العالمي الجديد القائم على وجود قوة عظمى واحدة مسيطرة تتحكم بمجريات النظام الدولي واحداثه.

وطوال العقد الأخير من القرن العشرين انتهكت سيادة العراق مادياً مرارا وتكرارا من قبل الأطراف الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وصولا الى عام 2003، اذ انتهى عهد السيادة بكل مستوياتها مع الاعتراف بالولايات المتحدة الامريكية دولة احتلال بموجب قرار مجلس الامن 1438 في 22 أيار العام 2003، وفي عام 2004 مع تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة اعترف بالعراق مرة أخرى بانه دولة ذات سيادة وصولا الى العام 2011 مع انسحاب القوات الأمريكية بدت تتشكل ملامح السيادة في الدولة العراقية الجديدة.

ونتيجة لما عاناه العراق ويعانيه منذ العام 2003 وحتى يومنا هذا من ضعف مؤسسات الدولة وانعدام حالة الاستقرار بالرغم من تمتع العراق بمقومات قوة مهمة ببعدها الجيوبولتيكي والاقتصادي، فضلا عن مقومات القوه الأخرى الكامنة، ظلت سيادة العراق تنتهك واضحت هذه الحالة شبه مستمرة، اذ تدخلت القوى الإقليمية والدولية في شؤونه الداخليه وبشكل لافت، وانطلقت هذه الدول من اعتبارات تتعلق بالمصلحة والمجال الحيوي،

واضحت السيادة تنتهك على الصعد المادية وغير المادية، فالاطراف الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الدول الاخرى الدولية، فضلا عن القوى الإقليمية المجاورة رأت في حالة الضعف التي يعاني منها العراق منطلقاً ومبرراً لهذه التدخلات، فكلما ضعفت الدولة وازدادت مؤشرات عدم الاستقرار الداخلي، كلما ازدادت التدخلات الخارجية وهذه التدخلات بعضها يحمل بعداً وقائياً لمنع تمدد الحالة التي يعانيها العراق لها، وبعضها الاخر ينطلق من اعتبارات انتهاز الفرصة لتحقيق مكاسب مختلفة.

ونتيجة لاستمرار هذه الحالة اضحى موضوع السيادة والحفاظ عليها لا يتقدم سلم الاولويات للعديد من الحكومات المتعاقبة التي انشغلت بتحقيق الاستقرار ومحاربة الإرهاب وأيضا ارجاع هيبة الدولة، لهذا فعلى الرغم من التاكيدات العلنية في موضوع حماية السيادة الا ان الواقع العملي يشير الى استمرار تراجع سيادة العراق وبشكل لافت وواضح.

كما ان الحرب على الإرهاب، الذي عدته القوى الدولية والإقليمية هدفا أساسا لتحركها ازاء العراق والتي قدمت مساعدات للعراق في موضوع محاربة الإرهاب، الا انه في الوقت نفسه يعد مدخلا لانتهاك سيادة العراق، فانعدام التنظيم والتنسيق اضعف وبشكل متزايد سيادة العراق، كما ان العديد من الدول الإقليمية مازالت ترى في العراق مصلحة حيوية ولهذا ونتيجة ضعف الدولة واستمرار التدخلات الخارجية ستظل السيادة العراقية تشكل معضلة تتداولها الحكومات المتعاقبة.

ويمكننا مما سبق التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والتي اهمها :

1. ان سبب انتهاك السيادة العراقية المتكرر هو حالة الضعف التي تعاني منها الدولة العراقية، بحداثة المؤسسات وضعفها، فضلا عن تاثير الإرهاب وانتشار الفساد الذي اضعف الدولة وبشكل متزايد ومستمر، فلا يمكن انكار

العلاقة بين استقرار الدولة ودرجة فاعليتها وهيبتها في الخارج، فهناك علاقة طردية بين مكانة الدولة وهيبتها ودرجة تأثيرها في الخارج وطبيعة البيئة الداخلية. لهذا فان تحقيق السيادة العراقية يقترن بالدرجة الأساس في تنظيم البيئة الداخلية للدولة وتقوية مؤسساتها والانتقال الى الدولة الفاعلة والمؤثرة، والتي تنعكس مما لاشك فيه على انتاج سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة قائمة على مبدا الفعل الهادف والمؤثر والذي يختلف عن ما يعرف بسياسة ردود الأفعال في السياسة الخارجية الذي تنتهجه الدول الضعيفة، ويمكن القول لايمكن حماية سيادة الدولة العراقية دون معالجة معضلات البيئة الداخلية.

2. ان التدخلات في سيادة العراق من أي طرف سواء إقليمي أو دولي، يعطي مسوغاً للأطراف الأخرى بالتدخل، انطلاقا من ما يعرف بمبدا حماية المصالح، لهذا يجب الادراك بان أي تدخل من أي دولة ليس له صفة المشروعية مهما كانت طبيعة علاقات العراق معها يدفع الدول الأخرى للتدخل، فالدول وفقا للنظرية الواقعية الجديدة (الدفاعية) تتحرك من منطلق حماية مصالحها في الخارج، وان أي ترتيبات تقوم بها قوة منافسة أو معادية بالضرورة يدفع باقي الدول للاقدام على تلك الترتيبات نفسها أو تزيد عليها.

3. ضرورة تفعيل العمل الدبلوماسي الذي يجعل من خطاب حماية السيادة العراقية في سلم الأولويات، فالدولة بدون سيادة تكون بدون هيبة، وبدون هيبة تكون عرضه للتدخلات الخارجية المستمرة وهذا بطبيعته سيغذي وينعكس على حالة عدم الاستقرار في البيئة الداخلية.

4. ان خطاب الحكومات العراقية السابقة وفعلها من خلال ما تم عرضه في الأوراق الخاصة بالسادة رؤساء الوزراء المحترمين، على الرغم من أهميته الكبيرة الا انه في الوقت ذاته لم يحقق نتائج ملموسة على ارض الواقع في موضوع السيادة، لهذا فان المطلوب ترتيب سلم الأولويات، والبدء من البيئة الداخلية والذي بالضرورة سنجد انعكاساته المباشرة على البيئة الخارجية.

5. ان مراحل تحقيق السيادة النسبية يبدأ بالتدرج وليس الانتقال الفوري، فالانتقال أولا من المستوى المتدني ثم الى المتوسط ومن ثم يمكن بعد ذلك الوصول الى المستوى الأعلى، ولكل مرحلة ومستوى متطلبات يجب تحقيقها.

18 أيلول 2020

المحور الثالث

الجزء الأول

هل ان معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة؟

المشاركون حسب الأحرف الأبجدية

- النائب ارشد الصالحي
- الدكتور رائد صالح علي
- الدكتور عادل عبد الحمزة
- الدكتور علي الاديب
- الدكتور نعيم العبودي
- الدكتور يوسف محمد صادق

(1)

أزمة العراق سيادياً

النائب أرشد الصالحي*

إن مفهوم السيادة Sovereignty تشكلت عبر مراحل تاريخية أفضت إلى اعتبارها مبدأ دولياً حاكماً في التعامل بين الدول وإحدى أسس بناء الدول القومية الحديثة ولا يمكن فهمها والتعامل الصحيح معها وتحقيق التوازن بين المبادئ وتحقيق المصالح العامة إلا من خلال استيعاب تشكل المفهوم تاريخياً وتحليلها ضمن سياقاتها الفكرية الطبيعية التي نشأت فيها.

ترجع جذور مفهوم سيادة الدولة كما نتناولها اليوم إلى الفترة التي خاضت فيها أوربا حروبها المذهبية ومن أوائل الذين تناولوا صوغه هو المفكر الفرنسي جان بودان Jean Bodin (1530-1596) في كتابه (الجمهورية) الذي استخدمه لوصف السلطة المطلقة للملك على اللوردات الإقطاعيين الذين ينازعونه السلطة ولكن من المعروف أن حكم الملوك هو الذي قاد إلى تشكل البنيان السياسي الحالي للدول والمتمثل بالقومية Nationalism. إذْ أن الحكم قبل وجود الدول القومية (أو دول الأمم) Nation State كان حكم الأباطرة أو ممالك لا تعرف بتراب وحدود معينة إلا حدود قوتها العسكرية. وكانت السلطة في أوربا مقسمة على ثلاثة مراكز للقوى كانت تتجاذب المجتمعات في أوربا خلال العصور الوسطى وهو الملك والإقطاعي والكنيسة، فكما يحكم الملك في مملكته كذلك يحكم الإقطاعي الفلاحين في أرضه والكنيسة في رعاياها من دون معقب لحكمهم ولا مرجعية فوقهم لحين تهيأت لأوربا سبل النهوض

(*) رئيس الجبهة التركمانية الوطنية - رئيس لجنة حقوق الانسان النيابية.

منذ عصر النهضة Renaissance في القرون 14 إلى 16 الذي بدأ فيه الإهتمام بالفن والأدب وإحياء العلوم القديمة وبدأت فيه حركة الأنسنة التي اهتمت بالانسان وعالمه الدنيوي ومجدت عقله وقواه البشرية وجاء بعده عصر التنوير في القرن 18 الذي أثر في تقليص سلطات الملك والكنيسة من خلال أفكار فلاسفة التنوير الذين أكدوا على سيادة العقل والمثل والقيم العلمانية من قبيل الحرية والمساواة وفصل الكنيسة عن الحكم والتي قدمت بين يدي الثورات التي عصفت بالعالم القديم، وساعد التقدم العلمي الذي أحرز بعد انحسار سلطة الكنيسة، على تغيير أنماط الإنتاج وبالتالي على نشوء طبقات عمالية على حساب النظام الإقطاعي التقليدي وبروز الرأسمالية التي راكمت المال والقوة في العالم الغربي والذي أدى إلى ظهور القوى الاستعمارية. كما ساعد اختراع البارود وانتاج المدافع على إزالة أسوار القلاع التي يحتمي بها النبلاء فامتد نفوذ الملك على طول البلاد وعرضها من دون اقطاعات تجزئ حاكمية الملوك وأصبحت رمزية الملك جامعة للبلاد وولاء الشعب فتشكل المخيال القومي الذي يلتف فيه مجموع الشعب حول الملك في خوض حروبها ويهتف بحياته.

ومن المحطات المهمة أيضاً التي غيرت وجه أوربا وشكلت العالم الذي انتج مفهوم السيادة كان صلح ويستفاليا Pease of Westphalia (1648) الذي أوقف الحروب (ذات الطبيعة المذهبية والحقائق السياسية) مثل حرب الثمانين عاماً بين هولندا واسبانيا التي نتج عنها استقلال الجمهورية الهولندية التي خرجت من الهيمنة الاسبانية ولم تعد جزءاً من الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وحرب الثلاثين عاماً التي شملت أغلب أوربا وانتهت بتغيير الخارطة السياسية لأوربا بشكل جذري والتأسيس للدولة الحديثة السيدة على إقليمها.

بالعودة إلى الأساس الفكري الذي بني عليه مفهوم السيادة؛ ورغم كون

السيادة للملك في فكر جان بودان، يكرس سلطة دكتاتورية إلا أن خياريه الآخرين (سيادة اللوردات وسيادة الأفراد) كانتا تؤديان إلى الفوضى حسب وجهة نظره. رغم ذلك فإن أعماله التي صاغها بعيداً عن اللغة اللاهوتية وبنفس علماني، أسست لفكرة سيادة الدولة والتي أخذت على يد مفكري العقد الإجتماعي (هوبز، لوك وروسو) منحى ديموقراطياً ورسخت مفهوم أن السيادة للشعب يتنازل أو يفوض الحكومة بها وليست حقاً إلهياً أو حقاً لسلالة ملكية.

دافع الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز (1588-1679) Thomas Hobbes عن فكرة حيازة فرد أو مجموعة من الأفراد السلطة المطلقة والعظمى داخل الدولة ليكون أهلاً للتشريع وإعلان القانون وذلك بأن يتنازل الشعب عن سيادته إلى الحكومة عبر الملك أو غيره بشكل نهائي ليقوم بفرض النظام والسلم الإجتماعي، أي أن سلطة الملك ليست نابعة من الحق الإلهي أو خصيصة للسلالة المالكة بل نابعة ومستمدة من الشعب. بينما قدمت نظريات الفيلسوف الإنكليزي جون لوك (1632-1704) John Locke والفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (1712-1778) Jean-Jacques Rousseau لفكرة أن الدولة تقوم على توافق رسمي أو غير رسمي لمواطنيها، وهو عقد اجتماعي يعهدون من خلاله الصلاحيات إلى الحكومة لفرض الأمن والحماية للشعب وأن هذا العقد تفويض وليس تنازل نهائي بخلاف ما قال هوبز. هذه السيادة الشعبية ينبثق منها ما يعرف بـ (الإرادة العامة) وسيادة الدولة المتعلقة بها. في القرن التاسع عشر، طور الفقيه الإنجليزي جون أوستن (1790-1859) John Austin المفهوم أكثر من خلال التحقيق في من يمارس السيادة باسم الشعب أو الدولة. وخلص إلى أن السيادة منوطة ببرلمان الأمة. وقال إن البرلمان هو جهاز أعلى يسن القوانين الملزمة لأي شخص آخر ولكنه ليس ملزمًا بالقوانين ويمكنه تغيير هذه القوانين متى شاء. ومع ذلك، فإن هذا الوصف يناسب نظاماً معيناً للحكومة، مثل النظام الذي كان سائدًا في بريطانيا العظمى خلال القرن التاسع عشر.

إذاً ولد مفهوم السيادة من رحم العالم الذي تشكل في أوربا من خلال التحولات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الآنفة الذكر وفي مقدمتها فلسفات عصر التنوير التي عملت على تحرير العقول من تقاليد النظام الإقطاعي والملكيات المستبدة ومعارضتها بفكرة الحقوق الطبيعية للبشر وبحرية العقل، ورافق ذلك صعود التفكير العلماني الذي زعزع الشرعيات والمرجعيات الدينية في اسناد حكم الأباطرة والملوك، وبذلك لم يبق من شرعية الحكم إلا سيادة الفرد التي هي من مقتضيات الحرية الفردية، والتي تفوض إلى الجهة التي ستمارس السيادة بالوكالة عن أفراد الشعب حسب نظريات العقد الإجتماعي.

لقد امتد تطور المفهوم خلال عصور الحداثة الأوربية مع انحسار الدول الإمبراطورية والسلالات الملكية التي تحكم بالحق الإلهي وتحول هذا الحق إلى الشعب الذي يمثل أحد ركائز الدولة القومية الحديثة (الشعب، السلطة، الإقليم ومن ثم الاعتراف) وترسخ هذا البناء القومي للدول مع الثورة الأمريكية (1775) والثورة الفرنسية (1789). وكما كانت معاهدة ويستفاليا محاولة لبناء عالم جديد بعد حروب الثمانين عاماً والثلاثين عاماً كذلك كان تشكل عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى والأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية محاولة لتشكيل عالم جديد بعد الحروب الكونية وخلق نظام يمنع نشوب الحروب ويحفظ السلم العالمي. وقد تبنى ميثاق الأمم المتحدة فكرة سيادة الدول بشخصيتها المعنوية التي تحوز السيادة بالتفويض الشعبي، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية ضمن النظام الدولي الجديد.

إن العوامل التي قام عليها مفهوم السيادة المطلقة للدولة كانت وراء تشكل بناء فكري موازٍ وهي تعاكس هذه السيادة المطلقة وتقيدها إذْ أن التقدم البشري في مجال فلسفة الحكم لم يفسر ركون المجتمع الانساني إلى بناء دولة قوية تمنع الفوضى وتنظم مصالح الأفراد والعيش في ظلها، تَحكم ولا

تُحكم، بل حاول في سعي حثيث رسم الصورة الفضلى للحكم منذ جمهورية أفلاطون إلى آراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي ويوتوبيا توماس مور، وقد برزت حركة الأنسنة مع الفيلسوف الهولندي إراسموس (1467-1536) والتي أعلت من القيم الإنسانية وشكل هذا التراث الحصيلة التي أنتجت البنود الخاصة بحقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة بجانب سيادة الدولة وعزز بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقيات الدولية الخاصة بذلك، وهذا شكّل تحدياً لسيادة الدولة بصورتها التقليدية كما سنأتي على ذكره لاحقاً.

الأسئلة المطروحة للنقاش من قبل المنظمين لهذه الورشة الفكرية التخصصية هي كما يأتي:

السؤال الاول: هل ان طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلبا أو ايجابا على السيادة؟

السؤال الثاني: وعي وادارة العوامل الاقليمية والدولية في تحقيق السيادة أو انتهاكها؟

السؤال الثالث: هل ان معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة؟

السؤال الرابع: برأيكم هل ان التوازن في تحقيق المصالح الاقليمية والدولية يضمن السيادة؟

السؤال الخامس: كيف تعاطت حكومتكم مع قضية السيادة؟

وفيما يأتي الإجابة عن الأسئلة الأربعة الأولى والسؤال الخامس موجه إلى رؤساء الحكومات وقد أجابوا عنها ضمن أوراقهم.

جواب السؤال الأول: (تأثير النظام السياسي على السيادة)

طبيعة النظام السياسي بحد ذاته ليس له تأثير أساس على سيادة الدولة سلباً أو إيجاباً حيث هنالك في العالم دول بنظم مختلفة (جمهوري فيدرالي

برلماني-ألمانيا، مَلَكي دستوري فيدرالي برلماني -بلجيكا، جمهوري فدرالي رئاسي-الولايات المتحدة، ملكية دستورية برلمانية -بريطانيا... وغيرها) ذات سيادة تامة ولكن الذي يجمع بينها أنها دول ناجحة وقوية وقادرة على دفع التدخل في شؤونها ليس من منطلق قانوني بل من منطلق قوتها الذاتية. لكن الذي ينال من السيادة هو في حقيقة الأمر وصف خارج على ماهية النظام الا وهو عدم قدرة الدولة على النهوض بمتطلبات الوضع الداخلي من حيث تفكك المجتمع وتعدد الولاءات بناءً على الهويات الجزئية وعدم القدرة على إشراك المكونات وصهرها طواعية بمرور الزمن في هوية وطنية جامعة، وعدم قدرتها خارجياً على النهوض بمتطلبات الدولة الجيوستراتيجية بالتعامل الفعال مع القوى الدولية والإقليمية من دون إملاءات من قبل هذه القوى. ومن أوجه الضعف الداخلي المؤثر في الوضع العراقي هو الفساد الذي يستشري داخل النظام السياسي ويعيق بل يمنع الدولة من القيام بوظائفها الأساسية مقابل حسابات خاصة، وبالتالي يضعف قناعة المواطنين بقدرة النظام على إدارة الدولة بالتالي تتخلخل الارادة العامة والتفويض الشعبي وقد يتهدد وجود الدولة من خلال تقويض عقدها الاجتماعي.

رغم عدم ارتباط السيادة بطبيعة النظام السياسي لكن الأنظمة السياسية المختلفة تبدي فوارق في درجة تآكل السيادة في الظروف المتماثلة وخصوصاً عندما تطغى الهويات الفرعية على الهوية الوطنية وتتحول إلى مشاريع سياسية تتقاطع مع تعافي الوطن وقوته بل وتتغذى عليه، وعندما تتحول الديمقراطية التوافقية البناءة إلى طائفية سياسية عرقية ومذهبية، وعندما تتشكل إقطاعيات إقتصادية وجيوش خارج نطاق سيطرة الدولة، وأمثال هذه الحالات التي يمكن مشاهدتها في الحالة العراقية بالعين المجردة دون الحاجة إلى تدقيق، عندها يكون واضحاً أن النظام الفيدرالي البرلماني أكثر قابلية لخرق السيادة من النظام الرئاسي غير الاتحادي على سبيل المثال، وخصوصاً عندما يكون هنالك عيوب مصنعية في الدستور من مثل معاملة الإقليم كالدولة الأجنبية

بخصوص حدود الإقليم ومكاتبها في السفارات والبعثات الدبلوماسية.. إلخ.

في مثل هذه الحالات تبدأ طبيعة النظام السياسي بالتأثير على سيادة الدولة سلباً من قبيل متلازمة الأمراض التي تتراكب فيها الأعراض وتتشعب وتؤثر بعضها في بعض تأثيراً سلبياً.

هنالك مساحة نظرية أشمل في ما يناسب بنيان الدولة العراقية ينبغي أن يكون مؤثراً في اتخاذ القرار بخصوص شكل النظام السياسي وطبيعته حيث ان الأمر ليس اختيارياً بالمطلق، بل تتعدى المخيال السياسي إلى تاريخ ولادة العراق الحديث وتأسيسه وظروف تشكل النظام السياسي الدولي وآلياته التي خرجت من رحمها الدولة العراقية الحديثة من المنظمات الدولية والقانون والمجتمع الدوليين. فكون العراق بلداً متعدد الأعراق والأديان والمذاهب أثر في صياغة هيكل الدولة وقوانينها، فالانتداب البريطاني الذي صاغ مسودة القانون الأساس في عام 1921 وقبل اعلان العراق كدولة ذات سيادة والتي أقرت لاحقاً في عام 1925 نصت على مبدأ عدم التمييز بين العراقيين بسبب القومية أو الجنس أو اللغة أو الدين، والدولة العراقية في العهد الملكي كانت أوعى لهذه الحقيقة وأفضل من تعاملت معها. وكان من شروط انهاء الانتداب وقبول العراق عضواً في عصبة الأمم تقديم ضمانات منها وجود حكومة مستقرة ومنها أيضاً الالتزام بالحماية الفعالة للأقليات العرقية واللغوية والدينية، وقد صدرت العديد من التشريعات الدولية بهذا الخصوص منها على سبيل المثال لا الحصر إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار المرقم 47/ 135 في 18 كانون الأول 1992 والذي ينص في مادته الأولى على: ((1- تحمي الدول الوجود والهوية القومية أو الإثنية والثقافية والدينية واللغوية للأقليات داخل أراضيها وتشجع الظروف المواتية لتعزيز تلك الهوية. 2- تتخذ الدول التدابير التشريعية المناسبة وغيرها من التدابير لتحقيق تلك

الغايات)) وفي مادته الثانية على: ((1- للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (يشار إليهم فيما يلي باسم الأشخاص المنتمون إلى أقليات) ولهم الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة، والإعلان عن دينهم وممارسته، واستخدام لغتهم الخاصة، سراً وعلناً، بحرية ودون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز. 2- للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة الفعالة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة. 3- للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة بفعالية في القرارات على المستوى الوطني، وعند الاقتضاء، على المستوى الإقليمي بشأن الأقلية التي ينتمون إليها أو المناطق التي يعيشون فيها، بطريقة لا تتعارض مع التشريعات الوطنية. 4- للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في إنشاء الجمعيات الخاصة بهم والحفاظ عليها. 5- للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في إقامة وصيانة اتصالات حرة وسلمية، دون أي تمييز، مع أعضاء آخرين في مجموعتهم ومع الأشخاص المنتمين إلى أقليات أخرى، فضلاً عن الاتصالات عبر الحدود مع مواطني الدول الأخرى التي ينتمون إليها. مرتبطة بروابط قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية)) وفي مادته الخامسة على: ((1- يجب تخطيط السياسات والبرامج الوطنية وتنفيذها مع إيلاء الاعتبار الواجب للمصالح المشروعة للأشخاص المنتمين إلى أقليات. 2- ينبغي تخطيط برامج التعاون والمساعدة فيما بين الدول وتنفيذها مع إيلاء الاعتبار الواجب للمصالح المشروعة للأشخاص المنتمين إلى أقليات)).

إذاً مع بداية تشكل الدول القومية ما بعد الكولونيالية، ومن ثم في مواثيق عصبة الأمم والأمم المتحدة فيما بعد، أدرجت قضية حقوق الإنسان شرطاً لقبول الدول ضمن (الأسرة الدولية) هذا المسار كان قد بدأ منذ زمن مبكر ولكن أخذ شكله القانوني بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 وتولد فيما بعد ما يسمى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان من خلال نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالإضافة إلى العهد الدولي للحقوق

المدنية والسياسية وبروتكوليه الاختياريين والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هذا النزوع إلى عالم أفضل تراعى فيه حقوق الإنسان مر في فترات تشكل حيث أصبح له منظرون من أمثال ميرفن فروست الذي تناول الوضع القانوني للمواطن ضمن دولة ذات سيادة ووضعه أيضاً بصفته فرداً ضمن العالم أي أنه يتمتع بحقوق المواطنة بالإضافة إلى حقوق الفرد العالمي، وتم كما أسلفنا خلق شرعية دولية لحقوق الإنسان من خلال النصوص التي ذكرت آنفاً وهذا التوجه أخذ مديات أبعد عندما تورط العالم بالصمت عن مجازر التوتسي في رواندا وما آلت إليه الأمور في تيمور الشرقية وكوسوفو والذي ألجأت الأمين العام للأمم المتحدة في وقتها كوفي عنان ليقدم رؤيته في أيلول 1999 حول (مفهومين للسيادة) والذي أقر فيها أن سيادة الدولة قد تم إعادة تعريفها حتى في أخص معانيها من قبل المعنيين ومنهم قوى العولمة والتعاون الدولي، أي أن مفهوم السيادة المطلقة الذي مثلها هوبز بكتابه (ليفايَثَن) قد تم الانتقاص منها وتحويلها إلى سيادة منقوصة بالتعريف الدولي.

إن ما تمخض عنه هذا التكييف القانوني والعملي (السياسي) للسيادة كمفهوم ومترتبات عملية لم يكن بعيداً عن مصالح الدول العظمى بطبيعة الحال، وهو كما قال أحد الساسة أداة الجيوبوليتيك لعالم ما بعد الحرب الباردة. لذا ينبغي النظر إلى مصالح البلد تحت هذه السقوف القانونية والسياسية والعمل على بناء دولة وشعب متماسكين إذا أردنا تجنيب البلد الانقسام والتشظي، وهذا يوجب سد ذرائع التدخل الإنساني ببناء مؤسسات الدولة على احترام حقوق الإنسان ووضع المناهج التربوية الكفيلة بغرس قيمها في نفوس الأجيال القادمة ومحاولة دمج جميع المكونات في مؤسسات الدولة كافة والوصول إلى المشاركة الكاملة في مرافق الدولة ومؤسساتها، وبناء دولة المواطنة.

جواب السؤال الثاني: (العوامل الاقليمية والدولية وتأثيرها على السيادة)

إن للموقع الجغرافي لأية دولة مزايا وتبعات يجب أن يراعيها قادة هذه الدول ولها انعكاساتها على سيادة الدولة من خلال التحديات التي تتولد من صراع القوى ومصالحها في المنطقة، والأعباء التي تقع على الدول الهامشية ليست كالتي ترزح تحتها الدول الداخلة في مناطق تقاطع النفوذ الدولي والإقليمي.

منذ أن كتب الجغرافي الانكليزي ماكندر عن نظريته في الجيوبوليتيك وأشار إلى الهلال الداخلي المحيط بقلب العالم هذا الهلال المهم الذي يشمل منطقتنا والذي يمكن القوة التي تسيطر عليها من السيطرة على الجزيرة العالمية ومن ثم العالم، نبه إلى دور الجغرافيا وسبب تنافس القوى العظمى في السيطرة على مناطق أكثر من غيرها، وحتى بعد ظهور نظريات تعاكس في ظاهرها نظرية ماكندر من حيث ترجيحها لقوى البحر على قوى البر مثل نظرية سبايكمان لكن بقيت في جوهرها تعتمد التصور السابق نفسه عن قلب للعالم والأهلة المحيطة به واحتفظ الهلال الداخلي (وسميت هنا أرض الحافة) بالأهمية نفسها في السيطرة على العالم. وإذا أضيفت مصادر الطاقة من النفط والغاز الموجودة بوفرة في مناطقنا ازدادت جاذبيتها وشراهة القوى العظمى للسيطرة عليها. كل هذه الأمور توضح بجلاء أن الأحداث التي عصفت بنا خلال القرن المنصرم وما تزال؛ ليست خارج خطط وسياسات هذه القوى العازمة على السيطرة على مناطقنا، وأية محاولة تفسيرية لمجريات الأمور والتي تغفل عن هذه التأثيرات ستكون قاصرة وبعيدة عن الحقيقة.

العراق داخل في جغرافيا الصراع العالمي فمشاريع من قبيل الشرق الأوسط الكبير الأمريكي والحزام والطريق (طريق الحرير) الصيني والإنفتاح الروسي على البحر الأبيض المتوسط خير دليل على ذلك، وإذا أضفنا إلى ذلك أطماع الدول الإقليمية ومشاريعها ومصالحها في ظل الوهن الذي أصاب

بنية الدولة العراقية بعد عام 1991 من انحسار حاكمية الدولة عن جميع إقليمها وتعرضها للعقوبات والتفتيش وبعد عام 2003 من الإحتلال وتسريح القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بالشكل الذي جرى رغم محاولات الحكومات التي تلت ترميم ما لحق العراق من أنتهاك لسيادته وأعقبها فقدان هذه السيادة، كل ذلك يحتم على القيادة العراقية انتهاج سياسة دقيقة جداً في سبيل بناء عراق قوي سيد وفعال.

في ضوء ما تقدم فإن التهاون في التزامات العراق الدولية مثل وجود قوات أجنبية داخل الأراضي العراقية مصنفة دولياً ضمن قوائم الإرهاب (أحياناً تضم كوادر عراقية وبعض فصائلها تستلم رواتب من الحكومة العراقية) والتي تشكل تهديداً لأمن وسيادة دول الجوار رغم وجود مواثيق دولية ونصوص دستورية تلزم الدولة بمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله والعمل على حماية أراضيها من أن تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطه، هذا التهاون هو في الواقع استجلاب لاعتداءات مقابلة واعطاء المبرر للغير لتهديد السيادة العراقية.

جواب السؤال الثالث: (هل ان معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة؟)

السيادة هو الغطاء الذي يوفر المساحة التي يعمل فيها المشروع الحكومي لتحقيق المصلحة الوطنية التي هي قطب الرحى في سياسة الدولة، وهي من جهة أخرى مصلحة وطنية بحد ذاتها تكفل الحرية للشعب والدولة في اتخاذ قراراتها، ومن أجل هذه الحرية يقدم أبناء الوطن التضحيات. وهنالك مصالح وطنية تصب في تعزيز السيادة وصونها بشكل مباشر تدخل في الأهداف الاستراتيجية للبلدان من تقوية جيوشها وتحقيق التنمية الإقتصادية وتحقيق التقدم التكنولوجي والاستثمار في الانسان ببنائه بناءً متكاملاً من خلال مؤسسات ومناهج تعليمية تخرّج إنسان القرن الواحد والعشرين الذي

يساهم في الإنتاج الفكري العالمي في مراكز البحث العلمية أو المجالات الأدبية والفنية والفلسفية..إلخ من الأهداف التي تصب في تقوية الدولة والمجتمع، لكن تتولد المفارقة حينما يكون السبيل لتحقيق هذه الأهداف أو غيرها سبباً لخرق السيادة! والتمييز بين الأشياء والمفاهيم تقتضي الوقوف على المساحات الفاصلة والفارقة بينها.

قام العراق باستدعاء قوة عظمى أحتلته قبل بضع سنين من أجل قتال جماعات إرهابية رغم تلبسها بلبوس من تاريخنا المظلم ومحاولة إظهارها جماعات محلية ذات تصورات مغلقة رافضة للنظام الدولي لكنها أيضاً في جوهرها أداة مصطنعة دولياً وإقليمياً ضمن امتدادات الفوضى الخلاقة تم تهيئتها لإجراء عملية جراحية في جسد بل قلب الشرق الأوسط في سوريا والعراق وأصدق صورة ممكن أن نفهم داعش من خلالها هي صورة جرافات داعش عندما أزالت قسماً من الحدود بين العراق وسوريا في بداية تموز 2014 فهي أداة تجريف سايكس بيكو من أجل إعادة رسم الخرائط في المنطقة. وقد اضطرت الحكومة العراقية لاستدعاء القوات الأمريكية لتخليصها من هذه الجماعة الإرهابية رغم كون تعداد المنخرطين في القوى المسلحة العسكرية والأمنية يناهز المليون!

هذا مثال صارخ لا يحتاج إلى تعداد أمثلة على حالات تم فعلاً تقديم المصلحة العليا للدولة على السيادة ولا مجال للتأويلات والتخريجات القانونية أن الحكومة هي التي قامت باستدعاء هذه القوات الأجنبية لأن العراق لا يمتلك الخيار باستدعاء قوات غير القوات الأمريكية! ولا يحتاج الأمر في مثل هذه الدراسات الجادة إلى إيضاح الواضحات.

القول الفصل أن السيادة للدولة التي تحتاج إلى المساعدات الإقتصادية للإيفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية وإلى قوات أجنبية لدفع الغزو عن أراضيها لا يمكن أن تكون سيادتها كاملة بأي حال من الأحوال، ومن أجل

اكتساب السيادة (التامة) يجب اكتساب القوة مجتمعياً بتماسك المكونات وإقتصادياً بالإكتفاء والتكامل وأمنياً ببناء منظومات أمنية (ضمنها القوات المسلحة) موحدة ومتقدمة بشرياً وفنياً وتقنياً.

السؤال الرابع: برأيكم هل ان التوازن في تحقيق المصالح الاقليمية والدولية يضمن السيادة؟

هذا السؤال هو فرع من السؤال الثاني والإجابة عنه تكون سياقاً لجواب السؤال الثاني. لا شك أن محاولة الإنفلات من قوة الجذب والشد للمشاريع الدولية والإقليمية والنأي عن سياسة المحاور رغم أعلانها كسياسات لحكومات العراق المتعاقبة بعد 2003 لكنها بعيدة المنال لغاية اليوم! ولكن وضع الأهداف يعين على تحقيقها.

التوازن مطلوب في العلاقات وفي تحقيق المصالح المتبادلة بين العراق والأطراف جميعها لكنه ليس الضامن للسيادة بل أحد وسائلها حيث الوصول للسيادة التامة تمر من مشاريع وطنية تنهض بالبلد وتأخذ بتلابيب التنمية المستدامة لغاية وصول الدولة إلى الاكتفاء في الانتاج الاستراتيجي والتكامل الاقليمي بحيث ترتبط مصالح الدول المعنية بمصلحة العراق ونهضته، ولن تستقر السيادة إلا بإعادة بناء الفرد العراقي بجميع مكوناته بناءً فكرياً وعاطفياً على منهاج وطني جامع وسياسة مستقرة خادمة للإنسان وميسرة لتطلعاته.

– تمت –

(2)

معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة

أ.م.د. رائد صالح علي*

ابتداءً يمكن القول ان المصالح تجسد المنافع أو المغانم وهي بذلك تمثل جزءاً من الاهداف التي ترنو اليها الدول في سياساتها الداخلية والخارجية، فضلا عن كونها معياراً لنجاح اداء المؤسسات والافراد.

والمصلحة مفهوم قابل للتغيير يخضع لتأثير الزمان والمكان لذلك ارتبطت المصلحة بالدولة.

"المصلحة هي مجموعة من الظروف تسمح بازدهار افراد المجتمع لذا فهي عملية خلق هذه الظروف ضمن نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي وقانوني".

إما السيادة فهي مفهوم قانوني وسياسي، انبرى الفقه القانوني والسياسي لتحديد مدلولاته. إذ تعد السيادة ركناً متمماً لاركان الدولة الى جانب الاقليم والشعب والحكومة.

لذلك فقد عرفها الفقهاء بأنها السلطة العليا في الدولة، أو السلطة الامرة العليا في الدولة بموجب الدستور والقوانين المرعية والتي تمارس اختصاصها المانع ضمن حدود اقليمها الوطني المعترف به دوليا وعلى من يقطن ذلك الاقليم من مواطنيها أو الاجانب، ويشمل ذلك السيادة على ثرواتها الطبيعية واجوائها ومياهها الاقليمية.

(*) كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة ديالى.

والسيادة ايضاً هي مباشرة سلطة الامر والنهي في اقليمها وعلى المتواجدين في هذا الاقليم.

وعلى هذا الاساس فقد احصى دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة لسنة 1791 خصائص السيادة بأنها "واحدة، لا تقبل التفويض ولا تقبل التجزئة ولا تكتسب بالتقادم ولا تفقد به".

وقد اتجه الفقه الحديث إلى تبني طائفة من الخصائص التي تتماشى مع مقتضيات المجتمع الدولي وحقائق الحياة الدولية الحديثة وهذه الخصائص هي:

1 - **مانعية الاختصاص**: ويراد بذلك، أنه لا يمكن أن تمارس السلطة في إقليم ما إلّا سلطة واحدة تنفرد بمباشرة جميع الاختصاصات، ويتوقف نجاح السلطة في مزاولة اختصاصاتها على عدم وجود سلطة أخرى منافسة لها، وتتجسد هذه المانعية من خلال حيازة الدولة للإجراءات القسرية (التنفيذية) واضطلاعها بتنظيم المرافق العامة وممارسة السلطة القضائية لوظائفها.

2 - **الاعتراف**: هو "التسليم من جانب الدول القائمة بوجود هذه الدولة وقبولها بوصفها عضواً في الجماعة الدولية". وقد عرف معهد القانون الدولي الاعتراف بأنه "عمل حر تقر بمقتضاه دولة أو مجموعة من الدول وجود جماعة لها تنظيم سياسي في إقليم معين، مستقلة عن كل دولة أخرى، وقادرة على الوفاء بالتزامات القانون الدولي، وتظهر الدول بالاعتراف، نيتها في اعتبار هذه الدولة عضواً في الجماعة الدولية، وبدون الاعتراف لا تستطيع الدولة ممارسة حقوقها النابعة من السيادة خارج حدودها الوطنية وإقامة العلاقات مع أعضاء المجتمع الدولي، إذ لا يكفي استكمال الدولة لأركانها (الشعب، الإقليم، الحكومة والسيادة) بل ينبغي التسليم من جانب الدول الأخرى بوجودها وقبولها عضواً في الأسرة الدولية

3 – **السيادة نسبية**: إن مدى ما تتمتع به الدولة من سيادة في العالم المعاصر يستند إلى ما تحوزه من قدرات وعلى ثقلها في المسرح الدولي. ومنذ القرن التاسع عشر انعقد الرأي الراجح على أن مدى ما تتمتع به الدولة من سيادة يعتمد على مدى

قدرتها على البقاء والصمود في السلم والحرب، ومنذ ذلك الحين أصبح عدد الدول التي تتمتع بالسيادة الحقيقية نسبياً، وعلى هذا الأساس فإن مضمون السيادة بوجهيها الداخلي والخارجي نسبي يختلف من دولة لأخرى، وقد تتضاءل سيادة الدولة الداخلية إلى حد العجز عن إصدار قرارات تشريعية ملائمة لها نظراً لخضوعها لضغوط خارجية اقتصادية أو عسكرية.

ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى السيادة النسبية بأنها "السيادة المقيدة بالقواعد الدولية التي تشارك الدولة بوضعها بمحض إرادتها وحريتها" وهذه السيادة تنسجم مع التوجه لإخضاع الدولة لسلطة المنظمات الدولية، ومع إقامة نظام للأمن الجماعي والتضامن الاقتصادي.

4 – **المساواة أمام القانون**: ويقصد به أن تكون "كل دولة مهما كان أصلها ومساحتها وشكل حكومتها متساوية من حيث التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات مع الدول الأخرى، وبأن يكون

لها الحق في أن تطبق قواعد القانون الدولي في علاقاتها مع غيرها من الدول تطبيقاً موحداً يقوم على معيار واحد لا يميز بين دولة وأخرى.

والمساواة أمام القانون هي أثر من آثار السيادة، فالمساواة في الحقوق والواجبات لا يمكن قيامها إلا بين الدول كاملة السيادة، أما الدول ناقصة السيادة فلا يمكن أن تتساوى مع الدول ذات السيادة الكاملة.

5 – **السيادة مقيدة**: إن انضمام الدولة للمجتمع الدولي يرتب عليها بعض القيود والالتزامات عند مباشرتها لحقوقها السيادية، يتوجب عليها مراعاتها

بحكم أنها أصبحت عضواً في مجتمع دولي منظم، فالعضوية في المجتمع الدولي -إذا- ترتب عدداً من القيود على سياستها تتمثل في العديد من المبادئ التي أسس عليها البنيان الدولي المعاصر مثل: مبدأ حظر استخدام القوة لتسوية المنازعات الدولية، وحل المنازعات بالطرق السلمية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومبدأ احترام سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة، وعدم الاعتداء على أراضيها ومبدأ التعاون الدولي لحل المشكلات الدولية.

6 - **الأهلية**: يترتب على تمتع الدولة بالشخصية القانونية بوصفه أثراً من آثار السيادة وقدرتها على مزاولة الأعمال القانونية المختلفة من حيث الوجوب أو الأداء وهو ما سمي بالأهلية.

فالسيادة بهذا ان هي إلّا ركن ملازم لوجود الدولة ينشأ مع نشأة الدولة، وهي ايضا إحدى الخصائص التي تتميز بها السلطات العامة (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) في الدولة، فعدها فقهاء القانون الدولي العام معياراً لاهلية الدولة وأكتمال شخصيتها القانونية على الصعيد الدولي، فأستخدموا مفهوم "الاستقلال" مرادفاً لمفهوم السيادة للدلالة على حرية الدولة في تنظيم شؤونها داخلياً وخارجياً دون تدخل اجنبي.

وقد اشار ميثاق الامم المتحدة الى مفهوم السيادة في مواضع عدة، اذ وردت الاشارة الى مظاهر السيادة بمعنى الاستقلال في المادة الاولى بفقرتها الثانية في هدف الامم المتحدة الخاص بـ "أنماء العلاقات الودية على اساس المبدأ القاضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها". واشارت للسيادة المادة الثانية بفقرتها الاولى عبر تأكيد الميثاق على "مبدأ المساواة في السيادة" بوصفها معياراً واساساً تبنى عليه العلاقات الدولية من خلال ترسيخ مبدأ التكافؤ بين الدول في الحقوق والواجبات دون تمييز بين الدول. وأقراراً من المنظمة بسيادة الدول. وتعززت

ضمانات السيادة في الفقرات التالية من المادة الثانية من خلال التأكيد على التسوية السلمية للنزاعات وفقاً لقواعد العدل والقانون الدولي (الفقرة 3) وحظر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية (الفقرة 4) ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية (الفقرة السابعة) سبيلاً لصيانة استقلال الدول وسلامتها الاقليمية وتمكينها من التمتع بالحقوق المرتبطة بالسيادة وتسيير شؤونها الداخلية والخارجية بحرية ودون تدخل من جانب الدول أو المنظمات الدولية.

فامتلاك الدول للقدرة والتمكين على تنظيم شؤونها وتخطيط سياستها الداخلية والخارجية ووضع خططها الاستراتيجية بحرية ودون تدخل خارجي، أن هو الا دليل على تمتع الدولة بسلطة ذات سيادة اي دولة تتمتع بالتمكين اي القدرة على الفعل الهادف والمؤثر على الصعيد الداخلي والخارجي، ويندرج ضمن هذا السياق التخطيط الاستراتيجي للدولة الذي يشتمل على وضع برامج للعمل وحشد القدرات والامكانيات والموارد المادية والبشرية، بوصفها وسيلة للاستعداد للمستقبل، ورسم الاهداف وتحديد الوسائل اللازمة لبلوغ الاهداف الاستراتيجية للدولة في ضوء عناصر قدراتها الصلبة والناعمة سبيلاً لبلوغ مصالحها.

فالدولة ذات السيادة بذلك هي الدولة التي تتمتع بعناصر القوة الاقتصادية والبشرية والعسكرية والتكنولوجية، وهي القادرة بما تتمتع به من قدرات على الفعل الهادف والمؤثر، وهي التي تضع خططها الاستراتيجية لبلوغ اهدافها التي تجسد مصالحها الوطنية وتحدد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الاهداف القومية، فالقوة بالنسبة للدولة تمثل الهدف والوسيلة في الوقت عينه.

من هنا تتجسد الصلة بين المصالح والسيادة. فالدولة ذات السيادة هي التي تحدد الاهداف والاستراتيجيات لبلوغ المصالح القومية، فالسيادة اذاً هي التي تحدد شكل المصالح وليس العكس، اي ليس المصالح هي التي تحدد

شكل السيادة، ذلك ان السيادة هي ركن راسخ من اركان الدولة وملازم لها أما المصالح فهي قابلة للتغيير في ضوء مقومات قوة الدولة، وفي ضوء معطيات البيئة الداخلية ومعطيات السياسة الدولية.

فالمصالح كما يرى توماس روبنسون تتخذ إحدى الصور الاتية:

1 - المصالح الاولية : وتشمل صيانة الوحدة الجغرافية والسياسية والهوية الثقافية والدفاع عن الامة ضد التجاوزات الخارجية، وهذه المصالح الاولية غير قابلة للمساومة ولا يمكن التضحية بها، وان جميع الامم تتمسك بها وتدافع عنها مهما كان الثمن.

2 - المصالح الثانوية: وهي مصالح مواطني الدولة في الخارج التي تتولى الدولة حمايتها، وتندرج ضمنها الحماية الدبلوماسية لمندوبيها في الخارج.

3 - المصالح الدائمة: وهي تلك المصالح التي تبقى ثابتة لفترة طويلة من الزمن، بيد انها تتغير بمضي الزمن.

4 - المصالح المتغيرة : وتشمل المصالح التي تضعها الامة في وقت ما طبقاً لمصالحها الوطنية مثل اراء المسؤولين والرأي العام والمصالح القطاعية والسياسات الحزبية لامة معينة.

5 - المصالح العامة: هي المصالح التي تطبقها دولة ما على مناطق جغرافية واسعة ولعدد كبير من الدول أو في عدة حقول خاصة مثل الاقتصاد والتجارة والدبلوماسية والقانون الدولي.

6 - المصالح الخاصة: وهي المصالح التي تحدد على وفق الزمان والمكان المعينين، وهي غالبا ما تعبر عن تطور منطق المصالح العامة.

فالدولة ذات السيادة المالكة لخصائص السيادة ومظاهرها هي التي تحدد شكل المصالح القومية المبتغاة وليس المصالح هي التي تحدد شكل السيادة،

إذ تتولى الخطط الاستراتيجية للدولة تحديد الاهداف والمصالح التي تبغيها الدولة في ضوء رؤية صانعي القرار في الدولة، ويأتي دور التخطيط الاستراتيجي في ضوء مقومات قوة الدولة الاقتصادية والعسكرية والبشرية والتكنولوجية، ليرسم الاهداف والمصالح.

17 أيلول 2020

مصادر الورقة:

1 - د. إبراهيم درويش، الدولة نظريتها وتنظيمها- دراسة فلسفية تحليلية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1969).

2 - د. احمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004).

3 - د. بطرس غالي، د. محمود خيري عيسى، المدخل إلى علم السياسة، (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، 1959).

4 - د. ثروت بدوي، النظم السياسية، الجزء الأول-النظرية العامة للنظم السياسية،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1964).

5 - د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، ط3، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1968).

6 - د. سعد حقي توفيق، مبادىء العلاقات الدولية، ط3، (عمان: دار وائل،2006).

7 - د. طعيمة الجرف، نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1964).

8 - د. عبد الفتاح ساير، القانون الدستوري- النظرية العامة للنظم السياسية، ط2، (القاهرة: دار الكتاب العربي 2004).

9 - د. عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي، الكتاب الأول-المبادئ العلمية، (عمان: الدار العلمية العالمية، 2002).

10 - د. عصام العطية، القانون الدولي العام، ط5، (بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1993).

11 - د. عبد الواحد محمد الفار، القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1994).

12 - صلاح حسن مطرود، السيادة وقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 1995).

13 د. حسن نافعة، سيادة الدولة في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي، مجلة أفكار الإليكترونية، الرابط: afkar@afkaronline.org

15 - د.محمد العيسى الكويتي، **ماذا تعني المصلحة العامة وكيف تتحقق؛ الرابط**: mkuwaiti@batelco.com.bh

(3)

العراق بين سيادة واقعية وسيادة متخيلة

أ.م.د. عادل عبد الحمزة البديوي*

أشار رؤساء مجلس الوزراء السابقون إلى مجموعة إشكاليات تعاني منها الدولة العراقية لاسيما موضوع السيادة، وهي إشارات مهمة أتت من صلب ما واجهه السادة الرؤساء في أثناء مدة توليهم الحكم، على الرغم من ذلك بتقديري المتواضع لم يشيروا إلى أُس المشكلة التي عانت منها الدولة العراقية، ولا نبالغ إذا قلنا من وقت تأسيسها، وازدادت بعد الانقلاب العسكري عام 1958حتى وقتنا الحاضر، تكمن هذه المشكلة في فكرة ثلاثية: (السيادة، والهوية، والحدود) التي يؤمن بها صانع القرار السياسي العراقي، ويجسدها عمليا من خلال سياساته المطبقة على أرض الواقع، إذ تحاول هذه الورقة أن تعالج المسألة من القمة إلى القاعدة، بما أن السيادة تتمركز بمن لديه القدرة على احتكار العنف الشرعي. وهنا تطرح مجموعة أسئلة مركزية: ما هي السيادة التي في ذهن صانع القرار أو تصوره؟ هل هي سيادة واقعية تلتزم بحدود الدولة وهويتها؟ أم هي سيادة متماهية مع هويات الآخر وحدوده، سواء أكانت تلك الهويات قومية أم عرقية أم دينية أم مذهبية؟ وهل تلتزم بحدود الجغرافية السياسية للدولة العراقية المعترف بها منذ عام 1921، أم تذهب إلى أكبر من ذلك أو أقل منه؟

للإجابة على ذلك افترض مقدما أن هناك علاقة بين صانع القرار السياسي، ونوع فكرة الانتماء والهوية التي يؤمن بها ويتصورها، والتي ستؤثر

(*) كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد.

على السيادة العراقية على الواقع: تمددا أم انكماشا، متدخلا أم متدخلا به تحت مبرر الانتماء.

ما تقدم يناقش السيادة من منظور المدرسة البنائية في العلاقات الدولية، قائم على أساس الهوية والانتماء بجميع أشكاله ومستوياته ومسمياته الوطنية، القومية، العرقية، الدينية، المذهبية وغيرها. والتي تؤثر على نوع السيادة، بين أن نجعلها واقعية أم متخيلة، بل تذهب إلى أكثر من ذلك، عندما تجيز وتشرعن التدخل في المتشابه باتجاهين: اتجاه الفاعل، بان تجعل منه متدخلا في شؤون الآخر، وفارض إرادته عليه، بحجة ذلك الانتماء والهوية الواحدة (القومية، الدينية، المذهبية). واتجاه المفعول به، بان تسمح وتجيز للآخر المتشابه (قوميا، دينيا، مذهبيا) التدخل في شؤونك بحجج الانتماء والهوية نفسها.

الاتجاهان أعلاه يقوضان ويتناقضان مع مبدأ السيادة المعاصرة، فالعالم ومنذ معاهدة ويستفاليا في القرن السابع عشر وبعد سلسلة الحروب الدينية انتقل من السيادة الهوياتية، إلى السيادة الجغرافية القائمة على الحدود السياسية الواقعية، رغم تطور هذا المفهوم وخضوعه لتغيرات عديدة وانتقاله من السيادة المطلقة إلى السيادة المرنة لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة، وتحول النظام الدولي إلى القطبية الأحادية، وانتشار العولمة، والتطور التكنو معلوماتي، إلا أن السيادة لم تفقد خصائصها الرئيسة، وحافظت على بعض سماتها.

ان هذه الإشكالية من وجهة نظر المدرسة البنائية تواجه الدولة العراقية وباتجاهيها السابقين، مما ادخلها في العديد من المشكلات والأزمات والحروب المتعاقبة، الداخلية منها والخارجية والتي انعكست على سيادته ومفهومها وخصائصها، لتؤثر في الهوية من ثلاثة اتجاهات: الأولى، فكرة الهوية اتساعا أم انكماشا. والثانية، علاقة الهوية بالاندماج وتكوين المواطنة أم المكون. وأخيرا، علاقة الهوية بالإنجاز، بين التلبية والحرمان. وسنناقش الأولى فقط لضيق المقام هنا.

إن الدولة العراقية عانت ذلك التداخل والتماهي بين السيادة والانتماء

الذي أثر على فكرة الحدود الوطنية تحت مبرر الهوياتية، مما جعل الحدود مفتوحة لفكرة الآخر المتشابه: القومي، والديني، والمذهبي، وجعل الدولة ومواردها البشرية وغير البشرية في حالة تموضع داخلي وخارجي بين: تحالف وتضاد، نحن وهم، صديق وعدو، في ضوء مبررات الانتماء الهوياتي، وليس المصلحة الوطنية العليا للبلاد. فمرة نجد أن تلك السيادة والحدود تصل في ضوء ذلك الانتماء الهوياتي إلى المحيط الأطلسي في هوية قومية سيادية متخيلة، ومرة نجده يصل إلى البحر المتوسط على أسس دينية-مذهبية سيادية متخيلة، أمام هذا الاتساع المتخيل، نجد أن تلك السيادة تضيق حتى تكاد تنحصر بي الجبال في هوية عرقية متخيلة أيضا. وبين هذه الانتماءات الكبرى والمتوسطة والصغرى وما بينها، ضاعت السيادة الفعلية، ومن ثم انعكست على المصلحة الوطنية العراقية، وأدخلتنا في مشكلات وأزمات وحروب لا تتفق والأهداف العليا، واستنزفت مواردنا وقدراتنا المادية والمعنوية، وجعلتنا بوابات لصراعات شرقية وغربية، شمالية، وجنوبية، خدمة لتلك الانتماءات الكبرى المتخيلة. لتنقلنا إلى دولة هشة وصلت عام 2014 قاب قوسين أو أدنى إلى أن تكون دولة فاشلة، وجعلت منا دولة مكونات لا مواطنة، تتقاسمها كونتونات تمييزية: عرقية ومذهبية، لا اندماجية على أسس هوية وطنية متبلورة، قائمة على الانتماء العراقي الأعلى، وإنما ذهبنا إلى الانتماءات الهوياتية الأخرى التي نعرف بها أنفسنا للآخر، وفي ضوئها نحدد مصالحنا - صانع القرار- ومن ثم مصلحة الدولة التي يقودها، وهذا يؤدي إلى تصادمها مع هويات أخرى متواجدة أولا في نطاق الدولة التي يحكمها صانع القرار مما ولّد صراعات داخلية، وثانيا في نطاق النظام الإقليمي الذي نتواجد فيه مما أوجد نزاعات إقليمية، فضلا عن تعارضها مع النظام الدولي ومن يوجهه ليوجد تنافس دولي في نطاق حدودنا الواقعية والمتخيلة.

بمعنى آخر، أن لكل هوية وانتماء مصالح يعدها مصلحة عليا أكبر من المصلحة الوطنية العراقية بحدودها الجغرافية المحددة، وتحت مسوغات ذلك

الانتماء الهوياتي، إما تحت أسس عرقية، أو دينية-مذهبية، يتم تجاوز المصلحة الوطنية العراقية وقدراتها الفعلية ليعبر بها من السيادة الواقعية ذات الحدود السيادية الواقعية إلى مصلحة الانتماء الهوياتي ذي الحدود السيادية المتخيلة، لِيُجْزِئ السيادة الداخلية، وليفقد القدرة على فرض السلطة الشرعية المحتكرة على بعض الأجزاء أو المكونات، ولينعكس على وحدة الصف الوطني، ومن ثم تعدد الولاءات داخل مؤسسات الدولة وبين المواطنين، ولتصبح لدينا في بعض الأوقات سياسات خارجية بتعدد تلك الانتماءات والولاءات، ولتفتح الباب لكثرة التدخلات الإقليمية والدولية نتيجة مبرر الحدود السيادية المتخلية، مما أفقد الدولة وحدة صنع القرار، وانعكس على ضعف السيادة الوطنية العراقية ووهنها.

كل ذلك يجعل من الانتماءات الهوياتية تأثيراً بالغاً ومؤثراً في السيادة ومدلولها وكيفية ممارستها، ومن ثم انعكاس ذلك على البلد وموارده وقواه المادية والمعنوية، فالعرق والدين كما هنّ معززات للسيادة الوطنية إذا ما استخدمن في مواقعهنّ المناسبة، كما في فتوى الجهاد الكفائي لمواجهة خطر داعش الإرهابي، فإنهنّ كذلك مهددات للسيادة الواقعية كما في دعاية تنظيم (داعش) الإرهابي ومن قبلها القاعدة.

إن الحل، يكمن إذا ما أردنا أن نحافظ على الدولة العراقية، أن تكرس موارد الدولة لمصلحة عليا، تقوم على أساس إنشاء هوية وطنية عراقية تؤمن بالأمة العراقية، وحدودها الفعلية، وبالمواطن العراقي، مما سينعكس على الإيمان بالسيادة الواقعية كقيمة عليا مع عدم إنكار الفرد لهوياته الفرعية التي سوف لن تتعارض وذلك الانتماء العراقي الأعلى للدولة، لكن ذلك سيحتاج إلى استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى، تؤمّن ذلك في جميع القطاعات والمجالات من رياض الأطفال إلى الجامعات، من الفرد إلى الأسرة، والعشيرة وغيرها. إذا لم يأخذ صانع القرار هذا الأمر بجدية ويضعه كأولوية في الفرص والتهديدات، لن تكون هناك سيادة عراقية فعلية، وإنما سيادة متداخلة مع الانتماءات الأخر.

(4)

معيار تحقيق المصالح الوطنية لتحديد شكل السيادة

الدكتور علي الاديب[*]

لابد اولا من تحديد واضح لمعاني المفردات علميا:

1 - مفهوم المصلحة الوطنية: هي كل عمل داخلي أو خارجي تقوم به مؤسسات الدولة بهدف يسعى لتحقيق فائدة تنعكس بشكل ايجابي على حياة الشعب حالا أو مستقبلا.

2 - السيادة: هي سلطة عليا آمرة مطلقة متجسدة في صانع القرار السياسي الاعلى في الدولة، اما رئاسة الوزراء في النظام البرلماني أو الرئيس في النظام الرئاسي لتحقيق المصلحة الوطنية للبلاد.

هناك معياران لتحقيق المصلحة الوطنية:

المعيار الاول: داخلي ويتمثل بضرورة اجماع وطني للقوى السياسية لما يجب ان تكون عليه المصلحة الوطنية العليا للدولة، وفي حال تعذر ذلك يصار الى اغلبية عددية برلمانية تتفق بشكل معلن على المصلحة الوطنية وعلى الاخرين اما الالتحاق بالاغلبية أو الذهاب الى المعارضة العلنية وعدم الاشتراك بالحكومة.

المعيار الثاني: هو اصدار وثيقة سنوية بعنوان استراتيجية الامن الوطني العراقي تتضمن المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية التي تستهدف السيادة

(*) وزير التعليم العالي والبحث العلمي سابقاً - قيادي في حزب الدعوة الإسلامية.

والمعوقات التي تقف حائلا دون تحقيق المصلحة الوطنية وتحديد الاعداء الدائميين والمحتملين والاصدقاء والحلفاء والشركاء الخارجيين الذين يمكن العمل معهم لتحقيق المصلحة العامة الوطنية.

- كل اعتداء داخلي أو خارجي هو بالمحصلة الاخيرة استهداف للسيادة التي تبقى حبيسة المفهوم ما لم تكن مشفوعة بإجراءات عملية ملموسة تتكفل بنقلها من الحيز النظري الى الحيز المادي أو المرئي، وهذه الاجراءات عادة ما تكون رادعة للغير اما بالأستخدام المباشر للقوة أو التلويح بها.

علاقة السيادة بالمصلحة الوطنية: السيادة هي المظلة التي تستظل بها المصلحة الوطنية وحيثما تعرضت السيادة الى الاعتداء الداخلي أو الخارجي على المصلحة الوطنية ان تكون جاهزة للرد المناسب بحسب طبيعة الاعتداء.

- وكما ان السيادة غير قابلة للتبعيض أو التجزئة كونها (كلاً شاملاً) فكذلك المصلحة الوطنية غير قابلة للاجتهاد وحيثما ارتفع منسوب الاتفاق على ماهية المصلحة الوطنية زاد الاحساس بوجود سيادة والعكس صحيح.

- والسيادة لا تتم الا باستعادة الدولة من الاستلاب الداخلي والخارجي لممارسة سلطة الدولة وهو الحق الحصري لمؤسسات الدولة الشرعية دون منازع من احزاب أو افراد أو جماعات.

- فالدولة مطالبة بادارة مكامن القوة والضعف في مواردها وامكاناتها في حال الازمات المختلفة والتحديات الطارئة تحقيقا للمصلحة العامة وتقليل الخسائر المختلفة. سياسياً امنياً اقتصادياً دبلوماسياً وثقافياً.

ملاحظات بشان واقع العراق سياديا:

1 - عراق المكونات منقوص السيادة لان كل مكون يستند في دعمه الى امتداده في الدول الاقليمية أو المؤيدين له من دول العالم تحت غطاء تقرير المصير فمحركات المكونات بعوامل خارجية تنتقص من سيادة البلد.

2 - وجود جيوش قومية أو طائفية أو عشائرية وغياب نظام الخدمة العسكرية الالزامية تجعل حالة التوتر والخصام بين المكونات الاجتماعية المختلفة قائمة ومعدة للتفجر في كل مناسبة.

3 - افتقاد رؤية سياسية وطنية جامعة لدى الطاقم السلطوي تجعل توجهات القطاعات الشعبية مختلفة ايضا هذا الاختلاف قد يسمى مجاملة بالتنوع ولكن هذا التنوع يحمل في طياته تناقضات عديدة.

4 - ان افتقاد فلسفة تربوية موحدة للشعب في مختلف مناطق العراق يجعل مخرجات التربية والتعليم متعاكسة ومختلفة ومتضاربة الامر الذي يجعل التصادم بين فئات الشعب ممكنا في كل مناسبة وقد شاهدنا ذلك من خلال رفع اعلام مختلفة في محافظات عديدة بدلا عن العلم العراقي الوطني ففي كركوك رفع العلم الكردي وفي المناطق الغربية رفع الناس في بعض المناسبات علم حزب البعث والعلم التركي.

5 - عدم وجود خطة استراتيجية اقتصادية للبلاد فالصناعة متوقفة والزراعة متراجعه والسياحة مهملة، والاعتماد الكلي فيما نستهلك هو استيرادنا من الخارج، والاقتصاد اليوم هو عصب الحياة ومقومها الرئيسي والتنافس العالمي اليوم بين الدول الكبرى انما يكون في هذا المضمار.

6 - ان توقف الانتاج المحلي وانعدام الرؤية الاقتصادية المتينة جعل الاعتماد على النفط فقط وانتاج النفط واسعاره وكميات تصديره مرهونه بمواقف دول اخرى مما يجعل الوضع الاقتصادي مهزوزا ومعرضا للانهيار في كل موقف.

7 - جماهير الشباب العاطل عن العمل من حملة الشهادات ومن غيرهم من القوى العاملة مشروع مؤهل للاستغلال من قبل الفاعلين السياسيين والطامعين في ثروات بلادنا وسيادته، وهو ما يرهن استقرارنا السياسي وامننا الداخلي بيدهم وليس بيد سلطاتنا المحلية والوطنية.

8 - الاجهزة الامنية والعسكرية لازالت دون مستوى التحديات التي تواجه العراق من حيث التدريب والتسليح واعتماد التكنولوجيا الحديثه بالاضافة الى انعدام التوجه السياسي الوطني الموحد بين منتسبي هذه الاجهزه بسبب النظام السياسي المحاصصاتي القائم على التوزيع القومي والمناطقي والحزبي.

9 - فاعلية السفارات الاجنبية وعلاقاتها مع الكتل السياسية والعشائرية ومؤسسات المجتمع المدني انما هو تدخل سافر في الشان الداخلي العراقي، وعامل مهم في زعزعة الاستقرار الوطني.

10 - وجود القوات الاجنبية ومعسكراتها على الارض العراقية وسيطرتها على الاجواء والمياه العراقيه هو انتقاص واضح من السيادة حتى لو جاءت بطلب من الحكومه العراقية.

11 - مصادر التسليح ونوعها واشتراطات الدول المصنعة لها وفساد صفقات شرائها عوامل صارخة في انتقاص السيادة.

12 - وجود فصائل مسلحة ذات توجه قومي معارض لدول الجوار كإيران وتركيا، هو انتقاص من سيادة العراق ورغبته في ان لا يكون ممرا للعدوان على جيرانه أو منطلقا لإزعاجهم الامر الذي يوفر لهاتين الدولتين استهداف مواقع هذه الفصائل عسكريا، وتفعيل جهودها الاستخبارية على ارضنا دون موافقه منا.

13 - زيارة الوفود الحزبية وزعاماتها لدول الجوار أو الدول ذات التاثير في السياسة العراقية والاتفاق مع زعمائها على امور مختلفة في تعاملها مع قضايانا الداخلية امر مخل بسيادة العراق وامنه واقتصاده ومستقبله وهو يحدث اليوم من خلال زعامة اقليم كردستان ورؤساء الكتل للمحافظات الغربية والجنوبية.

14 – وجود الرصيد المالي لمبيعات النفط في البنك الفدرالي الامريكي مع المديونية الكبيرة للبنوك الاجنبية وارتباط العراق بالقرارات الدولية التي اوقعها مجلس الامن على العراق بسبب احتلال النظام البعثي للكويت هي الاخرى تشكل مثلبة لسيادة العراق

ما ينقص النظام السياسي العراقي في مايلي بشان تحقيق السيادة والوطنية

1 – وجود فلسفة سياسية وطنية واضحة المعالم مع منظومة قيم ملزمة لمواطني الدولة تشدهم الى العراق وتنطلق بهم نحو علاقات متوازنة مع دول العالم وشعوبها.

2 – نظام اقتصادي مالي انتاجي يستغل ويستثمر الامكانات والثروات والكفاءات الوطنية ويوفر لها الامن الاقتصادي المتعدد الوجوه.

3 – اجهزة امنية وعسكرية ذات محتوى وطني تستطيع ضبط الامن الداخلي وحماية حدود العراق والسيطرة على السلاح ووضعه بيد الدولة.

4 – اعتماد مشروع سياسي برلماني يقوم على اساس كفاءة النائب المرشح وانتخابات بعيدة عن التزوير والتأثيرات السلبية.

5 – اقامة نوع من التحالفات الإقليمية مع دول المنطقة لتحقيق امن البلاد وتنمية امكاناته واستثمارها بما يحقق الاستقرار والازدهار.

2020 /9 /6

(5)

معيار السيادة العراقية بين المصالح الوطنية والمتطلبات الواقعية

الدكتور نعيم العبودي*

من الخطأ التصور أنَّ السيادة الوطنية مقصورة على الإقليم الجوي والأرضي والمائي وبالأخص بعد ظهور مصطلح العولمة، إذ ان السيادة الوطنية مصطلح شامل ومتعدد المفاهيم، ولهذا فان نطاقها يتسع ليشمل الثروات الطبيعية وبضمنها النفط والغاز وكذلك الترددات والاتصالات بانواعها المختلف التي تعد جوهر المصلحة الوطنية.

ومن امعان النظر في مفهوم المصلحة الوطنية نجد انه يعد من المصطلحات المتغيرة والمرنة التي لا تخضع للوصف والتحديد، فما يعد مصلحة وطنية في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية معينة قد لا يعد كذلك في ظل ظروف مختلفة، والعكس صحيح.

وعلى الرغم مما تقدم غير أنَّنا يمكن من جانبنا توصيف المصلحة الوطنية بأنها (كل ما من شأنه تحقيق النفع للمواطن والدولة ودرء الخطر عنهما).

وبناء على ما تقدم فإنَّ رؤيتنا لتحقيق السيادة الوطنية يجب ان ترتكز على معيارين أساسيين هما:

1 - الشعب: كونه الركيزة الأساس للدولة

2 - المصالح الوطنية: والتي تشمل - وفق وجهة نظرنا المتواضع- عدة

(*) مجلس النواب- كتلة صادقون.

مصالح أساسية منصوص عليها في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 والتي تتمثل بالحفاظ على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي وفق المادتين (1) و(109) من الدستور.

ومن هذا المنطلق فان متطلبات تحقيق السيادة الوطنية في ظل معيار المصلحة الوطنية تتمثل بالاتي:

1 - تنفيذ القرار النيابي الصادر في 5/ 1/ 2020 المتضمن انهاء تواجد القوات الأجنبية في الأراضي والأجواء العراقية وبالأخص بعد خروج التظاهرة المليونية المؤيدة لذلك، بان يصار الى اتباع الخطوات التدريجية الاتية:

أ - الانهاء الفوري لعمل التحالف الدولي لمكافحة داعش، وذلك لانتهاء المهام العسكرية في العراق.

ب - تكليف القيادة العامة للقوات المسلحة والعمليات المشتركة باستلام جميع القواعد العسكرية الدائمية في العراق من القوات الامريكية وفقاً لاتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة العراقية المصادق عليها من مجلس النواب بالقانون رقم (52) لسنة 2008 التي تحظر استخدام القواعد العسكرية الثابتة في العراق والمحافظة على السيادة المتكافئة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ج - تخويل القائد العام للقوات المسلحة صلاحية التعاقد مع الخبراء والمدربين العسكريين الاجانب الذين تحتاجهم القوات المسلحة العراقية باصنافها المختلفة.

2 - نرى ضرورة اخراج القوات المسلحة العراقية من مراكز المدن، وإعادة نشرها على الحدود العراقية، وذلك لاقتصار مهامها على تنفيذ العمليات العسكرية ومواجهة الاخطار الخارجية، دون اشراكها في العمليات الأمنية التي تجرى داخل مراكز المدن.

3 – تقليص عدد الأجهزة والقوات الأمنية وترشيقها وبالأخص قيادات العمليات وغيرها، نتيجة تقاطع المهام والواجبات في ظل عدم وجود مصلحة وطنية جراء هذا التعدد.

4 – التأكيد على الدور الهام للقيادة العامة للقوات المسلحة وضرورة اخذ دورها الريادي في إدارة الملف العسكري، وبالأخص استكمال التعيينات الاصولية لرؤساء الفرق العسكرية والقادة والدرجات الخاصة في وزارة الدفاع والتشكيلات العسكرية الأخرى وانهاء ملف التعيين أو التكليف وكالة وفق احكام المادتين (80/ خامساً) و(61/ خامساً/ ج) من الدستور، إذ إنَّ استكمال هذا الملف يعد من اهم متطلبات تحقيق السيادة في ظل مصلحة وطنية متفق عليها من جميع أبناء الشعب العراقي ومكوناته.

5 – ضرورة انشاء الشبكة الوطنية العليا للاتصالات اللاسلكية في العراق ودعمها من الإيرادات المتحصلة من رخص عمل شركات الهاتف النقال في العراق وخلال مدة لا تتجاوز (4) سنوات.

6 – نرى ايضاً ضرورة استكمال التعديلات الدستورية وبالأخص المادة (9) من الدستور وذلك بإلغاء التوازن والتماثل في تشكيل القوات المسلحة بين مكونات الشعب العراقي، كون هذا المعيار يعتبر متنافياً مع معيار المواطنة والمصلحة الوطنية.

7 – ندعو الى قيام القائد العام للقوات المسلحة وجميع الوزراء وأعضاء مجلس النواب بالالتزام باليمين الدستورية التي ادوها بالدفاع عن سيادة العراق وسلامة أراضيه، وتوحيد الصف الوطني من أجل مواجهة احتلال اي جزء من الأراضي أو الأجواء العراقية كما يحصل الان.

8 – العمل على تشكيل هيئة خاصة بالامن السيبراني الذي يعد اهم مقومات السيادة في ظل وجود مصلحة وطنية تجعل العراق سيداً على ثروته المعلوماتية والاتصالاتية.

9 - تفعيل دور البيشمركة في إقليم كردستان- العراق، وذلك للقيام بعمليات تحرير الأراضي العراقية من الاحتلال التركي، كونها جزءاً من القوات المسلحة، وهو الامر الذي يوجب تفعيلها للقيام بتحقيق السيادة في ظل وجود مصلحة وطنية تتمثل بضرورة استقلال العراق وتحرير جميع اراضيه.

10 - الإسراع في تشريع قانون النفط والغاز بالشكل الذي يضمن سيطرة الحكومة المركزية على جميع عناصر السيادة، والإدارة المشتركة للحقول في ظل المصلحة الوطنية المتمثلة بان النفط والغاز ملك لكل الشعب العراقي وفق المادة (111) من الدستور.

11 - الإسراع في تشريع قانون وزارة الدفاع وقانون المخابرات الوطنية لمواجهة التحديات القانونية والتشريعية الخاصة بالسيادة والمصلحة العراقية.

12 - إعادة النظر في عقود جولات تراخيص النفط في ظل الازمة المالية العراقية، وإعادة احتساب المستحقات المالية للشركات النفطية على أساس النفط المصدر وليس النفط المنتج، اذ ان من شان ذلك تحقيق وفرة مالية تساهم في تحقيق المصلحة الوطنية.

13 - ندعو الى تشكيل اللجنة الوطنية العليا للحوار الوطني من أعضاء خارج السلطتين التشريعية والتنفيذية، من اجل ان يصار الى تلقي جميع المقترحات المتعلقة بالمصالح الوطنية بعد دراستها وتمحيصها من جهة، فضلاً عن تكامل هذه المقترحات مع الجهود النيابية والتنفيذية ذات الصلة بالمصلحة الوطنية.

(6)
السيادة والمصلحة الوطنية

د. يوسف محمد صادق*

معالي الدكتور إبراهيم بحرالعلوم، والزملاء الاعزاء في قسم العلوم السياسية بمعهد العلمين للدراسات العليا وجريدة المواطن، نشكركم على هذه المبادرة والمشروع البحثي حول مفهوم السيادة، آملين ان يفتح المشروع الباب على مناقشة مستفيضة لفهم مشترك للسيادة الوطنىٔة مستندا على المصالح الوطنىٔة والمشتركة بىٔن أطياف الشعب العراقي كافة . سنركز بحسب الطلب الموجه لنا على المحور الثالث المخصص للعلاقة ما بين مفهوم السيادة وأشكالها بالعلاقة مع تحقيق المصالح الوطنية.

يجب التفكير حول مفهوم السيادة بشكل أعمق بداية لكي نفهم العلاقة ما بين السيادة و المصلحة الوطنية .هنالك نوعان من السيادة على المستوى النظري؛ السيادة السلبية والسيادة الإيجابية .هذا التصنيف يرجع لتصنيف المنظر الإجتماعي السياسي "أشعيا برلين" للحرية على نوعين: الحرية السلبية والحرية الإيجابية .وحسب ذلك السيادة السلبية تعني ان تكون الدولة سيدة لكيانها، ولا تكون تحت سلطان وتأثير وضغط أي دولة أو قوة أخرى .من هنا فان السيادة السلبية هي عدم تدخل أى فاعل دولي آخر في الشؤون الداخلية للدولة، والدولة هي صاحبة السيادة على كل سلطاتها وترابها.

ولكن السيادة الايجابية هي إمتلاك القدرة والوعي والأدوات المناسبة

(*) مجلس النواب- ورئيس برلمان اقليم كردستان سابقاً.

لبسط الدولة لسيادتها .لذلك لا تتحقق السيادة بمجرد عدم تدخل الغير، بل يجب ان تكون الدولة قادرة على بسط سيادتها لكي تكون سيدة .هذه القدرات ليست داخلية فحسب، بل يمكن أن تكون خارجية أيضا، كالقدرة على إبرام الإتفاقيات والتحالفات والعقود مع الدول الأخرى والمجتمع الدولي .في الوقت نفسه، لكي تتمتع الدولة بالسيادة الإيجابية، لابد من أن تحظى بسلطة مسؤولة ومواطن منتج .من هنا فإن السيادة ليست حقاً قانونياً فقط، بل انها كذلك مزية سياسية .بمعنى انها ذات أبعاد إجتماعية و إقتصادية وتكنولوجية وسايكولوجية وكذلك الأدوات الأخرى التي توفر للدولة القدرة على الحكم على المستوى الداخلي والخارجي لسلطانها.

هناك ترابط وثيق بين السيادة السلبية و الإيجابية، لكي تمنع الدولة أي تدخل في شؤونها الداخلية، يجب ان تكون قادرة لمنع تلك التدخلات .من هنا نجد الترابط الوثيق بين السيادة والمصلحة الوطنية .المصلحة الوطنية بمعنى المصالح كافة التي تصب في صالح الوطن و/أو جل مصالح مواطني الدولة بدون تمييز أو تفريق .ويتجلى ذلك في وجود نظام إقتصادي حر وقوي، ونظام عسكري وطني ومهني يوفر الأمن، والحكم الرشيد .يوفر ذلك للدولة القدرة على تمتعها بالسيادة الإيجابية والتي تنتج في النهاية السيادة السلبية أيضا .اذن تحقيق المصلحة الوطنية تتيح للدولة القدرة على بسط سيادتها الداخلية والخارجية، وسد الفجوات الداخلية لتدخل الآخرين في شؤونها .فيتوجب على الدولة ذات السيادة ان تحقق المصلحة أو المصالح الوطنية داخليا وتدافع عنها خارجيا.

ان الإهتمام بتحقيق المصلحة الوطنية و المصلحة الداخلية ومصلحة المواطنين، يجرنا إلى الحديث عن نوع آخر من السيادة وهي السيادة الشعبية "Popular Sovereignty" التي تعني سيادة الناس، والمرتبطة مباشرة بنظام الحكم .أي كيفية ممارسة المواطنين لسيادتهم، عن طريق المشاركة السياسية،

وانتخاب ممثليهم، كذلك كل أنواع العمل السياسي. يمكن تقسيم السيادة الشعبية ايضاً (كسيادة الدولة) إلى السيادة الشعبية السلبية والإيجابية .بمعنى انه ليس كافيا ألا تتدخل الدولة في الشؤون الخاصة للمواطنين وألا تسلب حريتهم، بل يجب ان تكون للمواطنين القدرة على ممارسة سيادتهم عن طريق المؤسسات والنظام السياسي .فلسفة النظام البرلماني تأتي من هذه الفكرة تحديدا : تحقيق المصلحة الوطنية عن طريق ممارسة المواطنين لسيادتهم ببناء مؤسسات الحكم .وكانت هذه الفكرة مبتغانا نحن حين حاولنا تفعيل دور برلمان إقليم كردستان وتنشيطه وتقويته في مدة رئاستنا للبرلمان .كنا نريد تقليل دور السلطات غير الرسمية وغير الشرعية وتأثيرها وسطوتها على البرلمان .كنا نعتقد ولازلنا بأن ترسيخ السيادة الشعبية عن طريق تفعيل دور ممثلي الشعب في البرلمان سيؤدي الى تحقيق المصلحة الوطنية وتقوية النظام السياسي في مواجهة المخاطر والتدخلات الخارجية .من هنا أصبحت مدة رئاستنا لبرلمان الإقليم أنشط فترة لتمثيل المواطنين و تطلعاتهم وهواجسهم.

كما أسلفنا سابقا ان تحقيق المصلحة الوطنية عن طريق تطبيق مبدأ السيادة الشعبية، ستعزز قدرات الدولة داخليا لتواجه المخاطر الخارجية من جهة، وتسد الفجوات والتصدعات التي يمكن أن تستغلها القوى الخارجية للتدخل وكسر سيادة الدولة .فلنتكلم مثلا عن القضية الكردية في العراق .عدم الوصول إلى حلول جذرية للخلافات مابين الكرد والحكومات المتعاقبة في بغداد بعد التأسيس الاصطناعي لدولة العراق، أدى الى نشوب صراع تاريخي اعطى فرصة لكثير من القوى الخارجية للتدخل فيه تارة لصالح الكرد وتارة لصالح بغداد خدمة لتحقيق مصالحها و مآربها، بحيث يخسر كلا الجانبين في الاقليم والمركز في آن واحد و تستفيد القوى الدولية الأخرى المتدخلة في الصراع .مثلا، لم يتوصل الطرفان الى حل يرضي الجانبين لحل مشكلة كركوك في منتصف السبعينات من القرن الماضي. لجأ النظام العراقي السابق حسب إتفاق الجزائر سنة (1975) إلى التنازل عن جزء من سيادة العراق من شط

العرب لصالح النظام الايراني السابق الذي بدوره أدار ظهره عن الكرد في حين كان يحرض المرحوم ملا مصطفى البارزاني قبل ذلك للعودة الى القتال مع بغداد !تصوروا تنازل العراق عن جزء من سيادته لدولة أخرى من أجل عدم التنازل لجزء من شعبه و مواطنيه، وتصفية القضية الكردية بالقوة. ولكن فشل في ذلك واستمر النضال الكردي، وأصبح التنازل عن شط العرب إحدى مدخلات الحرب العراقية -الايرانية التي إستمرت لثمان سنوات راح ضحيتها مئات الآلاف من كلا الطرفين لم تسفر عن أي حل، بل فتحت الباب على مشاكل وصراعات أخرى أججت حروباً تالية مثل حرب الكويت.

آن الأوان لكي يتعلم الجانبان الدرس من التجارب التاريخية لتغيير العلاقة مابين الإقليم و بغداد من علاقة تصارعية من نوع اللعبة الصفرية التي لا يستفيد منها أي من الطرفين ويفتح الباب أمام تدخل الآخرين خدمة لمصالحها القومية، الى علاقة تكاملية من نوع الربح - ربح (Win- Win) تخدم المصلحة الوطنية ومصالح المواطنين و تسد الفجوة لتدخل الآخرين. ان تحقيق السيادة الشعبية على مستوى العراق برمته، يخفف حدة الصراعات الداخلية بين مكوناته و يقوي مؤسساته بما يمكنها من بسط سيادته الداخلية والخارجية.

وانطلاقا مما ذكر أعلاه يمكن الإستفادة من الموقع الجيوسياسي للعراق وقدراته البشرية والطبيعية وحتى تنوعه القومي والدينى والمذهبي الموجود في إطار مشروع جيوستراتيجي و إقتصادي يربط أجزائه كافة ببعضها البعض ويخدم الصالح العام و المصلحة الوطنية ومصالح مواطنيه من جهة، ويحول العراق إلى جسر يربط الشرق بالغرب والخليج بالبحر الأبيض ويصبح العراق (القلب النابض) للتجارة البرية الدولية. ولكن يتطلب ذلك أن يكون العراق إمتدادا لمواطنيه و مكوناته وقواه وقدراته الداخلية لا أن يتحول إلى إمتداد لمشاريع استراتيجية وقومية لدول وتكتلات دولية واقليمية أخرى. أعرف ان الكلام حول مشروع كهذا يمكن أن يعتبر صعب المنال خاصة في ظل الوضع

الراهن و تراكم الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية الراهنة، ولكن (استراتيجية القلب النابض) هي بمثابة بوابة الحل لمشاكل العراق الداخلية وأزماته والخارجية، وتساعده في كسر الهوة بين مكوناته وبناء اقتصاد وطني قوي يساعد في تقوية الاستقرار السياسي الداخلي وتقوية مؤسساته السياسية والعسكرية والأمنية والإقتصادية الوطنية خدمة للصالح العام أي تقوي بنيان الدولة داخليا مما تساعدها في بسط أكبر قدر من السيادة خارجيا في بيئة دولية أصبح تحقيق السيادة المطلقة فيها حتى للدول الكبيرة ضرباً من الخيال .و بدون بناء مشروع وطني يرى المواطنون ان تحقيقه يلبي طموحاتهم في العيش الكريم، سيبقي العراق أسير الأجندات الفئوية الخاصة ويحوله أكثر فأكثر الى ساحة لتصفية الحسابات للآخرين. إذا لم تستغل أية دولة عوامل القوة ومواردها، يمكن أن تتحول هذه العوامل إلى أعباء ثقيلة على كاهل الدولة وتضعفها بدل أن تقويها.

المحور الثالث

الجزء الثاني
هل ان معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة؟

المشاركون حسب الأحرف الأبجدية

- الدكتور أنور الحيدري
- الباحثان أيمن الفيصل وسجاد جياد
- الدكتور سردار عزيز
- الأستاذ الدكتور سعد الحديثي
- الدكتور ضياء الأسدي
- الدكتور قاسم داود
- الدكتور محمد الوائلي
- الدكتور مهند سلوم

(1)

العراق... بين السيادة والمصلحة الوطنية

د. أنور سعيد الحيدري*

ظلت إشكالية السيادة والمصلحة الوطنية شاخصة في مسار الدولة العراقية المعاصرة التي تأسست مطلع القرن الميلادي العشرين، وإذا كانت السيادة تعني بأن لا سلطان يعلو فوق سلطان الدولة داخليا وخارجيا، وأن عناصر (الأرض والشعب والنظام السياسي) دون السيادة توحي بوجود كيان سياسي أو إداري، لا دولة، فإن مؤسس الدولة العراقية الملك فيصل الأول اختار كيانا أكبر مساحة وأكثر نفوسا، وبسيادة مؤجلة، على دولة كاملة السيادة ولكن بمساحة أصغر ونفوس أقل، أملا في أن السيادة قد تستكمل يوما ما، لكن الحصول على دولة بمساحة أكبر هو أمر صعب المنال، لذا كان تأسيس الدولة العراقية- بصفتها كياناً أكبر يضم ولاية الموصل العثمانية السابقة- عام 1921م، وحصول العراق على سيادته الكاملة- كدولة مستقلة- عام 1932م.

ولأن العراق غدا دولة حديثة، بين دولتين جارتين تفوقانه في معايير القوة، إيران الشاهنشاهية الباحثة عن مكانة إقليمية تليق بماضيها، وتركيا المجروحة بسلب ولاية الموصل منها، فإن الحفاظ على سيادة الدولة- وهو من مسؤولية السلطة التنفيذية- يتطلب الركون إلى قوة تمكن العراق من الحفاظ على سيادته، فكان (حلف بغداد) الذي ضمَّ جارتي العراق الكبيرتين فضلا عن بريطانيا (العظمى)، والباكستان، أملا في أن تنضم اليه القوة العظمى الصاعدة: الولايات المتحدة الامريكية.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة بغداد.

كان (حلف بغداد)، في جانب منه، ترجمة لرؤية النظام الملكي الذي كان يعتقد أن المصلحة الوطنية تقتضي التحالف مع الغرب عموما، سواء بريطانيا، وفقا لرؤية أبرز من مثلها (السعيد)، أم الولايات المتحدة فيما بعد، وفقا لرؤية (الجمالي) ومن يتفق معه، وهكذا سار العراق الملكي في مسار التوازن بين المصلحة الوطنية والسيادة.

بيد أن تلك الرؤية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية واندلاع الحرب الباردة وتغير موازين القوى العالمية، لم تكن تلق قبولا لدى أطراف دولية (المعسكر الشيوعي)، وإقليمية (التيار القومي العربي)، فضلا عن الكيان الناشئ الجديد الذي كان وما يزال يخشى عراقا قويا (الكيان الإسرائيلي).

وفي تلك المرحلة أيضا، أدى التطور التقني إلى القفز فوق الحكومات وسيادتها عبر آليات أبرزها الإذاعة، فكان التواصل الخارجي- فكريا على الأقل- بين الأطراف الخارجية والداخلية من العراقيين الذين كانوا رافضين لرؤية النظام الملكي، فكان الانقلاب الذي قام به بعض قيادات العسكر في العراق عام 1958م، والذي اسفر عن سياسات هدفها الأساس مناهضة ما كان عليه العراق الملكي، ليدخل العراق في مرحلة بدأت فيه بوصلة مصلحته الوطنية بالتذبذب، ولتنتقص سيادته دوليا وأمريكيا عام 1990م، بعد أن رأى نظام (البعث) أن المصلحة الوطنية تقتضي الغاء سيادة دولة أخرى هي (الكويت)، ولتنتهي السيادة العراقية تماما باحتلال أمريكي للبلاد عام 2003م، ولتبدأ بعدها محاولة تأسيس الدولة العراقية المعاصرة الثانية.

كانت العقود الثمانية بين التأسيسين مليئة بتراكمات أحداث أدت، فيما أدت إِلَيهِ، إلى تغير، بل تشوه في المفاهيم، ولم يكن بين الآباء المؤسسين فيصل الأول، ولا نوري السعيد، ولا فاضل الجمالي... كما لم تحضر معهم مفاهيم السيادة، ولا الدولة، ولا الأمة،...

ولكن عموما، يمكن القول أن اتجاهين أساسيين برزا، أولهما أصر على

استعادة السيادة، ومن ثم التعامل مع الولايات المتحدة وفقا لمعايير المصلحة الوطنية، آخذين بعين الاعتبار ثقلها العالمي، والثاني: كان يرى بأن السلطة فوق الدولة، والمكون فوق الشعب، والقوة فوق السيادة.

لكن مع إصرار (النَجَف) على استعادة السيادة، وإناطتها بالشعب عبر ممثليه الشرعيين وفقا لقواعد الديمقراطية المثبتة بدستور مكتوب تصوغه أيادٍ عراقية، تعزز الاتجاه الأول. فكان الإقرار بالسيادة أمريكيا في حزيران 2005، وإنهاء التواجد العسكري الأميركي كليا في كانون الأول 2011. أي زوال الاحتلال العسكري شكلاً ومضمونا.

ولكن في العام 2014، تعرضت السيادة العراقية إلى انتكاسة كبيرة حين أقدم تنظيم (داعش) على احتلال ما قدرت مساحته بثلث أراضي الدولة العراقية بمواطنيها القاطنين فيها.

ولأنه وفقا لقواعد القانون الدولي فإن أي انتقاص عملي لسيادة دولة ما لا يعني اعتراف المجتمع الدولي بذلك، فقد استجابت الأمم المتحدة لطلب الحكومتين العراقيتين المتعاقبتين في ذلك العام لإرسال قوات دولية تتولى دعم العراق في استعادة سيادته، بعد أن ارتأت تلك الحكومتان أن المصلحة الوطنية تقتضي ذلك. ولكن من المفارقات أن القوات الدولية التي جاءت للقضاء على احتلال (داعش) عام 2014 كانت بزعامة الدولة التي احتلت العراق عام 2003.

ولكن بعد الانتصار العراقي الكامل على ميلشيات (داعش)، وتحرير الأراضي العراقية كاملة عام 2017م، المتزامن مع إدارة أمريكية جديدة، ظهرت بوادر لإبقاء القوات العسكرية الامريكية في العراق تحت ذريعة دعم القوات العراقية في مواجهة فلول (داعش)، وكذلك مواصلة تدريبها وتسليحها، مع محاولة جر العراق إلى محور السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة، وهو ما كان مخالفا للبرنامج الحكومي الذي تشكلت بموجبه

الحكومة العراقية عام 2018، التي ارتأت أن مصلحة العراق الوطنية تقتضي أن يكون بمنأى عن سياسة المحاور، وأن يكون همزة وصل إيجابية بينها.

ويبدو أن ذلك دفع الولايات المتحدة إلى الإعلان عن دعم خصوم تلك الحكومة، والعمل على كل ما من شأنه تقويضها، مستغلة في ذلك:

تواجدها العسكري المباشر.

سيطرتها الاقتصادية الكاملة من خلال وزارة الخزانة الامريكية التي تتحكم في مدخولات الدولار إلى العراق.

قوتها التكنولوجية سيما في مجال وسائل التواصل الاجتماعي.

فضلا عن دعم الاتجاه الثاني- الذي أشرنا اليه- لها.

وهكذا أقدمت الولايات المتحدة على نحو علني بقتل عراقيين، والاعتداء على أراضٍ عراقية، وهي التي كان أساس استقدامها لحماية أرواح العراقيين والأراضي العراقية.

وبعد اعلان الولايات المتحدة لدعمها وتأييدها للحكومة العراقية التي تشكلت في أيار 2020، يلاحظ- ومن خلال متابعة الخطاب الرسمي الأميركي- أن الولايات المتحدة أوكلت إلى نفسها مهمة تحديد المصالح الوطنية للعراق، وسلبت من العراق حقه في سيادته الخارجية، وحصرت مفهوم السيادة العراقية بتنفيذ إجراءات الحكومة العراقية في الداخل حصرا.

ومن الملفت للنظر أن رؤساء مجلس الوزراء في العراق خلال المدة (2004-2020) قد اجمعوا ضمنيا على أن انتهاك السيادة العراقية كان أمريكيا: عسكريا واقتصاديا، وأن هناك اختلالات عراقية في تشخيص المصلحة الوطنية، فضلا عن الإقرار بالمشكلات المتراكمة التي عانى ويعاني منها العراق.

عموما، يمكن القول أن مفهوم السيادة ثابت، وإن لم يكن مطابقا لـ

(ويست ڤاليا)، لكن مفهوم المصلحة الوطنية متغير. فعلى سبيل المثال: عندما تنازلت أوربا عن حقوقها السيادية في فرض عملتها الوطنية مقابل الـ (يورو)، ورفع تأشيرة الدخول، ورفع علم الاتحاد الأوربي، وغيرها من مظاهر السيادة، كان ذلك استجابة للمصلحة الوطنية لا انتقاصا من السيادة، وإن لها قوة الخروج من التزاماتها كما فعلت بريطانيا عندما وجدت أن مصلحتها تقتضي ذلك. وإن العراق- بوصفه دولة- ليس عنها ببعيد.

وختاما، فإن إعادة تنظيم العلاقة بين المصلحة الوطنية والسيادة في العراق يستدعي:

تحديد المفاهيم.

الاتفاق على ثوابت المصلحة الوطنية، وأهمها عناصر الدولة.

الالتزام بمعايير السيادة وخصائصها ومرتكزاتها المعمول بها دوليا.

التركيز على بناء القوة والحصانة الفكرية للمواطن العراقي جنبا إلى جنب مع بناء عناصر قوة الدولة الأخرى.

(2)

بناء الدولة والأمة «السيادة» العراقية بعد عام 2003

الباحثان أيمن الفيصل وسجاد جياد

تضمنت أوراق رؤساء الوزراء السابقين عن السيادة مساعيهم اثناء مدة استيزارهم من أجل تحقيق هذه الغاية، التي لم تكن بمنأى عن مشروعي بناء الدولة والأمة.

ويشير بعض الباحثين الى ضرورة تحليل الدولة ذات السيادة وفقا للتعريفات المعتمدة بهذا الصدد، بوصفها واقعا بنيوياً صانعاً للأمة، مع عدم اغفال ان لا دولة من دون امة. بمعنى ان السيادة تتجلى في ممارسة السيطرة على الحدود، وعمليات التفتيش والرقابة وتراكم النظام القانوني تساعد على صنع كيان الدولة المركزية.

وكل ذلك يشكل مركباً من الحقوق واللوائح والقوانين التي يهدف الى ممارسة الضبط والتمييز بين المجال الخاص للمواطن وعلاقاته في المجال العام. ومع كل ذلك لا ينبغي عدّ الدولة كياناً مستقلاً عن المجتمع/الأمة[1].

اما قوة الدولة فتظهر في سيادتها بثلاثة وجوه متمايزة: في القابليات الوطنية، والقابليات السياسية، والقوة بوصفها انسجاما مؤسساتياً[2]. ومن الواضح ان بناء هذه القابليات وتنميتها تسير وفقاً لأولويات معينة، تبدأ من

(1) تيموثي ميتشل، الديمقراطية والدولة في العالم العربي، ترجمة: بشير السباعي، (القاهرة، مشروع القراءة للجميع: مكتبة الأسرة، 2005)، ص80-82.

(2) Keith Jaggers, "War and the Three Faces of Power: War Making and State Making in Europe and the Americas", Comparative Political Studies, Vol.25, no. 1 April 1992.

القابليات الأمنية وتستمر بالسياسية ولا تنتهي بالقابليات والقدرات الاقتصادية والخدمية. وبذلك فإن مظاهر تعثر الدولة (كما في الحالة العراقية) تتجلى في عدة مستويات، من اهمها المظهر الجغرافي حيث تميل الدولة إلى الانهيار والتقسيم، كما ان مشاكلها غالباً ما تؤثر وتتأثر بخارج ما يدعى "حدود السيادة".

وفي المظهر السياسي تميل البنى الضامنة للقانون والنظام في الدولة إلى الانحلال أو التحيز لصالح فئة، أو جهة، أو فرد. اما في المظهر الوظيفي فتغيب المؤسسات الممثلة للدولة على المستوى الخارجي، وكذلك الاجهزة القادرة على تقديم الخدمات للمواطنين في المستوى الداخلي للدولة[3]. ويمكن بوضوح تلمس الضعف أو حتى الفشل في تأمين هذه المظاهر الثلاثة في التجربة العراقية بعد 2003 وصولا إلى اليوم، مما يضع علامات استفهام حقيقية امام سيادة الدولة الكاملة وغير المنقوصة، على الرغم من كل المساعي التي بذلت جلها في جانب العلاقات الخارجية بوصفها المظهر الوظيفي المعلن والقابل للتسويق للجمهور من مظاهر الدولة.

إن الحديث عن سيادة الدولة وبنائها يقتضي ايضاً التطرق إلى نوع النظام السياسي وأثر الاقتصاد عليه. ولا يمكن بناء الدولة من دون وجود جهاز بيروقراطي يدير الموارد الاقتصادية، ويعيد توزيعها لتحقيق اقصى ما يمكن من النظام والعدالة. حتى ان بعض الدارسين يشترط حرية الاقتصاد بوصفها شرطا من شروط الديمقراطية الناجحة، وهو ما يكشف عن العلاقة بين الاقتصاد ونوع النظام السياسي للدولة. وفي مثل هذا النظام السياسي لا سيما إذا استند افراده على ثقافة المواطنة، اي الوعي بالانتماء الى امة، حينذاك تبحث الدولة عن التحديث الاقتصادي والاندماج الاجتماعي معاً.

---

(3) سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة، (ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص129-130.

وعلى صعيد بناء الأمة ذات السيادة والاستقلال فإن هذه العملية تعتمد ابعاداً اربعة:

1. تنمية حس الاندماج مع الدولة ومُثُلَها وفلسفتها السياسية.
2. توسيع العلاقات الاجتماعية بين الجماعات الفرعية والثقافات الفرعية في مختلف المناطق.
3. الذوبان التدريجي للالتزامات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية القديمة، واكتساب المثل والقيم الجديدة القائمة على التقبل الاجتماعي للآخر.
4. تنمية البنى التحتية والمواصلات اللازمة والقوانين الضرورية لتدفق السلع والخدمات بين كافة مناطق الدولة(4).

والسؤال الحقيقي المطروح بهذا المضمار: الى أي مدى نجحت الحكومات المتعاقبة في عراق بعد 2003 في (بناء الأمة العراقية) التي تعد حاضنا أساس لدولة ذات سيادة؟!

ان انفصال عمليتي بناء الدولة والأمة، وترابطهما في ذات الوقت، تعني ايضاً ان السرعة، والكيفية، وتطور بناء كل منهما قد لا يكون بالمقدار نفسه، كما في الحالة العراقية. وعدم الانسجام هذا يدفع الجماعات المكونة للأمة الى مزيد من الاستحواذ، في تعبيرٍ عن الرغبةِ بالحفاظ على، أو الخوفِ على هويتها الثقافية، حيث لا يمكن تحقيق هذا الهدف الا من خلال الاستيلاء على السلطة السياسية أو المشاركة المطمئنة فيها. ويمكن تلمس ذلك من خلال ردة الفعل التي تبديها الاقليات في السياسات حيال الادماج القسري الذي تنتهجها الاكثرية، فكلما زادت تلك السياسات زادت طرديا حجم الممانعة لها من قبل الاقلية. ولا ينبغي اغفال ان الاكثرية والاقلية ليس معياراً عدديا

(4) Ali-Asghar Kazemi, ''The Dilemma of Nation building in Post-Sadam Iraq'', Journal of Law and Politics,Tehran,2005, Islamic Azad University, Science and Research Campus, Vol.1, no.2.

بالضرورة، وانما تعبير على مكانة الجماعات ومدى امتلاكها للسلطة والتأثير.

لم تستطع حكومات ورؤساء حكومات ما بعد عام 2003 من الحفاظ على مفهوم السيادة بالمعنى الكلي للبلد، ولم تستطع الذهاب باتجاه بناء مقومات السيادة (الأمن والاقتصاد والاستقرار الداخلي وغيرها) حتى تكتمل السيادة بمفهومها المطلق، ان معوقات السيادة كانت وما تزال كثيرة وهي تحديات حقيقة اما أي رئيس حكومة في العراق ومن بينها (الجماعات المسلحة، المنافذ الحدودية، السياسة المالية والنقدية، السياسة الخارجية، التشريعات والقوانين، النظام الانتخابي، قانون الأحزاب) وغيرها من مرتكزان بناء السيادة.

(3)
The Question and Crises of Iraq's Sovereignty

Sardar Aziz PhD[*].

Four former PMs of Iraq since 2004 have been asked a number of questions regarding sovereignty. The questions were related to the relationship between political system and sovereignty, management of (regional and international) factors in achieving or violating sovereignty, the relationship between national interests and determination of sovereignty, regional and international interests and sovereignty. The last question was on the experience of each individual prime minister.

While there is a question of relationships of national interest and sovereignty, which is doubtful that it is related to domestic sovereignty, the other questions are solely enquiring about the state sovereignty: states political system, states relation to regional power, states awareness and capacity to manage the crises. This state centric view of sovereignty is also dominant among the answers. All PMs are state centric and fail to mention other types of sovereignty and problems with sovereignty but one.

The fact prime ministers are being asked signifies that sovereignty is still primarily seen as a power of the state and the leader of the state.

Through the answers we can observe the understanding of each PMs of sovereignty and more importantly the time and regional and international context of exercising sovereignty. We know that sovereignty has various meaning according to time, system and location. ''Sovereigntism's substantive nature is thus directly affected by the evolutions of the international system and the perceived repartition of power in this system''. Hence, ''sovereigntist claims are context-related means, for instance, that their substantive meaning has varied from the bipolar context to the contemporary period, despite the continuous reference to the same concept and its apparently enduring systemic reach''. (Alles & Badie, 2016:7).

Iraq has been a state suffering from incomplete sovereignty since the invasion of Kuwait 1991. This has two indications: first as above quotation

(*) Senior Adviser - Kurdistan Parliament/Iraq.

argues that sovereignty is context related and secondly, the country has not regained its sovereignty yet. If we are heading toward (a possible) new order sovereignty might become a contested concept and value.

Each PM has a particular personal understanding of sovereignty. For some, it is strengthening the state and claiming sovereignty back from the occupier. While, on the contrary, a PM is arguing that the presence of the foreign army does not necessarily violate the sovereignty of the country. Japan is given as an example in relation to the US armies' bases in that country. One PM goes so far to argue that there is a conflict between sovereignty and democracy, regarding people or citizens not in a suitable level of awareness to practice sovereignty.

In general, the understanding of sovereignty varies among the PMs, from practical to scientific and academic. They all realize the issues and their power limitations. For some Iraq is unique among other states for the level of sovereign violation.

Taking this as a background, I would like to shed some lights on the concept of sovereignty and Iraq's sovereignty in the coming decades. My approach is the combinations of positive and negative sovereignty. Iraqi elites need to realize between rights and capacity.

Before dwelling on that, I would like to reflect on Iraq's history and location from a sovereign perspective. My argument goes like that: Iraq can only practice its full Westphalian sovereignty when it is a regional power. When Iraq fails to become a regional power, it fails to practice its full sovereignty. How Iraq becomes a regional power? The answer I offer here is by having a strong negative and positive sovereignty.

If we take the state as an entity that has the capacity of problem-solving, then this entity has to dedicate its most power to solve domestic problems and based on that premise contribute into solving international problems. The Iraqi government and state have to be seen from this perspective. A state of solving problems is different from a state that aims at control and imposing its power and value over the others. The state is not an entity above the citizens or dealing with the people inside its territory through violence and punitive means. Positive sovereignty presupposes capabilities, which enable governments to be their own masters: it is a substantive rather than a formal condition, as Robert Jackson put it (1993:28). "A positively sovereign government is one which not only enjoys rights of nonintervention and other international immunities but also possesses the wherewithal to provide political goods for its citizens. It is also a government that can collaborate with other governments in defence alliances and similar international arrangements and reciprocate in international commerce and finance. Positive sovereignty is the means, which enable states

to take advantage of their independence usually indicated by able and responsible rulers and productive and allegiant citizens. Positive sovereignty, as Schwarzenberger puts it, is not a legal but a political attribute if by 'political' is understood the sociological, economic, technological, psychological, and similar wherewithal to declare, implement, and enforce public policy both domestically and internationally. If this is the positive sovereignty, then what about negative sovereignty?

Negative sovereignty is freedom from outside interference: a formal-legal condition. Non-intervention and sovereignty in this meaning are basically two sides of the same coin. This is the central principle of the classical law of nations: the sphere of exclusive legal jurisdiction of states or international laissez faire Robert Jackson put it (1993:27). Accordingly, while Iraq needs both positive and negative sovereignty, to achieve that it has to realize two big challenges: first, to grant its citizens both negative and positive freedoms, Secondly, to realize the impossibility of achieving both sovereignties fully. In addition to these, the two sovereignties need to be interlinked.

In the past Iraqi peoples suffered from the push of international powers and regional interests in making Iraq a regional power. Iraq has the ingredients to be a regional power, but not in the way practiced and aimed in the past. In the past, Iraq was encouraged to become a regional power for the balance of power in the region and to achieve that Iraq's wealth diverted to build up the military and engage in wars. If Iraq aims at becoming a regional power to confront and to balance out others, then, naturally others will respond and act similarly. This premise results in bad and distrusted relationships with regional powers. We can deduce from these two paradigms: Iraq as a regional power externally and Iraq as a regional power internally.

Iraq can aim to become a regional power to realize its positive sovereignty, to gain the power and legitimacy from the people. The strong state is not a hard state. The history of the region also tells that the democratic state is stronger than non-democratic states. Therefore, Iraq has to rely on democracy to solve domestic problems rather than violence and arms.

Today Turkey and Iran are having ambitious regional goals. Iraq is sandwiched between the two. There is a new regional power emerging as a result of Turkey and Iran's regional expansion and inability of Iraq to play a regional role. In this new context what will happen to Iraq's sovereignty?

However, there is no doubt that "humiliation has become a standard parameter of inter- national relations" (Badie, 2017:5). Iraq has been humiliated in every way among them attacks on sovereignty. These attacks are attacks upon the dignity, reputation and honour of individuals and peoples. But in spite of

that Iraq and Iraqi elites have to think pragmatically. Iraqi people have been humiliated primarily because Iraqi state and Iraqi elites have been humiliating Iraqi people themselves. This requires a profound shift in the idea of sovereignty.

Iraqi sovereignty is sovereignty particular to Iraq and has to emerge from Iraq's particularity. Arabs, Kurds and others, have more than one layer of identities and they might prioritize their particular identity above Iraqi identity. Iraq as a frame has to accommodate that.

Finally, we have to become aware of the new trends in the sovereignty studies. The post-modern trend is deconstructing the sovereignty and linking it directly to the idea of exception. Taking the idea of Agamben seriously (McLoughlin, Daniel, 2013), when the state has a right to declare the state of exception is not the exception but the rule. The state of exception is the state when legally the constitution has nullified, as a result a legal state of non-state emerges.

Sources:

Alles and Badie: Sovereigntism in the International System, ERIS Vol. 3, Issue 2/2016, pp. 5-19

Jackson, Robert (1993) Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World, Cambridge Studies of International Relations.

Badie, Bertrand (2017) Humiliation in International Relations: A Pathology of Contemporary International Systems, Hart Publishing.

McLoughlin, Daniel (2013) The Fiction of Sovereignty and the Real State of Exception: Giorgio Agamben's Critique of Carl Schmitt, Law, Culture and the Humanities 0(0) 1-20

Sardar Aziz PhD.

Senior Adviser

Kurdistan Parliament/Iraq

(4)

السيادة والمصلحة الوطنية. تكاملية العلاقة

أ.د. سعد خميس الحديثي*

إذا أردنا أن نصل الى فهم موضوعي ورؤية سديدة لطبيعة العلاقة بين السيادة والمصلحة الوطنية فلا بد من المرور بعجالة على المتغيرات التي طرأت على مفهوم السيادة.

مفهوم السيادة:

السيادة بمعناها التقليدي (المطلق) تعني أن تكون الدولة سيدة على نفسها ولا تكون تحت سلطان أو تأثير أو ضغط أي دولة أو قوة خارجية أو داخلية، أي عدم تدخل اي فاعل خارجي أو داخلي في شؤونها أو التأثير في قرارها، فالسيادة بشقها الخارجي الذي يعني حماية حدود الدولة وأراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية من أي انتهاك أو اعتداء خارجي اضافة الى استقلالية قرار الدولة وعدم خضوعها للتأثيرات الخارجية والتدخلات من اي دولة أو طرف ما، بمعنى أن الدولة تمتلك ارادة حرة في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والأمنية، أما السيادة بشقها الداخلي فتعني أن تمتلك الحكومة (السلطة) لوحدها حق تطبيق القانون وصلاحية فرض النظام وأن لا يشاركها أحد في امتلاك ادوات القسر الشرعي أو تنفيذه، فالسيادة تمارس ضمن حدود الإقليم الوطني للدولة وعلى المواطنين والمقيمين على حد سواء وفقاً للقوانين المرعية، فلا يمكن ان تمارس السلطة في الإقليم الوطني إلا من

(*) أكاديمي وإعلامي.

قبل الحكومة التي تنفرد بجميع الاختصاصات فنجاح السلطة في مزاولة صلاحياتها يعتمد أساساً على عدم وجود سلطة منافسة.

الا أن مفهوم السيادة التقليدي بمعناها المطلق لم يعد من الناحية العملية قائماً اليوم بعد أن طرأت العديد من المتغيرات الدولية خلال العقود الاخيرة قادت الى فهم معاصر ومختلف للسيادة حولها من معناها المطلق الى معنى نسبي، فأصبحت السيادة تبعاً لهذه المتغيرات سيادة نسبية مقيدة بالقواعد الدولية التي تشارك الدولة بوضعها والمصادقة عليها بمحض ارادتها، فقواعد القانون الدولي اليوم والمبادئ العامة في شرعة الامم المتحدة ترتب قيوداً على سياسات مختلف الدول في شقيها الخارجي والداخلي، مثل عدم استخدام القوة في فض المنازعات بين الدول، واحترام سلامة أراضي الدول واستقلالها، وعدم الاعتداء.

لقد كان نشوء ما يعرف بالشرعية الدولية التي تعطي دوراً للمجتمع الدولي في التدخل في الشؤون الداخلية للدولة التي تخرق أو لا تراعي مبادئ حقوق الإنسان أو تضطهد الأقليات أو ترتكب جرائم تطهير عرقي أو إبادة جماعية ضد مواطنيها، الامر الذي زعزع الفهم التقليدي للسيادة بمعناها القائم على انغلاق الدولة أمام أي دور أو تدخل خارجي في شؤونها الداخلية.

إن المتغيرات الجذرية التي طرأت على مفهوم العلاقات الدولية كان لها ابلغ الأثر في إعادة وضع فهم جديد للسيادة ومن هذه المتغيرات، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كل هذه المتغيرات اوجدت فهماً جديداً للسيادة وتم مغادرة فهم السيادة الذي كان قائماً على التماهي مع الدولة القومية (المغلقة) فأصبح خضوع الدولة لقرارات مجلس الأمن وإرادة المجتمع الدولي نافياً للمفهوم المطلق

للسيادة، وبات أحد أهم معايير السيادة بفهمها المعاصر أن تكون حكومة أية دولة قادرة على الإيفاء بالتزامات الدولة تجاه القانون الدولي ومنها على سبيل المثال، حماية الأجانب المقيمين داخل الإقليم الوطني للدولة، وحماية الدبلوماسيين ومقار البعثات الدبلوماسية والمنظمات الأممية العاملة فيها.

السيادة المعاصرة هي سيادة مرئية تتعاطى الدول فيها مع المنظمات الدولية بإيجابية فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والأقليات والحفاظ على المناخ وحماية البيئة وضمان السلم الإقليمي والدولي، حتى صارت هذه العناوين مفاتيح وملامح للتأثير الخارجي في الشؤون الداخلية ومجالاً للأدوار الخارجية في سياسة الدول بشقيها الخارجي والداخلي، وهنا اتسعت مساحة الفعل الخارجي في شؤون الدولة ومقدراتها، فصار المواطن ضمن الدولة هو فرد في إطار العالم أي إنه يتمتع بحقوق المواطنة فضلاً عن حقوق الفرد العالمي.

مفهوم المصلحة الوطنية:

هنالك مشكلة في تحديد ماهية المصلحة الوطنية العليا للبلاد خصوصاً إذا ما أخذنا بالحسبان الآراء المختلفة للقوى السياسية والجماهير التي تمثلها هذه القوى أو التي تشكل قواعدها الانتخابية، وهنا يبدو مفهوم المصلحة الوطنية عائماً غائماً غير محدد المعالم أي لا يوجد اتفاق على ماهيته وأين يكمن، وهذا يعيق إمكانية الوصول إلى إجابة دقيقة أو تعريف جامع مانع للمصلحة الوطنية، فهذا المفهوم يبقى من المفاهيم المرنة وغير الثابتة فما يعد مصلحة وطنية في ظل ظروف سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية معينة، قد لا يعد كذلك في ظل ظروف مختلفة وعلى الرغم من القول بأن المصلحة الوطنية هي: كل ما من شأنه تحقيق النفع للمواطن والدولة ودرء الخطر عنهما قد يبدو للوهلة الاولى أنه مقلل للإرباك الحاصل بشأن الاتفاق على تعريف المصلحة الوطنية، إلا انه في حقيقة الأمر يفاقم من التعقيد المصاحب لمسعى

الوصول الى اتفاق على التعريف، أو تحديد الماهية لأننا سندخل في حلقة اوسع من الاختلاف عند محاولتنا تحديد ما هو النافع للمواطن والدولة أو الذي يمكن أن يدرأ الخطر عنهما، وهذا الاختلاف في تحديد المصلحة الوطنية ستزداد سلبياته إذا رهنا السيادة بالمصلحة الوطنية، فهذا يعني بالضرورة أن هناك اختلافاً سينشأ حول مفهوم السيادة نابعاً من الاختلاف حول تحديد المصلحة الوطنية، تحقق المصالح الوطنية سيكون مدعماً للسيادة ولعل هذا ما حصل عند طلب الدعم الامريكي والدولي من قبل الحكومة العراقية لدرء خطر داعش، فعلى الرغم من أن هذا الدعم جاء بطلب من الحكومة العراقية إلا انه رتب تنازلاً جزئياً عن معايير امنية للسيادة على مستوى الحركة في المجال الجوي وتنفيذ العمليات على الأرض وفي ظل هذه الحالة فرضت المصلحة الوطنية التي تخدم الاسس والمعايير الاساسية للسيادة وهي الحفاظ على سلامة الأراضي العراقية ووحدتها والدفاع عن أمن الشعب العراقي على الجوانب التكميلية في مفهوم السيادة المتعلقة بالاستقلالية المطلقة في القرار الأمني وحركة القوات.

أولوية المصلحة الوطنية :

الهدف الأساس من قيام الدولة هو تحقيق مصالح الشعب، إذ إن فلسفة نشوء الدولة تنطلق من هذا الاعتبار اولاً، وبالتالي تصبح عملية تحقيق المصالح العليا للشعب الغاية الاسمى للسلطة (الحكومة) ومما لا شك فيه أن تحقيق المصلحة الوطنية في بناء اقتصاد قوي ومنظومة أمنية مهنية ومتمكنة وإقامة الحكم الرشيد يوفر للدولة القدرة على بسط سيادتها الداخلية والخارجية، وهذه الرؤية تنطلق من كون تحقيق المصالح الوطنية سيقود بالضرورة إلى صيانة السيادة، وهذا التوجه في فهم المصلحة الوطنية يعتمد اساساً على السياسة المتبعة من السلطة (الحكومة)، إذ إن اعتماد مبدأ المواطنة وتحقيق المساواة بين افراد الشعب وضمان العدالة في توزيع الثروات

سيحصن البناء الداخلي للدولة ويضمن الاندماج المجتمعي ويعزز الهوية الوطنية، وهذا سيقطع الطريق أمام فرص التدخل الخارجي وبالتالي سيكون ضمانة للسيادة الوطنية، ولكون الدستور العراقي قد نص على إن من بين المصالح الوطنية (السيادة) عادّاً إياها واحدة من المصالح، وبالتالي هي هنا جزء من كل، وهي مفردة ضمن مجموعة مفردات، فالسيادة تبعاً لهذا هي مسار من جملة مسارات لتحقيق المصلحة.

أولوية السيادة:

بالمقابل هناك من يرى ضرورة النظر إلى المصلحة الوطنية عبر بوابة السيادة، فما يراعي السيادة سيحقق المصلحة الوطنية وكنتيجة لهذا الفهم لا بد من سد ذرائع التدخل والأدوار الخارجية في الشؤون الداخلية للدولة تحت مبررات كحقوق الإنسان والحفاظ عليها وحماية الأقليات وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال بناء مؤسسات الدولة على احترام حقوق الإنسان، ودمج جميع المكونات في هذه المؤسسات والمشاركة الكاملة في ادارة السلطة، فالسيادة هي الأساس في تحقيق المصلحة الوطنية التي لا يمكن أن تتحقق إذا لم تضمن السيادة، والدولة ذات السيادة هي التي تتمتع بعناصر القوة الاقتصادية والبشرية والعسكرية والمعرفية، وهي التي تتمتع بالقدرة على وضع استراتيجيات لبلوغ أهدافها التي تحدد مصالحها الوطنية.

والسيادة تتسم بالثبات كونها ركناً راسخاً من أركان الدولة، أما المصلحة فهي قابلة للتغير في ضوء مقومات قوة الدولة فلا يمكن تحقيق المصلحة الوطنية كحماية وحدة اراضي الدولة والدفاع عن الشعب من الاعتداءات الخارجية من غير تحقيق مبدأ السيادة وامتلاك الدولة القدرة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، فالسيادة هي المظلة التي تستظل بها المصلحة الوطنية، وتظل امكانية الفصل بين السيادة والمصلحة الوطنية امراً غير ممكن فإحداهما شرط للأخرى، وتحقق إحداهما هو تكريس وترسيخ للأخرى، فحل

الخلافات بين الحكومة الاتحادية والإقليم على سبيل المثال سيكون عاملاً ضامناً لوحدة العراق وسلامة أراضيه ومحصناً للعراق ضد التدخلات الخارجية وبالتالي سيكون معززاً لسيادة الدولة، فضلاً عن كونه يمثل مصلحة وطنية تصب في مصلحة كل العراقيين، وستؤدي الى الاستثمار الامثل للثروات الطبيعية وابرز مخرجاته هو بسط سيادة الدولة داخلياً وعلى حدودها ومنافذها مع دول الجوار وتوحيد الرسوم الجمركية، والشيء ذاته يقال عن بناء اقتصاد وطني قوي يساعد في تقوية الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي، ويضمن تحقيق الاندماج المجتمعي للهويات الاثنية في خيمة الهوية الوطنية، وهذا سينعكس ايجاباً على مكانة الدولة إقليمياً وبالتالي يعزز من السيادة على المستوى الخارجي.

التماهي بين السيادة والمصلحة الوطنية:

تبدو عملية الفصل بين سيادة الدولة ومصلحتها امراً غير ممكن من الناحية الفعلية وذلك لتداخلهما ووجود علاقة عضوية بينهما، بحيث لا يمكن فصل احداهما عن الاخرى إلا بتجريد كل منهما من محتواهما الفعلي، وعند إثارة النقاش حول طبيعة العلاقة بين السيادة والمصلحة الوطنية فلا بد من تذكر أن السيادة ليست غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة لتأكيد ولتحقيق استقلال الدولة وابراز مكانتها على المستوى الإقليمي والدولي وضمان استقرارها الداخلي وقوتها في كل المناحي السياسية والاقتصادية والأمنية، وأخذاً بالحسبان هذه الحقيقة فإن الهوية تتضح اكثر وقدرتنا على النظر الى العلاقة بين السيادة والمصلحة الوطنية تصبح اكثر اقناعاً وبعيدة عن الأحكام التقريرية المعتادة التي تكبل العقل وتحد من قدرته على النظر بموضوعية وشمولية أكبر وتزيل الغبش الذي يحيط برؤيتنا لطبيعة العلاقة، وانطلاقاً مما تقدم يمكن أن نصل الى أن هناك حالة تماهٍ بين السيادة والمصلحة فكل ما يحفظ السيادة ويعززها فيه مصلحة وطنية، وبالمقابل كل ما يجلب المصلحة حتى وإن شكل

تجاوزاً لبعد من ابعاد السيادة فهو يعزز ويرسخ الابعاد الاخرى للسيادة ويضمن الحفاظ عليها على المدى المتوسط والبعيد إذا اردنا ان نعزز هذا الفهم بالأمثلة، فيمكن اعتبار العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم دلالة على مرونة النظر الى مفهوم السيادة خصوصاً اذا اعتبرنا أن السيادة بحد ذاتها تنطوي ايضاً على جملة اولويات تراتبية، الاهم فالأكثر أهمية فالمهم فالأقل أهمية، فلا شك إن وحدة البلد وعدم تقسيمه يشكل المعلم الاهم من معالم السيادة وإن جاء بمشاركة جزئية لسلطة محلية مع السلطة الاتحادية في بعض الصلاحيات، حيث يبقى هذا الوضع اقل ضرراً من التقسيم وانفصال جزء من الدولة عنها وهذا ما تم مراعاته عند كتابة الدستور.

من الناحية النظرية فإن الدولة المستقلة هي الاساس وتأتي المصلحة الوطنية لتصب في تعزيز السيادة وتكريسها وترسيخها، أما من الناحية العملية القائمة في العمل السياسي على المنفعة بمعنى النفع العام وليس الفردي والحزبي أو الفئوي، فالأمر مختلف وربما يسير باتجاه معاكس تماماً أي إن ما يحقق المصلحة وإن كان لا يتوافق مع معيار من معايير السيادة، فهو أمر يجب العمل عليه انطلاقاً من مبدأ إن تحقيق المصلحة الوطنية العليا يضمن استمرار الدولة والحفاظ على وجودها ويعزز قدرتها على القيام بأهدافها وتنفيذ خططها ويمكن الاستناد إلى اجراء مستقبلي يؤكد التماهي بين السيادة والمصلحة الوطنية ألا وهو سن قانون لإدارة الثروات الطبيعية ولاستثمارها بشكل يضمن إنهاء الخلافات الحاصلة بين الحكومة الاتحادية والإقليم من جهة، وربما بين الحكومة وبعض المحافظات من جهة أخرى يحقق العدالة في توزيع الثروات ويضمن صيانة سيادة الدولة في ركن أساس من أركان السيادة ألا وهو إدارة الثروات الوطنية، وهنا تتحقق الفائدة المزدوجة فيتم صيانة السيادة واستقلالية القرار الوطني بخصوص الثروات وفي الوقت ذاته ضمان تحقيق مصلحة الشعب العراقي بالاستفادة المثلى وبشكل عادل من ثرواته، وفي السياق ذاته يمكن إيراد انموذج آخر يعزز القناعة بحالة التماهي بين

السيادة والمصلحة الوطنية وذلك في اقامة مشاريع اقتصادية استراتيجية مستفيدة من موقع العراق مثل القناة الجافة، الذي سيعزز وحدة كل اجزاء العراق بروابط المصلحة الاقتصادية المشتركة ويربطها بمبدأ تبادل المنافع ويجعل الاولوية الاقتصادية بمثابة حصانة ضد الخلافات الإثنية والمناطقية.

2020 /10 /17

(5)

هل ان معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة؟

الدكتور ضياء الأسدي(*)

في بلد مثل العراق وفي ظل التحولات الحاصلة فيه على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما يرتبط بها من متغيرات وعوامل، من الصعب جداً ومن المجازفة بالحياد والموضوعية (اللتين تعدان من أهم معايير الوصف العلمي الرصين وسماته وركائزه) أن نجتاز مفهوم المصالح الوطنية كما لو أنه مفهوم متفق عليه ويراه الجميع بالعين ذاتها وبالمقاييس ذاتها.

فالإشكالية الحقيقية الابتدائية في موضوع البحث قد لا تكون في مفهوم السيادة وكيفية مقاربته، بل إن الإشكالية قد تقع في مفهوم الوطنية وأبعاده وتجلياته؛ وكيف يمكن جعله مفهوماً معيارياً يتفق عليه الجميع. وهل ثمة هوية وطنية جامعة تمنح المواطن صفته وتعريفه ضمن بناء الدولة ومنظومتها القيمية قبل منظومتها القانونية والسياسية.

فمن الواضح أن العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة في بدايات القرن العشرين كان ومازال يعاني من اضطراب واضح في مفهوم الوطن وكيف يمكن لأي مواطن ''عراقي'' أن يموضع ذاته بوصفه فرداً في مجتمع لم يزل قيد التحولات الجذرية حينا والجزئية طورا، وبوصفه مواطناً يحمل هوية انتماء ما لوطنٍ بالتعريف أو بالواقع، ومن دون الخوض في أسباب الاضطراب

(*) نائب ووزير سابق، رئيس كتلة الأحرار النيابية سابقاً.

المجتمعي والثقافي وما ينجم عنه من اضطراب وتحول سياسي، كانعكاس لتحولات في البنى الاجتماعية العميقة، نجد -واضحاً- أن وعي المواطن بذاته بوصفه مواطناً، ووعيه بوطنه (وبالتالي وعيه بمصالحه كفرد ومصالح وطنه) قد بات مشوها مزعزعاً لا يمكن اتخاذه مفهوماً ثابتاً أو معياراً يمكن الركون إليه والقياس عليه.

و عليه فإن مفهوم المصالح الوطنية لم يعد مفهوما جامعاً متفقاً عليه، وهو مفهوم تتلقاه مجموعات أو مكونات أو شرائح معينة بطريقة تختلف عن الأخرى، وقد يصل الاختلاف حد التناقض، فيكون ما تراه فئة أو مجموعة على أنه مصالح وطنية عليا تراه أخرى على أنه أحد مسببات دمار الدولة وانهيارها. مثال على ذلك: الكيفية التي تتلقى بها بعض الفئات والمجاميع التدخل الأميركي أو الإيراني أو الإقليمي في شؤون العراق، ففي الوقت الذي تظن فيه بعض الفئات أن التواجد الأميركي في العراق والمنطقة أيا كان شكله وتأثيره هو من مصلحة العراق الحالية والمستقبلية، تراه فئات أخرى سبباً في زعزعة أمن العراق والمنطقة واستقرارهما، ومثل هذه الرؤية تنطبق على فهم العلاقة مع إيران وتركيا والسعودية ودول المنطقة الأخرى وترتيب المصالح الوطنية على أساس تلك الرؤى.

ثم نأتي إلى السؤال أو الإشكال الآخر الذي لا يقل أهمية عن سابقه: من يحدد المصالح الوطنية ويعمل على صياغتها وإدامتها والدفاع عنها وتحويلها إلى سياسات (policies) وخطط قابلة للتطبيق؟

إن كان الفرد ''المواطن'' أو مجموعة الأفراد، فقد علمنا مما تقدم أن المجتمع العراقي هو مجتمع غير متجانس (heterogeneous) ومنقسم على نفسه في رؤيته لمصالحه كمجموعة أفراد وكمجتمعات أو مكونات متعددة، وقد يصل الانقسام والتشظي في المواقف والقضايا المختلفة إلى المكون ذاته والفئة ذاتها، وحول قضايا صغيرة تتعلق بالخدمات الأساسية أو السياسات

العامة (مثال على ذلك ردود الافعال التي جاءت من المواطنين بعد إعلان وزارة الكهرباء عن عزمها خصخصة قطاع الجباية واستحصال عوائد خدمات الكهرباء. ففي الوقت الذي كانت تعتقد فيه وزارة الكهرباء (و مجلس الوزراء الذي صادق على قراراتها) أنها ترسم وتنفذ سياسات مهنية خاصة تصب بالنتيجة في مصلحة المواطنين والصالح العام، جاءها الرد القاسي من معظم المواطنين بأن تلك جريمة أو مؤامرة تستهدف الفقراء ومن هم دون الطبقة الوسطى في بلد تعد فيه خدمة الكهرباء من بين الأسوأ، وعلى مدى سنوات طويلة.

وإن كانت الحكومة أو الحكومات هي من يحدد المصالح العامة فإن عدم استقرار النظام السياسي وعدم نضجه في العراق، وانعدام الثقة بين مكونات الشعب العراقي فيما بينها من جهة وبينها وبين من يمثلها في الحكومات، وعلى اختلاف المستويات التنفيذية والتشريعية والقضائية، لن يمكن الحكومات من بلورة رؤية شاملة للمصالح الوطنية العليا تستند الى شرعية الدستور والقانون والقضاء، وإلى دعم الشعب وإسناده.

أما إن قلنا بأن المصالح الوطنية يحددها تضافر وتفاعل العوامل الأساسية التي تشكل مفهوم الدولة الوطن والفرد المواطن، وما تنتجه من حالة انسجام وتوافق في الرؤى والمتبنيات، وتترجم إلى سياسات وخطط قابلة للحياة وللتطبيق، وتعزز نتائجها ومخرجاتها مفهوم المواطنة والدولة الصالحة الكريمة في أذهان مواطنيها ووجدانهم، فإن ذلك كله يستدعي أولا وقبل كل شيء تطوير سردية أو فلسفة وطنية يقبلها الأعم الأغلب من الناس، ولا يشكك في إطارها العام بوصفه إطاراً وطنياً جامعاً.

وهذا لا يعني أن ما مطلوب هو عمل تنظيري تجريدي بعيد عن التطبيق والفعل المنتج، لأن من أهم مستلزمات تطوير الرؤية الوطنية الجامعة لمصالح العراق وشعبه هو العمل المنتج الواقعي، كتحويل مؤسسات البلد والقوانين التي تعمل

على وفقها إلى قوانين ومؤسسات محايدة تتخطى التنوع السلبي، وتتعالى على الفروقات الأصيلة في المجتمع حين ترسم السياسات وتعمل على تنفيذها.

فإن أصبح للعراقيين وحكومتهم رؤية وطنية جامعة للمصالح العليا لوطنهم يمكن حينذاك أن نتحدث عن معيار وإطار مرجعي تُفهم من خلاله السيادة؛ ويمكن حينئذ لأي حكومة مهما كانت نسبة تمثيلها للجماهير أن تدرك أن هناك حدودا وقيودا لا يمكن تجاوزها أو التخلي عنها في تبني السياسات الخارجية والتعامل مع دول العالم، لأن الحكومة التي يسندها شعب واعٍ بهويته ومصالحه الوطنية هي حكومة واثقة قوية، لديها قدرات التفاوض والمناورة وتستطيع الدفاع عن سيادة بلدها حينما يحصل أي خرق لتلك السيادة أو تجاوز عليها.

إذن وبالإشارة الى كل ما تقدم نستنتج أن السيادة لا يمكن أن تتحقق دون تحقق مفهوم واعٍ جامع للمصلحة الوطنية يتبناه الشعب وتعمل الحكومات على تمثيله والدفاع عنه، وأن هذا المعيار وهذا المفهوم يعد أساسياً ومحورياً في تحديد شكل السيادة ومدياتها ومستواها.

(6)

فقدان السيادة بفعل التدخلات الإقليمية والدولية

الدكتور قاسم داود[*]

إن حكومة الدكتور علاوي تشكلت تحت مظلة قانون إدارة الدولة الانتقالي، وكانت السلطة بوجهيها التنفيذي والتشريعي بيد تلك الحكومة، على الرغم من أن السلطة الحقيقية كانت مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ من هنا فإننا نلمس أن الحكومة

الأولى كانت منقوصة السيادة، وكانت أهم مهام هذه الحكومة هي اجراء انتخابات عامة لاختيار جمعية وطنية تأخذ على عاتقها كتابة الدستور الدائم للبلاد، في تلك الفترة شهدت الساحة العراقية تدخلات ايرانية هادئة من خلال بناء علاقات وثيقة جدا مع القوى الإسلامية، ولم تستفز تلك العلاقات الولايات المتحدة في ذلك الحين.

لقد كان التحرك الايراني ذكيا جدا ومخططاً له بعناية فائقة، وفي أول انتخابات فاز الائتلاف الوطني بغالبية المقاعد وعلى اثر هذه الانتخابات تشكلت الجمعية الوطنية وكلفت الدكتور الجعفري بتشكيل الحكومة، التي لم تكن مختلفة عن الحكومة التي سبقتها من حيث موضوع السيادة، ولكن بدا واضحا نمو الدور الايراني في تلك المرحلة.

تشكلت حكومة المالكي بقرار أمريكي كان لخليل زاد الدور الأكبر في اختيار رئيس وزرائها، وهذا يعكس ويبين مكان السيادة في تلك الصورة.

(*) نائب ووزير سابق.

وفي الحكومة الثانية للمالكي بدا واضحا مشاركة الولايات المتحدة وايران بفرض تصوراتهما على الوضع السياسي من خلال لي عنق الدستور والتفسير غير المنصف لتعريف الكتلة الأكبر، هنا نشهد أن الدور الإيراني تطور من الدور الخجول إلى الدور العلني الواضح، ومع كل نمو لأدوار غير عراقية يضمحل الدور الوطني العراقي وتختزل السيادة.

كانت حكومة العبادي اكثر تحررا من الحكومة التي سبقتها من حيث التأثير الإيراني، وأكثر تأثرا بالنفوذ الأمريكي، لذا فإن مسألة السيادة كانت تعاني من ذلك الوضع السياسي، مع بروز عامل آخر تمثل بالخروقات التركية الفضة للسيادة العراقية وبشكل علني.

أما في حكومة عبد المهدي فقد حول العراق إلى إقطاعية إيرانية، وفقد العراق في تلك الفترة سيادته لصالح الجارة إيران.

علي أن أشير إلى نقطة مهمة تتعلق بفقدان السيادة من خلال تشكيل فصائل مسلحة تدين بالولاء لدولة أخرى وبأسلوب عقائدي، كما هو الحال مع بعض الفصائل الذين يسمون بالولائيين له أبرز الأثر بتصفية مفهوم السيادة.

(7)
Preserving Sovereignty Through Balancing Regional and International Interests in Iraq
An Analysis of Previous Iraqi Prime Ministers' Opinions

Dr. Muhammad Al-Waeli

By analyzing the responses of different Iraqi prime ministers to all the questions, especially regarding the relationship between preserving sovereignty through the balancing act of regional and international interests in Iraq, one can identify three trends.

* The balance of regional and international interests to preserve Iraq's sovereignty is impacted by the conditions of the era of each prime minister.

* The emphasis on the role of internal dynamics in changing the approach towards preserving sovereignty and achieving balance.

* Difficulty in identifying the common interests of all Iraqis in light of balancing them with the interests of regional and international powers.

Prime Minister Ayad Allawi in his response focused on the **strength of a national Iraqi system**, **unity of society and political forces** to balance Iraq's interests with regional and international interests to preserve Iraq's sovereignty act. When Dr. Allawi was Prime Minister (May 2004 - January 2005, the biggest challenge was officially reclaiming Iraq's sovereignty from the U.S. occupation. This required showing strength through a unified position towards the importance of writing the constitution and holding elections.

Prime Minister Jafari on the other hand focused on the fact that **sovereignty is foremost an internal product**, releasing the **limited influence of Iraq on a regional and international level**. The large disparity of views amongst Iraqi factions characterized his era (May 2005 - May 2006), especially in regards to writing the constitution. It also became clear that regaining the sovereignty status formally did not mean that it would translate to reality on the ground. The US who helped establishing democracy in Iraq, the international community who gave back the sovereignty status to Iraq, and the regional powers which congratulated Iraq on the constitution and its elected government, were themselves violating it on the ground. What was required was **finding mutual interests** and a lot of compromise to produce a unified stance towards the

different challenges Iraq faced and to defend its sovereignty.

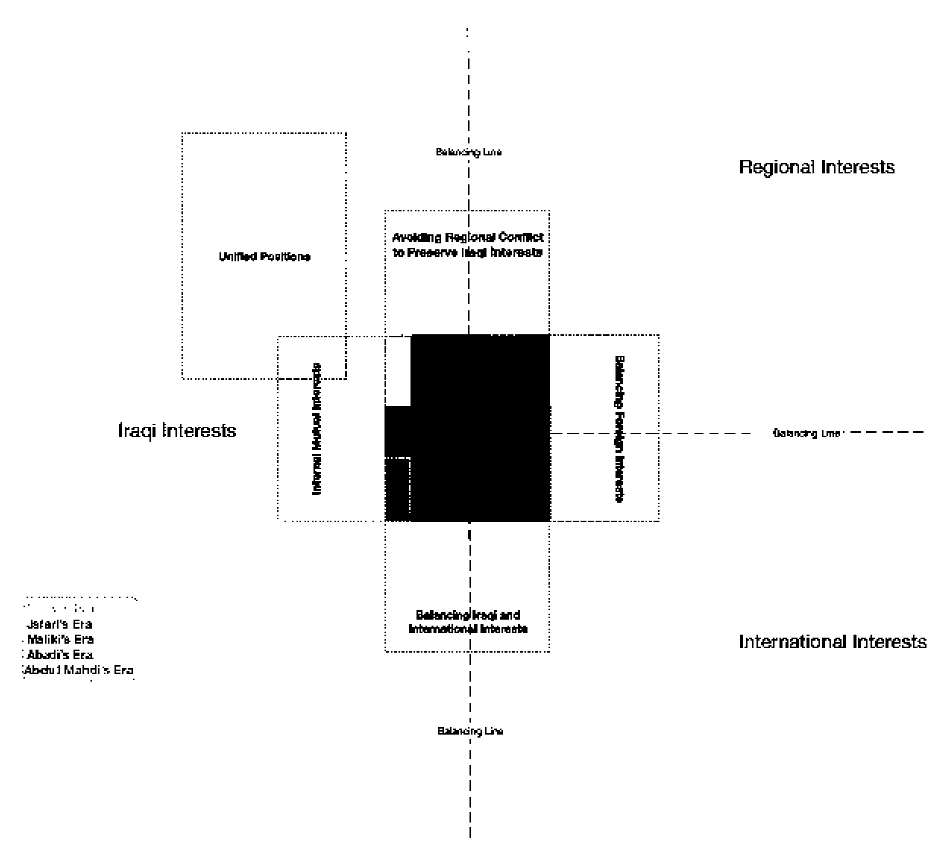
During the rule of Prime Minister Maliki (May 2006 - August 2014) his approach was through the **balancing act of foreign interests in Iraq,** and one important tool to achieve that were international treaties and **mediating efforts between adversary foreign powers.** Indeed, U.S. forces withdrew from Iraq in 2011 after signing the Status of Forces Agreement and the Stratigic Framework Agreement, and Iraq was able to achieve an elaborate balance between different regional and international interests, especially when the Iraqi government engaged in an ongoing mediation process between Iran and the U.S. However, Iraq also realized the difficulty of this balancing game and the limited value of non-binding international treaties. When ISIS took over a third of Iraq's territory, the U.S. failed to follow through its obligation in the SOFA agreement to help Iraq, allowing ISIS to gain a stronghold in the region.

During Prime Minister Abadi's rule (September 2014 - October 2018), Iraq was nevertheless able to garner wide support in its war against ISIS by developing a **thorough understanding of the nuances in the game of international politics** and **navigating the international scene wisely.** Iraq's international efforts were rewarded with victory in record time through bringing adversary partners to achieve their mutual interest and that of Iraq's, making the international community pledge large amounts of money for the reconstruction process after the war, and brining back Kirkuk under the control of the central government with the approval of the international community. However again, the structural weaknesses in Iraq's political and social reality were exploited by foreign players and allowed the country to fall back into unrest and disrupted the balancing effort.

During prime minister Abdul Mahdi's rule (October 2018-May 2020) the relationship between internal realities and Iraq's international relations and sovereignty became even more intertwined. Domestic issues like administrative and economic reforms and the institutionalization of the Popular Mobilization Forces were internationalized and foreign factors imposed certain priorities on the Iraqi decision maker, despite the fact that Iraqi people have their own standpoint, approach, and timeline toward these issues. Abdul Mahdi referred to the **depth of a nation's aspirations, its internal weaknesses and the restrictions of an existing reality,** which is influenced strongly by external powers.

Synching these different viewpoints allows us to develop a generic framework which also reflects the evolution of understanding on the issue of sovereignty in Iraq as well as the requirements for a successful balancing act with foreign interests. The framework provides an overview of the different approaches to regain and preserve sovereignty, which are not exclusive but highlight the main focus of each era.

Nevertheless, in the responses and especially the practices of the different prime ministers, there has not been much focus on developing Iraq's internal capacities which would enable it to protect its interests and achieve those of the regional and international powers as a strong partner.



A generic framework to map the different approaches towards sovereignty through balancing acts

One powerful portrayal of how Iraq needs to look at the issue of foreign influence is inspired by Richard M. Emerson's work on power-dependence relations. Emerson provides three important premises to understand the nature of power in relations: power is **relational**, **situational**, and **reciprocal**.

In the first case, power is not a characteristic of an entity or country, but of a relation. In other words, Iraq is not inherently weak but might be weak in specific relations. If any country is superior in its relationship with Iraq, it is because it has the power to provide or withhold rewards or penalties.

However, what constitutes a reward or penalty is determined by the goals,

values, and needs of the subordinate. In other words, Iraq can control who has power over it by changing its priorities and improving its capacities away from unfavorable relations.

The power in a certain relation is also situational, meaning that Iraq is not destined to remain a subordinate in any power relation as its situation or that of the superordinate can change. Most importantly, Iraq should actively seek to effect that change and have more agency.

Power is reciprocal in any relation, as it is not only Iraq with interests and needs the other side(s) can provide, but also vice versa. If Iraq understands the interests of others better, and seeks to increase its own capacities and positions, it can enter favorable relations with regional and international powers.

Any balancing efforts will strengthen Iraq's position further so long as Iraq focuses on developing internal capacities, changing priorities, and gaining a better understanding of others' interests to further its own.

(8)

هل ان معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة؟

د. مهند سلوم(*)

هنالك بُعدان لمفهوم السيادة: الأول داخلي مبني على فكرة أن شخصاً أو كتلة سياسية معينة ذات سيادة لها الحق في الحكم المطلق للمجتمع. بمعنى آخر أن الحكومة إنْ كانت ملكية أو ارستقراطية أو ديمقراطية لها السلطة العليا في حكم منطقة جغرافية محددة. والبعد الثاني خارجي يعتمد على مبدأ أن ليس هنالك سلطة أعلى من سلطة الدولة ذات السيادة على مساحة جغرافية محددة، وأنه ليس من حق أي دولة أخرى التدخل في شؤونها الداخلية، وأن للدولة المستقلة ذات السيادة الحق في تقرير مصيرها.

لكن الواقع اليوم نوعاً ما مختلف، إذ تعتبر الدولة اليوم، في أغلب بقاع العالم، أداة في خدمة الشعب على عكس مفهوم الدولة في مراحل تاريخية سابقة، إذ كان يعتمد على مبدأ أن الشعب في خدمة الدولة، وقد فرضت قوى العولمة الاقتصادية والتكنلوجية الحديثة واتفاقيات التعاون الدولي تعريفاً جديداً لمفهوم مبدأ سيادة الدولة.

إذ فرضت العولمة الحديثة عدداً من المفاهيم العابرة للحدود مثل المواطنة المعولمة والمواطنة الاقتصادية؛ وفي الوقت نفسه، شدد ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة على مبدأ "سيادة" الأفراد من خلال حماية حقوق الأنسان الأساسية وعدم مساندة الدول التي تعتدي على حقوق الإنسان وان كانت ذات سيادة.

(*) أستاذ الدراسات الأمنية في معهد الدوحة للدراسات العليا.

في هذا السياق يرى السيد رئيس الوزراء الأسبق **الدكتور اياد علاوي** أن المصالح الوطنية ترسم شكل السيادة الوطنية وتحدد وجودها من عدمه، ويستنتج السيد علاوي أن سيادة العراق منقوصة لأن الدولة العراقية لا تراعي المصالح الوطنية؛ ويستشهد السيد علاوي بـ "تراجع الوضع الاقتصادي بشدة وتراكم المديونية مرة أخرى واعتماد العراق على الهيئات والمساعدات والقروض".

وهنا يمكن القول إن الدكتور أياد علاوي ومن خلال نظرته لمفهوم المصالح الوطنية يركز على جانب الرفاهية والقوة الاقتصادية للدولة كركيزة أساسية تعزز سيادة الدولة.

بالمقابل، يعتقد السيد رئيس الوزراء الأسبق **الدكتور إبراهيم الجعفري** أن مفهوم المصالح الوطنية له علاقة وثيقة بشكل السيادة، ويرى السيد الجعفري أن مفهوم المصالح الوطنية مرتبط بالقلق الذي ولدته الحروب المحلية التي شنها النظام السابق في مناطق كردستان وفي الجنوب وقمع الثورة الشعبانية سنة 1991 والمقابر الجماعية وحملات الإعدام الوحشي واستخدام السلاح الكيمياوي ضد أبناء الشعب العراقي في حلبجة.

من الواضح أن السيد الجعفري يرى أن معيار تحقيق مصالح العراق الوطنية مرتبط بأمن الشعب الداخلي وعلاقته بالنظام الحاكم وأن سيادة العراق في حقبة نظام البعث السابق كانت منقوصة.

وبينما يرى كل من السيد علاوي والسيد الجعفري أن مفهوم المصالح الوطنية مرتبط بالجانب الاقتصادي والأمن الداخلي، يؤكد رئيس الوزراء الأسبق **السيد نوري المالكي** "أن مصالح الدول متداخلة ولا يمكن الحديث عن المصلحة الوطنية بمعزل عن مصالح الآخرين"؛ يرى السيد المالكي أن السيادة العراقية جزء من "السيادة المتحققة لدول الجوار" ويطرح أسئلة تبحث في ترابط وتداخل مفهومي مبدأ السيادة ومبدأ المصالح الوطنية، ويحاول

الإجابة عن هذه الأسئلة في إطار اتفاقيات التعاون الإقليمية والدولية وثنائية التنازل عن شكل من أشكال السيادة مقابل تحقيق المصالح الوطنية، سواءٌ كانت هذه المصالح اقتصادية أم عسكرية.

ويعد السيد المالكي السيادة جزءاً من المصلحة الوطنية، وأن قرار التنازل عن شكل من أشكال السيادة هو قرار سيادي هدفه تحقيق المصالح الوطنية للشعب. ويرى السيد المالكي أن استضافة العراق لقوات التحالف الدولية لحماية العراق وشعبه من خطر تنظيم داعش الداهم للأمن والاستقرار مثال واضح على أن "المصلحة الوطنية كانت هي الحاكمة ولها العلوية على السيادة المطلقة".

وفي السياق نفسه، يشير السيد المالكي إلى حقيقة أن العراق دولة شبه حبيسة تعتمد على موانئ دول الجوار في تصدير النفط مما يدفع الدولة العراقية في بعض الأحيان الى تقديم تنازلات يمكن أن تخدش السيادة العراقية بمفهومها المطلق المثالي، هذا من جانب؛ ومن جانب آخر، فأن مكونات الشعب العراقي لها امتدادات عرقية وطائفية في إقليم الشرق الأوسط تفتح أبواب التشابك والتأثير المتبادل والتدخل الإقليمي على مستويات عدة بصور إيجابية وسلبية يمكن أن توثر على مبدأ سيادة الدولة بمعناه المثالي، ويرى السيد المالكي أن اعتماد سياسة توازن المصالح منهجاً ثابتاً يمكن أن يساعد على سد تلك الثغرات والحد من تأثيرها السلبي ويضمن تحقيقاً متوازناً للمصالح الوطنية والسيادة العراقية.

يقدم السيد رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي نظرة متوازنة لمفهومي السيادة والمصالح الوطنية ويرى أنهما متداخلان، ولا يمكن الفصل بينهما؛ لكنه وفي الوقت نفسه يعتقد أن مفهوم المصلحة الوطنية يتقدم على مفهوم السيادة التي هي جزء من المصلحة الوطنية التي يجب أن تحافظ عليها الحكومة ممثلة برئيسها.

بشكل مُوازٍ، يرى السيد رئيس الوزراء الأسبق **الدكتور حيدر العبادي** مفهوم السيادة على أنه متغير وقابل للتفاوض حسب قدر قوة البلد وفهمه لمصالحه الوطنية وإن ما يبدو على انه "خدش" للسيادة ربما يحقق مصالح عُليا للدولة على وفق مقتضيات ميزان القوى الإقليمي الدولي، مستشهداً باتفاقية الاستسلام اليابانية-الأمريكية وقرار تمسك اليابان ببقاء القوات العسكرية الأمريكية على الرغم من رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بسحب قواتها، قرار يبدو في ظاهر الأمر أنه يمس بسيادة اليابان لكنه في الواقع يحقق أمن شعب اليابان ومصالحه الوطنية، حسب قوله.

ويرى السيد العبادي أن تعريف مفهوم المصلحة الوطنية مرتبط بوعي ونضج النظام الحاكم، ويولي السيد العبادي اهتماماً خاصاً بالجانب الاقتصادي على أنه ركيزة أساسية في تحقيق المصالح الوطنية؛ ويمكن القول هنا إن رأي السيد العبادي تجاه العلاقة بين مفهومي مبدأ السيادة الوطنية ومبدأ تحقيق المصالح الوطنية متقارب مع رؤية السيد المالكي من حيث الإطار العام.

ويستهل السيد رئيس الوزراء الأسبق **الدكتور عادل عبد المهدي** إجابته بالربط ما بين مفهومي المصالح الوطنية والسيادة من جهة، والنظام الدولي الحالي أُحادي القطب من جهة أخرى؛ إذ يعتقد السيد عبد المهدي أن المصالح الوطنية صعبة التعريف، وأن السيادة تعني تمثيل إرادة الأمة التي "تحتاج الى رؤية عميقة تفهم جيداً تاريخ البلاد وثوابتها الدينية والدنيوية والظروف الماثلة، كما تعرف المصالح المستدامة القائمة على احترام نسيج الامة وليس تفكيكه أو تجاوزه دون مقومات طبيعية تسمح للأمم بإعادة تركيب نسيجها بشكل طبيعي وإرادي".

ويرى أن تركات الاستعمار والحروب العالمية الأولى والثانية مازالت تلقي بظلالها على مفهوم السيادة كان ذلك في الدول النامية أم المتقدمة

اقتصادياً وصناعياً مثل ألمانيا وفرنسا وغيرها. وفي سياق متصل، يناقش السيد عبد المهدي مفهوم السيادة الداخلية ويرسم خطوط مقارنة ما بين تنظيم الحشد الشعبي في العراق وحزب الله اللبناني وكيف أن الدولة في كلتا الحالتين، خلال وبعد حروب لبنان مع كيان إسرائيل والحرب مع تنظيم داعش الإرهابي، تنازلت عن شكل من أشكال السيادة المطلقة لصالح استخدام القوة لتحقيق مصالح وطنية عليا تتمثل بالمحافظة على بقاء الدولة أمام مهددات خارجية وداخلية داهمة.

وفي معرض حديثه عن سياسات النظام السابق، تتقارب وجهات نظر كل من السيد الجعفري والسيد عبد المهدي في أن سياسات نظام البعث السابق الإجرامية ثلمت السيادة العراقية، ويناقش السيد عبد المهدي جانباً داخلياً آخر يتعلق بموضوع الفيدرالية ويطرح أسئلة عن صلاحيات المركز والاقليم ومفهوم السيادة في سياق العراق الفيدرالي.

من الملفت للنظر أن السادة رؤساء الوزراء السابقين لم يناقشوا - في معرض إجاباتهم على السؤال الثالث - موضوع النظام الديمقراطي الفيدرالي العراقي وسيادة الشعب ودورهما في تعريف المصالح الوطنية وحدود التفاوض على أشكال السيادة المختلفة لتحقيق أمن الشعب العراقي ورفاهيته.

المحور الرابع

هل التوازن في المصالح الإقليمية والدولية يضمن السيادة؟

المشاركون حسب الاحرف الابجدية

- الشيخ جمال الضاري
- الدكتور حارث الحسن
- الأستاذ الدكتور عباس عبود
- الأستاذ الدكتور عدنان عاجل
- النائب الشيخ عدنان فيحان الدليمي
- الأستاذ فاضل كريم (ماموستا جعفر)
- النائب محمد شياع السوداني

(1)

التوازن في المصالح الإقليمية والدولية لضمان مبدأ السيادة

الشيخ جمال الضاري

السادة في معهد العلمين للدراسات العليا المحترمون

السادة في ملتقى بحر العلوم للحوار المحترمون

معالي الدكتور إبراهيم محمد بحر العلوم المحترم

تحية طيبة وبعد..

❖ **قراءة في اجابات السادة رؤساء الوزارات السابقين لمفهوم السيادة**

أبرز ما في إجابات السادة رؤساء الوزارات السابقة منذ 2004، أنها تتماثل مع بعضها في الفهم النظري لمفهوم السيادة، وتطبيقاته المفترضة، لكنها كانت (بشكل وبوجود استثناءات محدودة)، غير واقعية عند المقارنة ما بين الرؤية المطروحة، وبين السياسات الفعلية التي انتهجتها الحكومات العراقية منذ عام 2003.

لقد انهارت السيادة بشكل شامل عند غزو العراق، وخضوعه لاحتلال رسمي أكثر من عام، حتى تم تسليم السلطة في صيف 2004. ورغم ذلك التطور المهم، إلا ان مبدأ السيادة ظل منقوصا بشكل جوهري، مع وجود أكثر من 150 ألف جندي أميركي في العراق.

وتؤشر جملة التطورات اللاحقة، أن مبدأ السيادة الكاملة لم يتحقق،

(*) الأمين العام للمشروع الوطني العراقي.

حتى بعد الخروج الكامل للقوات الأميركية بعد العام 2011، حيث ظل العراق (الضعيف والمنقسم) نقطة جاذبة لتدخلات اجنبية مختلفة سواء من دول الجوار وأبرزها إيران، أم من دول بعيدة، تفتش عن المصالح المالية والنفطية والاقتصادية، ولم تكن تهتم كثيرا بمقتضيات السيادة حينما شرعت ببناء أسس داخلية لمصالحها.

❖ التوازن في المصالح الإقليمية والدولية لضمان مبدأ السيادة

في هذا السؤال (الرابع) الذي وجه للسادة رؤساء الحكومات السابقة، يمكن ملاحظة اختلاف الرؤى بشكل عام مع ميل الغالبية إلى تقديم إجابات نظرية موجزة وغير مقنعة، لا تقدم تصورا للجهد الذي بذل فعليا للاستفادة من المصالح المختلفة للعراق أو للآخرين من اجل تكريس مبدأ السيادة أو استعادتها على الأقل، وقد جاء هذا الايجاز ونقص الإجابة، في مقابل استطراد السادة رؤساء الحكومات في استعراض (المنجزات) التي حققوها خلال توليهم مهامهم.

ففي اجابة السيد أياد علاوي، لم نشهد غير بعد نظري بلا أهمية حقيقية، لكن ذلك كان مفهوما بشكل عام بسبب المدة القصيرة التي تولى فيها السيد علاوي مهامه، وفي فترة لم يكن للسيادة أي بعد عملي بسبب وجود نحو 150 ألف جندي أميركي، وخضوع العراق لتدخلات خارجية مختلفة برغم تسليم السلطة لحكومة عراقية انتقالية.

أما إجابة السيد إبراهيم الجعفري، فهي لم تكتف بالتنظير، لكنها تعمدت إيراد معلومة خارج السياق، لا تخرج فقط عن أصل الموضوع، لكنها تحاول تقديم واقع مختلف تماما عن فترة ولاية السيد الجعفري، ففيما هو يتحدث عن (انشداد الشعب للقيادة العراقية) خلال عهده، فأن الواقع التاريخي يؤشر، أن مرحلة رئاسة السيد الجعفري للحكومة، شهدت نشوب حرب أهلية طائفية مريرة في العراق أودت بحياة عشرات الآلاف من الأبرياء، وتسببت

باتساع التطرف، وفتحت الباب واسعا لكسر مفاهيم السيادة وشروطها، مع تدخل أطراف متعددة من دول وتنظيمات متطرفة، وإنهيار المؤسسات وانقسام المجتمع. هذا واقع يتوجب أن يدركه القائمون على الحكم في تلك الفترة: فشلهم الكامل في استيعاب جريمة تفجير المرقدين في سامراء، ومسؤوليتهم عن السماح بانفلات الوضع، بطريقة ما تزال تفتح جرحا غائرا في الجسد والذاكرة العراقيتين.

في إجابة السيد نوري المالكي يتكرر السرد النظري، لكن يمكن ملاحظة فهم أكثر عمقا لطبيعة الموقف الاستراتيجي للعراق، الذي يضغط على شروط السيادة، وهو أمر جيد ومدخل مناسب للتعامل مع دواعي المصالح المتقابلة مع الدول، لكن من الضروري أيضا فهم السياق الذي جرى فيه تطبيق هذه الرؤية.

لقد شهدت الولاية الأولى للسيد المالكي تثبيتا لقوة الدولة، وقدرتها على احتكار العنف، وكان ذلك تطورا مهما ومطلوبا في طريق إعادة بناء المؤسسات، لا سيما أنه ترافق مع التوصل لاتفاق خروج القوات الأميركية، لكن الولاية الثانية، شهدت نمطا مختلفا، تسبب بتراجع واضح فيما حققه السيد المالكي قبل ذلك.

كانت معظم فترة الولاية الثانية بعد خروج القوات الأميركية نهاية 2011، وهذا كان يمكن أن يمنح الحكومة آنذاك فرصة ممتازة لاستعادة مبدا السيادة أو التقدم خطوات واسعة فيه، لا سيما وأن إدارة الرئيس باراك أوباما بدت حريصة على (ترك) العراق وشأنه، ومنحت الثقة للسيد المالكي بشكل واضح. لم تستفد الحكومة من هذه الفرصة، وبدلا من ذلك، تدهور الوضع الأمني والسياسي وتفاقمت حالة الانقسام الاجتماعي، واتهمت الحكومة بالقمع الطائفي، وبالفساد وهدر الأموال. ينفي السيد المالكي هذه الاتهامات، لكن صورة الأحداث في تلك الفترة تؤكدها، وبطبيعة الحال فقد كانت سيطرة

داعش على ثلث العراق مع نهاية هذه الولاية، انتكاسة كبرى لجوهر السيادة، كل ما يمكن أن يكون قد بني خلال الفترة السابقة في هذا الصدد.

تجاوز الدكتور حيدر العبادي الأجابة على السؤال الرابع، ربما بسبب السهو، لكن يؤشر على تلك المرحلة أنها مضت في حرب القضاء على داعش، ولم تكن هناك فرص حقيقية امام حكومة العبادي لتدعيم السيادة أو ما يرتبط بها من مصالح، مع وجود تحالف عسكري دولي، ومساعدة إيرانية في الحرب ضد الإرهاب.

في مداخلة الدكتور عادل عبد المهدي، سرد واقعي لعناصر حقيقية لا تبقي قدرة للدولة على استخدام اية قوى أو متغيرات أو مصالح لحفظ السيادة، ناهيك عن تعرض عناصر السيادة بالأساس للثلم والاختراق من قبل قوى أجنبية موجودة بالفعل على الأرض العراقية. هذه الرؤية الواقعية للدكتور عبد المهدي تنبه لمفاهيم عديدة وضرورية، لكنها أقرب إلى تشخيص محلل استراتيجي أو مراقب فطن ومثقف منها إلى رؤية رئيس وزراء حكم العراق فعليا وكان بيده مفاتيح التعامل مع العناصر المنتهكة للسيادة بما فيها العناصر الداخلية.

ان المصاعب والمعوقات الجدية التي تعرضت لها حكومة السيد عبد المهدي، لا تعفيه من المسؤولية عن تعقيد المشهد بفتح الأبواب أمام القوى المسلحة التي سيطرت على الدولة، وانتهكت جوهر سيادتها على القرار الوطني. يتحمل السيد عبد المهدي مسؤولية مباشرة بتعزيز عناصر اللادولة، وتمييع المؤسسات، وعدم القدرة على بناء نظام اجتماعي واقتصادي عادل، وتراجع هيبة القانون، والفشل في متابعة الانتصار على داعش بإجراءات مسؤولة لإعمار المناطق المحررة وعودة اللاجئين وتعويض المتضررين ومعرفة مصير المغيبين، فضلا عن السماح لإيران بتعزيز نفوذها عبر المؤسسات والقوى المسلحة.

❖ **التوترات المحلية ثغرة للتدخلات الخارجية قضاء سنجار نموذجاً:**

في ظل حكومة حيدر العبادي أصبحت التوترات علنية في قضاء سنجار ما ادى إلى تنامي دور القوى الفاعلة اقليميا ومحليا والتي لديها أجنحة مسلحة في القضاء المذكور، ولم تستطع الدولة خلال الفترة المشار اليها أيضا من اعادة النازحين أو اعادة اعمار القضاء أو فرض القانون، حتى نهاية العام 2018.

وخلال مرحلة رئاسة عادل عبد المهدي غابت المؤسسات الرسمية والدستورية للدولة وبشكل تام في قضاء سنجار وأصبحت الانقسامات والنزاعات المحلية بشكل واضح، ومع عدم قدرة الدولة على إدارة أي حوار أو فرض أي حلول في المنطقة المتنازع عليها بات الوضع الامني هشًا للغاية.

ومع تكاثر المجموعات المسلحة وتضخم دورها أصبحت الحدود العراقية الشمالية مع سوريا شبه معدومة، واستمر هذا الوضع حتى تمكنت القوات المدعومة من حزب العمال الكردستاني PKK من التحكم في قضاء سنجار وبسط نفوذهم الاجتماعي والعسكري، وسمح هذا الوضع الخطير والهش لتدخل علني لقوات الجيش التركي في شمال العراق وانتشرت وحداته القتالية بمساحات كبيرة داخل الاراضي العراقية بحجة ملاحقة حزب العمال الكردستاني، في هذا الوقت خضع غرب سنجار أيضا الى تدخل قوات سوريا الديمقراطية المعروفة ب (قسد) والمدعومة من الولايات المتحدة كحليف اساسي لها.

يقابلهما في جنوب سنجار وحدات عسكرية وفصائل مدعومة من ايران، فيما بقي شمال سنجار خاضعًا لمجموعات مسلحة مدعومة من الحزب الديمقراطي الكردستاني.

نستنتج من هذا، ان غياب الدولة وشلل الحكومة المركزية وغياب الحوار العادل جعل من سنجار "القضاء" مركزاً للاستقطاب الدولي والاقليمي

والتدخلات الخارجية، اكثر من اي وقت مضى، وكلما تاخرت الدولة بإيجاد فرص لحل التوترات الداخلية ازدادت التدخلات الخارجية، وسيؤدي هذا التفاقم الى صعوبة ايجاد حلول دائمة تكون سدا للثغرات التي تسمح بالتدخلات الخارجية التي تعطل مفهوم السيادة بجانبه النظري والعملي في العراق.

❖ رؤية المشروع الوطني العراقي

نرى أن العامل المشترك بين الحكومات العراقية منذ 2004 يتجسد بضعف الوضع الداخلي وقابليته على توليد الأزمات، وتراجع هيبة القانون والمؤسسات، وهشاشة الوحدة الوطنية، وفشل النظام السياسي العراقي في تأسيس قاعدة عيش مشترك قابلة للحياة وتحظى برضا جميع المكونات العراقية وقناعتها.

لقد شهد العراق خللا جسيما في قواعد الوحدة المجتمعية وأسسها، وشاع الاستقطاب الطائفي والقومي والسياسي بشكل حاد، وضعفت الدولة، مقابل نمو القوى البدائية وبروزها، ولاحقا مراكز القوى الجديدة ممثلة بالأحزاب، وقوى الفساد، والتشكيلات المسلحة، ولسوء الحظ فقد تحالفت كل قوى (اللادولة) لتشكل نقطة استقطاب حادة ومعقدة في مواجهة الدولة ومؤسساتها.

هذا الواقع دفع موضوع السيادة إلى الخلف في قائمة الأولويات، فضلا أنه كسرها أصلا، لحتمية ارتباط قوى (اللادولة) مع الخارج، تستعين به لدعمها، وتعينه من جانبها على اختراق البلاد والحرص على إدامة ضعف الدولة، ليتواصل هذا (التزاوج) غير المشروع بين (مراكز القوى) الداخلية والأطراف الخارجية.

مبدأ السيادة، مقبول (نظريا) عند القوى الحزبية والعسكرية والدينية

والقبلية المتعاونة عضويا مع القوى الخارجية في إطار علاقة تبادلية وجودية، لكنها بالقطع مرفوضة عمليا وعرضة لانتهاك يومي ودائم وبلا تردد من قبل هذه القوى، ومن هنا فلا يمكن بناء قواعد (ضمان مبدأ السيادة) ناهيك عن إرساء قواعد للمصالح المشتركة والندية مع الدول الأجنبية من غير حل المشكلات الداخلية الجوهرية، وتأمين قيام (دولة) قوية ومجتمع متجانس أو منسجم، وعملية سياسية طبيعية تعمل في إطار القانون والمؤسسات وليس فوقها.

هذا الأمر بحاجة إلى حلول جوهرية بنيوية، لا ترقيعية، للقضية العراقية، وأنوه إلى إنَّ المشروع الوطني العراقي يدعو منذ تأسيسه إلى حوار وطني شامل برعاية دولية، لصياغة عقد اجتماعي جديد، متفق عليه، يكون أساساً لبناء دولة متماسكة وسط اضطرابات إقليمية ودولية من المستحيل أن توفر فرصة للحفاظ على السيادة فضلا عن وجود للكيانات الهشة.

جمال الضاري

الامين العام للمشروع الوطني العراقي

20/ 9/ 2020

(2)

هل أن التوازن في العلاقات الاقليمية والدولية يضمن السيادة؟

الدكتور حارث الحسن*

ان مفهومي (التوازن) و(السيادة) هما مفهومان مختلفان وكل منهما يحمل دلالاته الخاصة، وليس أحدهما شرطآ للآخر.

أجمعت معظم أوراق رؤساء الوزراء السابقين على انهم سعوا الى تحقيق التوازن في علاقات العراق الخارجية، وبشكل خاص التوازن في علاقة العراق مع الولايات المتحدة وعلاقته مع أيران، نظراً للنفوذ الذي يمتلكه البلدان في العراق والى حالة العداء بينهما. وبالتالي فأن المنطق الذي حكم مواقف رؤساء الوزراء تجاه هذه القضية هو أن العراق بحاجة الى علاقات جيدة مع كل من الولايات المتحدة وايران، وأنه لا يتحمل تكلفة الاقتراب من أحد الطرفين بشكل يستفز الطرف الآخر، وبالتالي فأن التوازن ضروري ليكون بوسع العراق تحقيق الأستفادة القصوى أو تجنب الضرر الأكبر من الاقتراب من أحد الطرفين على حساب الآخر. لكن هذه المقاربة من حيث نتائجها لم تثمر ترصيناَ كبيراَ للسيادة العراقية، بل أن التوازن نفسه ترجم أحياناَ الى التخلي للطرفين عن بعض مساحات السيادة أو القبول بتدخلهما في قضايا ذات صلة بسيادة البلد. والسبب في ذلك، هو المقاربة الخاطئة لموضوع بناء السيادة، الذي لا يتعلق حصراً بخيارات السياسة الخارجية، بل هو جزء من صيرورة بناء الدولة نفسها، وهذه الصيرورة تقوم على ركيزتين، احتكار سلطة الارغام، وبناء الرضا المجتمعي.

(*) باحث وأكاديمي.

تبدأ السيادة بتحقيق الدولة احتكار ما يعرف بـ ((العنف الشرعي))، وهو التعريف الأكثر تجريداً للدولة الذي قدمه ماكس فيبر، فهو يعني من جهة، ان الدولة صارت السلطة الحاكمة والنهائية ضمن حدودها، ومن جهة أخرى، أن هذه السلطة تتمتع بقدر من الشرعية والمقبولية المقترنة باقرار السكان لها بـ ((حق)) أحتكار العنف. وفي الحالة العراقية، فان فشل الدولة في تحقيق هذا الاحتكار، وحاجتها لرعاة أو داعمين خارجيين لمواجهة التمرد المسلح أو التحدي لسلطتها، يعني ضمنياً انها مضطرة لمشاركة ((سيادتها)) مع فاعلين خارجيين آخرين، أو ان سيادتها لا تتشكل بدون وجود هؤلاء الفاعلين.

ومن المهم الأشارة هنا الى التفريق الذي تتضمنه الأدبيات الحديثة عن السيادة، بين ما يعرف بالسيادة النظرية (القائمة اساساً على الفهم القانوني- الشكلاني للسيادة)، والسيادة العملية (القائمة على قدرة الدولة الفعلية على ممارسة سلطتها وبناء الشرعية في اقليمها الجغرافي). فمن الواضح ان معظم رؤساء الوزراء انطلقوا من التصور النظري للسيادة، بوصف العراق دولة مستقلة وعضواً في الأمم المتحدة ولديها حدودها الدولية المعترف بها، لكن ((السيادة العملية)) هي الأهم في تحويل فكرة السيادة الى واقع محسوس وحقيقة حياتية بحيث تصاغ مدركات الفاعلين الخارجيين والداخليين وفقها.

و السيادة العملية تتعلق بقدرة الدولة على :

1 - احتكار العنف الشرعي ضمن أراضيها.

2 - تحقيق قدر كاف من الرضا السياسي - الأجتماعي الذي ينتج درجة من السلم الداخلي تسمح بأنصراف الدولة الى وظائفها الأخرى، خصوصاً تلك المتعلقة بالحوكمة وفرض حكم القانون.

وطالما لم تتحقق السيادة العملية، فأن الركون للسيادة بمعناها النظري المجرد يظل يفتقر الى المصداقية، ولا يتحول بالضرورة الى محدد لسلوك الفاعلين الخارجيين والداخليين. عندها فأن الحديث عن ((التوازن)) بوصفه

خياراً "سيادياً" يظل حديثاً خطابياً هدفه التغطية على عجز العراق عن امتلاك بدائله الخاصة به.

مع ذلك، يجب ملاحظة فروقات بين تجارب رؤساء الوزراء، فبينما كانت فترة تولي علاوي والجعفري والمالكي في دورته الأولى هي فترة كان فيها الجيش الأمريكي هو القوة الأكبر على الأرض، وبالتالي المحدد - بالتفاوض مع الحكومة العراقية- شكل "العنف الشرعي" ونطاقه، ولم يكن الأفتراق بين الأهداف الأمريكية والأيرانية جلياً (حيث كان هدف مواجهة التمرد في "المناطق السنية " أولوية يتفق عليها الجميع)، فأن الدورة الثانية للمالكي،و فترتي تولي العبادي وعبد المهدي، شهدت الأختبار الأكثر جدية لقدرة الحكومة العراقية على تحقيق السيادة وادارة علاقاتها الخارجية بما يضمن ذلك. وهنا نلحظ نماذج مختلفة، فبينما أخذ المالكي يميل الى الأقتراب من المحور الأيراني لتكون نتيجة ذلك انقساماً طائفياً حاداً أفضى الى صعود (داعش)، فان العبادي أقترب من الجانب الأمريكي ليتعمق الانقسام وسط النخبة السياسية الشيعية. ومحورا هذا الانقسام هما فريقان، أحدهما يعتبر ان التضامن الشيعي العابر للحدود هو ضمان استمرارية دولة ((الأغلبية الشيعية)) بما يعنيه ذلك من تنازل عن بعض المشتركات مع ((الجماعات الأثنية والمذهبية الأخرى الضرورية لبناء الوطنية العراقية)) كفكرة محايدة وغير منحازة جماعاتياً، لصالح ((وطنية ذات صبغة شيعية طاغية))، اما الفريق الآخر فقد أراد التأكيد على التضامن الداخلي، والتسويات مع بقية الجماعات الدينية والمذهبية والاثنية، والانفتاح على ((الغرب)) لضمان الدعم الدولي للدولة العراقية في جوار صعب يتسم بشكل خاص بصعود القوتين الأيرانية والتركية. اما مرحلة عبد المهدي فكانت في البداية مرحلة البحث عن ((توازن)) بدا مستحيلاً نتيجة لتنامي الاستقطاب الأمريكي - الأيراني مع انسحاب أدارة ترامب من الأتفاق النووي، وتصعيدها الضغط على ايران وعلى حكومة عبد المهدي (القائمة أصلاً على توازنات هشة وشراكة غير

راسخة بين مراكز القوى المتعددة)، الأمر الذي دفع عبد المهدي في النهاية الى الأقتراب من الخيار الايراني، بعد أن بدت تكلفة الخيار الأمريكي عالية جداً ولا تستطيع حكومته تحملها. لقد عبرت ورقة عبد المهدي، بشكل خاص، عن الشعور بصعوبة حفظ "التوازن" في ظل التشدد الأمريكي مقابل قوة النفوذ الإيراني في تشكيل حكومته، لكن تلك الورقة عكست ايضاً غياباً للرؤية حول شروط تحقيق السيادة العملية، وارتهاناً لمناورات الإفلات من الضغط، بدون مشروع متماسك للوصول الى السيادة العملية.

ان ترسيخ السيادة في الداخل لا يتعلق فقط بتحقيق احتكار سلطة الارغام، بل وأيضاً بالعقيدة التي تشرعن هذا الاحتكار، وهنا نعود الى الأنقسام الشيعي الداخلي بين من يريد التأسيس لدولة ذات مركزية شيعية، وآخر يسعى لدولة ذات مركزية وطنية، بما يعنيه ذلك من تنازل عن بعض اشتراطات العصبية الفرعية. سيظل هذا السؤال أساسياً في تحديد خيارات المستقبل.

(3)

السيادة بين الوسط الإقليمي والوسط العالمي

أ. د. عباس عبود*

ملاحظات أولية

ربما تحسن الإشارة الى ملاحظات عابرة قبل الخوض في جوانب الموضوع :

1 - إن السؤال المطروح سؤال نظري بمعنى انه لا يثير واقعا معينا لدولة معينة بذاتها بما في ذلك العراق، وبالتالي فإن الإجابة يمكن أن تعني الدول جميعا، لأنها تأتي نتيجة لاستنطاق العلوم ذات العلاقة سيما السياسة والقانون والاقتصاد. إن هذا لا يمنع بطبيعة الحال من ضرب أمثلة من واقع البلدان متى كان ذلك مناسبا.

2 - إن كلمة التوازن الواردة في السؤال ينبغي أن لا يقصد بها المساواة في التعامل بين الدول الإقليمية والدول الأخرى لأن المساواة تتأثر بعوامل عدة حسب اللحظة التاريخية، إنما يكون المقصود بها العقلانية في التصرف في المناسبات المختلفة واتخاذ المواقف في ضوء الثابت الوطني وقدرة الدولة على إنفاذ قراراتها والوفاء بالتزاماتها. وعلى سبيل المثال فإن العراق إذا احتاج لاستيراد مائة طن من مادة معينة فإنه لا معنى لتقسيم الكمية الى نصفين واستيراد نصف من دولة إقليمية والنصف الثاني من دولة غير إقليمية لمجرد

(*) رئيس قسم القانون - معهد العلمين للدراسات العليا.

تحقيق التوازن بين الإقليمية وغير الإقليمية، رغم العوامل التي تؤثر في لحظة التسليم ونوعية البضاعة والثمن والموقع الجغرافي، وردود الفعل المختلفة......الخ.

3 - إن اتخاذ المواقف من قبل دولة معينة تجاه الدول الأخرى يقوم على أسس بناء العلاقات الدولية وما تتأثر به تلك العلاقات من عوامل ومن ضمنها كون الطرف الآخر في العلاقة من الدول الإقليمية أو غيرها. ومن المعلوم أن الدولة تمر بظروف متنوعة وأن الدول التي يمكن أن تقيم معها العلاقات المشار اليها هي الأخرى تمر بظروف متنوعة، فيكون على أصحاب القرار (الموازنة) في اتخاذه، بمعنى الأخذ بنظر الإعتبار الظروف كافة في ضوء الصالح الوطني والتوقعات المستقبلية وأسس بناء العلاقات الدولية المقررة ضمن سياسة الدولة وفي إطار القانون الدولي.

أولا : السيادة والقانون

يهتم القانونان الدولي والدستوري بشكل رئيس بدراسة موضوع (السيادة) من خلال محورية دراسة (الدولة) فيهما. على صعيد القانون الدستوري تُعرَّف الدولة بأنها "عبارة عن مجموع كافٍ من الناس، يسكن إقليما معينا ويخضع لحكومة منظمة قادرة على إدارة شؤون الجماعة ولها شخصية قانونية"[1].

من هنا تتحدد أركان الدولة وهي: الشعب والإقليم والحكومة، وتكفي هذه العناصر من ناحية القانون الداخلي لقيام الدولة واستكمال سيادتها الداخلية، والتي تعني في القانون المذكور أن الحكومة المنظمة تسيطر على الشعب والإقليم وتدير شؤونهما بنفسها.

غير ان القانون الدولي الذي لا يختلف في نظرته الى تعداد أركان الدولة

(1) د.محمد علي آل ياسين: "القانون الدستوري" ط2/ 2005، مط. الديواني. بغداد.

يشترط أمراً رابعاً حتى تستطيع الدولة ممارسة دورها بوصفها كياناً مستقلاً بين الدول الأخرى وهو الإعتراف، رغم ان الإعتراف لا يعتبر عنصرا منشئاً وإنما هو عنصر كاشف عنها، يُقَرُّ من خلاله لهذه الدولة بالقدرة على إقامة العلاقات الدولية كدولة ذات سيادة. وهكذا تكون السيادة هي قدرة الدولة على تدبير شؤونها الداخلية وإقامة العلاقات الدولية باستقلال تام عن أية قوة داخلية أو خارجية وهكذا يقال إن الدولة ذات سيادة داخلية وخارجية بحيث تستطيع تقرير شؤونها بنفسها على الصعيدين.

إن القانونين الدستوري والدولي يشترطان في الدولة أن تتمتع بهذه السيادة داخليا وخارجيا. فالدستور العراقي لعام 2005 مثلا ينص في مادته الأولى على أن "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة...". وتنص المادة الخامسة منه على ان "السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها...".

ومن حيث القانون الدولي فإن ميثاق الأمم المتحدة ينص في مادته الثانية على ان "الهيئة، أي الأمم المتحدة، تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها". وبالرغم مما يقال عن التطور الذي أصاب مفهوم السيادة في الوقت الحاضر فإنها ما زالت تطبع التنظيم الدولي مع اضطرار الدول لقبول بعض القيود على مفهوم السيادة الذي كان سائدا منذ ظهوره في القرن السادس عشر، حتى "ان محكمة العدل الدولية قد أكدت في العديد من الأحكام التي أصدرتها على مبدأ المساواة في السيادة"[2] فقالت في قرارها في قضية مضيق كورفوفي عام 1949: "إن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول يعد أساساً جوهرياً من أسس العلاقات الدولية"[3].

وفي قرارات أكثر حداثة "أشارت المحكمة - في الأمر الصادر عام

(2) د. عصام العطية: "القانون الدولي العام" مكتبة السنهوري بغداد 2011 ص 398-399.
(3) المصدر السابق، ص 399.

1984 الى أن يحترم حق السيادة والاستقلال السياسي الذي تملكه جمهورية نيكاراكوا شأنها في ذلك شأن أية دولة أخرى في المنطقة وفي العالم"[(4)].

ثانياً : السيادة وإدارة الدولة

بالعودة الى استعراض عناصر الدولة نجد أن مقالنا المختصر ينبغي أن يركز على العنصر الثالث وهو الحكومة أو السلطة التي ستمثل إدارة شؤون الدولة من النواحي كافة، وسوف تترجم عملياً مبدأ السيادة داخلياً وخارجياً، وسوف تجد الدولة نفسها بحاجة الى برنامج عمل ينص على الترجمة المذكورة بشكل مباشر وغير مباشر، ويقوم هذا البرنامج على دراسة وضع الدولة دراسة شاملة لوضع نقاط القوة والضعف نصب عين إدارة الدولة التي تسعى الى تحقيق ما تصبو اليه من تعزيز لموقعها على صعيد السياستين الداخلية والخارجية، وبالتالي تجسيد مبدأ الإستقلال داخلياً وخارجياً.

على ان هذا لا يعني جمود ادارة الدولة على صياغات نظرية لمفهوم السيادة والإستقلال كما لا يعني الإندفاع وراء صياغات عملية قد تؤدي بالإستقلال والسيادة معاً. إن هذا ما يمكن أن ندعوه بمبدأ التوازن في المسيرة السياسية بين الطموح والواقع، وبين المبادئ والضرورات العملية. وفي كل الأحوال إذا أرادت إدارة الدولة أن تنفذ ما تقرره من سياسة في الجوانب المختلفة فإن عليها أن تستجمع عناصر قوتها وتستفيد منها وتتقي عناصر الضعف ومخاطر التدخل الخارجي من خلال استذكار مبدأ التوازن في المسيرة السياسية.

وليس غريبا أن تواجه إدارة الدولة ضغوطا داخلية وخارجية متنوعة باتجاه الخروج من سياسة التوازن المذكورة لصالح هذه الدولة أوتلك على

(4) المصدر السابق، هامش 2

الصعيد الخارجي ولصالح هذه الكتلة أوتلك على الصعيد الداخلي. ولعل الصعوبة الأكبر هي التي تتأتى من تضافر عاملين داخلي وخارجي للإنحراف بإدارة الدولة عن مسيرتها وقراراتها الخاصة بالتوازن، ونعني بذلك بالذات تحالف جهة داخلية وأخرى خارجية لتحقيق أهداف تخرج عن قرارات التوازن وأفكاره والتي قد تؤدي الى الإخلال بوضع إدارة الدولة اذا لم تحسن التعامل مع مثل هذه الأوضاع سيما وان هناك جهات أخرى داخلية وخارجية أخرى تراقب الوضع وتتحين الفرص لتستغل ما يمكن أن يصيب ادارة الدولة من ضعف.

هذا وعندما نتحدث عن إدارة الدولة فنحن لا نتحدث عنها بمعزل عن أوضاعها الدستورية والتزاماتها الدولية. فعلى صعيد الأوضاع الدستورية ينبغي لإدارة الدولة أن تحافظ على شرعيتها ومصدر تلك الشرعية وأن لا تنسى مقتضيات السيادة التي هي للشعب دستورياً قبل أن تكون لها، كما ينبغي الا تنسى التزاماتها الدولية من خلال العلاقات السياسية والقانونية مع الدول الأخرى. وهنا لاشك في أن إدارة الدولة تكون قد حددت في برنامج عملها أولويات معينة ينبغي أن تعمل على تأمينها مع المرونة في التطبيق العملي قدر الإمكان وفي ضوء المصالح المقررة لاسيما الصالح الوطني.

وأخيراً نشير الى أن المصالح الإقليمية وغير الإقليمية إنما هي مصالح دول غير العراق، وفي الأصل ليس هناك من أرجحية لدولة على أخرى في المصالح ما دامت تلك المصالح تعود لتلك الدول وليس للعراق. أما اذا قصدنا بالمصالح الإقليمية والدولية مصالح العراق مع الدول بنوعيها فاننا قد أجبنا على ذلك بإخضاع نوعي المصالح لمقتضيات السيادة العراقية وأولويات الإدارة العراقية المسجلة في برنامج عملها وتحديثاته الظرفية.

هذا وينبغي الإلتفات الى انه يوجد إطاران للدول: إطار إقليمي يخص أقاليم العالم المختلفة، وإطار عالمي يضم دول العالم أجمع، ولا يوجد

إطار(دولي) في مقابل الإطار (الإقليمي)، لأن العالم ينقسم على أقاليم متعددة وكل اقليم فيه دول متعددة، وبالتالي فإن دول أمريكا اللاتينية تشمل الدول في إقليم أمريكا اللاتينية فهي دول إقليمية ولا تسمى دولية. وبالتالي فإن التوازن المعني بخصوص المصالح الاقليمية والدولية بحسب التعبير الوارد في السؤال توازن في سياسة الإدارة العراقية في علاقاتها مع الدول القريبة والبعيدة كما يبدو. وعلى كل حال ومهما كان المعنى المقصود فانه ينبغي خضوعه للأولويات التي أشرنا اليها والتي يقوم عليها برنامج عمل إدارة الدولة العراقية مع الأخذ بنظر الإعتبار مقتضيات السيادة والاستقلال من ناحية ومقتضيات المرونة في العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الأخرى في ضوء المعطيات المختلفة، الحالية والمتوقعة.

12 أيلول 2020

(4)

أثر التوازن الاقليمي في المصالح على فكرة السيادة في العراق

أ.د.عدنان عاجل عبيد*

سعادة الاستاذ الدكتور ابراهيم بحر العلوم المحترم

تحية طيبة:

بغامر السرور ووافر الامتنان تلقينا دعوتكم للمشاركة العلمية في المشروع المتعلق بفكرة السيادة في العراق، ولا خلاف حول اهميته من جهة وغموضه وتشعباته من جهة اخرى، اذ تنطلق فكرة النقاش حول وجود مفهوم محدد للسيادة من عدمه، وهل هي فكرة موضوعية لها حدود أو ضوابط ام فكرة غير معيارية يتباين وجودها من شخص لآخر.

وكان من المفيد بل من الضروري الرجوع الى رؤية رؤساء مجلس الوزراء السابقين في الحكومات الاربع الماضية بوصفهم القائمين على هذا الملف دستوريا وتشريعيا وسياسيا.

وبعد الرجوع الى تلكم التجارب القيمة والآراء التي قيلت بصددها يمكن استشفاف النظرة الحكومية الرسمية لهذه المسالة المعقدة ومحاولة تحليلها وتلخيصها ووضع الحلول الكفيلة لها.

ومن خلال استقراء الواقع السياسي المحيط بالسيادة العراقية واجابات

(*) أستاذ القانون العام في جامعة القادسية/كلية القانون؛ أستاذ القانون الدستوري المحاضر في جامعة الكوفة/كلية القانون.

رؤساء الحكومات على الاسئلة الموجهة بهذا الشأن النابعة من تجارب عملية. نجد ان ثمة اشكاليات اربع تحيط بالفكرة محل البحث يمكن تلخيصها بغياب المفهوم الموضوعي لفكرة السيادة لدى الساسة ودمجها بالمصالح الاقليمية وبروز فكرة السيادة المبعثرة بالاتفاقات السياسية وغياب المعيار الحقيقي لتحقيق السيادة الوطنية.وسنتولى توضيح تلكم الاشكاليات بشي من التفصيل.

أولا: غياب المفهوم الموضوعي لفكرة السيادة.

غالبا ما تتردد وتتكرر فكرة السيادة في الاوساط السياسية سواء الداخلة منها في اتخاذ القرار أو المحيطة بها، ولا يكاد يخلو برنامج حكومي من الاشارة اليها وضرورة الحفاظ عليها كونها وسيلة قانونية ودستورية وقاعدة دولية لمنع تدخل الدول الاقليمية في شؤون البلاد.

وفي هذا المقام باتت ضرورة البحث عن المفهوم القانوني للسيادة امرا لا محيص عنه لسببين : الاول ان المفهوم القانوني يضع مفهوما موضوعياً قابلاً للقياس لمدى تحققها من عدمه. والثاني هو اخراج الفكرة من نطاق السياسة الذي يأبى ان يخضع الى معيار وادخالها في صومعة القانون لأنه يقوم على اساس ملزم فضلا عن انه ينأى بالفكرة عن المفاهيم المتباينة وعلى هذا الاساس يمكن تعريف السيادة من الناحية القانونية بانها خصيصة تلحق السلطة السياسية في الدولة ومعناها تمتع الدولة بسلطة عليا على سائر الافراد والمؤسسات الكائنة فيها وفرض نفسها بوصفها سلطة امرة عليها، وبالسيادة تتميز الدولة عن سائر الاشخاص المعنوية الاخرى.

ولسيادة الدولة مظهران :

الاول السيادة الداخلية اي سمو سلطة الدولة وبسطها على اقليمها وظهورها بمظهر الامر الناهي في جميع الشؤون الداخلية دون تنافس أو ندية من اية جهة أو سلطة اخرى.

اما المظهر الثاني هو السيادة الخارجية وفحواها عدم خضوع الدولة لأية دولة أو سلطة اجنبية، فلا تلتزم ازاء الدول الاخرى الا بإرادتها المنفردة، وعليه لا يمكن تصور تحقق المبدأ المتقدم من خلال التبعية أو الحماية أو مع الاحتلال أو الانتداب، اذ تكون حينئذ دولة ناقصة السيادة.

ومع حرص الدول وسعيها الدؤوب لتحقيق المظهرين المتقدمين الا ان ثمة محددات وقيود باتت مرافقة لهما الا وهو تقيد الدول باحترام حقوق الانسان والحريات لمواطنيها ومراعاة مصالح الدول الاخرى وحقوقها بالقدر الذي يحفظ مصالح الدولة نفسها، وبذلك برزت فكرة التوازن بالمصالح الاقليمية محدداً لمفهوم السيادة المتقدم.

لم تكن الفكرة المتقدمة بعيدة عن عقلية المشرع الدستوري العراقي، اذ صرح جهارا وبنص المادة (8) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 بمراعاة العراق لمبدا حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، والسعي لحل المنازعات بالطرق السلمية، على ان يجعل اساس علاقاته المصالح المشتركة والتعامل بالمثل..

ويبدو ان المشرع العراقي قد قيد نفسه بقيود اعتقد انها كفيلة ببعث الاطمئنان لدول الجوار تأثرا بتجربة الماضي، مع ان المشرع قد حدد اساساً دولياً متيناً للعلاقات الدولية الا وهو المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، بعيدا عن الأيدولوجيات الموهومة التي ادخلت البلاد والعباد في مغامرات وكوارث اودت بالبلاد واوصلتها الى ماهي عليه الان.

وبعيدا عن سرد الاحداث الجسام المتعلقة بالماضي نعتقد ان المفهوم المتقدم قد غاب عن ذهنية رؤساء الحكومات، اذ تعتقد الحكومة الاولى بضرورة (ان يلعب العراق في تحقيق المصالح الاقليمية والدولية من منطلق الدار قبل الجار) دون الاشارة الى المصلحة الوطنية ودورها في تحقيق التوازن الاقليمي، ويرى رئيس الحكومة الثانية والثالثة ان (احترام سيادة الدولة هو

مبدا اخلاقي بين الدول..) في حين تسالم الفقه القانوني الدولي على ان اساس العلاقات الدولية هي المصالح المتبادلة وليست الاخلاق الدولية.بينما يذهب رئيس الحكومة الرابعة الى ضرورة (استذكار المقابر الجماعية، وحروب كردستان والاهوار والانتفاضة وهجرة الملايين...، عند الكلام عن السيادة العراقية، ومما تقدم يتضح ان ثمة غموضاً في فكرة السيادة بمعناها الموضوعي والقانوني يلف ذهنية رؤساء الحكومات السابقين وكان الاجدر بهم فهمها من منطلق المادة 8 من الدستور سالفة الذكر، دون صهرها حسب المفهوم الشخصي المتباين.

ثانيا : مشكلة دمج المصلحة الوطنية بالمصالح الاقليمية :

ثمة فرق شاسع بين تحقيق المصالح الوطنية من خلال المصالح الاقليمية وبين تحقيق الاخيرة على حساب المصلحة الوطنية وبهذا الصدد لا نتردد جازمين بالقول ان العراق قد سيق في بعض الحقبات ضمن المصالح الاقليمية دون النظر الى مصلحته الوطنية وسلامة اراضيه وشعبه.. فبعد رضوخ البلاد الى حكم العسكر وبالتحديد عام 1963 اصبحت اداة طيعة بيد القائمين على الحكم المؤمنين بالأفكار القومية، لذا سيق في حروب وصراعات لا طائل منها سوى التخلف الاقتصادي وخلق جيوش من الارامل والايتام والجرحى والمعاقين، في حين عاشت تلك المذاهب الفكرية صراعات وانتكاسات كبيرة، فمثلا تم فصل مصر عن السودان تحت حكم الوحدويين القوميين، وتشظت الامم تحت مسميات بسبب الانتكاسات العسكرية والاقتصادية وعاش العراق اسوء الحقب بعد ان اجتاح جيشه دولة جارة دون مبرر، اما بعد تهاوي الانظمة العسكرية القومية تلك، وجدت البلاد نفسها بين معسكرين متضادين، كل واحد يسعى الى سحبها باتجاهه، وفي هذا المضمار بات من الضروري على القائمين على الحكم ان يستغلوا تلك الصراعات لتحقيق مكاسب وطنية اكبر، دون الانصهار في احد الاقطاب ضد الاخر، وهذا ما

يبرر التناقض في علاقات الحكومات المتعاقبة حسب موقفها من احد القطبين، ان الانجرار والدخول في حومة الصراع سيكلف الكثير ويجعل الاجيال القادمة امتداداً لذلك الصراع القديم المحتدم والذي كلف الاجيال الماضية والحالية الكثير.

ثالثا : السيادة المبعثرة بالاتفاقات السياسية :

يحكم الدستور الواقع السياسي ويكون النقطة التي يمكن الانطلاق منها في اي اتفاق أو موقف سياسي، لذا ينبغي ان تخضع كل الاتفاقات السياسية لأحكام الدستور، لا ان يترك الدستور بالاتفاقات السياسية، وبسبب قلة الوعي القانوني للقائمين على الحكم في العراق وحداثة عهدهم بتجربة الحكم، وعدم قدرتهم على التخلي عن عقلية المعارضة والانتقال الى عقلية الحكم، ابرمت العديد من الاتفاقات السياسية سواء المتعلقة بتشكيل الحكومة أم المتعلقة بالثروة النفطية خارج نطاق الدستور وبالتحديد دستور 2005 والذي وضع باستفتاء شعبي، لذا يعد اول دستور ديمقراطي صدر للبلاد منذ تأسيسها.

وعلى الرغم من تنظيم الدستور وبشكل واضح لطريقة تشكيل الحكومة في المادة 76 وادارة الثروات الطبيعية في المواد 111 و112 وما بعدها فقد اخذت الاتفاقات السياسية منحى اخر يختلف عن حكم القانون، مما اوجد ما نصطلح على تسميته ب(السيادة المبعثرة) ونقصد بها ممارسة السلطة لبسط سيطرتها على اقليم وترك الاخر بإرادتها وفقا لاتفاق سياسي، فمن المعلوم ان النظام الفيدرالي يقوم على اساس تنازل الاقاليم أو الولايات عن كامل سيادتها الخارجية للسلطة المركزية مع احتفاظها بجزء من سيادتها الداخلية، وهذا مسلم به ومتبع في دساتير الدول الفيدرالية ذات التجربة العريقة كالولايات المتحدة وسويسرا والمانيا. نجد ان الوضع في العراق يختلف تماما، إذ يتمتع الاقليم بكامل السيادة الداخلية مقابل السلطة المركزية، اذ لا

يتسنى للأخيرة تنفيذ الاحكام القضائية في الاقليم أو مراقبة الحسابات أو ضبط المنافذ الحدودية أو حتى التدخل العسكري لحماية الاقليم من الاعتداءات الخارجية، وليس هذا الحال ناتجا عن حكم القواعد الدستورية بقدر ما هو ناتج عن واقع حال اوجدته الاتفاقات السياسية.لذا نعتقد ان فكرة السيادة الداخلية تتحقق كاملة بالالتزام بحكم الدستور على علاته، ولا يوجد اي مبرر لمصادرة القواعد الدستورية بوصفها منجزا شعبيا يخضع له الحكام وينظم عمل السلطات في الدولة، وقد يحتج البعض بغموض بعض القواعد الدستورية، ونرد بالقول ان الدستور هو الذي يزيل غموضه من خلال استحداثه لجهة قضائية تتولى تفسير نصوصه، لا ان يتولى هذه المهمة العظيمة ثلة من الساسة كلٌ يزيح النار لقرصه.

رابعا : المعيار الحقيقي لتحقيق المصالح الوطنية ازاء المصالح الاخرى

اجمع رؤساء الحكومات السابقة في اجاباتهم على ان تحقيق التوازن للمصالح الاقليمية والدولية يضمن السيادة العراقية.

وقد يبدو ان الاجابة على هذا التساؤل فرضت على البعض منهم ذكر منجزاته وسعيه في تحقيق تلكم الغاية، الا انها في الحقيقة لا تخلو من الانحياز لاحد اقطاب الصراع والدوران في فلكه، ومع هذا الوضع المعقد للبلاد والصعب على من يتولى شؤون الحكم وادارة ملف العلاقات الخارجية، وقع اغلبهم بمشكلة الغموض وعدم توضيح التوجه الحكومي ازاء هذه الملفات، اذ لا يمكن اخذ بلاد بأكملها وبنظام ديمقراطي الى احد محاور الصراعات الرئيسة، لسببين الاول : ان الانضمام الى عملية الصراع والانزواء الى احد المحاور ستجعل البلاد هدفا أو عدوا للمحور الاخر وهو قوي نسبيا لذا ستدخل من حيث لا تشعر في مواجهه اقتصادية وسياسية لا تحمد عقباها، والسبب الثاني هو ان الحكومات بطبيعتها قابلة للدوال والزوال وقد تأتي حكومة اخرى تنضم الى المحور الاخر وهكذا دواليك.

لذا اصبح لزاما علينا ان نوضح فكرة السيادة الوطنية المتمثلة بتحقيق المصالح الوطنية وحدها من خلال تطويع الصراع لمصلحة البلاد والاستفادة منه من خلال جذب المنافع من كلا الطرفين وطمأنتهما من ناحية الاستعداء وعدم الجر للأخر. وبقدر تعلق الامر بضرورة وضع معيار جامع ومانع لتحقيق السيادة الوطنية بتحقيق المصالح الوطنية.

يرتبط وجود النظام السياسي بأكمله بفكرة السيادة الشعبية اي ان السلطة تنبع من المحكومين لا الحكام، والهدف من تشكيل السلطة هو تحقيق مصلحة المحكومين، اي الاستزادة في المنافع لتحقيق الرفاهية والعيش الكريم، لذا لا فائدة ترجى من نظام ديمقراطي تزيد فيه المعاناة والمديونية وترتفع به معدلات الفقر بحجة تحقيق التوازن الاقليمي وتحقيق مصالح دول اخرى على حساب منافع المحكومين. لذا نعتقد ان من يحقق السيادة الوطنية هو من يوفر اقصى المنافع المادية للشعب من خدمات وفرص عمل ورعاية صحية وتعليم ذات مستوى عال.اما الاستناد الى فكرة المبدئية أو الدين أو المذهب أو الاخلاق في جر البلاد والعباد الى مواجهات كما كان يحصل في السابق، سيؤدي حتما الى المزيد من فقدان المنافع وتكريس ضنك العيش وبالتالي الهيجان الشعبي غير المنتظم والمؤدي حتما الى الفوضى وبالتالي الضعف ومن ثم التدخل الاقليمي.

علينا الاعتراف اولا والوقوف امام الحقيقة التي لا سبيل لمجانبتها وهي ترتيب العراق في التصنيفات الدولية من فساد وتعليم ورعاية صحية واماكن العيش وترتيب جوازات السفر بين الدول وغيرها ومقاطعة تلكم الاحصائيات مع فكرة المنافع.. الا يوصلنا هذا الى نتيجة مفادها ان المحصول طيلة السنوات السابقة كان الفشل.. الا يجدر اعادة النظر واعادة صياغة نظام الحكم من جديد بما يضمن تحقيق منافع المحكومين ؟!.

لا ندعي ان هذا المعيار فكرة جديدة وانما قد تكون غائبة عن ذهن

الحكومات بسبب طريقة تشكيلها والتدخل الاقليمي في ذلك والقيود المفروضة على القائمين بشؤون الحكم، لذا يكمن الحل بالقاعدة التي تقول (المقدمات الصحيحة تقود الى نتائج صحيحة) لذا اصبح امر الرجوع الى القواعد الدستورية وحكم القانون ومنع التدخلات الإقليمية امرا لا محيص عنه.

والله من وراء القصد

12 أيلول 2020

(5)
علاقة التوازن والسيادة

النائب الشيخ عدنان فيحان الدليمي (*)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الجليل الدكتور المفضال ابراهيم بحر العلوم.

كل الشكر والامتنان لاعطائي هذه الفرصة للمشاركة في ابداء الراي القاصر حتما امام ارائكم وآراء الاخوة الاخرين المشاركين في اثراء هذا البحث المهم الذي بات من الضروري اليوم تحديد معالمه ومفهومه. دعائي وتمنياتي لكم بدوام التوفيق والنجاح.

المقدمة

جميع الانظمة السياسية بكافة مشاربها وأيديولوجياتها تتفق بمفاهيمها العامة على اولويات لابد من ضمانها وهي الحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع وسيادة القرار والتقدم والرقي بكافة الصعد.

ان اختيار نظام سياسي معين لبلد ما لابد وان ينسجم مع طبيعة المجتمع وتكوينه ووعي ابنائه وإدراكهم.

نرى اليوم ان هناك بلداناً تستخدم النظام السياسي نفسه ولديها تنوع عرقي وديني ومذهبي ولكن بعضها ينعم بالاستقرار المجتمعي وسيادة القرار والتقدم والرقي والبعض الاخر اصبح النظام السياسي نفسه وبالاً عليه!! لماذا؟

(*) رئيس كتلة صادقون النيابية – مجلس النواب.

باعتقادي الجواب اكثر من سبب

الاول : - عدم ملاءمة هذا النظام مع طبيعة المجتمع ووعيه.

الثاني : - المنهج المتبع في تطبيق النظام السياسي.

الثالث : - الشخوص الذين يديرون العملية السياسية.

العراق اليوم نظامه السياسي برلماني اتحادي ولكنه يعيش حالة عدم الاستقرار والانقسام والتراجع مع ان بلداناً اخرى تستخدم النظام السياسي نفسه ولكنها تعيش حالة الاستقرار!!

ولهذه اللحظة لا توجد دراسة علمية تحدد اس المشكلة في العراق هل هي عدم ملاءمة النظام السياسي لطبيعة المجتمع أو المنهج أو الشخوص التي تدير العملية السياسية لذلك نرى انقساماً مجتمعياً فالبعض يطالب بتغيير النظام وبعض يطالب بتغيير المنهج واخر يطالب بتغيير الشخوص.

اعتقد نحتاج الى دراسة علمية موضوعية تحدد لنا الخلل بعيدا عن الاهواء والميول.

هل ان التوازن في تحقيق المصالح الاقليمية والدولية يضمن السيادة؟

قبل الاجابة على السؤال والذي يدور حول علاقة التوازن والسيادة علينا ان نضع تعريفاً للسيادة لقياس مدى تأثر إحداهما بالأخرى.

السيادة-:هي وصف للدولة الحديثة أي بمعنى أن يكون لها الكلمة العليا، واليد الطولى على إقليمها، وعلى ما يوجد فوقه أو فيه.

تعريف اخر للسيادة -:سلطة عليا ومطلقة، وإفرادها بالإلزام، وشمولها بالحكم لكل الأمور، والعلاقات سواءٌ التي تجري داخل الدولة أو خارجها.

وأيضا قالوا

السيادة: السلطة الأصلية التي تنبع سائر السلطات الأخرى منها، وهي لا تنبع من أي منها لأنها الأصل.

وقد عرفت محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو عام 1949السيادة-:

بحكم الضرورة هي ولاية الدولة في حدود إقليمها ولايةً انفرادية ومطلقة، وأن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلة يُعد أساساً جوهرياً من أُسس العلاقات الدولية.

من خلال التعاريف اعلاه يتضح ان السيادة هي ممارسة السلطة على حدود اقليمها وافرادها واما خارج حدود اقليمها فهي الاستقلالية واحترام الاتفاقات والمعاهدات الدولية أو الثنائية التي تحدث بين دولة واخرى.

ويتضح لنا ايضا ان السيادة لها مظهران

الاول-:

السيادة التي نطلق عليها (السيادة الداخلية) وهي ممارسة السلطة المطلقة على حدود الاقليم وافراده.

والثاني-:

(السيادة الخارجية) وهي استقلالية الدولة بتنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى في ضوء أنظمتها الداخلية، وحريتها في إدارة شؤونها الخارجية، وتحديد علاقاتها بغيرها من الدول.

إذْ أن السيادة الخارجية للدولة هي مرادفة للاستقلال السياسي ومقتضاها عدم خضوع الدولة صاحبة السيادة لأية دولة أجنبية والمساواة بين جميع الدول أصحاب السيادة، فتنظيم العلاقات الخارجية يكون على أساس من الاستقلال. وهذا يعني ان السيادة الخارجية لا تعني ان تكون الدولة سلطتها عليا، بل المراد أنها تقف على قدم المساواة مع غيرها من الدول ذات السيادة، ولا

يمنع هذا من ارتباطها وتقييدها بالتزامات أو معاهدات دولية مع غيرها من الدول.

وهنا نطرح سؤالاً، اي سيادة تقصد ممكن ان يضمنها التوازن؟ هل هي السيادة الداخلية ام السيادة الخارجية

اذا كان المقصود السيادة الخارجية يكون شرط تحققها الاستقلال في اتخاذ القرار وعدم الخضوع لاي طرف من الاطراف الاقليمية أو الدولية في تنظيم علاقات الدولة فالمدار هو تحقق مصالحها الذي يمكن ان يكون بالتوازن أو الميل لطرف من الاطراف. المهم هو استقلال القرار ولا يتحقق استقلال القرار (السيادة الخارجية) ان لم يكن هناك سيادة داخلية رصينة تمارس سلطتها على جغرافية الاقليم وافراده وخيراته ولا ينازعها أو يساويها اي سلطة اخرى، فالسيادتان يوجد بينهما ارتباط وثيق ولا يتحقق احداهما دون الاخر، فكلاهما شرط لتحقق الاخر.

وعليه فاننا عند الاجابة على السؤال المطروح علينا ان نحدد مدى قدرة الدولة العراقية في ممارسة سلطتها على جغرافية اقليمها وعلى افرادها وسيطرتها على ما فيه من خيرات وما فوقه وهل هي اليوم تستطيع ان تقول ان سيادتها الداخلية متحققه فعلا ولا توجود سلطة اخرى مساويه لها أو تنازعها السيادة الداخلية وعلى ضوء ذلك نحدد اي المسارات نختار لتحقيق السيادة الخارجية.

من اهم معوقات تحقيق السيادة الداخلية للدولة العراقية بعيدا عن قيود الالتزامات التي فرضتها الاتفاقات الدولية والمعاهدات الثنائية التي وقعها العراق هناك عاملان مؤثران هما:

1 - التحولات والمتغيرات الاقليمية والدولية التي حدثت بعد انتهاء الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي التي أثرت على جميع دول العالم واحدثت مفاهيم جديدة للسيادة.

2 - التحولات والمتغيرات التي حدثت للعراق بعد غزوه الكويت عام 1990 وتداعياتها على قدرة الدولة على فرض سلطتها على ارضها وسمائها وخيراتها واكتملت الصورة بعد غزو العراق عام 2003 وما احدثهُ من متغيرات مجتمعية حيث برزت وترسخت الهويات الفرعية بين مكونات المجتمع العراقي وغياب الهوية الوطنية الجامعة مما احدث انقساماً واضحاً وصل الى كل مفاصل السلطة وبالتالي أنتج عدم وجود سيادة داخلية واضحة المعالم بل منقسمة في اغلب اوقاتها.

فكل هوية فرعية تحاول ان تجر العراق الى حاضنتها وعمقها القومي تارة أو العرقي أو الطائفي تارة اخرى.

وبما ان الظروف الحالية التي برّزت الهويات الفرعية وحتمت التوافق فيما بينها لممارسة السلطة على الجغرافية والافراد تحت سيطرتها وغياب سيطرة سلطة الدولة الجامعة ما زالت مستمرة ونتج عنها سيادة داخلية مشوشة غير واضحة المعالم والتاثير مما افقد الدولة القدرة على ايجاد سيادة خارجية مستقلة تمتلك حرية الاختيار في كيفية اقامة علاقتها وتحقيق مصالحها، اذا لابد من الرجوع الى اس المشكلة ومعالجتها اولا قبل ان نقول هل التوازن هو احد الخيارات في ضمان السيادة أو لا.

والمعالجة تكون بإيجاد هوية وطنية جامعة تستطيع الدولة من خلالها ان تمارس سلطتها على ارضها وافرادها وخيراتها لتنطلق خارجيا وتحدد خيارها التوازن أو الانضمام لتحالف معين أو مجموعة معينة حسب ما يحقق مصالحها واستقلاليتها وبذلك تحقق سيادتها، فالدولة التي تريد ان تضمن سيادتها الخارجية عليها ان تمتلك اولا سيادة داخلية قادرة على فرض سلطتها لارتباط احداهما بالاخرى ارتباطًا وثيقًا.

النتيجة:

ان التوازن في تحقيق المصالح الاقليمية والدولية لا يستطيع لوحدة ان يضمن السيادة ما لم يكن هذا التوازن منطلقاً من سيادة داخلية رصينة اساسها فرض سلطة الدولة على اقليمها وافرادها وخيراتها.

تحياتي

الجمعة 2020/ 9/ 26

(5)

هل إن التوازن في تحقيق المصالح الأقليمية والدولية يضمن السيادة؟

الأستاذ فاضل كريم (ماموستا جعفر)*

نظرا لضيق الوقت المحدد لارسال الأجوبة، احاول تجنب خوض مناقشة تفاصيل مفاهيم واحكام القانون الدولي، ومواثيق الامم المتحدة، فيما يتعلق بمسألة السيادة، على الرغم في ضرورتها لفهم ابعاد القضية، من وجهة نظر القانون الدولي.

وبشكل عام يقسم مفهوم السيادة على شطرين أحدهما يكمل الآخر:

- السيادة نحو الخارج
- السيادة نحو الداخل

العراق من الناحية الخارجية دولة مستقلة ومعترف بها من قبل المجتمع الدولي وعضو دائم في الأمم المتحدة، وهذا يمنحه بطبيعة الحال: الحق الكامل بالتمتع بسيادته وحقوقه نحو الخارج.

اما السيادة نحو الداخل فهذا يتعلق بممارسة السيادة من قبل الشعب وإضفاء طابع الشرعية على مؤسسات السيادة العليا وتعد الانتخابات النيابية النزيهة والحرة اساسا رصينا للسيادة نحو الداخل.

من الناحية الشكلية للسيادة الخارجية: العراق دولة مستقلة ذات سيادة

(*) كاتب وسياسي كردي.

وعضو دائم في الامم المتحدة. فالسياسات الخاطئة والمتعنتة والعدوانية للنظام السابق، زعزعت أركان السيادة من الداخل والخارج على حد سواء. خارجيا تعرض العراق في العام 2003 للاحتلال التام وقبل هذا التأريخ خاض النظام السابق حروبا عدوانية مع الجارة الشرقية والجارة الجنوبية بالأضافة الى حروب داخلية غير معلنة، وتم فرض الحصار على النظام بقرار من الامم المتحدة الى يوم سقوط هذا النظام.

أما السيادة نحو الداخل في ظل النظام السابق فكانت شكلية وغير مطابقة للقوانين الدولية، لأن السلطة الحاكمة جاءت الى الحكم بأنقلاب عسكري اسود وحكمت العراق بالحديد والنار. فهذا النوع من السيادة الداخلية يعتبر هشا ومبتورا ومشوها من لبناته الاولى.

أن قوات التحالف الدولي متواجدة في العراق والى جانب هذه القوات توجد قوات وأذرع لقسم من دول الجوار بدون تفويض أو تخويل رسمى، تتدخل حتى في ابسط الامور الأدارية والداخلية سواء قبلت الحكومة العراقية ام لم تقبل من الحكومة العراقية، حيث القصف المدفعي وهجمات الطائرات الحربية وطائرات الدورن بعمق 500 كم من الحدود بذريعة محاربة الارهاب.

فالتدخلات الاجنبية تعكس حالات خلل السيادة الداخلية ووجود اذرع ومراكز قوى فوق القانون وغير منضبطة في اطار مؤسسات الدولة.

كما ان السلطات الرسمية عاجزة عن الدفاع عن نفسها وتنفيذ قرارتها. فمثلا :

انتخابات 12/ 5/ 2018 لم تكن حرة ونزيهة.. ومجلس النواب طالب باعادة عملية عد وفرز الاصوات في جميع مراكز الاقتراع. والمحكمة الاتحادية في البداية أيدت طلب الطعن في نتائج الانتخابات. ثم قدمت المحكمة الاتحادية فيما بعد تفسيرا مائعا هزيلا لقرار العد والفرز.

فالاحزاب السياسية الرئيسية في جوهرها لا تؤمن بالحرية والثقافة الديمقراطية وتتمنى تطبيق نظام الحزب الواحد والدولة المركزية. معاداة هذه الاحزاب للديمقراطية واضحة من خلال عدم احترامها للدستور العراقي الدائم. فأي حزب من الاحزاب اظهر التزامه بالدستور بعد تسلمه زمام الامور؟

أن الحكومات المتعاقبة حتى اليوم لاتحبذ الالتزام بالدستور عمليا، فمثلا:

المادة الاولى: العراق دولة إتحادية.. هل النظام فعلا نظام فدرالي إتحادي؟

النظام الاتحادي بعكس النظام المركزي الشمولي مبني على إتحاد الاقاليم وإلا ماهو معنى نظام فدرالي إتحادي. وإذا قلنا إن السيد فلان هو (أب) فهذا يعني انه والد لأبنائه. فبدون ابناء لايمكن إطلاق كلمة (أب) على شخص لم ينجب أحدا. إذن المادة الاولى من الدستور مثل معظم مواد الدستور تم ابطالها، لأن نزوع الاحزاب السنية والشيعية الى فرض نظام حكم مركزي لا ديمقراطي هي من ثوابت معظم الاحزاب. ماهو تفسير معاداة الاصوات التي

طالبت بتحويل البصرة الى أقليم وتحويل الموصل الى اقليم.. الخ. فوجود دولة مركزية قوية، تنتج بالضرورة نظاما دكتاتوريا مرعبا.

كان من المفروض تشجيع المحافظات المتآخمة منذ البداية لبناء أقاليم تنقذ البلاد من السقوط مرة اخرى في أحضان نظام دكتاتوري دموي مخيف.

عراق اليوم دولة مركزية ذات اقليم واحد فقط. ويمكن أن تكون هذه المعادلة السبب الرئيس لمعظم المشاكل بين المركز والاقليم.

القوى السياسية الرئيسية في حالة شد وجر للأستحواذ على السلطة

لوحدها وربما ارغام القوى الأخرى على حل نفسها عنوة، أو بوسائل لا ديمقراطية.

فبوجود توازن في السياسة الخارجية والداخلية وإحترام الدستور ربما يعيد التوازن الى الميزان المختل منذ ولوج عصر الانقلابات العسكرية والغاء ارادة الشعب.

جعفر (فاضل كريم احمد)

(6)

السيادة والتوازن

النائب محمد شياع السوداني*

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

حينما تكون السيادة عنواناً سياسياً؛ فلا ينحصر المعنى في دلالته السياسية فحسب وإنما للسيادة دلالتها الاجتماعية التي تمتد إلى عمق المحتوى الذهني للجماعة، ومن ثم يُركب شعورها بذاتها وقوة امتدادها الحضاري، حتى ينتهي بصياغة عقلها السياسي بالشكل الذي يحفظ لأهلها عزتهم وهيبة مقامهم.

المفهوم

يأخذ المفهوم دلالته السياسية من ادبيات علم السياسة التي تشير- وبإيجاز- إلى قدرة الدولة- بشقيها: المجتمع والسلطة- على الفعل السياسي ضمن حدودها السياسية وبالشكل الذي لا يجردها حضورها الدولي والاقليمي ولا يفقدها، من ناحية ثانية، صلتها بشعبها. ولما كانت الدولة هي ذلك الكائن الاجتماعي الذي هيكلهُ السلطة؛ فإن سيادة السلطات لا تأتي إلا من سيادة شعوبها، وإن قدرة السلطة على الفعل السياسي لا تأتي من خارج بيئتها الاجتماعية، وإلا لكانت سيادة قاصرة. وهنا تظهر قدرة الفعل السياسي في

(*) نائب ووزير سابق.

الموازنة بين البيئة الاجتماعية الداخلية ومحددات البيئة الدولية والاقليمية

ومن الدلالات المفاهيمية تشتق المضامين والمبادئ، فالسيادة التي تمتد أصولها إلى المجتمع تعني أنها تستمد قوتها منه، والسيادة التي لا تفقد حضورها في المجتمع الدولي والاقليمي تعني أن توازن ما بين متطلبات شعبها ومحددات محيطها الدولي، وسيادة الدولة التي تعني كل هذا لابد لها أن تُبنى على مبادئ تضمن لها أهداف وجود كيانها السياسي. وهي على النحو الاتي:

1 - إن سيادة الدولة وقدرة سلطتها من قدرة شعبها وقوتها تستمد من قوتهم.

2 - إن الآخر الدولي والاقليمي ضرورة وجودية، غير أن الإرتكان عليه بالمطلق يفقد الدولة سيادتها ويضعف للسلطة قوتها ويشتت قدرتها.

3 - إن سيادة الدولة وقدرة سلطتها يستدعيان قوة مجتمعها، وقوة المجتمع تستدعي ضمان وحدته ووعيه بذاته.

وبعد تحديد المضمون والمبدأ يمكن الحديث عن معيار طبيعة السيادة وأهدافها؛ إذ أن الأهداف تُشتقُ من المبادئ. وهكذا تكون المبادئ بوصلة الأهداف؛ فضمان وحدة المجتمع يستلزم بناء الهوية الوطنية، وبناء الهوية الوطنية يستلزم بناء الشعور بالانتماء، والشعور بالانتماء لا يتحقق إلا بضمان الحقوق وهو ما يستلزم سيادة القانون ودولة المؤسسات. كما أن التوازن بين متطلبات الداخل ومحددات الخارج يستلزم العمل بخطين متوازيين يضمنان صالح الجماعة، وهو ما يستدعي تغليب المصلحة الوطنية في بناء العلاقات الدولية. أما صلة الوصل بين السلطة والشعب فلا يؤسس لها إلا مبدأ المواطنة التي تحققها العدالة في توزيع القيم(السياسية، الاجتماعية، الخدمية، القانونية...الخ). وهكذا تكون الأهداف:

1 - بناء دولة المؤسسات وتعزيز مبدأ سيادة القانون.

2 - الارتكان إلى مبدأ تغليب المصلحة الوطنية في رسم السياسات الخارجية.

3 - إعادة بناء دولة المواطنة التي قوامها الإنسان عبر جملة برامج توعوية واجتماعية واقتصادية وسياسية.

المحور الخامس

كيف تعاطت حكومات ما بعد 2003 مع قضية السيادة؟

المشاركون حسب الاحرف الابجدية

- الشيخ حميد معلة الساعدي
- الأستاذ سامي العسكري
- الدكتور شروان الوائلي
- الأستاذ عباس راضي العامري
- الدكتور عامر حسن فياض
- الدكتور محسن عبد العزيز الحكيم
- الدكتور محمد الحاج حمود

(1)

قراءة في أوراق السادة رؤوساء الوزراء وتجربتهم
السيادة العراقية
ارتهانات الواقع... ومدخلات العقد السياسي الجديد

الشيخ حميد معله الساعدي(*)

توطئة

يتفق فقهاء الدستور الدولي على ضرورة توفر ثلاثة عناصر اساسية في هيكلية الدولة حتى يمكن اطلاق مصطلح الدولة عليها، وهذه العناصر هي:

1 - الشعب؛ 2 - الأرض؛ 3 - النظام السياسي.

بيد ان اجتماع العناصر الثلاثة لوحدها لا يعد كافيا لقيام الدولة المستقلة، حيث يمكن توفر هذه العناصر في مجموعة من التقسيمات الادارية أو الفيدرالية، ومع ذلك لا يعترف لها بشخصية "الدولة". لذا فقد شدد فقهاء اخرون على اهمية اضافة عنصر اخر يميز الدولة عن غيرها من الوحدات السياسية والادارية والاقليمية الا وهو معيار "السيادة" كعنصر رابع من عناصر الدولة.

فالسيادة الوطنية (تشكل احد الاركان الجوهرية التي تبنى عليها نظرية الدولة في الفكر السياسي والقانوني، كما تعد من المبادئ الاساسية التي تقوّم بنيان القانون الدولي وصرح العلاقات المعاصرة، فالسيادة مفهوم قانوني

(*) قيادي في تيار الحكمة الوطني.

وسياسي يتعلق بالدولة باعتبارها تشكل احد اهم خصائصها وشروطها الاساسية، كما انها تعد من المحددات السياسية والقانونية للدولة بصفتها عضواً في المجتمع الدولي، وايضا يتجسد بموجبها الاستقلال الوطني للدولة، وكذا مساراتها مع الوحدات والكيانات السياسية الاخرى المشكّلة للنظام الدولي)[1].

و"السيادة" بعبارة موجزة (هي امتلاك الشعب كامل ارادته في القرارات الادارية الداخلية والعلاقات الخارجية، والاتفاقات المستقبلية داخل اطار اقليمه الجغرافي أو خارجه وذلك على وفق معطيات نظامه السياسي).

فتكون السيادة هي التجلي الابرز للقرار الاداري والقيادي للشعب،على ارضه وسمائه ومياهه حاضرا ومستقبلا.

وواضح من الايجاز اعلاه ان اي خلل يصيب العناصر الثلاثة (الشعب/ الاقليم/النظام) فانه يؤثر تأثيرا بالغا على السيادة باعتبارها المخرج الادائي لتماسك العناصر الاخرى ووحدتها.

لقد شكلت السيادة الوطنية ومازالت احد اهم الموضوعات السياسية المحورية في الدراسات السياسية والقانونية، وما زال موضوعها يحظى بأهمية بارزة برغم التطورات الكبيرة والجوهرية التي طالت هذا المفهوم ومدياته.

غير ان هذه الاركان والركائز المعيارية المميزة للدولة عن غيرها قد فقدت الكثير من سطوتها وهيبتها في ظل التطورات الكبيرة والهائلة التي عرفها العالم، خاصة بعد الحرب الباردة وتحديدا بعد بروز قضايا مكافحة الارهاب، وتنامي التعاون الدولي، التي تحولت لاحقا الى عولمة معقدة التركيب، فضلا

---

(1) السيادة الوطنية وتحول العلاقات الخارجية (1) السيادة الوطنية وتحول العلاقات الخارجية؛ خالد التومي/المعهد المصري للدراسات.

عن شيوع قضايا جديدة تتمحور حول الانسان وحقوقه، وحق التدخل الانساني والديمقراطي، ونبذ العنف والقهر العنصري والديني الخ.

الامر الذي ادى الى ضعف القيم الدستورية السابقة من قبيل مبدأ السيادة الوطنية، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية الخ... وتقليص مساحة تأثيرها، وما عاد ينظر الى مفهوم السيادة كما كان ينظر اليه سابقاً.

والظاهر ان مبدأ السيادة الوطنية بشكل عام "وفي كل بلدان العالم" بات يواجه اختراقاً مشرعناً، وانكماشاً واقعيا فرضته متغيرات الواقع، وتبدل مزاج الشعوب وتسلسل قيمها الجديدة، وهو ما دعا بعض الباحثين في الشأن السياسي الى الحديث عن توقع تضاؤل ظاهرة السيادة الوطنية، أو انها في طريقها الى الزوال.

ومن خلال هذه التوطئة الموجزة يمكننا عرض عدد من المرتكزات الهامة منها: -

1 - ان السيادة الوطنية هي مفهوم قانوني وسياسي يشتمل على سلطة الدولة المطلقة في الداخل واستقلالها في الخارج.

2 - ان السيادة هي نتاج تفاعل ايجابي ووحدة ديناميكية للعناصر الثلاثة (الشعب/ الارض/ النظام) وبغير وحدة وانسجام وتفاعل هذه العناصر فلا معنى للحديث عن السيادة، اذ انها في واقعها هي التجلي الاكثر بروزاً لتفاعل تلك العناصر وتفاهمها وتناغمها.

3 - ان "السيادة" في ظل التبدلات الكبيرة التي يعيشها العالم وعلى مختلف المستويات والاصعدة [السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنلوجية الخ] لم تعد كما كانت عليه من قبل، بل اصبح التدخل والتداخل امراً مفروغاً منه، ولم تعد الحدود الجغرافية التقليدية لهذا البلد أو ذاك، حاجزا أو مانعا من امتداد تلك الاجندة أو تمدد ذاك النفوذ، ولم يعد بالإمكان حجب هذه المجموعة أو تلك عن تأثير تلك الاجندات.

لذا فان من الاهمية بمكان ان لا نضيّع الجهود في كيفية تعزيز "السيادة" اذا كنا نقصد بها، المعنى الاصطلاحي التقليدي، انما لابد من صياغة معنى جديد للسيادة الوطنية، يرتكز على تقوية البنى التحتية للإنسان والمجتمع معنويا وماديا، ويستند الى تمكين سبل التعاطي والتفاهم الداخلي، وتوثيق قنوات التبادل(مختلف اشكال التبادل) مع الداخل والاخر الخارج، ليكون هو القاعدة الرصينة لبناء عراق جديد يسوده الامن وينعم بالتقدم.

وعلى ضوء ذلك ستكون مدخلات الوحدة الوطنية هي (توافق الداخل، وتفهم الاخر، واستشراف المستقبل) باعتبارها الفواعل الاكثر اهمية في الحفاظ على وحدة النسيج الداخلي، وصياغة الذاكرة المجتمعية الموحدة، مستبعدين بذلك صيغ القهر المجتمعي، والاقتتال الداخلي مع المكونات الطائفية والاثنية في البلد، أو الخوض في الجدالات السياسية حول تقليص هذه الصلاحيات الدستورية اوتلك، الا بما يحفظ المصالح العليا والكلية لأبناء البلد. تلك المصالح التي لابد ان نحسن "التوافق" عليها.

ان الكرامة الوطنية (كرامة ابناء الوطن الواحد) وفاعلية القيم (الجامعة والمحفّزة) هما: العنصران الاساسيان اللذان ينبغي ان نعمل عليهما ونقويهما، لان السيادة بمعناها العميق وجوهرها الاصيل هي: كيف يعيش (الشعب) على (ارضه) وفي ظل (نظامه السياسي) حرا كريما وعلى مبدأ (خير البلاد ما حملك).

وخير البلاد ما حفظك، ووفر لك العيش الكريم، والامن السليم والتنمية المستدامة، وحينها يكون الدفاع عن الارض وما فيها وما يحيطها، انما هو دفاع عن النظام الراشد، والقيم التفاعلية الجامعة التي تحقق العدالة وتحفظ الكرامة.

اما فيما يخص ما تفضل به السادة رؤساء مجلس الوزراء من خلال تجربتهم العملية الثرية في هذا الاتجاه، فيمكن ان نشير اجمالا الى جملة

مدخلات، ظهرت جلية كتحديات وصعوبات عاشوها بمرارة، ولم يكن بإمكانهم تجاوزها بأكثر مما قدموه حينها وسأضع ذلك عبر نقاط كما يلي: -

أولاً: الوجود الاجنبي والنفوذ الخارجي.

اعتبر الرؤساء الخمسة وجود القوات الاجنبية، والتدخل الاقليمي الاجنبي بالشأن الداخلي أهم وابرز التحديات التي قلصت فاعلية السيادة العراقية [إذا لم تسلبها] وهو تحد حقيقي ومنسجم تماماً مع التعاريف القانونية والسياسية للسيادة التي مر عرضها.

وواضح ان المخرجات الحقيقية لهذا التحدّي هي كالتالي:

* ضرورة جلاء القوات الاجنبية عن الارض العراقية وتحديد قواعد الاشتباك معها عبر معاهدات واضحة التعابير محددة المصالح. ولابد ان يكون ذلك عبر اجندة عملية وواقعية يتفق عليها ممثلو هذا الشعب بدون تعصب أو مزايدات، وبدون تخوين اومهاترات.

* اهمية الانطلاق من قناعة راسخة بان الكرامة والعدالة والتوازن والتوافق الداخلي لمكونات هذا الشعب، هي الاساس في صناعة اي مستقبل واعد، وبالتالي فان اسس هذا التوافق الوطني لابد ان يرتكز على مبدأ "العقد السياسي وليس الفكري"، أي على (المصلحة السياسية وتوازن السلطات) واعتبار كل فرد عراقي هو مقر اساسي للسلطة وصوت معتبر في تكوينها.

* اما في موضوع النفوذ الاجنبي والتدخلات الخارجية في الشأن الداخلي وعبر مختلف الاساليب والذرائع، فهو مما حظي بقسط وافر في مداخلات السادة رؤساء الوزراء وتم توصيفه بأنه ابرز التحديات بعد تحدّي التواجد العسكري للقوات الاجنبية.

ولسنا بصدد استعراض المصاديق العملية لأنواع التدخل والتداخل فهو اصرح من كل بيان، وليس هناك من يدعو "ان كان واقعيا" الى حذف النفوذ

الاجنبي أو انهائه، وذلك لسبب بسيط مفاده ان النفوذ والمصالح المشتركة باتت من نوع الوقائع التي لا يمكن انكارها. وعليه فان المخرج العملي ازاء هذا الاختراق الواقعي هو نقطتان:

الاولى: تحديد مصالح العراق الواقعية والعملية. وايجاد اجماع داخلي عليها لنقول للآخرين ماذا نريد؟ وماذا يمكن ان نعطي ازاء ما نريد.

الثانية: عقد مؤتمر دولي يضم دول الجوار العراقي ودول النفوذ فيه للاتفاق على محاور اساسية هي: امن المنطقة ومستقبلها وتعايشها السلمي وتنميتها المستدامة.

ان هذا المخرج الحيوي لطبيعة الصراع والسخونة التي يعيشها العراق والمنطقة يكون تحت شعار (منطقة امنة...تنمية مستدامة) وهي فرصة واقعية لتحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة الشرق الاوسط وجعلها خارطة حيوية تنبض بالحياة والامل والتقدم، وتكون نموذج اشعاع لكل العالم.

ان دول المنطقة وشعوبها ملّت الحروب والصدامات الدموية، ولم تعد قادرة على تحمل اعباء ذلك، وآن الاوان ان تهدأ وتستريح، خاصة وانها منطقة غنية بالموارد الاولية، والقدرات الحيوية. وسيكون ناتج الاستثمار في اجواء التهدئة والتعايش السلمي، اكثر بكثير من نواتج الحرث في الصراعات والحروب المدّمرة. ان "مصالح دائمة" لابد ان ترتكز على قواعد "عادلة ومتوازنة".

ثانياً: الانقسام المجتمعي

اشارت اوراق السادة رؤساء مجلس الوزراء السابقين "برغم اختصارها" الى تحد اساس ومهم وهو الانقسام المجتمعي الحاد وعلى الاصعدة التالية:

أ - الانقسام الطائفي.

ب - الانقسام الاثني.

ج - الانقسام السياسي.

وهذا يعني ان العنصر الاول من عناصر الدولة (الشعب) يعاني من خلل كبير وبيّن، حتى انه دفع بأكثر المتابعين للشأن العراقي الى القول بان هذا الانشطار النوعي، والانقسام الفكري والمعنوي لا يمكن رأب صدعه، وهو في تنامٍ مستمر، خاصة حينما تقف وراءه اجندات ومصالح مختلفة، ومن المتوقع ان تتبعه انشطارات اخرى تطال "الارض" ايضا، وهو العنصر الثاني لمسمى الدولة وحينها تتهاوى اهم اركان الدولة ومعالمها، وبعدها سيكون الحديث عن "السيادة" من فضل القول وليس في صلبه.

ولا شك ان تحدّي الانقسام الطائفي والاثني كان من الوضوح والحدّة، ما جعل دعوات التقسيم حاضرة امام اي منعطف يواجهه العراق والعملية السياسية الجارية فيه، وذلك منذ سقوط النظام الصدامي عام 2003 بل وحتى ما قبل ذلك التاريخ. وبسبب حساسية هذا المدخل الرئيسي وخطورته فقد استجابت له الكثير من الجهات ذات العلاقة بمختلف الاستجابات، كعقد المؤتمرات الدولية، وتشكيل الورشات والندوات التخصصية، وخرجت بالعديد من الاوراق والتوصيات الرسمية، التي تحولت لاحقا الى تشريعات قانونية ومذكرات امنية واجراءات حكومية.

* وقد ظلت الدعوة الى اقامة حوار وطني شامل وصريح ومسؤول هي الدعوة الاكثر رواجا منذ عام 2004 ولحد الان.

ويمكن القول ان الفاصلة الزمنية، والتحديات الامنية والمجتمعية اللاحقة اتاحت فرصة تاريخية لتغيير جملة من القناعات السابقة التي كانت تكرس الانقسام وتعيد انتاجه، وازالت عدداً من التشددات والتصلبات التي كانت تقف حائلاً امام اي حوار جديّ حول التقارب والتفاهم.

انا اليوم امام فرصة نادرة لا تعوّض، من اجل صياغة مفهوم تفاعلي جديد (عقد اجتماعي) يتم من خلاله توافق العراقيين جميعا على المباني التي توصلوا اليها بجدٍ وعناءٍ خلال تجربتهم الحديثة.

ثالثاً: تباين المصالح العامة

وهو التحدي الثالث الذي ظهر جليا في مداخلات الرؤساء جميعا والذي استوقفهم كثيرا، وكما يبدو فان هذا التحدي وان كان ملموسا وحاضرا بل معوقا، فانه من جهة اخرى يوفّر فرصة حقيقية لبناء توافق مجتمعي راسخ، لان المصالح المشتركة تعد فعلا من ارصن الروابط واكثرها رسوخا وفاعلية، لأنها تدفع جميع ابناء الوطن للاتحاد والدفاع عن هذه المصالح لسبب بسيط لأنها ستكون مصالحهم.

وكلما تشابكت المصالح واصبحت متداخلة، كلما تعززت اواصر اللحمة المجتمعية، وكلما توحّد المجتمع واصبح لسان حال مصالحه مشتركا، كلما كانت قراراته الادارية والاقتصادية ذات مغزى فاعل، وجدوى محركّة بل دافعة، وحينها تتعزز السيادة بمفهومها القانوني والدستوري التقليدي، وبمفهومها العملي الذي نسعى الى ايجاده، والمتمثل بتوحيد القيم (الجامعة والمحفزة) المنتجة لمجتمع حي ومتفاعل، ولبلاد قادرة على ان ترعى مواطنيها بكرامة، وتحمي رعاياها بمسؤولية.

ان المخرج الاساسي هنا هو:

* بناء مصالح (استراتيجية) مشتركة بين ابناء الوطن الواحد" اي مصالح عربية في مناطق كردية، ومصالح سنية في مناطق شيعية وبالعكس". وهكذا في بقية مكونات الشعب الكريمة لتجد نفسها حاضرة في واقع العراق واقتصاده وسياسته.

وبالتأكيد لابد من الرجوع الى الاوراق والتوصيات السابقة في هذا

المجال وتفعيلها عبر تشريعات قانونية، واداءات اجرائية حكومية، وارساء روابط فكرية وثقافية بين ابناء البلد كافة.

ان توسيع رقعة الاختيارات الحرة لأبناء الشعب، وضمان ديمومتها ستشجّع وتنمّي كل المبادرات العملية ذات الطابع الامتدادي في مساحات الاخر المجتمعي.

رابعا: تراجع مؤسسات الدولة الخدمية والامنية والبحثية والقضائية الخ...

وهو تحد يلامس حياة المواطن مباشرة ويعزز صلته بالدولة واعتبارها الملجأ والملاذ والفرصة والامل.

ان تعبير الحياة الكريمة يجد صداه في هذا التحدي، ويعثر على تجليه في التحدي الثالث. مصالح استراتيجية مشتركة تحققها مؤسسات قوية وناهضة تثري الواقع وتكسب ثقة الجمهور فيمنحها الله البركة وتمتد جذورها في الارض، ان المخرج الاساس لهذا التحدي هو:

بناء مؤسسات الدولة الوطنية المدنية العادلة والراعية لجميع حقوق مكوناتها المجتمعية وآمالها، وعلى وفق خطط وبيانات متوازنة وبالتأكيد سينعكس ذلك ايجابا على تمتين اواصر المواطنة وترسيخ السيادة الوطنية وانعكاسها على شكل فعاليات ايجابية لشعب يؤمن بدولته ويدعمها ويتمسك بقراراتها واستراتيجياتها.

خامسا: الاختلافات السياسية

لقد وردت في مداخلات السادة رؤساء الوزراء السابقين جملة مفردات تشير الى وجود ازمة واقعية وحقيقية في الطبقة السياسية التي تقود البلاد وتسوس العباد وليس سببها الانتساب الطائفي أو العرقي لهذه الطائفة أو ذاك العرق. وان كان هذا الاختلاف يلقي بضلاله في هذه الواقعة أو تلك من

التقاطعات. وانما سببها تفاعلات ذاتية مرة، ومصالح حزبية وفئوية مرة اخرى، وضغوطات لاجندات خارجية مرة ثالثة.

ويمكن ادراج عدد من المؤشرات هنا على سبيل المثال لا الحصر وباختصار:

❖ حداثة التجربة الديمقراطية وعدم نضج خطابها السياسي والاعلامي وعموم ادائها السياسي.

❖ المسارات ذات النزعة الفردية أو العشائرية، أو الطائفية والفئوية الحزبية وانحسار مشروع الدولة لصالح بناءات السلطة.

❖ تنامي الشعور بالاقصاء والتهميش من جهة اوالغلبة والتغانم من جهة اخرى لدى عدد مهم من رموز الطبقة السياسية وزعماء الاحزاب، بل تعدى ذلك الى المكونات التي تمثلها تلك الرموز لتتحول الى سلوك انهزامي وانتقامي عام.

❖ انكماش شعور المواطنة، ليحل محله الالتجاء للقبائلية والاحزاب والطائفة من اجل تعزيز الحماية والوصاية ثم اللجوء للاستقواء بالخارج والتعويل على تدخلاته.

❖ عدم حل المشكلات والازمات وتسويتها بالسرعة المطلوبة، وتركها فريسة للتراكم الكسول والاهمال والترحيل اللامسؤول، أو جعلها في احسن الاحوال "صفقة" في سلال الحلول غير المتجانسة والهروب الى الامام.

❖ هشاشة البنى الدستورية للنظام السياسي وابهام صياغاتها اللغوية، وامكانية القفز عليها والتجاوز على مصاديقها والتعسف في تأويلها وتفسيرها.

اما المخرجات المهمة في هذا المجال فيمكن اجمالها كالتالي:

* تعديلات دستورية تطال مواطن الضعف والاختلال التي أشّرتها الممارسة العملية للسلطات الثلاث.

* تقسيم المشهد السياسي والحكم على جناحين(موالاة - معارضة) كما هي قواعد اللعبة الديمقراطية.

* ترشيد العملية الانتخابية وتطوير ادواتها وحسم مخرجاتها بما يعزز ثقة الجمهور بها والايمان بشرعيتها وشفافية نتائجها.

* تجديد الطبقة السياسية، وتحديث برامجها ومتبنياتها، وتمدين الممارسة السياسية من خلال توطين التداول السلمي للسلطة بما يتسق مع المتغيرات الحاصلة في البلد والعالم.

* تفعيل الرقابة والمتابعة والمحاسبة وأتمتة المعلومات وحوكمة الاجراءات من اجل المزيد من الجودة والتميز.

سادسا: الارتهان الاقتصادي.

وهو المدخل الذي يشير الى نوع اخر من تقويض الارادة السياسية وتحجيم السيادة، حتى مع توفّر ظروف الانماء الاقتصادي المعتاد لان الارتهان يختلف تماما عن تخلف البنية الاقتصادية، تلك التي تجعل البلد سوقاً للآخرين، والمتمثلة عادة بضمور الاستثمار وشيوع البطالة والفساد، وغياب الحوكمة والتخطيط الهادف، وضعف أو عدم فاعلية الصناعة والتجارة والزراعة والقطاعات الخدمية الاخرى. والتي تشكل البناءات الفوقية لأية قاعدة اقتصادية رصينة وصلبة.

ان الارتهان الاقتصادي المقصود في هذه الاشارة هو ارتهان ثلاثة قطاعات اساسية هي النفط والمياه والنقد، وهي قطاعات ترتبط بالسياسات والمؤثرات الخارجية اكثر من ارتباطها بالاداءات والقرارات الداخلية، ما يجعل التخلص من شرنقتها امراً غاية في الصعوبة فاذا ما اضيف لها التعقيد والتفكك الداخلي، اصبح الارتهان واقعاً فعلياً لا يمكن الخلاص منه.

ان انهيار اسعار النفط، وتراكم المديونية وتنوع الاقتراض وما يترتب

عليه من آثار ونتائج، وعدم ترشيد الانفاقات والاجراءات الشكلية الشعبوية ذات الطابع الارضائي للتنافس الانتخابي الخ. كلها ارتهانات تقوّض السيادة وتخفّض من مستواها، كما ان الدول عادة ولمصالح كبرى تقتضيها الظروف الخاصة بها تتخلى عن بعض سيادتها بسبب انتمائها الى منظمات دولية أو تحالفات عالمية، أو اتفاقات اجنبية، والالتزام بتوافقاتها خاصة فيما يتعلق بتنظيم الثروات النفطية والمعدنية خزناً وتسويقاً.

اما النقد أو الدولار "العملة الصعبة" وكيفية الحصول عليها، وآليات تحويلها الى البنوك والمصارف العراقية ثم ما يرتبط بها من انفاقات وصرفيات والتزامات الخ داخلية كانت هذه الالتزامات اوخارجية، فهي اشكالية كبرى، بل هي ابرز مظاهر الارتهان وفقدان السيادة ومعظمها ناتج قرارات اممية سابقة.

وتتعاظم هذه الاشكالية اكثر، حينما يكون المصدر الوحيد لهذه العملة هو سلعة "النفط" والنفط وحده، وما يعتري هذه السلعة من مخاطر وتحديّات سواء في الاستخراج أو الخزن أو التسويق، أو بورصة الاسعار والتبادل وما شاكل ذلك.

وامام هذا المدخل العويص يمكن عرض جملة مخرجات عملية منها: -

1. اهمية تنويع اقتصاديات البلد على وفق تخطيط مبرمج، وايجاد تنمية مستدامة للقطاعات النقدية والمصرفية والنفطية.

2. حفظ الموارد الطبيعية (النفطية والمائية خاصة) وذلك عبر سياسات خاصة وحديثة ومتقنة.

3. تنظيم التبادلات الاقتصادية مع دول الجوار والعالم على قاعدة التوازن وتقدير المصالح وترتيب الأولويات وتجزئة القضايا الكبرى، وفي اطار اتفاقات ثنائية أو متعددة الاطراف بما يجعل "التنمية والاستقرار" مكسب الجميع.

ونعلم جميعا ان المصالح العليا للبلدان ماعادت تمثل منفعة محدودة أو شأناً داخلياً محضاً لهذه الدولة أو تلك، اذ تحول تداخل المصالح العامة.والتشابك الاجتماعي الى واحدة من اكبر بوابات التدخل والتداخل الذي يحقق المنافع المشتركة.

خلاصة المخرجات العملية

وهنا خلاصة للمخرجات العملية التي وردت خلال هذه المداخلة ندرجها كالتالي: -

1) ضرورة حسم العلاقة مع القوات الاجنبية وتحديد قواعد الاشتباك معها عبر معاهدات واتفاقيات واضحة التعابير ومحددة المصالح.

2) اهمية انشاء عقد سياسي جديد يرتكز على المصلحة السياسية وتوازن السلطات واعتبار المواطن العراقي اساس السلطة وقوام شرعيتها.

3) تحديد مصالح العراقيين الواقعية والعملية وايجاد الاجماع الوطني عليها.

4) عقد مؤتمر دولي يضم دول الجوار العراقي ودول النفوذ العالمي، تحت شعار (منطقة آمنة وتنمية مستدامة)

5) اقامة حوار وطني شامل وصريح ومسؤول "للمصالحة الوطنية" وتفعيل القرارات والتوصيات الخاصة بها وايجاد (ميثاق اجتماعي) يكون اقل من الدستور وأعلى من القانون.

6) بناء مصالح استراتيجية مشتركة بين ابناء الوطن (مصالح عربية في مناطق كردية وتركمانية الخ، ومصالح سنية ومسيحية في مناطق شيعية وبالعكس.

7) ايجاد بنية اقتصادية وخدمية ناهضة، وبناء مؤسسات قوية تكسب ثقة المواطن وتستثمر جهوده.

8) ايجاد تعديلات دستورية تغطي مواطن الضعف والاختلال التي اشرتها الممارسة العملية للسلطات الثلاث.

9) تقسيم المشهد السياسي على جناحين موالاة ومعارضة وتعزيز هيبة الدولة وتقييم الانسان العراقي على معايير المواطنة الحقة وحقه في العيش الكريم.

10) ترشيد العملية الانتخابية، وتطوير ادواتها وحسم مخرجاتها بما يعزز تمسك الجمهور بها، والايمان بشرعيتها وشفافية نتائجها.

11) تجديد الطبقة السياسية وتحديث برامجها ومتبنياتها بما يتسق مع المتغيرات الاجتماعية الحاصلة في البلاد، كذلك تمدين الممارسة السياسية وتفعيل اليات الرقابة والمتابعة والمحاسبة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الشيخ حميد معلة الساعدي

20/ 9/ 2020

(2)

الحكومات العراقية ما بعد 2003 ومسألة السيادة

الأستاذ سامي العسكري*

فقد العراق سيادته بشكل كامل بعد غزو النظام البعثي لدولة الكويت في اب 1990، حيث خضع لقرارات مجلس الامن الدولي التي وضعته تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ولم يستعد العراق سيادته كاملة حتى الوقت الحاضر.

فاذا كانت السيادة تعني السلطة العليا للدولة في تنظيم علاقاتها محليا وخارجيا، وان الدولة ذات السيادة تكون لها السيطرة المطلقة والتصرف على اقليمها وما فيه وما يوجد فوقه بما فيه الانسان والأرض بل حتى الهواء الحدودي الذي يعلوها، فانه من الواضح بمكان ان العراق قد فقد تلك السيطرة ولم يستعد ما فقده بالكامل.

فقد غابت مظاهر السيادة ولم يعد بمقدور العراق قبل 2003 وما بعده (الى حد كبير) تنظيم علاقاته الخارجية بما تمليه عليه مصالحه الوطنية والسيادية، وبما يحفظ خصوصيته. بل خضع في كل ذلك اما للأمم المتحدة وقراراتها أو لدولة الاحتلال. كما ان الحكومة العراقية فقدت سلطتها (الفعلية) على جزء من أراضيها التي تشكل إقليم كردستان.

هزيمة العراق عسكريا امام قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في عاصفة الصحراء وما سبقها وما تلاها من قرارات

(*) سياسي ونائب سابق.

مجلس الامن الدولي ثم احتلال العراق عام 2003 افقدته السيادة بالكامل. كردستان، بالأمر الواقع، خرجت عن سلطة الدولة العراقية منذ عام 1991 وبقيت محتفظة بكيانها السياسي المستقل الذي لا يخضع بالكامل لسلطة الحكومة العراقية في بغداد. بل ان الرقعة الجغرافية بما يسكن فوقها من بشر، اخذت بالتوسع الى ما بات يصطلح عليه بالمناطق المتنازع عليها، والتي رغم تسميتها متنازع عليها لكنها تخضع لحكومة كردستان.

فالحكومة العراقية ليست لديها سلطة حقيقية على حدودها الشرقية والشمالية الواقعة ضمن إقليم كردستان وقواتها المسلحة غير مسموح لها بدخول أراضي الإقليم، وقوات البيشمركه لا تخضع لسلطة القائد العام للقوات المسلحة كما هو حال بقية تشكيلات الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية، كما ان الموارد الطبيعية فيها لا تخضع للحكومة الاتحادية.

في ظل حكومة الاحتلال الأمريكي التي شكلها السفير بول بريمر والحكومة المؤقتة التي تلتها غابت كل مظاهر السيادة العراقية، اذ انه بغياب قوات مسلحة عراقية قادرة على حفظ الامن الداخلي ووجود اكثر من مائة الف جندي اجنبي (امريكي وغيره) كان العراق عمليا تحت الاحتلال العسكري رغم ان ذلك كان يجري (صوريا) بطلب سنوي تتقدم به الحكومة العراقية الى مجلس الامن الدولي.

وفي إجابات السادة المحترمين رؤساء الوزارات، حول ما قامت به الحكومات العراقية خلال توليهم رئاستها، وجدت ان جميعهم تحدث عما قامت به حكومته من نشاطات وما اتخذت من قرارات وهي في محصلتها النهائية لا علاقة مباشرة لها بموضوع استعادة سيادة العراق المفقودة. فسعي حكومة الدكتور اياد علاوي إلى إسقاط بعض الديون التي فرضت على العراق والعمل على تشكيل مجلس للاعمار (لم ير النور) وان كانت تصب في اتجاه إعادة بناء الدولة العراقية بعد انهيارها الكامل في نيسان 2003، لكن ذلك لا

يعني ان العراق استعاد ولو جزءا يسيرا من سيادته، اذ كان يخضع لوصاية الأمم المتحدة بل ان تشكيل حكومة علاوي جرى بإرادة اممية وأميركية مشتركة.

لم يكن العراق في وضع يمكنه ان يفكر في موضوع السيادة في ذلك الوقت، ولم تكن مطلبا ملحا في ظل الهجمة الإرهابية التي كان يتعرض لها، واعتماده الكامل على قوات التحالف الدولي التي اسقطت النظام البعثي واحتلت العراق. كما ان الوضع في إقليم كردستان لم يختلف عما كان عليه في ظل الحكم البعثي، اذ بقيت السلطة فيه لا تخضع لحكومة بغداد رغم ان الكرد يشكلون جزءا من الحكومة العراقية. وكان النجاح الأبرز للحكومة المؤقتة هو اجراءها انتخابات الجمعية الوطنية.

وما يقال عن حكومة الدكتور اياد علاوي ينطبق تماما على حكومة الدكتور إبراهيم الجعفري، والتي وان جاءت بعد انتخابات عامة وتشكلت بإرادة عراقية لم تغب فيها ارادات خارجية أبرزها اميركا وإيران، فان موضوع السيادة لم يكن الشغل الشاغل للحكومة بقدر ما كانت مواجهة الهجمات الإرهابية التي كانت تشنها المجموعات السنية المتطرفة كالقاعدة وغيرها ثم الحرب الطائفية التي انزلقت اليها البلاد بعد تفجير مرقد الامامين العسكريين في سامراء.

الخطوات الأولى الجدية لاستعادة السيادة العراقية ربما يمكن تلمسها في المفاوضات التي جرت بين الحكومتين العراقية والأمريكية والتي تكللت باتفاقية سحب القوات الامريكية من العراق، وكذلك الجهود الدبلوماسية العراقية لتحرير العراق من بعض قيود الفصل السابع التي كانت مفروضة على العراق منذ مطلع تسعينات القرن الماضي. وبنهاية عام 2011 كانت القوات الأجنبية قد غادرت الأراضي العراقية بالكامل، لكن ذلك لم يدم طويلا اذ عاد قسم من تلك القوات الى العراق بعد منتصف عام 2014 إثر هجوم

داعش على العراق واحتلالها لأكثر من ثلاث محافظات. فاضطرت الحكومة العراقية برئاسة العبادي ان تطلب عودة القوات الامريكية وغيرها لمساعدة العراق في جهوده لتحرير مدنه واراضيه من سيطرة داعش.

في فترة حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي بدا وكان ما قام به العراق من جهود لاستعادة سيادته قد ذهب ادراج الرياح ليس فقط من خلال عودة القوات الامريكية التي أصبحت لها الحرية الكاملة في العمل داخل العراق، وانما أيضا انتهكت هذه السيادة بقيام القوات التركية بإقامة قاعدة عسكرية لها في منطقة بعشيقة داخل الأراضي العراقية، وعجزت الحكومة العراقية خلال تولي ثلاثة رؤساء عن اقناع تركيا أو اجبارها على سحب قواتها وانهاء احتلالها لأراض عراقية. صحيح ان تركيا قد دأبت على اختراق الأجواء العراقية واحيانا الأراضي العراقية أيضا لكن الجديد هذه المرة هو احتلال جزء من الأرض العراقية وإقامة معسكر وقاعدة عسكرية فيها في انتهاك صارخ وسافر للسيادة العراقية. ربما المظهر الوحيد الذي يدلل على احتفاظ العراق بجزء بسيط من سيادته هو حين نجحت حكومة العبادي في غلق مطارات كردستان اثر استفتاء الانفصال الذي جرى في أيلول 2017.

منذ عام 2014 بدا ان العراق فقد سيادته بشكل شبه كامل، فداخليا لم تعد الدولة العراقية تحتكر القوات المسلحة، اذ انه بسبب حرب داعش وفشل القوات الحكومية في الوقوف بوجه الهجمة الإرهابية وصدور فتوى الجهاد الكفائي وقبلها بايام قليلة قرار حكومة المالكي تشكيل الحشد الشعبي من المتطوعين ومن المجموعات الشيعية التي كانت تقاتل القوات الامريكية قبل انسحابها من العراق عام 2011. كل هذا اوجد وضعا عسكريا وامنيا جديدا بدت فيه الحكومة العراقية الطرف الأضعف في الموضوع الأمني. وخارجيا راحت الدول تستبيح الأراضي والأجواء العراقية كما تشاء في ظل عجز الحكومة العراقية عن فعل شيء، فما ان بدأ عام 2020 حتى قامت القوات

الامريكية بعملية اغتيال قادة النصر (حسب تعبير المرجعية الدينية) الجنرال قاسم سليماني وأبي مهدي المهندس وعدد من مرافقيهم في مطار بغداد، فيما ردت الحكومة الإيرانية بقصف صاروخي على القواعد العسكرية العراقية التي تتواجد فيها القوات الامريكية.

مالم يستعد العراق قوته العسكرية والاقتصادية والسياسية، وتنجح الحكومة العراقية في بسط سيطرتها على كل التشكيلات المسلحة داخل البلاد، وتقوم بإخراج كل القوات الأجنبية من أراضيها، وفرض سيادتها على كامل الأراضي العراقية، مالم يحصل ذلك فان أي حديث عن السيادة يبقى مجرد تمنيات ليست واقعية.

(3)
أزمة العراق سيادياً

د شروان الوائلي[*]

المحور الاول

هل ان طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلبا أو ايجابا على السيادة؟

بطبيعة الحال فان النظام السياسي الحالي محدد بمفهوم التوافق الذي يقيد صاحب القرار السياسي بان يتخذ قرارا عراقيا وطنيا ضمن آلية اتخاذ القرار في اروقة السلطات الدستورية فهو محكوم بالتوافق الذي اسدل الستار على الدستور والسكوت عنه في كثير من القرارات المهمة كما ان طبيعة القرارات السياسية في هذه المرحلة التي تصنع خارج منظومة الدولة مما يعرضها للضعف المرتبط بالمصالح الحزبية.

كما ان ارتباط القرار العراقي بالقرار الاقليمي والدولي عرّض السيادة العراقية الى التراجع في صناعة القرار الوطني العراقي.

لم تكن هناك وحدة موضوع في القضايا الاستراتيجية يتفق عليها سياسيا بدون مراعاة مصالح هذه الدولة الاقليمية أو تلك وكذلك مصلحة الدول العظمى.

بدون شك أو تردد تعرض موضوع السيادة للتصدع بسبب الخلل في صنع القرار السياسي فهناك من الاحزاب والشخصيات السياسية المهمة في دوائر القرار ترتبط ارتباطا عضويا بمركز القرار الاقليمي والدولي وهناك

(*) مستشار رئاسة الجمهورية ونائب ووزير أمن سابق.

مصالح متبادلة بينهما تترك اثرها في كل قرار عراقي وطني وقد تجلى هذا الامر في تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة وحتى في اعتماد قرارات أو تشريعات مهمة ذات بعد سياسي وامني واقتصادي يتعلق بهذه الدول.

المحور الثاني

وعي وادارة العوامل الاقليمية والدولية في تحقيق السيادة أو انتهاكها

كان المحيط الاقليمي ولا يزال منقسما في الرؤيا على الساحة العراقية فالمعسكر الشرقي المتمثل بايران يرى ان هناك نفوذاً امريكياً في العراق يخدم المصالح الامريكية على حساب ايران وهناك المحور الاخر الذي يمثل السعودية والامارات ومن يلتزم معهما في الرؤيا حول الصراع في العراق إذْ يرى هذا المحور ان ايران لديها نفوذ وادوات في الساحة العراقية تمثل مصالحها على حساب مصالح الدول الاقليمية الاخرى وتمثل تهديداً مباشراً لها. لذلك كان هذا الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي الاقليمي له الاثر الاكبر في التشظي في صناعة القرار الوطني العراقي في الداخل. هناك محور ثالث برز مؤخرا وهو المحور التركي - القطري الذي يمثل تيارات تتعامل مع ما دون الدولة وتؤثر في اوضاع دول المنطقة الداخلية ومنها العراق وتفرز ازمات جديدة.

المحور الثالث

هل ان معيار تحقيق المصالح الوطنية يحقق شكل السيادة ؟

تتحقق السيادة بتحقق المصالح الوطنية التي تتطابق فيها الرؤى السياسية المختلفة لتحقيق هدف مهم. الاهم في سيادة الدولة هو وحدة الهدف في رسم وتقييم السياسة الخارجية بناءً على تبادل المصالح المتكافئة وعدم المساس في اهلية استقلال الدولة سواء كان ذلك في تواجد عسكري اجنبي أو التحكم بالقرار الامني أو الاقتصادي والاخطر هو التدخل في شكل الحكومات العراقية المتعاقبة واتجاهاتها سواء كان باشخاصها أو برامج عملها حيث يعد هذا التدخل هو الاكثر خطورة في الانتقاص من السيادة.

المحور الرابع

هل برايكم ان التوازن في تحقيق المصالح الاقليمية والدولية يضمن السيادة؟

كثيرا ما يجري الحديث من قبل الطبقة السياسية بان العراق لا يدخل ضمن محاور سياسية محددة سواء كانت اقليمية أو دولية ولكن سياسة المحاور هي الاكثر شيوعا وترسيخا في الخريطة الجيوسياسية الاقليمية والدولية.

سياسة المحاور بتكتلات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية هو السائد منذ نشوء عصبة الامم المتحدة والى يومنا هذا ويزداد بمرور الزمن حسب مصالح الدول وتوجهاتها ولكن المشكلة في الوضع العراقي ان محيطه الاقليمي ينقسم بشكل حاد بالتوجهات السياسية.

ولهذا فان اي محور يضم العراق مع احد هذه الدول أو التكتلات يقرأ سياسيا استهداف للطرف الآخر في حين ان العراق وبوضعه الحالي في وضع سياسي غير مستقر وكذلك بوضع اقتصادي متهالك بالاضافة الى ما ورثه العراق من سياسات سابقة اثرت في منظومته الامنية والاقتصادية مما جعله في حاجة لهذه التحالفات لدرء الاخطار المحيطة به ولكن المشكلة ليست بالعراق وحده الذي يفتقر لوحدة الرؤيا في قضاياه المصيرية ولكن المشكلة ايضا في محيطه الاقليمي ودور الدول العظمى بالتاثير في قراره السياسي وتغليب مصلحة هذه الدول على حساب المصلحة الوطنية العراقية.

المحور الخامس

كيف تعاطت حكومتكم مع السيادة؟

كان العنوان الاساسي الذي يتعلق بموضوع السيادة في حكومة المالكي الاولى هو اخراج القوات متعددة الجنسيات من العراق حيث انصب الجهد السياسي في وقتها على التفاوض مع الجانب الامريكي لاخراج القوات وهو ما حصل فعلا في توقيع اتفاقية انسحاب القوات الامريكيه في نهاية عام 2011 بعد ان وقعت الاتفاقية مع الجانب الامريكي عام 2008. كانت قيادة

القوات متعددة الجنسيات تشارك في القرار العسكري حيث كان تواجد جيش الاحتلال بتعداد 150 الف جندي امريكي مع باقي الجنسيات ولكنها لا تتدخل بشكل معلن وملموس بالقرار السياسي العراقي.

لقد كان السقف الاولي في اتفاقية سحب القوات والذي طلبه الجانب الامريكي عالياً جدا في ابقاء اعداد كبيرة من العسكريين وفي طلب الحصانات لهم والمتعاقدين معهم ولكن المفاوض العراقي وبعد جولات مطولة استطاع ان يثبت ارادة الشعب بانهاء الاحتلال والتوقيع على اتفاقية الاطار الاستراتيجي. هناك امر اخر له علاقة بالوضع الاقتصادي العراقي حيث ان الامريكان كانوا قد امنوا الحماية للاموال العراقية بقرار الرئيس الامريكي لسنوات بسبب الديون المستحقة على العراق للدول والشركات والافراد وكذلك هناك تدخل في تسليح الجيش العراقي من قبل الامريكان ضمن برنامج الـ (FMS) الذي انتهى عام 2014.

(4)

التشتت والتأصيل بين خمس حكومات استراتيجية تحول العراق الى نقطة توازن اقليمي

الأستاذ عباس راضي العامري[*]

قراءة سريعة لأوراق السادة رؤساء الوزراء السابقين، تنبئك عن فاجعة سياسية تتمثل في سعي حثيث من رؤساء وزراء العراق باتجاه بناء مفردات عراقية في (المصلحة) و(السياسة الخارجية) و(شكل التعاون مع الاخر) و(الانتماء)، يقابل ذلك حقائق دولية لا يمكن مغادرتها ترتكز كلها على القوة والفرض والتنافس والصراع، واهمها هيمنة متعددة الاوجه من فواعل مختلفة، دولية منها واقليمية، يعين على كل ذلك تشتت داخلي.

و فيما يتعلق بمحور السيادة يجد القاريء مشتركات ومفترقات بين اوراق السادة رؤساء الوزراء السابقين، أؤشر عليها:

أولاً: المشتركات

اتفق جميع السادة رؤساء الوزراء السابقين على:

- حقيقة ان العراق جزء من عالم تتشابك فيه المصالح ويعج بالتنافس والصراع على تلك المصالح.
- ضرورة عدم الاصطفاف ضمن المحاور وابقاء العراق بعيداً عن الصراع الاقليمي والدولي.

(*) مستشار في مجلس النواب ورئيس تحرير مجلة حوار الفكر.

❖ ادارة التوازن في السياسة الخارجية.

❖ هناك فرصة بأن يكون العراق نقطة توازن اقليمي - اقليمي واقليمي - دولي.

❖ اعتماد المصلحة العراقية في كل علاقاتنا مع البيئة الدولية والتفاعل معها.

❖ أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية ومستوى الاتفاق والتوافق الوطني على القضايا التي تتعلق بالعلاقة مع البيئة الدولية أو حتى القضايا الداخلية التي اصبحت ذات مقاسات دولية مثل المشاركة السياسية وحقوق الانسان والتمثيل في السلطة والتشريع.. الى ما الى ذلك.

ثانياً: المفترقات:

يفترق السادة رؤساء الوزراء بتوصيف كل منهم لشكل العلاقة مع الولايات المتحدة، فيرى طرف ان الولايات المتحدة قوة مهيمنة لا ينبغي التعامل والشراكة الاستراتيجية مع غيرها، وهذا التعاون اما بشكل مباشر أو عبر التحالف الدولي! بينما يرى اخر ان شكل النظام الدولي قد تغير بكسر القطبية الواحدة الى تعدد القوى وصعود روسيا والصين والهند والاتحاد الاوربي الى مركز القرار الدولي عملياً وعليه يفترض ان (لا نخسر صداقات قديمة، ولا نتردد في بناء علاقات جديدة).

السيادة عراقياً:

عراقياً تتعلق السيادة بجملة من المتغيرات والمحددات الداخلية والخارجية ولا ينبغي اغفالها أو التوهم بانها غير ضرورية:

الاولى: اهمية العراق للفواعل الدوليين جميعاً وان هناك مصلحة لهم في تقوية العلاقة معه، ورسمها بما ينسجم وتحقيق المصالح المشتركة أو لنقل

(ضمان المصالح)، وما لم يطمئن الاخر لوضع العراق وعلاقاته الخارجية وتحقيقها لمصلحته فان الاخر سيسهم بشكل كبير بـــ(هشاشة الدولة العراقية)، مما يبقي السيادة منتهكة.

الثانية: ليس من مصلحة العراق ان يستمر في تبنيه لأيديولوجيا ما قبل القطبية الواحدة، ولا عالم القطبية الواحدة بل عليه التوازن في مرحلة صيرورة يمر بها النظام الدولي يعتمد فيها المصلحة العراقية وضمان مصالح الحلفاء والمتنافسين عليه على حد سواء، وهنا تكمن القوة في الارتكاز وتأمين القوة.

الثالثة: تم إشغال العراق بعد 2003 بتحدٍ امني، اعقبه تحدي مشروعية النظام، وفي ظل التحديين كانت السيادة غائبة من على جزء كبير منه، وحتى (تغلغل) الدولة مفقود على جل اراضيها. وهو ما يتطلب منه اعادة النظر في رسم العلاقات الخارجية مع العالم بصورة واقعية تعتمد المصلحة العراقية اولاً.

الرابعة: يحتاج العراق - كدولة اتحادية - ان يشرح بالتفصيل ما ورد في الدستور العراقي من الصلاحيات المشتركة والصلاحيات الحصرية الذي لا زال المركز واقليم كردستان وبعض المحافظات - احياناً - يتنازعونها فيما بينهم، ويدخل قسم منهم على صلاحيات الاخر وخصوصاً ما يحدث من خروقات كبرى للسيادة عبر المنافذ الحدودية والاتفاقيات النفطية والعسكرية والامنية والاستخبارية بين تلك الاطراف دون اشعار المركز أو التفاهم معه.

إذا نحن أمام اشكال اساس وسؤال ملح: **كيف تضمن السيادة في ظل نظام فيدرالي ينزاح كثيراً في بعض مراحله الزمنية أو مقاطعه المكانية الى الكونفدرالية؟**

الخامسة: في ظل عالم ما بعد الدولة القومية، اعتقد ليس من المعقول التعامل مع (السيادة) كمفهوم انطلق من حاجات زمكانية محددة، في زمن العولمة والحدود المفتوحة وزمن الـــ 5G.

خاتمة:

خلاصة ما يمكن قوله في هذا الاطار هو ان ثلاثية السيادة- الحدود- الهوية، باتت تتجاذبها مفاهيم وتأطيرات حديثة مختلفة عما كانت في ظل القطبية الواحدة، فكيف يمكن تطبيق السيادة في ظل هوية تتناهبها الأيديولوجية تارة والقومية تارة والعقيدة الثقافية اخرى؟

بالاضافة الى ان التحالفات السياسية والعسكرية الحديثة ساهمت بشكل كبير في شكل السيادة وصرامتها أو تهشمها، فلا سيادة دون العمل ضمن ستراتيجية متفق عليها داخلياً ترسم بشكل واضح معالم العلاقة البينية للعراق مع اقليمه وبيئته الدولية.

(5)

سؤال السيادة وأجوبة القيادة
«قراءة ناقدة في المناهج الوزارية للحكومات العراقية بعد عام 2003»

أ.د. عامر حسن فياض*

ان القراءة، كما هي السياحة، ترافقها حقيبة للملاحظات واخرى للمشاهدات.. ونحن هنا، كيما تكون قراءتنا موضوعية للمناهج الوزارية عند الحكومات العراقية المتعاقبة بعد تحول عام 2003 نريد ان نستعمل العقل الذي يسوح مسلحا بالملاحظة الناقدة في اجوبة رؤساء وزراء خمسة عن سؤال السيادة وكيف تعاملوا معها حسب بوح كل منهم.

وقبل ذلك تعني السيادة استقلال الدولة وحكومتها وقرارها عن سلطة وارادة اية جهة داخلية أو خارجية، وتمتع هذه الدولة والحكومة ذات السيادة بسلطة عليا، مطلقة، شاملة، عامة، دائمة، موحدة (غير منقولة، وغير مجزأة وغير منقوصة أو محدودة) تمارسها على اقليمها أو رعاياها.

و يعرف المفكر الفرنسي (جان بودان 1596-1530) السيادة بأنها (السلطة العليا التي يخضع لها الرعايا وجميع المواطنين ولا تتقيد بالقانون)

و انطلاقاً من فكرة (بودان) التي تفيد بأن "قوة الملك في المملكة تشبه قوة الاب في البيت".

فقد رسم بودان ومن جاء بعده صورة السلطة متلازمة بمفهوم السيادة

(*) أستاذ الفكر السياسي - رئيس كلية الآمال الجامعة.

بشكل يعبر عملياً عن تطلعات اصحاب النزعة القومية الصاعدة في القرن السادس عشر.

بيد ان هذا التصنيف البوداني للسيادة لم يقف صلدا امام تحولات الفكر والواقع على الصعد المحلية والدولية (الاقليمية والعالمية) وظلت اطروحته عن السيادة حتى يومنا سؤالاً سجاليا لا يعرف الثبات ولا يعيش الديمومة والاستقرار. فحتى اليوم ما زال المفهوم البوداني العتيق للسيادة يكافح خصومه دعاة العولمة التي اكتسحت الحدود الوطنية ليصبح المال بأستخدامه معولماً والارهاب بأنتقاله معولماً والافكار بأنتشارها معولمة والسلع بانتاجها واستهلاكها معولمة وهكذا انماط الحياة (المأكل، المشرب، الملبس) وكذلك المعلومة والسلوكيات بمختلف ضروبها السياسية وغير السياسية معولمة تنتقل بلا حدود معلومة.

ان تحولات السيادة البودانية المطلقة الى سيادة العولمة المطلقة هي حقائق لايمكن تجاهلها أو نكرانها أو تجاوزها، غير ان الخشية، كل الخشية، تكمن في مستقبل هذه الحقائق، وتلك الخشية هي الاخرى حقيقة لايمكن تجاهلها ايضاً. فكيف السبيل الى التعامل مع حقائق نخشى من مستقبلها.

ان السيادة الاطلاقية البودانية كانت قد سببت حروباً ونزاعات وقطائع بين القوميات والامم حتى كادت شعوب العالم لا تطيق تداعياتها بعد ان اختنقت بها... وفي الوقت ذاته فأن البديل وتجلياته هو الآخر يتوسل الحروب والنزاعات والهيمنة المطلقة على مصائر شعوب العالم ومقدراتهم من قبل مراكز رأسمالية متوحشة. فالشركات المتعددة الجنسيات والمتلاعبة على الجنسيات والتي قلبها وعقلها الولايات المتحدة الامريكية تريد لها فقط الاستحواذ على سلطة حكومية عالمية مطلقة التصرف، الامر الذي يقتضي التعامل مع السيادة بما لا يتجاوز ارادة شعوب العالم في العيش الكريم والمشترك في ظل انظمة حكم سياسي قائمة على الاقرار بالتعددية والتنوع

وسائرة على نهج يضمن الحريات والعدالة الاجتماعية.

وبقدر تعلق الامر بالعراق والسيادة في العراق عند الحكومات المتعاقبة نرى:

❖ أن الحكومة الانتقالية (2004–2005) توسعت بلسان رئيسها السيد اياد علاوي في الاجابة عن سؤال السيادة معتبراً منهجه الوزاري قد جاء في هذا الشأن ل"اعادة عافية العراق" من خلال: -

❖ اقتصادياً بالعمل من اجل اقتصاد يقوم على "ازالة المديونية وانشاء مجلس الاعمار والمجلس الاعلى لسياسات النفط والغاز والهيئة الاقتصادية وهيئة الخصخصة" لكن هذه المؤسسات الغيت جميعها بعده وهذا امر طبيعي لأن ثقافة الساسة وسلوكياتهم في العراق سياسة تصفيرية لا تكميلية.

وفي مجال العلاقة بين السيادة والعسكرة يرى السيد علاوي ان حكومته الانتقالية عملت على" اعادة الامكانيات العسكرية والامنية وخوض معارك ضد الارهاب وضد الخارجين عن القانون وامتصاص مليون عاطل كما يشير الى طلبه "استبدال القوات الاجنبية بقوات الدول الاسلامية والعربية" واراد تحويل قضية اجتثاث البعث من قضية سياسية الى قضية قضائية وقانونية و"حارب الفساد" ويرى ان السيادة "تتقوى من الداخل ولاتوهب من الخارج"

كل ذلك حصل والسيادة لم "تنتقل للعراق رسمياً" وحصلت المحاصصة جبراً على علاوي ووافق على ذلك مضطراً" كما يقول علاوي ! لماذا لم يبح علاوي بذلك حينها؟ ولماذا لم يصر على الرفض بل وافق؟.

❖ ويتلخص تعاطي السيد الجعفري وحكومته (2005–2006) مع قضية السيادة بأنها "احتلت الصدارة في سلم الاولويات وخضعت للثابت الوطني والمتغير الاقليمي " حسب قوله ويضيف الجعفري ان العراق زمن حكومته كان ما يزال تحت نفوذ المحتل غير انها "انجزت" ما يعده مقدمات مشجعة

على عدم اهمالها لموضوع السيادة مثل كتابة الدستور والاستفتاء عليه واجراء الانتخابات وتحويل فاجعة جسر الائمة الى (عرس وطني للتلاحم بين الشيعة والسنة) وتضمين الحكومة ب6 وزيرات كمصداقية للتغيير والاصلاح.

❖ اما السيد نوري المالكي ففي ظل حكومته الاولى والثانية (2006-2014) فقد كانت اجابته عن سؤال السيادة قد ركزت على ما يأتي:

- غلق ملف الغزو واثاره مع دولة الكويت.

- عقد اتفاقية امنية عام 2008 لاخراج القوات الاجنبية المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة الامريكية.

- تنظيم العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الامريكية في المجالات كافة (اتفاقية الاطار الاستراتيجي).

- تعزيز سيادة العراق على المستوى الداخلي(حصر القوة بالمؤسسات العسكرية والامنية وفرض سلطة القانون وجمع السلاح وانهاء وجود التشكيلات المسلحة خارج المؤسسات الرسمية).بناء المؤسسة العسكرية والاجهزة الامنية المختلفة لحراسة سيادة العراق وحماية حدوده وامنه واستقراره.

- تشكيل مجلس اعلى للتعاون الاقتصادي مع تركيا وتأكيد التعاون لحل مشاكل المياه بالحوار والطرق السلمية.

- عقد اتفاقيات وتوقيع بروتوكولات مختلفة مع دول الجوار العربي والاسلامي دون التدخل بالشؤون الداخلية.

❖ اما حكومة السيد العبادي (2014-2018) فأنها تشكلت مع تحدي التحديات المتمثلة ب(تمدد تنظيم داعش - انهيار اقتصادي- افلاس مالي- عزلة اقليمية- برود في العلاقات الدولية للعراق مع المحيط الخارجي) وبقدر تعلق الامر بسؤال السيادة يجيب العبادي ان حكومته استطاعت تجاوز

التحديات ويرى" ان استعادة السيادة لا تتم الا بأستعادة الدولة من الاستلاب الداخلي لأن السيادة لا تتجزأ ولا يمكن تقاسمها مع اي دولة أو سلطة أو جماعة أو حزب أو اي مركز نفوذ خارجها".

وعليه فأن حكومته كما يقول اعتمدت على:

- مبدأ الحكم الفعال القائم على المواطنة لخلق امة الدولة.
- الاصلاحات المستمرة لبلوغ الحكم الصالح
- التوظيف الامثل للعلاقات البشرية والموارد المتاحة.
- الابتعاد عن سياسة المحاور في السياسة الخارجية.
- استعادة علاقات متزنة مع المحيط الاقليمي والدولي.
- كسب وحدة الدولة قبال نزعات التقسيم.

وكل تلك الامور يعدها السيد العبادي "مدخلات دخلت في صميم اعادة هيبة الدولة وقوة وسيادة الدولة".

❖ وقد ذهب السيد عادل عبد المهدي في تعامل حكومته (2018-2020) في قضية السيادة الى التأكيد على ان حكومته بسبب "تعاملها بجدية مع موضوعة السيادة فقد اطيح بها" على الرغم من انه "لم يبدأ من الصفر بل ان حكومته بنيت على نهج البناء على ايجابيات الحكومات التي سبقتها" مؤكداً ذلك بالارقام لا بالانطباعات حيث بلغت نسبة انجاز حكومته 40% من نسبة 70% انجاز مع الحكومات السابقة.

و عن علاقة الامن بالسيادة يرى السيد عبدالمهدي ان تطوير المؤسسة العسكرية والامنية في زمن حكومته لم يأتِ لتكون مؤسسة للدفاع عن سيادة البلاد ودرء الاخطار فحسب بل مؤسسة لاحتواء العاطلين عن العمل ايضاً. كما ان حكومته جعلت من ملف الطاقة "ملفاً سيادياً" كما ان علاقة العراق

مع دول الجوار قامت على اساس " تكامل المصالح والاعتماد المتبادل والمنفعة المشتركة" وان حكومته اكدت ان لا مصلحة للعراق ولا للولايات المتحدة الامريكية من مخاصمة ايران رغم ان الاخيرة تريد من العراق المواجهة مع ايران وان حكومته حرصت ان تكون لها سياسة ومواقف مستقلة عن الولايات المتحدة فيما يتصل بأيران وسوريا وصفقة القرن وامن الخليج والقضية الفلسطينية والقدس ولبنان. فقد ادانت القصف الامريكي لمقرات الحشد الشعبي والقصف الايراني لقاعدة عين الاسد واغتيال الشهيدين سليماني والمهندس. واتفقت مع الصين اقتصادياً لأن الاقتصاد مهم في السيادة سلباً عندما تهدف المشاريع الاقتصادية فقط الى سد الاستهلاك دون سد العجز بالانتاج".

و اذا اردنا ان نوجه رسالة انتباهات الى متخذي القرار القابضين على السلطة بصدد مسألة السيادة نضع مسطرة معرفية لها صلة بعقلية وتفكير وسلوك لمن يريد ان يكون رجل دولة يجيد التعامل مع اطروحة السيادة فكراً وفعلاً وتلك الانتباهات تتمثل بما يأتي: -

- ضرورة فهم العلاقة بين الاستقلال السيادي والديمقراطية المدنية للدولة.

- ضرورة فهم الترابط بين سيادة الداخل والخارج اي (انتزاع السيادة داخلياً) و(تكامل السيادة خارجياً).

- ضرورة وحدة الخطاب السيادي واخراجه من دائرة الاستحقاقات الفرعية القابلة للخلاف والاختلاف وادخاله في دائرة الاستحقاقات الوطنية غير القابلة للخلاف والاختلاف.

- ضرورة اجادة استخدام الاجندة القائمة على التفضيل والافضليات في تحديد الاولويات في التعامل مع المحيط الاقليمي والدولي.

- التمييز ما بين التدويل والنأي بالنفس في التعامل مع دول المحيط الاقليمي والدولي انطلاقاً من مبدأ العراق اولاً.

- اعتماد النهج الوظيفي لا العقيدي في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

- الانتباه الى ان الاعمال السيادية لا تحتاج ازلام سياسة، وهم كثر، بل تحتاج رجال دولة وهم قلة..لأن بالضرورة كل رجل دولة هو سياسي ولكن ليس كل سياسي هو رجل دولة ومن الضروري عدم اكتفاء رجل الدولة بالتصدي والانشغال والمعالجة للمشاكل القائمة فحسب بل للقادمة ايضاً.

و آخر الانتباهات تفيد ان الدولة في العراق ما لم يكن لها سيادة ناجزة توفر اكتفاء ذاتياً بالغذاء والدواء والمعرفة، سوف لايكون لها مكان تحت الشمس.

عندها سيكون الحريص على بيته الوطني منفتحاً لا منغلقاً ولا مقاطعاً وبالمقابل ستكون البيوت الوطنية الاخرى متعاونة معه لا مخاصمة لبيته. وهنا لا خشية على اسرار بيوت العالم وهوياتهم وحقوقهم حتى لو اصبح العالم قرية كونية صغيرة يظل كل بيت فيها يتمتع بسيادة حرياته والعدالة الاجتماعية بين ابنائه.

و لا خشية على السيادة بعد ذلك طالما ان القرارات والخيارات (بالتنازل أو بالتمسك بالحقوق). مقترنة بأرادة كل شعب قادر على التعبير عن خياراته بحرية مطلقة قائمة على المساواة والعدالة الاجتماعية. فالحرية المطلقة القائمة على العدالة الاجتماعية في كل وطن هي السيادة التي ينبغي ان تسود بدل السيادة البودانية المطلقة وسيادة العولمة المطلقة.

و نحن هنا نراهن على حركات الشعوب الاجتماعية غير المنفلتة المنظمة بسلطات منتخبة ممثلة بالمؤسسات وسلطات شعوب موازية غير ممثلة

بألمؤسسات ليصبح عالمنا عالم سيادة شعوب لا عالم السيادة البودانية المطلقة (عالم شريعة الغاب) ولا عالم سيادة العولمة المطلقة (عالم غاب بلا شريعة) لأن الشعوب لا تستاهل ماضيها في السيادة البودانية القومية العنصرية المتقاتلة، ولاتستاهل حاضرها في سيادة عولمة نيوليبرالية متوحشة.

(6)

كيف تعاطت الحكومات العراقية بعد 2003 مع ملف السيادة؟

الدكتور محسن عبد العزيز الحكيم*

إن **سيادة الدولة** هي إحدى المقومات الرئيسة التي تُبنى عليها نظرية الدولة ببعديها القانوني والسياسي، وعندما نقول بأن دولة ما هي دولة ذات سيادة، فهذا يعني أن هذه الدولة تمتلك الحق المطلق بإدارة شؤونها السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما أنها تتمتع باستقلالية بإدارة سياستها الخارجية من حيث التخطيط واتخاذ القرار، وجعل **المصلحة الوطنية العليا** هي الأساس الذي تُبنى عليه تحركاتها الخارجية.

ويرتبط مفهوم السيادة بمفهوم الاستقلال، فالدولة المستقلة هي الدولة السيدة القادرة على ممارسة مظاهر سيادتها على الصعيدين الداخلي والخارجي بحرية دون تدخل من أحد، فالسيادة هي التي تخول الدولة الحق بالتشريع وتطبيق قوانينها ومحاكمة الأشخاص والأفعال داخل إقليمها الوطني، والحق بالدخول في علاقات مع الدول الأخرى، وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية وإرسال ممثلين ودبلوماسيين يمثلونها في الدول الأخرى، والحق بالتمتع بالحصانات والامتيازات في الدول الأخرى وأمام محاكمها، وهذه هي الحقوق التي يشملها مفهوم السيادة في القانون الدولي، والسيادة هي التي تكفل المساواة والتكافؤ بين الدول واحترام الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدولة، وتوجب عدم تدخل أية دولة في شؤون دولة أخرى، **فالسيادة بكلمة مختصرة**، هي التي تضمن لكيان سياسي ما وجوده واستقلاله ومساواته

(*) قيادي ومؤسس في تيار الحكمة الوطني.

ونديته مع الكيانات السياسية الأخرى المكونة لمجتمع الأمم، وهي بهذا المعنى تتماشى مع مفهوم الاستقلال.

ولكن التغيرات المستمرة في مفهوم الدولة والتحولات الكبرى في العلاقات الدولية والنظام العالمي والتطورات التكنولوجية وتأثيرات تقنيات الاتصال والعولمة والتعاون الدولي والاعتمادية الدولية والاقليمية السياسية والاقتصادية والتدخل الانساني الدولي،غيرت من المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية القائم على استئثار الدولة وحدها بالسيادة - المطلقة - والصلاحيات المتصلة بها دون تقيد. وفي هذا الاطار، نشير الى ان السيادة هي الارادة العليا للدولة ذات السلطة الفاعلة والتي تتأثر وتتفاعل سلباً وايجاباً مع محيطها في إنشاء الخطاب المُلزم المتعلق بالحكم على الأشياء والأفعال داخل اقليم الدولة وخارجه

السيادة العراقية، محطات خارجية وسياسات داخلية.

مرت السيادة العراقية بمحطات مهمة، لابد من الوقوف عندها:

1. 1991 (تقييد سيادة العراق) : - تعرضت السيادة العراقية للتآكل شيئًا فشيئًا ابتداءً من القرارات الأممية الصادرة عن الأمم المتحدة والتي قوضت بموجبها سيادة العراق السياسية والعسكرية، وأصبح العراق عمليًا تحت طائلة القرارات الدولية التي كانت تصدر بين الحين والآخر والتي استمرت حتى عام 2003 وانتهت باحتلاله وإنهاء وجوده السياسي كدولة ذات كيان مستقل وتحول إلى دولة خاضعة للاحتلال.

وبالتأكيد فإن هذا التقييد لم يأتِ من فراغ وإنما كان نتيجة السياسات الهوجاء وغير المحسوبة التي اتبعها النظام الدكتاتوري في العراق خلال هذه الفترة مع دول الجوار التي باتت تشكل تهديداً حقيقياً لسيادتها من جهة، وتهديداً لأمنها من جهة أخرى، مما استدعى معه صدور قرارات التقييد هذه وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي لم يستخدم تاريخياً

سوى مع حالات نادرة شكلت اتفاق المجتمع الدولي بانها تمثل تهديداً حقيقياً للامن والسلم الدوليين.

2. 2003 (**وضع العراق تحت الاحتلال**) انتهى مفهوم السيادة، بوجود دولة احتلال تمثل العراق خارجياً، فضلاً عن وجود سلطة الائتلاف المؤقتة التي اخذت على عاتقها مهمة اصدار كل القرارات الداخلية، ولم يكن مجلس الحكم سوى ترتيبات داخلية لوضع ملامح السلطة الممكنة لاحقاً في العراق.

3. 2005 (مقدمة لاستكمال متطلبات السيادة) : - والتي تمثلت بكتابة الدستور بأيادٍ عراقية تضمنت تحديد شكل الحكم الذي كان من المفترض ان ينعكس على استرجاع السيادة في العراق، وهو العام الوحيد الذي يصح معه التأصيل والحديث عن السيادة العراقية منذُ عام 1991 وهنا علينا ان نوضح الايجابيات والسلبيات التي تعاطى بها العراقيون مع ملف السيادة

الايجابيات :

1. السعي لإخراج العراق بصورة كاملة من التقييد الدولي والذي تكلل في عام 2017 بالخروج من البند السابع / مجلس الامن الدولي. ولتحقيق هذا الهدف فان القوى السياسية متمثلة برئاسة (السيد عبد العزيز الحكيم) قدس وعضوية العديد من قادة الكتل السياسية انذاك قامت بزيارة خاصة للولايات المتحدة سميت بـ (سفرة السيادة) وذلك لقيادة حملة بدعم الولايات المتحدة الامريكية من اجل وضع الترتيبات المناسبة لاخراج العراق من عقوبات الفصل السابع وقراراته، وقد تكللت بالنجاح الحقيقي في لفت الانتباه لاهمية رفع هذه القيود الدولية كبداية لعهد عراقي جديد.

2. توقيع اتفاقية الاطار الاستراتيجي، واتفاقية انسحاب القوات الامريكية والتي حولت العلاقة بين البلدين من علاقة احتلال الى علاقة بين بلدين يمتلكان السيادة الكاملة. وبذلك تحول البلد الذي كان يمثل احتلالاً

بموجب قرارات دولية الى صديق يعترف بكامل السيادة العراقية ويعمل ضمن الحدود العراقية في ضوء اتفاقية واضحة المعالم والحدود.

السلبيات :

1. لم يكن الدستور العراقي واضحاً في تحديد ملامح الانتماء العراقي داخل البيئة الاقليمية مما زاد من مخاوف اهمها، والمتمثلة بالمخاوف العربية التي كانت هي اصلاً مستثارة من التغيير الذي حصل في العراق في 2003 وبالتالي لم تهيأ له ارضية داعمة لاستئناف السيادة العراقية ضمن بيئته الجغرافية، مما انعكس سلباً على الملف الامني داخلياً.

هذا فضلا عن الصراعات الدولية للنفوذ في منطقة ملتهبة ودائما ما كانت محط نزاع حقيقي بين القوى الدولية، مما ادى لتحوله نتيجة هذه الصراعات الى ارض خصبة لتصفية الحسابات بين الاطراف المتنازعة.

2. المحاصصة السياسية والتوافقية بين المكونات السياسية التي اختلفت في رؤاها في الانفتاح والتفاعل مع البيئة الإقليمية والدولية، مما ادى لأضعاف مفهوم السيادة العراقية. ونتيجة لكل هذه المتغيرات تحول العراق إلى دولة خاضعة لإرادات إقليمية ودولية، وأصبح القرار السياسي العراقي الذي يمثل الأساس السيادي للدولة يمر بعديد من القنوات الرسمية وغير الرسمية السلبية التي تزيل الصفة السيادية عنه ليتحول بالتالي إلى قرار يخدم الأهواء السياسية والفئوية والبراغماتية المصلحية، مما شجع القوى الإقليمية المتصارعة بل وحتى الدولية لاتخاذه مسرحًا لتصفية صراعاتها وجعلها الأساس الذي تُبنى عليه مكانتها الإقليمية مستغلة حالة الفراغ الأمني والسياسي الذي يمر به البلد.

3. مشكلات ادارة الدولة ومانتج عنها من توسع في الفساد الاداري والمالي، كان من اهم نتائجها ان ظهرت وعلى نحو مواز للدولة في العراق

جماعات مسلحة خارج اطار الدولة تمتلك رؤيتها التي تختلف بالأغلب الاعم عن الرؤى المطروحة من قبل الدولة.

4. عدم وجود رؤية واضحة للسلطة التنفيذية المتمثلة برؤساء الوزراء للتعامل مع ملف السيادة، والاطلاع على اوراقهم المقدمة يبين لنا:

- ان التعامل مع ملف السيادة كان انطلاقاً من رؤى شخصية تعتمد على خلفياتهم الثقافية، وفي الاغلب الاعم كانت ردات فعل للتحديات التي واجهت مدة رئاسة كل منهم، ولم تكن فعلاً قائماً على رؤية واضحة ومحددة.

- في تحديد الاولويات طغى الملف الامني وضعف ملف الاقتصاد، وسيادة الدول في عصر العولمة تعتمد في جزء اساسي منها على الاقتصاد في لعب دور خارجي مؤثر وتحقيق وضع داخلي يضمن استمرار الشرعية.

5. يضاف لها عوامل داخلية تتعلق بـ:

- انعدام الثقافة الوطنية الجامعة.

- وضعف تأثير الهوية والانتماء.

- غياب الأطر الرسمية التي تحكم العمليات السياسية المتعارف عليها في الديمقراطيات المتحضرة إذا ما أردنا أن نقول بأن العراق دولة ديمقراطية ذات مؤسسات

- عدم وجود راي عراقي سياسي موحد حول اغلب الامور التي تشكل تحديات حقيقية على المستويين الداخلي والخارجي، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر قضية التواجد الامريكي في العراق والتي نجد فيها الاراء منقسمة بين رغبة (كوردية وسنية) بابقاء هذه القوات، وعدم رغبة من بعض القوى الشيعية بابقائهم بل الاصرار على مقاومتهم كقوات محتلة، ومن هذا المثال لنا ان نتصور الخلافات العميقة التي لا تهيئ ارضية مناسبة لايجاد الحلول.

ونتيجة لذلك بقيت السيادة العراقية ضعيفة ومهزوزة وبدأت بين الحين والاخر، تظهر مشاريع سياسية الهدف منها محاولة تقويض السيادة العراقية مرة اخرى بحجة هذا الفشل، والتي كان آخرها مشروع القانون الذي تقدم به الكونغرس الأمريكي لإعادة التوازن بالعراق عسكريًا تحت مسمى "توازن القوى في العراق"، والذي كان الهدف منه تحويل العراق من دولة ذات كيان موحد إلى دولة طوائف وقوميات.

نحن بحاجة فعلية لإعادة النظر بكل ما حدث منذ عام 2003 من خلال إعادة رسم مسار العملية السياسية بهياكلها ومؤسساتها وجعل المعيار الأساسي الذي تقوم عليه هي الديمقراطية الحقيقية التي تستند على أساس المشاركة السياسية الفاعلة في صناعة القرار وجعل المواطنة والهوية الوطنية العراقية هي معيار التفضيل الوطني، فضلاً عن تغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الفئوية والإقليمية، وعدم فسح المجال للتدخلات الإقليمية والدولية وجعل العراق سيد نفسه، وعندها يمكن القول إن العراق قد تحرر من كل الإشكالات التي قد تشوه سيادته القانونية والسياسية. وهذا لن يتحقق من دون اعادة النظر في العقد السياسي الذي سبق وان جعلناه اساس قيام الدولة العراقية في 2005 ونؤسس لعقد جديد قائم على الاستفادة من اخطاء الماضي ورسم افق وملامح المستقبل.

كما نحتاج ان نتفق على مفهوم واحد للمصلحة الوطنية التي يجب ان تنطلق من اربعة مرتكزات:

- السيادة
- الاستقلال
- حفظ التراب وسمعة البلد والدفاع عن القضايا الوطنية
- ترتيب الاولويات الاقتصادية

(7)

كيف تعاطت الحكومات العراقية منذ 2003 مع قضية السيادة

الأستاذ الدكتور محمد الحاج حمود*

لابد اولاً من تحديد مفهوم السيادة تحديداً دقيقاً يتوافق وما حصل بشأنها من تطور في المجتمع الدولي. فالسيادة في المفهوم التقليدي هي حق الدولة المنفرد والحصري في ممارسة الاختصاصات كافة بصورة انفرادية ومطلقة. ووفقاً للتطور الذي اصاب مفهوم السيادة، اخذ بعض رجال القانون في مفهوم اخر يقوم على ان للسيادة مظهرين، داخلي يقوم على سلطاتها على الاشخاص وعلى الاقليم. ومظهر خارجي يقوم على حريتها في ادارة شؤونها الخارجية وفقاً لما تقتضيه مصالحها الخاصة بشكل مطلق، بما في ذلك اللجوء الى الحرب.

إلا ان هذه النظريات اصبحت من الماضي بعد ان اصبح المجتمع الدولي يتبنى مفهوماً جديداً للسيادة يقوم على احترام قواعد القانون التي تدعو الى احترام حقوق الافراد في الداخل وحقوق الدول الاخرى في الخارج. فالسلطة في الدولة لم تعد حرة في التصرف في الشؤون الداخلية والدولية إلا في حدود القانون. فالدول متساوية في وضعها القانوني وتقيم علاقاتها في المجتمع الدولي على اساس القانون. واستناداً الى هذا المفهوم يكون من واجب سلطات الدولة التعامل مع غيرها من الدول دون المساس بحقوق السيادة، اي دون التدخل في شؤونها الداخلية، وانما يكون التعامل بينها على اساس المصالح المشتركة. وانطلاقاً من هذا الفهم للسيادة يمكن تقييم سياسة

(*) أستاذ القانون الدولي ومستشار في وزارة الخارجية.

الحكومات العراقية المتعاقبة ومدى احترامها لسيادة العراق داخلياً وخارجياً.

ان السيادة الوطنية في المفهوم الحديث تتاثر بشكل أو بآخر بالمصالح الوطنية العليا، التي تفرض احياناً التأثير المحدود على السيادة الوطنية دون ان يعتبر ذلك انتقاصاً من تلك السيادة. ان مصالح الدول متداخلة ولا يمكن الحديث عن مصلحة وطنية بمعزل عن مصالح الدول الاخرى. انها مصالح متبادلة لا يمكن الفصل بين المصلحة الوطنية والسيادة الوطنية. ففي حالات معينة تقتضي حماية المصالح الوطنية التنازل عن جزء يسير من السيادة دون ان يؤثر ذلك على المقومات الاساسية لتلك السيادة.

ولابد في البدء من تحديد العوامل المؤثرة في تعامل تلك الحكومات مع السيادة داخلياً وخارجياً. وما سنتطرق له في هذه الورقة خاص بالعراق وهذه العوامل هي:

1. طبيعة النظام السياسي وارتباطاته الدولية.

2. الانقسامات المختلفة داخل المجتمع العراقي، كالأنقسام السياسي والانقسام الطائفي والانقسام المناطقي والانقسام العشائري ووجود ميليشيات مسلحة تعمل خارج حدود القانون.

3. استلام الحكم الجديد بعد عام 2003 لوضع سياسي ضعيف نتيجة تورطه في حروب عبثية وصدور عقوبات دولية عليه نتيجة لدخوله في تلك الحروب، الامر الذي ادى الى تدهور الاقتصاد الوطني وزيادة القروض الخارجية، اضافة الى انعدام المصالحة داخل المجتمع العراقي نتيجة للسياسة الدكتاتورية التي كان ينتهجها النظام السابق وعدم الوضوح في علاقاته الخارجية.

4. الاحتلال العسكري للعراق من قبل قوات التحالف الدولية وايكال ادارة شؤون العراق الى الحاكم الامريكي بول بريمر الذي تصرف في شؤون

البلد بصورة انفرادية وحل بعض مؤسسات الدولة الاساسية كالجيش والاعلام وسيطرته على الاجهزة الامنية، وهذا الامر ادى الى انعكاسات سلبية على المجتمع العراقي عموماً وعلى الحكومات العراقية اللاحقة بشكل خاص. اضافة الى بعض التصرفات غير المسؤولة التي قامت بها قوات التحالف الدولية في عدوانها على المواطنين وعلى مؤسسات الدولة المختلفة. كما ان تشكيل مجلس الحكم الضعيف وغير القادر على اتخاذ قرارات مستقلة الا بموافقة الحاكم الامريكي، ترك وضعاً نفسياً وسياسياً سلبياً عند غالبية ابناء الشعب العراقي.

كل هذه الامور اصبحت تركة ثقيلة على الحكومات العراقية التي تشكلت لاحقاً سواء بقرار من الحاكم الامريكي أو نتيجة انتخابات مزورة قامت على اساس المحاصصة والحزبية والطائفية الفاسدة. لذا كانت تلك الحكومات غير قادرة على مواجهة التحديات الكثيرة التي تحيط بالعراق حتى الوقت الحاضر. بما في ذلك عدم قدرتها على ادارة العلاقات مع دول العالم بصورة جيدة تحمي سيادة البلاد. كما انها غير قادرة على مواجهة التحديات الاقليمية والدولية. فهي لا تستند الى قوة نظام سياسي سليم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية قادر على مقاومة التجاذبات الاقليمية والدولية. كل ذلك ادى الى انعدام الثقة بين الشعب والحكومات، الامر الذي جعلها غير قادرة على تعزيز السيادة.

ان استمرار بعض القوى السياسية المشاركة في الحكومات المتعاقبة بعلاقاتها الاقليمية والدولية السابقة فتح الباب واسعاً للتدخل في الشؤون العراقية والتأثير على استقلالية القرار العراقي، وبالتالي عدم القدرة على تعزيز السيادة. ان عدم قدرة تلك الحكومات على ضمان التوازن في ادارة علاقاتها الاقليمية والدولية بالشكل الذي يضمن حماية المصالح اثر بشكل سلبي على تعزيز السيادة الوطنية.

وكان من نتيجة الصراع بين المكونات واستشراء الفساد وتبعية البعض الى الخارج، ان ادى الى عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على تعزيز الوحدة الوطنية واقامة التوازن بين القوى الدولية المتصارعة بهدف تعزيز السيادة. فبدون القدرة على اقامة العلاقات الدولية على قاعدة حماية المصالح الوطنية عبر اقامة التوازن بين القوى المتصارعة من خلال سياسة خارجية فعالة ومستقلة ومتفق عليها بين جميع القوى الوطنية، لايمكن تعزيز السيادة ومنع الاخرين من المساس بها.

ومن العوامل المهمة في تعزيز السيادة بناء القوات المسلحة العراقية على اسس علمية سليمة وتوفير التدريب والسلاح المناسب لها، وانهاء وجود التشكيلات العسكرية خارج تلك القوات الرسمية وخارج القانون.

لم تستطع الحكومات المتعاقبة وضع تخطيط علمي دقيق للمصالح الوطنية وادارتها بروح المسؤولية الوطنية المتجردة من المصالح الحزبية والطائفية الضيقة. ولو تحقق هذا التخطيط لكان عاملاً اساسياً في حماية السيادة الوطنية. فالتخطيط السليم والمتوازن القائم على الحرص على المصالح المشتركة والارادة الحازمة في ادارة العلاقات الدولية يؤدي حتماً الى حماية سيادة الدولة وقراراتها السيادية.

ومن العوامل السلبية التي اثرت في حماية السيادة ما يأتي:

1. فشل الحكومات المتعاقبة في بناء اقتصاد متين يقوم على ازالة أو تقليل المديونية وبناء مؤسسات مالية ونقدية على اسس سليمة تعمل على تطوير الاقتصاد الوطني بشكل سليم يخدم فئات الشعب كافة ويحارب البطالة. ان محاربة المديونية وتقليصها يحافظ على حقوق الاجيال القادمة. وكانت خطوة نادي باريس خطوة في الاتجاه السليم. وكان من واجب الحكومات المتعاقبة الاستمرار في تصفية المتبقي من تلك الديون وعدم اضافة ديون جديدة. وهذا لم يتحقق، بل بالعكس لا تزال هذه الحكومات مستمرة في البحث عن الديون بسبب فشلها في ادارة الاقتصاد ادارة سليمة.

2. عدم وجود سياسة نفطية سليمة قائمة على حسن استثمار النفط والغاز لمصلحة العراق، والحد من استغلال شركات النفط العالمية لثروات البلاد. واوضح مثال على ذلك العقود المسماة (عقود التراخيص النفطية) التي تمثل انتهاكاً صارخاً لسيادة العراق. كما ان الحكومات المتعاقبة لم تسلك سياسة درء مخاطر المستقبل بشأن تصدير النفط مع احتمالات غلق مضيق هرمز امام حركة النقل. وكان على تلك الحكومات استحداث منافذ اخرى عبر دول الجوار عن طريق البر ومد انابيب تصدير عبرها الى دول العالم.

3. تقصير الحكومات المتعاقبة في اعادة بناء المؤسسة العسكرية بالتدريب والتطوير والتجهيز بالشكل الذي يمكنها من الدفاع عن الوطن ومحاربة الارهاب دون الاعتماد على الغير. ولايزال العراق، ومع الاسف، بحاجة الى مساعدة الاخرين لحماية امنه واستقلاله رغم مضي سبعة عشر عاماً من استلام هذه الحكومات لمقاليد الحكم. بالاضافة الى عجز هذه الحكومات في السيطرة على الاجواء العراقية بصورة كاملة.

4. ونتيجة لسوء الادارة استشرى الفساد في مؤسسات الدولة المختلفة، الامر الذي يؤثر مباشرة على صيانة سيادة الدولة. ولحد الان لم تقم الحكومات المتعاقبة بأي جهد جدي لمحاربة الفساد، بالرغم من وجود اجهزة مختصة في هذا الجانب، لانها مكبلة بهيمنة الاحزاب والجهات السياسية المسيطرة التي تدافع عن الفاسدين والتي تخضع لاعتبارات المحاصصة والحزبية.

5. لابد من اعادة النظر بقوانين انتخابات مجلس النواب. ان اختيار اعضاء مجلس النواب بعيداً عن المحاصصة الطائفية والحزبية، وبعيداً عن تزوير ارادة الناخبين يؤدي الى مجلس نيابي يعمل على تعزيز السيادة الوطنية وصيانتها بعيداً عن التدخلات الاقليمية والدولية. وهذا الامر يتطلب تشريع قانون انتخابي سليم يمكن المواطن من اختيار من يمثله بشكل سليم. اضافة

الى ضرورة اختبار مفوضية عليا للانتخابات تتصف بالنزاهة والشفافية. وهذا لم يحصل حتى الان.

6. عدم وجود سياسة واضحة لتفعيل القطاع الخاص ليتمكن من اداء دوره في تقليل الاعتماد على واردات النفط، ووضع قواعد قانونية وجهود فعلية لحماية القطاعين الزراعي والصناعي وتشجعيهما بمختلف الوسائل، ووضع ضمانات اجتماعية للعاملين فيهما، كنظام التقاعد والضمان الاجتماعي والصحي. ومع الاسف اقتصرت نشاطات الحكومة في هذا المجال على الوعود فقط، مع فتح الحدود للبضائع الاجنبية لاغراق السوق العراقية بالبضائع على حساب المنتج الوطني، مقابل عمولات ورشاوى مغرية.

7. لابد من استمرار الحوار مع دول الجوار وبقية دول العالم من اجل حل المشاكل القائمة لغرض الحفاظ على السيادة دون اللجوء الى القوة. فلابد من تسوية المسائل العالقة مع الكويت وايران وتركيا المتعلقة بالحدود والمياه وعدم انتهاك سيادة العراق. كما لابد من وضع اسس قانونية لوجود قوات التحالف الدولي والقوات الامريكية بشكل خاص، وذلك بتحديد وجودها وحركتها ونشاطاتها بقانون على شكل اتفاق دولي.

8. لابد من الإفادة من الاتفاقيات العديدة التي ابرمها العراق مع العديد من الدول الاجنبية على اسس تحافظ على سيادة العراق، ومنها اتفاق الشراكة والتعاون مع الاتحاد الاوربي واتفاق الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية والاتفاقات المبرمة مع دول الجوار ومع الدول العربية والاجنبية الاخرى.

الخلاصة:

ان وجود هذه التحديات الكبيرة التي تواجه اسباب حماية السيادة تتطلب وجود نظام وطني متماسك قائم على وحدة المجتمع ووحدة قواه السياسية،

وهذا عامل اساسي في تمكين العراق من تحقيق المصالح الوطنية بالتعامل مع دول الجوار والدول الاخرى بالشكل الذي يعزز السيادة العراقية. وهذا الامر يتطلب الالتزام بالمواطنة والهوية والمصالح الوطنية والارادة السياسية غير المنحازة للمحاور والاستراتيجيات الاقليمية والدولية، كما عبر عنه السيد حيدر العبادي.

الفصل الرابع

الا ستنتاجات والتوصيات

المشاركون فيها حسب الحروف الأبجدية

- الدكتور اياد عبد الكريم مجيد
- الدكتور حسين احمد السرحان
- الدكتور خالد عبد الإله عبد الستار
- الدكتور سيف الهرمزي
- الدكتور فراس عباس هاشم
- الدكتور عماد مؤيد جاسم
- الدكتور مرتضى شنشول ساهي

(1)

ورقة

أ.د. إياد عبدالكريم مجيد*

الاستنتاجات:

1. يعتقد كثير من المسؤولين ان (إيران، تركيا وإسرائيل) تؤثر في السيادة العراقية ! لكن اعتقد ان الداخل العراقي هو السبب الرئيس في تأثيرها على السيادة بسبب التجاذبات السياسية بين الأحزاب والكيانات والكتل التي تشكلت منها الحكومة.

2. يشير البعض المسؤولين إلى أن السيادة تكمن في المصالح الوطنية. نعتقد أن هذا المعيار يختلف من حزب ومن كتلة وطائفة وقومية إلى أخرى. فما يُعد مصلحة وطنية عند طرف معين يُعد تهديداً للمصلحة الوطنية أو الحزبية عند الطرف الآخر.

3. انعدام أو عدم احساس المواطن بالمساواة وبروح المواطنة جعل المجتمع غير متماسك وغير واثق بالحكومة وهذا أعطى مبرراً للبعض باللجوء إلى الخارج كطرف ثالث من أجل تحقيق نوع من الضغط على الحكومة لأجل تحقيق المساواة أو نيل حقوقها.

4. جميع من تسلموا المناصب في الحكومة العراقية بمختلف

(*) كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة كركوك.

المستويات والمناصب السيادية كانت ام الداخلية كان شعارهم حماية وتطبيق الدستور وتحقيق الرفاهية للمواطن وتقديم الخدمات وحل الملفات العالقة لعل أبرزها العلاقة مع إقليم كردستان وكذلك تحقيق التوازن في علاقات العراق الإقليمية والدولية. الا ان اي من ذلك لم يتحقق بل تفاقمت الأزمات حكومة بعد أخرى.

5. الملاحظ أن كل مسؤول وحسب المؤسسة التي يرأسها وفق المحاصصة الطائفية يلقي بالتقصير على مسؤول السلطة الأخرى الذي ينتمي لطائفة أخرى والعكس صحيح والهدف هو التنصل من المسؤولية امام القانون والشعب والتاريخ. في حين أن الجميع مسؤول مسؤولية كاملة في كل ما حل بالعراق من دمار.

6. على مدار الـ 17 سنة الماضية يتضح أن العراق لا يملك مصدر وصاحب قرار واحد بحيث تكون له سياسة خارجية ثابتة ونظرة استراتيجية واحدة حيال علاقاته الخارجية وقضاياه المصيرية وبالتالي انعكاس ذلك على سيادته كدولة.

7. افتقاد العراق إلى خطة حكومية حقيقية وجدية لإصلاح الأوضاع سياسيا واقتصاديا وامنيا وهذا ما افقد العراق مكانته وقدرته على أداء دوره المطلوب على الصعيد الخارجي.

8. لا يوجد مفهوم واضح وثابت يتفق عليه أصحاب القرار على مدار السنوات الماضية... فالبعض يفهم السيادة بكسب الأصدقاء والحلفاء والبعض يرى أن السيادة تكمن في الإصلاح الاقتصادي وآخرون يرون أن السيادة تكون بالدفاع عن البلاد من الاعتداء الخارجي.

9. بعض بنود الدستور أثرت سلبا على الأداء الحكومي داخليا وخارجيا. إذ أنها اسست لمشكلات داخلية عقيمة انعكست على الأداء السياسي الخارجي.

10. من تعقيبات الأساتذة الكرام فإن التنظيمات المسلحة خارج إطار الدولة أثرت على مكانة مركزية السلطة والنتيجة هو إضعاف الحكومة خاصة تلك التي تمتلك ارتباطات خارجية (إقليميا ودوليا).

11. العلاقة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان غير مستقرة على مدار السنوات الماضية.

التوصيات:

1. تعديل بعض فقرات الدستور.

2. حسم العلاقات العراقية مع القوى الإقليمية والدولية المؤثرة

3. وضع أسس ومرتكزات العلاقات العراقية مع دول الجوار بشكل متوازن

4. المصالح الوطنية والمصالحة الداخلية وحل المشكلات الداخلية أساسية لبناء وتعزيز السيادة الوطنية.

5. إجراء انتخابات بإشراف امـمي وعربي على أن يمنع ترشيح كل من تسنم منصب خلال السنوات ال17 الماضية بسبب عدم قدرتهم على حل مشكلات البلد.

(2)

ورقة

أ. م. د. حسين أحمد السرحان(*)

اكتنفت الادارة السياسية في العراق منذ عام 2003 ولغاية الآن العديد من الازمات والمشكلات التي لايزال انفلاتها يهدد بعواقب وخيمة على الدولة العراقية وسيادتها، مثل الادارة الحكومية القائمة على المحاصصة الطائفية والتي تفتقر لبرامج وطنية محددة للفعاليات السياسية مما يجعل من الاخيرة فوضوية وغير قادرة على بناء رؤية موحدة أزاء التعامل مع الواقع عبر آليات واضحة. فضلاً عن تمخض تلك الازمات عن آثار انعكست سلباً على مجمل مسيرة التحول الديموقراطي وانعكاساتها السلبية أيضا على طبيعة الاداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني.. الخ.

وازاء ما ورد في رسائل السادة رؤساء مجلس النواب، والسادة رؤساء الحكومات منذ 2005 ولغاية الآن، والآراء الواردة من بعض السادة اعضاء مجلس النواب والسادة الباحثين والمختصين وتعقيبات الاساتذة الكرام وملاحظاتهم، يمكن بلوغ الاستنتاجات الرئيسة التالية، وكذلك التوصيات الداعمة لترميم سيادة الدولة العراقية.

(*) رئيس قسم الدراسات السياسية - مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء.

الاستنتاجات:

- السيادة من الاركان المهمة التي تقوم عليها الدولة الحديثة، وتشير الى السيطرة المطلقة والتصرف من السلطة بكامل اقليم الدولة والتحكم به وما يوجد فيه وما يوجد فوقه، هذا على المستوى الداخلي. اما على المستوى الخارجي فتشتمل مظاهر السيادة على التحكم المطلق من قبل السلطة بالعلاقات الخارجية للدولة مع وحدات النظام العالمي (الدول، والمنظمات وغيرها) وفق المصالح الوطنية للدولة. والثابت ان اسس تلك السيادة واهم مظاهرها تتمثل بـ(الاستقلالية، والحرية) في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي لضمان رفاهية الافراد في الدولة وأمنهم.

وجاء تعريفها في الموسوعة السياسية السيادة بأنها "السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة، وميزة الدولة الاساسية الملازمة لها والتي تتميز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز اصدار القوانين والتشريعات والجهة الوحيدة المخولة بحفظ النظام والامن وبالتالي المحتكرة الشرعية الوحيدة لوسائل القوة وحق استخدامها لأنفاذ القانون.

- عراقيا، تُصنف الدولة العراقية اليوم على انها دولة منقوصة السيادة. ويمكن ادراك ذلك عبر عدة مظاهر امنية وسياسية واقتصادية وكلها تصب في مظهر رئيس هو عدم قدرة سلطات الدولة ومؤسساتها على استخدام وسائل الاكراه على كامل اقليمها. فضلا عن امتدادات التأثير الاقليمي والدولي في الشؤون السياسية والاقتصادية والامنية الداخلية والخارجية.

- على الرغم من بعض المزايا الموجودة في النظام القانوني الأساس للدولة العراقية بعد العام 2006 إلا انه عمل على تفكيك السيادة، من خلال إيجاد مراكز قوة أخرى تتمتع بصلاحيات واختصاصات أقوى وأوسع من صلاحيات السلطات الاتحادية، بذلك فإن النصوص الدستورية منحت سيادة

منفصلة لسلطات الاقاليم على حساب السلطات الاتحادية. عليه، يمكن وصف اللامركزية السياسية في العراق بأنها (فيدرالية متعارضة) وليست (فدرالية متعاونة) كما هو معمول في النظم السياسية الاتحادية.

- فيما يرتبط في الحالة العراقية، سعت القوى السياسية ولازالت الى توجيه انظارها نحو الخارج للحصول على الدعم المادي والمعنوي والسياسي بهدف زيادة التوتر بين المكونات المجتمعية سعيا لحصر التأييد الطائفي والقومي، وهذا ما فسح المجال لإضعاف سيادة الدولة العراقية.

- انعدام القدرة الجماعية السياسية والمؤسساتية على بلورة هوية اكثر وضوحا للدولة العراقية ولاسيما الاقتصادية منها قاد الى تشظي مفهوم القوى السياسية للمصالح الوطنية. واصبحت تلك المصالح ترتبط بمصالح المكون القومي مرة، او بمصالح الطائفة مرة اخرى، وثالثة بمصالح الجماعة (الحزب او التيار او الحركة). الامر الذي دفع تلك القوى الى استدعاء العامل الخارجي لضمان المصالح مما جعل الدولة منقوصة السيادة.

- بدلا مِّن استخدام الديمقراطية التوافقية للمحافظة على الاستقرار السياسي، استخدمت الديمقراطية بهدف تكريس الواقع والتمسك بالسلطة. وهنا باتت التوافقية تُكرس مفهوم الطائفية والتمايز المكوناتي بدلاً عن الانسجام والتعايش السلمي بين المكونات، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهذا الأمر يعود الى فشل سياسات إدارة التنوع من قبل النخب السياسية التي دفعت افراد المجتمع العراقي للتعاطي مع الأهداف الطائفية، وبذلك حولت الخلافات السياسية الى صراع هويات فرعية. مما ساعد تلك المكونات بالاستعانة بالقوة الخارجية سياسياً ومادياً واعلاميا. وبعبارة اخرى، إنَّ نقل (التنوع الاجتماعي) من حيزه المجتمعي الطبيعي إلى حيز السلطة (كهوية وكيان وسلطات) قاد الى تعميق صراع الهويات الفرعية (العرقية الطائفية) على الدولة كأرض وموارد وسلطات، وحوّل القوى السياسية من

قوى دولة الى دولة قوى والى قوى سلطة، باعتبار أنَّ القوى السياسية ستكون هي المستفيدة النهائية من طبيعة النظام المكوّناتي ومعادلات حكمه القائمة على (المشاركة/المحاصصة/التوازن). فالنظام السياسي اصبح رهينة مصالح وأجندات القوى، لذا نجد أنَّ فعل الدولة السيادي (داخلياً) هو الأضعف قبال أفعال القوى السياسية والمجتمعية على تنوعها، والناتج هو (مسمّى دولة) فاقدة للتأثير والإلزام. عليه، فإنَّ (سيادة الدولة) تتأثر بالعمق بطبيعة النظام السياسي المُعتمد وقدرته على إنتاج (حكم ناجح أو فاشل) يحقق أو لا يحقق مقتضيات السيادة (داخلياً خارجياً)، فالسيادة تُنتَزع ولا تُمنح (داخلياً خارجياً).

- عامل آخر يؤثر سلبا على سيادة الدولة هو وجود تيارات سياسية وعشائرية ودينية ومذهبية وقومية نافذة ومؤثرة في الرأي العام العراقي تنافس سلطة الدولة وتتجاوزها احيانا.

- الخلافات كانت السمة الغالبة لدينامية النظام السياسي في العراق الجديد، فلا قوى المعارضة السابقة لنظام صدام حسين، الشيعية والكردية بالدرجة الاساس، تجاوزت تراكمات الماضي الدكتاتوري، الذي اعتمد بشكل كبير على المكون السني، واحسنت ادارة التنوع المجتمعي في العراق، ولا المكون السني نجح في فك الارتباط بينه وبين النظام السابق بشكل يمهد لقبول الواقع الجديد وتحقيق الاندماج المجتمعي، وهذه الامور جميعا كانت منافذ للإخلال بالسيادة العراقية، وابواب مفتوحة للتدخل الخارجي بحجة الدفاع عن هذا المكون او ذاك.

- على مستوى السياسة الخارجية، فأن ضعف موقع العراق على المستوى الدولي والاقليمي، وعدم استقرار السياسة الخارجية العراقية وفق منهجية وثوابت راسخة وواضحة، وتبني جهات سياسية ومجتمعية محلية مواقف معينة ازاء الاحداث الاقليمية وتأثيرها في الرأي العام للضغط على صانعي القرار السياسي الخارجي العراقي، وقيامها باتصالات خارجية بأسم العراق، كلها عوامل ساعدت في هشاشة سيادة الدولة. وهذا يتجسد في ان

القرار السياسي الخارجي لا يخضع للمراحل والقنوات التي من المفترض ان يتم من خلالها رسم وصناعة وصياغة القرار الخارجي العراقي لذا كان وما يزال خاضعاً لتوافقات القوى السياسية.

- ايضا كان للعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان العراق اثرها السلبي على سيادة الدولة، فاستمرار الخلافات السياسية والاقتصادية وتعقيدها يؤثر سلبيا على السيادة العراقية.

- الحرب على الإرهاب هي سابقة خطيرة في العلاقات الدولية من حيث إنها تعطي الولايات المتحدة وحلفاءها فرصة ابتداع شرعية دولية جديدة موازية وبديلة عن شرعية الأمم المتحدة، فهذه الشرعية الجديدة المزعومة ستفتح الباب على مصراعيه أمام أي تدخل بدعوى الدفاع عن المبادئ أو المحافظة على المصالح تحت ذريعة محاربة الارهاب.

- الفواعل من غير الحكومة (جماعات مسلحة، وقوى، وحركات،..الخ) والتي تحاول ان تكون لها سلطة موازية لسلطات الدولة او التأثير عليها، او العمل على كسر احتكار الدولة لحق الاكراه الشرعي، تشكل احد اهم عوامل انحدار الدولة باتجاه تكون فيه منقوصة السيادة.

- نتيجة لسوء الادارة ان استشرى الفساد في مؤسسات الدولة المختلفة، الامر الذي يؤثر مباشرة على صيانة سيادة الدولة. ولحد الان لم تقم الحكومات المتعاقبة بأي جهد جدي لمحاربة الفساد، بالرغم من وجود اجهزة مختصة في هذا الجانب، لأنها مكبلة بهيمنة الاحزاب والجهات السياسية المسيطرة التي تدافع عن الفاسدين والتي تخضع لاعتبارات المحاصصة والحزبية.

التوصيات:

- الاتفاق على ماهية المصالح الوطنية للدولة العراقية يتطلب صعود

قوى سياسية عابرة للقومية والطائفية وذات رؤية وفهم واضح لهوية الدولة الوطنية السياسية والاقتصادية ومن ثم الاتفاق على المصالح الوطنية العليا التي تشكل الارضية الصلبة لسيادة الدولة تتمثل بسيادة الاستقرار السياسي.

- ان تحرص هذه الدولة على بناء علاقات متوازنة مع القوى الاقليمية والدولية وفق معايير الشرعية الدولية.

- سيادة الدولة تتقوى بالعوامل السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحتى تكون تلك الجوانب قوية، تبرز الحاجة الى مصالحة مجتمعية وطنية وفق فهم الايمان الشعبي الجماعي بالدولة ونظامها السياسي، وانها حامية لمصالحهم وراعية لحقوقهم، وبما يضمن التأسيس لحالة من الامن والسلم المجتمعي قائمة على اساس سيادة القانون ومبدأ المواطنة والعدالة الاجتماعية. وهذا يتطلب الاهتمام بالجوانب الاجرائية، ومنها اعادة النظر بالدستور، واستكمال الاطر التشريعية المؤسِسة لعمل السلطات والمؤسسات في منظومة الدولة، وازالة التعارض بين التشريعات، واستكمال الاطر التشريعية والمؤسساتية الضامنة لتشكيل هوية اقتصادية تشتمل على المصالح الوطنية للدولة، وتتناسب والتوجهات الاقتصادية العالمية، وتضمن العدالة الاقتصادية، وتتوافر على التناسق المؤسساتي الذي يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية.

- اعتماد معايير المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية وإقامة علاقات متوازنة قائمة على المصالح المتبادلة. وتلبية شروط تنظيم العلاقة بين المصلحة الوطنية والسيادة: تحديد المفاهيم، والاتفاق على ثوابت المصلحة الوطنية، والالتزام بمعايير السيادة الدولية والتركيز على بناء عناصر القوة للشعب والدولة.

- ان كل ما يحفظ ويعزز السيادة فيه مصلحة وطنية وبالمقابل كل ما يجلب المصلحة حتى وان شكل تجاوزاً لبُعد من أبعاد السيادة فهو يعزز

ويرسخ الأبعاد الأخرى للسيادة ويضمن الحفاظ عليها.

- تظهر الحاجة بتزايد الى صياغة عقد اجتماعي جديد قوامه مواطن عراقي حر كريم، يمهد لعقد سياسي يرتكز على المصلحة السياسية وتوزان السلطات وتعزيز هيبة الدولة، وينتج عنه نظام وطني متماسك قائم على وحدة المجتمع ووحدة قواه السياسية ومؤسسات قوية قادرة ومتنفذة.

- الاصلاح السياسي هو الضامن لتقوية الجبهة الداخلية سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وهو الضامن لوحدة مكونات المجتمع وتناسق سلطات الدولة ومؤسساتها كدولة وطنية اتحادية تعتمد معايير الحكم الرشيد.

- لا يمكن اغفال الجانب الاقتصادي ومستويات التنمية الشاملة، فالبنية الاقتصادية ذات معدلات التنمية الايجابية لها تأثيرها على التكامل الداخلي والنظام الاجتماعي برمته، والاخير داعم اساس لسيادة الدولة داخليا. وهنا لابد من التأكيد انه من الصعب تحقيق عملية التنمية القائمة على القطاع الخاص واقتصاد السوق لأهدافها دون تبني مقومات نظام الحكم الديمقراطي وبدون أن تكون الممارسات الديمقراطية ركناً أساسياً في النظام الاجتماعي. وبذلك فأن ما يتوافر عليه النظام السياسي الديمقراطي من جوانب بنيوية سياسية واقتصادية واجتماعية يوفر الأُطر الايجابية الداعمة والآليات اللازمة للتطور الاقتصادي في البلدان التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي (كما هو العراق).

- البناء المؤسساتي اهم موارد البناء الداخلي السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتماسك الداعم لسيادة الدولة وابعادها عن التأثير الشخصاني. فما شهده العراق بعد العام 2003 والى الآن من شخصنة للمؤسسات سيجعل مصير النظام السياسي وسلطات الدولة رهناً بتواجد تلك الشخصيات بعيداً عن الاستدامة. من هنا تنبع أهمية دولة المؤسسات التي تضمن استمرارية سير وإدارة الامور بما يتناسب مع تحقيق النمو دون التعرض لتقلبات كبيرة في

السياسات والمواقف التي قد تنتج عن اجتهادات وآراء شخصية أكثر منها مؤسسية.

- تبرز الحاجة الى توافر السلطتين التشريعية والتنفيذية في البلاد على وعي حول طبيعة معادلات المنطقة الإقليمية واتجاهات العالم ومراكز قراره، وتعي طبيعة صراع المصالح وتدافعاته السياسية الاقتصادية، ثم التخطيط لإدارة متوازنة وحكيمة تعي مصالحها الذاتية وتتحرى المصالح المشتركة وتمارس السياسة بإدارة العلاقة مع الآخر وفق مقتضيات سيادة قرارات الدولة ومصالحها.

- الأساس بتكامل السيادة هم عدم تجزئتها ولابد ان يبقى الحق الحصري للدولة ومؤسساتها الشرعية في ممارسة سلطاتها دون منازع من أفراد أو أحزاب أو جماعات، وعلى الدولة أن لا تتقاسم ممارسة السيادة مع أي دولة أو سلطة أو جماعة أو حزب أو اية جهة نفوذ اخرى.

- تدافع الاستراتيجيات الواضحة الاهداف من جانب امنها القومي للفواعل الاقليميين هو سبب رئيس لمد نفوذها على حساب البلدان الهشة وبلدان الازمات عبر المكونات او القوى السياسية، والعراق بلد ازمات منذ التغيير السياسي بعد عام 2003. ولغرض منع مد النفوذ وقطع دابر التأثير السياسي في الداخل العراقي، تبرز الحاجة الى ضرورة اعادة ترميم الصف الوطني الداخلي حول مشروع دولة واضحة الاهداف داخليا وخارجيا عبر ادارة التنوع العرقي والديني والطائفي على اساس المواطنة ويراعي حقوق المكونات ككل ويوفر لها رعاية وحماية متكاملة، ليكون القرار العراقي موحدا ازاء قضاياه الداخلية والخارجية.

- بناء علاقات متوازنة مع القوى الأقليمية والدولية وفق معايير الشرعية الدولية، والحرص على عدم تدخل تلك القوى في الشؤون الداخلية للعراق، يبدأ من وجود دولة يؤمن جميع القوى والتيارات السياسية والاجتماعية

والنشاطات الثقافية بمشروعها ويتفق الجميع على اهدافها ومصالحها الوطنية يجسدها جميعا نظام سياسي يعبر مصالح الجميع ويراعي ويدافع عن مصالح الجميع وفقا لعقد اجتماعي تجمع عليه كل المكونات وتنصهر جميع مصالحها ضمن المصالح الوطنية.

- تحقيق النقطتين اعلاه، تتطلب حتما ان يتم ترجمتها وجود سلطة تتمتع بالشرعية. وهذا يتحقق عبر نظام انتخابي يضمن التمثيل العادل للأفراد جميعا على اساس المواطنة لا على اسس مكوناتية. وقبل ذلك تبرز الحاجة الى قوى سياسية مجتمعة حول المشروع الوطني للدولة ونظامها السياسي ومصالحها الوطنية وتتنافس في هذا الاطار.

- اعادة النظر في العلاقة بين الدين والدولة بما يوفر صياغة لعلاقة متناغمة بين الثوابت العقائدية والوطنية.

- تفعيل العمل الدبلوماسي الذي يجعل من خطاب حماية السيادة العراقية في سلم الأولويات، وصد التدخلات الخارجية المستمرة.

- أن تكرس موارد الدولة لمصلحة عليا، تقوم على أساس إنشاء هوية وطنية عراقية تؤمن بالأمة العراقية، وحدودها الفعلية، وبالمواطن العراقي، مما سينعكس على الإيمان بالسيادة الواقعية كقيمة عليا مع عدم إنكار الفرد لهوياته الفرعية التي سوف لن تتعارض وذلك الانتماء العراقي الأعلى للدولة، لكن ذلك سيحتاج إلى استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى، تؤّمن ذلك في جميع القطاعات والمجالات من رياض الأطفال إلى الجامعات، من الفرد الى الأسرة، والعشيرة وغيرها.

- بدون القدرة على اقامة العلاقات الدولية على قاعدة حماية المصالح الوطنية عبر اقامة التوازن بين القوى المتصارعة من خلال سياسة خارجية فعالة ومستقلة ومتفق عليها بين جميع القوى الوطنية، لا يمكن تعزيز السيادة ومنع الاخرين من المساس بها.

- اجادة استخدام الاجندة القائمة على التفضيل والافضليات في تحديد الاولويات في التعامل مع المحيط الاقليمي والدولي.

- استمرار الحوار مع دول الجوار وبقية دول العالم من اجل حل المشاكل القائمة لغرض الحفاظ على السيادة دون اللجوء الى القوة. فلابد من تسوية المسائل العالقة مع الكويت وايران وتركيا المتعلقة بالحدود والمياه وعدم انتهاك سيادة العراق. كما لابد من وضع اسس قانونية لوجود قوات التحالف الدولي والقوات الامريكية بشكل خاص، وذلك بتحديد وجودها وحركتها ونشاطاتها بقانون على شكل اتفاق دولي.

- تفعيل الاتفاقيات التي ابرمها العراق مع العديد من الدول الاجنبية على اسس تحافظ على سيادة العراق، ومنها اتفاق الشراكة والتعاون مع الاتحاد الاوروبي واتفاق الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية والاتفاقات المبرمة مع دول الجوار ومع الدول العربية والاجنبية الاخرى.

(3)

ورقة

أ.م.د. خالد عبد الإله عبد الستار*

عندما نشير الى مفهوم السيادة فأن الامر يتعلق بأركان الدولة الثلاثة الا وهي: (الشعب والإقليم والسلطة) ذلك لان الدولة هي: مجموعة منظمة قاعدتها الاجتماعية الافراد ومن ثم يترتب على ذلك تميزها بأمرين وهما: (الشخصية القانونية الاعتبارية والسيادة) بل ان البعض يتطرق الى ان مفهوم السيادة هو كل متجانس لايتجزء ولايختزل ولايمكن التنازل عنه بل انها اصلية ولصيقة بالدولة وتميز الدولة عن غيرها من الجماعات السياسية الاخرى وهنا تكمن الاهمية لاسيما ان هناك نوعان منها (داخلي- خارجي)

- يشمل المظهر الداخلي : بأن تبسط السلطة السياسية سلطتها على اقليم الدولة بحيث تكون هي السلطة الوحيدة التي تتمتع بقرارها النهائي ولا يوجد منافس لها بهذا الخصوص.

- اما المظهر الخارجي :فيعني استقلالية الدولة وعدم خضوعها لدولة اخرى،اي استقلال القرار الخارجي للدولة والذي يرتبط ذلك باستقلال الدولة.

فالسيادة تعني: السلطة العليا المطلقة والتي لها الكلمة العليا واليد الطولى على اقليمها وعلى ما يوجد فوقه أو فيه.

وبناء على ذلك بخصوص الحالة العراقية ولاسيما بعد عام 2003م

(*) عميد كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية

والذي كان مفهوم السيادة فيها قد تأثر بالمشهد السياسي الجديد الذي نشأ في ظروف صعبة وادى الى مشاكل بنيوية طالت النظام السياسي الذي تشكل على معادلة الديمقراطية التوافقية فضلا عن نظام المحاصصة والتي اثرت على المشهد حول السلطة السياسية ومن ثم الحرب الطائفية التي كادت ان تعصف بالبناء الاجتماعي والسلاح المنفلت ووجود المحتل والفساد الاداري والمالي والبيروقراطية الادارية فضلا عن تدخلات دول الجوار والمحيط الاقليمي والدولي،كلها انتجت اسباب اثرت على مفهوم السيادة الذي يتطلب الكيان الوحدوي المستقر والمستقل بكل ابعاده الامنية السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي - الثقافي.

لذا نجد ان هذه الدراسة بما تضمنت من اراء ورؤية وأفكار للسادة رؤساء الحكومات ومجلس النواب وايضا تعقيبات الباحثين والاكاديمين حولها.فمن باب المسؤولية والحرص على بناء الدولة وفق اسس وطنية تهدف الى قيام الدولة والمؤسسات والقانون داخليا وخارجيا لذا نقدم بعض التوصيات لتحقيق ذلك وعلى المستويين الداخلي والخارجي.

أولاً: المستوى الداخلي :

1. الاتفاق بين القوى السياسية العراقية التي رافقت المشهد السياسي على صياغة رؤيا وطنية جامعة حول القرار الوطني الداخلي بما يضمن تشكل ارادة وفعل وفصل سياسي لتحصين مفهوم السيادة الداخلية.

2. حصر السلاح بيد الدولة لكونه عنصراساسي رئيسي لصون السيادة وتطبيق القانون ويسري على الجميع لاسيما انه مبدأ دستوري.

3. الاتفاق على اتخاذ القرارات الوطنية العراقية وفق مبدأ (مصلحة العراق اولاً)لاسيما بخصوص اي تواجد اجنبي في العراق ذلك لان عدم تولد هذه الرؤية سيؤدي الى حالة من عدم الاستقرار الداخلي.

4. العمل على تحقيق مبدأ السيادة الشعبية بكل ابعادها لأنها هي الضمان الرئيسي للاستقرار الداخلي مجتمعيا والسعي لتذليل كل العقبات التي تقف امام ذلك لاسيما بأن المادة (5) من الدستور العراقي لعام 2005 تشير (السيادة للقانون والشعب مصدر السلطات)

5. توفير متطلبات صون السيادة الداخلية بكل ابعادها الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك من خلال التشريعات ذات الابعاد الوطنية لاسيما تعديل قانون الاحزاب السياسية رقم 36 لعام 2015 وجعله يتماشى مع الواقع لتوفير الظروف الملائمة والمناسبة للحياة الحزبية المستقرة في العراق بالشكل الذي يسهم على استقرار النظام السياسي بشكل عام.

ثانياً: المستوى الخارجي :

1. توفير كل الامكانات التي تعيد العراق الى مكانته الاقليمية والدولية من خلال صياغة استراتيجية واضحة علمية وعملية لا تخضع الى مساومات حزبية بل انها تعبير عن واقع المصلحة الوطنية العليا.

2. الانطلاق من الثوابت الدستورية فيما يتعلق بعقد العلاقات الخارجية مع تحديد دوائر الانطلاق وأولوياتها لاسيما مع دول الجوار والمحيط الاقليمي و الدولي والتي يمكن من خلالها ان نضع حدا لًلتدخلات في الشأن الداخلي العراقي،بما يحقق الثوابت الوطنية ويحصن القرار السيادي الداخلي.

3. انتهاج سياسة خارجية عراقية قوامها سياسة (العراق اولاً) تعمل على تذليل كل العقوبات التي تقف بالضد من عودة العراق الى فاعليته الخارجية،لاسيما بانتهاج سياسة الحياد والنيئ عن النفس والاعتدال والوساطة والابتعاد عن سياسة المحاور والأحلاف وتكون تلك احد الثوابت الرئيسة للنظام السياسي بغض النظر عن تغير الحكومات.

4. العمل على صياغة سياسة خارجية تعمل على نسج نوع من العلاقات

المتشابكة اقتصاديا لتذليل العقبات السياسية وتعمل على تحقيق مصلحة العراق الخارجية وتعزز القرار السيادي الخارجي بما يؤمن مصالح العراق.

5. استثمارالانتصار على كيان داعش الارهابي (أمنياً - سياسياً - اقتصادياً) بما يسهم على تحصين القرار السيادي الخارجي ويؤمن للعراق عودة مكانته وموقعه الاقليمي والدولي.

(4)

ورقة

أ.م.د سيف الهرمزي(*)

بعد الاطلاع على ملف معهد العلمين للدراسات العليا وبالتعاون مع ملتقى بحر العلوم للحوار الموسوم (أزمة العراق سياديا وثيقة تناقش رؤية السيادة 2004 – 2020، خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات المتداخلة والمترابطة فيما بينها وهي مستوحاة من طروحات السادة رؤساء مجلس النواب ومجلس الوزراء فضلاً عن التعقيبات والملخصات التنفيذية من قبل الأساتذة الأفاضل وهي:

الاستنتاجات :

1 – صراع المشاريع (الإيرانية – التركية – الإسرائيلية) وكذلك الخليجية (السعودية– قطر) احد اهم أسباب أزمة السيادة بالمعنى التقليدي المتمثل بالحدود الجغرافية أو المعنى الأعمق المتعلق بالسيادة الفعلية على الأرض أو الأبعد المتمثل برفاهية المواطن وامنه.

2 – أما المشروع الأميركي احد اهم أسباب فقدان وضعف أو غياب السيادة العراقية فيأتي في المرتبة الثانية بحسب راي السيد حاجم الحسني فهو يأخذ موقف المتفرج لان المحصلة المبتغاة من الاستراتيجية الأميركية إضعاف العراق وتقسيمه مجتمعيا أو جغرافيا في المستقبل.

(*) كلية العلوم السياسية/ جامعة تكريت.

3 – العراق يمر بأزمة في صراع الإرادات الإقليمية والدولية -الأميركية الآنفة الذكر وذلك لا يعود إلى السبب الخارجي فحسب، وإنما يعود إلى غياب الإرادة الوطنية في استعادة السيادة حتى وان كان تدريجياً.

4 – يوجد خلل في توازن القوى الإقليمية في العراق، فايران صاحبة نفوذ كبير على الأرض أمام النفوذ التركي في إقليم كردستان العراق.

5 – تضرر الوحدة المجتمعية احد اهم أسباب أزمة السيادة، فسياسة ما بعد عام 2003 من قبل القوى المتصدرة للمشهد السياسي متناقضة ومتنافرة، فالرؤية الشيعية قائمة على المظالم، والسنية قائمة على استعادة السلطة وتستجلب مظالم الحاضر، والكردية قائمة على الاستقلال بإقامة دول مستقلة.

6 – تلك الرؤى المتنافرة التي هيمنت على المشهد تغذيها قوى خارجية بما يخدم مصالحهم وبالمقابل ان إبقاء العراق على ما هو عليه قوة لهم والعكس صحيح.

7 – ان عم الشعور بالمواطنة في الداخل العراقي وغياب الهوية الوطنية الرئيسية إلى الفرعية هو احد أسباب أزمة السيادة، مما عزز من زيادة التوتر والصراع الداخلي مما حدا بالقوى السياسية إلى الاتجاه نحو الخارج لتوفير الدعم المادي والمعنوي والسياسي على حساب السيادة الوطنية.

8 – النظام السياسي التوافقي غير المتجانس طائفيا وقوميا ً هو احد مخرجات الأزمة السيادية للعراق في ظل غياب التشريعات الرادعة لأي اتجاه من هذه القوى إلى الخارج.

9 – يذهب أسامة النجيفي إلى أسباب أزمة السيادة إلى حقبة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي وبالتحديد الولاية الثانية، لأنها حكومة لم توفر الأمن والسلم الأهلي وفتحت الباب أمام التدخلات الخارجية، أدى إلى ظاهرة انتشار السلاح بيد جماعات مرتبطة بالخارج وفوق سلطة الدولة وبالتحديد بعد سقوط الموصل.

10 - إجهاض حكومة المالكي لمبادرة البرلمان الرباعية بحسب السيد النجيفي لتحقيق شراكة استراتيجية مع دول الجوار الإقليمية المؤثرة وبناء علاقات متوازنة غير تدخلية.

11 - من أخطاء حكومة المالكي أنها ربطت السياسية الخارجية العراقية بالإيرانية بحسب وجهة نظر النجيفي، كدعم المظاهرات البحرينية، ودعم النظام السوري، وأرسال المقاتلين للدفاع عن المقدسات، وعزل العراق عن المحيط العربي.

12 - تحقيق المصلحة الوطنية وسيادة العراق مرتبط ارتباطا وثيقا بقوة الحكومة، وقوة الحكومة مرتبط بشكل وطبيعة النظام السياسي، واذا افتقد النظام للراس المسؤول سيؤثر سلبا على السيادة تم تحديد هذه المشاكل، كالخلاف على قانون النفط والغاز، وإشكالية الاستفتاء على الإقليم، وقضية حزب العمال، وإشكالية المياه الإيرانية، واتفاقية الاطار الاستراتيجي، والحشد الشعبي، والمجاميع المسلحة التي لا تأتمر بأمر الدولة، كلها موضوعات أثرت على سيادة العراق.

13 - يرى المعقبون على طروحات السادة رؤساء مجلس النواب ان بعض القوى السياسية وبالتحديد الكرد استغلوا الدستور فيما يتعلق بالسلطة الاتحادية التي أسهمت بشكل كبير إلى خلخلة مفهوم السيادة لاسيما وانهم لم يتعاملوا بشفافية مع المركز لاسيما فيما يتعلق بالمنافذ الحدودية وعلاقاتهم مع دول خارج وزارة الخارجية العراقية، فضلا عن عدم التعامل بشفافية فيما يتعلق بسلطة القضاء التي تعد محور السيادة على الأراضي العراقية في موضوعة تسليم المطلوبين الذين فروا إلى الإقليم.

14 - رفض سياسة السنة لدستور عام 2003 بالكامل فهم يرفضون الديمقراطية بعنوانها العام، ويميلون إلى الديمقراطية التوافقية التي لا تقبل بسيطرة الأغلبية وهو عامل مهم لعدم تطبيق مبدا السيادة المركزية.

15 - هناك إرادة خارجية وراء إبقاء العراق دولة فاشلة لاسيما مع بناء أسس الدولة على المحاصصة والمكاسب والمغانم الضيقة تحت شعارات الجذب والاستقطاب القومية والمذهبية.

16 - وردت في دستور 2005 بعض القوانين التي أضعفت السيادة العراقية منها اللامركزية السياسية (نظام الأقاليم) واللامركزية الإدارية (نظام المحافظات) والنظام الثالث نظام الإدارات المحلية، والحقيقة ان الفدرالية في العراق هي فيدرالية متعارضة غير متعاونة وهي فدرالية قائمة على التقسيم القومي وقد تصبح على أسس طائفية مما يجعل السيادة ضعيفة أو غائبة.

17 - ضعف تغلل النظام السياسي، اذ يشير التغلغل إلى قدرة الدولة على بسط سيطرتها على مناطق الإقليم الجغرافي لدولتها وكل طبقات المجتمع، بيد ان مبدا التوافق جعل الحكومة المركزية الاتحادية ليس بمقدورها من أعمام سياستها العامة، وبالتالي أصبحت فاقدة لتطبيق وسائل الإكراه المادي والمعنوي وحتى الأقناع على جزء من إقليم الدولة أو بعض طبقات المجتمع.

18 - غياب المعارضة السياسية الفاعلة، وبالتالي وفق مبدا التوافق الذي أشير اليه كثيراً في اغلب بنود الاستنتاجات يجعل مبدا المساءلة والمحاسبة يخضع لمبدا التوافقات والتراضي وإنصاف الحلول على حساب بناء الدولة، وبالتالي ضعف السلطة التنفيذية والقضائية وسيكون عمل الحكومة بصورة انتقائية وتفقد الهيبة التي تنطلق من التطبيق الفعلي وعلى كل أفراد المجتمع بمختلف مسمياته تحت الهوية الواحدة وهذا غير موجود في جميع حكومات ما بعد 2003.

19 - اغلب الأحزاب السياسية في العراق جاءت من رحم الخارج وبالتالي لم تتأقلم مع الواقع الجديد في عراق ما بعد 2003 لاسيما في ظل تأسيسه على الثالوث المدمر ان صح التعبير (شيعة-سنة -كرد)، وبالتالي بقت

تعمل بعقلية معارضة الخارج التي تستمد قوتها من القوى والفواعل الخارجية التي كانت لا تتلاءم مع سياسات النظام السابق، وهذا ما جعل السيادة العراقية معلقة في ظل تلك المنطلقات الفكرية والترسبات التاريخية.

20 - جميع الرؤى السياسية للسلطة التشريعية والتنفيذية كانت مختلفة في تحديد أسباب أزمة السيادة من جهة وعن نقطة الشروع الجديدة للخروج من هذا النفق المظلم وذلك لنفس السبب ان معارضة المهجر أو الخارج قبل 2003 كانت بالأساس مختلفة ولم تتفق إلا على نقطة واحدة وهي إسقاط النظام باي وسيلة كانت والتي تم التعبير عنها بالاحتلال الذي خرق وانهى السيادة العراقية ليبني سيادة ناقصة في جزء منها ومتخلخلة في الجزء الأكبر منها.

21 - عالم اليوم في ظل الثورة التكنومعلوماتية وما بعد الموجة الرابعة أصبحت السيادة نسبية أمام التحدي الرقمي، فاذا كان الجندي الفعلي هو الذي حرس حدود الدولة الجغرافية فان الجندي الافتراضي لا توقفه أي حدود أو حواجز أو قطعات عسكرية، فالقوة الناعمة غير الملوسة هي المؤثر على السيادة بالنسبة للدول المتقدمة فكيف بالدول النامية والدول الهشة كالعراق، الفضاء السيبراني انتج أجيالاً رقمية تعيش اغلب وقتها على الأجهزة والشاشات الذكية وما من بيت إلا وفيه هذه التكنولوجيا وبالتالي في ظل تشظي الداخل العراقي وتجاذبات الأحزاب السياسية انتج لها خطاباً في وسائل الأعلام بمختلف اتجاهاتها غير منضبط ويعطي صورة لحظية لكل إخفاق حكومي وبالتالي غياب وفقدان سلطة الدولة وهيبتها.

22 - الأعلام العراقي الفضائي غير المنضبط المدعوم من قبل بعض الأحزاب والجهات الخارجية اسهم بشكل كبير في تفتيت المجتمع وديمومة الزخم باتجاه أضعاف سيادة العراق، لاسيما في ظل غياب المساءلة والمحاسبة.

23 - قانون الأحزاب لضبط تمويل الأحزاب المدعومة من المال السياسي الخارجي اسهم بشكل كبير في فقدان السيادة الشاملة وخلخلة الأمن الوطني العراقي، كذلك عدم تفعيل قانون التخابر المادة 164 من قانون العقوبات 111 لعام 1969 الذي يعاقب بالإعدام:

❖ من سعى لدى دولة أجنبية أو لدى احد ممن يعملون لمصلحتها أو تخابر مع أي منهما، وكان من شان ذلك الأضرار بمركز العراق الحربي أو السياسي أو الاقتصادي.

❖ من اتلف عمدا أو اخفى أو سرق أو زور أوراقا أو وثائق وهو يعلم أنها تصلح لأثبات حقوق العراق قبل دولة أجنبية أو تتعلق بأمن الدولة الخارجي أو أية مصلحة وطنية أخرى.

24 - تفشي الفساد المالي والإداري في الطبقة السياسية الحاكمة يجعلها ضعيفة أمام الدول الأخرى وعرضة للابتزاز من جهة، بل البعض منهم يذهب ابعد من ذلك إلى إبقاء الوضع السياسي على ما هو عليه وبالتالي المحافظة على مكاسبه من الفساد.

25 - الاقتصاد الريعي أحادي الجانب الذي يعتمد على صادرات النفط، فضلا عن أثقال الموازنة الحكومية التشغيلية وعدم قدرة الدولة على حصر النفقات العامة وعدم القدرة على محاربة كبار الفاسدين، وانهيار الصناعة العراقية وفتح الحدود والأسواق للمنتجات الأجنبية، فضلا عن أثقال الحكومة بالديون الخارجية التي وصلت إلى اكثر من 83 مليار دولار رغم ان الحكومة العراقية في عهد أياد علاوي على حسب علمي استطاعت ان تستغل الولايات المتحدة الأميركية بالضغط باتجاه خفض الديون العراقية إلى 85%، جعل من الحكومة العراقية أمام تحدٍّ كبير في تيسير الأمور الاقتصادية. وبالتالي تعلق الحكومة بالخارج وبالمنظمات الاقتصادية الرأسمالية الكبرى للحصول على القروض، وهذا بدوره يفقد العراق سيادته الاقتصادية.

التوصيات :

حتى لا نذهب بعيداً في التنظير والتأصيل الفكري للتوصيات، فنحن كمتخصصين ومتابعين للشأن العراقي ومن رؤية وطنية فأننا نرى ان العراق أمام تحدٍّ كبير جداً في ظل عدم قدرة القيادات السياسية على الخروج من فكرة المحاصصة والتوافق والمصلحة الشخصية والحزبية الضيقة وتغذية صراعاتهم على الأسس الطائفية والقومية مع انفلات السلاح خارج الدولة، ورغم كل الوعي الشعبي وبالتحديد جيل الشباب الرقمي إلا ان قوة الأحزاب المتمثلة بالدول العميقة أنتجت دولة داخل الدولة العراقية اقوى منها وما الأخيرة التي نبحث عن أزمة سيادتها إلا واجهة لبقائهم وتحقيق مصالحهم، وبالتالي ستبقى موضوعة السيادة العراقية في دوامة الشد والجذب بين الأطراف السياسية الحاكمة وبين غالبية مستضعفة من الشعب كانت أصواتهم تصدح في تظاهرات واحتجاجات تشرين 2019 مما جعلهم ضحية العامل الدولي الذي يدعمهم تارة ويطالب ويضغط على الحكومة العراقية للاستجابة للمطالب تارة أخرى وبالمقابل وقعوا أمام متغير خارجي اخر يتهمهم بالتبعية للولايات المتحدة الأميركية ودول الخليج وبين هذه التجاذبات أهدرت السيادة في وقت كان العراق بأمس الحاجة للخروج من مازق السيادة الناقصة أو الضعيفة أو الغائبة في أسوء وصف استطيع ان أقوله.

وبعد هذا الطرح التشاؤمي فأننا نقترح مجموعة من التوصيات الواقعية اذا توافرت البيئة السياسية لتطبيقها فإننا سنخرج من أزمة السيادة إلى بر الأمان تدريجيا لبناء عراق موحد قادر على مواجهة كل هذه التحديات:

1 - تعديل الدستور فيما يتعلق بنظام الأقاليم ونظام إدارة المحافظات بما يتسق وسيادة العراق وبدونه سيبقى الحال على ما هو عليه.

2 - إقرار قانون الأحزاب لمعرفة مصادر التمويل ومنع أي دعم خارجي بما يعزز السيادة الوطنية.

3 - تعديل الدستور بما يخدم الديمقراطية الاتحادية ومصالح كل فئات المجتمع وحماية الأقليات المهمشة وإعادة دمجهم بقوانين وقرارات تنفيذية تستهدف الاندماج والانصهار في بوتقة المجتمع الواحد وأعادتهم من الشتات إلى بلدهم الأم.

4 - تفعيل قانون العقوبات العراقي 111 لسنة 1969 المادة 164 فيما يتعلق بالتخابر، فالعراق بعد عام 2003 لم يحاسب أي شخص تحت هذا القانون، فقوة السلطة القضائية قوة لسيادة الدولة.

5 - إقرار قانون تجريم الطائفية والتحريض عليها، وانطلقت الجهود الرامية إلى إقرار قانون يعاقب من يثيرون الفتنة الطائفية عام 2014 لكنها لم تفلح حتى الآن.

6 - ضبط منافذ القوة الناعمة كمراقبة الأعلام والأنترنيت بطرق لا تصل إلى الحد من الحريات أو توظيفه بما يتسق ومصالح الطبقة السياسية وغلق المحطات الفضائية التي تثير الفتن وتزعزع الأمن الوطني.

7 - ضبط الخطاب الديني ومحاسبة مثيري الفتن وفق القانون من دون تمييز بين طائفة وأخرى.

8 - حصر السلاح بيد الدولة ومنع أي مليشيات أو أي جماعات تابعة للأحزاب من حمل السلاح وتكرار صولة الفرسان لاستعادة هيبة الدولة وسيادتها.

9 - إعادة بناء الاقتصاد العراقي على أساس القطاعات الثلاث الزراعة والصناعة والخدمات وجعل قطاع الطاقة رافدا في بناء وتطوير القطاعات الثلاث الرئيسية بما يحقق الاكتفاء الذاتي على الأقل فيما يتعلق بالزراعة والصناعات الغذائية ودعم المنتجات الوطنية بكل الوسائل وان كانت معنوية لاسيما في ظل التزام العراق بسياسات الصندوق والبنك الدولي التي تمنع من تقديم الدعم المادي المباشر.

10 - الاستفادة من الولايات المتحدة الأميركية كقوة دولية مهمة في ترتيب العلاقات الخارجية وتحقيق التوازن والحد من أي نفوذ أو أي تواجد على الأراضي العراقية تؤثر على سيادة العراق أو يضغط باتجاه خدمة مصالحهم على حساب مصلحة العراق.

11 - تأسيس منظومة تعاون إقليمي تشمل دول الخليج والعراق وايران وتركيا، وتطوير علاقات مع دول عربية كسوريا ومصر والأردن لتشكيل حوار استراتيجي مع القوى الدولية كأمريكا والصين ودول الاتحاد الأوربي.

12 - الاستفادة من الوعي الشبابي فيما بعد تظاهرات تشرين 2019 ودعمهم باتجاه تأسيس أحزاب وتحالفات سياسية عابرة للطائفية والقومية.

(5)

ورقة

د. فراس عباس هاشم[*]

مما لاشك فيه تمثل مسالة سيادة العراق من أكثر المواضيع أهمية في الوقت الحالي،لاسيما من قبل المختصين والباحثين في الشأن السياسي، وهذا ما تجلى في ملف مركز العلمين للدراسات العليا حول أزمة سيادة العراق تجسدت بوثيقة تناقش رؤية السيادة للأعوام 2004-2020، وعليه يمكننا القول إن منظومة السيادة في العراق تواجه العديد من التحديات والمخاطر وهذا ما كشفته الأحداث والتطورات السياسية في العراق وخلصنا إلى جملة من الاستنتاجات وكالآتي:

- إن مفهوم السيادة في العراق ما يزال يمر بحالة من السيولة وعدم الانتظام بشكل عام، وهذا يعود في جانب منه إلى تزايد التدخلات الخارجية بالشأن الداخلي، تولدت منها إبراز مسألة الولاءات الداخلية لبعض القوى السياسية لحساب اطراف اقليمية ودولية وهو ما لا يمكن فصله عن تحديات السيادة في العراق.

- تصاعد حدة الاغتراب الهوياتي والثقافي بين مكونات المجتمع العراقي حيث تشعر بعض المكونات بوجود حالة من التمايز في الحقوق على حساب الأقليات، وأن استمرار هذا النهج من شأنه أن ينتج مرحلة من

(*) باحث بالشأن السياسي.

الاستبداد وتعزز من عدم الانسجام المجتمعي وبالتالي يترك تداعياته على وحدة واستقرار السيادة العراقية.

- ثمة مفصل مهم لا يمكن تجاهله وقد يكون مفصلاً حيوياً ومهماً يؤثر على الفرد والمجتمع والدولة ضعفاً وقوةً دلالاته تتعلق بالجانب الاقتصادي حيث ماتزال المشاكل الاقتصادية ظاهرة للعيان ومن شأن استمرارها أن يكون له تداعياته على تحقيق الاستقرار والسلم المجتمعي وحياة الأفراد لا سيما في ظل استمرار الفساد وتفشيه في المؤسسات الحكومية دون وجود رادع قانوني.

- إن الموقع الجيوبولتيكي للعراق في المنطقة جعل منه موضع استقطاب للقوى المتصارعة الاقليمية والدولية وسعيها الى تأسيس واقع يحمي مصالحها من خلال ايجاد المؤثرات على الواقع السياسي العراقي عبر حلفائها،واستغلالها لصالح أهدافه.

- هنالك أزمة مجتمعية عكستها السجالات السياسية بين الأطراف الممثلة للمكونات الرئيسة في العراق وهو ما ينافي النظام السياسي الديمقراطي،القائم على المؤسسات محصلته ابراز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية.

- ما زالت الدولة العراقية تمر بحالة من التحول الديمقراطي لم تتضح معالمه النهائية بعد في ظل غياب مفهوم الدولة واستمرار الأزمات وغياب مفهوم المواطنة والنضج السياسي.

- إن استمرار العراق كدولة ريعية يعتمد في مصادر تمويله على مصدر أحادي دون الاستفادة من موارده وثرواته من شانه أن يخلق له أزمات آنية ومستقبلية توثر في عدم ديمومة استقراره وتصاعد حدة المشاكل والأزمات الداخلية كما هو الحاصل اليوم بعد أزمة انخفاض أسعار النفط بفعل جائحة كورونا.

- إن استمرار حالة الصراع والتنافس الإقليمي وتوسعه في جغرافية المنطقة من شانه أن يترك تأثيره على الدول الهشة ويتضح ذلك من خلال الحالة العراقية وتمدد تأثيره إلى الداخل العراقي،حيث بدأت ملامحة تزيد من التحديات الأمنية على الحكومات العراقية ولعل أهمها أن تعيق جهود الحكومة في مواجهة التنظيمات المتطرفة.

- ماتزال الطبقة السياسية تعيش ظروف استدعاء مظلومية التاريخ باستمرار حيث اضحت باعثاً على عدم تحقيق الاندماج الاجتماعي وزيادة في تفكيك مساعي الوحدة الوطنية.

- هنالك تباين في الرؤى والافكار بين الطروحات الفكرية التي تتعلق بتصورات القادة السياسيين لمفهوم السيادة العراقية،تعكسها حالة ذهنية لتصورات شخصية،وفق اعتبارات فكرية وثقافية ينطلق منها كل طرف في وصفه لمفهوم السيادة.

- لجات الأطراف الخارجية إلى استخدام مقاربات ايديولوجية تتبناها مع الوضع العراقي أوضح معانيه تبنيها آليات البعد العقائدي والمذهبي للتعبئة والتحشيد الداخلي مرضية لصالح حلفائها.

- كشف الواقع السياسي عن سيطرة النفعية بين اغلب الكتل السياسية ومحاولة كل طرف الانتفاع من المشاركة في السلطة وهو المنحى الذي يؤدى إلى نشوء كانتونات اقتصادية لصالح أحزاب السلطة على حساب الدولة.

- يلاحظ إن معيار عدم الثقة هو السائد في ما يتعلق بطبيعة التفاعلات ما بين القيادات السياسية دون استيعاب موجباتها، الأمر الذي يشجع على انهيار العملية السياسية،ويخلق مازقاً واسع المجال حول المبادئ الحاكمة للنظام السياسي.

- غياب محورية السلطة التشريعية وتراجع دورها في الرقابة التشريعية

سواء في مجال محاسبة الفاسدين أو تجاه اقرار القوانين والتي تدخل في صلب مهامها كقوة رقابية يعود لنزوعها للمزاجات السياسية والمحاصصة الحزبية.

- ساهم غياب الرؤى الواضحة وتباينها بين الأطراف السياسية في عدم وجود سياسية خارجية تعكس مصالح العراق في علاقاته الخارجية.

- إن استمرار المشاكل بين الإقليم والحكومة الاتحادية وعدم ايجاد الحلول لاعتبارات مصلحية ترجع في مواضيعها في نظرة كل طرف للآخر بحقوق مختلفة، سوف تزيد من حالة عدم الاستقرار الداخلي وتزيد من فرص التدخلات الخارجية.

- مراعاة اغلب الكتل السياسية لمبدأ ان وجودها واستمرارها في السلطة يعتمد بالأساس على دعم العامل الخارجي وإرساء قيمه لحماية مكاسبها وتأمينها مستقبلاً، تبلور غياب الإرادة اليها لأي مشروع وطني أو مساع للنهوض بالواقع العراقي.

التوصيات:

وفي ضوء ما تقدم من متابعة لمجمل التطورات التي تشهدها الساحة السياسة في العراق وانعكاساتها على مجمل الفعاليات الاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية على الحكومة العراقية أن تعمل على ايجاد العوامل الداخلية التي من شانها أن تحقق الاستقرار الداخلي وصيانة السيادة العراقية من التدخلات الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي عبر حماية المصالح العراقية وتوفير مستلزمات الاستقرار على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الأمني مع صياغة أوجه للتعاون المشترك بين أغلب مكونات الشعب العراقي بما يسهم في التقارب بين الهويات الفرعية وتقوية أواصر الهوية الوطنية الجامعة بعيدا عن التخندق المذهبي أو القومي فضلاً عما يتيحه ذلك من سيطرة الدولة

على كامل الجغرافية العراقية وعليه هنالك مجموعة من التوصيات من شأنها أن تحقق المصلحة الوطنية وكالآتي:

- ضرورة تبني الحكومة لاطروحات فكرية جديدة تكون أساساً لولادة واقع سياسي جديد عبر الاستنارة بما تطرحه النخب الفكرية والمختصون من آراء وافكار لإصلاح الواقع السياسي المتفكك وتساهم في تشكيل وعي سياسي جديد.

- العمل على ترسيم لغة حوار وطنية تجمع مختلف المكونات العراقية تحت مظلة الدستور تكون مقترنة برسم سياسة موحدة للدولة العراقية بعيداً عن التدخلات الخارجية.

- النهوض بالواقع المجتمعي من خلال تدعيم مبدا المواطنة في إطار اجتماعي يعكس حالة التنوع الثقافي واللغوي العراقي تنسجم مع المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان مدعومة بوضع قانوي يحميها من العنف والحد من فشل المنظومة الأمنية لتحقيق ذلك.

- ضرورة مواجهة المحاصصة السياسية والحزبية داخل مؤسسات الدولة وذلك عبر تشجيع العمل المؤسساتي والقانوني وفق منظومة المسارات الديمقراطية.

- ضرورة انتهاج العراق لسياسة خارجية تؤدي الى كسر حالة الطوق الخارجي وتجسد الفعل العراقي على الساحة الإقليمية من خلال تبني سياسة خارجية توضح مساراً جديداً بعيدا عن التخندق الإقليمي لأي طرف على حساب الآخر.

- يمكن للعراق إن يعلن مشروعاً إقليمياً في إطار شرق أوسط خالٍ من التوتر والأزمات في الفترة المقبلة قائماً على أساساً التعاون، وهذا ما تعكسه سياسته الحالية محاولاً أن يكون جسراً للتواصل بين الأطراف المختلفة في المنطقة.

- ضرورة الاستفادة من التطورات الإقليمية في تدعيم الوضع الداخلي ومواجهة التحديات الأمنية والانفتاح على الجميع وإبراز هويته الوطنية.

- دعم منظمات المجتمع المدني والحرص على استقلاليتها بعيدا عن المحاصصة ونفوذ الاحزاب السياسية وترسيخ روح المواطنة والديمقراطية.

- بناء مسارات سياسية تدعم حرية الجماهير في التظاهر والاحتجاج للتعبير عن الحقوق والحريات وخلق أساساً للتعاون والتواصل بين الحكومة وأفراد الشعب،من شانه أن يقوض من اتساع الفجوة بين المواطن والسلطة.

- تدعيم سيادة العراق من خلال فرض سلطة الدولة والقانون ومواجهة التنظيمات المسلحة التي أصبحت حالة مهددة تنزلق معها الدولة إلى التآكل تدريجيا.

- ضرورة مواجهة مسالة حالة الاغتراب التي بدا المواطن العراقي يشعر بها نتيجة شعورة باليأس والاحباط الناتج عن عدم الإحساس بالمواطنة وفقدانه للحقوق والواجبات، وذلك من خلال اشاعة الروح الوطنية وبناء المؤسسات التي تدعم تلك التوجهات.

(6)

ورقة

أ.م.د. عماد مؤيد جاسم(*)

لا مبالغة في القول أن الاتجاه نحو تلخيص الأزمات المتعددة التي يعاني منها النظام السياسي في العراق ومنذ عام 2003 وتضمينها في أزمة كبرى هي أزمة السيادة يبدو مبرراً إلى حد كبير. وهو اتجاه يجد حججه المنطقية في تسليط الضوء على فكرة إن السيادة وآلية التعامل معها داخلياً هي المحتوى الكلي الذي يمثل إرادة الدولة وهويتها ومشكلاتها واخفاقاتها.

لعل ما شهده العراق من إشكالات مرهقة من قبيل التدخلات الخارجية، ضعف الجهاز الحكومي في التعامل مع المشاكل الداخلية، أزمة الأمن والسلاح خارج إطار الدولة، الاخفاق في تطوير بدائل اقتصادية بعيداً عن الاعتماد الكلي على المورد النفطي، كل هذه المشاكل تعكس وجود الغياب المخيف لفكرة السيادة أي قدرة الدولة على فرض احتكارها الكلي والمطلق للعنف أو استخدام القوة لحفظ النظام وسيادة القانون.

مخاوف غياب السيادة وتأثيراتها السلبية كانت حاضرة في آراء السادة رؤساء الوزراء ورؤساء البرلمان وهم يعبرون عن شكواهم من جملة أمور خلال تجارب الحكم والفترات الحالكة التي عايشوها، وهي رؤى مزجت ما بين الاقتراب الموضوعي من المشكلة وما بين ترسخ الانطباعات الذاتية. هذه التشخيصات

(*) كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة ديالى.

للأزمة هي بحد ذاتها قد كشفت عن جزء كبير من اسباب وجود الأزمة نفسها، وهو الاستعانة بالطائفة في التحليل والتشخيص وتوطين الحلول.

تشخيص عام وتحليل للتجارب السياسية

من خلال القراءة المتأنية لآراء كبار المسؤولين، والتي هي أكبر من مجرد وجهات نظر شخصية بقدر ما كانت تجارب تعكس الارتباط المباشر بعملية صنع القرار والمشاركة فيه بدرجة عالية تبعاً للمسؤولية والموقع القيادي، يمكن أن نلخص الى مجموعة استنتاجات:

1. اختلاف وجهات نظر رؤساء الوزراء وحتى رؤساء البرلمان فيما بينهم يعطي الانطباع ان رؤية الازمة، بمعنى التأصيل لمسبباتها ومفاتيح الحل لها، ليست موحدة بل ترتهن الى حد كبير إلى المواقف الشخصية والمعلومات الذاتية وهو ما يسحبنا للاعتقاد بغياب الطابع المؤسساتي في تحليل الازمة وايجاد الخيارات المنطقية للحل، سيما وأن بعض وجهات النظر هذه اخذت طابع توجيه الاتهام وإلقاء المسؤولية على الآخر. وبغض النظر عن مدى مصداقية هذا الاتهام أو مسؤولية الآخر في تحمل الإخفاق والفشل، ما يكشفه هذا الواقع هو وجود حالة من التشرذم والتباعد في الرؤية لماهية المصلحة الوطنية التي يبدو أن كل طرف بات يفهمها وفق منظوره الخاص.

2. من غير الممكن التعويل على رئيس وزراء يكون قادراً على إحداث التغيير المطلوب سيما في حال كان غير متوافق عليه بشكل كبير مما يفقده الدعم اللازم لتنفيذ مشروعه. ما يتميز به المشهد العراقي هو تضارب المصالح بين القوى السياسية وتوافقها في حالات معينة، وغالباً ما يكون الدعم الذي يحظى به رئيس الوزراء من طرف معين على حساب تأزم العلاقة مع طرف آخر (السنة والشيعة ضد الاكراد) أو (الشيعة والاكراد ضد السنة) أو (دعم

كردي سني لرئيس الوزراء مع تأزم وانقسام داخل المكون الشيعي)، ولم نشهد حالة تأييد مطلق وإجماع وطني من جميع الاطراف على برنامج عمل مستدام لرئيس الوزراء.

3. تبدو المشكلة الاكبر التي يعاني منها النظام السياسي تتمثل في بذور تأسيسه، إذ أن التوزيع الطائفي للسلطات والتواتر في إدارة السلطة وفق عرف متفق عليه قائم على اساس توزيع المغانم والأدوار هو ما افضى بالعراق الى ان يكون فاقداً لكثير من عناصر الدولة المؤسساتية التي تتمثل بالخضوع الى القانون والاحتكام الموضوعي للدستور، وكانت إحدى إفرازات هذا النظام هو تعميق حالة الشك المتبادل ما بين الطوائف السياسية.

4. ان كان لنا ان نعتقد ان رؤية رؤساء الوزراء أو رؤساء البرلمان في حال اقترابها من بعض إنما يعزى إلى المكون الطائفي المذهبي والعرقي فان هذا يضيف للأزمة مركبات أخرى يزيد من درجة التعقيد ويحكم بما لا يقطعه الشك ان القرار مرتهن الى حد بعيد بهذه المتغيرات وان اي محاولة لتحييده عنها تبدو بالغة الصعوبة.

5. افتقرت الرؤية الى دور رؤساء الجمهورية ربما بسبب الاعتقاد بالدور الهامشي الذي يضطلع به شاغل المنصب، لكن كان من الضروري التعرف على وجهة نظر الاكراد من أجل الالمام بكامل ابعاد الرؤية التي تحكم معادلة توزيع السلطة والتي يبدو أن مجموعة التعقيبات من قبل مسؤولين أكراد على مقربة من صنع القرار قد كشفت عنها بمزيد من الوضوح.

6. إحدى الاشكالات التي يعاني منها العراق وكانت ذات تأثيرات حادة على السيادة هي الإدارة الاقتصادية لموارد الطاقة. عدم وجود خطط واضحة لاستثمار موارد النفط والغاز والميل نحو تعظيم الانفاق الحكومي سيما خلال فترة الوفرة في أسعار النفط أفضى إلى تبديد الكثير من الثروات فضلاً عن عدم وجود فائض يمكن الاعتماد عليه في أوقات العسرة ناهيك عن إرتفاع

المديونية والعجز في الموازنات العامة فضلاً عن الاستمرار في استيراد الغاز والكهرباء من دول الجوار الى مستوى أن باتت هذه الحالة إحدى وسائل التجاذب والشد بين الولايات المتحدة وإيران ووقوع العراق في فخ المساومات بين الطرفين سيما ما يتعلق منها بتجديد الاعفاءات الأميركية للعراق من العقوبات المفروضة على الاقتصاد الايراني*.

7. عدم وجود أجندة واضحة للأولويات أو قائمة بالتفضيلات التي يفترض ان يسير على هديها صانع القرار. مثلاً أعطى السيد (عادل عبد المهدي) أولوية للخارج على حساب الداخل عبر البحث عن تفاهمات مع دول الجوار لحل مشاكل اقتصادية وأمنية وسياسية ليس فقط على حساب الاهمية القصوى للداخل بل أن بعضها فُهم على انه مضايقة او التضييق على طرف داخلي مثل التفاهم مع تركيا لفتح معابر حدودية من أجل التخلص من سيطرة الاكراد. ربما يكون هذا صحيحاً إلا انه يعمق من الشرخ بين الطرفين داخلياً وبالتأكيد سيستفيد الطرف الخارجي والأكثر من ذلك ان الطرف الخارجي ابدا تفاهماً لمسائل معينة مثل المياه والتواجد العسكري في الشمال العراقي الا أنه بالمقابل تعامل بطريقة المساومة والمقايضة مع الجانب العراقي، فالمياه والقوات مقابل فتح معابر جديدة من اجل اضعاف المركز التفاوضي للأكراد مما يعني مكسباً خارجياً مقابل تصدع داخلي.

8. ما يمكن رؤيته بوضوح غياب الاستمرارية في النهج السياسي بسبب غياب البنى المؤسساتية اللازمة التي تحكم العملية السياسية. اذ يعمد كل رئيس وزراء الى ان يختط طريقه الخاص في الحكم وإدارة العلاقات الداخلية

(*) على سبيل المثال اضطر العراق ونتيجة للضغط الاميركي في عام 2019 الى ايقاف الدعوى المرفوعة أمام غرفة التجارة الدولية على شركة توباز التركية المسؤولة عن ادارة خط النفط العراقي التركي بسبب سماح الشركة بتصدير نفط اقليم كوردستان الى ميناء جيهان التركي دون موافقة حكومة بغداد، وكانت إدارة الرئيس ترامب قد ضغطت على بغداد وساومتها بتجديد الاعفاءات مقابل ايقاف الدعوى ضد تركيا.

وحتى الخارجية مما يعني أن الرؤية تبدو شخصية وذاتية أكثر منها برنامج عمل وطني يراعي مصالح بعيدة المدى. مثلاً على حد رأي السيد (علاوي) أنه أنشأ خلال فترة حكمه القصيرة بعض المؤسسات والبنى الاقتصادية التي أُريد بها تدعيم الاقتصاد العراقي إلا أن السيد (المالكي) عمد إلى إلغائها بمجرد وصوله الى السلطة.

9. من غير الإنصاف اعتبار الفشل في إدارة الملف العراقي يعزى الى القوى السياسية وحدها بل أن سوء التقدير وغياب الرؤية بعيدة المدى من قبل الولايات المتحدة نفسها قد أسهم إلى حد كبير في المشاكل التي يعاني منها العراق. خلال حكومة المالكي الأولى كان هناك توجه حكومي نحو بناء علاقة قوية وتقارب شديد مع الولايات المتحدة وغالباً ما كانت الحكومة العراقية تشتكي من الدور السلبي لسوريا والسعودية ودول أخرى في تفاقم أعمال الإرهاب في العراق، قبل أن تتحول بغداد الى داعم لنظام بشار الأسد. لكن مجيء إدارة الرئيس (اوباما) التي تعاملت بنوع من اللامبالاة مع الملف العراقي وعدم اعتباره أولوية في السياسة الخارجية قد أفضى إلى إحداث نوع من التباعد في العلاقة العراقية - الأميركية خصوصاً مع إصرار واشنطن على سحب قواتها من العراق ومغادرته عسكرياً وسياسياً الأمر الذي عزز من نفوذ القوى الاقليمية في العراق وهو ما أدى تدريجياً الى انزلاق العراق نحو سياسة المحاور.

المقترحات الممكنة

إن عملية طرح المقترحات التي نتبناها ستكون وفق آلية تشخيص أحد اجزاء المشكلة ومن ثم طرح اقتراب اجرائي محدد لحلها، ولا نجزم ان هذا الاقتراب هو المثالي بل هو مقترح مرحلي يمكن ان يطور الى مقترح أكثر شمولاً.

لا ينبغي الافراط في التفاؤل الى مستوى الاعتقاد بأن هذه المقترحات

يمكن ان تنقل العراق من واقع (اللادولة) الى (الدولة الإنموذجية) في ممارسة السلطة والحكم لان التعقيد في المشهد الداخلي بلغ درجة من الصعوبة بحيث يستلزم التعامل معه بحذر وروية، وأن الحل الممكن هو في تقنين واقع الحال الى مستوى مقبول من خلال التدرج في الأولويات، فمثلما أن صانع القرار يُفترض به ان تكون له أولويات للسياسة الداخلية والخارجية وقائمة بالتفضيلات القائمة على الاهم ثم المهم، كذلك تسعى هذه المقترحات الى تحديد درجة الأولوية القصوى لكل مقترح كخارطة طريق يمكن تبنيها بشكل متدرج، وأولية المقترحات قائمة على أساس خطورة المشكلة وتأثيراتها في الداخل.

وما ينبغي التمهيد له في البدء وقبل الشروع بإطلاق التوصيات التي لا تعدو عن كونها مقترحات تتوافر على فرص معقولة لتطبيقها وتحويلها لبرامج عمل ان هذه التوصيات من غير الممكن ان يتبناها بالكامل كيان سياسي محدد على اعتبار أن بعضها تتضارب مع توجهاته، إلا أنه في حال تبنى كل فريق توجهاً معيناً وبدأ يدافع عنه عندئذ يمكن لتوازن معقول في المطالب والرؤى قائم على أساس المقايضة والمبادلة أن يحقق القدر الأكبر من هذه الحزمة.

يمكن أن تتضمن المقترحات شقين: الأول ما يمكن تحقيقه وهي الأهداف التي تتوافر على قدر من العناصر الموضوعية لأن تتحول الى واقع والثاني كيفية تحقيق هذه الأهداف، أي برنامج العمل الممكن اعتماده للوصول الى الأهداف المنشودة:

1. حصر السلاح بيد الدولة وتقنين وضع الجماعات المسلحة (هدف منشود)

تبدو مشكلة وجود تشكيلات خارج إطار الدولة، تارة يطلق عليها بالفصائل المسلحة وتارة أخرى بالميليشيات أو غيرها، باعتبارها أزمة مستعصية تثلُم السيادة، سيما أنها باتت أحد أسباب الاستقطاب بين الولايات المتحدة وإيران. غالباً ما يُنظر الى هذه الجماعات باعتبارها السبب وراء

الاستهداف المتكرر للسفارة الأميركية أو المصالح الأجنبية وقوات التحالف الدولي الأمر الذي كان يزيد من فرص وقوع مواجهة عسكرية، بشكل مباشر أو غير مباشر، ما بين الطرفين، وهو ما ينعكس سلباً على العراق خصوصاً ان التهديد الأخير بإغلاق السفارة الأميركية في بغداد كان يعني في حال وقوعه جملة من التداعيات الاقتصادية والعسكرية سيتحمل وزرها العراق بلا أدنى شك.

تنطلق هذه الكيانات، باعتبارها تمثل (محور المقاومة والممانعة)، من مبدأ إزالة الوجود الاميركي والقوات الدولية في وقت ما زال فيه العراق بحاجة الى الامكانات التقنية واللوجستية المقدمة من التحالف الدولي لمحاربة التنظيمات الارهابية.

- الأدوات القابلة للتوظيف

ربما ان الخطوة الاولى لكيفية ايقاف هذه الهجمات والحيلولة دون اتساع انشطة هذه الجماعات خارج إطار الدولة هو المضي بمشروع تقنين الوجود العسكري الاميركي، باعتباره السبب الذي تتعكز عليه في سلوكها، مع استمرار التعاون الاستخباراتي واللوجستي لأهميته، ويبدو أن الإدارة الأميركية قد بدأت برنامجها الفعلي في تقليص أعداد جنودها وثمة احتمال كبير ان الديمقراطيين سيستمرون بذات النهج مما يعني أن فرص المواجهة العسكرية بين الطرفين الإيراني والأميركي ستتقلص الى حد كبير مما يعطي مجالاً خلال الفترة القادمة للحكومة العراقية لأن تعمل على تقنين وضع الجماعات المسلحة.

لا ننسى ان الدور المحوري الذي لعبته هذه الفصائل في محاربة تنظيم (داعش) الإرهابي قد أكسبها المشروعية في الاستمرار ويبدو صعباً أزاحتها من المشهد لكن ضبط وضعها ضمن الحدود الممكنة يبدو معقولاً، وعليه كان قانون الحشد الشعبي محاولة لتأطير عمل هذه القوى واسباغ شرعية الوجود على عملها ضمن منظومة الدولة والقوات الرسمية.

من الضروري الالتزام بعدم الانجرار الى صدام مسلح ما بين الدولة وهذه الكيانات على اعتبار ان تجربة اعتقال مجموعة من العناصر التي تنتمي لإحدى هذه الفصائل المسلحة على يد جهاز مكافحة الارهاب كادت أن تودي إلى وقوع اشتباك غير متوقع بين الطرفين.

من المتوقع أن يؤدي الهدوء النسبي في العلاقات الإيرانية - الأميركية الى زوال حالة التصعيد والاستهداف المتكرر للقوات الأميركية مما يضيق من مساحة الصورة الماثلة في الأذهان عن حالة الترهل في سيادة الدولة نتيجة النفوذ الايراني المتعاظم في العراق وأدواته المتعددة إلا أن ما ينبغي الإقرار به هنا أنه حتى في حال تراجع مشهد (تساقط صواريخ الكاتيوشا) على المنطقة الدولية سيبقى لهذه الفصائل دور ومهام في المشهد السياسي الداخلي.

النقطة التي يمكن الإفادة منها في هذا الجانب، هي مسألة الاستقلال النسبي، نوعاً ما، لهذه الفصائل عن التأثير الإيراني. من المتفق عليه أن (اسماعيل قآاني) خليفة (قاسم سليماني) أعطى حرية أكبر لهذه الفصائل في اتخاذ قراراتها وتبني استراتيجياتها الخاصة، حتى انه أواخر شهر نوفمبر الحالي أجرى زيارة الى بغداد من أجل اقناع هذه الفصائل بإيقاف استهداف مقر السفارة الأميركية مما يعني أنها أخذت تطور لنفسها هوية خاصة بها، صحيح أن ايديولوجيتها تقترب الى حد كبير من مبادئ الثورة الإيرانية، إلا ان وجود هذه الهوية يعني فرصاً ماثلة لإمكانية الحوار والتفاوض معها من أجل الاتفاق على آليات محددة لإعادة دمجها في المنظومة الحكومية وتعويض الدور العسكري بالدور السياسي.

2. تحقيق قدر عالٍ من التوازن في التعامل مع دول الجوار الاقليمي وبما يُبعد العراق عن صراع المحاور (هدف منشود)

من المؤكد أن هكذا هدف ليس من السهل تحقيقه خصوصاً في ظل اشتباك المحاور الاقليمية إلا أن أهمية تحقيق هذا الهدف تكمن في إسهامه

بانتزاع حالة الشك التي تبديها بعض الأطراف من خلال اتهام العراق بانحيازه لطهران وعدم جديته في تطوير علاقات متوازنة مع دول الجوار الأخرى، وهو ما يسهم بدوره في تعظيم حالة الانقسام وعدم الوصول الى اتفاق وطني وإجماع سياسي حول بعض القضايا الأساسية.

لعل إحدى مؤشرات هذا الانحياز والمحاباة هي الهيمنة الاقتصادية والتغلغل للواردات الايرانية في السوق العراقية على حساب بقية الواردات الاجنبية، اذ يعد العراق الشريك التجاري الأول لإيران، ومن المتوقع خلال العام القادم أن ترتفع قيمة الواردات العراقية من إيران الى ما يقرب الـ20 مليار دولار وهو أمر يُفهم على أنه تبعية اقتصادية يمكن تفسيرها أيضاً على أنها تبعية سياسية.

من الضروري جداً ولادة عقد سياسي واتفاق سيادي على مراعاة المصالح الإقليمية بالتساوي او الاتفاق على آلية عمل تأخذ بنظر الاعتبار حفظ المصلحة العراقية مع قدر من التوازن في العلاقة بين الخصمين الاميركي والايراني، بعض رؤساء الوزراء حددوا هذه المشكلة واختاروا هذا النهج سبيلا للحفاظ على قوة الدولة والابتعاد عن سياسة المحاور. من المؤكد أن وجود هكذا تجارب يعطي الانطباع بإمكانية وجود صانع قرار يمكن ان يسير بهذا الاتجاه شرط توافر قدر عال من الدعم السياسي له ومن كل الأطراف للحفاظ على قدر من الحياد الممكن، إلا أن المشكلة في هذا التوازن انه كان غالبا ما يتم بالاتفاق بين طرفين دون الطرف الثالث (السنة والشيعة ضد الأكراد) (الشيعة والاكراد ضد السنة) (الاكراد والسنة ضد الشيعة) وبالتالي لم تستمر هذه الاتجاهات بقدر من الاستقرار لافتقارها لكامل ابعاد المعادلة.

- الأدوات القابلة للتوظيف.

تبدو قدرة الحكومة على بناء توازن تجاري كمدخل لتوازن سياسي غير مؤكدة طالما أنها ترزح تحت وطأة الكثير من المشاكل والانقسامات الداخلية،

فضلاً عن أن بعض الأطراف لا ترغب أصلاً بهذه الغاية.

يمكن لأحد الاطراف السياسية أن يتبنى إعلامياً موضوعة التوازن الاقتصادي ويروج لها جماهيرياً ويُسوق لفكرة ان الحياد يمكن تحقيقه عبر آلية التعامل التجاري بتوازن مع جميع الاقتصاديات المجاورة، هذا التسويق السياسي سيستهدف بناء رأي عام وقناعة بأن التوازن التجاري يمكن أن يكون مدخلاً لدول الجوار للقبول بالتعامل الإيجابي مع الحكومة العراقية. صحيح أن بعض دول الجوار لها تجربة سيئة في التعامل مع تطورات المشهد العراقي خلال السنوات السابقة إلا أن الواقعية تدفع باتجاه تبني ما من شانه ان يجنب البلاد ما هو أسوأ سيما في ظل أزمة اقتصادية لا تقل خطورة عن الأزمة السياسية.

3. الاستمرار بالعمل وفق النظام التوافقي المتوازن (هدف منشود)

إن صعوبة الارتهان حالياً الى التمثيل السياسي القائم على أساس حكم الاغلبية يدفع باتجاه تبني هذا الهدف رغم مساوئه. في ظل وجود تنازع اقليمي حول من تكون له الغلبة في العراق يبدو من الضروري بناء توازن فعال بين الطوائف والمكونات للحيلولة دون انزلاق العراق لمحور على حساب الآخر. تُظهر التجربة اللبنانية خلال السنوات التي سبقت اغتيال الحريري 2005 مؤشرات لتوازن سياسي مقبول واستقرار داخلي رغم أن هذا التوازن ارتبط بوجود القوة الضامنة (الفاعل السوري) الذي حاز على قبول عربي ودولي لدوره الأمني والسياسي في لبنان خصوصاً وأنه حافظ على التوزيع الاسترضائي للسلطات المتفق عليها. قد يبدو غير ممكن استنساخ التجربة اللبنانية آنذاك بالكامل في ظل غياب القوة الضامنة (اقليمياً أو دولياً) التي تكون بمثابة حامل الميزان سيما أن الحاجة لهكذا قوة يعطي الانطباع باستحالة التعايش المشترك بين العراقيين، والحال هذه من الضروري ان يكون السعي للتوازن الذي تحركه عوامل داخلية ذاتية هو الخيار الممكن.

- الأدوات القابلة للتوظيف

سيكون تحقيق هذا الهدف ملقى على عاتق القوى السياسية التي تتبع كل منها الى مكون معين، فبدلاً من الانجرار وراء صراعات داخلية حول من تكون له القيادة للمكون السياسي والطائفي من المهم بناء انسجام واتفاق داخل المكون كمدخل للتوافق مع بقية الأطراف حول المصالح الوطنية.

لعل تجربة الانتخابات البرلمانية الأخيرة 2018 والتحالفات الغريبة التي تشكلت في ضوئها، قد حققت بعض النتائج المنشودة المتمثلة بسحب بعض معارضي ومنتقدي أقطاب الحكم والعملية السياسية لأن يصبحوا جزءاً من منظومة السلطة، التشريعية أو التنفيذية، ويكونوا في تحالف مكون من انتماءات مذهبية عدة، ورغم هذه النتائج الملموسة، حسب رؤية بعض الأحزاب، إلا أنها أفضت بلا شك الى زيادة الصراع الداخلي من خلال تنافس المكون داخلياً حول من يمثله بسبب أن الأصل في دخول هذه التحالفات كان الرغبة في تحقيق منافع ضيقة ومصالح خاصة والاقتراب قدر الإمكان من رأس السلطة من أجل الظفر بقيادة المكون الطائفي - السياسي.

والحال هذه لا يمكن النظر الى التحالفات متعددة الطوائف على أنها مؤشر صحي لبروز طيف عابر للطائفة - القومية لأن مخرجاته أخذت تعمل على زيادة حدة الانقسام داخل المكون الواحد. يمكن أن يؤدي هذا الى نتيجة قد تكون مرغوبة، إذ ستعمد الاطراف التي تشعر بالمرارة من أبناء مكونها الى الدخول في تحالفات مماثلة مع الأطراف الأخرى بحيث نكون إزاء حقيقة ولادة تحالفات متعددة الطوائف في مواجهة بعضها بدلاً من طوائف محددة بذاتها وسيكون لهذا حظ في فرض قدر من التوازنات والحلول المتبادلة.

4. ضرورة الاتفاق على ماهية المصلحة الوطنية وتحديد هذه المصالح بشكل دقيق (هدف منشود)

عقدت القوى السياسية وخلال فترات زمنية متفاوتة العديد من الاتفاقات أو المواثيق مثل وثيقة الاصلاح السياسي، وثيقة الشرف، وثيقة السلم الاهلي، وهي وثائق عكست بمجملها محاولة لتلبية مخاوف قوى معينة ووسيلة لبث الاطمئنان فيما بينهم أو الاتفاق على آليات لخطاب سياسي مشترك لكن غاب عن هذه المواثيق البحث في ماهية المصلحة الوطنية وكيف ينبغي الدفاع عنها، وربما الدعوة لعقد وثيقة جديدة لن تأتي بالفائدة المرجوة ولن تختلف عن سابقتها سواء من حيث المدخلات او نتائجها.

- الأدوات القابلة للتوظيف

يمكن لقوة سياسية معينة ان تطلق مشروعا لوثيقة المصلحة الوطنية وتدعو فيه الاطراف المختلفة الى الجلوس على طاولة الحوار لتحديد الكيفية التي يمكن بها تحقيق مصالح العراق بعيداً عن الاستقطاب الاقليمي وصراع المحاور ولا يكفي الدعوة لتبني وثيقة عامة بل يفترض ان تكون الوثيقة محددة البنود والاتجاهات ويتم الترويج لها اعلامياً وشعبياً من أجل بناء إجماع الرأي العام حولها وإحداث ضغط جماهيري يُحرج القوى الممانعة على القبول بهذه الوثيقة وان يتم بيان مصالح العراق فيها بشكل واضح مثل:

أ. التعاون والتعامل مع الدول والمصالح الاجنبية ينبغي ان يكون في ظل إطار قانوني مؤسساتي ويتسم بالوضوح والشفافية من أجل إزالة الغموض عن حالة التبعية او الارتباط بمحاور اقليمية محددة.

ب. تحديد اولويات الخطاب السياسي العراقي وحصر التصريحات بالقنوات الرسمية والجهات الحكومية وعدم السماح للقوى السياسية بان

تعكس مواقف معينة تزيد من تعقيد المشهد السياسي سيما في إطار السياسة الخارجية والعلاقة مع الدول الأخرى.

ت. التعامل مع وضع القوات الاجنبية وإزالة صفة الاحتلال عنها من خلال تقنين وجودها في إطار الدعم المعلوماتي - الاستخباراتي والمعونة الفنية - اللوجستية والابتعاد عن الاعمال القتالية التي تكون من اختصاص القوات العسكرية العراقية.

ث. عدم السماح بتأثير اجنبي على صنع القرار وبالأخص من دول الجوار بجميع مسمياتها، وان يكون التعامل مع المستشارين الأجانب من دول الجوار بذات الآلية التي يتم التعامل بها مع مستشاري قوات التحالف الدولي. ومن الممكن إشراك التعامل العسكري مع الجانب الايراني الموجه نحو قتال (داعش) في ذات المنظومة الدولية لبث الشعور بالتوازن العراقي في استجابته لكل الأطراف.

ج. على جميع القوى السياسية والمسؤولين أن يخضعوا علاقاتهم بدول الجوار الى المصارحة والمكاشفة خصوصاً ما يتعلق بالتمويل للأحزاب السياسية التابعة لهم، لأن المشكلة لا تكمن بارتباط بعض القوى بطهران بل التغاضي عن حقيقة أن الكثير من الاحزاب تمتلك صلات أكبر مع قطر أو تركيا أو العربية السعودية والإمارات.

5. الاستقلال الاقتصادي كمدخل للتخلص من الضغوط والمساومات (هدف منشود).

رغم امتلاك العراق لموارد طاقة ضخمة من النفط والغاز والتي يفترض أن تؤهله لان يكون مكتفياً بل مصدراً لما تحتاجه الدول الأخرى إلا أن الواقع يعكس حاجة العراق المستمرة لاستيراد الكهرباء والغاز من إيران وامتناعه عن تطوير حقول الغاز الخاصة به أو استثمار الغاز المصاحب لاستخراج النفط الذي يتم حرقه متسبباً بخسائر تقدر بملايين الدولارات شهرياً.

لم تفضِ مسألة استيراد الغاز والكهرباء الى هدر مليارات الدولارات (كلفة الاستيراد) فحسب بل باتت المسألة موضوعاً للمساومة والضغط سيما بعد أن فرضت إدارة (الرئيس ترامب) في اواخر عام 2018 عقوبات على صادرات النفط الايراني ودعت كافة دول العالم بدءاً من شهر آيار 2019 الى ايقاف تعاملاتها مع مصادر الطاقة الايرانية أو التعرض الى عقوبات، ما دفع الجانب العراقي بين الحين والأخر الى طلب اعفاءات من هذه العقوبات على شكل مدد تتراوح بين (3 – 6) أشهر، وغالباً ما كان منح هذه الإعفاءات مرتبطاً بتنازلات يقدمها الجانب العراقي، مثال على ذلك تم إفهام القوى السياسية العراقية أن تمديد الاستثناءات التي انتهت شهر أيار 2020 مرتبط بالقبول بترشيح الكاظمي لرئاسة الوزراء، وفعلاً بمجرد التصويت على منحه الثقة أصدرت وزارة الخارجية الأميركية إعفاءً للعراق لمدة (120) يوماً، مما عنى أن عدم الاستقلال في موارد الطاقة وتوليد الكهرباء أفضى الى فقدان الكثير من مظاهر السيادة والانكشاف أكثر أمام ضغوط القوة الدولية.

- **الأدوات القابلة للتوظيف.**

من المؤكد ان استمرار استيراد العراق للكهرباء والغاز من إيران كانت تقف وراءه أسباب خلق نوع من التشابك بين اقتصادي البلدين فضلاً عن توفير موارد مالية لإيران تعينها على مواجهة الضائقة المالية نتيجة العقوبات التي فُرضت عليها وبأشكال مختلفة من الولايات المتحدة حتى قبل مجيء إدارة (الرئيس ترامب)، إلا أن ما ترتب على سياسة (مد يد العون) هذه هو انكشاف الجانب العراقي أمام الولايات المتحدة إضافة إلى زيادة الاتهام للعراق بانحيازه للمحور الإيراني.

إن الاتجاه نحو تطوير موارد الطاقة مثل الاستثمار في انتاج الغاز المحلي واستخدامه في توليد الكهرباء لتقليل الاعتماد على الغاز المستورد يمكن ان تفضي ليس فقط إلى توفير الموارد المالية فحسب بل إلى الخلاص

من أحد القيود التي تغل من يد صانع القرار في إطار السياسة الخارجية. هذه الخطوة مضى بها قدماً رئيس الوزراء الكاظمي خلال زيارته للولايات المتحدة في شهر سبتمبر وتوقيعه لاتفاق مع شركات اميركية لتطوير حقول الغاز في ذي قار، رغم أن هذه الخطوة فُهمت داخلياً من بعض الأطراف على أنها إحدى وسائل التضييق على الاقتصاد الإيراني.

قد يبدو أن الوسيلة المتاحة للخلاص من المعارضة الشرسة لتفعيل مبدأ الاستقلال في مجال الطاقة هو من خلال إشراك القوى المعارضة نفسها في هذا المشروع عبر شركات القطاع الخاص بحيث يمكن لهذا الاستقلال أن يعود بالفائدة المادية عليها، ومن غير المستبعد إن وجود احتمال تحقق منفعة مالية من الدخول في هكذا مشروعات سيجعل من هذه القوى تعطي أولوية للمصالح العراقية على ما سواها.

(7)

ورقة

أ.د. مرتضى شنشول ساهي(*)

يمكن للباحث وكذلك المتابع للشأن العراقي والعملية السياسية التي تم تأسيسها بعد سقوط النظام السابق في 9/ 4/ 2003، ان يرى بشكل واضح وجود حالة من الفشل والانسداد داخل النظام السياسي تعكسها عدة مؤشرات منها :

حالة السخط الشعبي على النظام وعلى الطبقة السياسية التي مارست الحكم طيلة فترة السنوات السابقة، ومنها سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والتي تتجه نحو الانهيار مالم يتم تدارك الوضع بخطوات وإجراءات عاجلة وجوهرية، ومنها تخلخل الأوضاع الأمنية وانعدام الاستقرار بشكل مستمر ويضاف إلى ذلك ان معظم الباحثين والمحللين السياسين يرون ان النظام السياسي الحالي فاقد للهوية ويفتقر الى الإجماع الوطني حول مستقبله، فلا اتفاق على الهيكل الاقليمي للدولة فهي فدرالية وليست فدرالية، ولا اتفاق على توزيع الموارد فيها ولا توجد رؤية لادارة الملف الامني والسلاح وتواجد القوات الاجنبية ولازال الصراع السياسي بين المكونات وداخلها هو السمة الغالبة في العلاقة بينها ومن الطبيعي في ضوء كل هذه الامثلة على الفشل السياسي ان يكون هناك اثار سلبية على السيادة لان قضية السيادة قديماً وحديثاً تعتمد بشكل اساسي على قوة الدولة داخليا وخارجيا ولا يكتفى فقط

(*) عميد كلية العلوم السياسية/ جامعة ميسان.

بامتلاك اقليم من الارض سلطة معترفاً بها كدولة او انتماءها الى المجتمع الدولي وحصولها على الصفة الدولية، فذلك لا يمنح الدولة سوى سيادة شكلية او نظرية وانما تتحقق السيادة الحقيقية بامتلاك الدولة مقومات الوحدة والاستقرار الداخلي والقوة الاقتصادية وامور اخرى تدعم سيادة الدولة وتحققها واقعاً فتكون الدولة بذلك صاحبة الكلمة العليا في الداخل والكيان المستقل في الخارج.

وفي ضوء ما تقدم وبالنظر لما انتهت اليه هذه الدراسة بما تضمنته من عرض لاراء وافكار السادة رؤساء مجلس النواب ورؤساء الحكومات والزملاء الباحثين والأكاديميين، فاننا نقدم مجموعة من التوجيهات التي نعتقد ان تبنيها او تحقيقها سيساهم في استعادة العراق لسيادتة كدولة مستقلة وذات تاثير في محيطها وفي العالم.

أولاً: على المستوى الخارجي:

1 - انهاء التواجد الاجنبي على الاراضي العراقية ويبدأ ذلك بطلب انهاء التواجد العسكري لقوات التحالف الدولي والولايات المتحدة والاحتفاظ بعدد محدود من المستشارين لاغراض التدريب والتعاون الاستخباراتي بموافقة الحكومة والبرلمان. بالاضافة الى الطلب من القوات التركية الانسحاب من شمال العراق واخضاع تلك المناطق لسيطرة القوات المسلحة العراقية الاتحادية.

2 - تحديد مهام السفارات والبعثات الاجنبية ومنعها من القيام بمهام واتصالات مع اي من القوى الداخلية السياسية لاي سبب كان، ويكون الاتصال فقط بالمؤسسات الحكومية وعن طريق وزارة الخارجية.

3 - اعتماد سياسة مناسبة لايقاف التدخل الإقليمي في الشأن العراقي والتفاهم مع دول الجوار خاصة ايران على تنظيم العلاقات في مختلف

المجالات بعيداً عن التدخل في الشؤون الداخلية، واتخاذ اجراءات صارمة تجاه القوى الداخلية التي تمهد وتدعم تلك التدخلات.

4 - اعتماد سياسة موحدة وثابتة للتعامل مع الدول العربية وخاصة المجاورة تقوم على الابتعاد عن الانضمام الى المحاور والحياد الايجابي في التعامل مع القوى العربية المتنافسة او المتصارعة. واعتماد تلك السياسة من الثوابت التي لا تتغير بتغير الحكومات.

ثانياً: على المستوى الداخلي :

ولأهمية تأثير الوضع الداخلي على سيادة الدولة الداخلية والخارجية نقترح:

1 - فتح حوار سياسي شامل لجميع القوى السياسية التقليدية مع الفئات والتيارات الشعبية الصاعدة من الشباب والمستقلين لإبرام عقد اجتماعي جديد يؤسس لتعديل الدستور وإعادة هندسة الدولة والنظام السياسي في ضوء الرؤية الجديدة لقوى المجتمع العراقي.

2 - العمل على ضمان استقلالية الدولة ومؤسساتها عن الاحزاب والتيارات السياسية ومن جميع النواحي من اجل ابعاد مؤسسات الدولة عن الصراع السياسي، وحفظ هيبتها وضمان اداء مهامها لمصلحة جميع فئات الشعب.

3 - حصر السلاح بيد الدولة وهيكلة قواتها المسلحة واعادة تشكيلها وتوحيد مسمياتها تحت عنوان وزارتي الدفاع والداخلية واجهزة الامن مع مراعاة ظروف البلد التي قد تتطلب الاحتفاظ ببعض التشكيلات العسكرية مع مراعاة ابعاد نفوذ الاحزاب والسياسة عنها.

4 - انهاء الملفات العالقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كوردستان وخاصة موضوع الاراضي المتنازع عليها والثروات ووضع التشريعات

الاساسية كقانون النفط والغاز والمحكمة الاتحادية وتشكيل المجلس الاتحادي.

5 - تعديل الدستور لتغيير شكل النظام السياسي الى نظام مختلط يجعل انتخاب الرئيس بشكل مباشر من الشعب ويمنحه صلاحيات قوية وواسعة إلى جانب مجلس الوزراء مسؤول امام البرلمان والرئيس.

الفصل الخامس

السيادة في بيانات المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف

الدكتور السيد محمد علي بحر العلوم[*]

تمهيد:

منذ اليوم الأول لسقوط النظام السابق كان السؤال الدائم هل تملك المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف نظرية سياسية تهدي الشعب إليها، وهل تنوي تأسيس دولة دينية على أساس مبدأ ولاية الفقيه، أم أنه لا توجد نظرية سياسية وإنما هي آراء تصدر لمعالجة الواقع المعاش.

ولكن مع مرور الأيام تتكشف الأمور وتنجلي الغبرة لنجد أنفسنا أمام نظرية مترابطة، وأن المقولات التي طرحها سماحته منذ اليوم الأول لم تتغير على مدى سبع عشرة سنة، وأن هناك خارطة طريق يشخص فيها متى يكون الحديث ومتى يكون السكوت، وأين يتدخل وأين يمتنع عن ذلك، لم تكن المواقف ارتجالية وبنت ساعتها، وإنما مواقف مدروسة على وفق رؤية دقيقة تتوافق مع الظروف المعاصرة والمقولات الحديثة نابعة من صميم المدرسة الدينية التي عرفت بها الحوزة العلمية في النجف الأشرف، وقد يعود السبب

(*) أستاذ في الحوزة العلمية في النجف وتدريسي في قسم القانون بمعهد العلمين للدراسات العليا.

في هذا الغموض إلى أن الظروف التي عاشتها الحوزة العلمية إبان النظام السابق لم تكن لتسمح ببحث نظريات سياسية في الدروس الحوزوية، ولذا ظل الإبهام يحيط بمواقفه (دام ظله) وماهي الخطوات التي يتخذها وكانت في أغلبها خارج التوقعات، بل إنها سببت الإحراج لسلطات الاحتلال التي فوجئت بحجم تلك المقولات ودرجة موضوعيتها وموافقتها للنظريات السياسية في بناء الدولة.

وابتداء نسجل هنا أن المرجعية الدينية في كل مواقفها تنطلق من مبدأ تؤكد عليه وهو" **أنها لجميع العراقيين بلا اختلاف بين انتماءاتهم وتوجهاتهم، وتعمل على تأمين مصالحهم العامة ما وسعها ذلك**"[1]، وتؤكد عدم وجود وصاية له أو لغيرها على الشعب" **إن المرجعية الدينية ستبقى سندا للشعب العراقي الكريم، وليس لها إلا النصح والإرشاد إلى ما ترى أنه في مصلحة الشعب، ويبقى للشعب أن يختار ما يرتئي أنه الأصلح لحاضره ومستقبله بلا وصاية لأحد عليه**"[2].

ما تضمنته خطابات وبيانات المرجعية الدينية يمثل الرؤية العامة لنظرية الحكم في العراق، وقد اشتملت على مفردات قل استعمالها في إطار الخطاب المرجعي مثل: سيادة الشعب، والدستور، والانتخابات، والفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة وو..، وهذه كلها من مفاهيم وآليات تشكل الدولة الحديثة، وبالتالي فإن الفقه السياسي المعاصر اتخذ منحى آخر خلافا لما عرف عن الفقه الشيعي بل الإسلامي بشكل عام، وهو أمر يحسب للحوزة العلمية في النجف الأشرف.

ومن الخصائص التي امتازت بها الدولة الحديثة هو السيادة والتي تعني تمتع الدولة بسلطة عليا على سائر الأفراد والمؤسسات الكائنة فيها، ولهذه

(1) من بيان لمكتب سماحته والقي في خطبة الجمعة في كربلاء بتاريخ 9/ ربيع الاخر/ 1441هـ، الموافق6/ 12/ 2019

(2) من البيان الصادر عن مكتب سماحته، والقي في خطبة الجمعة في كربلاء بتاريخ 2/ ربيع الاخر/ 1441هـ، الموافق19/ 11/ 2019

السيادة مظهران داخلي وخارجي، وسنسلط الضوء على هذا المفهوم في بيانات سماحة السيد السيستاني "دام ظله" وتمثل الأساس الذي يشكل نظريته في تشكل جمهورية العراق الحديثة، وخصوصا أن هذا التأسيس جاء في ظل احتلال تم إقراره من قبل الأمم المتحدة.

ولذا كانت المطالبة بعودة السيادة للعراقيين أحد أهم المطالب التي أصر عليها سماحته، ففي استفتاء حول الحكومة المؤقتة التي تم تشكيلها بمساعدة الأمم المتحدة أشار أنه لابد من "**استحصال قرار واضح من مجلس الأمن الدولي باستعادة العراقيين السيادة على بلدهم سيادة كاملة، غير منقوصة في أيّ من جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، والسعي البليغ في إزالة آثار الاحتلال من كافة جوانبه**"[3].

المطلب الأول
السيادة والشعب

تقوم الدولة الحديثة على أساس المشاركة الشعبية حيث يحقق وجوده واستقلاليته من خلال حرية اختياراته ومدى قدرة الشعب على تأسيس نظام تتفق عليه مكوناته واطيافه المختلفة من دون فرض أو تدخل قوى خارجية أو سيطرة بعض الفئات على البعض الآخر، ولذا نجد أن المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف انطلقت في تحقيق ذلك من خلال الإصرار على أن يمتلك الشعب تلك السيادة ويحققها في كتابته للدستور الذي يعد القانون الأساس الذي يتم الموافقة عليه من قبل أغلبية الشعب وبذلك يكتسب شرعيته ويخضع الجميع له، ويحقق الخطوة الأولى في تأسيس دولة تمتلك السيادة الداخلية والخارجية، وكانت بياناتها تشير الى وجوب اتباع تلك الخطوات من أجل تأسيس دولة المواطن والقانون.

(3) استفتاء صادر بتاريخ 7/ ربيع 2/ 1425هـ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، اعداد حامد الخفاف، طبع دار المؤرخ العربي، بيروت. ط 3، 1434. 2013، رقم الوثيقة 64، ص: 121

تصور العديد من المحللين والباحثين أن المرجعية الدينية ستدعو إلى إقامة دولة دينية على أساس مبدأ ولاية الفقيه، ولكنهم تفاجئوا من اليوم الأول "**أمّا تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه المطلقة فليس وارداً**"[4] وأن المبادئ الأساسية التي نادى بها سماحته تتمثل في "**مبدأ الشورى والتعددية والتداول السلمي للسلطة في جنب العدالة والمساواة بين أبناء البلد في الحقوق والواجبات، وحيث ان أغلبية الشعب العراقي من المسلمين فمن المؤكد أنهم سيختارون نظاما يحترم ثوابت الشريعة الإسلامية مع حماية حقوق الأقليات الدينية**"[5].

الفرع الأول: إن شرعية الدولة هي من الشعب، وقد جاء ذلك في أكثر من بيان منذ سقوط النظام وبدء عملية التغيير:

أ ـ "**المبدأ الذي يؤكد عليه سماحته هو أن الحكم في العراق يجب ان يكون للعراقيين بلا تسلط للأجنبي، والعراقيون هم الذين لهم الحق في اختيار نوع النظام في العراق بلا تدخل للأجانب**"[6]، وفي وثيقة أخرى مقاربة في الزمان "**شكل العراق الجديد يحدده الشعب العراقي بجميع قومياته ومذاهبه وآلية ذلك هي الانتخابات الحرّة المباشرة**"[7].

وفي جوابه لأسئلة وكالة الصحافة الفرنسية " **الشرعية هي للحكومة التي تكون منبعثة عن إرادة الشعب العراقي بجميع طوائفه وأعراقه**"[8].

---

(4) في أجوبة لأسئلة جريدة الاقتصاد اليابانية بتاريخ28/ ج1/ 1424، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، اعداد حامد الخفاف، طبع دار المؤرخ العربي، بيروت ـ ط 3، 1434. 2013، رقم الوثيقة 23، ص: 47

(5) في أجوبة لأسئلة مجلة دير شبيغل الألمانية، بتاريخ 24/ ذي الحجة/ 1424هـ، المصدر السابق، رقم الوثيقة53، ص: 102

(6) جاء ذلك في جواب لأسئلة وكالة رويترز، المصدر السابق، الوثيقة رقم 2، ص: 14

(7) أجوبة أسئلة لوكالة رويترز، المصدر السابق، الوثيقة رقم 12، ص: 30

(8) المصدر السابق، الوثيقة رقم19، ص 43، بتاريخ 14/ ج1/ 1424

وظلت هذه القاعدة هي السائدة في بياناته، ففي خطبة الجمعة إبان التظاهرات الأخيرة التي شهدتها البلاد "**إن الحكومة إنما تستمد شرعيتها، في غير النظم الاستبدادية وما ماثلها، من الشعب، وليس هناك من يمنحها الشرعية غيره**"[9] " وقد أشرنا في خطبة سابقة إلى أن الشعب هو مصدر السلطات ومنه تستمد شرعيته، كما ينص عليه الدستور"[10]

ب ـ وحدة الشعب: اختلاف مكونات الشعب العراقي العرقية والمذهبية من العوامل التي تساعد على التشرذم، وقد حاول العديد استغلال ذلك وخلق الفتن والكراهية بينها، فتحدد المرجعية ابتداء أن شيعة العراق لا يسعون لحكم طائفي " **أما ما يريده الشيعة فهو لا يختلف عما يريده سائر أبناء الشعب العراقي من استيفاء حقوقهم بعيدا عن أي لون من ألوان الطائفية**"[11]. ومع وجود الاختلافات داخل المجتمع الشيعي إلا أن هذا لا يعني منع السعي نحو الوحدة من خلال الحوار الهادئ والاحترام المتبادل "**الاختلاف في وجهات النظر ووجود اتجاهات متعددة في الوسط الشيعي كسائر الأوساط الأخرى حالة طبيعية لا يخشى منها، والحوار الهادئ بين الأطراف المعنية هو الأسلوب الأمثل لحل الخلافات، واحترام الأقلية لرأي الأكثرية وعدم محاولة الأكثرية للسيطرة على الأقلية والتحكم بهم هو الأساس الذي يجب أن يراعى في العمل السياسي**"[12].

ج ـ وعلى المستوى الوطني يشير إلى المخاطر التي تكتنفهم وطريق

(9) من بيان لمكتب سماحته القي في خطبة الجمعة في كربلاء بتاريخ 17/ ربيع الأول/ 1441هـ، الموافق15/ 11/ 2019

(10) نص البيان الصادر عن مكتب سماحته الذي القي في خطبة الجمعة في كربلاء بتاريخ 32/ ربيع الاخر/ 1441، الموافق 10/ 13/ 2019، الموقع الرسمي الالكتروني

(11) في أجوبة لأسئلة صحيفة أساهي اليابانية بتاريخ19/ ج1/ 1424هـ، المصدر السابق، رقم الوثيقة 21، ص: 45

(12) في أجوبة لأسئلة وكالة اسوشيتدبرس بعد احداث منتصف شعبان في كربلاء، بتاريخ 21/ شعبان/ 1424، المصدر السابق، رقم الوثيقة 39، ص: 75

الخلاص منها "**إن القوى السياسية والاجتماعية العراقية ومعظم الشعب العراقي على وعي تام بمخاطر الانسياق وراء النعرات الطائفية والعرقية**"[13].

د ـ ويشير سماحته إلى حرص العراقيين على تأسيس نظام جديد يجمعهم "**ومن المؤكد أن العراقيين جميعا سنة وشيعة وغيرهم حريصون على وحدة بلدهم والدفاع عن ثوابته الدينية والوطنية، كما أنهم متفقون على ضرورة التأسيس لنظام جديد يقر مبدأ العدالة والمساواة بين جميع أبناء هذا البلد في جنب مبدأ التعددية واحترام الرأي الآخر**"[14].

يؤسس سماحته رؤيته على قاعدة أن السيادة لا تعود إلا بوحدة العراقيين وعودة الحوار فيما بينهم ففي بيان له دام ظله "**..أيها العراقيون الأعزاء إن الخروج من المأزق الذي يمر به العراق.... وتستبدل ـ بالتعاون مع الحكومة الوطنية المنتخبة ـ بمشاهد الحوار البناء لحل الأزمات والخلافات العالقة على أساس القسط والعدل والمساواة بين جميع أبناء هذا الوطن في الحقوق والواجبات، بعيدا عن النزعات التسلطية والتحكم الطائفي والعرقي، على أمل أن يكون ذلك مدخلا لاستعادة العراقيين السيادة الكاملة على بلدهم ويمهد لغد أفضل ينعمون فيه بالأمن والاستقرار والرقي والتقدم بعون الله تبارك وتعالى**"[15].

الفرع الثاني: كتابة الدستور: المهمة الأولى التي يجب التوجه اليها، وقد أشار سماحته إلى أهميته ولذا فقد تدخل في كيفية كتابته ولم يتدخل في اختيار الحكومة وعندما سئل عن سبب ذلك أجاب "**وأما موضوع الدستور فلأهميته القصوى وكونه مرتبطاً بتقرير مصير العراق ومستقبله فقد ارتأى سماحته**

(13) في أجوبة لأسئلة النادي الحسيني في النبطية بتاريخ21/ 12/ 1424هـ،المصدر السابق، رقم الوثيقة52، ص: 99

(14) في أجوبة لأسئلة شبكة cnn, بتاريخ 13/ ذي القعدة/ 1424هـ، المصدر السابق، رقم الوثيقة45، ص: 87

(15) في رسالة وجهها دام ظله إلى الشعب العراقي حول الفتنة الطائفية، بتاريخ22/ جمادى الاخرة/ 1425هـ، المصدر السابق، رقم الوثيقة 92، ص: 160

أن يوضّح رأيه بشأنه"[16]، ومنه يتضح وجه تدخله في ذلك وأن الدستور يمثل ما يتفق عليه العراقيون بكل اطيافهم وفئاتهم من أجل حياة كريمة مستقرة.

ومن اجل تحقيق الاستقلالية التامة في كتابة الدستور فلابد من تهيئة أمرين مهمين :

أ - أن تكتبه لجنة منتخبة من قبل الشعب: إذ أشار إلى الآلية التي يكتب بها الدستور " **وآلية ذلك أن تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثّله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يطرح الدستور الذي يقرّه هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه**"[17]، **وأكد في جواب آخر " الدستور العراقي يجب أن يكتب من قبل ممثلي الشعب العراقي الذين يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات العامة، وأي دستور يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به**"[18]، **ولم يكن الأمر سهلا إذ كانت هناك رؤى أخرى في ذلك، حاولت سلطة الائتلاف بها الالتفاف حول آلية كتابة الدستور من خلال المجمعات الانتخابية وغيرها من الطرق، إلا أن المرجعية رفضت ذلك وبينت " إن تلك السلطات لا تتمتع بأيّة صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور**"[19] **وكذلك رفضت أن يتصدى مجلس الحكم لمهمة كتابة الدستور أو لتشكيل لجنة كتابة الدستور" وأنه لا شرعية لأيّ دستور يكتب بأيدي أشخاص معينين سواء من قبل سلطة الاحتلال أو أعضاء ما يسمى بمجلس الحكم أو غيرهم**"[20]

(16) في أجوبة لأسئلة صحيفة سان فرانسيسكو بتاريخ 14/ ج1/ 1424هـ، المصدر السابق، رقم الوثيقة 20، ص: 44

(17) في أجوبة لأسئلة وكالة الاسوشيتدبرس، المصدر السابق، رقم الوثيقة7، ص 22

(18) أجوبة لأسئلة وكالة الصحافة الفرنسية، بتاريخ 14/ ج1/ 1424هـ، رقم الوثيقة 19، ص: 43

(19) في جواب استفتاء لجمع من المؤمنين، بتاريخ 20ربيع الاخر/ 1424هـ، المصدر السابق، رقم الوثيقة 14، ص: 35

(20) في أجوبة لأسئلة صحيفة سان فرانسيسكو بتاريخ 14/ ج1/ 1424هـ، رقم الوثيقة 20، ص: 44

ب ـ ما يتضمنه الدستور من الأمور التي تحفظ هوية الشعب العراقي: يجب أن يحافظ الدستور على هوية الشعب العراقي " **يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ويعبّر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الأساس الدين الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة**"[21]، **ويؤكده في جواب آخر " يفترض بالحكم الجديد أن يحترم الدين الإسلامي الذي هو دين أغلبية الشعب العراقي ولا يقرّ ما يخالف تعاليم الاسلام.**"[22]، وفي استفتاء اخر " **الثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي ينبغي أن تكون هي الركائز الأساس للدستور العراقي القادم، إلى جنب مبدأ الشورى والتعددية واحترام الأقلية لرأي الأكثرية ونحو ذلك**[23]

إن احترام الدين الإسلامي لم ينشأ من فراغ، وإنما هو بسبب كونه دين غالبية الشعب العراقي وبالتالي يكون مطابقا لمقتضيات الديمقراطية، التي تراعي الأغلبية وعدم فرض قوانين تخالف تعاليمهم، وهذا لا يعني تأسيس حكم ديني ولا تدخل رجال الدين في السلطة، فقد بقي سماحته مصرا على عدم تدخل رجال الدين في إدارة الدولة والحكومات لا لنفسه ولا لغيره من رجال الدين " **سماحة السيد لا يطلب موقعاً في الحكم والسلطة ويرى ضرورة ابتعاد علماء الدين عن مواقع المسؤوليات الإدارية والتنفيذية.**"[24]، **وإنما وظيفة رجال الدين " من تعليم الجاهلين ونصح المؤمنين وإرشادهم وإصلاح ذات بينهم ونحو ذلك ممّا يرجع إلى صلاح دينهم ودنياهم**"[25].

---

(21) في أجوبة لأسئلة صحيفة أساهي اليابانية، بتاريخ 19/ ج1/ 1424هـ، المصدر السابق،رقم الوثيقة 21، ص45

(22) في أجوبة لأسئلة جريدة الاقتصاد اليابانية، بتاريخ 28/ ج1/ 1424هـ، المصدر السابق، رقم الوثيقة 22، ص:47

(23) في أجوبة لأسئلة جريدة الزمان العراقية ن بتاريخ 17/ ح2/ 1424هـ، المصدر السابق، رقم الوثيقة 26، ص:55

(24) في أجوبة لأسئلة صحيفة الواشنطن بوست، المصدر السابق، رقم الوثيقة 13، ص:32

(25) المصدر السابق.

المطلب الثاني
السيادة الداخلية

وتعني في الفقه الدستوري سمو الدولة وبسط سلطاتها على إقليمها وظهورها بمظهر الآمر الناهي في جميع الشؤون الداخلية دون تنافس من أية جهة أو سلطة أخرى[26]، وتتمثل السيادة الداخلية للدولة بعدة أمور:

الفرع الأول
سيادة القانون

ويظهر حرص سماحته على سيادة القانون من خلال حث المواطنين على رعاية الضوابط القانونية وعدم جواز مخالفتها، وضرورة الحفاظ على الأموال العامة.

" **إن سماحة السيد مدّ ظله لا يرخّص استغلال الأبنية الحكومية ـ كسائر أموال الدولة ـ على خلاف الضوابط القانونية** "[27].

- وتنبيه المواطنين على ضرورة رعاية الوظيفة العامة التي يقومون بها، وأن يكون عملهم طبقا للقواعد التي تحكم العقود العامة التي لا يجوز التخلف عنها، وفي هذا جواب على من لا يعتبر للأموال العامة أو العقود الحكومية أي اعتبار. "**يحرم على الموظّفين التخلّف عن أداء واجباتهم بمقتضى عقود توظيفهم النافذة عليهم شرعاً، كما يحرم عليهم تجاوز القوانين والقرارات الرسمية ممّا يتعين رعايتها بموجب ذلك، وما يأخذه الموظّف من المال ـ من المُراجع أو غيره ـ خلافاً للقانون سحت حرام، كما أن إهدار المال العام والاستحواذ عليه بل مطلق التصرف غير القانوني فيه حرام ويستوجب الضمان واشتغال الذمة والله الهادي.**"[28]

---

(26) د. عدنان عاجل عبيد، القانون الدستوري، الطبعة الثالثة، بغداد 2012، ص: 9

(27) استفتاء حول استغلال المباني الحكومية، بتاريخ25/ ربيع 2/ 1425هـ المصدر السابق، رقم الوثيقة66، ص: 124

(28) جواب استفتاء حول الفساد الإداري بتاريخ 15/ صفر/ 1425هـ، المصدر السابق، رقم الوثيقة77، ص: 137

الفرع الثاني
القوات الأمنية

من أهم مظاهر السيادة الداخلية امتلاك الدولة السلاح والقيام بوظيفتها في حفظ الأمن والدفاع عن البلاد ضد أي تدخل خارجي، ولذا كانت بيانات سماحته "دام ظله" تتضمن العديد من النصوص التي تشدد على ضرورة حصر السلاح بيد الدولة، خصوصا أن العراق واجه مشكلة قيام سلطة الائتلاف بحل الجيش العراقي في بداية السقوط، مما أوجب حدوث فراغ قد تستغله جهات داخلية أو خارجية، ومواجهة حالة الانفلات ونهب مخازن الأسلحة.

وعلى هذا كانت فتواه واضحة في ذلك "**الأسلحة المنهوبة من مراكز الجيش ونحوها تبقى ملكا للدولة ولا يجوز التعامل بها بل لابد من جمعها وحفظها بإشراف لجنة من أهالي المنطقة لتسلم إلى الجهة ذات الصلاحية لاحقا وليس لغير الجهات المسؤولة عن الأمن حمل الأسلحة وإطلاق العيارات النارية من دون ضرورة تقتضيها**"(29).

"**يلزم تعزيز القوات الوطنية العراقية المكلفة بتوفير الأمن والاستقرار ودعمها بالعناصر الكفوءة والمعدات الضرورية، ولسنا مع تشكيل اية مليشيات**"(30).

"**جيش العراق هو الجيش الوطني الذي يقوده العراقيون ومهمته الدفاع عن العراق أرضاً وشعباً ومقدسات، ولا محلّ لجيش آخر إلى جنب هذا الجيش**"(31).

وفي مقام منع أي قوة مسلحة أخرى حتى لو كانت دينية من التصدي

---

(29) في جواب استفتاء حول الممتلكات العامة، بتاريخ 18/ صفر/ 1424هـ، المصدر السابق، رقم الوثيقة 3، ص: 16

(30) في أجوبة لأسئلة شبكة فوكس نيوز، بتاريخ 27/ شعبان/ 1424، المصدر السابق، رقم الوثيقة 40، ص: 78

(31) في أجوبة لأسئلة صحيفة لوس انجلوس تايمز بتاريخ 4/ج2/ 1424هـ، المصدر السابق، رقم الوثيقة 25، ص: 53

للأعمال الإجرامية "**إعمال القوة في التصدي للأعمال الاجرامية ـ على اختلاف أنواعها ومصادرها ـ ليس من الأمور الحسبية التي يجوز التصدي لها لأيّ فرد أو جماعة بإذن أيّ فقيه جامع لشروط التقليد، بل يرى سماحة السيد مدّ ظله ضرورة تطبيق النظم والضوابط القانونية في هذا المجال وعدم التجاوز عليها بوجه**"[32].

ظلت مسألة بناء جيش وطني قوي يتولى حفظ الأمن والدفاع عن البلد إحدى المطالب الأساسية التي تحفظ وحدة العراق وسيادته، ففي الذكرى السنوية الثانية لإعلان النصر على داعش " **ولابد من أن نعيد اليوم التأكيد على ما سبق ذكره من ضرورة أن يكون بناء الجيش وسائر القوات المسلحة العراقية وفق أسس مهنية رصينة، بحيث يكون ولاؤها للوطن وتنهض بالدفاع عنه ضد أي عدوان خارجي، وتحمي نظامه السياسي المنبعث عن إرادة الشعب وفق الأطر الدستورية والقانونية**"[33]، بل حتى عندما دعا إلى الجهاد الكفائي ضد داعش، فإنه كان للتطوع في ضمن القوات الأمنية الرسمية العراقية، ولم يدع إلى تشكيل قوات بديلة أو رديفة ويؤكد في السياق ذاته على "**ضرورة أن يخضع السلاح كل السلاح لسلطة الدولة وعدم السماح بوجود أي مجموعة مسلحة خارج نطاقها تحت أي اسم أو عنوان**"[34].

---

(32) استفتاء حول التصدي للمفسدين، بتاريخ2/ ج2/ 1425، المصدر السابق، رقم الوثيقة 68، ص: 127

(33) البيان الصادر عن مكتب سماحته، الذي قرأ في خطبة الجمعة بكربلاء بتاريخ 16/ ربيع الآخر/ 1441، الموافق13/ 12/ 2019

(34) المصدر نفسه.

المطلب الثالث
السيادة الخارجية

وفحواها عدم خضوع الدولة لأية دولة أو سلطة أجنبية، وتمتعها بالاستقلال الكامل على الصعيد الخارجي[35]

إعادة السيادة للعراقيين همٌّ عانى منه الشعب العراقي، ونادى به كل مخلص أراد الخير لهذا الشعب، وقد حاول البعض إرجاع السيادة عن طريق المواجهة المسلحة إلا أن سماحته كان له رأي آخر من اليوم الأول "**إنّ المرجعية الدينية تدعو إلى اتّباع الأساليب السلمية باتجاه الإسراع في إعادة السيادة على العراق إلى العراقيين وتمكينهم من حكم بلدهم من دون أيّ تدخل أجنبي**"[36]

ومن أنجح الوسائل السلمية الاستعانة بالأمم المتحدة "**إن المرجعية ترى أن الأمم المتحدة التي أقرت بالاحتلال ووفرت له الغطاء الدولي تتحمل مسؤولية كبيرة أمام الشعب العراقي، وهي مطالبة بأداء دور فعال في مساعدة العراقيين في الخروج من محنتهم والإشراف العام على العملية السياسية إلى حين الوصول إلى الوضع الدائم**"[37]، وقد ظهرت هذه الاستعانة بوضوح في استقباله الدائم لممثل الأمين العام في النجف الأشرف، والتداول معهم في اجراء الانتخابات وغيرها من الخطوات التي سارت عليها العملية السياسية في العراق، وإشراك المنظمة الأممية يجعل القوى الإقليمية والدولية أمام استحقاقات لا يمكن التراجع عنها.

---

(35) د. عدنان عاجل عبيد، القانون الدستوري، ص: 9

(36) في أجوبة لأسئلة صحيفة نيويورك تايمز، بتاريخ 28/ج2/ 1424هـ، المصدر السابق، رقم الوثيقة24ص: 51

(37) في أجوبة لأسئلة دير شبيغل الألمانية،بتاريخ 24/ ذي الحجة/ 1424هـ، المصدر السابق، رقم الوثيقة 53، ص: 101

الفرع الأول
مطالبة الدول الأخرى باحترام سيادة العراق

إن الطريقة التي تم إسقاط النظام السابق بها لا تعني أن يبقى العراق تحت الهيمنة الخارجية والاحتلال، بل يجب على الحكومات المختلفة احترام سيادة العراق "**يفترض بجميع الحكومات أن تحترم سيادة العراق وإرادة شعبه ولا تتدخل في شؤونهم، وليس لدينا اتصال بأية جهة أجنبية فيما يخصّ الشأن العراقي والعلاقة مع الدول الأخرى**"[(38)]

وأن تبتني سياسة العراق على إقامة علاقات متينة مع جميع الدول المحيطة به لا سيما العربية فهي إشارة واضحة على أن العلاقات الدينية والمذهبية التي تربط العراق مع بعض جيرانه لا يمنع من إقامة العلاقات المتينة مع الدول العربية الشقيقة " **كما أكد سماحته على أهمية أن تكون للعراق أوثق العلاقات وأمتنها مع محيطه الإقليمي ولاسيما الدول العربية الشقيقة**"[(39)]

كما أنه يلتفت إلى ضرورة مراعاة الطرق الرسمية في الدخول والخروج من العراق، وأن الوحدة المذهبية مع دول الجوار لاتبرر اهمال ذلك فيفتي بحرمة الدخول من غير الطرق الرسمية " **يحرم دخول الأراضي العراقية من غير المنافذ الرسمية، كما يحرم أخذ المال على عمليات التهريب وتسهيلها**"[(40)]، وهذه إحدى صور السيادة المهمة في ضبط المنافذ الحدودية ومنع التهريب وعدم اتخاذ وحدة المذهب ذريعة لعدم مراعاة الطرق الرسمية في دخول البلد.

في لقائه مع رئيس الوزراء العراقي شدد على "**إن على الحكومة الجديدة**

---

(38) في أجوبة لأسئلة وكالة الاسوشيتدبرس، المصدر السابق، رقم الوثيقة7، ص: 22

(39) في بيان بعد لقائه مع د. عدنان الباجچي،بتاريخ 18/ ذي القعدة/ 1424هـ، المصدر السابق، رقم الوثيقة 46، ص: 89

(40) جواب استفتاء حول دخول الإيرانيين للزيارة بشكل غير رسمي، بتاريخ

أن تعمل كل ما في وسعها في سبيل استعادة سيادتها الكاملة على البلد سياسياً وأمنياً واقتصادياً وغير ذلك، وعليها أن تسعى بكل جدّ لإزالة آثار الاحتلال.

إن من الضروري إقامة أفضل العلاقات واوثقها مع دول الجوار كافة على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون في مختلف المجالات بما يخدم مصالح شعوب المنطقة جميعاً "[41] .

الفرع الثاني
حيادية العراق

ـ سياسة الحياد والتوازن بين الفرقاء الإقليميين والدوليين هي الحالة التي يجب أن تسعى الحكومة العراقية لتحقيقها "**إن السلطات الرسمية العراقية هي وحدها المعنية بالتعامل مع تلك الممارسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنعها، وهي مدعوة إلى ذلك والعمل على عدم جعل العراق ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية وتدخل الأخرين في شؤونه الداخلية**"[42] .

التنبيه على أن العراق وقع فريسة التدخلات الخارجية لعقود ماضية، وهذا يؤثر في استمرارية هذه الجهات في تدخلها فلذا يجب العمل على منع أي تدخل خارجي "**إن هناك أطرافا وجهات داخلية وخارجية كان لها في العقود الماضية دور بارز فيما أصاب العراق من أذى بالغ وتعرض له العراقيون من قمع وتنكيل**"[43].

---

(41) في بيان حول زيارة رئيس الوزراء العراقي المكلف السيد نوري المالكي لسماحة السيد السيستاني دام ظله، بتاريخ27/ 4/ 2006، 28/ 3/ 1425هـ، المصدر السابق، رقم الوثيقة88،ص: 154.

(42) من تصريح لمصدر مسؤول في مكتب سماحة السيد دام ظله بعد الاعتداء على القوات العراقية في مدينة القائم، بتاريخ، الموقع الرسمي لمكتب سماحته، www.sistani.com

(43) من بيان لمكتب سماحته، القي في خطبة الجمعة في كربلاء بتاريخ10/ ربيع الأول/ 1441هـ، الموافق 8/ 11/ 2019

الفرع الثالث
سد ذرائع التدخل الأجنبي

تحقق السيادة الخارجية يعتمد بدرجة مهمة على الواقع الداخلي ومدى سيطرة الدولة وبسط نفوذها وتحقق الأمن لجميع المواطنين، ولذا نبه سماحته الشعب والحكومة إلى عدد من الأمور الأخرى المهمة:

أ - دفع الفتنة الطائفية: ففي مواجهة موجة التفجيرات التي طالت مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام، حذر من الوقوع في الفتنة ودعا إلى أقصى درجات ضبط النفس "**مؤكدين على الجميع وهم يعيشون حال الصدمة والمأساة للجريمة المروعة أن لا يبلغ بهم ذلك مبلغا يجرهم إلى اتخاذ ما يؤدي إلى ما يريده الأعداء من فتنة طائفية طالما عملوا على إدخال العراق في أتونها**"(44) نبه الشعب إلى أن الهدف من العديد من الأعمال الإجرامية التي وقعت في مختلف أنحاء العراق إنما تهدف إلى "**إيقاع الفتنة بين أبناء هذا الشعب الكريم، وايقاد نار الحرب الأهلية في هذا البلد العزيز للحيلولة دون استعادته سياسته وأمنه..**"(45)؛

ب - الحفاظ على حقوق الأقليات: وهي أحد أهم سمات الدولة المدنية في الحفاظ على الأقليات الدينية وشجب ما يتعرض له من الحين والأخر من فئات متطرفة، "**نؤكد على وجوب احترام حقوق المواطنين المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية ومنها حقهم في العيش في وطنهم العراق في أمن وسلام**"(46).

---

(44) من بيان مكتب سماحته حول الاعتداء الآثم على مقام الإمامين العسكريين عليهما السلام، بتاريخ23/ محرم/ 1427هـ، المصدر السابق، رقم الوثيقة 86، ص: 149

(45) في جواب استفتاء حول تهديدات الزرقاوي بتاريخ21/ شعبان/ 1426، المصدر السابق، رقم الوثيقة84، ، ص: 147

(46) من بيان لمكتب سماحته حول الاعتداءات التي طالت عددا من الكنائس المسيحية في بغداد والموصل، بتاريخ 15/ جمادى الثانية/ 1425، الموافق2/ 8/ 2001، المصدر السابق، رقم الوثيقة68، ص: 127

ويشدد سماحته على دور الحكومة العراقية في ذلك " **وندعو الحكومة العراقية إلى العمل الجاد والدؤوب لتوفير الأمن والاستقرار لجميع العراقيين ورعاية كامل حقوقهم ومنع الأذى عنهم بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية والفكرية**"[47].

ج - ويلفت سماحته "دام ظله" إلى أن عدم احترام حقوق الإنسان والحريات التي نص عليها الدستور والتعامل مع المظاهرات السلمية بنحو مناسب، يجعل من ذلك ذريعة للتدخلات الخارجية وساحة لتصفية الحسابات " **إن تأكيد المرجعية الدينية على ضرورة أن تكون التظاهرات الاحتجاجية سلمية خالية من العنف لا ينطلق فقط من اهتمامها بإبعاد الأذى عن أبنائها المتظاهرين والعناصر الأمنية، بل ينطلق أيضا من حرصها البالغ على مستقبل هذا البلد الذي يعاني من تعقيدات كثيرة، يخشى معها من أن ينزلق بالعنف والعنف المقابل إلى الفوضى والخراب، ويفسح ذلك المجال لمزيد من التدخل الخارجي ويصبح ساحة لتصفية الحسابات بين بعض القوى الدولية والإقليمية**"[48].

---

(47) في جواب استفتاء حول تهديدات الزرقاوي بتاريخ21/ شعبان/ 1426، المصدر السابق، رقم الوثيقة84، ، ص: 147

(48) من بيان لمكتب سماحته، ألقي في خطبة الجمعة في كربلاء بتاريخ 26/ صفر/ 1441هـ، الموافق25/ 10/ 2019

الخاتمة :

إن المطالع لبيانات المرجعية الدينية خلال الفترة السابقة التي تبرز أهميتها في كونها المرحلة التأسيسية لدولة القانون والمواطنة، يلحظ بوضوح الحرص الشديد على تعاضد أركان السيادة التي تجعل العراق سيد نفسه، ويكون لسلطة الحكومة المنبعثة من الشعب صاحبة الكلمة الأخيرة داخليا وخارجيا، وأن الخط البياني لهذا الأمر يبقى على وتيرة واحدة لا تردد فيه ينبه الدولة ويرشدها إلى مكامن الخطأ في تصرفاتها ودفعها إلى العمل على تحقيق صالح المواطن وتوفير الخدمات، والسيادة الحقيقية تحصل عندما تتعاضد القوى الشعبية مع إمكانات الدولة وأدواتها، ولذا كان توجيهه الدائم للشعب في ممارسة حقه في اختيار ممثليه، فقوة الدستور هو في تعبيره عن الإرادة الشعبية بالعيش المشترك والحفاظ على المبادئ والقيم الاصيلة للمجتمع، وسلطة الحكومة عندما تنبعث من الشعب، ويبقى للشعب حق المراقبة وإتباع الطرق السلمية في المطالبة بحقوقه، ورعاية حرمة الأموال العامة والخاصة. وهذا تأكيد على ما دأبت الإشارة إليه دوما، أنها تتحدث من موقع الأمة والشعب وتظل مدافعة عن الصوت الخافت الذي لا ترضى بإهماله وكبته، وقد أشارت عند تشكيل الحكومة الأولى في نيسان عام 2006 أنه " **لم ولن تداهن أحدا أو جهة فيما يمس المصالح العامة للشعب العراقي، وهي تراقب الأداء الحكومي وتشير إلى مكامن الخلل فيه متى اقتضت الضرورة ذلك وسيبقى صوته مع أصوات المظلومين والمحرومين من أبناء هذا الشعب أينما كانوا بلا تفريق بين انتماءاتهم وطوائفهم واعراقهم**" .

الملخص التنفيذي

- ❖ الدكتور سماح مهدي العلياوي – رؤية رؤساء الوزراء
- ❖ الدكتور مصطفى الناجي – رؤية رؤساء مجلس النواب
- ❖ الدكتور هاني عبد الصاحب والدكتور أمير الشبلي – تعقيبات المحور الأول السيادة والنظام السياسي الراهن
- ❖ الدكتور راجي نصير – تعقيبات المحور الثاني السيادة والعوامل الخارجية
- ❖ الدكتور قاسم الجنابي والسيد هاشم بحر العلوم – تعقيبات المحور الثالث – السيادة والمصالح الوطنية
- ❖ الدكتور علاء الحطاب– تعقيبات المحور الرابع السيادة وتوازن المصالح
- ❖ الدكتور صلاح الشمري - تعقيبات المحور الخامس السيادة وحكومة ما بعد التغيير
- ❖ الدكتور فكرت نامق والدكتور قاسم الجنابي والدكتور محمد ياس خضير – استنتاجات وتوصيات
- ❖ الباحث مهدي أحمد جعفر – السيادة في بيانات المرجعية العليا

الملخص التنفيذي
فكر وتجربة رؤساء الوزراء بعد التغيير حول مفهوم السيادة 2004–2020
علاوي – الجعفري – المالكي – العبادي – عبد المهدي

الدكتور سماح مهدي العلياوي(*)

نشأ مصطلح السِّيادة من الكلمة اللاتينية "**فوُّق**"، الّتي تعني زعيماً، أو حاكماً، أو عاهلاً، وهي حقّ الهيئة الحاكمة من دون تدخل خارجي، وهو مصطلح سياسيّ يُعيِّن السُّلطة العُليا على بعض الكيانات، وفي القانون الدَّوْلي يشير إلى ممارسة الدَّولة للسُّلطة، وعليه فأنَّ السِّيادة القانونية تؤكِّد الحق القانوني في التعامل، والسِّيادة الواقعية تؤكِّد القدرة على فعل ذلك.

ويدّل مصطلح السِّيادة في التاريخ على نقل سيطرة الشَّعب وقدرتهم للإمبراطور، وفي القرون الوسطى مثلت السِّيادة الحقوق الشَّرعية لطبقة النبلاء، والملوك، والأرستقراطية الإقطاعية، وفي أواخر القرن السادس عشر قدم الفيلسوف الفرنسي "جان بودان" (Jean Bodin) نظرية السِّيادة رداً على فوضى الحروب الدَّينيَّة، والّتي تدعو إلى سلطةٍ مركزيةٍ قويةٍ مطلقة وأبدية على شكل الملكية المطلقة، وحينها استحوذ الملوك بالسُّلطة على حساب النبلاء، ممَّا ساهم بنشوء الدَّولة القومية، وقد اكتسبت فكرة السِّيادة قوةً قانونيةً وأخلاقيةً في عصر التنوير لوصفها سلطة الدَّولة، حيث طَرَحت نظريَّة العقد الإجتماعي، ووفق رؤية الفيلسوف الإنجليزي "توماس هوبز" (Thomas Hobbes) أن

(*) تدريسي في كلية العلوم السياسية – جامعة الإمام الصادق.

الشَّعب هو مصدر السِّيادة، وأن الأفراد يقبلون بشكل ضمني أو صريح أن يتخلوا عن بعض حرياتهم لسُّلطة الحاكم مقابل حماية بقية حقوقهم، ، بينما يعتبر الفيلسوف الفرنسي "جان جاك روسو" (Jean Jacques Rousseau) أن الشَّعب هو السِّيادة الشَّرعية، وهي غير قابلة للتصرّف بشكل عام أو المقايضة أو التنازل.

ويرى فقهاء القانون الدَّوْلي أن السِّيادة تنقسم إلى أقسام عدَّة، وهي: "**السِّيادة المُطلقة**" الّتي لا تتقيد بالدستور أو بالقوانين أو بالأعراف، ولا تتحفظ على أيّ مساحات للسِّياسة أو القانون على أنها خارجة عن سيطرتها. و"**السِّيادة القانونية والواقعية**"، وهي الحق الواضح المعترَف به مؤسساتياً في ممارسة الحكم على الأرض، وإذا كان الحكم موجوداً بالفعل تصبح السِّيادة واقعية. و"**السِّيادة الداخلية**"، وهي العلاقة بين السُّلطة ذات السِّيادة والمجتمع السِّياسيّ، وأن المحور الرئيس هو الشَّرعية السِّياسيَّة في ممَّارسة الحكم. و"**السِّيادة الخارجية**"، وهي قدرة الدَّولة على تنفيذ السِّياسة الخارجية بما يتلاءم مع التخطيط الإستراتيجي الداخلي الّذي يراعي مصالح الدَّولة في العلاقة مع الدُّوَل الأخرى. و"**السِّيادة المشتركة**"، وهي التعاون المشترك الّذي يتشكل على أساسه أنموذج الدَّولة القومية، والاتحادات، حيث تشترك بعض الدُّوَل في تنفيذ سياسة خارجية موحدة ضمن إطار اتِّحاد يسعى إلى حفظ السِّيادة في العلاقات الدَّوْلية والقانون الدَّوْلي العام.

وتنقسم الدُّوَل من ناحية السِّيادة إلى قسمين، هما: "**الدُّوَل كاملة السِّيادة**" الّتي لا تخضع، ولا تتبع في شؤونها الداخلية أو الخارجية لرقابة أو سيطرة من دولة أخرى. و"**الدُّوْل منقوصة السِّيادة**" الّتي لا تتمتَّع بالاختصاصات الأساسيَّة للدَّولة لخضوعها لدَّولة أخرى أو بسبب تبعيتها لهيئة دولية، وجراء الحربين العالميتين الأولى والثانية ظهرت نظريات عدَّة تؤكِّد أن سيادة الدَّولة ليست مطلقة، بل يجب تقييدها، حيث أشارت منظَّمة الأمم المتَّحدة إلى أن تفشي الحروب كان بسبب التعنت في استخدام ذريعة السِّيادة،

لا سيّما أن الحرب الباردة خلال الثنائية القطبية بين الولايات المتَّحدة والاتِّحاد السُّوفياتي، أخذت أبعاداً تدميرية شاملة في ظلّ السِّلاح النووي.

لذلك طرَحت نظريات عدَّة، أهمُّها: نظريَّة "**القانون الطبيعي**"، وترى أن سيادة الدَّولة مقيدة بقواعد القانون الطبيعي الّتي سبقت نشأة الدَّولة، وتعتمد على فكرة العدل المطلق، وأن الدَّولة لم توجد إلَّا في سبيل حماية حقوق الأفراد. ونظريَّة "**التحديد الذاتي للسِّيادة**"، وتعتقد أن القانون من صنع الدَّولة، لكنها تلتزمه وتتقيد بحدوده، لأنَّ القانون يجب أن يكون ملزماً للدَّولة وللأفراد. ونظريَّة "**التضامن الإجتماعي**"، وترى أن الحتمية الإجتماعية تستلزم وجود قواعد لسلوك الأفراد الجَمَاعة، وهي تلزم الأفراد والسُّلطة الحاكمة على حدٍّ سواء.

وبعد تفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي عام 1991، وقيام النظام الدَّوْلي الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتَّحدة طرَحت نظريَّة "**السِّيادة المقيدة أو المرنة**"، وترى أن الدَّولة لم تعد مُطلقة الصلاحية في التصرف على أراضيها، حيث توجد الأنظمة الديكتاتورية الّتي تنتهك حقوق الإنسان، والحركات الراديكالية المُتشدِّدة، والجماعات الإرهابية، لذلك أصبح مجلس الأمن الدَّوْلي يصدر القرارات العسكرية والإقتصادية تحت عنوان التدخُّل الدَّوْلي الإنساني، لكن روسيا والصين عقدتا العزم على إقامة النظام الدَّوْلي المُتعدِّد الأقطاب، فمنذُ ما يُسمَّى "**ثورات الربيع العربي**" عام 2010، برز "**حقّ الاعتراض المزدوج**" في مجلس الأمن الدَّوْلي، حيث امتنعت روسيا والصين عن التصويت لصالح القرارات الأميركية الّتي تنتهك السِّيادة الوطنيَّة، وتسقط الأنظمة المُناهضة، تحت عنوان التدخُّل الإنساني، وبذريعة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

دولة الرئيس إياد علاوي

2005-2004

السؤال الأول: هل أن طبيعة النظام السِّياسيّ الراهن تؤثر سلباً أو إيجاباً على السِّيادة؟

إن هيكليَّة النظام السِّياسي أثرت على السِّيادة الوطنيَّة في العراق، إذ إن البُنية المؤسَّساتية قامت على ركائز التشرذم الطائفي، والانقسام المناطقي والعشائري، كما إن انعدام المصالحة الوطنيَّة ساهم في وجود المجموعات العسكرية والمليشاوية المسلّحة خارج إطار المنظومة العسكرية المتهالكة، وهو ما عزَّز من تدخُّل القوَّات الأجنبية سواء أكانت بشكل مباشر أم بالوكالة، ولعلَّ من الضروري وجود قوَّات أجنبية للقضاء على الإرهاب مثل قوَّات التحالف الدَّوْلي في ضوء ضعف الجيش العراقي، لكن قواعد الاشتباك مع هذه القوَّات لم تحدَّد، وعلى هذا الأساس فأن الجانب الوطني كان بارزاً خلال فتوى "**الجهاد الكفائي**" وتشكيل "**الحشد الشعبي**" الّذي شارك في مكافحة الإرهاب وتحرير الأراضي المحتلة.

بالإضافة إلى بقاء المنظومة الإقتصادية تابعة لقرارات الفصل السادس والسابع من ميثاق منظَّمة الأمم المتَّحدة، وأصبح الدولار الّذي يتحصل عليه من الإقتصاد العراقي الريعي يدخل عن طريق مصرف مُسمَّى بقرارات الأمم المتَّحدة في نيويورك، ناهيك عن الديون والقروض الكبيرة على الإقتصاد العراقي لتضاعف من مسألة فقدان السِّيادة، كما إن الانتخابات لم تجرِ بشكل ديمقراطي أو شفاف، ولم تجرِ أساساً بشكلٍ جيد، جراء التدخُّلات الإقليميَّة والدَّوْلية.

السؤال الثاني: وعي وإدارة العوامل الإقليميَّة والدَّوْلية في تحقيق السِّيادة وانتهاكها؟

إنَّ العوامل الإقليميَّة والدَّوْلية لتحقيق السِّيادة تدار متى ما كان للعراق قوَّة في النظام السِّياسيّ والإقتصادي والإجتماعي، لكن لا يوجد إدارة جيدة

لعلاقات العراق مع دُوَل العالم، وحينما يحاول العراق عمل منافذ اقتصادية وربط تجاري مع الدُّوَل المختلفة بدون استثناء ودُوَل الجوار تحديداً، دائماً تجهض هذه المسألة.

السؤال الثالث: هل أنَّ معيار تحقيق المصالح الوطنيَّة يحدَّد شكل السِّيادة؟

المصالح الوطنيَّة هي الّتي تحدَّد السِّيادة ووجودها أو عدم وجودها، وفي العراق ليس لدينا مراعاة للمصالح الوطنيَّة، والدليل على ذلك تراجع الوضع الإقتصادي بشدة وتراكم المديونية.

السؤال الرابع: هل أنَّ التوازن في تحقيق المصالح الإقليميَّة والدَّوْلية يضمن السِّيادة؟

إنَّ التوازن يحقِّق السِّيادة لكنّه يحتاج إلى قوَّة نظام وطني عراقي، من خلال وحدة المجتمع ووحدة القِوى السِّياسيَّة، وكفاءة القائمين على الأمر، ومتانة الأوضاع الإقتصادية والسِّياسيَّة والإجتماعية.

السؤال الخامس: كيف تعاطت حكومتكم العراقية بمسألة السِّيادة؟

1 - بناء اقتصاد متين مُتعدِّد الجوانب في العراق، يقوم على إزالة المديونية، ومحاربة الفساد، وبناء المؤسَّسات، ووضع سياسة مالية ونقدية واضحة لتقليص البطالة، وتمَّ تشكيل مؤسَّسات واضحة في هذا المجال، مثل: مجلس الإعمار، والمجلس الأعلى لسِّياسات النفط والغاز، والهيئة الإقتصادية العُليا، وهيئة الخصخصة.

2 - إعادة الإمكانات اللّوجستية والعسكرية والأمنيَّة للعراق، وإجراء الانتخابات في وقتها، والتصدي لقِوى التطرُّف والإرهاب، والتفريق بين المقاومة والإرهاب، والإصرار على انتهاء تواجد قوَّات الاحتلال أو المُتعدِّدة الجنسيات.

3 - تعزيز السِّياسة الخارجية العراقية من خلال الدعوة لعقد مؤتمر

"شرم الشيخ" بحضور وزراء الخارجية دائمي العضوية في مجلس الأمن الدَّوْلي وتحت إشراف منظَّمة الأمم المتَّحدة، وبحضور جامعة الدُّوَل العربيَّة، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظَّمة المؤتمر الإسلامي، وقد حقَّق المؤتمر قفزة نوعية في علاقات الدُّوَل، وفتح المنطقة على العالم سياسياً، وليس عسكرياً.

دولة الرئيس إبراهيم الجعفري
2005-2006

السؤال الأول: هل أن طبيعة النظام السِّياسيّ الراهن تؤثر سلباً أو إيجاباً على السِّيادة؟

إنَّ التأثير يتبلور في مدى استقلال النظام السِّياسيّ الوطني، وكفاءة وأمانة وإخلاص المتصدين لإدارته واستعدادهم للدفاع عنه، ومدى توفّر البُنية التحتية الإجتماعية الّتي تغذي البناء السِّياسيّ الّذي يتولى تشكيل النظام بكلّ مؤسَّساته، وتعميق الحس الوطني إلى درجة التفاني من شأنها توفير البيئة الصالحة للتضحية من أجل الدَّولة، لا سيّما أن السِّيادة بمفهومها العام تتداخل مع مفهوم الديمقراطية وقد تبدو معارضة لها ظاهرياً، وخاصة مع عدم ارتقاء المواطن إلى درجةٍ عاليةٍ من الوعي فقد يبدو التوفيق بينهما صعباً، وعلى هذا الأساس فأن النظام الحالي ولأسباب تراكمات الماضي القمعي وتدنّي المستوى الثَّقافي لمفردات السِّيادة والحرية والديمقراطية والتعدُّد الديموغرافي للشَّعب، ونزوع بعض المُكوِّنات إلى فرض الذات على حساب الإطار الوطني العام للعراق تشكل عقبات بطريق البناء.

السؤال الثاني: وعي وإدارة العوامل الإقليميَّة والدَّوْلية في تحقيق السِّيادة وانتهاكها؟

إن دُوَل الجوار الجغرافي للعراق تتقاسمها أنظمة مُتعدِّدة من حيث الاتَّجاهات السِّياسيَّة والقومية والإقتصادية، حيث تضمُّ الاتَّجاه الإسلامي الليبرالي "تركيا"، والنظام الإسلامي ولاية الفقيه "ايران"، والنظام القومي

الإشتراكي "سورية"، والنظام الملكي الوراثي "الأردن"، والنظام الأميري "الكويت"، والنظام القبلي "السعودية"، ومثلما جمعتهم المخاوف السابقة من النظام الصدامي بسبب نزعة الشر الّتي طبعت تعامله، ولم يزل شبح الخوف مسيطراً على إدارات تلك الأنظمة السِّياسيَّة.

السؤال الثالث: هل أنَّ معيار تحقيق المصالح الوطنيَّة يحدَّد شكل السِّيادة؟

إنّ مراعاة المصالح الوطنيَّة وثيقة الصِلَة بشكل السِّيادة، واستقرار الدَّولة، فالحروب المحلية الّتي شنها النظام الصدامي في مناطق العراق المختلفة في كوردستان وفي الجنوب، وقمع الثَّورة الشعبانية بمنطق المقابر الجَمَاعية، وحملات الإعدام الوحشي، واستخدام الكيمياوي كلها وغيرها من الممارسات الوحشية ورّثت قلقاً مشروعاً لدى أبناء الشَّعب.

السؤال الرابع: هل أنَّ التوازن في تحقيق المصالح الإقليميَّة والدَّوْلية يضمن السِّيادة؟

إنَّ السِّيادة صناعة وطنيَّة داخلية، وتقويها العلاقات الخارجية إلى حدِّ ما على الصعيدين الإقليمي والدَّوْلي، خاصة أن المصالح المشتركة مُتعدِّدة ومتنوعة مع تعدَّد وتنوع دُوَل الجوار الجغرافي، وحتى مع دُوَل ما بعد الحوض الجغرافي.

السؤال الخامس: كيف تعاطت حكومتكم العراقية بمسألة السِّيادة؟

احتلت السِّيادة الصدارة في سلّم الأولويات، وخضعت للثابت الوطني والمُتغيِّر الإقليمي، فقد كان هدف الحكومة تجسيد السِّيادة والحفاظ عليها، وجعل العراق والهم العراقي فوق كل الهموم، وعدم التفريق بين مكوِّنات الشَّعب، ولا بين مناطقهم، ولا مذاهبهم، ولا قومياتهم، وقد عملت الحكومة على كتابة مسودة الدستور والاستفتاء عليه، وإجراء الانتخابات، وتشكيل الحكومة، وأقدمت على تشكيل لجنة للإشراف على العقود للحدِّ من ظواهر

الفساد المالي، وإعادة الأمن والاستقرار إلى العاصمة بغداد في عملية "**البرق**" وعملية "**الرعد**". والحفاظ على استقلال القرار العراقي بعيداً عن التأثيرات الإقليميَّة والدَّوْلية.

دولة الرئيس نوري المالكي
2010-2006
2014 - 2010

السؤال الأول: هل أن طبيعة النظام السِّياسيّ الراهن تؤثر سلباً أو إيجاباً على السِّيادة؟

إنَّ النظام السِّياسيّ النيابي الاتِّحادي والتعدُّدي معتمد في الدُّوَل الديمقراطية التمثيلية، وتتمتَّع تلك الدُّوَل بالسِّيادة الكاملة والاستقرار، وعليه لا دخل لطبيعة النظام السِّياسيّ في العراق بالتأثير السِّلبي على السِّيادة بشكل مباشر، بل المفترض أن يكون له التأثير إيجابي من خلال الاستيعاب للتعدُّدية المجتمعية في هرم النظام السِّياسيّ، وتمثيل المكوِّنات في الحكم أن يدعم السِّيادة، ويمنع الدُّوَل من التدخُّل في شؤون العراق بحجة حماية بعض المكوِّنات، لكن عدم استقرار النظام السِّياسيّ في العراق كونه حديثاً وعدم التوصُّل إلى حلٍّ لبعض الإشكاليات الداخلية في إطار ممَّارسة النظام الفيدرالي قد جعل هذا النظام السِّياسيّ عرضة للمساس بالشؤون السِّيادية الاتِّحادية للدَّولة، مثل التجاذب بين بغداد وأربيل ما نطلق عليه بـ"**السِّيادة المجزأة**".

السؤال الثاني: وعي وإدارة العوامل الإقليميَّة والدَّوْلية في تحقيق السِّيادة وانتهاكها؟

إن جميع الدُّوَل بفعل التطوُّرات التِكْنُولُوجية لم تعد بمنأى عن المُتغيِّرات العالمية، وأن العراق لن يستطيع أن ينأى بنفسه بسبب موقعه الإستراتيجي، وموارده الطبيعية، والأطماع الهائلة في نفطه وخيراته، ووجود دُوَل إقليميَّة جزء من الصِّراع بين الدُّوَل الكُبْرَى في منطقة الشَّرق الأوسط الّتي تعج بالأحداث الساخنة والقضايا الملتهبة.

ويمكن للعراق أن يكون نقطة توزان إقليمي- إقليمي، وإقليمي- دولي، بحرفية عالية ببناء وإدارة معادلة معقدة من التوازنات الثابتة والمتحركة عِبرَ دبلوماسيَّة فاعلة، وسياسية خارجية مستقلة تقوم بعملية تشابك متقنة ومتماسكة بين مصالحهِ والمصالح الإقليميَّة والدَّوْلية، وأن يعزِّز وحدته الوطنيَّة عِبرَ تحقيق الرضا الإجتماعي، والتوزان بين حقوق المكوِّنات كل بحسب استحقاقه بعدالة وتفاهم، لأنَّ السِّياسية الخارجية امتداد للسِّياسة الداخلية، وأن يجعل من سياسة عدم الاصطفاف ضمن المحاور المتصارعة في المنطقة والنأي بالنفس منهجاً سياسياً رصيناً وثابتاً.

السؤال الثالث: هل أنَّ معيار تحقيق المصالح الوطنيَّة يحدَّد شكل السِّيادة؟

إنَّ المصالح متداخلة فلا يمكن تحقيق المصلحة الوطنيَّة إلَّا من خلال الإقرار بالمصالح المتبادلة بين الدُّوَل، كذلك السِّيادة لا يمكن النظر إليها إلَّا ضمن السِّيادة المتحققة لدُّوَل الجوار، ويجب أن تأخذ المصلحة الوطنيَّة الأولوية في الدَّولة، لكن أحياناً تقتضي حماية المصلحة الوطنيَّة بعض التنازلات عن السِّيادة، لأن مقتضيات العمل المشترك أو التحالف مُتعدِّدة الأطراف تتطلب التخلي عن جزء من السِّيادة، مثلاً استضاف العراق على أراضيه قوَّات عسكرية من التحالف الدَّوْلي حيث استعان بهم لمحاربة "**داعش**"، وهنا أصبحت المصلحة الوطنيَّة هي المعيار، ولها الأولوية على السِّيادة بسبب الخطر الداهم على الأمن والاستقرار.

السؤال الرابع: هل أنَّ التوازن في تحقيق المصالح الإقليميَّة والدَّوْلية يضمن السِّيادة؟

إن احترام سيادة الدَّولة هو مبدأ أخلاقي ينص على حمايته ميثاق منظَّمة الأمم المتَّحدة، لكن هناك تدخُّلات في شؤون الدُّوَل وانتهاك لسِّيادتها، من قِبَل الدُّوَل الكُبْرَى، وحتى يتفادى العراق التقاطع مع الدُّوَل الإقليميَّة المؤثرة والدُّوَل الكُبْرَى المهيمنة، ينبغي عليه التعاطي مع المصالح برؤية متوازنة قائمة

على الانفتاح والتفاهم والتوافق والدخول في معاهدات واتفاقيات تكون ضامنة لمصالحها ولمصالح غيرها، ويحافظ عبرها على سيادته بنحو راسخ، ويمنع التمادي بالتدخُّل في شؤونه، ويقطع الأطماع في أراضيه، ومحاولة الاستئثار بخيراته.

السؤال الخامس: كيف تعاطت حكومتكم العراقية بمسألة السِّيادة؟

الاتِّفاق مع الكويت على غلق ملف الغزو وتبعاته، وعقد الاتِّفاقية الأمنيَّة عام 2008، لإخراج القوَّات المُتعدِّدة الجنسيات، وتنظيم علاقات العراق بالولايات المتَّحدة عِبرَ الاتِّفاقية الإطارية الإستراتيجية على أساس دولتين ذات سيادة، وإرادة مستقلة، وتعزيز سيادة الدَّولة على المستوى الداخلي باحتكار القوَّة واستخدامها من قِبَل مؤسَّسات الدُّوَل العسكرية الأمنيَّة حصراً، وبناء المؤسَّسة العسكرية والأجهزة الأمنيَّة المختلفة، لتكون حارسة لسِّيادة الوطن، وعقد اتِّفاقية وتشكيل مجلس أعلى للتعاون الإقتصادي مع تركيا لحلِّ المشاكل بالحوار والطرق السِّلمية، وعقد اتفاقيات وتوقيع بروتكولات تعاون على مختلف الأصعدة مع دُوَل الجوار لتعزيز مصلحة العراق في إطار التشابك مع المصالح، والتعاون في ضبط الحدود ومنع تسلل الإرهابيين.

دولة الرئيس حيدر العبادي

2014 - 2018

السؤال الأول: هل أن طبيعة النظام السِّياسيّ الراهن تؤثر سلباً أو إيجاباً على السِّيادة؟

هناك تلازم بين النظام السِّياسيّ وأدائه ومخرجاته، فالأنظمة المركزية البسيطة تمتاز بالتماسك السِّيادي بسبب التمركز الشديد للقرارات والإدارات والسِّياسات، في حين تسمح طبيعة الأنظمة اللّا مركزية والفدرالية بتقاسم السُّلطات والإدارات والاشتراك بالسِّياسات العامة، ومع عدم اكتمال النضج المجتمعي، وتكامل الأداء، والتخلف الإداري، والتنازع الحزبي تصاب قضايا

السِّيادة بالصميم، كذلك طبيعة النظام التوافقي المكوّناتي يساعد ذاتاً على تشظي فعل الدَّولة السِّيادي، فإقامة النظام على أساس المكوِّنات العرقية الطائفية في مفاصل الدَّولة برمتها مثل "وزارات وهيئات ولجان ومؤسَّسات" أوجد نظام المحاصصة للثروة والسُّلطة، وبالتالي، خلق محميات مكوِّناتية حزبية تحتكر التمثيل والمصلحة وتتنازع تعابير السِّيادة الوطنيَّة.

السؤال الثاني: وعي وإدارة العوامل الإقليميَّة والدَّوْلية في تحقيق السِّيادة وانتهاكها؟

إن من الوهم التصور أنَّ هناك دفاعاً عن مصالح أية دولة انطلاقاً من المصلحة المجردة لدَّولة ما، وأن أكبر خطيئة يقع بها الحاكم تصوره أنه يشتغل بمعزل عن محيطه والعالم، وأنَّ سياساته لا تتصل عضوياً بالآخر الإقليمي والدَّوْلي، من حيث المنافع والمفاسد المشتركة، إذ أصبح التداخل كونياً بجميع الملفات السِّياسيَّة والإقتصادية، وعلى الحكومات أن تعي طبيعة معادلات منطقتها الإقليميَّة واتجاهات العالم ومراكز قراره، وتعي طبيعة صراع المصالح وتدافعاته السِّياسيَّة الإقتصادية، ثمَّ التخطيط لإدارة متوازنة وحكيمة تعي مصالحها الذاتية، وتتحرى المصالح المشتركة، وتمارس السِّياسة والحزم بإدارة العلاقة مع الآخر وفق مقتضيات سيادة قرارات الدَّولة ومصالحها، عندها تتحقِّق المصالح بعيداً عن الهيمنة أو الوصاية أو التدخل.

السؤال الثالث: هل أنَّ معيار تحقيق المصالح الوطنيَّة يحدَّد شكل السِّيادة؟

ليست السِّيادة مفهوماً "**ستاتيك**" وفق مقتضيات فهم مصالحك الوطنيَّة وأولوياتها ومديات قوتك أو ضعفك بعوامل الصِّراع، فقد تدفعك عوامل أكبر من قدراتك الوطنيَّة على سياسات تبدو كأنها تخدش سيادة الدَّولة شكلياً، لكنها تحقِّق بالعمق مصالح الدَّولة السِّيادية وفق مقتضيات ميزان القِوى الإقليمي والدَّوْلي، فقد استعان العراق بالقوَّات الدَّوْلية لتحرير دولته من الإرهاب، لكنه راعى قدراته ومصالحه والحفاظ على وحدتها السِّيادية.

السؤال الرابع: هل أنَّ التوازن في تحقيق المصالح الإقليميَّة والدَّوْلية يضمن السِّيادة؟

لم يجب السيد العبادي على هذا السؤال

السؤال الخامس: كيف تعاطت حكومتكم العراقية بمسألة السِّيادة؟

قامت نظرة وسياسة الحكومة على أنَّ السِّيادة وحدة تامّة لا تتجزأ، وتكاملها مسؤولية تضامنية لسُّلطات وأحزاب وشعب الدَّولة، واستطاعت الحكومة أن تحسم المعارك لصالح الدَّولة بهمَّة الشَّعب ورموزه ونخبه ومقاتليه، وبحسن إدارة معارك البندقية والإقتصاد والعلاقات الخارجية، وأنَّ استعادت السِّيادة التامّة لا تتم إلَّا باستعادة الدَّولة من الاستلاب الداخلي والخارجي، واعتمدت الحكومة على مبدأ "**الحكم الفعّال**" القائم على: الوحدة السِّيادية للدَّولة الاتِّحادية، بدل استلابها وتنازعها من قبل السُّلطات المحلية "**الدويلات المقنّعة**" مع التأكيد على مبدأ الإدارة اللَّا مركزية. والالتزام بالمواطنة والهويَّة والمصالح الوطنيَّة قبال نظام المكوّنات ومصالحه الفرعية، لخلق أمة الدَّولة. وقوَّة وأوحدية مؤسَّسات الدَّولة بإدارة وظائفها الأمنيَّة والإقتصادية والسِّيادية. والاصلاحات المستمرة بجسد الدَّولة ومؤسَّساتها على أمل بلوغ مستويات الحكم الرشيد. والتوظيف الأمثل للطاقات البشرية والموارد المتاحة. والإرادة السِّياسيَّة الوطنيَّة غير المنحازة للمحاور والاستراتيجيات الإقليميَّة والدَّوْلية. ووعي وإدارة متزنة لطبيعة الأزمات ومعادلات المنطقة والعالم. فقد احتاجت الحكومة إلى عملية انتزاع داخلي، وعملية تكامل خارجي لتحقيق السيادة التّامة.

دولة الرئيس عادل عبد المهدي
2020 - 2018

السؤال الأول: هل أن طبيعة النظام السِّياسيّ الراهن تؤثر سلباً أو إيجاباً على السِّيادة؟

إن مفهوم السِّيادة يختلف من نظام إلى آخر، منها الفلسفة الحاكمة بين النظريات الوضعية والدِّينيَّة والقومية، أو نظريات الدم أو الموقع، ولعلَّ مرحلة احتلال العراق عام 2003، مثَّلت خرقاً كاملاً للسِّيادة حيث أصبحت السُّلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بيد سلطة الإدارة المؤقتة، وقد اقتربنا من "**السِّيادة المشروعة**" بعد قرار إنهاء الاحتلال، واختيار النظام البرلماني وفق الدستور الدائم الّذي أقر باستفتاء شعبي، واتساع مجال الحريات، والتداول السِّلمي للسُّلطة، لكن لم نصل إلى "**السِّيادة السِّياسيَّة**" فهناك عناصر مفقودة تعبُّر عن أرادة الناخبين، وآليات عمل النظام السِّياسيّ، منها قوانين الأحزاب والانتخابات، ونضج الطبقة السِّياسيَّة، وإنهاء فوضى التشريعات، واستقلالية القضاء، وما زلنا بعيدين عن "**السِّيادة الشعبية**" بمعناها الدستوري والسِّياسيّ على الرغم من أن هناك الكثير من التأثيرات الشعبوية في صياغة نظامنا السِّياسيّ.

السؤال الثاني: وعي وإدارة العوامل الإقليميَّة والدَّوْلية في تحقيق السِّيادة وانتهاكها؟

إنَّ النظام العالمي ليس متكاملاً أو منسجماً، وخاصة في مراحل الانتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية إلى ما يجري من محاولة الانتقال إلى التعدُّدية القطبية، وللقبول بشروط هذا النظام وقيادته وتلبية متطلباته، وطبيعة علاقتنا به سنحقِّق مطامحنا، ونحمي بلداننا، وسيادتنا، واستقلالنا، وهو الانكفاء نحو المنظومات المُتعدِّدة على حساب وحدة النظام العالمي "**أميركا أولاً**"، وهذه التطوُّرات البنيوية تحتاج إلى التحرر من التقديرات السابقة دون انفعالات، فلا نخسر صداقات ومصالح قديمة، ولا نتردد ببناء صداقات ومصالح جديدة أكثر ديناميكية وقوَّة.

السؤال الثالث: هل أنَّ معيار تحقيق المصالح الوطنيَّة يحدِّد شكل السِّيادة؟

إن اطروحات، مثل: "**الأرض مقابل السَّلام**" أو "**النفط مقابل الغذاء**" لها وجهان؛ بمعنى لكي تكون آمناً في وطنك عليك أن تسلمني أرضك، أو لكي يتوفر لك بعض الغذاء والكهرباء والمياه عليك أن تعطيني السِّيادة على نفطك وتحالفاتك وعلاقاتك بالأخرين، فهناك دُوَل مُتقدِّمة مثل فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، واليابان وغيرهم هي دُوَل صاحبة سيادة، لكنها تفقد الكثير من استقلالية قراراتها بسبب ضغوطات مراحل سابقة، كذلك العراق فقد تمكن من استعادت الأراضي من "**داعش**" بفضل الفصائل المقاومة أهمُّها "**الحشد الشعبي**"، لكن ظهرت دعوات لتحجيم "**الحشد**" بل لحله، وكأن القِوى المقاومة والشعبية هي مجرد قِوى من المرتزقة واجبها التغطية على فشل الدُّوَل والحكومات، أو فشل المنظومة الإقليميَّة والدَّوْلية في الدفاع عن مصالح الدَّولة.

السؤال الرابع: هل أنَّ التوازن في تحقيق المصالح الإقليميَّة والدَّوْلية يضمن السِّيادة؟

إنَّ النظام اللَّا مركزي الفيدرالي في العراق بعد عام 2003، لم يحدَّد الأمور السِّيادية والاختصاصات بين الحكومة الاتِّحادية والحكومات المحلية وإقليم كوردستان، ولم يحدَّد دور القِوى المسلّحة الموروثة من مرحلة الكفاح ضدَّ النظام السابق، مثل: "**البيشمركة**" أو "**بدر**"، أو مدى التحكم بالمنافذ الحدودية والسِّياسات الإقتصادية والنَّفطيَّة، وافرزت الخلافات المكوِّناتية حالات من الطعن بسلطة الدَّولة، وسلسلة من الخروقات السِّيادية ومن مختلف الأطراف.

السؤال الخامس: كيف تعاطت حكومتكم العراقية بمسألة السِّيادة؟

اعتمدنا على الشَّعب لضمان السِّيادة وأمن الدَّولة، وتدارسنا مع القادة العسكريين العقيدة العسكرية لبناء الإستراتيجية العسكرية، وبدأنا بحوارات مع

كوردستان حول النفط، وتبني سياسة تفعيل المشتركات مع دُوَل الجوار من خلال توقيع مذكرات التفاهم والانفتاح، وقطعنا خطوات في انشاء الخط الإستراتيجي لنقل النفط والغاز إلى مصفى الزرقاء في الأردن وميناء "**العقبة**"، والموانئ السورية، والتباحث لإعادة تفعيل مرفأ طرابلس اللبناني، والتفاهم مع تركيا حول ملفات الأمن والنفط، ومع الكويت لحسم ملف التعويضات والمفقودين، وميناء الفاو الكبير، والتباحث مع إيران لحلِّ القضايا السِّيادية، منها شط العرب وميناء "**العمية**"، والحقول النَّفطيَّة المشتركة، ومحاربة الإرهاب، وفيما يتعلق بالقوَّات الأجنبية أصبح تواجدها يقوم على محاربة "**داعش**"، وتدريب القوَّات العراقية. وتحرير الإقتصاد من التبعية عِبرَ مفهوم الإقتصاد، وليس الخزينة، حيث طورنا مفهوم النفط مقابل الأعمار، والاتِّفاق مع الصين لتأسيس صندوق طموح مشترك للاستثمارات، والاعتماد على المخرجات الزراعية، ومنح التسهيلات للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحسين القطاع الصِّناعي والخدمي، وتوطين الرواتب للتخلص من أثار العملة الورقية.

الملخص التنفيذي

فكر وتجربة رؤساء مجلس النواب بعد التغيير حول مفهوم السيادة 2005-2018

الحسني، المشهداني، السامرائي، النجيفي، الجبوري

الدكتور مصطفى الناجي[*]

السيادة اصطلاح قانوني سياسي قديم، يعبر عن صفة من له السلطة، والقدرة الكافية لدى الدولة في إصدار القرارات وضمان تنفيذها، والاستقلال عن كل سلطة خارجية، وقد يتداخل مفهوم السيادة مع مفاهيم اخرى كـ(الحرية) و(الاستقلال)، إلا أن السيادة أشمل منهما، وهما من مظاهر سيادة الدولة؛ ويعد مفهوم السيادة مفهوما نسبيا، عابرا للمفهوم التقليدي للسيادة المطلقة، وكذلك أخذ يتجه نحو مفاهيم أخرى، فالدولة ذات السيادة في عالم اليوم هي التي تهتم برفاهية مواطنيها وحمايتهم.

ونظرا لأهمية موضوع السيادة في حوارات العديد من الساسة والكتاب والباحثين فقد جرى استعراض آراء السادة رؤساء مجلس النواب وتجاربهم في الدورات الثلاث السابقة (د.محمود المشهداني 2006-2009، والسيد اياد السامرائي 2009-2010، والسيد أسامة النجيفي 2010-2014، ود.سليم الجبوري 2014-2018)، وكذلك رئيس الجمعية الوطنية الانتقالية السيد حاجم الحسني 2005. ومن ثم العمل على استخلاص تلك الرؤى وإيجاد المشتركات والمفترقات بينها.

(*) باحث في مجلس النواب.

السيد حاجم الحسني

رئيس الجمعية الوطنية الانتقالية 2005

(المشاريع الإقليمية)

يعتقد السيد الحسني أن موضوع السيادة تؤثر عليه عوامل عديدة أهمها صراع المشاريع الإقليمية، وعلى رأسها مشاريع (إيران وتركيا وإسرائيل)، باعتبارها تمتلك استراتيجيات واضحة لأمنها القومي، على العكس من الموقف الامريكي - حسب رأيه- الذي يأتي بالمرتبة الثانية في عامل التأثير، لأنه موقف متفرج ومبني على قراءة مواقف واستراتيجيات الدول الأخرى، ومن ثم محاولة تطويع تلك الخطط والاستراتيجيات لخدمة أهدافها الخاصة، إن الصراع بطبيعته هو عملية تدافع بين تلك الاستراتيجيات يكون النصر فيها للأصلح بالمجمل، فالصراع في المنطقة سببه الصراع بين تلك الاستراتيجيات، والسبب في هذه الصراعات وجود خلل في توازن القوى، فكان النفوذ الايراني في العراق والتركي في كردستان.

ويركز الحسني على أهمية الوحدة المجتمعية التي تضررت جراء صراع ثلاث رؤى داخلية، أثرت بمجملها على وحدة المجتمع العراقي، فالرؤية الشيعية تقوم على المظالم التاريخية، والرؤية الكردية تستجلب مظالم تاريخية وتمهد الطريق لقيام دولة كردية مستقلة عن العراق، والرؤية السنية تتباكى على السلطة وتستجلب مظالم الحاضر والمطالبة بالفيدرالية لتأسيس دولة سنية، هذه الرؤى المتناقضة لأطراف العملية السياسية أحدثت فراغا في الجسد العراقي، استغلته الأطراف الإقليمية بلجوء كل طرف إلى قوة إقليمية أو دولية لدعمه وحمايته محليا، وكانت الانتخابات إحدى أهم مصاديق تلك التدخلات.

وللخروج من حالة عدم الاستقرار الناتجة عن صراع المشاريع الإقليمية والدولية يقترح السيد الحسني تأسيس منظومة تعاون إقليمي تشمل دول الخليج والعراق وإيران وتركيا، وتطوير علاقات مع دول عربية كسوريا ومصر والأردن

لتشكيل حوار استراتيجي مع القوى الدولية كأمريكا والصين ودول الاتحاد الأوربي، ولأجل أن تعمل تلك المنظومة بشكل صحيح، يجب أن يكون هناك اتفاق داخلي على رؤية مشتركة تأخذ بنظر الاعتبار التنوع الطائفي والاثني في العراق مع حفظ حقوق الأقليات، وكذلك تعديل بعض بنود الدستور التي لا تتلاءم مع بناء الدولة الديمقراطية الاتحادية.

الدكتور محمود المشهداني

رئيس مجلس النواب 2006-2009

(السيادة الكاملة رغم الاحتلال)

ينطلق الدكتور المشهداني من فهمه للسيادة من خلال معيار شرعية تشكيل السلطات في العراق بالانتخابات، إلا أنه يؤكد أن مراجعة تجربة عمل المجلس يجب أن تكون بملاحظة الظروف الصعبة في ذلك الوقت، مؤكداً أنه جعل من موضوع السيادة أهم أولوية لعمل مجلس النواب من خلال النقاط الاتية: -

- تحقيق السيادة التامة رغم الاحتلال
- جعل البرلمان محترفا تشريعيا ورقابيا وتقنيا
- وضع استراتيجيات داخلية وخارجية.

وعلى هذا الأساس يعتقد المشهداني أنه على الرغم من إن العراق دولة محتلة، إلا إن السيادة الكاملة تحققت في حكومة برلمان عام 2006، ومن نتائجها البدء بمفاوضات خروج القوات الامريكية، إلا إن هناك من اراد التأثير على السيادة من قبل أطراف داخلية كبعض الاحزاب التي تطالب بفصل إقليم كردستان عن سيادة الدولة العراقية.

كذلك يعتقد المشهداني أن مجلس النواب في مدة رئاسته مارس الاختصاص الدبلوماسي من خلال تنشيط العلاقات الخارجية من النافذة

البرلمانية على أساس السيادة والاستقلال وتنظيم المعاهدات مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

أما معيار المصالح الوطنية، فهو أن تنظم علاقات العراق خارجيا على أساس السيادة واحترام التشريعات والانظمة الداخلية، وحرية ادارة العراق لشؤونه الخارجية سواء في إعلان الحرب أو الحياد، أما معيار توازن المصالح الإقليمية والدولية فهو ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على مبدأ مساواة الدول في السيادة من حيث التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات، وهو ما وافق الحالة العراقية.

اياد السامرائي

رئيس مجلس النواب 2009-2010

(نظام غير متجانس بفعل القوى السياسية)

ترتبط السيادة بمدى تماسك المجتمع وشعوره بالهوية الوطنية الواحدة، وعندما لا تستشعر مكونات الشعب ذلك، فإن الصراع هو السمة الغالبة، ومن أجل التأثير المتبادل تسعى القوى السياسية إلى زيادة التوتر بين المكونات، ومن ثم تتجه أنظار تلك القوى إلى الخارج لتوفير الدعم المعنوي والمادي والسياسي على حساب السيادة الوطنية؛ وبالتالي أنتجت تلك القوى نظاماً سياسياً توافقياً غير متجانس بسم المكونات لا بسم العراق، ومن ثم وجدت الأجندات الخارجية مجالا للتدخل، وانعكس هذا التدخل من خلال الأحزاب السياسية في الكثير من القرارات كتشكيل القوات المسلحة والحشد الشعبي، وتعطيل ميناء الفاو الكبير فضلا عن الصناعة والزراعة، ورعاية تركيا لحرس نينوى.

وفيما يتعلق بالمصالح الوطنية، يؤكد السامرائي أن هناك قوى سياسية تنظر إلى المصالح الوطنية بوصفها المصالح الاقتصادية، وأخرى من زاوية العوامل الثقافية، والقسم الثالث ينظر إليها بحدود علاقتها بالقومية التي ينتمي

إليها، وعليه لا يمكن الحديث عن تحديد المصالح الوطنية ما لم يتم حسم الهوية الوطنية للعراق، وللخروج من هذه الحالة، ولأن ظهور الاحزاب الإيديولوجية الشمولية مزق نسيج المجتمع العراقي على حد قوله، فالحل يكمن في تشكيل أحزاب وتحالفات عابرة للطائفية مثل حزب المؤتمر الهندي، حزب الوطني الماليزي، وجبهة التحرير الوطني في الجزائر؛ وأن يتم اعتماد تلك التحالفات على الدعم الشعبي وليس على التدخل الخارجي، وضرورة وجود قوى أمنية ولاؤها للدولة، ويجب أن تحرص هذه الدولة على بناء علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية والدولية على وفق معايير الشرعية الدولية.

وعن تجربته في رئاسة مجلس النواب، يؤكد السامرائي بأنه عمل على تحقيق الآتي :

- الحرص على احترام الدستور
- الحرص على أن يؤدي البرلمان دوره التشريعي والرقابي
- معالجة الملفات العالقة في الدستور كملف النفط والغاز والعلاقة مع حكومة الإقليم
- الحرص على بناء علاقات متوازنة مع الدول التي رغبت في ذلك.

الأستاذ أسامة النجيفي

رئيس مجلس النواب

2010-2014

(الحكومة انتهكت السيادة)

يركز السيد النجيفي في مجمل رؤيته حول موضوع السيادة بأن رئيس مجلس الوزراء السيد المالكي لم يحتكم لسيادة داخلية سليمة، لأنه لم يوفر الأمن والسلم الأهلي، وفتح الباب أمام التدخلات الخارجية إبان سقوط

الموصل على يد تنظيم داعش، إذ سمحت الحكومة لأطراف خارجية في عمليات التحرير، مما أدى إلى تفشي مجاميع مسلحة فوق سلطة الدولة مرتبطة بعلاقات خارجية، مما انتهك السيادة الخارجية والداخلية معا، وكذلك أدت السياسات الحكومية النتيجة ذاتها، كتجريد مجلس النواب من صلاحية التشريع، وتسييس القضاء في موضوع الكتلة الاكبر، واستخدام القوات الأمنية والقوة المفرطة في معالجة الاعتصامات السلمية وترويع المعارضين، وتوسيع صلاحيات مكتب رئيس الوزراء وخلق دويلة الظل داخل الحكومة والهيئات المستقلة خلافا للدستور القاضي باستقلالها، كذلك اجهاض الحكومة لمساعي البرلمان لصياغة مبادرة رباعية بين إيران والسعودية وتركيا والعراق لتحقيق شراكة وصياغة استراتيجية مشتركة حيال المنطقة. كل ذلك أدى- حسب رأيه - إلى الفشل في تحقيق شراكة وطنية حقيقية.

أما عن التوازنات الإقليمية والدولية، فيعتقد النجيفي أن إيران حققت نجاحا في بناء علاقات سياسية وأمنية واقتصادية مع حلفاء لهم داخل العراق أكثر مما فعلته الولايات المتحدة، فأصبح النفوذ الإيراني في العراق هو الأقوى، مستغلة الانقسامات الداخلية في السياسية العراقية، وخصوصا في عهد المالكي الذي ساعد على ربط السياسة الخارجية العراقية بالسياسة الخارجية الإيرانية، كدعم المظاهرات الشيعية في البحرين، ودعم النظام السوري، وإرسال المقاتلين بدعوى الدفاع عن المقدسات، وعزل العراق عن محيطه العربي، وكذلك اتجاهات السلوك التصويتي للعراق في اجتماعات الجامعة العربية.

د.سليم الجبوري

رئيس مجلس النواب

2018-2014

(السيادة هي المصالح الوطنية)

يعتقد الجبوري أن مفهوم السيادة خضع لمنطق التطور، فمنذ نهاية الحرب الباردة، أخذت الدول تقلل من أهمية تحقيق أهداف السياسة الخارجية التقليدية، وعوضا عن ذلك اهتمت بشكل أكبر بمسائل الرفاه الاقتصادي وتوزيع الثروة، وعليه فتحقيق المصالح الوطنية مرتبط ارتباطا وثيقا بقوة الحكومة، وقوة الحكومة مرتبطة بشكل النظام السياسي وطبيعته، فإذا كان نظاما يفتقد للرأس المسؤول سيكون تأثيره سلبيا على السيادة، ، وكذلك فللمصالح الشخصية والحزبية الممتدة لخارج الحدود ذات التأثير السلبي، ومصاديق هذا التأثير تتجلى في كثير من الأمور كالخلاف على قانون النفط والغاز، وإشكالية الاستفتاء على انفصال الإقليم، والخلاف مع تركيا في قضية حزب العمال، وإشكالية المياه مع إيران، والآبار النفطية المشتركة مع دول الخليج، والاتفاقية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وظاهرة الحشد، والمجاميع المسلحة التي لا تأتمر بأمر الدولة، وامتداد السلاح إلى خارج العراق ضمن إطار محاور دول الجوار، كلها مشاكل أثرت على موضوع السيادة الوطنية.

ما هي معايير المصالح الوطنية؟

- تحسين صورة العراق في الخارج عن طريق كسب الأصدقاء والحلفاء والشركاء.
- انتعاش البلاد اقتصاديا بتوسيع التجارة والاستثمارات الخارجية.
- المحافظة على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.
- صياغة سياسات مصممة للدفاع عن حدود البلاد.

- دعم وتقوية سمعة النظام السياسي والاقتصادي في الخارج.

ويقترح الجبوري جملة من الآليات لتحقيق المصالح الوطنية، والتي ستصب في نهاية المطاف في تحقيق السيادة الوطنية، فداخليا يجب تحقيق مصالحة مجتمعية، ومكافحة الفساد، وإيجاد تشريعات تحقق الانسجام المجتمعي؛ أما على الصعيد الخارجي، فيبدو أن الآليات تتسع لتشكل كل ما هو متعارف ونصت عليه قواعد البروتوكولات والاتفاقيات الدبلوماسية في المفاوضات والوساطة والتحكيم، واستدعاء السفراء، أو فرض عقوبات واجراءات اقتصادية ومالية كالتي تفرضها الولايات المتحدة على إيران.

الملخص التنفيذي
تعقيبات المحور الأول - الجزء الأول(*)

هل إن طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلباً أو ايجاباً على السيادة؟

الدكتور هاني عبد الصاحب(**)

واضح جداً من خلال أجوبة المفاعيل السياسية بوصفها حاكماً للمشهد السياسي ووعيها وتشخيصها وتثبيتها للخلل السيادي في الدولة العراقية، مع اختلاف أجوبتها بالبعدِ تارة والقرب تارة أخرى في موضوعة الحل، إلا إنها تثبت المشكلة، وكذلك جاءت تعقيبات نماذج النخب الأكاديمية والثقافية جُلها تؤكد أن النظام السياسي له الأثر في مبدأ السيادة لا بل اليوم هي غير متحققة، لكن تفاوتوا في دائرة التشخيص، حتى بدت الموضوعية متباينة في دائرة الاسباب، وهذا أمر طبيعي إذ لا توجد قراءة موضوعية للنص، فالإنسان وكما يقول البعض كائن تاريخي له حمولات وترسبات على وفق بيئية المفاهيم؛ إذ وجدنا الطابع القومي والمذهبي للبعض حاضراً في دائرة التشخيص والحلول، والبعض يتحدث فيما ينبغي لا فيما هو واقع،حتى بات تشخيصهُ مثالياً....

السيادة كـــ ناتج طبيعي أعتقد في دائرة التعريف اشبعت مفردة السيادة

(*) شارك في هذا المحور الأساتذة كل من: الأستاذ آريز عبد الله، الأستاذ حسين العادلي، الدكتور خالد المعيني، الأستاذ سالم مشكور، الدكتور عبد الحسين شعبان، الدكتور ماجد الفتلاوي.

(**)أكاديمي وإعلامي.

سلفاً من خلال الإجابات والتعقيبات، وبلاغياً تكرار اللفظ أمر معاب، وعليه إن الإشارة مباشرةً إلى المشهد العراقي بوجود تنوعاته المختلفة (تعدد الهويات) والتي لاتعد سُبة، فهي العامل الأبرز الذي فيما بعد وُظف بوصفه عنصراً أساسياً من قبل المفاعيل السياسية لجعلهِ معثراً في تطبيق السيادة داخلياً، وهذا القى بظلالهِ على السيادة خارجياً.

وهنا أود الإشارة إلى إن مفهوم الجيوسياسي هو الشائع والمقعد معرفياً، لكن الجيوسيادي من منطلق لا مشاحة في الاصطلاح، أقصد به علم سيادة الأرض بالنسبة لساسة الدولة، فالسيادة كمخرجات بات لها معايير وخطوات يسلكها الفاعل السياسي حتى يضمن تحقق السيادة بشقيها الداخلي والخارجي.

وبالوقوف على المشهد العراقي على وفق جغرافيتهِ المتباينة شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً وطبيعة التنوعات والتفرعات في الهويات والاثنيات، لا بل حتى طبيعة الثقافة على صعيد المأكل والملبس، كل ذلك أسهم في تكوين الخطاب وطبيعة التلقي، بالعموم المشهد العراقي يُقرأ على وفق معطياته الجيوبولتيكياً.

فالسؤال المركزي هل إن طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلباً أو إيجاباً على السيادة؟

وهنا نعتقد بأنه لابد من تثبيت نقطة أساسية وهي الحديث في ما ينبغي غير الحديث فيما هو واقع؛ إذ إن أرضية المشهد العراقي وتراكماته التاريخية تتطلب الموضوعية في محاكمة وقراءة وعيه السياسي الحديث، فمن غير الممكن محاكمة انموذج النظام السياسي الحالي بالمقارنة مع أنظمة سياسية في بلدان مستقرة، وبذلك جاءت تعقيبات النخبة السياسية في بعض الأحيان في ما ينبغي أي ما يراد له نظرياً، وبعض القراءات تحدثت في ما هو واقع إلى درجة فقدت الموضوعية وانساقت لهويتها القومية أو المكوناتية..

فواحدة من التعقيبات ترى بأن الدستور العراقي المصوت عليه 2005

هو دستور جيد، وهو معمول بهِ في دول أخرى، وفي حقيقة الأمر هذا تصور البيت الكردي الذي يعتقد بالدستور بصيغتهِ الحالية، أي أن العراق دولة اتحادية مما وفر له مساحة واسعة في اللامركزية، لكن يوجد تصور بأن الأزمة تجسدت كون الدستور لم يُفعل ولم يُطبق بفعل عوامل قد تكون خارجية بعنوان تآمري لإفشال الديمقراطية وهي من أسهمت بعدم استقرار الوضع الحالي وعدم الاستقرار السياسي؛ وتارة تكون العوامل تقصيراً داخلياً في إشارة إلى رؤساء الوزراء، وعدم العمل على تفعيل موادهِ، وهذا ما استلب السيادة بشقيها الداخلي والخارجي... (وكان المنطلق القومي حاضراً في هذا التعقيب ولم يُشر لا من قريب ولا من بعيد للمفاعيل السياسية الكردية التي نعتقد بأنها أسهمت في خلخلة مبدأ السيادة إذ لم يتعامل بشفافية مع المركز في موضوع توزيع الثروات والمنافذ الحدودية فضلاً عن التعاطي نوعاً ما بعدم الوضوح مع سلطة المركز في موضوعة القضاء، إذ لجأ بعض المطلوبين للقضاء في بغداد لأربيل ولم تسلمهم وهذا يثير علامات التعجب.

وتعقيب آخر يرى بأن المفاعيل السياسية سيست المكونات من طبيعة مجتمع إلى مكونات أساسية في الدولة، وكان المفروض أن تحترم المكونات بعنوان المواطنة لا قوى المكونات التي فيما بعد أسهمت بتكوين دولة القوى لا قوى الدولة.

وفي ذلك نحن نعتقد أنه جزاء طبيعي لغياب شفافية الأداء السياسي، إذ يقع المجتمع العراقي تحت هيمنة الايقونات السياسية وهي بحجة الدفاع عن الحقوق على وفق منظور الديمقراطية تسعى جاهدة للمطالبة بحقوق المكونات المعنونة عرقياً وطائفياً، ولنا أمثلة الانتخابات وسبل الدعاية المناطقية والمكوناتية... وهذا هو منطق المحايثة الذي هو منطق واقعي يقول بأن العراق بتنوعاته يجب مراعاته على وفق معطيات مفروضة لا مطلوبة.

وعليه نرى بأن التعامل مع النظام السياسي الموجود على وفق منطق

الشفافية والشعور بطبيعة التحديات التي اكتوى بها الجميع، بات لزاماً، ومثل هذه اللحظات يجب تعضيدها نخبوياً وشعبياً على وفق الآليات الدستورية، وعلينا عدم شيطنة الفعاليات السياسية كونها عماداً حقيقياً في المشهد العراقي.

بعد ذلك جاء تعقيب آخر ليتحدث على نحو التسليم بأن القوى السياسية المعارضة جاءت بعقلية المعارضة المؤطرة دينياً وقومياً، مما انعكس سلبياً على طبيعة الحكم طائفياً وعنصرياً مع اتهام البعض بحمل أجندات خارجية، كل ذلك أنتج لنا دستوراً سيئاً يتصف بالجمود!

وفي حقيقة هذا التعقيب تنكشف لنا رؤية سنة العراق حيال الدستور والنظام السياسي في العراق بعد 2003، وهذا التوجه بالحقيقة يكشف رؤية مكون أساسي في الوطن وهو المكون السني الذي يرفض الديمقراطية بعنوانها العام، ويميل للديمقراطية التوافقية، إذ لا يقبل بسيطرة الأغلبية، وهذا عامل مهم في عدم تطبيق مبدأ السيادة المركزية؛ ولا نعتقد بموضوعية هذا التعقيب كونه أحادي مذهبي لا ينظر لمبدأ المواطنة الذي يعلو على كل الهويات الفرعية.

وباقي التعقيبات أكدت على فشل النظام بسبب المحاصصة التي انعكست فيما بعد على تشظي القرار السياسي وجعلته متعدداً بخلفياتهِ الإيديولوجية مما أضعف السيادة وكون دولة شبه فاشلة، وبحقيقة الأمر نحن دولة فاشلة لا ذاتياً وانما ارُيد لنا أن نكون فاشلين على وفق تحديات صعبة، فيها العامل الدولي أسهم مساهمة فعالة بإرباك المشهد السيادي الذي نعتقد بوضوحه للكل..

وفي دائرة الحلول الواضحة والناجعة هل نحتاج إلى تغيير الدستور الذي نجد فيه الكثير من الملاحظات أم نحتاج إلى حوار وطني شامل يتسع لكل النخب والقوى والمنظمات بعناوينها المختلفة اكاديمية وثقافية وقانونية، يستهدف مبدأ المواطنة العابرة للطوائف والاثنيات على أساس التكافؤ والمساواة والمشاركة والعدل الاجتماعي؟

وهنا نعود بالمشهد إلى فترات سابقة ترى بضرورة تغيير الدستور وهذا

من الصعب تحقيقه كون النخب البرلمانية على مدار سنوات لم تستطع تعديله ومراجعته فضلاً عن تغييره، ومن باب آخر دعوات المصالحة الوطنية مع هدر الأموال التي خصصت لها هل حققت ثمارها؟ الجواب: لا.

متى نقتنع بقبول الواقع على ما هو عليه فالجيوبولتيك ثابت ولا مجال لتغييره، معطيات التنوع والتعدد ترسخت مجتمعياً ومن الصعب تقنينها أو تغيير مزاجها، فالشارع العراقي منمط ايدولوجياً وحتى حزبياً، وعليه نرى بضرورة العمل والتنظير بما هو متاح وما هو واقع لا كما ينبغي. وثقافة الجمهور تتطلب تفهمها لا الانسياق خلفها، كل ما نحتاجه هو المصارحة والمكاشفة وتحقيق الشفافية وقبول بعضنا البعض وفق مبدأ البراجماتية حتى نحقق النفع لكل العراق، وترسيخ السيادة كنتيجة محايثة، بات لزاماً العمل على تكثيف الشفافية بين الفرقاء السياسيين فالتحديات تفوق الجميع عرباً وكرداً وأقليات.

وعليه الرهان كل الرهان على وعي قادة البلاد والعباد بتكريس الشفافية والمصارحة حتى وإن لم يكن بقناعة ذاتية فطبيعة المآلات لا تسر الجميع....

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الملخص التنفيذي
تعقيبات المحور الأول - الجزء الثاني*

هل إن طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلباً أو ايجاباً على السيادة؟

الدكتور أمير الشبلي**

لاشكَ إنّ حركة التاريخ ومن خلال التطورات البشرية أنتجت أنماطاً عدة للسيادة، وهذه الأنماط لم تكُ ذات طابع فكري بعيداً عن الواقع، وإنما أنماط واقعية ولها دلالات مختلفة في أطار الجماعة الإنسانية عبرَ عصورها المختلفة؛ وهنا ارتبطت السيادة ومفهومها بتطور المجتمع الإنساني، ومرت بتحولات مفاهيمية كغيرها من المفاهيم السياسية الأخرى، فقد عُرِفت السيادة بعناوين مختلفة: كالسيطرة والقوة والاستيلاء والإرغام والتوسع، ثّم أخَذَت مفهوماً أكثر تنظيماً بعد ظهور الوحدات السياسية التي تمثلت بالدول، وطابعاً قانونياً وسياسياً على مستويين رئيسين هما: الداخلي والخارجي. إذ تتمكن الدولة من خلالها ممارسة نشاطاتها وإدارة شؤونها الداخلية، ووظائفها بحرية كاملة، بما يتلاءم مع مصالحها العليا وأهدافها الوطنية فضلاً عن التحكم بقراراتها الخارجية والتحرك ضمن البيئة الدولية بنوعٍ من الاستقلال.

وبهذا المعنى، فَرَضت السيادة نوعاً من التصنيف السياسي للدول، مرتكزة على جملة من العوامل والمؤثرات التي تتعلق بقدرة الدولة ومدى تمتع

(*) شارك في هذا المحور الأساتذة كل من: الأستاذ حسين شلوشي، الدكتور رائد فهمي، الدكتور عبد الجبار عيسى، الدكتور علي المؤيد، الدكتور علي عيسى اليعقوبي، الدكتور محمد الهماوندي.

(**)أكاديمي.

مؤسساتها الرسمية بالقدرة والإرادة على استخدام وسائل الإقناع، والإكراه أو الإرغام على الجماعات الثانوية الموجودة داخل حدود الدولة ورعاياها داخلياً، وعلى مقدار امتلاكها القوة الدبلوماسية، والعسكرية، والاقتصادية، والناعمة خارجياً.

ويمكن من خلال ذلك تصنيف الدول إلى: **دول كاملة السيادة نسبياً،** وهي الدول التي تمتلك وسائل الاقناع أو الإكراه على المستويين الداخلي والخارجي .**دول مثلومة السيادة،** وهي الدول التي تعاني من مشكلات أو انحرافات داخلية، أو تدخل خارجي إقليمي/ دولي مؤقت .**ودول ناقصة السيادة،** وهي التي تخضع بقراراتها الداخلية والخارجية لتأثير الدول الكبرى أو لقرارات المنظمات الدولية أو الإقليمية، وبهذا فإن السيادة مفهوم حركي متغير خاضع للمتغيرات الزمكانية، هذا بشكل عام.

أما فيما يتعلق بالنظام السياسي العراقي بعد العام 2003، فيمكن وصف الدولة العراقية بأنها دولة منقوصة السيادة، ويمكن بيان حالة النكوص في المظاهر الآتية:

1 - عدم خضوع جزء كبير ومهم من الإقليم الجغرافي الذي قد يسهم بشكل أو بآخر في عملية التمويل المركزي في رسم السياسة العامة وتنفيذها، خصوصاً إذا كان هذا الإقليم يحتوي على الكثير من الثروات الطبيعية، مثل النفط أو الغاز الطبيعي وغيرها من الموارد المهمة التي تسهم في رفد الموازنة العامة.

2 - عجز مؤسسات النظام السياسي على فرض أو إخضاع الجماعات الثانوية، سواء كانت قوى أم أحزاباً سياسية أم مؤسسات دينية أم جماعات قبلية للقانون، والعمل على ضرورة احترامه.

3 - تنامي قوة الجماعات الثانوية على حساب قوة النظام السياسي ومؤسساته، بمعنى ظهور تلك القوى كقوى موازية للدولة، وبالتالي فلا يكون

وجود لمعنى السيادة، بسبب التعدد في تلك القوى وانعدام الحالة الهرمية في البناء السياسي داخل الدولة.

4 - ضعف مؤسسات النظام السياسي في محاسبة الخارجين على القانون أو المتجاوزين عليه ومحاسبة الفاسدين، فضلاً عن الذين يوفرون لهم غطاء الحماية من قوى سياسية واجتماعية.

5 - عدم قدرة المؤسسات الحكومية على اتخاذ جملة من الإجراءات الحكومية والقرارات التنموية، بسبب عدم امتلاكها الإرادة الوطنية ومراعاة المصالح الأجنبية على حساب المصالح الوطنية.

6 - التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية من خلال فرض إرادات دولية أو إقليمية على إرادة الدولة في المجالات السياسية والاقتصادية التنموية والاجتماعية وحتى في المواقف والعلاقات الدولية.

7 - ويمكن بيان أسباب تلك المظاهر من خلال عاملين رئيسين هما:

1 - العامل القانوني - الدستوري.

على الرغم من بعض المزايا الموجودة في النظام القانوني الأساس للدولة العراقية بعد العام 2005، إلا انه عمل على تفكيك السيادة، من خلال إيجاد مراكز قوى أخرى تتمتع بصلاحيات واختصاصات أقوى وأوسع من اختصاصات المؤسسات الحكومية الاتحادية، بذلك فإن النصوص الدستورية منحت سيادة منفصلة للأطراف على حساب سيادة الدولة المركزية.

إذ أخذ الدستور العراقي بثلاثة أنواع من أنظمة الحكم الإدارية، الأول: اللامركزية السياسية (نظام الأقاليم) الذي نصت عليه المواد من (116-121)، والثاني نظام اللامركزية الإدارية (نظام المحافظات) التي لم تنتظم في إقليم، والذي نصت عليه المادتان (122- 123)، والثالث نظام الادارات المحلية الذي نصت عليه المادة (125)، وتجسدت تلك الانظمة عملياً في النظام

السياسي العراقي من خلال الأقاليم التي عبرت عن اللامركزية السياسية (الفدرالية) والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، التي عبرت عن اللامركزية الإدارية. بل ذهب المشرع العراقي إلى أبعد من ذلك من خلال جعل الصلاحيات التي لم يذكرها الدستور ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، أما الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، في حالة الخلاف بينهما، كما ورد في المادة (115). فضلاً عن أحقية سلطة الإقليم في تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانونين، كما ورد في المادة (121/ ثانيا). وبالتالي فيمكن وصف اللامركزية السياسية في العراق (فيدرالية متعارضة) وليست (فدرالية متعاونة) كما هو معمول به في النظم السياسية الاتحادية.

2 - العامل السياسي.

إذ عبر العامل السياسي عن اعتماد مبدأ التوافقية في إدارة الدولة، إذ عملت النخبة السياسية في العراق على اعتماد صيغة التوافق في إدارة الدولة، حيث تولدت مخرجات سلبية أثرت بشكل أو بأخر على السيادة، ومنها:

❖ **المحاصصة السياسية**: تتمثل بتقسيم مراكز السلطة السياسية بين الكتل والقوى السياسية المعبرة عن تنوع وتعدد المكونات الاجتماعية داخل النظام الاجتماعي العراقي، إذ استطاع النمط التوافقي ترسيخ القناعة لدى القوى السياسية كافة، بأن سياسة المحاصصة تمثل استحقاقاً كمياً لتلك الجماعات الفرعية من جانب، واستحقاقاً وطنياً للمكونات الاجتماعية المضطهدة في عهد النظام السابق من جانب آخر.

❖ **ضعف تغلغل النظام السياسي**: إذ يرتبط التغلغل ارتباطاً وثيقاً بما

يتمتع به ذلك النظام من قدرات، لاسيّما القدرات الاستخراجية والتوزيعية التنظيمية، إذ يُشير التغلغل إلى قدرة الدولة على بسط سيطرتها على مناطق الإقليم الجغرافي لدولتها، وعلى الفئات والطبقات والجماعات المشكلة لمجتمعها، ويكون بمقدور الحكومة المركزية إعمال قوانينها وسياستها العامة داخل شتى أرجاء إقليمها، على أن تكون الحكومة قادرة على استعمال أدوات الإكراه المادي، كلما رأت أن ذلك الاستخدام ضروري لإنفاذ قوانينها وسياساتها. فبفعل مبدأ التوافق لم يعد بمقدور الحكومة الاتحادية إعمال سياستها العامة، وبذلك أصبحت فاقدة لتطبيق وسائل الإكراه أو الاقناع على أجزاء ومرافق مهمة في إقليم الدولة.

❖ **غياب المعارضة السياسية**: بمعنى أن الديمقراطية التوافقية تتيح للقوى السياسية الممثلة للمكونات الاجتماعية أو للجماعات الفرعية المكونة للمجتمع الاشتراك في الحكم، على مستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتجعل مبدأ المساءلة أو المحاسبة يخضع إلى توافقات سياسية بين القوى والأحزاب السياسية، قبل الاقدام عليها داخل مؤسسات النظام السياسي. فضلاً عن ذلك، فإن انعدام أسلوب الرقابة وضعفه، سوف يؤدي بواقع الحال إلى عدم فاعلية النظام السياسي، وبذلك ترتفع ممارسات خرق السيادة محلياً وبصورة مستمرة.

❖ **تقسيم المجتمع العراقي**: لم يُنظر إلى الديمقراطية التوافقية في العراق من قبل النخب الحاكمة، على أنها آلية أو وسيلة لتجنب النزاعات وحلها وتحقيق الاستقرار وتحسين الأداء المؤسساتي، الذي بدوره يحقق بناء دولة عصرية، بقدر ما عدتها هدفاً نهائياً وجامداً، وبدلاً من استخدام الوسيلة للمحافظة على الاستقرار السياسي، استخدمت الديمقراطية لهدف تكريس الواقع والتمسك بالسلطة. وهنا باتت التوافقيةُ تُكرس مفهوم الطائفية والتمايز المكوناتي بدلاً عن الانسجام والتعايش السلمي بين المكونات، وتحقيق

الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهذا الأمر يعود إلى فشل سياسات إدارة التنوع من قبل النخب السياسية التي دفعت افراد المجتمع العراقي للتعاطي مع الأهداف الطائفية، وبذلك حولت الخلافات السياسية إلى صراع هويات فرعية؛ مما ساعد تلك المكونات بالاستعانة بالقوة الخارجية سياسياً ومادياً وإعلامياً... الخ.

وبذلك فإن كلا العاملين ساهما وبشكل مباشر بالتأثير السلبي على سيادة الدولة، وإذا أُريدَ لدولة العراق الانتقال من حالة النكوص في السيادة يجب العمل على ما يلي:

1- النهوض بالواقع الاقتصادي، وتحسين معايير جودة الحياة للمواطن العراقي من خلال ما تقدمه المؤسسات الحكومية الاتحادية من خدمات وتسهيلات تتيح للمجتمع العراقي بأن يندمج معها اندماجاً عموديا، يتحقق الولاء للدولة دون سواها.

2 - تقويم التجربة السياسية السابقة من خلال إعادة النظر في إدارة مؤسسات الدولة، ووضع تسويات وترتيبات جديدة، بما تتلاءم مع الأوضاع الراهنة تحت مسمى (ضمانات السيادة الوطنية)، أو (الوحدة الوطنية).

3 - تعديل الدستور بما يتناسب مع وحدة العراق وسيادته.

4 - اعتماد معايير المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية وإقامة علاقات متوازنة قائمة على الجوانب الاقتصادية والمصالح المتبادلة.

الخلاصة: إنّ الأساس القانوني للنظام السياسي، وطبيعة إدارة الدولة من قبل النخب السياسية، هي من أثرت سلباً على السيادة.

الملخص التنفيذي
تعقيبات المحور الثاني*

وعي وإدارة العوامل الإقليمية والدولية في تحقيق السيادة أو انتهاكها؟

الدكتور راجي نصير**

لأسباب كثيرة ومختلفة، لم تكن المعارضة العراقية قبل العام 2003 في وضع جيد ومتماسك.. ولم تكن رؤاها موحدة حول الشكل المستقبلي للدولة وآليات إسقاط النظام السابق.. بل يمكن القول إن فصائل المعارضة لم تكن لديها خطة أو آلية لملء الفراغ السياسي والأمني والإداري في حال سقوط النظام.. ويبدو أن رحلة الاغتراب والمنافي لأكثر من عقدين من الزمن ولدت حالة من الاحباط لدى الكثيرين لدرجة أن سقوط النظام أو إسقاطه لم يعد من الناحية الفعلية أولوية بالنسبة للكثير من فصائل المعارضة، وإن ظل موضوعا لتنظيرات ذات طابع إعلامي بالدرجة الاساس.. وحتى بات الكثير منها يدعم فكرة اسقاط النظام بجهد دولي خارجي دون الاكتراث لما يمثله ذلك من انتهاك للسيادة العراقية، ربما لأنها كانت ترى أن سيادة العراق أصلا منتهكة بسبب سياسات النظام العدوانية وحروبه العبثية التي اضعفت البلد وسيادته كثيرا.

لكن إسقاط النظام الذي كان بمثابة حلم طال انتظاره، جاء خافتا، وامتزج باجتياح عسكري تحول بعد شهر تقريبا وبشكل صادم إلى احتلال

(*) شارك في هذا المحور الأساتذة كل من: الأستاذ حمزة مصطفى، الدكتور علاء الجوادي، الدكتور علي فارس حميد، الأستاذ فاضل ميراني، الأستاذ فرهاد علاء الدين، الدكتور محمد ياس.

(**) أكاديمي وإعلامي.

رسمي بقرار من مجلس الأمن الدولي حمل الرقم 1438 في 22/ 5/ 2003، وبطلب بريطاني امريكي، مسقطا بذلك ما تبقى من سيادة العراق بشكل رسمي ونهائي وبقرار اممي. والمعارضة العراقية التي كانت تحلم لسنوات طويلة بإسقاط النظام بقدراتها الذاتية، واقامة البديل الوطني، وجدت نفسها أمام ولادة قيصرية للتغيير لم تخلُ من التشوهات، وفي بلد تحت احتلال خارجي، سرعان ما بدأت القوة التي هيمنت عليه وهي الولايات المتحدة باستعداء الدول المجاورة، وتهديدها بأنها ستكون التالية في التغيير بعد نظام صدام حسين، لتفتح الباب أمام تدخلات الدول المجاورة والإقليمية لإفشال التجربة العراقية الجديدة لحماية نفسها، بما فيها الدول الحليفة لأمريكا في المنطقة والتي لم تستطع إخفاء قلقها من رياح التغيير الديمقراطي خاصة بعد حديث الولايات المتحدة: أن العراق سيكون النموذج الديمقراطي للشرق الاوسط الجديد.

ومثلما كانت قوى المعارضة وشخصياتها قبل سقوط النظام غير متفقة في الموقف والرؤى، وحتى في التحالفات والولاءات، كذلك كانت مختلفة عندما تسلمت السلطة في بلد محتل وبلا سيادة. وقد كشفت تجربة وسياسات الحكومات الست برؤسائها الخمسة (نوري المالكي حكومتين)، عدم وجود رؤية استراتيجية طويلة الامد، أو فهم واحد حتى لمفهوم السيادة أو المصلحة الوطنية، يمكن ان تسير عليه الحكومات على اختلافها، ويكمل بعضها البعض. حيث كشفت اجابات السادة رؤساء الحكومات السابقين عن تباين واضح في فهم السيادة، واساليب الحفاظ عليها وحمايتها، رغم قناعة الجميع بأن العراق بعد التغيير عام 2003 كان منقوص السيادة ومنهكا، وهو الخارج توا من نظام استبدادي وحصار اقتصادي قاسٍ، وأنه بحاجة إلى الجهد الدولي والإقليمي لحماية سيادته الوطنية وحفظها، خاصة مع كثرة التحديات التي واجهها العراق الجديد.

حتى نقطة الشروع لإعادة بناء الدولة الجديدة وتعزيز سيادتها الوطنية

كانت مورد اختلاف ايضا، حيث جاءت الاجابات لرؤساء الحكومات بين من يرى البدء من الخارج عبر التفاهمات والتحالفات الدولية والإقليمية لتقوية الداخل الضعيف والمنهك اقتصاديا كما يذهب الى ذلك الدكتور اياد علاوي، وبين من يرى أن العراق من القوة بحيث يكون مركز استقطاب للدول الاخرى التي ينبغي عليها أن تتحرك هي باتجاه العراق لا أن يتحرك العراق باتجاهها، كما يرى الدكتور ابراهيم الجعفري. مع وجود إدراك أن لا شيء يقدم بلا ثمن، وان يراد من العراق ان يقدم تنازلات تؤثر في النهاية على سيادته لجلب الدعم كما اشار السيد عادل عبد المهدي.

كان لاجتهادات رؤساء الوزارات الشخصية، في ضوء الصلاحيات الواسعة التي منحها لهم الدستور ومنها القيادة العامة للقوات المسلحة، دور كبير في تحديد سياسة البلد وتحالفاته الدولية والإقليمية، وبالتالي التأثير سلبا أو إيجابا على السيادة في ظل تفسيرات متباينة للمصلحة الوطنية. وعلى الرغم من وجود إجماع على ضرورة بل حتمية بناء علاقات دولية خارجية متوازنة تضمن مصالح العراق وتراعي التوازنات الدولية والإقليمية، إلا إن التجربة العملية اثبتت تباينا في مصاديق التحالف، بمعنى مع من مصالحنا؟ ومع من نتحالف؟. فحين تحدث إياد علاوي عن اقتراحه استبدال قوات التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة بقوات عربية إسلامية، وجه إبراهيم الجعفري انتقادات صريحة لتلك الدول لأنها لم تدعم العراق بعد التغيير رغم الضرر الذي لحق بها جراء سياسات النظام، وكانت سياسات العراق الخارجية متذبذبة ولا تحمل رؤية استراتيجية، أو توجهات واضحة، مع ملاحظة ان الدول العربية، وحتى جامعة الدول العربية، ظل موقفها بشكل عام سلبيا من العراق منذ العام 2003.

واحدة من المواضيع الحساسة التي واجهت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ العام 2003، وهي على صلة وثيقة بسيادة البلد واستقلاله، هو كيفية

الموازنة بين الوجود الأمريكي والنفوذ الإيراني العلني في العراق، حيث يمارس البلدان ما يشبه المواجهة على الاراضي العراقية؛ الموازنة الصعبة والحساسة كانت واضحة الى حد ما في الحكومات الأربع الأولى بشكل أو باخر، وحين حاولت الحكومة الخامسة برئاسة حيدر العبادي الاقتراب من المحور الامريكي على حساب إيران اضطربت علاقته مع الجمهورية الإسلامية وحلفائها في العراق، في حين أدى اقتراب عادل عبد المهدي من المحور الإيراني الصيني إلى أن قاطعته الإدارة الأمريكية وشجعت على إسقاط حكومته قبل إكمال مدتها الدستورية، وهو ما اعترف به عبد المهدي حين أشار إلى ان حكومته حاولت التعامل مع السيادة بكل جدية، ولعل هذا ما اطاح بها حسب تعبيره.

آليات ادارة الدولة بعد العام 2003 كانت هي الأخرى موضع خلاف في تفسيرات رؤساء الوزراء، على الرغم من اشتراك الجميع في نهاية المطاف في ترسيخ التقاسم الطائفي والقومي للسلطة، الدكتور اياد علاوي قال إنه يرفض المحاصصة نافيا وجود محاصصة في حكومته، رغم أن حكومته وهي العراقية الاولى بعد استعادة السيادة وضعت الاساس لنظام المحاصصة في العراق بعد العام 2003، في حين عدّ نوري المالكي استيعاب التعددية المجتمعية في هرم النظام وتمثيل المكونات في السلطة يقوي السيادة، بينما انتقد الدكتور حيدر العبادي رفيق المالكي وأقرب المقربين اليه قبل أن يبتعد عنه الديمقراطية التوافقية، عادّاً النظام التوافقي يساعد ذاتيا على تشظي فعل الدولة السياسي.

المناكفات والخلافات كانت السمة الغالبة لمسير العملية السياسية في العراق الجديد، فلا قوى المعارضة السابقة لنظام صدام حسين، الشيعية والكردية بالدرجة الاساس، تجاوزت تراكمات الماضي القمعي والدكتاتوري للنظام السابق، الذي اعتمد بشكل كبير على المكون السني، واحسنت ادارة التنوع المجتمعي في العراق، ولا المكون السني نجح في فك الارتباط بينه وبين النظام السابق بشكل يمهد لقبول الواقع الجديد وتحقيق الاندماج المجتمعي، بحيث تحول موضوع اجتثاث البعث الى عقبة عصية في مسيرة

العملية السياسية، بسبب اعتبارها تهدف الى إقصائهم وتهميش دورهم، على الرغم من أن من تم اجتثاثهم من الشيعة والاكراد اكبر بكثير من السنة. وهذه الامور جميعا كانت منافذ للإخلال بالسيادة العراقية، وأبواباً مفتوحة للتدخل الخارجي بحجة الدفاع عن هذا المكون أو ذاك.

لاشك إن الثورة العالمية الثالثة الكبرى، وهي ثورة المعلومات، غيرت كثيرا من شكل العالم والكثير من الثوابت القديمة فيه، ومنها مفهوم السيادة، التي لم تعد على شكلها الويستفالي القديم، فثورة الإعلام والاتصال وتكنلوجيا المعلومات العابرة للحدود وغير القابلة للسيطرة عليها مثلت انتهاكا واضحا لسيادة الدولة المعاصرة، والعولمة والاحادية القطبية والتفرد الامريكي بزعامة العالم افرز سياسات جديدة تبرر التدخل في شؤون الدول الاخرى، وحتى إسقاط الأنظمة السياسية لأسباب إنسانية وللدفاع عن حقوق الإنسان في حال تعرضها للانتهاك، وكان التدخل العسكري لأغراض إنسانية أحد مبررات التدخل الامريكي الدولي في العراق واسقاط نظام صدام حسين في نيسان عام 2003، اسقاط النظام اسقط السيادة العراقية بشكل كامل، وموضوع استعادتها بصورتها النسبية التي صارت مزية السيادة في زمن العولمة والثورة المعلوماتية يحتاج الى وقت ومقدمات كثيرة، لكن البنية التوافقية للسلطة في العراق، واسلوب عقد الصفقات عند تشكيل كل حكومة، أو عند التصويت على القرارات المهمة، ادى الى ضعف الدولة العراقية، بحيث لم تعد قادرة على حفظ حدود البلد وسيادته.

في المقابل فإن بعض القرارات التي تبدو سيادية للوهلة الاولى قد تكون مقدمة لانتهاك كبير للسيادة فيما بعد، مالم تكن تلك القرارات دقيقة ومدروسة ومتأنية، ومنها على سبيل المثال قرار إخراج القوات الامريكية من العراق نهاية عام 2011 الذي اعقبه بعامين سقوط ثلث الأراضي العراقية تحت سيطرة داعش في تحدٍ خطير للدولة العراقية اجبرها على طلب عودة قوات التحالف الى البلاد وبكلف مالية عالية هذه المرة.

إن أبرز التحديات التي لم تنجح الحكومات الست في تجاوزها هي:

1 - عدم وجود استراتيجية وطنية واضحة ومدروسة، تسير عليها الحكومات العراقية المتعاقبة، وطغيان الاجتهادات الشخصية على عمل الحكومات.

2 - عدم وجود اجماع وطني أو مجتمعي على القضايا الأساسية ومنها موضوع السيادة والمصالح الوطنية.

3 - ضعف الثقافة والولاء الوطني لدى المواطن العراقي، بسبب تراكمات الماضي وغياب المنجز الذي يعطي الشرعية للحكومة.

4 - وجود تيارات سياسية وعشائرية ودينية ومذهبية وقومية نافذة ومؤثرة في الرأي العام العراقي تنافس سلطة الدولة وتتجاوزها احيانا.

5 - طغيان المواقف الفئوية على الرأي العام العراقي التي تغذيها الصراعات السياسية والضغوطات الخارجية سياسيا وامنيا واقتصاديا واعلاميا.

6 - استمرار نظام المحاصصة المقيتة الذي يمثل بوابة للتدخلات الخارجية.

7 - عدم وجود خارطة طريق لإصلاح الأوضاع الاقتصادية في البلاد بما يقلل حاجتها الى الدعم والمساعدة الخارجية، وما يستتبعها من ثمن ينبغي على العراق دفعه من سيادته استقلال قراره.

8 - استمرار تهديد الجماعات الإرهابية وعلى رأسها داعش للسيادة والأمن الوطني العراقي.

9 - ضعف الخطط الكفيلة بتقوية المنظومة العسكرية والأمنية العراقية القادرة على الدفاع عن الوطن دون إملاءات خارجية.

10 - ضعف موقع العراق على المستوى الدولي والإقليمي، وعدم استقرار السياسة الخارجية العراقية.

11 - عدم حصر السياسة الخارجية العراقية وعلاقته بدول العالم بوزارة الخارجية، وقيام جهات سياسية ومجتمعية محلية باتصالات خارجية باسم العراق.

12 - ضعف سيطرة العراق على حدوده ومنافذه الخارجية.

13 - استمرار وجود القرارات الدولية المكبلة للعراق والتي فرض الكثير منها زمن النظام السابق.

14 - طغيان المصالح الفئوية والحزبية على المصالح الوطنية العليا.

15 - تفشي الفساد في الطبقة السياسية الحاكمة يجعلها ضعيفة أمام الدول الأخرى وعرضة للابتزاز.

16 - استمرار الخلافات بين المركز وإقليم كردستان يؤثر سلبيا على السيادة العراقية.

17 - الاستخدام السيء للإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي يفتح الأبواب أمام اختراق السيادة العراقية وتهديد الامن المجتمعي.

18 - فقدان التوازن في العلاقة مع المحيط الإقليمي والدولي، والاستقطاب الحاد بين محوري امريكا وايران بشكل خاص.

19 - عدم تطبيق قانون للأحزاب يجعل الابواب مفتوحة امام تدفق المال السياسي من الخارج بما يخدم اجندات الدول الممولة على حساب الامن الوطني والسيادة العراقية.

20 - استمرار الخلاف حول الدستور الذي يمثل العمود الفقري للنظام السياسي.

21 - عدم اقرار الكثير من القوانين الاساسية ومنها قانون النفط والغاز يؤدي الى ضياع الثروات الوطنية.

22 – ازمة الثقة الحادة بين الطبقة السياسية والمواطن التي عكستها التظاهرات الشعبية الواسعة والمستمرة.

23 – استمرار الاعتداءات التركية العسكرية على الاراضي العراقية بحجة مطاردة حزب العمال الكردي التركي.

هذه التحديات مالم يتم تجاوزها سيبقى العراق يعاني من الضعف الموجب لطلب مساعدة الاخرين، ومعرضا لانتهاك سيادته بشكل أو بآخر، في عالم تغيرت فيه موازين القوى كثيرا، واختلفت فيه قواعد اللعبة السياسية.

13/ 10/ 2020

الملخص التنفيذي
تعقيبات المحور الثالث - الجزء الأول*
هل ان معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة

أ. د. قاسم محمد الجنابي**

تعتبر المصالح الوطنية بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسة الخارجية للدولة، وكل اختلاف في تفسير مضمون واهداف المصالح الوطنية لابد أن يترتب عليه ارتباك في ادراك واداء الدولة الداخلي والخارجي، كون المصالح الوطنية تمثل المقام الاول في مركب علاقات الدولة الخارجية، وإن إدامتها وتعزيزها هي غاية السياسة الخارجية.

الا ان تباين ادراك الساسة وصانعو القرار لمفهوم المصلحة الوطنية يؤدي الى الغموض وعدم الوضوح في تحديد اهداف الدولة ذات البعد الاستراتيجي، فمن جهة يستخدم الساسة وصانعي القرار مفهوم المصلحة الوطنية كمعيار لتقويم حالة سياسية معينة أو قضية معينة، أو مجموعة قضايا، من خلال تحديد الموقف أو السلوك الذي يجب على الدولة أو صانع القرار اتخاذه حيالها، ومن جهة ثانية كثيرا ما يستخدم مفهوم المصلحة الوطنية من اجل تبرير قرار اتخذ بشأن موقف سياسي أو تجاه ازمة بناءً على اهداف أو رغبات زعيم أو قيادة أو حسابات شخصية لقائد أو مصالح حزبية ذات نفوذ

(*) شارك في هذا المحور الأساتذة كل من: النائب أرشد الصالحي، الدكتور رائد صالح علي، الدكتور عادل عبد الحمزة، الدكتور علي الأديب، الدكتور نعيم العبودي، الدكتور يوسف محمد صادق.

(**) أستاذ العلاقات الدولية - جامعة النهرين.

في الدولة وفي هذه الحالة يكون مفهوم المصلحة الوطنية لا يعبر عن سلوك دولة ناضجة قادرة على تحديد اهدافها وحماية وجودها.

وضمن المفهوم الموضوعي فإن المصالح الوطنية هي المحددات الأساسية والحاجات الجوهرية أو المعايير النهائية التي بموجبها تصوغ الدولة اهدافها ومقاصدها وترسم سياستها الخارجية واستراتيجيتها وتكتيكها الدبلوماسي عبر مؤسساتها الدستورية وعلى اساس مشاركة اكبر قطاع ممكن من الاجهزة المختصة والرأي العام.

فهناك مصالح مشتركة أو متكاملة أو متطابقة، وهناك مصالح متضاربة متناقضة، واخرى متفاوتة شيئاً ما، وهناك مصالح اساسية للدولة وأخرى ثانوية، ومن ثم هناك مصالح حيوية ومصالح جوهرية واخرى محدودة أو محددة، واخرى ضرورية. وفي محاولة مقاربة مصالح الدول فإن النجاح أو الفشل في تحقيقها محكوم بعوامل كثيرة، من اهمها طبيعة المصالح ومدى شموليتها وكذلك درجة ثباتها أو ديمومتها، وان تحقيق هذه المصالح يعزز من قوة الدولة ونظامها السياسي، وقد تكون بعض المصالح سبب وجود الدولة كالسيادة الوطنية.

وفي ضوء ذلك، لا يمكن لصانع القرار المساومة على الأهداف الاستراتيجية العليا، أو التخلي عنها، وإن أي تقصير في تنفيذها سيؤدي إلى العصف بوجود الدولة وزوالها، وإن عدم أنجازها بشكل كامل سيؤول إلى تعثر الوظائف الأساسية للدولة فضلاً عن خروقات في أمنها ومسيرتها التنموية وبنائها الحضاري والثقافي وهو ما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على المحافظة على كيانها في الحاضر والمستقبل. ومن خلال ما تقدم نجد ان المصلحة الوطنية وسيادة الدولة مفهومان متلازمان يتكاملان من خلال قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين متطلبات الدخل (المصلحة الوطنية) وتحديات الخارج(الحفاظ على السيادة).

اما جدلية العلاقة بين تحقيق المصالح الوطنية والحفاظ على السيادة العراقية، فقد تعرضت السيادة العراقية ومنذ عام 1991 للتآكل شيئا فشيئا

ابتداءً من القرارات الأممية الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي قوضت بموجبها سيادة العراق السياسية والعسكرية، وأصبح العراق عمليا تحت طائلة القرارات الدولية التي كانت تصدر بين الحين والآخر، والتي استمرت حتى عام 2003 وانتهت باحتلاله وإنهاء وجوده السياسي كدولة ذات كيان مستقل، وتحول إلى دولة خاضعة للاحتلال، وحتى بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في عام 2004، إلا أن السيادة العراقية ظلت منقوصة كون هذا المجلس لم يكن يمتلك الحق المطلق لاتخاذ قرارات سيادية دون أن يوافق عليها الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، واستمرت هذه الحالة حتى بعد انتقال السيادة للعراق، حيث أصبح العراق يمتلك السيادة القانونية دون الفعلية بمعنى أن العراق لم يتحرر مطلقا من القيد الأمريكي الذي كبله باتفاقية أمنية، وألحقتها باتفاقية الإطار الاستراتيجي التي لم يستفد منها العراق والتي ألقت بظلالها على الواقع الأمني، واستمرت حتى بعد الخروج الجزئي للعراق من طائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

ونتيجة لكل هذه المتغيرات تحول العراق إلى دولة تتنافس عليها القوى الإقليمية والدولية، وأصبح القرار السياسي العراقي الذي يمثل الأساس السيادي للدولة يمر بعديد من القنوات الرسمية وغير الرسمية التي لا تراعي في بعض الاحيان المصالح العليا للدولة العراقية، ولعل هناك الكثير من الأسباب التي أدت لذلك أهمها: انعدام الثقافة الوطنية الجامعة، وضعف تأثير الهوية والانتماء، فضلًا عن غياب الهدف الاستراتيجي للدولة وعدم ادراكها لمتغيرات البيئة الاستراتيجية (الاقليمية والدولية)، مما اثر على العلاقة التكاملية بين المصلحة الوطنية وسيادة الدولة، ونعتقد ان سبب ذلك يعود الى التباين والانقسام في تحديد مصالح العراق العليا بين الفواعل غير الرسميين (الاحزاب السياسية)، إذ برزت تصاعد الهويات الفرعية بمختلف مسمياتها المذهبية، والقومية، وأخذت هذه الهويات تختلف سياسيا، ونوعا ما، استخدمت الشعبوية في ترسيخ هذا الخلاف اجتماعيا، لترسم المصلحة

الوطنية للدولة من منطلقاتها الأيديولوجية، سواءً أكانت مذهبية، أو قومية، اذ نجد تبايناً في تصورات الفواعل في المشهد السياسي بعد عام 2003، اتجاه المصلحة الوطنية، فتصورات الفاعل السياسي (الشيعي) تعتقد أن المصلحة الوطنية للدولة تكمن في اتباع سياسة المحاور الاقليمية من منطلقات أيديولوجية مذهبية، وتصورات الفاعل السياسي (السني) تجد أن مصلحة العراق تكمن بتحالفاته المذهبية مع الجوار الإقليمي سواء أكانت تركيا، أو دول الخليج العربي واتباع سياسة التوازنات الاقليمية والدولية، اما تصورات الفاعل السياسي (الكوردي) فتركز بدرجة أساسية على المصلحة الكردية، وتنطلق دائمًا من فكرة ضمان حقوق الكورد بما فيها انفصال إقليم كردستان. فضلا عن المواقف المتباينة والمتقاطعة الى حد ما تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية والتواجد العسكري الامريكي في العراق ما بين رافض للوجود الامريكي وما بين مؤيد لذلك، ونعتقد ان سبب ذلك هو عدم الاتفاق على توصيف العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية ودورها في العراق بعد العام 2003. وقد تجلى هذا التباين في تعقيبات الاساتذة الافاضل على (المصلحة الوطنية وعلاقتها بالسيادة العراقية).

فقد ركز السيد ارشد الصالحي على قضية اساسية تسهم في الحفاظ على السيادة، حيث اشار الى ضرورة الاكتفاء الاقتصادي للدولة، ورهن تحقيق السيادة بالبعد الاقتصادي وضرورة الاكتفاء الذاتي اقتصاديا، بدلا من تلقى المعونات الاقتصادية التي في الغالب تكون على حساب السيادة الوطنية، واشار الى ضرورة التماسك المجتمعي العراقي كونه ركيزة اساسية من مرتكزات السيادة العراقية.

فيما ركز الدكتور رائد صالح علي على البعد الاكاديمي في التكامل ما بين المصلحة الوطنية وسيادة الدولة من خلال استعراض ادبيات العلوم السياسية والقانونية التي تصدت لموضوعة السيادة واليات تحقيقها.

اما الدكتور عادل عبد الحمزة فقد شخص مشكلة السيادة وعلاقتها

بالمصلحة الوطنية بثلاثية اسماها (السيادة والهوية والحدود) ويرى ان مصالح الهويات الفرعية اصبحت مصلحة عليا اكبر من المصالح الوطنية العراقية واستشهد باحداث العام 2014 وكيف كادت ان تعصف بوجود الدولة وما الت اليه من تحديات واجهت الدولة العراقية ومصالحها العليا، ويرى ان الحل يكمن في ترسيخ الهوية الوطنية الجامعة التي تؤمن بالأمة العراقية.

في حين كانت ورقة السيد علي الاديب شاملة لكل التحديات التي تواجه السيادة العراقية فقد اشار الى الامتداد المكوناتي ببعده الاقليمي وعده من ابرز التحديات التي تنتقص من السيادة العراقية من خلال زيارات الزعامات الحزبية الى دول الجوار وطرح قضايا ومشاكل داخلية تقع في صميم عمل الدولة العراقية ومؤسساتها فضلا عن فاعلية السفارات وعلاقاتها مع الكتل السياسية والفعاليات الاجتماعية، اضافة الى ذلك ركز السيد الاديب على البعد التربوي (التنشئة السياسية)وافتقار العراق لفلسفة تربوية جامعة مانعة تسهم في بناء المواطن العراقي، فضلا عن ذلك لم يغفل السيد الاديب البعد العسكري والامني ودعا الى ضرورة قيام نوع من التحالفات الاقليمية بين العراق ودول المنطقة.

اما الدكتور نعيم العبودي فقد قرن تحدي تحقيق السيادة بالتواجد العسكري الامريكي ودعا الى تطبيق القرار النيابي الخاص بانهاء تواجد القوات الاجنبية في العراق ومعظم ما طرحه الدكتور العبودي يتعلق بالشان العسكري والامني، اضافة الى ذلك اشار الى ضرورة تشريع قانون النفط والغاز ومراجعة عقود جولات التراخيص النفطية.

في حين يرى الدكتور يوسف محمد صادق ضرورة تبني العراق استراتيجية اسماها باستراتيجية القلب النابض من خلال توظيف موقع العراق الجغرافي وجعل اراضيه جسرا يربط الشرق بالغرب والخليج العربي بالبحر المتوسط واوربا وبذلك يصبح العراق مركزاً للتجارة الاقليمية والدولية.

الملخص التنفيذي
تعقيبات المحور الثالث - الجزء الثاني[*]
هل ان معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة

السيد هاشم بحر العلوم[**]

ينطلق الباحث الدكتور مهند سلوم من مفهومين للسيادة: داخلي وخارجي. السيادة الداخلية هي سلطة الدولة على مجتمعها، والخارجي هو سلطة الدولة على مصيرها وشؤونها. ويعرج في القول ان المفاهيم المعاصرة عدلت على فكرة السيادة لتكون الدولة في خدمة الشعب ورفاهيته (وليس العكس، كما كان سابقا أي الشعب في خدمة الدولة)، وينطلق الباحث من هذه الزاوية لمناقشة آراء رؤساء الوزارات كالتالي:

- السادة أياد علاوي وإبراهيم الجعفري: فقد ركز كلاهما على المفهوم الداخلي للسيادة، واعتبرا ان سيادة العراق منقوصة لان الدولة العراقية لم تحقق المصالح الوطنية الداخلية المتمثلة بتحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعب (علاوي) ولا الرفاهية الأمنية (الجعفري).

- السادة نوري المالكي وحيدر العبادي: فقد رسم كلاهما علاقة متوازنة بين السيادة وتحقيق المصالح الوطنية، فهما لا يعتبران العراق منقوص السيادة إذا تنازل عن جزء منها لتحقيق المصلحة الوطنية، وهذا إقرار بعلوية المصلحة الوطنية على السيادة.

(*) شارك في هذا المحور الأساتذة كل من: الدكتور أنور الحيدري، الباحثين أيمن الفيصل وسجاد جياد - الدكتور سردار عزيز - الدكتور سعد الحديثي، الدكتور ضياء الأسدي، الدكتور قاسم داود، الدكتور محمد الوائلي، الدكتور مهند سلوم.

(**)دبلوماسي في وزارة الخارجية.

- أما السيد عادل عبد المهدي: فقد أعطى لمفهوم السيادة بعداً تاريخياً واستنتج ان السيادة في العراق غير واضحة المعالم بسبب التراكمات. وفي المفهوم الداخلي للسيادة أعطى تفسيراً متناقضاً من خلال المقارنة بين حق العراق حالياً في استخدام القوة لمنع التهديدات الخارجية والداخلية للدولة معتبراً هذا العمل لا ينتقص من سيادة العراق، فيما اعتبر ان نفس الفعل الذي قام به النظام السابق ولنفس الأهداف انتقص من سيادة العراق.

- يلحظ الباحث ان رؤساء الوزراء أهملوا مناقشة أثر النظام الفيدرالي وتعقيداته وسيادة الشعب في تعريف المصالح الوطنية وتأثيرها على السيادة.

- أما د أنور الحيدري فقد أشار إلى أن رؤساء الوزراء أجمعوا على انتهاك السيادة العراقية من خلال عدم تحقيق الرفاهية الاقتصادية والعسكرية للشعب، وعدم وضوح مفهوم المصلحة الوطنية ووجود تراكمات تاريخية تحول دون وجود مفهوم واضح للسيادة في العراق. وحدد الباحث عدة شروط لتنظيم العلاقة بين المصلحة الوطنية والسيادة: تحديد المفاهيم، الاتفاق على ثوابت المصلحة الوطنية، الالتزام بمعايير السيادة الدولية والتركيز على بناء عناصر القوة للشعب والدولة.

- وقد اشترك الدكتور ضياء الاسدي مع الباحث أنور الحيدري في الكثير مما كتب، حيث قال ان السيادة لا يمكن ان تتحقق دون وجود مفهوم للمصلحة الوطنية يتبناه الشعب وتعمل على تطبيقه الحكومات.

- أما الباحث الدكتور محمد الوائلي فقد أشار في تعقيبه أن السادة علاوي والجعفري اشتركا في نظرتهما الى الوحدة الداخلية التي تمنح قوة لمفهوم السيادة.

- وانطلق السادة المالكي والعبادي من العامل الخارجي لمنح قوة لمفهوم السيادة خلال فترة حكمهما. فيما تميزت فترة السيد عبد المهدي بالتداخل ما بين العوامل الداخلية والخارجية، فلم يكن لإحدهما علوية على الآخر.

وبالمختصر يرى الباحث:

- ان تحقيق التوازن بين المصالح الداخلية والخارجية يتأثر بظروف المرحلة التي حكم فيها كل رئيس وزراء.

- تركيز كل رؤساء الوزراء على غياب الدعم الداخلي لتحقيق التوازن والسيادة.

- عدم وجود رؤية عراقية واحدة لتوازن المصالح الخارجية مما يساهم في بروز مفهوم أوضح للسيادة.

- لم يبذل رؤساء الوزراء المتعاقبون أي جهد في تطوير القدرات الداخلية العراقية لتكون عاملاً موازناً للمصالح الخارجية.

- أما د. قاسم داوود يرى ان السيادة العراقية في كل مراحل حكم رؤساء الوزراء كانت منقوصة ولكنه يختلف في الأسباب. ففي حين يعزو نقص السيادة في فترة حكم علاوي والجعفري الى أسباب داخلية فانه يلاحظ في فترة حكم المالكي والعبادي وعبد المهدي ان أسباب انتقاص السيادة اصبحت خارجية وأبرزها التدخلات في القرار العراقي.

- تطرق د. سعد الحديثي إلى نفس المفاهيم التي تناولها الباحثان أنور الحيدري وضياء الأسدي حول السيادة والمصلحة الوطنية، وان غياب رؤية داخلية موحدة للمصلحة الوطنية تؤثر على مفهوم السيادة.

- توسع الباحث في الحديث عن العلاقة بين السيادة والمصلحة الوطنية وأبرز ما طرحه هو ان كل ما يحفظ ويعزز السيادة فيه مصلحة وطنية وبالمقابل كل ما يجلب المصلحة حتى وان شكل تجاوزاً لبعد من أبعاد السيادة فهو يعزز ويرسخ الأبعاد الأخرى للسيادة ويضمن الحفاظ عليها.

الملخص لكل تعقيبات الباحثين على المحور كالتالي:

1 - غياب الرؤية الداخلية الموحدة حول مفهوم المصلحة الوطنية يعرقل جهود صانع القرار في التعامل مع مفهوم السيادة.

2 - هناك أسباب عديدة لعدم وجود اتفاق على مفهوم واضح للمصلحة الوطنية، معظمهم قال ان الدولة مقصرة في خلق البيئة المناسبة والأدوات الصحيحة للتوافق عل مفهوم واضح للمصلحة الوطنية.

3 - تحقيق المصلحة الوطنية يبرر انتقاص السيادة ولا يؤثر سلباً عليها.

4 - ليس هناك علوية للسيادة على المصلحة الوطنية، فتحقيق رفاهية الشعب والدولة (المصلحة الوطنية) أهم من تحقق كامل لمفهوم السيادة.

5 - الحاجة الى دراسة وبحث عميقين للعوامل والعناصر التي تؤدي الى انتقاص السيادة وعدم تحقيق المصلحة الوطنية.

الملخص التنفيذي
تعقيبات المحور الرابع(*)
هل ان التوازن في تحقيق المصالح الإقليمية والدولية يضمن السيادة ويحددها؟

الدكتور علاء الحطاب(**)

مقدمة منهجية في الإطار النظري

تعد السيادة من الأفكار الأساسية التي أسس عليها صرح القانون الدولي المعاصر وبنيانه، وقد مرت نظرية السيادة بمراحل متعددة، فبعد أن كان نطاق السيادة الدولة على شعبها وإقليمها مطلقة، فإن تطور العلاقات الدولية على مر الزمن حمل معه تعديلا على هذا النطاق بصورة تدريجية.

إن السيادة الوطنية في الوقت الراهن اهتزت، لكونها عرفت العديد من التحديات على صعيد العديد من القطاعات سواء في المجال الاقتصادي أم الاجتماعي أم الثقافي، سواء أرادت الدول ذلك أم أبت، مما يجعلنا نؤشر عن أهمها: 1 - العولمة؛ 2 - مبدأ الحق في التدخل لحماية حقوق الإنسان؛ 3 - وحق التدخل الإنساني؛ 4 - التدخل بدعوى مكافحة الإرهاب. نتساءل حول أوجه التأثير على مظاهر سيادة الدول خلال فترة النظام العالمي الجديد.

(*) شارك في هذا المحور الأساتذة كل من: الشيخ جمال الضاري، الدكتور حارث الحسن، الدكتور عباس عبود، الدكتور عدنان عاجل، الدكتور عدنان فيحان، الأستاذ فاضل كريم، النائب محمد شياع السوداني.

(**)أكاديمي وإعلامي.

ملخص أجوبة رؤساء الوزراء

إن مجمل أداء النظام السياسي وسلوكه في العراق لا في مفهوم السيادة فحسب خضع لمقاربات غير علمية واكاديمية، بل كان خاضعاً لمقاربات مصلحية شخصية غير ناظرة للمستقبل واعداد إستراتيجيات لذلك المستقبل، فلم يخضع مفهوم السيادة في العراق على مستوى المصاديق لأي من معايير إيجاد السيادة فضلاً عن الحفاظ عليها. اذ لم يخضع القرار السياسي العراقي الخارجي الى الدوائر المعنية المتخصصة بصناعته سواء في وزارة الخارجية العراقية ام الوزارات والجهات والدوائر ذات العلاقة الساندة، ولم يخضع للمراحل التي من المفترض أن يتم من خلالها رسم القرار الخارجي العراقي وصناعته وصياغته، لذا كان وما يزال -حتى كتابة هذه الورقة - خاضعاً للتوافقات السياسية والبيئة الزمنية التي ينشأ فيها هذا القرار. تنعكس شخصية رئيس الحكومة وسلوكه السياسي على القرار الخارجي المتخذ وتنعكس البيئة السياسية الداخلية ابان فترة اتخاذ القرار على طبيعة هذا القرار، ومثال ذلك هو صياغة القرار الخارجي تجاه سوريا فتارة تكون مصدراً لإرسال الإرهابيين إلى العراق وتارة تكون الجارة التي تحارب الإرهاب ويجب الوقوف معها، كذلك الحال في نماذج أخرى كالسعودية والولايات المتحدة الامريكية، وهذا مؤشر واضح على إن القرار السياسي الخارجي لم يخضع بـ (اكاديمية) صنع القرار السياسي الخارجي من حيث الآليات والدوائر والمراحل المعنية بصنعه.

فضلاً عن إن مفهوم السيادة كل لا يتجزأ كما بينا في خصائص السيادة ولكي تمارس السيادة خارجياً كواقع عملي لابد من ممارستها داخلياً، والواقع أن السيادة داخلياً منقوصة في العراق سواء من خلال انفراد إقليم كردستان العراق بوظائف هي وثائق حصرية للحكومة الاتحادية كالقضاء والمنافذ والمؤسسة العسكرية وغيرها، أم من خلال عدم سيطرة الحكومة الاتحادية على جماعات وقوى داخل الدولة تحمل سلاحاً وتتخذ قراراً دون الرجوع إلى

الحكومة الاتحادية، فكلما كان الاستقرار الداخلي موجوداً كلما كانت السيادة في مراحل ثابتة ومتقدمة ومنجزة وكلما كان الاستقرار السياسي الداخلي غير متوفر باتت السيادة عرضة لانتهاكات عديدة لذا نرى بوضوح أن زيارة أي مسؤول إلى العراق لا تخضع للبروتوكولات المعتمدة في زيارة اصحاب القرار السياسي الحكومي العراقي، بل يقوم الزائر بزيارة الرئاسات الثلاث ومن ثم رؤساء الاحزاب ومن ثم الذهاب إلى أربيل، في زيارات منفصلة وهذا مؤشر على غياب وحدة القرار السياسي الداخلي العراقي الذي يفضي إلى غياب الاستقرار الداخلي، الأمر الذي من شأنه أن يصعب انجاز السيادة ويعرقله لأي رئيس حكومة ووزارته.

جاءت إجابات السيد إياد علاوي في المحور الرابع خاضعة للواقعية السياسية اكثر من كونها خاضعة للتقييم الفكري، إذ أكد في هذا المحور ما أسلفناه سابقاً في أن الاستقرار السياسي الداخلي بمعناه العام السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي يؤثر تأثيراً مباشراً على تحقيق السيادة، لذا فهو يرى أن وحدة المجتمع وقواه السياسية وكفاءة القائمين على الأمر تعزز فرص انجاز المصلحة الوطنية في شكل السيادة والامر اكاديمياً وعلمياً مقبول، أما مستوى تطبيقه في مرحلة وزارة الدكتور اياد علاوي فبحاجة إلى دراسة وتقييم (وهنا تعليقنا فقط على المحور الرابع دون المرور ببقية المحاور بناءً على طلبكم).

اما إجابة السيد ابراهيم الجعفري فقد جاءت اجابة "مترفة" فكرياً لا تلامس الواقع ولا تقترب منه واقعياً ولا نظرياً فقد اجاب على هذا المحور (المحور الرابع) إجابة لا تمت للسؤال بصلة، فلا يمكن الحكم على تلك الإجابة أو التعليق عليها لأنها "سالبة بانتفاء الموضوع" كما يقول المناطقة.

أما اجابة السيد نوري المالكي فقد جاءت بدايتها غير صحيحة أكاديمياً إذ إنه يرى ان احترام سيادة الدولة هو مبدأ اخلاقي بين الدول وهذا غير

صحيح أكاديمياً، إذ إن احترام سيادة الدولة خاضع لمبدأ المصالح المشتركة والمنافع المستقبلية، فلا يوجد المعيار الاخلاقي في العلاقات الدولية بل ان المعيار الاساسي في تلك العلاقات هو المصالح المتبادلة أو المشتركة، أما بقية اجابته على المحور الرابع فقد جاءت واقعية الى حدٍ ما (على مستوى التنظيم) إذ انه يرى أن سيادة الدول مرتهنة بأداء الدول الكبرى ازاء الدول الصغرى أو الضعيفة وهذا من ناحية الواقعية السياسية صحيح، والمعالجة التي اوجدها في اجابته نجدها منطقية وخاضعة فكرياً ونظرياً ومنهجياً للواقعية السياسية في العلاقات الدولية، اما مستوى نجاح حكومته سواء الاولى والثانية في ترجمة ذلك فهذا محل بحثه في إطار آخر خارج موضوع الورقة.

اما اجابة السيد العبادي فقد كانت الأقرب فهماً لإدارة المصالح وصيغ الوصول اليها بأقل الخسائر للدولة، فعلى المستوى النظري إن تحقيق السيادة على وفق المصالح الإقليمية هو فن الحصول على تلك المصالح وادائها وتأمينها لأن الواقع يفرض انه لا يمكن لأي بلد اليوم أن يعزل نفسه عن محيطه الجغرافي والإقليمي والدولي، لذا فإن الإجابة جاءت الأكثر فهماً لمطلب المحور الرابع.

أما إجابة السيد عادل عبد المهدي فقد جاءت غير مباشرة كما في اجاباته لبقية المحاور الأخرى، واستندت الى التنظير الفكري والطروحات الكلاسيكية لمفهوم السيادة وأبعاده دون المرور بالطروحات الحداثوية لمفهوم السيادة سيما ما طرأ على هذا المفهوم من تغيرات كبيرة بعد انتهاء الحرب الباردة واحداث سوريا والعراق واليمن وغيرها، فلم تأت اجابته على المحور مباشرة بل جاءت بطريقة شرح نظري لمفهومي التوازن والمصالح وإدخال جزئيات "المقابر الجماعية" وحروب كردستان والاهوار نراها في غير محلها. مع التقدير.

التعقيبات

تعقيب الشيخ جمال الضاري

- في معرض سرده لمجمل تعقيباته كان مستحضراً للميول الايديولوجية التي يعتقد بها، هذا لا يعني ان تعقيباته خالية من الواقعية، لذا فأنه يرى ان اغلب اجابات السادة المعنيين كانت نظرية غير قريبة من الواقعية السياسية.

- قراءته لاجابات السيدين اياد علاوي وابراهيم الجعفري كانت واقعية جدا، اما في معرض تعقيبه على اجابة السيد نوري المالكي فانه اعطى وجهة نظره بما جرى انذاك ولا يعطي تقييما لما ورد في الاجابة.

- اما في معرض رده على اجابة السيد عادل عبد المهدي كان قريبا من الواقع في ان التنظير الفكري غلب على طابع اجابته. ثم يبين وجهة نظر مشروعه السياسي واعتقد ان هذا الامر خارج اطار المطلب.

تعقيب الدكتور حارث الحسن

- قدم الدكتور حارث الحسن مقدمة في الاطار المنهجي لمقاربة مفهومي السيادة والتوازن وركز على السيادة في مصاديقها الداخلية (السيادة الداخلية) التي تعني احتكار العنف الشرعي الذي يفضي الى احتكار سلطة انفاذ القانون، لكنه هنا اغفل اطروحة "حاكمية الشعب" التي تمثل المصداق الحقيقي للسيادة الداخلية وفي هذا الاطار المنهجي كلام واسع يدخل في جانب الفكر السياسي اكثر منه في الجانب النظمي السياسي.

- تعقيبه في معرض رده على اجابات السادة رؤساء الحكومات فصل بين فترتين الاولى ابان الاحتلال الامريكي ووجود قواته على الاراضي العراقية والتي لا يمكن خلالها وضع معيار او مقياس للسيادة في العراق بوجود تلك القوات سيما وان ميزان القوى بين خصوم "المنطقة" في العراق

(ايران-امريكا) لم تكن في ذروة خصومتها ابان فترة حكم الرئيس الاميركي السابق باراك اوباما.

- كذلك ابان تحديات سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مناطق واسعة من البلاد، لذا فان جدلية "التوازن" لم تكن ضرورية في تلك المرحلة مما يشكل تحدياً لصاحب القرار في سبيل تحقيقها.

- اقترب مما جاء به تقييم الدكتور حارث حسن في معرض تعليقه على اجابة السيد نوري المالكي في دورته الثانية في انه حاول الاقتراب من الجانب الايراني دون الالتفات الى صعوبة تحقيق مدرك توازن المصالح بالنظر الى مفهوم السيادة.

تعقيب الأستاذ الدكتور عباس عبود

- يقدم الأستاذ الدكتور عباس عبود "فرشة" في الإطار المنهجي النظري لمفهوم السيادة من زاوية نظرة القوانين الدولية واسهاماتها لهذا الجانب ويقدم مجموعة من القرائن والأدلة فيما يتم إستعراضه، كما إنه يقدم نظرة فاحصة ومعمقة بشكل موجز إلى نظرة القانون الدستوري لفهم موضوع السيادة في إطارها القانوني الدستوري لا في إطارها الفكري السياسي أو النظمي.

- الإطار المنهجي المعمق الذي يقدمه الدكتور عباس عبود ولاغنى عنه لمعرفة مدركات التفاعل مع السيادة في إطار المصالح الخاصة بالدولة المعنية أو في إطار المصالح المشتركة بين الدول، ويستعرض جملة إجراءات وقرارات في إطارها القانوني الدولي، لكن الدكتور أغفل المطلب الأساسي المراد من هذه الورقة وهو قراءة إجابات السادة ورؤساء الوزراء السابقين على مطلب المحور الرابع لهذه الدراسة الواسعة.

تعقيب الأستاذ الدكتور عدنان عاجل عبيد

- يستعرض الدكتور عدنان عاجل مجموعة أشكاليات أربع يراها

ضرورية للأحاطة بفكرة المصالح الإقليمية وبروز فكرة السيادة ويقدم إطارا نظريا من زاوية قانونية لذلك، ويتحدث عن غياب المفهوم الموضوعي لفكرة السيادة أيضا من خلال رواية القانون الدستوري لذلك ويستعرض ما أشار الدستور العراقي إليه في هذا الصدد.

- إشكالية طرح الدمج بين المصلحة الوطنية بالمصالح الإقليمية لا نجدها علاقة في صلب موضوع المطلب المراد في هذه الورقة وطرح هذه الإشكالية تفرع عن الجزئية المراد تسليط الضوء عليها وقرائتها.

- يضع الدكتور عدنان عجيل رواية واقعية من خلال الإشكالية الرابعة "السيادة المبعثرة بالاتفاقيات السياسية" من خلال تأثير الأتفاقيات السياسية على السيادة والأطروحة يعضدها برؤية قانونية دستورية كانت محكمة بشكل ممتاز تخدم هدف المشروع " **أزمة السيادة عراقيا" كنا نتمنى لو توسع فيها الدكتور عدنان عجيل لانها تلامس الواقعية السياسية بشكل واسع.**

- وفي إطار الأشكالية الرابعة التي يفترضها الدكتور عدنان عجيل يجد أن جميع إجابات الرؤساء السابقين لا تخلو من الإنحياز سيما وأن أجاباتهم جميعا كانت تتحدث عن أنجازاتهم والتي هي ليست بالضرورة تصب في إطار المطلب أو لاتقترب من الواقعية السياسية وهذا أمر منطقي في أن يرى السادة رؤساء الحكومات السابقة فيما قدموه أنجازا بغض النظر عن أتفاقنا مع ذلك من عدمه. دون أن يوضح الدكتور عدنان عجيل تعقيبه المباشر على ماورد من إجابات بشكل منهجي أكاديمي بخصوص تلك الإجابات وتغطيتها ربما لانه وجدها غير جديرة بالتعليق والبحث الاكاديمي لذا ذهب بأتجاه تقديم رؤيته الأكاديمية المنهجية لذلك واجاد في النقطة الثالثة التي نتمنى لو يصار الى توسع البحث فيها.

تعقيب النائب عدنان فيحان رئيس كتلة صادقون

- تحدث السيد عدنان فيحان عن شكل النظام السياسي ومدى تأثيره

على الاستقرار الداخلي للبلدان ومقومات ذلك ثم أستعرض بشكل سريع وبسيط مفهوم السيادة ومظاهرها وتحدث عن وجهة نظره عن معوقات السيادة الداخلية للدولة العراقية ويضع جملة معوقات لذلك ثم يقدم مقترحا بشكل مقتضب لممارسة السيادة جغرافيا مع أن مفهوم السيادة تجاوز الجغرافيا بشكل كبير. لم يتطرق السيد عدنان فيحان إلى إجابات السادة رؤساء الحكومات السابقين ولم يعقب على إجاباتهم.

تعقيب الكاتب والسياسي الكردي فاضل كريم (ماموستا جعفر)

- تحدث السيد فاضل كريم بشكل مقتضب عن مفهوم السيادة ومظاهرها داخلياً وخارجياً، فيما ركز على السيادة الداخلية وعجز السلطات الرسمية عن تنفيذ سيادتها داخلياً، وقدم وجهة نظره إزاء الأوضاع بالعراق داخلياً وأشار إلى أن الحكومات المتعاقبة لا تحبذ الالتزام بالدستور عملياً، فكان من المفروض تفعيل النظام الاتحادي وتشجيع المحافظات المتآخية لبناء الأقاليم، فبقاء العراق دولة مركزية يكون سبباً لمعظم المشاكل بين الأقليم والمركز. فضلاً عن أنه تجاوز مطلب الورقة في تقييم إجابات الرؤساء السابقين على أصل المحور الرابع.

تعقيب النائب محمد شياع السوداني

- تطرق السيد محمد شياع السوداني بشكل سريع لموضوع السيادة في أطار عام، مؤكداً أن سيادة الدولة تستدعي قوة المجتمع وضمان وحدته ووعيه بذاته، ولا يمكن الارتكان بالمطلق على العامل الإقليمي والدولي، وبناء وحدة المجتمع تستلزم بناء الهوية الوطنية والذي يستلزم سيادة القانون، وبناء دولة المؤسسات. كما أن التوازن بين متطلبات الداخل ومحددات الخارج يستلزم العمل بخطين يضمنان صالح الجماعة. ولم يجب على ما ورد في الورقة بشأن تقييمه لإجابات الرؤساء السابقين على المحور الرابع.

الملخص التنفيذي
تعقيبات المحور الخامس*
كيف تعاطت حكومات ما بعد 2003 مع قضية السيادة؟

الدكتور صلاح حسن الشمري**

توطئة

لمْ تعدّ أزمات أيّ بلد أو شعب محكومة بعوامل البيئة الداخليّة وحدها، فالعوامل الاقتصاديّة والاستراتيجيّة والسياسيّة والثقافيّة والبيئيّة المتداخلة بتأثير الثورة التقنيّة، وثورة الاتصالات والمواصلات، جعلت من الأنساق الحضاريّة الخاصة أجزاء صغيرة تتداخل في بناء كلّي عالميّ بغض النظر عن كون هذا التداخل يتم بإرادة تلك الشعوب والبلدان واستشرافها للمستقبل العالميّ، أو بمنطق التفاعل الجدليّ الذي لنْ يسمح ببقاء أيّ بلد أو شعب بمعزل عن التوجهات العالميّة المندفعة بتفاعلاتها ومؤثراتها وتداخلاتها.

ومع تداخل الأزمات وتشابك المحليّ والعالميّ فيها بشكل كبير، دافعاً إياها لتكون أزمات عالميّة، بدت الحلول المطلوبة حلولاً عالميّة وأمثلة ذلك كثيرة حولنا؛ وبقدر تعلق الأمر بأزمة السيادة التي بدت عالميّة لا يمكن قصرها عراقياً، إلّا أنّ ثمّة خصوصيّة واضحة تؤطر أزمة السيادة عراقياً بدت جلياً بتآكل جرفها والانتقاص من مساحة نفوذها وامتدادها على خلفية احتلال

(*) شارك في هذا المحور الأساتذة كل من الشيخ حميد معله الساعدي، الأستاذ سامي العسكري، الدكتور شروان الوائلي، الأستاذ عباس العامري، الدكتور عامر حسن فياض، الدكتور محسن الحكيم، الدكتور محمد الحاج حمود.

(**) أكاديمي.

الكويت عام 1991 وتداعيات ذلك الاحتلال وصولاً إلى انتزاعها بالكامل باحتلاله عام 2003، ولم يكنْ كل ذلك بدافع تحقيق المصلحة الوطنية التي يحتاج تحقيقها في بعض الأحيان التنازل طوعاً عن جزء من تلك السيادة.

وإذاْ ما رمنا تصنيف التعقيبات الواردة في إطار محور "كيفيّة تعاطي حكومات ما بعد التغيير مع مفهوم السيادة" لا يمكن أن نبتعد كثيراً عن نقطة الانطلاق من ذلك التصور والانتقال به نحو الإدراك بما يملكه من قدرة على ترجمة الحقائق الواردة من البيئتين الداخليّة والخارجيّة للدولة العراقية، جرى تحديدها وتشخيصها والتعقيب عليها من قبل السادة المعقبين، وتقديمها في نهاية المطاف بعد بلورتها كفرشة لأرضيّة مشتركة لصناع القرار.

إنّ القراءة الفاحصة لتعقيبات الموضوع تصعّب على الباحث في بعض الأحيان فرز المشتركات وبيان المفترقات بينها بحكم تداخل محاورها وتشابكها تارة، وتدافعها تارة أخرى، ولكن ذلك لا يمنع من الخروج بمحصلة نهائية تجمع المشتركات وتبين المفترقات التي اتفق على حضورها عند تعاطي الحكومات العراقية بعد عام 2003 مع أزمة السيادة.

1 - المشتركات الجامعة

شكّل مفهوم السيادة وتطوره تاريخياً منذ "السيادة البودانيّة" إلى سيادة "العولمة المطلقة" والتحولات التي رافقته جامعاً مشتركاً بين السادة المعقبين، ولا حضور للاختلافات حول المفهوم ودلالاته على الرغم من الغموض والإبهام الذي يكتنف فكرة السيادة بخصائصها المتعددة واشتراطاتها السابقة إلى الحد الذي دفع بـــ "برتران بادي" إلى اعتبارها (وهماً) بكل ما تعنيه الكلمة من معنى في ظل انتشار العولمة التي جعلت من الاعتماد المتبادل مؤثراً في النظام العالميّ، فضلاً عن التفاعلات التجاريّة بين الدول والشركات المتعددة الجنسيّة تتزايد بشكل مطرد، ليتزايد معها عدد المؤسّسات الدوليّة -

صندوق النقد الدوليّ، البنك الدوليّ، منظمة التجارة العالميّة - وحجم التدفقات الماليّة، الاتصالات والمعلوماتيّة، المهاجرون، التي لم تعد خاضعة لمبدأ السيادة.

ولا يمكن إغفال التدخلات الدوليّة الفجّة تحت ذرائع التدخل الإنسانيّ في ظروف الحروب الأهليّة أو محاربة الإرهاب أو حماية حقوق الإنسان أو حماية الديمقراطيّة أو للدفاع عن حقوق الأقليات، بوصفها مهددات جادة وواقعيّة لمبدأ السيادة.

ويجمع السادة المعقبون على مشترك آخر، إذْ شكّل وجود القوات الأجنبية على الأراضي العراقية، تحدياً كبيراً أمام الحكومات العراقية المتعاقبة، وتباينت إزائه الحلول ما بين ضرورة جلاء القوات الأجنبية عن الأرض العراقية وتحديد قواعد الاشتباك معها عبر معاهدات واضحة التعابير محددة المصالح، وبين ضرورة توصيف شكل العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ من زاويتي النظر لها؛ الأولى بوصفها قوة مهيمنة لا ينبغي التعامل والشراكة الاستراتيجيّة مع غيرها، أما بشكل مباشر أو عبر التحالف الدوليّ، والثانيّة ترى أنّ شكل النظام الدولي قد تغير وتحولت قواعد اللعبة فيه من قطب واحد مهيمن إلى أقطاب متعددة بصعود روسيا والصين والهند والاتحاد الأوروبي، ومن ثم اعتماد مبدأ عدم خسارة صداقات قديمة وعدم التردد في بناء علاقات جديد.

يزاد على ذلك، ثمّة مشترك جامع آخر لا يمكن إغفال أهميته بوصفه أحد أبرز التحديات الذي واجه الحكومات العراقيّة ولا يزال، فالتدخل الخارجي المتأرجح ما بين كفتي المحددات الناعمة (المحددات القيميّة والأخلاقيّة والإيثارية) والمحددات الصلبة (المحددات الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة والأمنية)، أو الجمع بينهما، مع الإقرار بأهمية المحددات الداخلية في استدعاء الخارج. دفع لتباين الحلول المقترحة ما بين الدعوة لعقد مؤتمر

دولي يضم دول الجوار التي استباحت الأرض العراقية يحدد شكل العلاقة بين تلك الدول والعراق، على أن يسبق ذلك تحديد دقيق لمصالح العراق الواقعية والسعي لإيجاد حد أدنى من الإجماع الداخلي على تلك المصالح، وبين ضرورة الابتعاد عن سياسة المحاور وعدم الاصطفاف ضمن أي محور من المحاور المتصارعة، والسعي لإبعاد العراق عن الصراعات الإقليمية والدولية.

2 - المشتركات المتفرقة

ويراد بها المشتركات التي لم ترقَ إلى مستوى المشتركات الجامعة، ويكاد الاتفاق على وصفها بتحديات مهددة للسيادة العراقية ينحصر بين اثنين من السادة المعقبين أو أكثر، فإقليم كردستان وعدم خضوعه لسلطة المركز وعدم خضوع قوات البيشمركة والقوات الأمنية داخل الإقليم لسلطة القائد العام للقوات المسلحة، والمناطق المتنازع عليها، والارتهان الاقتصادي وتراجع الأداء الحكومي والفساد الإداري والمالي الذي أثقل كاهل الدولة وأضعف أداء مؤسساتها والانقسام المجتمعي وتباين المصالح العامة والاختلافات السياسية والسياسة الخارجية، وعلى الرغم من توصيفها على أنها مشتركات إلا أنه يمكن عدها في الوقت ذاته بالمفترقات طالما لم يتم الاتفاق عليها بين السادة المعقبين.

3 - الأرضية المشتركة

يمكن للباحث أن يستخلص من الحلول والمقترحات المقدمة أرضية مشتركة ممهدة لوضع استراتيجية فاعلة تسهم في بلورة إدراك صانع القرار لتهديدات السيادة والتعامل معها انطلاقاً من تفسير الواقع وتقييمه وفقاً لمعياري المصالح والأهداف.

- ضرورة حسم العلاقة مع القوات الأجنبية وتحديد قواعد الاشتباك معها عبر معاهدات واتفاقيات واضحة التعابير ومحددة المصالح.

- ضرورة تحديد العلاقة مع دول الجوار الإقليمي ودول النفوذ العالمي عبر عقد مؤتمر دولي يضمها جميعاً على وفق مبدأ إبعاد العراق عن التدخلات الخارجية.

- ضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد قوامه مواطن عراقي حر كريم، يمهد لعقد سياسي يرتكز على المصلحة السياسية وتوازن السلطات وتعزيز هيبة الدولة، ينتج عنه نظام وطني متماسك قائم على وحدة المجتمع ووحدة قواه السياسية ومؤسسات قوية قادرة ومتنفذة.

- إيجاد بنية اقتصادية وخدمية ناهضة، ووضع آليات البناء التراكمي للسياسات الاقتصادية التي تساعد في بناء خطط الإنقاذ الاقتصادي.

- الانتهاء من التعديلات الدستورية وإقرارها لتجاوز مواطن الضعف والاختلال التي أشرتها الممارسة العملية للسلطات الثلاث.

- إعادة النظر في رسم العلاقات الخارجية مع العالم بصورة واقعية تعتمد المصلحة العراقية أولاً واعتماد النهج الوظيفي لا العقيدي في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

- تحديد العلاقة بين المركز وإقليم كردستان والمحافظات من خلال بيان الصلاحيات المشتركة والصلاحيات الحصرية فيما يتعلق بالنفط والغاز والمنافذ الحدودية والقوات العسكرية والأمنية وضرورة تمكين القوات العراقية من السيطرة على جميع أراضي البلد ومنافذه، ودعم جهودها بهذا الخصوص.

- انتخابات شفافة ونزيهة لاختيار برلمان قوي تنبثق من خلاله حكومة قادرة على قيادة التغيير في البلاد.

الملخص التنفيذي
للاستنتاجات والمقترحات*

د. فكرت نامق عبد الفتاح ود. قاسم محمد الجنابي ود. محمد ياس خضر**

تعرضت السيادة العراقية ومنذ العام 1991 للتآكل شيئا فشيئا ابتداءً من القرارات الأممية الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي قوضت بموجبها سيادة العراق السياسية والعسكرية، وأصبح العراق عمليا تحت طائلة القرارات الدولية التي كانت تصدر بين الحين والآخر،والتي استمرت حتى العام 2003 وانتهت باحتلاله، وحتى بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العام 2004 ظلت السيادة العراقية منقوصة بالرغم من المحاولات للعديد من القوى الوطنية من اجل استعادتها، واستمرت هذه الحالة حتى بعد انتقال السيادة للعراق، حيث أصبح العراق يمتلك السيادة القانونية دون الفعلية بمعنى أن العراق لم يتحرر من القيد الأمريكي الذي كبله باتفاقية أمنية، وألحقتها باتفاقية الإطار الاستراتيجي التي لم يستفد منها العراق وألقت بظلالها على الواقع الأمني، واستمرت الحالة حتى بعد الخروج الجزئي للعراق من طائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

اضافة الى ما تقدم اكتنفت السياسة العامة في العراق منذ العام 2003 ولغاية الآن العديد من الأزمات والمشكلات التي ما تزال تهدد الدولة العراقية وسيادتها، فضلاً عن تمخض تلك الأزمات عن آثار انعكست سلبا على مجمل

(*) شارك في هذا المحور الأساتذة كل من: الدكتور إياد عبدالكريم مجيد، الدكتور حسين احمد السرحان، الدكتور خالد عبد الإله عبد الستار، الدكتور سيف نصرت الهرمزي، الدكتور فراس عباس هاشم، الدكتور عماد مؤيد جاسم، الدكتور مرتضى شنشول ساهي.

(**)قسم العلوم السياسية - معهد العلمين للدراسات العليا.

مسيرة التحول الديمقراطي وانعكاساتها السلبية على طبيعة الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني للدولة.

ان اختلاف وجهات نظر رؤساء الوزراء وحتى رؤساء البرلمان حول ازمة السيادة للدولة يعطي الانطباع بان مفاتيح الحل ليست موحدة بل ترتهن إلى حد كبير إلى المواقف الشخصية والمعلومات الذاتية وهو ما يعطي انطباع بغياب الطابع المؤسساتي في تحليل الأزمة وايجاد الخيارات المنطقية للحل. سيما وان بعض وجهات النظر هذه اخذت طابع توجيه الاتهام وإلقاء المسؤولية على الاخر وبغض النظر، كما يكشف لنا هذا الواقع وجود حالة من التباعد في الرؤية حول طبيعة الأولويات وحدود المصلحة الوطنية ومفهوم السيادة، والتي يبدو ان كل طرف بات يفهمها على وفق منظوره الخاص. بعبارة اخرى ان كل رئيس وزراء اختط لنفسه اسلوباً خاصاً في الحكم وادارة السياسة الداخلية والعلاقات والسياسة الخارجية مما يعني ان الرؤية تبدو شخصية وذاتية اكثر منها برنامج عمل وطني يرعى مصالح الدولة بعيدة المدى.

يصنف البعض الدولة العراقية اليوم على انها دولة (منقوصة) السيادة، ويستدل على ذلك من عدة مظاهر أمنية وسياسية واقتصادية وكلها تصب في مظهر رئيس هو عدم قدرة سلطات الدولة و مؤسساتها على استخدام وسائل الاكراه اعلى كامل اقليمها، فضلا عن امتدادات التأثير الاقليمي والدولي في الشؤون السياسية والاقتصادية والامنية وحتى في الشؤون الخارجية للدولة.

وعلى الرغم من وجود العديد من المزايا في النظام القانوني الاساس للدولة العراقية (الدستور) بعد العام 2005، الا انه افضى من الناحية العملية الى تفكيك السيادة العراقية من خلال ايجاد مراكز قوة اخرى تتمتع بصلاحيات واختصاصات واسعة،اذ ان بعض النصوص الدستورية منحت سيادة منفصلة لسلطات الاقاليم على حساب السلطات الاتحادية، وعليه يمكن وصف اللامركزية السياسية في العراق بأنها " فيدرالية متعارضة " وليست " فيدرالية

متعاونة " كما هو معمول بها في النظم السياسية الاتحادية في دول عديدة اخرى.

و فيما يرتبط في الحالة العراقية، سعت بعض القوى السياسية وما زالت الى توجيه انظارها نحو الخارج للحصول على الدعم والاسناد المعنوي والسياسي، مما زاد من حدة التوترات بين المكونات المجتمعية كما انتج هذا الامر انعدام الثقة بين المواطن وتلك القوى السياسية.

ومما زاد من حدة الوضع في العراق ضعف القدرة الجماعية السياسية والمؤسساتية على بلورة هوية اكثر وضوحا للدولة العراقية، لاسيما الاقتصادية منها قاد إلى تشظي مفهوم القوى السياسية للمصالح الوطنية، وأصبحت تلك المصالح ترتبط بمصالح المكون القومي تارة أو بمصالح الطائفة تارة اخرى وثالثة بمصالح الجماعة (الحزب أو التيار أو الحركة).

وبدلا من استخدام الديمقراطية التوافقية للمحافظة على الاستقرار السياسي استخدمت الديمقراطية بهدف تكريس الواقع والتمسك بالسلطة، وباتت التوافقية تكرس مفهوم الطائفية والمحاصصة السياسية والتمايز(المكوناتي) بدلا عن الانسجام والتعايش السلمي، و تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهذا الأمر يعود إلى فشل سياسات ادارة التنوع من قبل النخب السياسية التي تصدرت القرار السياسي.

ان تنامي عدم الشعور بالمواطنة في الداخل العراقي والهوية الوطنية الرئيسة والتمسك بالهويات الفرعية كان سببه الأساسي ضعف الدولة وعدم استطاعتها القيام بوظائفها الأساس، ليصبح هذا الامر فيما بعد احد أسباب أزمة السيادة في البلاد مما أدى الى زيادة التوتر والصراع الداخلي.

بعبارة أخرى، ان نقل (التنوع الاجتماعي) من حيزه المجتمعي الطبيعي إلى حيز السلطة (كهوية وكيان وسلطات) قاد إلى تعميق صراع الهويات الفرعية (العرقية والطائفية) على الدولة كأرض وموارد وسلطات وحوّل القوى السياسية

من (قوى الدولة) إلى (دولة القوى) وإلى (قوة السلطة) بدل (قوة الدولة)، باعتبار ان بعض القوى السياسية ستكون هي المستفيدة النهائية من طبيعة النظام المكوناتي، ومعادلات حكم قائمة على (المشاركة / المحاصصة / التوازن).

لهذا نجد ان فعل الدولة السيادي (داخليا) بدأ بالضعف قبال افعال بعض القوى السياسية والمجتمعية. والناتج عن ذلك دولة فاقدة للتأثير والمكانة الاقليمية والدولية، وعليه فإن سيادة الدولة تتأثر بطبيعة النظام السياسي وقدرته على انتاج (حكم ناجح أو فاشل) يحقق أو لا يحقق مقتضيات السيادة (داخليا / خارجيا) فالسيادة تُنتزع ولا تمنح سواء (داخليا ام خارجيا).

اضف الى ذلك ان الخلافات كانت السمة الغالبة لدينامية النظام السياسي في العراق منذ العام 2003، فلا قوى المعارضة قبل العام 2003 وبالذات (الشيعية والكوردية) تجاوزت تراكمات الماضي الدكتاتوري ولا قوى المكون (السني) نجح في فك الارتباط بينه وبين ارث النظام السابق الدكتاتوري بشكل يمهد لقبول الواقع الجديد ويحقق الاندماج المجتمعي، وهذه الأمور جميعها كانت منافذ للإخلال بالسيادة العراقية وجعلت من نفسها أبواباً مفتوحة للتدخل الخارجي بحجة الدفاع عن هذا المكون أو ذاك.

تلك الرؤى المتنافرة هيمنت على المشهد السياسي وغذتها قوى خارجية بما يخدم مصالحها، بالمقابل بقي العراق على ما هو عليه وظلت الدولة الجديدة تعاني من سلبيات هذه القضايا، ولهذا كانت ومازالت بعض الصعوبات في التأقلم مع الواقع الجديد في عراق ما بعد العام 2003، لاسيما في ظل تأسيس النظام السياسي القائم على المكونات (شيعية، سنية، كردية).

اما الفواعل غير الحكومية (الجماعات المسلحة) فان زيادة نشاطها في الآونة الأخيرة زاد من تعقيد المشهد السياسي والامني نتيجة محاولتها القيام

بوظائف الدولة الأساسية ومنها احتكار العنف وممارسة السلطة، وقد شكل تنامي هذا الامر أحد المتغيرات المؤثرة في سيادة الدولة العراقية.

و حتى لا نذهب بعيدا في التنظير و التأصيل الفكري للتوصيات والمقترحات، فنحن كمتابعين للشأن العراقي ومن رؤية وطنية خالصة، فإننا نرى ان العراق اليوم امام تحدٍّ كبير في خضم وجود تلك التحديات الداخلية، فضلا عن التحديات الخارجية ببعديها الإقليمي والدولي.

وعليه فان عملية طرح المقترحات ستكون وفق آلية تشخيص إحدى أجزاء المشكلة ومن ثم طرح اقتراب اجرائي محدد لحلها ولا نجزم ان هذا الاقتراب هو المثالي بل هو مقترح مرحلي يمكن أن يطور إلى مقترح أكثر شمولاً. ولا ينبغي الافراط في التفاؤل إلى مستوى الاعتقاد بأن هذه المقترحات يمكن أن تنقل العراق من الواقع الحالي إلى حالة (الدولة الانموذج) في ممارسة السلطة والحكم، لأن التعقيد الداخلي والتدخلات الخارجية بلغت درجة من الصعوبة بحيث يستلزم التعامل معها بحذر وروية،وأن الحل الممكن هو في تقنين واقع الحال إلى مستوى مقبول من خلال التدرج في تحديد الأولويات.

وبعد الاطلاع على الاراء والتعقيبات الواردة في الكتاب واستمزاج الافكار بالاستنتاجات والمقترحات المقدمة من الاساتذة المتخصصين بالشأن العراقي والسياسي توصلنا الى الاتي :-

اولا :اصلاح النظام السياسي وترشيد العمل السياسي كمدخل للاصلاح الشامل وتحقيق الاستقرار السياسي (هدف منشود)

تراوح الأزمة السياسية العراقية الحالية في مكانِها مُنذ قُرابةِ عقدين مما جعل الدولة تبقى في دوامة من المشكلات المركبة، فقد عجز النظام السياسي عن إيجاد حُلولٍ وخُططٍ إصلاحية مُناسبة للتشظيات والتصدعات التي نالت وما زالت تؤثر في مشروع الدولة الديموقراطية في العراق، اما المحاصصة

السياسية فقد كانت ولا زالت تحديا اجتماعيا وسياسيا، و عامل تفتيت للمجتمع وتعميق لأزمة الهوية الوطنية، وتعطي انطباع سلبي عن العملية السياسية، وتُضعف الدولة ونظامها السياسي. كما والحقت المحاصصة الضرر ببنية مؤسسات الدولة وشكل الاحزاب السياسية، وعطلت دور تلك المؤسسات من القيام بوظائفها فضلا عن عدم قدرة الأحزاب السياسية صياغة وبناء تنشئة اجتماعية وسياسية، ومن ثم بناء الديمقراطية المنشودة.

اذن ما العمل

1 - البلد بحاجة الى احزاب سياسية تعي دورها ووظيفتها الأساس وتقوم بدور ايجابي في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية، احزاب ذات امتداد افقي مفتوح لكل مكونات المجتمع، وتوفر مثل هذه الاحزاب البيئة الصالحة للحفاظ على التماسك الاجتماعي عبر التنظيم والمشاركة السياسية، والتزامها بتحقيق برامجها السياسية، وتنشيط الوعي السياسي، والاسهام في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، وتجميع المصالح والتعبير عنها، كما تقوم هذه الاحزاب بتهيئة الكوادر القيادية القادرة على ادارة الدولة عند وصولها الى السلطة، وتقوم بدور ايجابي في توحيد المجتمع وتحويله الى الشكل الجمعي المؤسسي، وتساهم في خلق ثقافة سياسية مشتركة وتملأ الفراغ بين المجتمع وبين الدولة.

2 - الدولة العراقية بحاجة الى بناء هوية وطنية جامعة تؤطر الاختلاف والتعدد الاجتماعي دون الغائه لكي تصبح آصرة توحيد تجمع مكونات المجتمع على هدف واحد هو العمل المشترك لبناء دولة المواطنة المدنية، ومن عوامل تعزيز الهوية الوطنية خلق ذاكرة تاريخية جامعة تبنى على المشتركات من القيم والوقائع التاريخية والمعاصرة، وعلى الروابط الثقافية والحضارية المشتركة فضلاً عن خلق قيم جديدة مشتركة تدعم تماسك المجتمع واندماجه

3 - تعديل الدستور على قاعدة الاجماع الوطني واعادة صياغته بلغة رصينة واضحة غير مبهمة، ومعالجة الثغرات والنواقص فيه بما يؤمن تنظيم السلطات وتوازنها وتحديد وظائفها وحدود صلاحياتها بدقة لمنع تجاوز سلطة على اخرى وهيمنتها عليها، او هيمنة كتلة، او حزب سياسي معين على السلطة، ويشكل لهذا الغرض فريق عمل من اساتذة الجامعات المختصين ومن خبراء القانون الدستوري لأصلاح الخلل في الدستور واجراء التعديلات المطلوبة لكي تأخذ العملية السياسية مسارها الصحيح ولوضع الاسس الصحيحة لبناء دولة المؤسسات وتمكينها من اداء وظائفها بكفاءة.

4 - تبرز الحاجة في الاوقات الصعبة وفي عملية بناء الدولة بعد التغييرات الهيكلية الى رجال الدولة وقدراتهم، فرجل الدولة نتاج زمان ومكان أي بيئة وقدرات ومهارات شخصية، ويؤثر رجل الدولة بما يمتلك من ميزات وخصائص في الاحداث لقدرته على التعامل مع المتغيرات طبقاً لأهداف الدولة، ويضع بصماته على مسارها ليس في بلده فحسب، بل على الصعيدين الاقليمي والدولي.

ثانيا: ضرورة الاتفاق على ماهية المصالح الوطنية للدولة العراقية وتحديد هذه المصالح بشكل دقيق (هدف منشود).

تعد المصالح الوطنية بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسة الخارجية للدولة، وكل اختلاف في تفسير مضمون واهداف المصالح الوطنية لابد أن يترتب عليه ارباك في ادراك واداء الدولة الداخلي والخارجي، الا ان تباين ادراك بعض الساسة وصانعي القرار لمفهوم المصلحة والسيادة الوطنية ادى الى احداث حالة من الغموض وعدم الوضوح في تحديد اهداف الدولة ذات البعد الاستراتيجي.

اذن ما العمل؟

يمكن لقوة سياسية معينة ان تطلق مشروعا شاملاً يحقق متطلبات واسس

المصلحة الوطنية وتدعو فيه الأطراف المختلفة إلى الجلوس على طاولة الحوار لتحديد الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق مصالح العراق بعيدا عن الاستقطاب الاقليمي والدولي،ولا يكفي الدعوة لتبني وثيقة عامة، بل يفترض ان تكون الوثيقة محددة البنود والاتجاهات، ويتم الترويج لها اعلاميا و شعبيا من اجل بناء وخلق اجماع شعبي عام حولها واحداث ضغط جماهيري يحرج القوى الممانعة في القبول بهذه الوثيقة وان يتم بيان مصالح العراق فيها بشكل واضح مثل :

1 - الاتفاق على ماهية المصالح الوطنية للدولة العراقية والذي يتطلب صعود قوى سياسية عابرة للقومية والطائفية وذات رؤية وفهم واضح لهوية الدولة الوطنية السياسية والاقتصادية ومن ثم الاتفاق على المصالح الوطنية العليا التي تشكل الارضية الصلبة لسيادة الدولة تتمثل بسيادة الاستقرار السياسي.

2 - ان تحرص الدولة العراقية على بناء علاقات متوازنة مع القوى الاقليمية والدولية وفق معايير الشرعية الدولية، مع تحديد الأولوية لمصالح العراق.

3 - اعتماد معايير المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية وإقامة علاقات متوازنة قائمة على المصالح المتبادلة. وتلبية شروط تنظيم العلاقة بين المصلحة الوطنية والسيادة: تحديد المفاهيم، والاتفاق على ثوابت المصلحة الوطنية، والالتزام بمعايير السيادة الدولية والتركيز على بناء عناصر القوة للشعب والدولة.

4 - التعاون و التعامل مع الدول والمصالح الاجنبية، ينبغي ان يكون في ظل اطار قانوني مؤسساتي يتسم بالموضوعية و الشفافية من اجل ازالة الغموض عن حالة التبعية أو الارتباط بمحاور اقليمية محددة.

5 - تحديد أولويات الخطاب السياسي العراقي وحصر التصريحات

بالقنوات الرسمية والجهات الحكومية وعدم السماح للقوى السياسية بان تعكس مواقف معينة تزيد من تعقيد المشهد السياسي سيما في اطار السياسة الخارجية للدولة والعلاقات مع الدول الاخرى.

6 - التعامل مع وضع القوات الاجنبية العاملة في العراق وازالة صفة الاحتلال عنها من خلال تضمين وجودها في اطار الدعم المعلوماتي - الاستخباراتي والمعونة الفنية - اللوجستية وابعادها عن الاعمال القتالية التي تكون من اختصاص القوات المسلحة العراقية.

7 - عدم السماح لأي تأثير أجنبي في عملية صنع القرار سواء كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي وبالأخص من دول الجوار الجغرافي، وان يكون التعامل مع المستشارين الأجانب من دول الجوار بذات الآلية الي يتم التعامل بها مع ستشارين في قوات التحالف الدولي.

ثالثا: اصلاح قطاع الامن وحصر السلاح بيد الدولة وتقنين وضع الجماعات المسلحة (هدف منشود).

واجه قطاع الامن في العراق بعد العام 2003 مشكلة اعادة بناء النظام السياسي ضمن اهتزازات مجتمعية عميقة وبروز دور للمجاميع المسلحة وهو ما جعل القرار السياسي في الشأن الامني يخضع للمشاكل الداخلية وللتأثيرات الاقليمية والدولية،واثبتت احداث العام 2014 ان مجرد ارتفاع عديد القوات المسلحة ليس كافيا لترسيخ دعائم الامن وفرضه.

وان مشكلة وجود تشكيلات خارج اطار الدولة، تثلم السيادة الوطنية سيما تولد رؤية مفادها ان بعض هذه الجماعات كانت السبب الاساس وراء الاستهداف المتكرر للسفارات او المصالح الأجنبية وقوات التحالف الدولي، الأمر الذي يزيد من فرض وقوع مواجهة عسكرية بشكل مباشر أو غير مباشر ما بين الطرفين، وهو ينعكس سلبا على العراق خصوصا ان التهديد الاخير من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية بأغلاق سفاراتها في بغداد،

كان يعني في حال وقوعه جملة من التداعيات الاقتصادية والعسكرية وسيتحمل تكاليفها المادية والمعنوية العراق بلا أدنى شك، سيما وان العراق ملتزم بحماية البعثات الدبلوماسية المعتمدة لديه بموجب اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961. ولان بعض هذه الجماعات تنطلق من مبدأ أساسي وهو عدم الوضوح في توصيف الوجود الأجنبي في العراق، كان لزاما على الحكومة العراقية تحديد طبيعة وحجم تلك القوات، فضلا عن الحاجة الفعلية من عدمها لتلك القوات.

اذن ما العمل ؟

1 - إعادة هيكلة وبناء المؤسسة العسكرية على اسس المواطنة والانتماء والعقيدة القائمة على مبدا الدفاع عن العراق والتحريم القاطع للعمل السياسي فيها ولأفرادها، لان المؤسسة العسكرية تمثل بيئة نموذجية للاندماج الوطني وترسيخ الانتماء للوطن والهوية الوطنية، ويحظر على منتسبي المؤسسة العسكرية والمؤسسات الامنية المشاركة في الانتخابات والادلاء بأصواتهم لصالح أي حزب سياسي (في الوقت الحاضر) لخصوصية وضع العراق الاجتماعي والسياسي.

2 - ضرورة حصر السلاح بيد الدولة والتوجه نحو بناء المؤسسات الامنية والعسكرية بالاستناد الى المعايير المهنية في بناء الجيوش الوطنية ضمن عقيدة عسكرية واحدة تحرص على وحدة العراق.

3 - وربما ان الخطوة الاولى لتقنين عمل الجماعات المسلحة واعادة دمجها هو المضي بمشروع تقنين الوجود العسكري الامريكي، بوصفه السبب الذي يرتكز عليه سلوك البعض، مع استمرار التعاون الاستخباراتي واللوجستي لأهميته في المرحلة الراهنة، سيما وان الادارة الامريكية قد بدأت برنامجها الفعلي في تقليص اعداد جنودها وثمة احتمال كبير ان الادارة القادمة (الديمقراطية) ستستمر بذات النهج، مما يعطي مجالا خلال المرحلة القادمة

للحكومة العراقية لأن تعمل على ضبط وضع الجماعات المسلحة، ولا ينسى التضحيات والدور المحوري الذي لعبته هذه الفصائل في محاربة (داعش) الارهابي والذي اكسبها المشروعية والمكانة، لهذا يجب عدم التفكير بإزاحتها بقدر ما يكون توظيفها والاستفادة منها ضمن منظومة الدولة و القوات المسلحة الرسمية.

رابعا : تحقيق قدر عال من التوازن في التعامل مع دول الجوار الجغرافي وبما يبعد العراق عن صراع المحاور (هدف منشود).

ان ضعف موقع العراق على المستوى الدولي والاقليمي، وعدم استقرار السياسة الخارجية العراقية وفق منهجية وثوابت راسخة وواضحة، وتبني جهات سياسية ومجتمعية محلية مواقف معينة ازاء الاحداث الاقليمية والدولية وتأثيرها في الرأي العام للضغط على صانعي القرار السياسي الخارجي العراقي، وقيامها باتصالات خارجية باسم العراق، كلها عوامل ساعدت في هشاشة سيادة الدولة. وهذا يتجسد في ان القرار السياسي الخارجي لا يخضع للمراحل والقنوات التي من المفترض ان يتم من خلالها رسم وصناعة وصياغة القرار الخارجي العراقي لذا كان وما يزال خاضعاً لتوافقات القوى السياسية. فضلا عن المؤثرات الاقليمية والتي مثلتها دول الجوار في اختلاف مصالحها في العراق مما اثر سلبا في واقع العراق الداخلي والخارجي.

اذن ما العمل

1 - ضرورة ادراك صانع القرار بان العراق هو البلد المركز في الشرق الاوسط بسبب موقعه الجيوسياسي، اذ يعد حلقة الوصل والفصل بين أمم ثلاث، هي: العربية، والإيرانية، والتركية، وهو الدولة الوحيدة الرابطة جغرافياً، ومجتمعياً، ودينياً، ومذهبياً، وإثنياً بين إيران، وتركيا، والدول العربية برابطة التقاء وتداخل وتشابك، ومآله النهائي سيؤثر بنحوٍ مباشرٍ على خارطة تماسك الجغرافيا المجتمعية والسياسية لهذه الأمم الثلاث أو تداعيها

فهنا تكمن أهمية العراق تماسكاً أو انهياراً، وهو ما يجب إدراكه وتوظيفه بإدارة العملية السياسية الإقليمية والدولية الدائرة على أرضه.

2 - تحتم الاهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي على القائمين في السلطة توخي الحكمة والتأني في السلوك السياسي الداخلي والخارجي، وتبني القرارات على وفق رؤية واقعية وحسابات تجنب البلد المخاطر، وقد ادى التهور وعدم الاتزان والاندفاع اللاعقلاني الى ادخال العراق في ازمات ومشكلات داخلية وخارجية الحقت اضراراً كبيرة بحاضر الدولة ومستقبلها، ويجب توظيف اهمية موقع العراق في تعزيز مكانته ودوره الاقليمي من خلل اعتماد سياسة تخادُم المصالح التي تؤمن الاحتواء الإيجابي للمحاور الإقليمية وبما يولّد تفهماً إقليمياً ودولياً بأنَّ عراقاً موحداً وقوياً ومسالماً سيحفظ المصالح والتوازنات الإيجابية في المنطقة، ويحول دون التصادم المميت بين الاستراتيجيات المتصارعة. فضلا عن ذلك نجد ضرورة فكُّ الارتباط بملفات وازمات المنطقة وبما يراعي المصلحة العليا للدولة.

3 - البحث عن أنموذج دولة التوازن الفعّال: وهو أنموذج الدولة العراقية المتوازنة داخلياً والمؤدية دور التوازن الإقليمي والدولي بما يؤهّل العراق ليكون قوة استراتيجية حقيقية متوازنة، وموازنة للاستراتيجيات الإقليمية الكبرى؛ فيحول دون تصادمها الوجودي ويخلق استقراراً استراتيجياً شرق أوسطياً. وإنّ التوازن الفعّال يعني دولة عراقية قوية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً قادرة على حفظ التوازن الإيجابي بين استراتيجيات المنطقة.

4 - بناء علاقات متوازنة مع القوى الأقليمية والدولية وفق معايير الشرعية الدولية، والحرص على عدم تدخل تلك القوى في الشؤون الداخلية للعراق، وهذا الامر يتطلب وجود دولة تؤمن بها جميع القوى والتيارات السياسية والاجتماعية والنشاطات الثقافية بمشروعها ويتفق الجميع على اهدافها ومصالحها الوطنية، يجسدها جميعا نظام سياسي يعبر عن مصالح

الجميع ويراعي ويدافع عن مصالح الجميع وفقا لعقد اجتماعي تجمع عليه كل المكونات وتنصهر جميع مصالحها ضمن المصالح الوطنية.

5 - تبرز الحاجة الى توافق السلطتين التشريعية والتنفيذية في البلاد على وعي حول طبيعة معادلات المنطقة الإقليمية واتجاهات العالم ومراكز قراره، وتعي طبيعة صراع المصالح وتدافعاته السياسية الاقتصادية، ثم التخطيط لإدارة متوازنة وحكيمة تعي مصالحها الذاتية وتتحرى المصالح المشتركة وتمارس السياسة بإدارة العلاقة مع الآخر وفق مقتضيات سيادة قرارات الدولة ومصالحها.

خامسا : الدعوة الى الحوار العراقي الشامل كخيار استراتيجي لتحقيق المصلحة الوطنية وحفظ السيادة وتأطير عمل الدولة (هدف منشود)

رغم ان القوى السياسية وخلال فترات زمنية متفاوتة قد عقدت العديد من الاتفاقيات أو المواثيق مثل وثيقة الاصلاح السياسي، وثيقة الشرف،وثيقة مكة،وثيقة السلم الاهلي وهي وثائق عكست بمجملها محاولة لتلبية مخاوف قوى معينة أو وسيلة لبث الاطمئنان فيما بينهم، او الاتفاق على آليات لخطاب سياسي مشترك، الا انها لم تؤسس لواقع جديد نتيجة لافتقارها اليات عمل فاعله، وربما الدعوة لعقد وثيقة جديدة لن تأتي بالفائدة المرجوة،ولن تختلف عن سابقتها سواء من حيث المدخلات أو نتائجها دون الاتفاق على الثوابت الوطنية وفك الارتباط بين الانتماء الحزبي والعمل الوظيفي.

اذن ما العمل

طرح مشروع الحوار الاستراتيجي الشامل بين القوى السياسية العراقية من خلال الارتكاز على المشتركات التي تجمع بين الشعب العراقي وعدم الارتكان إلى مشكلات الماضي من دون أن يعني ذلك تجاهلها أو عدم معالجة تداعياتها، وهذا الارتكاز يتطلب الاتفاق على ماهية المصلحة الوطنية العليا واسس السيادة واليات حفظها،وصياغة عقد اجتماعي جديد قوامه

مواطن عراقي حر كريم، عهد لعقد سياسي يرتكز على المصلحة السياسية وتوازن السلطات وتعزيز هيبة الدولة، لينتج عنه نظام وطني متماسك قائم على وحدة المجتمع، ووحدة قواه السياسية ومؤسسات قوية قادرة ومتنفذة، وهذا يتطلب الاتي:-

1 - اشتراك جميع القوى الفاعِلة في الحوار الاستراتيجي و يجب أن يكون الحوار بين القوى الفاعلة في المجتمع العراقي على تنوعه، سواء كانت هذه القوى داخل العملية السياسية أم خارجها، بما فيها المعارضة السياسية والقوى المسلحة وضمن سقف الدستور، على ان يفضي هذا الحوار الى تسوية تاريخية تنهي الخلاف العراقي - العراقي، لأن الأزمة التي يمر بها العراق شاملة ومتعددة داخل أطر العملية السياسية وخارجها، وهو الأمر الذي يتطلب أن تكون صيغة الحل شاملة وتدخل فيها ومن خلالها جميع أطراف الأزمة وصولا إلى تفاهم واتفاق شامل لحل الخلاف وضمان تطبيق التزاماته.

2 - يجب ان يفضي الحوار الاستراتيجي الى اتفاق الأطراف السياسية والمكونات المجتمعية العراقيّة المختلفة على الثوابت الوطنية وتغليب المصلحة العليا والنأي عن المَصالح والأهواء الشخصية والتخلص من المكابرة والمغالبة التي اضعفت الدولة العراقية.

3 - معالجة الخلافات بين المركز والإقليم والمحافظات كافة، وذلك بمنح الصلاحيات التي أقرها الدستور لإدارة المحافظات، وضرورة معالَجة الخلافات الحاصلة بين الحكومة الاتحاديّة وحكومة إقليم كردستان وإنهاء ملف المَناطق المتنازَع عليها عبر الوسائل القانونيّة والدستوريّة.

سادسا: الاصلاح والاستقلال الاقتصادي كمدخل للتخلص من الضغوط والمساومات (كهدف منشود)

يمكن لأحد الاطراف السياسية أن يتبنى إعلامياً موضوعة التوازن الاقتصادي ويروج لها جماهيرياً ويُسوق لفكرة ان الحياد يمكن تحقيقه عبر آلية

التعامل التجاري بتوازن مع جميع الاقتصاديات المجاورة، هذا التسويق السياسي سيستهدف بناء رأي عام وقناعة بأن التوازن التجاري يمكن أن يكون مدخلاً لدول الجوار للقبول بالتعامل الإيجابي مع الحكومة العراقية. صحيح أن بعض دول الجوار لها تجربة سيئة في التعامل مع تطورات المشهد العراقي خلال السنوات السابقة إلا أن الواقعية تدفع باتجاه تبني ما من شانه ان يجنب البلاد ما هو أسوأ سيما في ظل أزمة اقتصادية لا تقل خطورة عن الأزمة السياسية. ويتم ذلك من خلال الاتي :-

1 - الاتجاه نحو تطوير موارد الطاقة مثل الاستثمار في انتاج الغاز المحلي - في حالة عدم تمكن الكوادر العراقية في استغلاله - في توليد الكهرباء لتقليل الاعتماد على الغاز المستورد يمكن أن يضمن ليس فقط توفير الموارد المالية فحسب، بل التخلص من احد قيود السياسة الخارجية،وهذه الخطوة قد مضي بها قدما رئيس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي خلال زيارته للولايات المتحدة الامريكية من شهر ايلول 2020،وتدقيق الاتفاق مع شركات امريكية لتطوير حقول الغاز في (ذي قار)، رغم ان هذه الخطوة فُهمت داخليا من بعض الاطراف السياسية على انها احدى وسائل التضييق على الاقتصاد الايراني.

2 - إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وتفعيل نظام عادل للضرائب لتخطي الصفة الريعية والاعتماد على النفط كمورد رئيس، لتقوية الترابط بين المجتمع والدولة، والعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية ودعم القطاع الخاص وتنشيطه للإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتطلب العلاقة بين الديمقراطية والاقتصاد توفير الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق، وتفقد الديمقراطية مصداقيتها عندما تعجز عن التعامل بنجاح مع التحديات الاقتصادية الاجتماعية بسبب الترابط الوثيق بين الديمقراطية كنظام سياسي وبين التنمية الاقتصادية لاعتمادهما المشترك على عناصر اجتماعية وثقافية واقتصادية.

3 - نجد من الضرورة ان يتعامل العراق مع دول الجوار (وفق نظرية الامن المتبادل طاقويا) بمعنى على العراق ان يسعى ان يكون ممرا لمشاريع نقل الطاقة من دول الخليج وايران باتجاه اوربا وبذلك تزداد مكانة الامن العراقي عند الدول المصدرة (الدول الخليجية وايران)والدول المستوردة (الدول الاوربية) ودولة الممر (تركيا).

4 - إعادة بناء الاقتصاد العراقي على أساس القطاعات الثلاث الزراعة والصناعة والخدمات وجعل قطاع الطاقة رافدا في بناء وتطوير القطاعات الثلاث الرئيسية بما يحقق الاكتفاء الذاتي على الأقل فيما يتعلق بالزراعة والصناعات الغذائية ودعم المنتجات الوطنية بكل الوسائل وان كانت معنوية لاسيما في ظل التزام العراق بسياسات الصندوق والبنك الدولي التي تمنع من تقديم الدعم المادي المباشر.

نأمل أن تكون هذه المقترحات داعمة ومفاتيح لإعانة صناع القرار على انتاج سياسات تصون سيادة العراق وتحفظ المصلحة العليا للدولة العراقية.

الملخص التنفيذي
السيادة في بيانات المرجعية الدينية العليا(*)

الباحث مهدي أحمد جعفر(**)

مثلت استعادة السيادة للعراقيين والحفاظ عليها موضوعا محوريا في خطاب المرجعية الدينية العليا وذلك من خلال حث الحكومة العراقية في أول تأسيسها إلى استحصال قرار من مجلس الأمن الدولي باستعادة السيادة سيادة كاملة غير منقوصة في أي جانب من جوانبها ، ومن خلال تحليل بيانات المرجعية ومواقفها المتعددة نجد أنفسنا أمام نظرية ومواقف مدروسة تمثل الرؤية العامة لنظرية الحكم في العراق، حيث كانت تنطلق هذه البيانات من مبدأ طالما أكدت عليه المرجيعة وهو أنها لجميع العراقيين، وعلى عدم وجود وصاية لاحد على الشعب، وأن الشعب سيد نفسه ومن أجل تحقيق تلك الأهداف واستعادة الشعب والدولة السيادة التامة غير الناقصة، نلاحظ التأكيد على العديد من الأمور:

أولا: ضرورة اخذ الشعب دوره في بناء الدولة الحديثة، بعد أن صرحت ليست بصدد إقامة دولة دينية على أساس ولاية الفقيه، والأمر يعود إلى الشعب في تأسيس نظام تتفق عليه كل مكوناته واطيافه ويجمعهم من دون فرض أو تدخل قوى خارجية أو سيطرة بعض الفئات على البعض الاخر، ويحقق الشعب تلك السيادة من خلال كتابته للدستور الذي يكتسب شرعيته من خلال الموافقة عليه من قبل أغلبية الشعب. وبالتالي يحقق الخطوة الأولى في تأسيس دولة تمتلك السيادة الداخلية والخارجية.

(*) سماحة السيد محمد علي بحر العلوم - أستاذ الحوزة العلمية في النجف الأشرف.
(**)أكاديمي.

وركزت بيانات سماحته إلى أهمية الاستقلالية في كتابة الدستور، وهذا من خلال امرين: 1- أن تكون كتابته من قبل لجنة منتخبة من قبل الشعب ورفضها لاي طرق او جهات اخرى تكتب الدستور. 2- أن يحافظ الدستور على هوية الشعب العراقي ويطابق المصالح العليا لهذا الشعب.

ثانيا: وفي شأن السيادة الداخلية والتي تعني في الفقه الدستوري سمو الدولة وبسط سلطاتها على اقليمها دون تنافس من أية جهة أو سلطة أخرى، حرص سماحته على سيادة القانون من خلال حث المواطنين على رعاية الضوابط القانونية وعدم جواز مخالفتها، وضرورة الحفاظ على الأموال العامة، وتنبيه المواطنين على ضرورة رعاية الوظيفة العامة التي يقومون بها.

اضافة الى ذلك، أكدت العديد من نصوص سماحته على ضرورة حصر السلاح بيد الدولة ودعم القوات الامنية في القيام بوظيفتها في حفظ الأمن والدفاع عن البلاد والتي تعتبر من أهم مظاهر السيادة الداخلية، خصوصا أن العراق واجه حالة من الانفلات ونهب مخازن الاسلحة في بداية السقوط وعند حل الجيش العراقي من قبل سلطة الائتلاف. وفي هذا السياق، ظلت مسألة بناء جيش وطني قوي يتولى حفظ الأمن والدفاع عن البلد هو أحد المطالب الأساسية في بيانات سماحته، حتى عندما دعا إلى الجهاد الكفائي ضد داعش فإنه كان للتطوع في ضمن القوات الأمنية الرسمية العراقية ولم يدع إلى تشكيل قوات بديلة أو رديفة.

ثالثا: وبخصوص السيادة الخارجية والتي تتمثل في عدم خضوع الدولة لأية دولة أو سلطة أجنبية، وتمتعها بالاستقلال الكامل على الصعيد الخارجي، كان لدى سماحته رأي من اليوم الاول في كيفية اخراج العراق من الاحتلال حيث دعا الى اتباع الاساليب السلمية باتجاه الاسراع في اعادة السيادة على العراق إلى العراقيين وتمكينهم من حكم بلدهم من دون أيّ تدخل أجنبي.

وفي هذا السياق رأت المرجعية ان الاستعانة بالامم المتحدة من انجح الوسائل السلمية وقد ظهرت هذه الاستعانة بوضوح في استقباله الدائم لممثل الأمين العام في النجف الأشرف، والتداول معهم في اجراء الانتخابات وغيرها من الخطوات التي سارت عليها العملية السياسية في العراق، وإشراك المنظمة الأممية يجعل القوى الإقليمية والدولية أمام استحقاقات لا يمكن التراجع عنها.

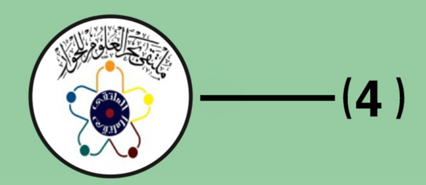
اضافة الى ذلك، كان يطالب سماحته دوما الدول الاخرى باحترام سيادة العراق وإرادة شعبه ولا تتدخل في شؤونهم، وأن العراق وقع فريسة التدخلات الخارجية لعقود ماضية، فلذا يجب العمل على منع أي تدخل خارجي، وأن تبتني سياسة العراق على إقامة الحياد والتوازن بين الفرقاء الإقليميين والدوليين وانشاء علاقات متينة مع جميع الدول المحيطة به لا سيما العربية.

كما أن سماحته يلتفت الى احدى صور السيادة المهمة هي ضبط المنافذ الحدودية ومنع التهريب وعدم اتخاذ وحدة المذهب ذريعة لعدم مراعاة الطرق الرسمية في دخول البلد حيث يدعو إلى ضرورة مراعاة الطرق الرسمية في الدخول والخروج من العراق، وأن الوحدة المذهبية مع دول الجوارلا تبرراهمال ذلك فيفتي بحرمة الدخول من غير الطرق الرسمية.

كما أن سماحته نبه الى جملة من الامور المهمة التي تسد ذرائع التدخل الاجنبي ومنها: أ - دفع الفتنة الطائفية حيث حذرمن الوقوع في الفتنة ودعا إلى اقصى درجات ضبط النفس في مواقع متعددة ومنها في مواجهة موجة التفجيرات التي طالت مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام. ب - الحفاظ على حقوق الأقليات: وهي أحد أهم سمات الدولة المدنية في الحفاظ على الأقليات الدينية وشجب ما يتعرضون له من الحين والآخر من فئات متطرفة، ويشدد سماحته على دور الحكومة العراقية في ذلك. ج- احترام حقوق الإنسان

والحريات: والتي لطالما شدد عليها سماحته ودعى اليها وفق ما نص عليها الدستور والتعامل مع المظاهرات السلمية بنحو مناسب حتى لا تشكل هذه المسالة ذريعة للتدخلات الخارجية وساحة لتصفية الحسابات.

إن دراسة بيانات المرجعية الدينية تظهر بوضوح التركيز على أن يكون العراق بلدا مستقلا، وأن تكون الحكومة منبثقة من القرار الشعبي، وأن هناك وتيرة واحدة من الحرص الشديد على تنبيه الدولة وارشادها الى معالجة الاخطاء وتأمين مصالح المواطنين وتوفير الخدمات وبنفس الوقت توجيه الشعب في ممارسة حقه في اختيار ممثليه وضرورة مراقبتهم واتباع الطرق السلمية في المطالبة بالحقوق ورعاية حرمة الأموال العامة والخاصة.



(4)

Iraq's Sovereignty Crisis,

The First Document Discussing the Definition of National Sovereignty from the Thoughts and Practical Experiences of Iraq's Presidencies, Politicians and Academics.

2004 - 2020



Dr. Ibrahim Bahr Alolom



